

في حكم المصلحة

في حكم المصلحة

الغرض من ثمة لم يخرج جعل القسط الآخر للمصلحة والادون للسابق اما العكس وهو ان يجعل الادون للسابق لا دون للآخر فانه جائز وذكر المصنف المذكورة تفصيلا
ان المال كان من ثمة لم يخرج ذلك لان السبق اذا كان يحصل على شيء كان مظنة التكاسل بنفوت منصوص العمد ما اذا كان فلا مانع فلا تفرق في الحقيقة وراجع الى
جعل التفاوت بين القسطين هو الخطر وهذا التفضيل باسرها لكن يجب انما اذا كانوا ثلثة جاز ان يجعل الادون للمصلحة هو بظاهرها مثلهذا الا ان يقال للمصلحة
في هذه الصوبين في الجملة بالنسبة الثالث فلا يمنع اشتراط شيء قبله بخلاف ما هنا **قول** وهل يجوز جعله للمصلحة لو كانوا ثلثة نظر وكذا الاشكال في جعله
للمصلحة مثله النظر من ان المصلحة سابق بالنسبة الثالث فهو سابق في الجملة فاذا جعل العوض له كان ذلك باعثا لكل من علم عدم النافذ وليس شيء لان الغرض
هذا العقد سبق هذا الاشتراط يقتضي الخوض على عدم منشأ الاشكال اذ اذله الجواز واشتراط الاكثر للسابق كان في الخوض على ما سبق كل منهم فيحصل به مق
العقد من ان السبق اذا علم ان يحصل على شيء فلجده وشايطه في الخوض على كونه سابقا وما الى ذلك اجتهاد نفسه وفيه بنفوت الغرض الاصح عكس الجواز واع
حكى لف لولا يجوز جعل العوض محرم لسابق فواء وهو محتمل **قول** ولو جعل العوض للمحل خاصة خاد وكذا الوفا لا من سبق من اذله السبق بالفتح **قول** ولا ي
المحل خلافا لابن الجندب ما والاشارة حيث شرطه اذا كان العوض منها القول بنفي ما دخل من سابقين فهو لا باس من ان يبيع فلا باس من ان يدخل من سابقين في سب
بما من ان يبيع فان ذلك هو القار وجه الاحتجاج به انه اذا علم ان الثالث لا يسبق فهو قارم عند ادركه لانه يدركه شيعة بالفتا ويضعف عنج الاولونه فان القطع بعد
من ضمنه عقد السبق امتا للصحة قط لما فانه لم يقبل سابقه واستثناء الشارع جواز هذا العقد اخرج عن كونه قار اذا عرفت ذلك فاعلم انه بشرط في المحل
بشرط في غير من مكافاة ذابته لذات السبقين وبعين فريسه في العقد كما في السبقين **قول** ولا يرب عكس اشتراط النسي في الموقوف جهة لقر الفساد بالاض
الدليل كذا على الاشتراط فان الاخبار مطلقه وجعل العقد لا ينفاء معترفه عند القرض فوسيلة القارس مع عكس الشارع لان عدم السبق قد يكون
اليه فحل بمقتضى العقد ما اشبهه ذلك بمسألة ركب احكام الذابن قبل الاخرى والدك يقتضيه نظر اشتراط النسي في الموقوف **قول** المطلب
في الاحكام عقد النسي والرواية لازم كالا حاة وبطل جاز كجماله وهو لا يرب فلكل منها منتهى قبل الشرع قد سبقوا الاصح للزوم وقوله لكل منها منتهى قبل الشرع
على القول بالجواز لا يرب اذا كان العقد جائزا لم ينفاء جواز النسي قبل الشرع وبعد لا فانقول حكم ما بعد الشرع وظهور الفصل بحالة المناقبة لا من جهة العقد
اخر كما سبقت انتم **قول** ويطلب بوث الراي القرض قطعان الراي بمقتضى مقتضى عقد الراي كالفرض في عقد المسابقة **قول** ولو ما القارس للموارث لا
على اشكال يشاء من القارس عن مقتضى المسابقة انما المقصود من حق الفرض حقوق الميت ينقل الى الوارث والامام قوله ومن ان لعقد لم يمتد الى
والامتحان وان كان هو المقصود لان القارس من مقتضى بقاء الاصح العكس فان قيل اي وجه للاشكال على القول بجواز العقد بالنسي ومن كون الوارث له الاما
له مع الجواز فلا يخول احد المتعاقدين في العقد على الاخر فلما المراد ان الامام يترك لك العقد من غير احتياج الى عقد جديد انم من ان يكون ذلك على وجه للزوم
قول ولو اراد احدهما الزيادة او النقصا لم يجز لانه سؤا فلما يجوز العقد بغيره بلزومه ما اذا قلنا بالزوم فظ الجواز الوفاء فان راو ذلك منقح العقد ثم ع
واما على الجواز فلا الزيادة والنقصا العمل والمال منوط برضى الاخر بل اصل العمل مكتوب **قول** وان كان بعد الشرع وظهور الفصل مثل ان يسبق بفرسه
المشاة او يبيع سبها اكثر فلها فضل الفسخ لا المقصود على اشكال اي ان كان الفسخ بناء على جواز العقد بعد الشرع فان لم يظهر له احد ما على الاخر فضل فكما لو فسخ
الشرع وان ظهر له احد ما فضل على الاخر وحصلت علامات السبق فلها فضل الفسخ لانه يترك بعض حقه واما المقصود ففي جواز فسخي اشكال يشاء من ان لو جاز الادري
باب المسابقة فانه متى احتسب احد المتعاقدين بعلبة صاحبه له عكس الى الفسخ ومن الغرض جواز العقد فسخه الجواز السلط على الفسخ في كل وقت ويضعف بان هذا
العقد للزوم هنا حصل عارض فلا مماناة والاصح عكس الجواز وهو مقرر المذكورة واعلم ان المصنف ذكر في المذكورة فخرها على لزوم العقدان لفاضل يجوز له ان
لم يحتمل الحال ان يترك الاخر ويستبقه معلا ابانه يترك حق نفسه بشكل بان لزوم العقد يقتضي جوب تمام العمل وليس الا تمام نفس حقه واما هو مستلزم له
القول بالزوم يجب البناء به بالعدل بيسلم السبق انما لا خلاف في ذلك وهذا بخلاف الاجازة فان الاجر يسلم الى الموجه بالعقد الفرقان لا من المسابقة متى ع
والاحتمال فيقيد بالعمل **قول** ويجوز ضمها والرهن به لا يخفى ان ضمان السبق على القول بجواز عقد السبق كضمان مال المحل قبل العمل وكذا الرهن به فني له
له ضمانا واما على الزوم فانه يجوز كل منهما وقد صرح لمصنف الجواز والضمان والرهن انما ان يتركه من ذلك البتة على الزوم لانه في سياقه وبصرح لمصنف في كونه ع
الاشكال لا حاصله ان وجوب البناء بالعمل لا يسلم العوض بل انما لا لا يسحق الا بالعمل وح فبكون ضمانه ضمما ما لم يجب انما جرى سبب جوبه قال وضمان
بعد ضمان نفقة العبد فان الظاهر ان النكاح والطاعة وسبق من شرط السبق امر ضعيف هو بانه ان السبق ليس مراسندا الى اخي المسابقين قد يفتق
احدهما وقد لا ينفق فلا يكون العوض معلوم الثبوت لعد ثبوت ما هو محموله مقابل فكيف يصح ضمها بخلاف الاجرة التي هي في مقابل المنفعة الموجودة ببقا
توضيحه بعد ما لا وهذا الاشكال واضح من **قول** فان نشد المعاملة بكون العوض ظهرا رجع الى اجرة مثله في جميع وكذا في قدر السبق قبل بسط
لا لا بل ولو فسد لا سخطا العوض بجعل المثال مثله او قيمته ويجعل اجرة المثل اذا نشد المعاملة بعد المسابقة من جهة العوض فلفظا طرفا احدهما ان
في كون العوض لم ينفق عليها الا بملا في شرع الاسلام كما لو ظهر خرافة اسحق ما السابق على البازل شيئا تولان احدهما لا يسحق شيئا انشاء الشيخ فيم الدية
لانه لم يعمل له شيئا وفاءه عليه راجعة اليه بخلاف ما اذا عمل في الاجازة والجمعا الفاشك فانه يرجع الى اجرة المثل لان كل عقد اسحق المسمى في صحته فاذا وجد
في عينه الفاسد وجب عوض المثل والعمل في الغرض فانه ينفع به المالك ومع ذلك يكون مضمونا فيرجع الى اجرة المثل لجميع كضمان السبق الى السبق الذي سبق به لغيره
ركضة لكان ان يكون سببا لفسخ العوض ومقتضى بناء المصنف القول بسقوط المسمى الى بد غيرت منها وهو ظاهر عينا الشرع وبما هو عينا النية
الفرق وهو لصق وان الدليل في الموضع من واحد كذا الفسخ اذا عرفت ذلك فاعلم انه مع ظهور العوض مضمونا كل يجب مثله ان كان شيئا ولا يقتضيه نظر الى انه
شئ الى ما وقع الرضا عليه كذا الصدا اذا ظهر منه عند بعضهم ام يجب اجرة المثل لان العوض المسمى اذا تات وجب قيمته العوض لآخر وهي اجرة مثله كما في سائر المنا
وجها احدهما التنازك بينهما ما حكم بطلان كونه عوضا ثم كيف عينا اجرة المثل كونه وجها احدهما ان ينظر الى الزمن الذي وقت المسابقة فانه كونه منه

في حكم المصلحة

في حكم المصلحة

في

في

في حكم المصلحة

في حكم المصلحة

در دفتر کتب کتابخانه ملی
شماره ۳۱۸۱
ثبت گردید

کتابخانه ملی ایران



غلامرضا

هذا هو الذي يدل على جوده لفظه على حجة حضوره بدو عبد الله اذ لم يكونا عليهما واقام مع العليين فمناهما مفرد وكذا
لفظها لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزئاً على جزء معناه وما كذا لفظ المركب الذي يدل جزئاً على جزء معناه والتشبه
في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفه اللفظ فوق اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في
الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف بينهما لان الحد للثبوت وليس له ان يقول اني اردت
بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا خرج عن هذا الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سليم من
هذا ولم يدع له الاعراض بان المركبات ليست بموضوعه على ما يجي وأحرز بقوله لفظاً عن الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها بآداب الوضوح على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو
ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون وأحرز بقوله وضع عن لفظه اللفظ على معنى مفرد بالطبع
لا بالوضع كذا لان اللفظ على استعمال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممثل وعن القوي لا بد من معنى كجوه المتكلم به ولكن عقلاً
لا وضوحاً وبقوله معنى عما صيغ للمعنى كالمعاني كلفظ ونحوه من هذه النيات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد
عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عليان فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمة
كثيرة وغرو اللام فيه للجنس فمناضاه لادالة الجنس على الكثرة المناضاه للوحدة فاجواب ان اللام في مثله ليس للجنس
للعهد كما يجي باب المعرفة وليس بمناضاه فلان الجنس على صريحتين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظه
كل كقوله نعم ان الانسان لخبث الا الذين آمنوا واكلوا من ثمره يوم حشرهم له ولان الانسان لخبث الا الذين آمنوا واكلوا من ثمره يوم حشرهم له
دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فمناضاه للوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على
الفئة والكثرة بل ان الاحتمال عقلي كما في قوله نعم ليس اكله الذئب لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله
فولك ادخل السور واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة والمفرد في هذا
الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل
لم يرد بلفظ لفظه لكونه في الخبر المبني في التانيث فاجواب انه لا يجب توافقه تماثله الا اذا كان الخبر صفة مشبهة غير سميته نحو
هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب زيد فمناضاه و قوله لفظ معناه ههنا
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اضله مصدره ويعتبر الاصل في خواصه صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يثبت ولا يثبت ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه يخرج عنه الكلمتان اذ هما الفظتان وكذا
الكلمات قلت لا يخرج مثله ذلك بناء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالا وكارطى وبرق لفظ واحد وكذا كل ما يلفظ
به متر واحد مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف التانيث ان قيل ههنا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فاجواب ان لا نسلم ان
المركب ليس بموضوع وبما انه ان الواضع اما ان يضع الفاظاً معبئة سماعية وذلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم
اللغة واما ان يضع قانوناً كتباً يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية
وذلك كما بينت ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب فاعل على وزن مفعول وكذا حال اسم
المفعول والاشارة الى المصغر والجمع ونحو ذلك وهذه تحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات
القياسية وذلك كما بينت مثلاً ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفتها بعضهما الى التصريف كالمنسوب للفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو
كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارع جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء
معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والباء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل
ايضا وكذا تاء التانيث في فاعلة والتثنية ولام التعريف في الفاعل التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركباً وكذا المعنى
فلا يكون كلمة بل كلمتين فاجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب المركب اعرب
الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلام المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولما لم تكن اما معاملة الكلمة
الواحدة سكن او لا جزء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو ترمي وتعالى وتوشى ونحو ذلك فتعريف
بالحرفين بنسبة المنسوب اليه والمضاف وصار انما يسم بقبته الكلمة بلحون التاء في نحو ضربت فلا يجب تغيير التثنية
اذ لا تغير حركة اللام وسكونها في التثنية كما يجي في اقل التصريف انما الفعل الماضي نحو ضربت ففيه نظر
لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مذكور حروفه لمرتبته والاختار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مذكور

في تعريف الكلمة

ان يخرج

ان الجنس

فانظر الى عموم مفيد بيان

اصل الذات كما هو طبيعة الالفاظ

والتأني الى خصوصية مفيد الاحتراز

واب الفصول فان قيل على هذا التعريف

جنس واحد بما لا يقتضي الاحتراز

جعل اللفظ اطلاقاً واصفاً للكلمة

فقد مر معنا

كما اذا سمع من راى اجدادهم يخرج

عن تحت بعيد الوضع واما اذا

المشاهدة فلا دلالة له في

لفظي على هذا فلا منافاة بين ما

لا معنى في من اخرج بقوله هو معنى

قوله وقد مر في ان هذا

انما يتصور اذا قرر الوضع بالعتق

بقوله عما صيغ

فان قيل

قيل في باب المعنى الى الصحيح

اراد الاستغراق في مثل اللفظ

والمراد ان لا يصح ان يترك اللفظ

مرة خسر من جراحة المقصد

المنا في الوحدة هو الكثرة بمعنى

كل واحد وكذا قال كل الانسان

كل انسان اما صح استثنى اي

اريد من انسان

مرجعة

ان ثبوت هذا الحكم لكل

منه لا اعتبار بالادب

لفظ الانسان

والشيء كل شيء

س

استوافق بينهما في التذكير والتثنية

انما يجب ثلثه شرط الاول ان يكون

ما يتجدد في الذكر والموت كجاء

ان يكون افعالاً

فلا يثبت في زمن

وجهاً بخلاف

بنسبة

س

واما سكون

الكلمة

حدوث

ما ذكره
 من نقد السيد
 اوجيف مع ان في
 قول السيد مع ان في
 المصدرة ولو وقع
 بدل التوقيع ما ذكره
 التوقيع ان في
 اوجيف في
 المصدرة في
 المصدرة

فائدة النحر

كل من بالاسناد ولا يأتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم انما تقدم الكلمة على حيا الكلام مع ان المقصود الا هم من علم النحو معرفة
الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة لتوقف المركب على جزئه وتعني بضمته الكلمتين
ركبه منهما وكونها جبره وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة فانه جزء الكلام يكونان ملفوظين كزبد فام
وفام زبد ومقدربن كغم في جواب من فالزبد فام او فام زبد واحد هما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما ان زبد فام والفا
كما في زبد فام والمبتدأ والخبر كما في قوله نعم فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يجبر في الحال الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على
ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به نقولنا ان يجبر اخر ازا عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومبتوعاتها وتقولنا في الحال كافي فام زبد فام وتقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي
نحو بيعت وانت حر في طلبى نحو هل انت فام وليست او لعلك فام وكذا نحو ضربت له ثمة ماخوذ من ضربت بالانفاق وفياسه
لضرب بزيادة حرف الطلب فياسا على سائر الجمل الطلبية لمحقق بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لضرب في الغائب لضرب في المتكلم لضرب لما قال استعالمها وتقولنا بكلمة كما في
زبد فام وتقولنا اكثر ليعلم نحو زبد فام فام زبد فام ابوه فكان على المضار ان يقول كلمين واكثر ولا يسأل ان يقول الاصل في الخبر
الا فانه لا دليل على كونه ويجوز فيه من زيد بحث انشاء الله نعم وتقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه اخر ازا عن كون
الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضربت زيدا فاما ما ملك يوم الجمعة ضربة وضربت يد يوم الجمعة
اما ملك ضربة فان المرفوع في الموضوعين اخبر بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يحكي في باب المصدر وكان على المضار ان يقول بالاسناد
الاصلي المقص ما تركبه لانه يخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانه مع ما اسند
اليه لا يشك الكلام واما نحو فام الزبدان فلكونه بمنزلة الفعل بمعنا كما في اسماء الأفعال فيخرج بقوله المقص ما تركبه لانه الاسناد
الذي في خبر المبتدأ في الحال وفي الضمير والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جلا ولا اسناد ان في الصلة والذي في الجملة
الضميمة لانها التوكيد جواب القسم والتي في الشرطية لانها قيد في الخبر فخره الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والغسمية
فالطرف بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمنت الاسناد الاصل سواء كان مفصولة لدانها او لا كما في الجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر
ما ذكر من الجمل فخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصل وكان مقصودا لانه فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاجابة لانه اعم اذ يشمل النسبة التي
في الكلام الخبري والطلبية والانشائي كما ذكرنا واخرن بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كما مضاف والمضاف اليه
والتابع ومبتوعه وبعض المركب من الفعل واسم ونحو ضربت وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثابتة الممكنة بين
الكلمة الثالث وهي اسم مع حرف فعل مع فعل او حرف مع حرف ذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي
هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم يحجب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه
مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثاني العقلي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يقد
وستنداقا الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف مع الفعل مع الفعل او الحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا
والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسندا واما نحو بازيد فاسد فاسد دعوت الانشائي والفعل مع
الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسندا اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يأتى
الحكم بسبب الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والبناء في قوله بالاسناد الاسماء اي مركب من كلمتين بهذا الرباط او بمعنى
اي مع هذا الرباط قوله الاسم يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الاضمة الثلاثة لم يقص على ما تقدم مع قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بمحذول احد من الاضمة اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصريا به
ولا المقص منه المحذول كان المراد منه الدليل على المحصر قوله ما دل اي كلمة دللت والاورد عليه الخط والعقد والضم
والاشارة وانما اورد لفظه ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احدا فاما الكلمة في قوله وهي اسم وفعل
وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كل اسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجزئ المحل صفة لقوله معنى الضمير البارز
في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسه الكلمة وقال المضار ان الضمير في قوله ما دل على
معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى ان معنى ما دل على معنى في نفسه اي باعتبار غيره كقوله الذاري فمهمه في نفسه كما
اي باعتبار نفسه بالاعتماد كونه في وسط البعدا وغير ذلك وفيه نظر لان قوله في هذا الحرف على معنى في غيره نقض فوطم
على معنى في نفسه ولا يفهم في مقابلة قولك في هذا الذاري في نفسه كما اي باعتبار نفسه بالاعتماد كونه في وسط البعدا

[illegible]

في معنى الحرف وما يؤول اليه

والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام
والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام
والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام

في الدلالة على معنى الحرف

والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام
والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام
والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام
والا على معنى هذا القول
من النقصان كما تقدم ولا يستعمل
في معنى الحرف في الكلام

غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يؤول في مقابلة قولك في الدلالة في نفسه
كذا ومعنى الكلام على ما اخبرنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى الظاهر لما اولى الاسم كلمة ذلك على معنى ثابت في نفس تلك
الكلمة والحرف كلمة ذلك على معنى ثابت لفظا غير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كما لمعرف
باللام والمنكر يثنون المنكر وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ في ما زيد مستفهم عنه وكذا
التثنية في ما قام زيد اذ في ما زيد منفي في الحرف موجد لمعناه في لفظ غير اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر
كما في الرجل الاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون مضمنا للمعنى الذي حدث فيه الحرف
مع دلالة على معناه الاصل الا ان هذا مضمون معنى له بدل عليه لفظ المضمون كما كان لفظ البيت مضمنا للمعنى
الجدار ولغيره الاعلى بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مضمون بالمضمون فرجل في قولك الرجل مضمون للمعنى
التعريف الذي حدث فيه اللام المضمون به وكذا ضرب في بدل في هل ضرب في بدل مضمون للمعنى الاستفهام لان ضرب في بدل مستفهم
عنه ولا بد في المستفهم عنه ان كان كذلك من معنى الاستفهام وموجده فيه هل قد يكون معنى الحرف ما دل عليه
غيره مطابقة ذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادله في ضرب في نون نضرب على معنى الضمير الزام اضمارها وقد
يكون الحرف في الاعلى معنيين كل منهما في كلمة كحرف المضارع الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى
الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالمضارع في ضرب ونون
نضرب ناء نضرب في خطاب المذكر فانهما تفيد معنى الفاعلين بعد الافعال ثم يقول ان معنى من الابداء في معنى
من ومعنى لفظه الابداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه
الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف الى المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصل في هذا ما
الاخبار عن لفظ الابداء نحو الابداء خبر من الابداء ولم يجر الاخبار عن لفظ من لان الابداء الذي هو مدلولها في لفظ
آخر فكيف تجر عن لفظ ليس معناه بل في لفظ غير وانما تجر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة للحرف
وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعالم المنسوب بجنس شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا فرغ من ذلك الشيء
بشي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاقرار
على حد الحرف بالاضافة ذلك بان يقال ان طول في مثل في جاني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفة حتى
صار الموصوف مضمنا له وذلك ان معنى طويل وطول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذاته ومعناه الطول
وصاحبه لا يجر الطول الذي في رجل انما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي له طوله قائم به
الطول لا يقوم به الطول اما قولهم التمتع ال على معنى في مكيوع فلكون المكيوع معينا لذلك الذي قام به المعنى وخصما
له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب في بدل مضمون للمعنى لفظ غير اعني ضاربة زيد لكنه اخبرنا عن مثله بقولهم دل
اى ل بالوضع ولم يوضع المصدر ليعين لفظ غير معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديدا ولا يذكر الضارب لا يخرج من
بدل ذلك عن الوضع ويصح ان يضرر عليه بالافعال ان ضرب في بدل على ضاربة ما ارفع به ولا يستدفع هذا العمل
الا بما قال بعضهم الحرف كما لا بد من الاعلى معنى في غيره فان ضرب مضمون في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن
ضاربة بخلاف من فانه لا يقبل الا معنى الابداء في غيره قوله غير مضمون صفة بعد صفة لقوله معنى يبين معنى
قوله غير مضمون ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مضمون باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى وانع
في حد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له
اولا فيكون الطرف المطروف مدلول لفظ واحد بالوضع الاصل فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقيل وان
وجب نوعه في حد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الضرب
والغيبوق والقبول والسري لان اللفظ وان دل على مان لكنه ليس احدا الازمنة الثلاثة اى لما مضى الحال المستقبل
وكذا يخرج نحو خوف السموات فيام الساعة لانه وان اقرن الحدان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند
السامع لكن لا بد لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعيانها وان كانا لا يعلنان
عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلول لهما وضعا وكذا يخرج
اسماء الافعال لان فيها ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يحكى في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على
احد الازمنة الثلاثة بالوضع فلنا ان جيفة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان فلنا ايضا باشراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين جيفة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

وكذا



في معنى الحرف وما يؤول اليه

اى كذا اشار
 فى اسم الاشياء
 الوضع انما لا يكون
 المشا والى يكون
 الموصول فى ذلك
 وكان الفرق
 تلك الخاصة
 اى الا ان الفرق
 المحقق فى
 وكذا لفظ القرآن
 مهمل غير ظاهر فيما
 ذكرنا من تفسيره
 لا يورد فى الحديث
 تحت
 فانه الذى يمتثل
 مشا الى العينة
 فانه لا يصح
 فى المثال
 شىء من الفصل
 يجب ان لا يكون
 ذلك فيما لا
 الحى فانه يجب
 ولا علة
 المطرد العكس
 اى ان
 فى شىء خاص
 بخصيصه
 وبعدل على
 فقد لم يدل
 فيطرود ولا
 كان احسن
 فى بيان
 العكس
 فى اقسام
 فى اقسام

في تبيين التنوين

والاخرى ان يكون في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء

في تبيين التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء

في تبيين التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء

هو فرع فيه واحدا منه ما انفصوه مالا يكون معول الفعل وهو الحرف واعطوه ما يكون معوله وهو الوقع والنصب اما التنوين
 فاخص من جملة اسماها الخمسة بالاسم ما ليس للثمن فحق اذن اربعة اشياء احدها للتنكير بخصوصه ومعه ووجه وسبب
 قبله ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في حوز احد ابرهيم فلم يخصص للتنكير بل هو للممكن لان الاسم منصوب
 واما لا اري منع من ان يكون نون واحد للممكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدين كالف والواو في مسلمان ومسلمون
 فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم مختصا للممكن واما اخص نون التنكير بالاسم المثل ما ذكرنا
 في لام التعريف وثابتها للممكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم واما لم يجعل اعراب المضارع علامة لعرصته
 واما حذف علامة الاعراب من غير المضارع مع كونه معربا للمشابهة للفعل الذي صله الباء فانها للتعويض عن المضاف
 اليه كجند ومرت وكل فاما سيجي ان المضاف يكون الاسماء وابعها لمقابلته نون جمع المذكر السات في جمع المؤنث
 السالم نحو مسلمات على الاعرف من افواهم ولا معنى له الا في الاسم واما في التنوين فمقابلته لو كانت للممكن لم يثبت في نحو
 قوله نغ من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلا وليس عوضا عن المضاف اليه ولا للترتم فلم يبق الا ان يوهي في جمع
 المؤنث في مقابلته النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لا تروى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للحرف كما في جمع
 المذكر فان نون في جمع المذكر فائهم مقابلة للتنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاسم التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم
 ليس في النون شئ من معاني اسم الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة تمام الاسم فقط وليس
 فيها ايضا شئ من تلك المعاني لكانت حطوطها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف في النون لان النون اقوى من اجل
 بسبب حركتها واما في التنوين في نحو مسلمات للضروف فالجاء الله العلامة واما لم يسقط من عرفات لان
 التائب فيهما ضعيف لان التاء التي فيها كانت مختصا للتائب سقطت التاء علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات
 مؤنث وان قلنا انه لا علامة فثبت فيها لا منحصرة للتائب ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا فنقول هذه
 عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بناء على بعد كما في قوله ولا ارض بقل انما لها فائتها لا يفصر عن ثابت
 الذي هو بناء على البقرة والاولى عندى ان يوان التنوين للضروف والتمكن واما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط
 لتبعه الكسرة في السقوط وينع النصب هو خلافا لما عليه الجمع السالم اذ الكسرة فيه مشبوع لا تابع فيه كالتنوين في غير
 المنصوب للضرورة لم يحذف المانع هناك مع انه يجوز المبرد والرجاج فهناك العلية حذف التنوين وابقاء الكسرة وروى في
 امر الفليس تنويرها من اذ نفاهاها لبيثربا ذى دارها نظر على بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف
 التنوين وروى من اذ نفاهاها لبيثربا ذى دارها نظر على بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف
 مع العلية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين التزم فهو في الحذف لترك التزم لانه انما
 يوفق بها اشعارا بترك التزم عندى بنى نهم في روى مطلق وذلك ان الف والواو والياء في الفوا في يصلح للترتم بافها من المد
 وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقل اللومعا ذل والعبا بافقوى ان اصبقت لعدا صابا ولو لم يسمع دخولها
 في الحرف لم يمنع ذلك في القياس نحو نغم في القافية وقد يلحق عند بعضهم التزم المقتد فيخصص باسم العالي لانه نجا والحذف
 وحذف هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترفع اذ دخل القافية المقتد فقد جاء وحده وبخرج
 به الشعر ايضا عن الوزن فهو عال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقام الاعماق خاوى المخزون فتفتح ما قبل النون تشبيها له
 بالحذف ونكسر للسالكين كافي على ما يجي في آخر الكتاب انما الحق التزم المقتد تشبيها له بالاطلاق واما اخص كون
 الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخجل الا عن لفظ دال على
 ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذا العلة اخص التشبي
 والجمع والتائب والتضغير والتشبيه والتدبا بالاسم واما نحو ضرب وضربا وضربوا فالتائب والتشبيه والجمع واجبة
 الى الاسم فيها وكذا الضغير في نحو باما اميلج عرا فاشد لنا من هو لبا بين الضال والسم راجع الى المفعول المتعجب
 منه اى من ملحات والتضغير للشفقة نحو بانى فهو شئ موضوع في غير موضعه كما ان التائب في ضرب في غير
 موضعه واما نحو قوله نغ ربا رجعوى على اوبل رجعى رجعى قول الحجاج باحروى اضر باعضا اضر باضر بلسر
 الاول جمع والثاني تشبيه او التشبيه مفرد الى مثله في اللفظ غير المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ غير
 في المعنى وارجعوى واضر بامعنى النكر كما ذكرنا والنكر ضم الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد
 التقرير والغالب هنا يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اخصروا في بعض المواضع باجرانه مجرى الشئ
 والجمع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقول

في تبيين التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء
 في التنوين في الالف والواو والياء

از فوج من الصفا
فوقه مغالی عاشره
و لهذا المعنى

التصحیح لا من معرفة العرب
بل لحصول الاختلاف
المذكور

أضرباً عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله نفع فارحني البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثني والاسم في واخضع المضاف
اعني كون الشيء مضافاً بالاسم لأن المضافاً ما يختص كانه غلام وجل ما منعرف كانه غلام زيد والتعريف والتخصيص
من خصائص الاسم كما في لام التعريف ما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخادم وان لم يخص المضاف ولم
تعرف فهو فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف في مثلها الا اسماً ولم يذكر المضاف من خواص الاسم كونه مضافاً اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله نفع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الافعال وعدة بعضهم من خواصه ايضاً فاعذر زاعن الايراد
المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المذلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل بل والدليل على ان
المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلق الفعل من التعريف نحو ائبئك يوم قدم زيد الحار والبارد ولما انا فلا اضمح
هذا المثال ويجيء مثله في كلامهم والنظر ان المضاف اليه لفظاني نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسم
في قولك ائبئك من الجحاح امير هي المضاف اليها ولما من حيث المعنى فللمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو
ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حجة في الاسم لا مطلقاً العرب بل في صنف الاسماء فلا يذكر الا اسماً مضافاً
فالاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حروف التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شئين على احد الجزئين
او على الاجزاء بالنظر الى الجزأ الآخر كما يقال في ضربين بد مثلاً ان زيدا مركباً الى ضرب ضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال
ضرب زيد مركب من ضرب من زيد وهذا كما نقول مثلاً لا احد الحقيقتين هو زوج الاخر ونقول لهما معاً زوج ومراد المصنف المعنى الاول
وليس يرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه فهو هم ان العرب من الاسماء لا يكون
الامر كما من شئين فصاعداً كخمس عشرة وخمسة وهذا باب المصنف في حذو هذه المقيدة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعني
منه على عنايته وينبغي ان يبحر في الحذو والرموز اوضح الالفاظ في المعنى المقصود ويجوز عن الالفاظ المشبهة فكيف باستيعاب
لفظ في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان زلنا عن هذا المقادير سلنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه لبني الاصل معرّب بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب
اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع
مع مشبوع لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معيناً وكذا اسماء الحروف الموجودة في اهل السور نحو حم وبن وقوله مبني الاصل
هذا ايضاً من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي الامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني
الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشتمل في مطلق الافعال وان كانت مضارفاً لاصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصريين فيرّد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر جميعاً باب ما لا يضر في بل ان اخبار مذهب الكوفيين في كون
المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في باب ما لم يرد عليه ما ذكرنا لا يرد على نفسه المبني الاصل
بالحرف والماضي والاخر المصدر يخرج عن معنى ضرب بدعراً من ذلك بان يقال المصدر همنا يشبه الماضي لتقديره به مع
اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرّب ان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهة للماض
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في هذا المعرب التركيب كونه غير مشابه لبني الاصل احرازاً
عن فصيحيه وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعقد موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعل والمفعول
والاضافة وهو الاسماء العددية تعدد كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجئة نحو الف با تا ثا و نحو زيد بكر
عمر والاصوات كخ وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب فاما حدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
للاعراب فلهذا فالركب الى الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب مجيء في التصريف في باب النقاء
التاكيد تخفيف الكلام في الاسماء العددية تعدد انشاء الله تعالى وانما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهة للحرف والفعل على ما يجيء في باب المبني ذلك في المضمرة والمباشرة واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما تاتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صرح الاحراز بلجنس ايضاً لكونه اخص من الفعل بوجه قوله
وحكم ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظاً او نقداً هذا الذي جعله المصنف بعد تماثل العرب حكماً من احكامه لا زواله جعله
التماثل العرب فقالوا العرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل في المصروف وهو التجيء بازم منه الدوران المفصل ليس مطلقاً اختلا
الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موثوق على معرفة المعرب ولا فان حذو العرب بالاختلاف كان
معرفة العرب موثوقة على معرفة الاختلاف فوقف كل محدّد على حدة فيكون دوراً هاتان فصداً تعريف حقيقة المعرب ليشبه
عند المنشي للكلام فبطه بعد فعل حقيقة حقة من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن
وغيره جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف بعد توقف معرفته ان على معرفة المعربان قبل اي فرق بين المعرب المبني في الحكم

وَمَعْنَى الْإِخْتِلَافِ

لو جعل مثل انباء انما الشخص ثم ركب مع عامله اول ركب نحو جاني زيد فلا اختلاف اذ لو تحول حركة الى حركة بعد الجواز ان معنى
 الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة
 لكان الاثرام مشتركا بينه وبين النفاة لقوله ما اختلف آخره فاما ان يفتلح حركة حركة لو يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون
 به الاختلاف اذ كان فيه في العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما اختلف آخره به لا ما اختلف قوله بل في على المعاني فليقل الوضع
 الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احد هما على الا
 معاني الكلام المشتركة نحو الفرة في الظاهر والمحض وضرب في التأنيث المعروف والتسريح وكذا جميع الافعال المتعارضة عند من قال بلسانها
 ومن لا يبدلها والتبيين والتبعض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني من الاخر لان جاعلة لاحد المعنيين واضعا
 كان او مستعجلا لم يرع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر بغير
 احدهما او احدهما على الاخر فلا بد لطارى ان لا يلزم من علامة مميزة له من المطر عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى فريضة
 دون الحقيقة وهذا الطاري غير اللازم للكلام لا يلزم ان يطالب له اخف العلامة ما بل قد يفتلح صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع
 الكثير والفعل المسند الى المفعول كجبل ودجال وضرب قد يجنب له حرف ال غلبة صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المشتق والجمع
 التام والمشتق المؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة ومسلم وفما يكون في هذه المعنى الطاري على الكلمة
 كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوف والمضام الى الدال على معنى في المضار وان كان طر ان المعنى لا زما للكلمتين
 كان الطاري معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمرة فيما ركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز بينه وان
 كان الطاري لازما لاحد الشبهين او الاشياء فاللابق بالحكمة ان يطلب خف علامة يمكن لا زمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخر
 التي بها طر ذلك المعنى كما افترض في المضام والموصوف لان المعنى المحتاج فيها الى العلامة غير مطم اخلاف ما نحن فيه فاحاطوا
 في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طر بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل
 هذا المعنى انما يكون في الاسم لا نه بعد وفوقه في الكلام لا بد له ان يعرض فيها ما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته
 ابغاض حروف تلك التي هي اخف الحروف اعنى الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف تلك وهي الاسماء الستة والمشتق والجمع بالواو
 والتون لعلنا نذكرها في كل واحد منها ولم يجنب حروف ملاحقة لما اضف ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة وعينها
 علامة وفي المشتق والجمع حروف التشبيه والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف في جعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعدو وهي ثلثة
 الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء افتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمشتق غير المفرغ
 والاسماء التي تلي حرف الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون
 الفضلات اضعف من العدو اكثر منها اتم اريد ان يميز بعلامته ما هو فضلة بواسطة حرف ولو يكن بقي من الحركات غير اكثر فميزته مع
 كونه منصوبا المحل لانه فضلة فصا معنى كونه الاسم مضافا اليه معنى لعدو بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين
 علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلان واذا عطف على الجر وفالجمل على الجر
 الظاوى من التحمل على النصب المقدّر وقد يحمل على المحل كما في قوله نع واستحوار رؤسكم وارجلكم بالنصب ان سقط الجاء
 مع الفعل لزوما كما في الاضافة ذلك النصب المقدّر كما سيجي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المنكلم وكذا محدث
 علامتها كمنسب لحدث هذه العلامة الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني للاسم فتسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة
 كانه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صا احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ
 والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفر اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراد هو
 مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدها الى الاخر صا فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب
 علامة الفضلة وقال هشبان معاويه هو الفاعل وليس بعيدا لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
 نصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظر الى كونه المقتضى للفضلات وقول الكوفون اقرب بنا على الاصل
 المهم المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا بالجر في ظ الفضلة في سببه حصل كون ذلك الاسم
 مضافا اليه تلك العلامة ثم قد يحدف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي وصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف
 في الاسم كما سيجي في باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن الجر ولحقا لكون الناصب الى الفعل مع الفاعل محدثا فانيا منسبا
 مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجاء فام الاسم المضام المراد تخصيصا وتعرفه
 مقام الحرف الجاء لفظا فان فصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لانه على معنى الا في نحو غلام زيد
 اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مشترك بالثاني في محال عمل الجر على هذا الاسم كما جعل على حرف

و در بیان این صفت فاضل
که با خط لعل در این کتاب
و در بیان این صفت فاضل
که با خط لعل در این کتاب

ان یطلب فی
فان السبل
ایمانی را بدین ملاحظه
منفی احضری فلا بد
و سبب از آنست
نیست که از آنست
بجای الی اعصاب و قوت
اجلاس

بجناح الجبال
فان صلي الله عليه وسلم
يخوف لان القسم من جنات
عنه لا فعلن فظنوا ان
كفر المقتول سمعوا به
معه من المفاعيل كما حال
نفيهم من المفاعيل
عند الحقين

الاسم المتكبر

بعد
 بعد

[illegible]

عليه الضبط المشابهة
على البنية أي دخل
في قول إذا
اللفظية

[illegible]

لام او عين فعلى قوله لا يكون في ارفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالتصديق وقال ابو علي
حرف فاعراب وتدل على الاعراب فان زاد انها كانت حرف فاعراب بدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما
اخترناه وان اردنا ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف
ان الواو والالف والياء مبدل من لام الكلمة في اربعة من عينها في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون من نسخ الكلمة وهي بدل
بقيد ما لم يقف المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفتد لتأنيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوق على
حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه في محذور يلزم من جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض التخفيف فيه
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نسخها كما اقتصر في المثني والمجوع على ما يصلح للاعراب من نسخها اعني علامة التشبيه والجمع
هي من نسخ المثني والمجوع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف في الموجود دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثني والمجوع
بالحروف لانهم علموا انهم يجوزون في اعرابها بما لا يستيقظ المفرد الحركات والحروف وان كانت في حال الحركات في باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات من حيث تولد مما فيها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منهما كحرفين واكثر فذكر هو ان يستبد المثني بالمجوع
مع كونها افرع عن المفرد بالاعراب الاقوى واختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى لثبوت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها وفضلوها على المثني والمجوع باستيفائها للحروف
الثلاثة كل في موضعه وكل واحد من المثني والمجوع لم يستوفها ولا كان كل حرف منهما في موضعه انما اختاروا هذه الاسماء بخلاف غدا
المثني يستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالآخ وللآخ والاب للآخ خصوص ذلك بخال الاضافة لظهور ذلك اللازم فتقوى المشابهة خصوصاً
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين اخرى حرف على تصحيح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف جانبية مع ان اللام في اربعة منها كانا مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل شيئا من بابي اذن كالحركات المجتبئة
للاعراب كذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليس له حرف لعله واما
نحو ابن وابنه وامم فتمرة الوصل منه بدل من اللام بدليل معاقبتها اباها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لا يماثلت حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو سبق الاعراب فن ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامه بانه ثم نقول جعلوا الواو في الجرو والفا في التصب لكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسرة لانتفاع ما قبلها و
واكتساره وجعلت ساكنة للتخفيف في اعرب بالحروف التي هي ثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ايضا
حروف المتماثلة ساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف للتبينة في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما في الباقيتين فظروا للباقي معنى هو كابد وولد واخوه وابنه وبالحيلة فالحم تشبيح المرأة والهن الشيء المنكر الذي يشبه من ذكر
من العروق والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعربها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره بانه وهو المثني كما
حمل عليه ويعني بالمشي كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف نون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثني فلم يكره
على هذا خلا في المثني اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت وجهها سلامي فالباء فالف محذوفة للضرورة كما يجيء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثني لان الفع كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثني اذ هو كقولك اثنان واسمان محذوف اللام مثلما لان من المثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان
اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذري ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائيا فان كان عليها ان يذكر
لذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحمل وليس في الطرف الواحد معنى المثني كما لو يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد
معنى الثني فالثنان ان طرفا الحمل المثني في ثني في مجموع الحمل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان لئلا
ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعات للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا بانه واللدان فخذان واللدان عند في المثني ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها
صنيع موضوع وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرد هذانما اعرب المثني وجمع المذكور السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحا
مع ان في اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب بالكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربها هذا الاعراب
المعني لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثني علامة للتشبيه وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بصفته لقله
عدد المثني والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثني والمجوع نحو ضربوا وضربوا وانما وانما
وهما وهما وكما وكما واما اعربها فان المثني والمجوع مقدم لا محالة على اعربها فجعل بينهما ما يصلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمل كما ذكرنا فجعلوا الف للمثنى وواو الجمع علامة لرفع فيها ولم يبق من حروف الرفع
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء والجر والنصب في المثني والمجوع والجر اولى بها فقبلت الف للمثنى وواو الجمع للحرف

بناء فليبق للنصب حرف فاتبع الجردون الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل البناء في المثنى بقاء على
 الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استئصالها وما انضم قبل بناء الجمع فتقلب كسر الاستئصال قبل البناء الساكنة لوابقت
 والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لوقبلت البناء الضمة عا قبلها واو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان رفع التباس المجموع
 بالمثنى بسبب كسر ما قبل بناء المجموع ان سذف فوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في
 تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسرنا بحج في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة
 وفي الجمع ثقل الواو وخفة الفتحة واما البناء فهما فظاوية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حرف
 اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها تبايناً على مذهبه في الاسماء الستة المثنى والمجموع اذن معربان بالحركات
 كما لقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف بضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدرة عند سيبويه على الحروف لان النون
 عند عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف الالف المعنى لان انقلاب معنى لفظ فقصده
 اللفظي بقول بائني شئ يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب بمعنى لم يجهز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى
 والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معاذلة لثاني بينهما ثم يقول
 الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قبل كيف يكون معرباً بل حرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعراب بالحركات
 لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش المازني والمبرد
 انما دلت الاعراب وقال الكوفيين هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان اردوا انها زبدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر ان ينجح
 ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان اردوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلتا الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرهمي هي
 حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
 على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة متلوا الالف والواو والياء والحروف دلتا الاعراب هذا
 قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قبل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في
 الاسماء الستة في المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فاجواب زحوا عن الاعراب لكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكامل حروفها
 وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كانت الحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخر وعلى الحركة
 بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحرف والى من سنع الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون
 الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونهما اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالله
 يقوي عنده ان كالتنوين في الواو احد في معنى كونه دلتا على تمام الكلمة وانما غير متناهية لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى
 على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شئ انما يسقط التنوين للبناء في نحو بان بدو ومع لام التعريف لاستكراه
 اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير لا بسقط النون معها لانها لا يكون للتذكير كذا يسقط التنوين
 للبناء في نحو بان بدو ولا رجل بخلاف النون في نحو بان بدان وبان بدو ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين
 ونحو جرافي الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكناً فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو
 التنوين فقط حذف بعد ان ضم والكسرة قبلت لئلا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد زوالها للكلمة ضعفتها بالسكون والوقف على التخفيف
 والحذف فتخفت بعد الفتح بقليلها الف الخفة الالف حذفت بعد ان ضم الكسرة لثقل الواو والياء وقبلها حرف علة لما بحج في التصريف من المناسبة
 بينهما وان كان الساكن حرفا اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو نصير ومن كبرت بجاليها وكذا ان كانت الف الخفتها نحو لفتة جلي وبجشي انكا
 واواها نحو لقاضي مري بدو فاولا في الاثبات جاز الحذف كما بحج في باب الوقف وقال يثبوت النون في الاصل عوض من حركة الواحد تنوينه مع الان
 حروف المد عند حروف الاعراب مستغنى عن الحركة في التنوين عوضاً من الحركة والتنوين للذين كان المفرد يستحقها ثمة والحركة وان كانت مقدرة على
 الحرف عند بعض اصحابنا لكن لما انظر كانت كعدم ثم ان رج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضاً منها ثبتت معها ثبات الحركة وجانب التنوين
 مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلا ن فافتى عوض منها وهو الاصل في الرجلان عوض من الحركة فقط
 وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلا ن وقال ليس عوضاً منها ولا مرادها وفي نحو بان بدان ولا رجلين عوض من حركة
 البناء فقط وفيما قال بعد لان حرف لعله الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
 الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان اردوا ان كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
 ولا في المعاني الخمسة وقبل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحد فها في الاضافة وقال الفراهي هو للفرق بين المفرد والنسوة
 الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وتنوينه مع اللام بضعفه وكذا مع البناء وواو الجمع وقبل هو بدل من تنوين في
 المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفرداً مكرراً مثنى والجمع مفرداً مكرراً اكثر منها ودون تصحيحه

Handwritten marginal notes at the top of the page, including phrases like 'في قوله' and 'في قوله'.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing linguistic concepts such as 'المضارع' (present tense), 'الماضي' (past tense), and 'المستقبل' (future tense).

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal note on the left side: 'في قوله'.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including phrases like 'في قوله' and 'في قوله'.

في المعرب

الالف مع بقاها الف والثاني باب غلامى يعني بكل مفرد اخر ازا عن نحو غلامى ومسلمى مضافا الى باب المتكلم فانه ينعت
 الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
 مع عامله كما نرى في قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مستندا اليه اى كونه عمدا للكلام
 اذ هو المنقضى لرفع الاسماء وكونه مستندا اليه مسبوق بثبوته ولا في نفسه والمستند اليه الجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
 المنصف بصفه الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدا او فضلا ثم الاعراب فنقول
 انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى باب المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الباء كسرة لئلا ينفصلوا عنها فاعادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
 محل الاعراب مستغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف كركبتين متخالفين كانا او متماثلين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
 مشيان يستثقل في احد ما رضاء وجرافى الآخر فاعادوا الاصل اسم المنفوص الى الذي حرف اعرابه بقاء كسرة فاستثقل الضم والكسر
 على الباء المكسورة ما قبلها وذلك بحسب الضعف لبقاء وتقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
 لم يستثقل الحركتان عليهما نحو طوى دلو وكسبي ومغزى واما الفتح فلحقها لا تستثقل على الباء مع كسرة ما قبلها نحو رابث الفاضل
 وبقي هذا النوع منفوصا لانه نقص حركتين وبقي نحو الفتح العصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطاق الحركة و
 الفص المنع والاولى لانه لا يبنى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الا عريضة ايضا هذا مع انه لا يجب طرازا لافاق
 ما يضام ذهب النهاء ان نحو غلامى مبنى على مايجي والمقصود من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكّر سالم مضاف الى باب
 المتكلم فان رفعه وحده مفذرفيه وذلك نحو طى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما
 ساكنة مستعدة للادغام فقلب ثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى ياء فاما المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية
 واوا نحو سبت وميت وان كان القياس في ادغام المتفاريق قلب الاول الى الثاني كمايجي في التصريف انشاء الله تعالى وادغم بعد القلب
 اوليهما في الاخرى وكسرة ما قبل الباء لانها ماشرعوا فيه من التخفيف لكون الضمة فريضة من الطرف والطرف محل التغيير فنتم لم يكسر
 الضم في نحو سبت وميت لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم فريضة من الطرف وليست الباء الساكنة المدغم في شاع
 انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغم فان ذلك لا يجوز فيها لاذليل في جمع ايض في فعل من الطيب طوي واما المدغم في
 المتحركة فكانها متحركة لضربها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سبت كهبان وان كان الاسم الذي قلب واو باء للادغام في الباء على
 اخف الاوزان اى ثلثا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى في ثبوت ان الواو الذي هو علامة الترفع مفذرف
 في جاني مسلمى واما في حالة الجر والنصب فالباء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاء في صالح القوم
 وصالحوا القوم وثابت صالحا القوم ومررت بصالحا القوم من المفذرف حرفة لظهوره وبغير الحدف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
 نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف واما الفتح في الاحوال الثالث فقد دخل في باب غلامى
 فلهذا لم يفر بالذكر وكان عليه ان يعد في الضم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرافا لتكون نحو جاني زيد ومررت بزيد
 ان تعد في ضم المنع واعرابه مطلقا المتكلم في نحو من زيد ومن زيد ومن زيد لكونه معربا مفذرفا الاعراب وجوبا لا اشتغال
 محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهبا للنهاء ان باب غلامى مبنى لاضافة الى المبنى وظاهرهم المص كما ثبت لا تعد من ضم المعرب المفذرف
 اعرابه وهو الحق يدل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامى ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب للبناء بل لها
 شرط كمايجي في الظروف المبينة فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مفذرفا مطلقا اذ في بعض الاحوال دون بعض فابقي من المعربا
 اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي بما عداه فوكى غير المنصرف ما فيه علان من شاع او لحد منها نفوم مقامها وهى عدل و
 وثابت ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون رائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريبا مثل عمرو وطلحة وزيد و
 ابراهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علان من شاع اعلم ان قول النهاء ان
 التنوين الفلا في علة لكذا لا يردون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك التنوين ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
 المناسب بين ذلك التنوين وتلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجب العلة وابعاد عن المص بقوله وحكم ان لا كسرة
 ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلنيين وتبينهم ايضا لكل واحد من الفرع في غير المنصرف
 سببا وعلما مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاعلة فامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلنيين
 او واحد منها نفوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وسنعرّف الشرط انشاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص
 غير المنصرف ما دخل الكسرة والتنوين للضرورة او التماسا كذا المجموع بالالف التامة علما والمجموع بالواو والنون علما
 للوثق كسلمات ومسلمون وان لم يحدف منهما الكسرة والتنوين لثبوت العلنيين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز
 صوره للضرورة او التماسا نظر لان الصرف على قوله عبارة عن نفي الاسم عن السببين المعبرين وعن السبب

من الحركات
 المعرب
 في باب غلامى
 بيضوع

في باب غلامى

القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وفقد النسب غير مجزئ عنها فكان الوجه ان يقول وينزل حكم غير المنصرف للضرورة
 اطلاقا سبب ان حكم غير المنصرف حكم قد يختلف عن العلة بخلاف حكم العرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا ونفعا
 فانه لا يختلف عن علة الاعراب وعلى ما حذا الفخاء غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتثنية للتبيين يجوز ان يقال
 يجوز صرف للضرورة وكذا على ما حذا المص يكون ما دخله اللام او الاضافة تماثله علان من التسع غير منصرف وعند غيره
 هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط ببعث التثنية او قالوا ان الكسر والتثنية سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه
 الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامته اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
 وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التثنية وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيغة الاسم غير منصرف وثبوته هذا القول بان
 لما لم يكن مع اللام والاضافة تثنية حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه ببعث التثنية لا لاصالة
 فعلي قول هو لا نحو الاحمر واحمره منصرف لان التثنية لم يوجد في حذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انما شابه
 الفعل حذف الكسر والتثنية مع المنع الصرف فنحو الاحمر واحمره عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتثنية لم يحذف
 ولا احد هاء مع اللام والاضافة لمنع الصرف والا فرب الاول اعني ان الكسر سقط ببعث التثنية وذلك انه يعود في حال الضرورة
 مع التثنية فابعاله مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتثنية وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
 كالتثنية لم يجد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يترك الالف والحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التثنية يحذف لا لمنع
 الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة وبالشافرا دوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمثابه الفعل لا للاضافة
 ولا للبناء ولا لثني آخر فجد فوامعه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل بهذا يوثق بنون العماد في نحو ضربني وضربني انما
 لم يظهر اذ منع الصرف في المثني وجع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للوثق لان التثنية
 فيهما ليس للثني كما ذكرنا حتى يحذف فببعث الكسر ايضا فان النصب فيهما نابع للجر فلم ينعج الجرا النصب بل ان سمي
 بهما واعرابا اعراب المفرد اى جعل التثنية منعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تثنية التمكن ولا ينعج نصبهما
 الجرحيم يقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو واو اها وان
 يصير معنى الاسم معنى لفعل سواء كان اسماء الافعال فيبنى الاسم نظر الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
 عمله وثابتها هو واسطها ان يوافق من حيث تركيب الحرف والاصلة وبشابهه في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة والمصدر ويعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بطفل بعضه وهو المضارع على الاسم
 في الاعراب فلا يبنى منه الا تثنية المشابهة للافعال اى الذي معنى معقول الفعل سواء كان اسم الفعل وقالها وهو اضعفها ان لا
 يشابهه لفظا ولا يضمن معناه معقول لفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد كونه فرع اصل كان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا
 اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنائه الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبنى
 بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك يضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو
 خلوصه بل ينعج بهذه المشابهة علا لانه اعراب فيكون اسماء معربا بلا علامه اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا وينزع الكسر والتثنية
 معا كما تقدم وانما اخرج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعاً من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالثنية
 مشابهة غير ظاهرة ولا توثق اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا
 اثبات الفرعية الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجي فلم يكف واحد منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه
 الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم ينفصل
 على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس في ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل بمعنى الفعل فيضمي
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم ومعنى الفعل وفي اسم الفاعل
 والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يضمن الاسم معنى الفعل فينطق الاسماء على الافعال في المعنى فتعطي حكم الفعل وذلك
 ببناء اسم الفعل وعمله معا وعمل الواو في حسب وهذا مظهر في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة
 الحرف للفعل يضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل على الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالوصية
 والمضمرات والغايات او يضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بنى الاسم لطفه على
 الحرف فيما يخصها وهي ما يكفي اذن مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهة للافعال وذلك لتمكن الحرف ووضوح البناء
 دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف يلزم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في
 عسوق فعل التجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في باب فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه

لان بينهما
 في المعنى
 في البناء
 في العمل

علمه
 علمه

فی الجبر

في سورة على منة من

الاسم والحرف واما الحرف فثبت بما لفعل فقط قوله والنون زائدة انصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان
معنى قوله وفي عدل ووصف له اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا النون زائدة وهذا نحو بالاسباب المذكورة ما
شابه الف التانيث المفصولة وفوق كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للحرف كما في اوطى وذفرى وحنبلى ولا كفتى
لانها بالعلمية تمنع من التاء فعلا لا لف المفصولة المنعقة التاء اولي لمشايتها لها لفظا ومناعا من التاء واما الف الحان
الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث وان كانت ايضا منبهة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين
احدهما ضعف ما يشبه الف الحان الممدودة اى المنعقة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون
الحرف في الاصل الف والتانيث كون ههنا الحان في مقابلة الحرف الاصل ولذا ان الالف والنون في نحو سكران لمشايتها
الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرفا صلي والف الحان المفصولة وان كانت في مقابلة حرفا صلي لكونها تشبه
علاما التانيث الاصلية اى الالف المفصولة لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة واما فرعها هذه
العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل
ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون
العربية اذن في كلام العجم فرعها والتجميع فرع الواحد والتوكيد فرع افراد والآف والنون فرع الف التانيث كما يجب بعد
اوفرع ما زبد عليه ووقد ان الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذ كان خاضعا بالفعل واوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وهما فرع آخر لم يعتبر فيهما لكون الاسم مصغرا او منصوبا وشاذ او غير
ذلك مما لا يخص ذلك اخبار منهم بلا علة مخصوصة له قوله وحكمه ان لا كسره ولم يقل وحكمه ان لا جملته بدخلة الجرح عند
الجهوراد هو عندهم معرب والجرح انواع وجوه فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجرح وعويعل لا محالة وقال الاخفش
والبرق والتزجاج غير المنصرف في حال الجرح مبنى على الفتح كحفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى لفعل ضعيفة فحذف علامة
الاعراب مطلقا اى التثنية وبني في حالة واحدة فقط واخصر البناء في حالة الجرح لكونه كالفعل المشابهة في الثغرى من الجرح
قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب مثل سلاسل واغلا لا وفواريرا فالالاخصر ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى في الشعر
وغير لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا الاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السننهم فصار الامر
الى ان صرفوه في الاخبار ايضا وعليه حمل قوله نع سلاسل واغلا لا وفواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا الغنى
نوم الا فعل منك وانكر غيرهما اذ ليس مشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فدخل
في جواز صرفه فلا ينصرف ما فيه الالف المفصولة لعدم الضرورة ومنع الكوفون صرف الفعل في الضرورة لان من مع بحر وروى
كالضاد اليه فلا يتون ما هو كالضاد والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرف بين المضاد وما هو كالضاد ويجوز الكوفون
وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقونها كما بينت ذلك عند الكلام
في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا للكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا خابن بقولهم
مرات في مجمع ومنعه النون اسند لا لان الضرورة يجوز في الاشياء الى اصولها فجاء صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها
الاشياء عن اصولها وقرب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المفصولة لا نادرا ومنعوا ورايتهم بان قالوا الزيادة بقولهم
شئني والانصاف ان الزيادة لو ثبتت عن ثقة لم يجزدها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسل صرف لتناسب المنصرف
الذي هو يليه اى اغلا لا فهو كقولهم هتاني الشئ وراى والاصل اراى وقوله فواريرا بمعنى ذافرى متونا لا اذا وقف عليه
بالالف لان الالف ح كما يحتمل ان يكون بدلا من التثنية يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله نع الظنوننا واتر سولا والتسبلا فلا
يكون نصافيا استشهد له من صرف غير المنصرف واما صرف للتناسب واخر اى في هذه السورة لان آخر الاى كالفوا
بغير نوافها ونجاشها وكذا كل كلام مستجمع الاثر الى قوله من خبر المال سكة ما بوزة وفرس ما بوزة اى مؤثر في بعض كثيرة
التاج وقال نع والفجر ثم قال سرى بال سبى لما افقه في قوله وما مفهوم مقامها الجمع والف التانيث اعلم ان الاكثريين على ان ثبات
الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظيره في الاحاد العربية اما نحو ثمان وبيع اى الذي الف رباعيته ورجل شناع
اى طويل وحمار خراب اى غليظ ففسر فتواذ واما نحو التراى والتعازى فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الاء
واما نحو هوارن وشراجل علمين فنقول عن الجمع وسببى حكمه واما نحو ثمان وشام فالالف فيها عوض من احدى ياء
النسب فهذه النون عارض لم يندبه وذلك لانها صاد الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذي هو بدل
من الاخرى وباء النسب على عارضه لا يندبه بها في انوزن نحو جالى وكالى في المنسوب الى جمال وكمال وكذا في التاء في المنسوب
الى التهم بمعنى نهامة قال ارفى الله له برى بالهمم بالك برى من يشقه لا بلهم قال سبويه منهم من يقول بملق وشاق

^٢ كل ألف كذا ألف
سبب المشاهدة الف
الثاني بالامتناع
عن التاء مع

في بيانها على الحل

في بيان حوز
نظر النظر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ابر تلخه و منه سکه
تلخه و اضا و تلخه
ما بوز و ما بوز
تلخه و تلخه و تلخه
مثل ما بوز و تلخه
و بار علی وزن الازار
صالح

بشد بد الباء وهو قبل ويجي وجهه في التصريف انشاء الله تعالى وانما لم يعد بباء النسب عارضة في نحو فارسي وكراسي وعواري
ونحائي ودباني ونحوها لانها في احادها صبغة هذه الجموع على اعتبار تلك الباءات في الاحاد وليس ذلك اي اعتبار الباء في المفرد
وصوغ الجمع عليه مظهر الا ترى انك لا تقول في جمع عجي عجاى ان كان ياءه الموصلة كما في نحتي وقيل ان ثمانية مثل يمان لاف
والباء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظرا لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالارباع الى الربع
والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزءيهما بقدر النسب في الرباعي لنسب فيكون منسوب الى الرباعية و
السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي بجزء العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية الاصل
العدد لا المعدود كما يقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثه ولا يقول ستة ضعف ثلث وقد يجي تخفيفه في باب العدد فالف
فيهما اذن غير الف المنسوب اليه بقدر الكونه بدلا من احدى بائي النسب كذلك الباء غير الباء كما قيل في هجان وملك وعلجا
ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحد وثمان مولعا بلقاعها وهو على التثنية لما راي فيه معنى الجمع ولفظه شبه لفظ الجمع
ظنه جمعا واما سراويل فاجي وقد ثبتنا الاحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ اوجع تقديرها كما يجي واما نحو اكلت اجمال فاجيها
وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما اجي فله وحكم جمع الفلانة حكم الاحاد بدليل بصغره على لفظه فث في محضتهما
مع انه نسب الى سببويه ان افعل مفرد ولذا قال نع ثمانية بطونه والظهير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو رمة اعشار وثوب
اسكال ونظيرة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بجي افعال في الواحد نحو اذبح في اسم
بوضع لكومة منقولة عن الجمع كدائن ولا تاجر انك لانها تعجيان ولا يابك لانها لغة رديئة شاذة والفصح ضم الهزة ولا ياشد
لان جمع شاذ على غير القياس اوجع لا وحده بدليل قوله شعر بلغتها واجتعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما
قوى حق فام مقام السببين لكونها جمع التكسيري يجمع الجمع الى ان يفتحي الى هذا الوزن فبرئدع ولهذا سمي
بالافصى نحو كلب واكلت اكلت ونعم وانعام وناعيم واما قوله انك صواحيب بوصف وقوله جذبا لصرايين بالكرد
جمع صواحيب صار بمعنى الملاحق فها جمع سلاية ونحو فلانة فها جمع التكسيري وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير شبه الاجمعي
الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجوة وعلى هذا فقه سببان لا سبب كالسببين وقال الجرجاني في الجمع
وعدم النظر في الاحاد وعدم النظر فيها عند سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عند ايضا
سببان والاسباب عند اكثر من الشيعة وقال المصنف منع مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كالكالب او كونه على وزن
جمع الجمع كساجد فلا اثر عند كونه افعى جوع التكسيري واما فام الفى لثانيتها اعني المقصورة والمدودة مقام سببين
فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف ثاء الثانيتها فان بناؤها على العروض وان انفق في بعض الاسماء لزومها كمنصودة
تحدودة وبجاءة ونحوها وغيرها كما يجي في باب الثانيتها قوله فالعدل خروجه عن صبغته الاصلية تخفيفا لثالث ومثلث
واخروج جمع او نظير كهر وباب فطام في فم العدل اخراج الاسم عن صبغته الاصلية بغير القلب كالتخفيف في الاحاد
ولا معنى نقولنا بغير القلب لمخرج نحو ايسر في باس ونقولنا لا للتخفيف احراز عن نحو فنام ومقول ونحو ونقولنا ولا لان
الضريح نحو كور ونقولنا لا لمعنى لمخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان او نقول معنى العدل وهو
الضريح يقال اسم معدول اي مصروف عن بنية والعدل الانصاف والخروج قوله عن صبغته الاصلية لمخرج عنه آخران
فلما انه معدول عن الآخر وتحرر عنه من قال انه معدول غير منصوف وامس عندك فم اذ هما معدولان عن الشعر والامر لنسب
من صبغة الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الا ان نقول كانهما من صبغة الكلمة وبنيت هاشدا من ارجاءها قوله تخفيفا نصب على
المصدر لان الخروج اما خروج تخفيفا اي خروج محقق كرجل سوابه معنى رجل شئ او خروج تقدير اي خروج مفقود ويقع بالعدل
الحقوق ما يتحقق حاله بدليل بدل عليه غير كون الاسم غير منصوف كقولنا العدل بحيث لو وجدناه ايضا منصوفا
لكان هناك طريقا الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصوف
سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصوفا لم يحكم فط بعدوله عن عامر بل كان كادوا ما نلت ومثلث فقد فام دليل
على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك لاننا وجدنا ثلثة وثلثة ثلثة بمعنى واحد وقايد هما انفسهم امر ذي اجزاء على هذا
العدد المعين ولفظ المفسوم عليه في غير لفظ العدد مكررا على الاطراف في كلام العرب نحو فرائد الكتاب جزء جزو جاني القوم
رجلا رجلا وبصوت العراف بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكسيري علا بالاسفراء والحال للمفرد المتنازع فيه بالاعم
الا قلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقبل انه اصله وبنينا
فعال من عشر في قول الكهنت شعر ولم يشر يثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا اعشارا والمبرد والكوفون يفسون عليها الى
الشعة نحو خاس وخمس سداس وسدس والتماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع بقاء النسب نحو

ثلاث

بعباس

وهو في الأصل نحو
على التثنية لانها في
صير التثنية ثمانية ففوقها
ثم نقول اوله لانهم يفترون
ثم نقول اوله لانهم يفترون
النسب كما قالوا في باب النسب
وحد فاما في الالف كما نقول
وعوضوا منها الالف كمن قال
ص في المنسوب اليه
العمل الخلو يقال ثوب سدا
من الثياب يقال ثوب سدا
كما قالوا في اقتصاد صحاح
نقصت الالف كمن قال
قوله ولا يابك الا بام
المقل في ثلثات لغات
انهم انهم انهم
بالها والمقل كمن قال
شعر الزوم في الصحاح
المقل

بعباس

حاصلة فيه كما يفيضه
بعباس في المنص
واما الاخراج خذ الى
صفة الاسم ضمنا

واللام

سودك

ومفعول في العدد من
واحد الى اربعة اتفاقا
وجاء فعال

[illegible]

سابع نهج
 مجازة ابرج
 باسكان انا
 وليس منونا
 وانما هو مقو
 كني كذارت
 في شتي الغض
 للمع الادب
 وكذا اتيه
 بده واخر
 ايضا في شتي
 من الكشاي
 مضبوطا
 وصي في اتيه
 بتيه الصبط
 الملكوت
 مصحف
 احكام الجلبه
 ان يشاء
 ظنا انا
 النسبه
 تحف العرب
 لكن لا يكون
 هذا القول
 اخر للمفرد
 معد لان
 مجرد حد من
 لا وجب
 دعا القول
 يكون مومع
 جميع مضاريف
 معد لا كنه
 لا يثر القدير
 لاستفاده
 بوزن الفعل
 الوصفه
 الاصليه
 غيره
 وضعها
 في اخر
 في الشرح
 وانما اتيه
 الى هذا
 ليقو العدل
 من المضطافان
 حدنا المضطافان
 الى

لا يخرج المصنف
صنفه من أجل هذا
اللام في الشارة
بما جرت من أمورها
صنفه في المصنف
اليدوي من لفظة
الحان رقة على قول
اختار كون
على ما ينبغي إلى العهد
أدس ولا تغرب على
صنيفه بانه عياران
الوخت في المصنف
لان الشارح في
حيث قال في باب
الأكاد والادراك
ما حقه من

فقد نه من فريضة اذا الموصوف تحوليل سودا وغيره نحو عندى سود من الرجال وهذا شرح بليغ للانه لا يخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا اوصرا علاما بالغلبة وان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يحى وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اى لا يطلو على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يطلع الموصوف لفظا لا يقال فيدارهم لكن
المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لان حيث اللفظ بيان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سبويه الاخص وهو قوله ومذهب سبويه اولى لما ثبت منقذ ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال احد
تخفيفها معنى بل الاستدلال له في باب احراز انكر بعد العلمية بباب سود الغالب لان معنى الوصف في احراز ازال بالعلمية
تخفيفا لم يعد بعد التكرار لان معنى ربا احراز رتب مستوي بالحركان فيه الحرفة او لا حتى يجوز في السودان المستوي كواحد
منهما ما حر كان فيه الحرفة او لا حتى يجوز في السودان المستوي كل واحد منهما ثم آخر لفظه في ذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الضم
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يحى فيجوز ان يعتبر بعد ما ظاهرا اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في الو
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لفظا بجماله فظعا وبعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب
الشعر الا بريق والابطل وان استعمل استعمال الاما وكسر ما لم يخلع عنها معنى الوصف بدلالة انها لم يصر فوهما ولا
نحوهما في التكرار فاعلم ان معنى الوصف مفترقا فيهما واذا افرق فيهما معنى الوصف علقنا الحال والظرف بهما هذا لفظه
وتحتمل ان معنى سود الغالب حبة سود او معنى ارفع حبة فيها سواد وبياض ومعنى ادهم فيد فيه ذهبا اى سواد
اى قد من حد بدلان الحد بدا سود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد والمافلا حجة اذن لسبويه في منع
صرفا جدا المتكرر بعد العلمية كانه لم يثبت بارج ان الوصفية العارضة لا تعتبر دون بعضها بل يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطل ونحو من الغالبات فيصرف وذلك لفصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باجها في قولهم وضعف منع افعى معطوف على قوله صوفى اى يكون الوصف الاحتمل معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
2 اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو انهم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما راوا انها الحبة الخبيثة الشديدة من
فولم فعوه السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصفرة موضوع في الاصل للوصف اى طارذ وجدل وهو الاحكام وقد
قبل في الذرع جدا لانه مؤثلا اجدل وكذا توهم في الاجدل ان معناه الاصل طارذ وجدل ولم يثبت ما توهمه تخفيفا ولنا ان نقول
صوف هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها لا يفصد معنى الوصف طارذا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة
ولجدل طارذا اخلان الا اننا اذا قلنا مثلا لفت اجلا فعناه هذا ليس من الظاهر من غير ان يفصد معنى القوة كما نقول
رايت عفا بالافصد فيهما معنى الوصف بالشد وان كانت اقوى من الضفر وليس صرفها الكوطا غير موضوع للوصف تخفيفا
كما اشار اليه المصنوع واما منع صرف مثله فقلط ودم قوله التائب بالتاء شرط العلمية والمعنوى كذلك وشرط تخفيفا بانه زياد
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجيبة فيهند يجوز صرفه وذيبن وسفر وماه وجور ومنع فان سمي به مذكر فشرط الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممنوع اعلم ان التائب على ضربين تائب بالالف وتائب بالتاء فراهو بالالف متختم التائب بالشرط
للزوم الف ضعا على ما مر ولذا قام مقام السبين ويريد بناء التائب تاء زائدة في آخر الاسم مفقو طاما قبلها انتقلت في الوصف
هله ونحو ائت وبت ليس مؤثلا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اخضر هذا لبدال بالموث دون المذكر لما سببه التاء
للتائب فعلى هذا لو سمي تائب وائت وهنت مذكر الصرفة والتائب بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرط العلمية سواء كان مذكرا مخفيا كهنر او مؤثلا مخفيا كغزة او لا هذا لان كغزة فلا يوزن دون العلمية بدلالة
نحو امراء فائمة وفي فائمة الوصف الاصل والتائب بالتاء فالحلل لا يحى الا من التائب لان شرط الوصف وهو كونه وصفا
على ما ذكره المصنوع حاصل ذلك الخلل ان وضع فاما التائب في الاصل على العروض وعدم البثان نقول في فائمة قائم فلم
يعتد به واما الخلل في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤن ولا يحى لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراء ورجلة وجمارة واما في غير هذا المعنى فقد نكون لازمة كما في نجارة
وغرفة كما يحى في باب التائب ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرها مصونة عن النقصا
فيلزم التاء بسببها فانه عايشه كراو جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الرفع كما يحذف الحرف الاصل واما ذلك لان
العلمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فنقولك عايشه في الجنس ليس موضوعا مع
التاء فذا سمي به فقد وضعه وضعا فانها مع التاء فصارت التاكلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص تغير الحركة وقلب الحرف ان استنقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطا

والوصف في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لان حيث اللفظ بيان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سبويه الاخص وهو قوله ومذهب سبويه اولى لما ثبت منقذ ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال احد
تخفيفها معنى بل الاستدلال له في باب احراز انكر بعد العلمية بباب سود الغالب لان معنى الوصف في احراز ازال بالعلمية
تخفيفا لم يعد بعد التكرار لان معنى ربا احراز رتب مستوي بالحركان فيه الحرفة او لا حتى يجوز في السودان المستوي كواحد
منهما ما حر كان فيه الحرفة او لا حتى يجوز في السودان المستوي كل واحد منهما ثم آخر لفظه في ذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الضم
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يحى فيجوز ان يعتبر بعد ما ظاهرا اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في الو
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لفظا بجماله فظعا وبعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب
الشعر الا بريق والابطل وان استعمل استعمال الاما وكسر ما لم يخلع عنها معنى الوصف بدلالة انها لم يصر فوهما ولا
نحوهما في التكرار فاعلم ان معنى الوصف مفترقا فيهما واذا افرق فيهما معنى الوصف علقنا الحال والظرف بهما هذا لفظه
وتحتمل ان معنى سود الغالب حبة سود او معنى ارفع حبة فيها سواد وبياض ومعنى ادهم فيد فيه ذهبا اى سواد
اى قد من حد بدلان الحد بدا سود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد والمافلا حجة اذن لسبويه في منع
صرفا جدا المتكرر بعد العلمية كانه لم يثبت بارج ان الوصفية العارضة لا تعتبر دون بعضها بل يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطل ونحو من الغالبات فيصرف وذلك لفصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باجها في قولهم وضعف منع افعى معطوف على قوله صوفى اى يكون الوصف الاحتمل معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
2 اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو انهم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما راوا انها الحبة الخبيثة الشديدة من
فولم فعوه السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصفرة موضوع في الاصل للوصف اى طارذ وجدل وهو الاحكام وقد
قبل في الذرع جدا لانه مؤثلا اجدل وكذا توهم في الاجدل ان معناه الاصل طارذ وجدل ولم يثبت ما توهمه تخفيفا ولنا ان نقول
صوف هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها لا يفصد معنى الوصف طارذا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة
ولجدل طارذا اخلان الا اننا اذا قلنا مثلا لفت اجلا فعناه هذا ليس من الظاهر من غير ان يفصد معنى القوة كما نقول
رايت عفا بالافصد فيهما معنى الوصف بالشد وان كانت اقوى من الضفر وليس صرفها الكوطا غير موضوع للوصف تخفيفا
كما اشار اليه المصنوع واما منع صرف مثله فقلط ودم قوله التائب بالتاء شرط العلمية والمعنوى كذلك وشرط تخفيفا بانه زياد
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجيبة فيهند يجوز صرفه وذيبن وسفر وماه وجور ومنع فان سمي به مذكر فشرط الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممنوع اعلم ان التائب على ضربين تائب بالالف وتائب بالتاء فراهو بالالف متختم التائب بالشرط
للزوم الف ضعا على ما مر ولذا قام مقام السبين ويريد بناء التائب تاء زائدة في آخر الاسم مفقو طاما قبلها انتقلت في الوصف
هله ونحو ائت وبت ليس مؤثلا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اخضر هذا لبدال بالموث دون المذكر لما سببه التاء
للتائب فعلى هذا لو سمي تائب وائت وهنت مذكر الصرفة والتائب بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرط العلمية سواء كان مذكرا مخفيا كهنر او مؤثلا مخفيا كغزة او لا هذا لان كغزة فلا يوزن دون العلمية بدلالة
نحو امراء فائمة وفي فائمة الوصف الاصل والتائب بالتاء فالحلل لا يحى الا من التائب لان شرط الوصف وهو كونه وصفا
على ما ذكره المصنوع حاصل ذلك الخلل ان وضع فاما التائب في الاصل على العروض وعدم البثان نقول في فائمة قائم فلم
يعتد به واما الخلل في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤن ولا يحى لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراء ورجلة وجمارة واما في غير هذا المعنى فقد نكون لازمة كما في نجارة
وغرفة كما يحى في باب التائب ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرها مصونة عن النقصا
فيلزم التاء بسببها فانه عايشه كراو جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الرفع كما يحذف الحرف الاصل واما ذلك لان
العلمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فنقولك عايشه في الجنس ليس موضوعا مع
التاء فذا سمي به فقد وضعه وضعا فانها مع التاء فصارت التاكلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص تغير الحركة وقلب الحرف ان استنقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطا

العلمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فنقولك عايشه في الجنس ليس موضوعا مع
التاء فذا سمي به فقد وضعه وضعا فانها مع التاء فصارت التاكلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص تغير الحركة وقلب الحرف ان استنقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطا

في المعربا

فقالوا جبريل وجبريل وميكال واسطو وسطو وسطو وسطو ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتوكيد
 حروفها المناسبة مع عدم ميلها منهم بالشر من اوضاعهم ولذلك قالوا العجي قالع به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان
 كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف الثاني في نحو بشرى وذكرى وفاء الثانية في نحو غفره والفاء الاولى في نحو معرى لم
 يجرز بادئ لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا سئل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم
 يفد الزيادة الا ما افاد العلم كله الوحدة والام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يفد لفظ العلم بذلك
 العلم على ما وضع له ولا لم يجرز والوضع العلمي فلا يزد عليه التاء المفيدة لمعنى الثانية وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة
 وافعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كما في التسمية وباء التصغير وتوون التمكن نحو
 هاشم وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جريان التعيين بعلامته كما في التزيان والتزيون على ما يجي في باب العلم
 فان قيل فاذا صار التاء بالعلية لازما فيها فلا قبل في نحو حرة انه قائم مقام سيبين كالف فيكون العلية شرط فيامه مقام
 سيبين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي
 وضعها على لزوم وثانيتها ان يكون التام قد راوه والذى سماء المص بالمتوى سواء كان حقيقيا كهند وزيد او غير حقيقي كحل
 ومصر والالف لا يفد ركائنا اذ الالف للزومها لا يحدف حتى يفد ولا تؤثر التام قدرة ايضا الامع العلية الا ترى الى نحو طير
 منصور فامع الثانية والوصف ومثله مع العلية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلية ايضا لان المقدر عندهم اضعف
 من الظم وشرط الظم العلية والفرق بينهما ان العلية نصب التاء الظم متحدة التاء وطلعا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة
 الاوسط كناه علما لان العلامة ظ واما التاء المفدرة فضعف فان سدد مسد في اللفظ حرف آخر او جوبا كزهد والاف فيه
 الخلاف كهند كما يجي وما بسد مسد الحرف الاخر في التاء على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزد ثالثا واما
 نحو بنة وشاة فخذ وفا للام ودليل سدد مسد التاء فضعفهم عفا على عطف من دون التا بخلاف قد وان فضعف قد
 فلو ثبت بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسهت به او مؤثا حقيقيا لم ينصرف سواسهت به مذكرا
 حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مفدرة وحرفا سادا مسد فهو بمنزلة آخر وان كان ثلثا فاما ان يكون في الاوسط اولا
 والاول ان سهت به مؤثا حقيقيا كهدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسفر كجهم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المفدرة
 ولقبام مخرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركه الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول
 في جلي جلي في جليوي ولا تقول في جلي لا جليوي كما تقول في جليوي لا جليوي وخالفهم ابن الانباري فجعل سفر كهدم في
 جوازا الاخرين نظرا الى ضعف الساد مسدا للتاء وان سهت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب
 صرفه لعدم ثقلها تاء الثانية وذلك كرجل سهت به بسفر كتاب سهت به بقدوم وانما لم يفد لظن ان التذكير في الوضع انما
 على ما ضعف ثابته في الوضع الاول فعلى هذا نقول في ضعف سفر اسم رجل سفر واما اذ ينة وعينه لجن فتسمى طيما
 بعد التصغير وان لم يسد مسدا للتاء ولا مسدا الساد مسد شي وذلك اذا كان ثلثا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون
 فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سهت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهدم اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلا
 في صرفه وان سهت به مؤثا حقيقيا او غير فالتراجع وسببونه والمزج مؤثا با متناع من الصرف لكونه مؤثا بالوضعين
 اللغوي والعلمي فظهر فيه امر الثانية وغيرهم خبرا فيه بين الصرف وتركه لغوات الساد مسد حرفا الثانية وما بسد
 مسدا الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعها كدرو فارها كهدم ودعد وكذا الثاني كيد اسم امرأة وان كان
 فيه العجمة كاه وجود فان سهت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا عبرة ذها كوج ولو ط كما يجي وان سهت به مؤثا حقيقيا
 اولا فترك الصرف لا عبرة لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية
 لا يضر عن ثقبوبة السببين حتى يصير الاسم لهما معتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤث اذا سمي به مذكرا حقيقيا او غير
 حقيقي يعبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعبر بخرك الاوسط ولا العجمة وهما شرط اخر لمنع صرفه المؤث اذا
 سمي به مذكرا تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤث منفولا عن مذكرا فان رباب اسم امرأة لكن اذا سهت به مذكرا
 انصرف لان التا بال قبل ثقبوبة المؤث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سهت به بنحو حابض وطاق مذكرا انصرف لانه
 فالاصل لفظ مذكرا وصف به المؤث اذ معناه في الاصل شخص حابض لان الاصل المطر في الصفات ان يكون مجرد
 من التاء منها صيغة المذكر و التاء موضوعا للمؤث فكل نعت لمؤث بغير التاء فهو صيغة موضوعه للمذكر استعملت
 وثانيتها ان لا يكون ثابتا للمؤث الذي سمي به المذكر فان ثبتا يحتاج الى تا ويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مذكر
 مكثر خال من علامة الثانية لو سهت بهامذ كرا انصرف لان ثابتهما لاجل تا ويلها بجماعة ولا يلزم هذا التا ويل

علم المذكر كعقرب وليس كذلك ولكن نقول في ضعف نصيب التا في حروف العلة كالف فيكون العلية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظم وشرط الظم العلية والفرق بينهما ان العلية نصب التاء الظم متحدة التاء وطلعا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كناه علما لان العلامة ظ واما التاء المفدرة فضعف فان سدد مسد في اللفظ حرف آخر او جوبا كزهد والاف فيه الخلاف كهند كما يجي وما بسد مسد الحرف الاخر في التاء على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزد ثالثا واما نحو بنة وشاة فخذ وفا للام ودليل سدد مسد التاء فضعفهم عفا على عطف من دون التا بخلاف قد وان فضعف قد فلو ثبت بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسهت به او مؤثا حقيقيا لم ينصرف سواسهت به مذكرا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مفدرة وحرفا سادا مسد فهو بمنزلة آخر وان كان ثلثا فاما ان يكون في الاوسط اولا والاول ان سهت به مؤثا حقيقيا كهدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسفر كجهم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المفدرة ولقبام مخرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركه الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جلي جلي في جليوي ولا تقول في جلي لا جليوي كما تقول في جليوي لا جليوي وخالفهم ابن الانباري فجعل سفر كهدم في جوازا الاخرين نظرا الى ضعف الساد مسدا للتاء وان سهت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم ثقلها تاء الثانية وذلك كرجل سهت به بسفر كتاب سهت به بقدوم وانما لم يفد لظن ان التذكير في الوضع انما على ما ضعف ثابته في الوضع الاول فعلى هذا نقول في ضعف سفر اسم رجل سفر واما اذ ينة وعينه لجن فتسمى طيما بعد التصغير وان لم يسد مسدا للتاء ولا مسدا الساد مسد شي وذلك اذا كان ثلثا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سهت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهدم اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلا في صرفه وان سهت به مؤثا حقيقيا او غير فالتراجع وسببونه والمزج مؤثا با متناع من الصرف لكونه مؤثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر الثانية وغيرهم خبرا فيه بين الصرف وتركه لغوات الساد مسد حرفا الثانية وما بسد مسدا الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعها كدرو فارها كهدم ودعد وكذا الثاني كيد اسم امرأة وان كان فيه العجمة كاه وجود فان سهت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا عبرة ذها كوج ولو ط كما يجي وان سهت به مؤثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا عبرة لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا يضر عن ثقبوبة السببين حتى يصير الاسم لهما معتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤث اذا سمي به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي يعبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعبر بخرك الاوسط ولا العجمة وهما شرط اخر لمنع صرفه المؤث اذا سمي به مذكرا تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤث منفولا عن مذكرا فان رباب اسم امرأة لكن اذا سهت به مذكرا انصرف لان التا بال قبل ثقبوبة المؤث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سهت به بنحو حابض وطاق مذكرا انصرف لانه فالاصل لفظ مذكرا وصف به المؤث اذ معناه في الاصل شخص حابض لان الاصل المطر في الصفات ان يكون مجرد من التاء منها صيغة المذكر و التاء موضوعا للمؤث فكل نعت لمؤث بغير التاء فهو صيغة موضوعه للمذكر استعملت وثانيتها ان لا يكون ثابتا للمؤث الذي سمي به المذكر فان ثبتا يحتاج الى تا ويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مذكر مكثر خال من علامة الثانية لو سهت بهامذ كرا انصرف لان ثابتهما لاجل تا ويلها بجماعة ولا يلزم هذا التا ويل

في بيان شرط خلع صوت المؤث

في بيان شرط خلع صوت المؤث

في المعربات

في العجبة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشربوا برهم ممنوع فوله عليه في العجبة اي كون الاسم علما
 في اللغة العجبة اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب او لا الا
 مع العلم به سواء كان قبل استعماله فيه ام بعد علمه كبرهم واسم جعل ولا كفالون فانه الجهد لسان الرزم سمي نافع راوية
 عيسى بخودة فرائسه وانما اشترط استعمال العرب له او لا مع العلية لان العجبة في الاصطلاح يقتضي ان لا يتصرف فيه بغير
 كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه بغير كلامهم فاذا وقع اوله فيه مع العلية وهي من قبل اللام والاضا
 فامتنع معها جازان بمنع معها ما يعاينها ايضا اعني الثوب رعايته نحو العجبة حين امكنت فبيع الكسر الثوب على ما هو عادته
 وبقي الاسم بعد ذلك فبالا لساير تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري بربل حكم المطر وعليه فيقبل
 الاعراب وباء النسبة وباء التصغير ويخفف ما يستعمل فيه بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذريجان في كركان واذ
 بابكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاصطلاح في كلام العرب فقام مع العلية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل الثوب ايضا
 مع الجرج مع ساير التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرج فبصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت
 الكلمة العربية علما فنظر ان كان فيه مع العلية سبب آخر غير العجبة منع الصرف كترجيب وفيها الوزن وكذا اجر مخففا
 وان لم يكن صرف كلبام علما ففي العجبة على ما قال المص الشيطان معاوجب العلية في العجبة مع احد الشطين البابين وفيها
 اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجبة فتحوملت عندهم منصرف متحما
 كقوح ولو لم يغيرون الشطين المعنيين كون الاصطلاح علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولي وذلك ان
 تحرك الاوسط في المؤنث نحو سفرنا اثر لقيامه مقام الساذ مسددا لثابت واما العجبة فلا علامته لها حتى يستدسها
 شي بل الاصطلاح يجرى كونه ثلثا ساكن وسطه او تحرك لثابت كلام العرب وبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم
 على الطول ولا يراعون الاوزان المخففة بخلاف كلام العرب والترحشري بخلاف عما ذهب اليه المص بان جعل الاصطلاح اذا
 كان ثلثا ساكن الوسط جازا صوفه ورك صوفه مع ترجيح الصرف فقد جوزنا ثبات العجبة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر
 مع تحركه وليس شي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع والذوق غرة تخم منع ما
 وجوده ولا العجبة لكان مثل هند ودعد يجوز صوفه ورك صوفه وذهل عن ان ثبات الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة
 على الثلثة في الثابت المعنوي واما بكونه سببا كالتدليل في ثلث والعجبة في ما وجور من القسم الا اذا لو كانت سببا في الثابت
 الساكن الاوسط السمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح وبين بان تقدم علته وجوب صرف نحو لوط وجوز منع نحو هند
 مع ان كل واحد منهما ثلث ساكن الاوسط وذلك خفة الاول الخفة بالعرب وايضا لثابت له معنى ثبوت في الاصل وله علا
 لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجبة فانه لا معنى لها ثبوت بل معناه امر عذري وهو ان الكلمة ليست
 من اوضاع العرب ولا علامتها مقدرة فالثابت قوي منها فوله وشرب وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف
 لا يجل تاويله بالبقعة والقلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فامتنال
 الصحيح لملك لانه اسم اي نوح فوله الجمع شرط صبغة منتهى الجموع بغير هاء كساجد ومصاييح واما نحو فرائزه فنصرف وحضا
 علما للصبغ غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسلا بل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قبل الاصطلاح على موازنه وقبل عربي جمع ولام
 تقدم بل اذ صرف فلا اشكال ونحو جوار فعا وجرا كفاض فوله صبغة منتهى الجموع اي وزن غايه جموع التكسير لانه يجمع الاسم
 جمع التكسير جمعا بجمع فلذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على كلب جمع اكلب على اكلب وجمع نم على
 انعام وجمع انعام على انعام وانما يندنا بغايه جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن فبا ساطرا على ما يحى
 في التصريف باب الجمع نحو قوله انكن صواحيبات يوسف وقوله جلب الضارنين بالكردد وقوله واذ الرجال راويزيد راينهم
 خضع الرقاب نواكسي الابصار كاذكر ابو على في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها القابعد لها حرفان
 ادغم احدهما في الآخر ولا كساجد ودواب وثلثة ساكن الوسط فلو فاث هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسا
 مع ان كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احرازا عن نحو ملكة لان الناء قد
 اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلاية وطولية فيكسر من فوه جمعته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من
 قال ان فاهم مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد كاذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان وديع وخراب وان حصلت فيها صبغة منتهى الجموع
 لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو الشرط مع الشرط فوله وحضا جرم علما للصبغ غير منصرف فوله علما حال من الضمير
 الذي في غير منصرف اي لا يتصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضا فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع
 صرفه حال كونه علما للصبغ والصبغ لا يطلو الا على الانثى والذكر ضيعان وذلك لانه لا يفي اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

فانما يندنا بغايه جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن فبا ساطرا على ما يحى في التصريف باب الجمع نحو قوله انكن صواحيبات يوسف وقوله جلب الضارنين بالكردد وقوله واذ الرجال راويزيد راينهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كاذكر ابو على في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها القابعد لها حرفان ادغم احدهما في الآخر ولا كساجد ودواب وثلثة ساكن الوسط فلو فاث هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسا مع ان كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احرازا عن نحو ملكة لان الناء قد اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلاية وطولية فيكسر من فوه جمعته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان فاهم مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد كاذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان وديع وخراب وان حصلت فيها صبغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو الشرط مع الشرط فوله وحضا جرم علما للصبغ غير منصرف فوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا يتصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضا فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للصبغ والصبغ لا يطلو الا على الانثى والذكر ضيعان وذلك لانه لا يفي اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

تكت الشئ
 فليست على ربه
 والناكس المطاط
 ربه وجمع الشئ
 على نواكسي
 شاذ لم يذكرنا في
 نوارش قال الفرزدق
 نواكس الاضبار
 نواكس الصبح
 كلام في قوله
 مع كاذكرنا
 كالحجج
 اشارة الى ذلك

هذا الشطين البابين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط

والاصح

والاصح

[illegible]

على كل واحد منها وهي علم الجنس لا لواحد معينه فهي كاسامة لا سد على يحيى في باب الاعلام فبينه اذن الشرط وحد
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كتمان وبيع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الالف
اذا استعمل لا ينصرف لان المعبر في الجمع عند ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضطر زوال الجمع بالعلية لمرور
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلية في منع مساجد علم ابل المؤثر الجملة الاصلية القائمة مقام سببين فان قبل البس بين الجملة
والعلية تضاد كما يذكرا المصنف بعد من تضاد الوصف والعلية فالجواب للسبب بتضاد بين ويصح اعتبار حصة الجملة مع
العلية كما يستحق جماعة معتبة من الرجال بكم مثل فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجملة بافيا
وهذا كما سمي بآباء بن جيلان فرمى مع العلية مع اثنته فيما وان جعل كقبي واحد سمي بلفظ المثني لكنه يفهم من لفظ
بآبين معنى لثنته اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا ثناء في بين العلية والجملة والثناء في اولى عندي ان لثنا في
ابضاب بين الوصف والعلية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلية تفيد المحصور في الصفة تفيد الاطلاق فتنا في القول
الاطلاق فيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا الفيد شرط في الصفة
لانك تقول هذا العالم وكل عالم والا اول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم فلنا لا نسلم ان ماهية الوصف
لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الضروف ان يكون الاسم وضع والا على معنى غير التمول وصاحبه صحيح
التيقن لما يخصه من لك الصاحب كما يحكي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضمان
فلا يضطر في منع الضروف عرض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته لما لا ترى ان نحو اسود وارم عرض فيه ما يمنع الجري وهو
الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه بافيا لم يضطر ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة التمام
على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الضروف نظر كما ذكرنا في اربع فتقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلية كما عرض في نحو اسود وارم الغلبة المانعة من الجري فالعلية ههنا كالغلبة
هنا لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلية تضار خص منها بالغلبة وحدها لان العلية تخصها بذات واحدة والغلبة بجمع وا
وان الغلبة لا تنقل عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارم والاكثر في العلية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
العلية فويل انما سميت هاتان لثنتا وقول حسن وشوق له من اسمه لثنته فذوالعرش محمود وهذا محمدا وايضا نحن نعلم ان اللفظ
كالمتفرقة من الاعلام واللفظ هو الذي يعبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلية ويؤكد هذا قول النحاة
انما يدخل اللام على الاعلام التي صلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للحم الوصفية الاصلية فلو لم يجمع الوصف
مع العلية كيف تلح ولو كانت الصفة من حيث هي هي يقضي العموم وننا في الخصوص لم يخرج نحو هذا العالم فانه خاص بالقر
مع اعتبار مع الوصف فانه قلت فاذا لم يكن بينهما ثناء فلم لم يمتنع صرف هاتين وتجد في المثال والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملوح فيه الوصف الاصلية قلت كذا كان يجب لان المقصود الاهم الا في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى لها سوا المح
فيها المعنى الاصلية كما في القلب ولم يلح كسبهم الاسود بالاحمر والعكس وكان المعنى الاصلية انما يلح لما خفي وبولي له ايتا
مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلية لكونه كالمسوخ مع لمح وكذا نقول في الجملة في نحو مساجد علما
انما لم يعتبر وان لم ينافها العلية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجملة فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجملة لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحها فيه فكيف لا اعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لو تلح فيه معنى
الجملة وفي حاتم اذ لم يلح معنى الوصف فلا اولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلية وشبه العجة
بحيث لم يكن له في الاحاد مظهر كما ان الانجي لا يشبه العربي فيزله عند في الاسباب شبه العجة وعند الجرجولي فيه سببان
فاما ان غير مبني احد هما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجة وذلك ان الجرجولي بعد عدم النظر في الاحاد سببا
من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعتد شرط السبب كما فعل غيره وكان سببا لا يخفى بصرف نحو مساجد علما
لنزال السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم فلو لم يزل السبب الاكثر وز على انه غير منصرف قال فيني فارسي في سر ابل
رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وبنوه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرّب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف فطعا
نحو فناد بل نحل على ما شابهه فنع الضروف ولم يمنع الاجر مخفقا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الضروف الا ترى الى نحو
اكتب الجرجولي قوله ليس فيه من الاسباب شي لان العجة شرطها العلية وفيه التاثير المعنوي وشرطها ايضا العلية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجملة الا عند الجرجولي فسيبويه يمنع من الضروف لا لسبب بل لوانته غير
المنصرف وقال الجرجولي فيه عدم النظر والعجة الجنسية وعدم النظر عند سبب كما مر لكن الكلام في العجة الجنسية
ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غير لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو عربي جمع

إضافة إلى ذلك

نقل من كتاب

بالقلم وان
لا يسو مع

میزوات
افها بذا للک
صیة

فقد زال الشك الوهمي
عن قلبه كما هو

کتابخانه و باغ

اذا مضت الى العلم

الموقفين
للإضافة

فبها ما وبين

الوصف الثانية
الحا

عليه الصلاة والسلام

منازل اسم علماء

عليه السلام
يسكن في العلم

بإحفظ أيضا في
نقابات بفتح من العا
الاسم

كان ذلك في سنة
كل سنة

مقابلہ لایا

الصفحة ١٠٠
اسمها شاذية الوعد

واما في قولك العالم
العلم يخرج

من الوصفية

لا ان الحاصل
من غيره لا منكم

مع الاطلاق هو

ان لا يغتبر احدكم

بيان علم الله

شي من الصلوة
في الصلاة ثم إذا
مضى

اعتبر انضمام
الاحياء الى

الحمد لله
هناك تفصيل
في

بملاحظة انضمام

بِالْإِطْلَاقِ وَقَدْ

[illegible]

من صفة سر
اختلاف وجودها
بخلات جوارحت
يمنع الحروف فلا
خلافا في وجودها
فيما الظاهر لا
وغيرها في الاختلاف
وعدم تفاوتها
البا ودرت فاته
هذه فاته باثبات
جوار يقال هيئنا
ومن ذهب اليها
اليها كما في جوار
التي في عوضا
وايت لا في محصل
وعدم تفاوتها
يقول هذه فاته
منه

ومن قاله
واما ما

ومن قال
واما ما يقال من
ان منع الصرف
موقوف على اعتبار
الامر بالذي
يعطى على الاسم جعل
اعتبار تركيب مع غيره
والاعمال متعلق
بم حال افراده المتكلم
عليه التركيب فتكلم
محبلان الاعلان
باسكان الحون الاخير
لا يصحور الامل
بملاحظة الاعتراف
وبنفس

في غير المنص

وفاسر مثلها الحذف نسباً كما يحكى في التصريف انشاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسباً يمنع الصرف لانه يفي في اوله رباد
ماله على وزن الفعل وعيسى بن عمر بصرفه لنقصانه عن الوزن نسباً بخلاف مخجوران فان الباء كالثابت بدل كسر الراء كما
ذكرنا فلم يقطع عن وزن افعي المجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو بعد ويضع علماً وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابوعمرين العلاء لا يحذف الباء الثالثة من نحو احي نسباً بل بعلة اعلال اعيل وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطا فجعله كالجارى مجرى الفعل اعني المحي في الاعلال
فما في عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف ونحو بعض الثوبين من الباء كما ذكرنا وبعضهم يقول اجو في تصغير احوى كسيو
في تصغير سود كما يحكى في التصريف ويكون في الصرف وزكه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرط العلميه وان لا يكون باضاً
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلميه لان الكلمتين معا بدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احد هما اذ العلم
كما قلنا من النقصان ولولا هالكان التركيب عن غرضه لا يفيك كالتوالي فوكه وان لا يكون باضاً ولا اسناد لانه لو كان باحدهما
ابقاء الجرحين على حالهما قبل العلميه كما يحكى في باب المبنيات وكان علمه ان يقول ولا معبراً جزؤه الا خبر قبل العلميه ليخرج نحو ان
زبد علماً وكذلك نحو ما زيد ويقول باضاً وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلميه ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان لا يفتح
اذن مراعاة البنى الاول على ما يحكى في باب المبنيات قوله الالف والتون ان كانا اسم فشرطه العلميه كمران او صفة فانتفاء فعلاني
وقيل وجود فعلاني ومن ثم اختلفت في رحمن دون سكران وقد مان اعلم ان الالف والتون انما تؤول في التشابه مع الالف الثانية المذ
من جهة امتناع دخول ناء الثانية علمهما معا ويقتضيان هذه الجهة فيسقط الالف والتون عن التاثير وتساويها باضاً ووجه
اخر لا يضر فوائدها نحو سادى الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الترابدين في نحو سكران مخضين بل المذكور
كان الترابدين في نحو حمراء مخضان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صبيغاً اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكور في نحو
حمراء كذلك وهذه الوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وتساويها باضاً
بوجهين آخرين لا ينفذان من دون الامتناع من التاوهان زيادة الالف التون متاكر زيادة نائدين حمراء معاً وكون الترابدين الاول
في الموضعين الفافان اجتمع الوجهان في نداء من وعربان مع انصرفهما فالأصل على هذا هو الامتناع من ناء الثانية وقال
المبرد جهة التشبه ان التون كانت في الأصل همزة بدل ليل فلهما اليه في صنعته وبه في التشابه صنعاً وظهر وليس بوجاهة
مناسبة بين الهمزة والتون حتى يقال ان التون ابدل منها واما صنعته وبه في التشابه صنعاً وظهر وليس بوجاهة
فابدلوا التون من الواو شاذاً وذلك للناسبة التي بينهما الا ترى الى دغام التون في الواو وجاهاً على هذا لا بدال فوطهم
في التشبيه الى التوبة والرفية كجاني ورفياني بزيادة التون من عمران ببدل من حروف فزبادتها مع كونها مبدلة من حرف
يناسبها اولهم انهم بعد انقائهم على ان تاء الالف والتون لا اجل مشابهة الف الثانية اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان التشبه عن التشبه به وذلك لآخرا ما العلميه كعمران واما
الصفة كانه سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلميه عنده في نحو عمران ليست سبباً
بل شرط الالف التون اذ بها يمنع عن زيادة التاوهان الوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط والا قل اولى لضعفها
فلا يقوم علمه ان كان اسماً اي غير صفة وتما شرط فيه العلميه ليؤمن بها عن دخول التاوهان كما ذكرنا في الثانية بالهاء
قوله او صفة فانتفاء فعلا انتعطف باصلي عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لا يتقدم
او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلا انه ليس هذا مما يجوز المنص مثلاً كما يحكى في باب لعطف وقوله وقيل وجود فعلى
والا قل اولى لان وجود فعلى ليس مفصوداً بزيادة بل المطلوب منه انتفاء التاوهان لان كل ما يحكى منه فعلى لا يحكى منه
فعلا انه في لغتهم الا عند بعض بني سدا فاتهم يقولون في كل فعلا جاء منه فعلى فعلا انه ايضا نحو غضبان وسكرانه
فيصرفون اذن فعلا فعلى وهذا دليل قوي على ان المعترض في تاء الالف والتون انتفاء التاوهان لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاوهان فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحى بل لانهم خصصوا هذه
اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلو على غيره ولم يضعوا منه مؤنثاً الا من لفظه اعوجج التاوهان ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لانتفاء فعلا انه بل هو مفصود بزيادة لانه لا يحصل
وجودهما مشابهة بين الالف والتون وبين الف الثانية لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكراً ذاك على غير
لفظه كما ان مذكراً ذاك على غير لفظه فلت هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة الا انه ليس وجهاً للتشابه
ضروريه بحيث لا يؤول الالف والتون بدون بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاوهان انتفاء التاوهان الا ترى الى عدم انصراف
مران وعثمان مجرى التاوهان من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان المنوع من صرف تمام هو

في غير المنص

تؤمن

في غير المنص

المنص

في غير المنص

بطلان

مقا

والمندوبين من
منذ اعلا من
عمدة وقوة
تدبراه اعدوا
يقال فلان ذو
خبر ايضا
لكثرة خبره
كل سيرة ابدالك
مهورين تيم
فولم الخبز
والخضرة
نفاق المراء
وبمع النجان
وبمع النديم
فولم يوزن
كلان فلان
فولم يوزن
فولم يوزن
فولم يوزن

تذکرہ

514.25

مل

[illegible]

هذا في
الاسماء الفعلية
فعلها ان فعل
من غير فعل
كلمة بنج اخواته
وتبقى الافعال
ومضارع يفعل
من فعل وصفه
الثلاثة تنون على
ان فعل فعله ان فعل
الاسمي مادة
فلا من

مذہب و طلاق

وہمولا قوی

میں نے اسے دیکھا
میں نے اسے دیکھا
میں نے اسے دیکھا
میں نے اسے دیکھا

اغنية

فما من شيء الا وله
الملك والملك له
الملك والملك له

مجلس ششمین در روز دوشنبه ۱۳۰۲

نقشبند خانہ

المكان الغفراني
الذي هو الكعبة

[illegible]

بہارِ کتب و بیع الیٰ علیٰ مدہ بہ بخوار و افغان

دین بادلتی حوالہ کرتا ہے۔ حضرت کو جس جہت سے نہ ابو سجدہ و نہ ابو الکین الاخصیۃ، اطول کلام ابو کسینہ سجدہ ۱۲

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في معرفة النقص في الأفعال
والأفعال التي هي في النقص
والأفعال التي هي في النقص

ن خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس اما التمعن فهو على منع الصرف هذا كله في افعال فعلا وقد فعلت فعل
واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت بشئ ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سبب الوصف
الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا بل خلاف من لا يخش كما كان في احمر ما لا دل فلان فعل
التفضيل في معنى الوصف لذ لا يعمل في الظاهر كما يعمل فعل فعلا فاذ مجرد من التبيين بفعل الاسمي الذي لا معنى له وصف فيه
كما نكل ويدع ولا يظهر فيه معنى الوصف اما افعال فعلا فثبت علمه في الظاهر قبل العلمية واشعار لفعله بالاول وان الحاجة
الظاهرة في الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل الفعل بمن فقد يميز عن نحو اكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذي هو وصف واما الثاني فانما وانما لا يخش سبب الوصف في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته
لوصف اعني من بخلاف باب احمر لغيره عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجرد كالمضاف اليه ومن لم
افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلونون كان الثاني متصلا منفصلا لان التويز بشعره لا اتصال ولو سميت
رجلا باجمع الذي يوكده ثم نكرته صرفة البنية اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفي من افعال التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل
العلمية وانجي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا يصرف في حال العلمية وبعد ما علم ان التفسير
يحل من سباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى حركاته بوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك لوزن مراع في العدل
اذ العدول امر لفظي كذا الجمع الا فصي مختل بالتصغير لوجوب رده الى واحد فيقال في رابع ومسلجدر ربيع وميتجد ولو
سميت المذكر ثم صغرته انصرف ايضا زوال علامة الجمع ووزنه المعبر اذ اصغر سار وبل علما لم يصرف لان التصغير
لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كغائب اذ اصغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كضخم ودحرج في خضم ودحرج اذ استحقق واما ان كان اوله زيادة كزيادة فان التصغير لا يزيله
كما يقول في تصغير احمد ورجس ويشكر ونقلب احمد ورجس ويشكر ونقلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يبطر يبطر
واما ان عرض الوزن في المصغر لم يكن في المذكر كما تقول في تضارب علما تضرب وفي تحكي تحكي في بعضهم لا يعتبر له وضه
والاكثر من يعتبرونه لان التصغير وزن مستقل ومن ثم قالوا في تصغير ذوراد بغير مصروف عند روبا بالصفة العارضة
في التصغير الى هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير الى هنا لكونه متساوقا كما عند الوصف العارض نحو
مثني ثلث لكونه وضع متساوقا فلا يصرف اذ برفع تصغير ذور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عرو
الوصف في التصغير فوهم علميون ورجلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان يصرف العلم في نحو حنيفة في تصغير
حنيفة ليعرض الوصف المتساوي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعد وابه والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر
عدم جرمه صفة فلا يقال شخص رجس وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعد في اذ يرد الا في ان يقال لانه في بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعين لا يخص الذات المهمة للدلالة
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرقية انما يبين في مثل هذا الوصف هي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون
فيقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التي غيرهما نحو سكران وعثمان في سكران وعثمان وان انقلب باء
كما تقول في سلطان سليمان فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الهمزة بالالف يبين في التصغير في باب التصغير فلي هذا
التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالف النون والوزن من وجه دون وجه لا يخل بالوصف العلمية والتأنيث
والتركيب العبري قوله وجميع الباب باللام والاضافة بحزب الكسر اي كان بدوهمما بحزب الفتح فصار بسببه ما بحزب الكسر اعلم ان من ذهب
في منع غير المنصرف الكسر الى انه لا يخل بتبعية التويز المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التويز معهما لمنع الصرف حتى يلغها الكسر بل حذف لانها لا تخامعهما اذ التويز دليل تمام الاسم واضافته مشقة بعدد
تمامه متنافرا واما تنافر اللام والتويز فقد مر في بيان نوني المثني والمجموع ويجوز ان يقال لما عاتب اللام والاضافة
التويز صارنا كالمعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يخل بتبعية الكسر للتويز قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانها من خواص الاسماء يبرح بها جانبها سمية فضعف شيئا الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا اهل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصاف في اول باب ما لا يصرف ويرى على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
يخرج عن ظاهره ومقدّم من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر الا في قول المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
فدم المرفوعات على منصوبات والمجوزات لان المرفوع عمدة الكلام كالفعل والمبتدأ والخبر والمنصوب في الاصل فضلا
لكن يشبهها بعد ان الحذف كاسم ان وجر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجوز في الاصل منصوب المحل كما تقدم بحقيقة
قوله هو ما اشتمل ذكر انهم مع رجوع الى المؤنث اي المرفوعات نظر الى خبر الظاهر اعني ما لان المبتدأ هو الخبر

من شرا بطلان
بشيء في باب

عن يفرى عرياء ورس
عن ليس على سرج
ومجدها عوا

كان ذكرنا وكون من مع
مجرده كالنصف اريد
من ام افعال التفضيل
في المعنى الوصفي فلو
وزن كان الثاني
متصلا منفصلا لان
يشعر بالانفصال
التي اشد الكين
من الجدة اذ اقتر
تدبر

يظهر من هذه الاقوال ان
الوصفية المعبرة في منع
الصرف لا يكافي العلمية
امنا ثم لا يجب وانما
العلمية معها تدبر
قال
بعد انما هو ما يجب
الالف قبل النون في التصغير
الا لانه لا يخل بالوزن
اصية واما لانه كذا
الاسم في فاعلين فان
لا مان فيسرك الالف
الالف تدبر

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في معرفة النقص في الأفعال
والأفعال التي هي في النقص
والأفعال التي هي في النقص

في علم النقص في الأفعال
والأفعال التي هي في النقص
والأفعال التي هي في النقص
والأفعال التي هي في النقص

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في معرفة النقص في الأفعال
والأفعال التي هي في النقص
والأفعال التي هي في النقص

هذا هو الأصل في علم الفاعلية
والجواب عن ما ذكره من أن
الفاعل هو الذي يرفع
الشيء من حاله إلى حاله
أو من حاله إلى حاله

باب الفاعلية

في علم الفاعلية
والجواب عن ما ذكره من أن
الفاعل هو الذي يرفع
الشيء من حاله إلى حاله
أو من حاله إلى حاله

قال الفاعل هو الذي يرفع
الشيء من حاله إلى حاله
أو من حاله إلى حاله
والجواب عن ما ذكره من أن
الفاعل هو الذي يرفع
الشيء من حاله إلى حاله
أو من حاله إلى حاله

والجواب عن ما ذكره من أن
الفاعل هو الذي يرفع
الشيء من حاله إلى حاله
أو من حاله إلى حاله

الغرض

يجوز مطابقة المبدأ له كطابقته للعود إليه ومثله فوهم من كانت أمك ونعتي باسمه على علم الفاعلية نعتيه آياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالأبداية والخبرة وما يجري مجراها فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع وإن لم يكن فاعلا كالمبدأ
والخبر وخبر أن واسم كان واسم ما ولا يشبهين بليس وخبراء التي لتفي الجنس إذا دل كل واحد منها على كونه الاسم الذي هو
في آخره هذه الكلام فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع والأولى على ما أخبرناه قبل أن يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العدة لأن
الرفع في المبدأ والخبر وعبرهما من العمل ليس بمحمول على رفع الفاعل كما يتنبأ بل هو أصل في جميع العمل على ما تقر قبل قوله فت
الفاعل وهو ما استدل به الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قام به قوله فيه الفاعل أي
تما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبدأ والخبر جلا على معنى ما تقدم الفاعل على سائر المرفوعات بنامه على أنه
أصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد كررنا ما عليه قوله ما استدل به في هذا الكلام معنى لا سنا
وله قبل ما أخبرنا الفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الثاني نحو بيت وهل ضرب زيد قوله وشبهه بمعنى يرفع الفاعل والمفعول
والصفة للشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يبق له معنى في الطرف والجار والمجرور والمرفوع بهما الضمير في نحو زيد
تدامك وفي الدار والظاهر نحو زيد فدامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عند الفعل واسم الفاعل المقدر خلا فالن قال أنه
الطرف والجار والمجرور على ما يحكى في باب المبدأ وقوله وقدم الضمير في الفعل وشبهه وفي قوله لما أخبرنا بقوله وقدم عليه
عن المبدأ لأن نحو زيد في قولك زيد فدامك مستدل به فام لأن فام خبر عنه والمستدل به هو الخبر عنه في الحال أو في الأصل كما
في هذا الكلام فكل خبر رفع ضمير المبدأ يجوز أن يقال هو مستدل إلى المبدأ وإن يقال هو مستدل إلى ذلك الضمير المجموع
مستدل إلى المبدأ وكل خبر رفع لغير ضمير المبدأ فهو مع مرفوعه مستدل إلى المبدأ وكل خبر رفع لشيء كما يجوز أن يكون هو وحده
مستدل إلى المبدأ نحو أنت زيدان قبل فالمبدأ في قولك فام زيد يدخل في هذا الفاعل لأن المستدل فام عليه فلت هو مؤخر
تقديم وتقديم كلا تقديم قوله على جهة قيامه أي قيام الفعل وشبهه والضمير في به لما أي على طريقة قيامه به وشبهه
سواء كان فاما أو لا يقال عملك هذا العمل على وجه عملك وعلى جهة أي على طريقه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق
بأسند وصفه لمصدره أي أسندا على طريقة أسناد القيام وبمعنى يملك الجهة أن لا يغير صيغة الفعل إلى فعل وفعل وإلى
أشياء مما وفك أن طريقة أسناد الفعل القيام مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغير فكل ما استدل به الفعل
على هذا القبط من الأسناد فاعل عند النسخ وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالأمر النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الأسناد
المعتد به نحو قرب وفك لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحد هاتين الأخر بل بهما الصدور عن أحدهما
ووقوفه على الآخر بقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يتم فاعله وهو عند عبد الفاهر والزمخشري فاعل اصطلاح
فلا يجوز أن عنه ليدخل في الحد عند من حد هذا الحد ليس بفاعل خلا فم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة
فاعل ولا وليس خلا فامعنوبا ومثله زيد فام أبوه لرفع شبهة الفعل للفاعل ليس نصفا فاما قصد لا حتمال كون فام خبر مقدم على
أبوه ولو قال أبواه لكان نصفا والعامل في الفاعل المستدل خلا فامعنونا قال هو الأسناد وقد ذكرنا في هذا العامل أن الموجب للأمر
أما هو المنكلم لكن الخوتين جرى عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي يسببها بحصل المعنى المقصود في العرب لا إلى المعنى
المقتضى كما قالوا في المضافات العاملة الأضانه وقد ذكرنا في هذا الأعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله
والأصل أن إلى الفعل فذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد إلى فعله أي يكون بعده بلا فصل من فوهم
وليك الشيء أي ضرب منك قوله فذلك جاز أي جواز هذه المسئلة معك يكون الأصل في الفاعل أن إلى الفعل وذلك
أن يقال إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن ما رجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل وأصله أن إلى الفعل فهو مقدم
على الضمير فقدم وكذا ذلك جاز ضرب غلامه زيد معك فذلك أن يقال إنما لم يجر ضرب غلامه زيد لأن غلاما
فاعل وأصل الفاعل أن إلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا وأصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد
الآن في ضمير الشأن نعرض لنفي الشأن بذكره مبهمما أولا ثم مفسر ليكون أوقع في النفس كما يحكى وليس هذا الغرض مقصودا
فيما نحن فيه وفي الضمير الذي يحكى بمفسر فيما بعد منصوبا على التميز لأن ذلك المنصوب لا يجاب عنه الغرض رفع الإبهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيد في مثلثان فانه محبة لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وأنت إذا جئت بعد الميم شيء
من محبة به نفس فقط لم يبق إلا ما إذا جئت بعد شيء الغرض الأصل منه غير النفس كالمفعول ههنا فلا يكفى
في التفسير لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه ويبقى الإبهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكافي في باب التنازع أعمال الثاني إذا
توجه الأول إلى التنازع فيه بالفاعلية كما يحكى خلا فاللصوتية وقد جوز الأخفش وبعده ابن جني نحو ضرب غلامه زيد
أي اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة انقضاء الفعل للمفعول به كالمضائه للفاعل واستشهد

فقالو

کاور

فَيَقْدِرُ بَعْدَهُ جُمْلَةُ فِعْلِيَّةٍ مَوْجُودَةٍ

التنازع

فيما اكرم وكذا الا
زيد مستثنى من المعنى
المقدور

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستعمل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزءه ولا يتصل بعامل اخر واما المتصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
هذا الموضع نحو ما قام وما فعل الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي للزمه البصريون وهو ان الاول
اذ توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبه فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للتنازع وانما لا يجوز ان يكون منه لان المتلغى ان كان هو
الاول واخبر به فيه ضمير مطابق للتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد
وما فعل الا زيد فيكون الا انا مستثنى من التعدد المقدر فيما تعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من نحو ما ضربت وما
قام لانه متعدذ فيهما لا ظاهر ولا مقدر ان ضمير الضرب وانضم به منفيين عن المتنازع بعد ما كانا متبئين له وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في المتلغى وان كان الاضمار في المتلغى مع الاول في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا
انا فلا يمكن اتصال الضمير مع الفصل الا فلا يكون من باب التنازع لان المتلغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
التنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمى زيد وكذا ضربت واكرمى همد عند الكسائي ويكون فيه نائب عن المتنازع
اعني الضمير في نحو ضربت واكرمى التريدين لظهور كونه متلغى كون الاخر هو المعلى ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضربت بنابة
عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضروب بنابة عن التريدين في قولك ضربت واكرمى التريدين فلا يظهر كون
ما ضرب متلغى وكون ما اكرم معلا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما لا اخر عن التواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا
هو وما فعل الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما فعل الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند
الكسائي ويكون الفاعل محذوف من الاول مع اعماله الثاني كما هو مذموم على ما يجي ويلزم البصريون ايضا في هذا المقام
منابعه الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الالدلالة التي
عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع بجي مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرم الا انا جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول مع اعمال التنا
او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجزوء والمنصوب المحل تخوفت وفقدت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب المجزوء ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمى
وبك فت وحدثت فقول المص ظاهر غير وارد موده وكذا قوله بعد ههنا لا حاجة اليه اذ قد تنازعا ما هو قبلها
اذا كان منصوبا يجوز بدا ضربت وقيلت واياك ضربت واكرمى قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع
على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضراب لانها اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو
ضربت واكرمى زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمى زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرمى زيد
ولهذا كالمص هذا الثالث لانه يثبت بالضميرين الاولين لانها اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربت واكرمى
زيد او بالعكس نحو ضربت واكرمى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد تنازعا
اي فقد تنازعا في الفاعل في الفاعلية والمفعولية مختلفين واخر بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانها تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما اخر عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يثبت
من الضميرين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام وقوله ويجوز ان البصريون اعمال الثاني والكوفون الاول اي البصريون
يقولون المختار اعمال الثاني مع نحو زاعمال الاول ايضا كذا والكوفون يقولون المختار اعمال الاول مع نحو زاعمال الثاني واما
اختار البصريون اعمال الثاني لانهما قريب الطالبيين الى المطلوب فلا يلزم ان يستبد به دون الا بعد وايضا لو عملت الاول في العطف
في نحو قام وفقد زيد لفصلت بين العامل ومفعوله باجنبي بلا ضرورة ولعطف على التثنية وقد يثبت منه بغيره وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفون اعمال الاول اولى
لان اول الطالبيين واجتباها الى لك المطلوب فاد من اجتباها الثاني فلا شك مع الاستفراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان عملت الثاني اضمريت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خطا فالظاهر وحذفت المفعول في الاول ان استغنى عنه والاظهرت هذا بيان ان اذا عملت الثاني على ما هو اختيار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو
ضربت واكرمى زيد فالصريون يضمنون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والثانيات بمفعول ضربت واكرمى زيد ضربت واكرمى التريدين واكرمى ضروبى واكرمى التريدين واكرمى همد

وبك فت و
بك قد حدثت

قير في بحث لان الاختلاف انما
يأتي في التنازع المتقدم لان
الاول قريب اهم لاني لم يثبت
لان العامل في الاول قد نشط
عند ولا يخفى لانه لا يصلح الا بال
مع ت و يها في التنازع
الاول لا يثبت مرة

كان بعض النسخ قد
وضعت المفعول كقولها
ههنا واعادة التثنية
بعد لان يشرح على ما
عادته تن

ضربتني واكرمت الهند بن ضربتي واكرمت الهندات وبلزهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكلاني يحذف الفاعل من الار
 حذوا من الاضمار قبل الذكر في الاله كما قبل فكنت كالتاعي الى متعجب مؤثلا من سئل التراجع وذلك لان حذف الفاعل الشنع
 من الاضمار قبل الذكر لانه قد جله بعد ما يفسره على الجملة وان لم يجزى لمحض التفسير كما جاء في نحوية رجلا فهو يقول ضربني
 واكرمت زيدا والترديد بن والترديد بن او هندا او الهند بن او الهندات ونقل المعنى عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني
 اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل القبيح عن الفراء في مثل هذا الثاني ان طلب ايضا
 للفاعلية نحو ضرب واكرمت زيد جازان تعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين
 الثامنين على ان واحد مدلول على ضاده في علم الاصول وهم يخرجون عوامل النحوا كالمؤثرات الحفضية قال وجازان ثاني بفاعل الاول
 ضمرا بعد المتنازع نحو ضربتني واكرمتني زيد هو حيث باله فصل لتعدد المفضل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعول
 مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربتني واكرمت زيدا هو فحينئذ الاثنان بالضمير بعد المتنازع كما ثبت كل هذا حذوا ما لم
 البصريين والكلاني من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت معنى ذا عملك
 الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وانما البصريون همنا الكلاني في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف
 هنا ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لانه بعد ذلك الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع من رفع لانه فضله بجد
 في السعة فكيف مع مثل هذا المحجج اعني الاضمار قبل الذكر فلو كان استغنى عنه في مثل ضربت واكرمتني زيد لا نقول ضربني
 واكرمتني زيد وقال المالك يجوز ذلك على فله قوله والا اظهرت معنى ان لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب
 علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحفضي لان
 المعلوم في قولك علمت زيدا فاما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فبما زيد بخلاف مفعولي اعطيت
 زيدا درهمين معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لان الفاعل فلم يبق بعد نداء الحذف
 ولا اضمارا الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان فليد حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام الفريسة
 لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في الفراء والشعران
 فلا يحسبن الله الذين يتخلون بما اناهم الله من فضله هو خير لهم اي بخلافهم هو خير فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلفنا على
 عزائك ناظرا لما قد وثني بنا الاعداء اي لا تخلفنا اذ لا تخلف زانهم اسلمنا انما يمنع الحذف لانه يمنع الاضمار نحو حسبتني
 وحسبت زيدا فاما لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول فلما ان جازا الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاء
 فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر بشاركة الفاعل في علوه وان الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا ان يمنع الاضمار
 قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربتني واكرمت زيدا هو مفعول ههنا حسبت
 وحسبت زيدا فاما اباه كما ذكر استبر في هذا والحق ان يقال في هذا الخبر ان الفصل بين المبتدأ والخبر باجنبي شي ولا
 سيما اذا صار في تقدير اسم فخر بسبب كون مضمونهما معمولا حقيقيا علمت وبابه قوله فان علمت الاول اضمرت الفاعل
 في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فاعلم هذا بيان انه اذا علمت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون
 حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية ويقول في الاول ضربت وضربتني زيدا وضربت وضربتني والترديد بن وضربت
 وضربتني والترديد بن وضربت هند او ضربت وضربتني والترديد بن وضربت وضربتني الهندات بضمير الفاعل في الثاني
 على قولنا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما الى اما مل
 الثاني فقد هرا وان كان مؤخر الفاعل قوله والمفعول على المختار اي واخبرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار
 فيكون ضمرا ياندا ولا يحذف نحو ضربتني وضربتني زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني انرب
 الطالبين فالاولى اذ لم يخط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابد
 الذي حققه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم فائده فيه مع القربا لانه ليس مطلوبه وانه موجه الى غير فلما
 اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعوا اذا علمت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول
 في الثاني كان خلوا الثاني عن القمير في قوله هاؤم افر واذا بانه وقوله نع انوني افرع عليه فطر دليل البصريين على ان المختار
 اعمال الثاني والا كان اضمير الكلام اي انما ان على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا
 ان يمنع مانع من الاضمار فظهر ذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت وبلزوم من اضماره مطابقا للمفعول اليه
 مخالفه بين وبين المفعول الاول في الافراد او الثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبتني وحسبتنيما منطلقين
 الترديد بن منطلق قال المم لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعول حسبت ولا اضماره لانك لو اظهرت مثني لطابق

فان كل واحد منهما مفعول
 اذ علمت في قولك اعطيت
 وشي من اكرمتني وشي
 ان السطر وشي
 ان من
 وظهر ان قوله وشي
 في قوله
 مفعول
 قوله الا ان يمنع مانع
 مثني في الحذف
 الاضمار

المحذوف والخطا طرفتين

الله

مفعول

وَالْحِكْمَةُ أَوْ مَوْلَى بِالْمَسَدِ
الْمَسْمُودِ وَلَا سَعْيَ لَكِنَّ الْبَقَاءَ
وَالْمَقْدُورُونَ مَقْدُورِينَ
قِيَامُ ثَانِي تَفَعُّوْا عَلَى عِلَّتِ
مَقَرِّ مَقَامِ السَّاعِلَةِ

من حيث المعنى
ان جازان لا
يذكر لفظا كما ان
الفاعل من ضرر
ربا تا الفعل

علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل علمت فنقول اذا كان ثمة مفعول علمت ظاهرا غير مضاف
او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا وابوه منطلوا وفي الدار لم يغم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يمتصرف لزوم
نصبه على الظرفية وانجازه بمن نحو من قبلك والجار لا يبوب مع المفعول بل الصريح كما يحكي والجملة كما لا ينفع فاعلا لا ينفع مفعلا
ايضا بل اذا كانت محكية جازيا مافها مافها لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلغني ما لك اي قبل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يحكي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤنثة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وبينكم كيف فعلنا
بهم وقوله اوله بقدر علمكم اهلكتكم اي بينكم لكم فعلنا بهم اوله بعد علمكم اهلكتكم كيف فعلنا وما اجازة الكسائي في الفراء
من فباء الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين فقام وجعل بفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من
عوامل المبدا والخبر ما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبدا الا مع كونه منويا فلا يبوب على هذا خبر
كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين فاقم وقد اجازة الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل فالاولا انه مسند
استدالي للمفعول الاول فلو فقام مقام الفاعل والفاعل مسندا اليه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا العجيب ضرب زيد عمر فاعجب
مسندا الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يحجز وهذا كما
يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز بناءه عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا فاقم لان التشكيك يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه
يجوز بناءه عن الفاعل معرفة نحو ظن زيدا فاقم لان التشكيك يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز بناءه عن الفاعل
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان
مبدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع اللبس بقدر الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عليا وكذا في
نحو قولك علمت زيدا اياك فاذا لم يترك واحد مركزة لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى فباء المفعول مقام
الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانی للمفعولين واعلمك
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفتها اعطيت زيدا اخاك فان لم
يلبس لغيره جازا العدول كقوله تعالى فاعطيت من اخذ الله هوه هذا مع انه لا شك في هذا كله ان فباء الاول في علمت واعلمت
مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احو بصفه واما في علمت فلهذا وكونه فاعلا بالنسبة
الى الثاني والثالث لانه عالم وفباء الثاني في علمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزومه مركزة نحو اعلمك زيدا اياك
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما يفومان مقام الفاعل لان التائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريا
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمعدي من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له من الجرد مفعول به لكن بواسطة حرف الجر وطدا كان كل مجرور ليس من ضروريا
الفعل لم يغم مقام الفاعل كالمجرور بل انما التعليل نحو جئتك للتمن فلا يقال جئت للتمن اذ رتب فعل بلا عرض لكونه عتافا ثم
لم يغم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يغم المفعول معه مقامه اذ هو صاحب رتب فعل بفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف هي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتم ما لم يعرف كونه مفعولا معناه وكذا التمييز والتمييز
ليس من ضروريا واما الكسائي بناء التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا صلبت نفس واما الحال فانها
وان كانت من ضروريا الفعل لكن فله مجيها في الكلا منعها من التباينة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفون ووافهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان فباء المفعول به مقام الفاعل اولى لا شتر
واحبا سندا لا بالفرازة الشاذة لولا انزل عليها القرآن بالنصب بقول الشاعر ولو كنت فقيرا تجر وكلب لست بذكر الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجرو بناء المصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المصوب من غير حذف الجار كما في امرتك
الخبر والوجه الجواز لا للحاكم بالمفعول به الصريح والا خفف اجاز بناء الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط نقد مابها
على المفعول به ووصفها وان شرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد جازت سبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينظر المعهود قد فعلا والخروج قد خرج بناء على فريضة التوقع اي فعلا المعهود المتوقع ويجوز بناء المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك انت فاستحسن به اي استحسن فباي وبشرط في المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد والتايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفد الفعل حق بلين احتياج
الفعل اليه ليصير معاكلا ما ولو قلت ضرب ضرب لم يحجز لان ضرب مستغنى بدلالة على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

مسند احمد بن حنبل في مسنده الامام احمد بن حنبل في مسنده الامام احمد بن حنبل

وَالْحَمْدُ
لِلْمَلِكِ

ضرب ضربة أو الضرب القلاني ولذلك قال المصنف ضرب شديد وكنا بشرط القابضة المتجددة في كل ما يوجب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان أو دمان أو في موضوع لأن هذه الأشباه المعلومه من الفعل ولا قابضة متجددة في ذكرها وبشرط في الضرب الثاني أن يكون متصرفا ملفوظا به ولذا جاز بعضهم في غير المنصرف نحو صد عندك وليس بوجه وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع الظرفية نحو انت في دار ضربا أي ضرب فيها وقوله نفع كل أولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا للفقد والمقتضى مسئولا الظاهر كما في قوله نفع وإن أحد من الشركين استخاروك لكن ليس في مسئولا المقتضى ضمير كما كان في استخاروك المقتضى ذلك لا صالة الفعل في رفع المسند إليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والأكثرون على أنه انما نقصد المفعول به فساوئ البوائى في التثابة ولم يفضل بعضها بعضا ورتج بعضهم الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ورتج بعضهم الظرفين والمصدرين لأنها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن يقال كل ما كان ادخل في عنابة للكلم وأهملناه بذكره ونخصيص الفعل به فهو أولى بالتثابة وذلك أذن إلى اختياره وقوله والأول من باب أعطيت أي تماله مفعولا أو لهما ليس بمبداء وأما كان أولى لأن فيه معنى الفاعل عليه دون الثاني ففي أعطيت زيدا ورواهما زيد غاط أي اخذوا لدهم معطوف في كسوة عمر وأجبه عمر في مكس بالجنة مكساة وكنا في غير قوله ومنها المبدأ وأخيه فالمبداء هو

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مستند اليه او الصفة الواقعة بعد حرف التثنية انما لا يستفهمه رافعة لظاهر مثل زيد فانه
وما قام الزيدان فان طابقت مفعلا جاز الامران والخبر هو المجرد المستند اليه انما هو للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك
بين ما هينين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبني للمابضة بجميع اجزائها فاذا خلف الشبان في المابضة لم يجتمعا في حد مفرد
انض لكل منهما حدا وفرد منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزيد مجزئ والمصر العوامل اللفظية في حد للمبتدأ بنواخ المبتدأ وهي
كان وان وظن واخوانها وما ولا والاقل ان يطلوا ولا ينقص عاملا دون عامل صوتا للحد عن اللفظ المجمل ويجنب عن قولهم بحسب
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء من فكاتهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلقا وعمروا من عمره معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوعا على المحل بالابتداء بجواب ضرب من الاقوال وذلك ان لفظه ان لعدم تغيرها معنى الجملة صارت كالخبر
الزايدة التي لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه بشكل يقولهم لا رجل ضرب في الدار حلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدأ ان اخرا فامذهب الاخفش والمبرد وهو ان هذه عامله وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب بالموضع وجه الاشكال
هو ان ليس زيدا ولا جان بالجرى الزائدة فاسمها اذن ليس بمجرى عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ واللام بجر المحل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخرا فامذهب سيبويه وهو ان لا ليس بعامله والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا
المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز دفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضيا فاقولا علام رجل ضرب في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب صبر وثمانيا كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تقع بالمعبد خبر من ان زاه وقوله نع سوله
عليه اسم اندنهم ام لم ندينهم عند من قاله انذرناهم مبتدأنا وبهنا بالاسم اي معاك بالمعبد وسواء عليهم انذاره او
ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه لدخل فيه الفاعل ولو انصو على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم
توكب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر المبتدأ الثاني بقوله مستند اليه خرجت الثلثة قوله والصفة الواقعة الخ هذا
هو حد المبتدأ الثاني والخواه تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاقل فقالوا ان خبر محذوف سد فاعله مبتدأ الخبر وليس
فتى بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسد ولو تكلفت له فقد خبر له بنات ذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له فن تم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهذا ايضا لا يصغر
ولا بوصف ولا بقرينة ولا بشئ ولا يجمع الا على لغة الكوفي البراعث ونفى الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر اخر ازا عن نحو انايمان الزيدان وانايمون الزيدون فانه خبر يربد بالظاهر ما كان بارزا غير مستلكن
سواء كان مظهرا نحو انايمان الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيد بن انايم هان فان قولك هان فاعل مع انه ضمير قوله بعد
حرف التثنية والفاء لا يستفهمه مبه نحو ما فام الزيدان وان فام الزيدان وانايم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش
والكوفون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام والتثنية نحو فام الزيدان كما يجزئ
في نحو في الدار زيدان يعمل القرف بلا اعتماد واجرى نحو غير فام الزيدان مجرى ما فام لكونه بمعنى فام غير ما سوي على التثنية
بفتنني اليهم والخرن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك لا زيد عند ابي على كما يجي في باب الاستثناء وكذا قولهم خطبة يوم
لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندد فهذه كلها مبتدآت لا اجار لها ما فيها

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
فقد وجدنا في هذا الكتاب
دلالة على عظمة قدرته
وعلو جلته
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
فقد وجدنا في هذا الكتاب
دلالة على عظمة قدرته
وعلو جلته

خدا الیگار و مانی
یتجه و تعذیری
الاطلاق الغیب
کشف امر

الكرم من كرم
 منهم قالوا ان
 جبران الذي
 والذين هم
 قد رجعوا
 ١٢

لا سیہوتا۔ گنا گناہ کیل

الأمم
وتدبر في
الأمم

المطهر من الذنوب

من معنى الفعل لا
يدخل نواحي المبدأ
عليها لما فيها

لا سند ويكون معنى
الابتداء في المبدأ
الثاني تجريد الاسم
عن العوامل

مبدأ

من معنى التثنية فيهم الصدر ورب عند أبي عمرو مبدأ الخبر له كقول رجل لما فيه من معنى التثنية الذي هو قريب من التثنية
كما يجيء في باب خوف البحر يجوز عند الاخفش والفران قوما الزيدان وسوء الكوفون هذا الاستعمال في ضم أيضا نحو ظننت قوما الزيدان
وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع ودخل معنى يناسب الفعل عليها كعنى التثنية والاستفهام
او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا مع كالتام الموصولة واما ان وظن فلها من ذلك في شيء بل هما نطلبان الاسمية فلا يصح
تقديرها فعلا معهما واما العامل في المبدأ فقال البصريون هو الابتداء وتبروه بتجريد الاسم عن العوامل لا سنده الى شيء واعترض
بان التجريد اعم من ذلك فلا يؤثر واجب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحفظ لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم
الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوصه فالعامل على هذا التجريد الاسم لا سنده اليه في المبدأ الاول وتجريد الاسم لا سنده
الى شيء اخر في المبدأ الثاني ونسرا الجوز في الابتداء يجعل الاسم في صدر الكلام مخفيا او تقديرا لا سنده اليه ولا سنده
حتى يسلم من الاعراض بان التجريد عدى فلا يؤثر في المبدأ الثاني كالتجريد في الخبر والجملة هو العامل في الخبر ايضا
لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلس عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبدأ ويحكي هذا عن ابي علي ابي الفتح وقال الكلبي
والفعل هما نرفعان وقد فوتنا هذا في هذا العامل وقال بعضهم المبدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع
الفاعل وقال بعض الكوفيين المبدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا بشرطه الضمير في الخبر الجماديه كما يجيء
قوله فان طابقت مفرد اجاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للرفع بعد هاء في الافراد جازا لان كونها مبتدأ
ما بعد هاء فاعلها وكونها خبرا عما بعد هاء فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف التثنية اما ان يكون مفردة او لا فان كان
مفردة فاسنده اليه بعد هاء اما مفردة او لا فمفردة المفرد ما بعد هاء يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعد هاء هي مفردة
مبتدأ لا غير ما بعد هاء فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعد هاء فاعلها قوما الزيدان وان يكون الزيدان
والاظهر انها خبر عما بعد هاء ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعد هاء فاعلها على لغة بني قريظة فيكم ملائكة والعامل في المبدأ الثاني تجريد
عن العوامل لا سنده الى شيء اخر وعلى ما اخبرنا في هذا العامل يرتفع هو فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عدا
بقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المبدأ ودخل فيه المبدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المبدأ اخرج منه المبدأ
الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبدأ الثاني قوله واصل المبدأ التقديم ومن ثم جاز في دارة زيد
امتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجود قبل الحكم ففقد في اللفظ ايضا ان يكون
ذكر قبل ذكر المحكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبعا للعامل قبل المعول واما اعتبار
هذا الامر اللفظي اعني العمل والقياس الامر المعنوي عن تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطاري لا المطرق
عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو قاتلهم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل في
العمل وقبل ان تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارد في الجملة المركبة منهما لئلا ينضم النافض
بالكامل وفقدوا ايضا الاقتران من اول الامر فاعلها فعلية ولو قدم الفاعل لم ينعين للفعلية من اول الامر اذا ممكن صبره كلاً
باسم خبره ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبدأ التقديم جاز في هذه المسئلة يعني ان قبل له جاز في وفيها ضمائر قبل الذكر فلما
لان اصل المبدأ التقديم في التقديم زيد في دارة فالغرض اليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديره قوله وامتنع صاحبها في الدار اي
امتنع هذه ايضا معلى يكون اصل المبدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعاً الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظاً واصل
فيكون ضمير قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيداً ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد
وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ثم يذكر
المواضع التي يصح تنكير المبدأ فونه وقد يكون المبدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولقد خبرت من مشترك وارجل في الدار
ام امرأة وما اخبر منك وشراً هذا نكرة في الدار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبدأ معرفة
او نكرة فيها تخصص قال الصلة لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة نظرت في الفاعل مع
انهم لا يشترطون فيه التعريف في التخصص واما قولهم ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصص
بالحكم ففقد كان بفعل الحكم يختص فيكون قد حكمت على الشيء فلم معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته
وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت نفاية فاعلم ان نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
التخصص فاحصلت جازاً الحكم سوء تخصص المحكوم عليه بشيء ولا فضايط تجوز الاخبار عن المبدأ وعن الفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه ونكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم الخاص بمحصل ذلك الحكم للمحكوم
عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم غداً ولو لم يعلم كونه رجل من رجال قائماً في الدار

لا يتم بما في التثنية من ان يكون

دون

جاز ذلك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتحصل لذكره بوجه وكذا تقول كوكبا نقض الساعة قال الله نعم وجوه يؤيدنا طرأ إلى
 ربها ناطرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار
 ان قام رجل في الدار ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لا شتبا الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل
 فان فعله لم تقدم عليه جوابا لا يلبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص كثير من المواضع احدها مااء العجينة على هيب
 سبويه كما يجرى في بابها الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شرهه زاناب وامراة قد عه عن الحرب شررا الجاك الى
 الى مخبره فوبال الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف وجار ومجرور والاربع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع
 بعد حرف الاستفهام او رجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة الخامسة ما بعد واو الحال نحو
 ما اراك الا وشخص بضربك والسادس بعدما غلام فلنيس عندك واما جاربه فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك
 رجل في جواب من جله كاي رجل جاء في لان السؤال بالاسم فالجواب بمثلها اولى وعنده لك ما لا يحصى لا ضابط له
 كقولهم شمس برمي وشهر ثري وشهر مراعى وقوله امت في حجر لا يند وقوله تعالى وجوه يؤيدنا طرأ ما قول المص في التجهيز
 وفي نحو شرهه زاناب ان ذلك لما كان في المعنى علا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه
 وهو ان المحكوم عليه لا يختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة ومختصا ان الحكم ينبغي
 ان يكون على مختص لو كفى الاختصاص الى اصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المختص
 في الصوتين حاصل فظهر مما قلنا ان المختص حاصل فمقدم الخبر نحو في الدار رجل لا يجمع ايضا وما قوله في رجل في الدار ام
 ان المختص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احد هاتين الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز
 الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل لما يطلب الاختصاص في ابتداء عند المخاطب على ما ذكرنا لو كان يجوز
 للتكثير في رجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم يكون احد هاتين الدار للزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في
 الدار وامراة لعدم لفظه المذلة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ اخر ههنا يختص المبتدأ بقوله وفيما اخذ خبره من
 وجهه يختص به ان النكرة في شيئا النفي بهذا المعنى فقولك حدثت عنك جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر ذلك ان المختص
 يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لساير مثاله وانت ذا قلت ما احد خبره من قصد ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد
 فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العمومية وكيفية ذلك الخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عرفت
 المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم خبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه
 واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذا لكلمات الشرط نحو
 من صمتت بما يحصل لفائدة فيها بسبب تعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقدا اضطربا قولهم فيها فاختار
 الا انه لسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا رفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا انحصرت
 ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام فت وفي الدعا من كان الناس ثقة ورجاه فانت ثقتي ورجائي وتدل
 الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرهما بسبب شرط كالجمله الواحدة وقبل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قبل فيها ويمكن ان يقال
 على من ذهب سبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فخذنا لكثرة الاستعمال على ما
 ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مفعلة او مفعوله له والظاهر فقولك من قام فت اي ان من قام اي ان
 انسان قام كقوله نعم اي ان مر هلك وقولك من ضربت ضربة اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت بهذا مفعول للفعل الظاهر
 وقولك من ضربت ضربة اي ان من ضربت فهو مفعول للفعل المقتدر والمقتدر الظاهر كذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما
 تفعل فعل وما تفعل فاعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك نه مختص بخبته الى السلم لان صله سلت سلا فاضلا
 المنصوب منصوبا الى المتكلم فاذا رفعت فهو باق على ما كان عليه في حال نصب غيره مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى بل
 لك وبل لك لان معنى اوبل الهلاك ولو قد رت ايضا وبل لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالأولى ان يقر
 تنكير لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب لما كان بذكر الفعل الناصب المبتدأ
 البسوا انما تاخر الخبر عنه مع كونه جار ومجرور والمقدم الا هم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قد متاخرت قلت عليك فقتل ان تقول
 وبما يذهب لوهم الى اللعنة فظن ان المراد عليك للعنة ولهذا انخرل بوتنام وترك الانشاد على ما يحكي لما ابتدأ القصيد وقال
 على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد بصراع الاول تدال
 مصونات الدواعي الشاوب ههنا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى ضد سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبتت من
 لبسك وسجعت من سبحان الله فعنى سلمت قلت سلام عليك كان لبيتت وسجعت بمعنى قلت لبسك وقلت سبحان الله لعنة

انما يختص به ان النكرة في شيئا النفي بهذا المعنى فقولك حدثت عنك جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر ذلك ان المختص
 يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لساير مثاله وانت ذا قلت ما احد خبره من قصد ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد
 فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العمومية وكيفية ذلك الخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عرفت
 المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم خبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه
 واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذا لكلمات الشرط نحو
 من صمتت بما يحصل لفائدة فيها بسبب تعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقدا اضطربا قولهم فيها فاختار
 الا انه لسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا رفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا انحصرت
 ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام فت وفي الدعا من كان الناس ثقة ورجاه فانت ثقتي ورجائي وتدل
 الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرهما بسبب شرط كالجمله الواحدة وقبل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قبل فيها ويمكن ان يقال
 على من ذهب سبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فخذنا لكثرة الاستعمال على ما
 ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مفعلة او مفعوله له والظاهر فقولك من قام فت اي ان من قام اي ان
 انسان قام كقوله نعم اي ان مر هلك وقولك من ضربت ضربة اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت بهذا مفعول للفعل الظاهر
 وقولك من ضربت ضربة اي ان من ضربت فهو مفعول للفعل المقتدر والمقتدر الظاهر كذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما
 تفعل فعل وما تفعل فاعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك نه مختص بخبته الى السلم لان صله سلت سلا فاضلا
 المنصوب منصوبا الى المتكلم فاذا رفعت فهو باق على ما كان عليه في حال نصب غيره مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى بل
 لك وبل لك لان معنى اوبل الهلاك ولو قد رت ايضا وبل لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالأولى ان يقر
 تنكير لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب لما كان بذكر الفعل الناصب المبتدأ
 البسوا انما تاخر الخبر عنه مع كونه جار ومجرور والمقدم الا هم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قد متاخرت قلت عليك فقتل ان تقول
 وبما يذهب لوهم الى اللعنة فظن ان المراد عليك للعنة ولهذا انخرل بوتنام وترك الانشاد على ما يحكي لما ابتدأ القصيد وقال
 على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد بصراع الاول تدال
 مصونات الدواعي الشاوب ههنا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى ضد سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبتت من
 لبسك وسجعت من سبحان الله فعنى سلمت قلت سلام عليك كان لبيتت وسجعت بمعنى قلت لبسك وقلت سبحان الله لعنة

فت

۱۰۰

فلا تهم بغيره ثم ان الخلق
غير بسند او لا يصح ان يكون له
لان الجبر مؤلف من سبب الصدق والجبر
ولا يمكن ان يكون لها فاعلم ان الجبر
عنه وجوابه خبر بسند او لا
يكون بسند الا بسند او لا
والكذب والغلط فاعلم ان خبر
لفظ الجبر وجوبه بول الجبر بسند
انما هو الجبر وانه مطلق
لان الاستدلال عند من لا خبر
الاشتباه الذي انما يعرف من خبر
زيد والملك او ما يشبهه
مع انه محتمل الصدق والكنه ليس
نبات الحديث او ملك
الاخر او اخر كما قد يدان
رواكون

معروض

مجلس الخلفاء
على
مجلس الخلفاء
على
مجلس الخلفاء
على

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قول للفظ سلام عليك وليس كذلك سلام في قولك سلام عليك بمعنى قصد سلامك الله اي جعلك سالما فالاصل سلامك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب بدل على الفعل والفعل على المحدث فلما قصد وادوام زوال سلام الله عليه واستمر انزالوا النصب لئلا يذهب عن المحدث فرفعوا سلاما وكذا اصل وهلك لك هلكك وبلا اي هلاكا فرفعوا بعد حذف الفعل نقضا للغيار بمعنى المحدث قوله والخبر قد يكون جملة مخوز بدلا بوجه فانه ورد بدل قام ابوه فلا بد من غائب وقد يجب العلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كضم الخبر له وقال ابن الانبار في بعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب هو وهم وانما اتوا من قبل انهما لفظ خبر المبتدأ وليس له ان يخبر المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا فمضى قولك ان بد عندك يسمون لظرف جزم مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرى المند المغاير للصفة المذكورة وبديل على جواز كونها طلبية قوله نعم بل انتم لا ترجحنا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربوه وقال تعليلا يجوز ان يكون ضمنية بخبر بدلا لله لا خبرية والاولى الجواز اذا لم يمنع قوله فلا بد من غائب لا يمتنع الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لا يمتنع الى الضمير كما في ضمير لسان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لا ربنا طهنا بربنا ضمير لسانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهرا او مقدورا وقد بقاء الظم مقام الضمير انما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وذلك الرابطة هي الضمير ان هو موضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجب ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير للربط يجوز حذفه قياسا وسما عا فاقباس في موضع وهو ان يكون الضمير محذورا عن الجملة الخبرية ابتداءً والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكريهين اي الكريهين لان جنسهم تشعير بالضمير فيحذف الجار والمجرور معان كان المبتدأ الثاني كمرقا الجار والمجرور وصفة له نحو الممن من ان كان معترفا باللام كما في البر الكريهين لان التعريف غير مقصود قصد هو كقوله وكفتم على اللئيم كسبي وبجوز ان يكون حالا من الضمير كما في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكريهين كما بين جستن كما بينا منه قال الفراء وحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا للمبتدأ كل قال قد اصححت ام الخبر تدعى على ذنبا كذا لم اصنع وقال ثلث كلهم قتلت عمدا فانحوى الله رايعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى المجدد اي ما منهم احدا لا ضربت وقال السرا في ليس هذا تحية اذ كل موجب بهتبار د الى المحدث كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثر المحذوف جواز حذف الضمير معه والستاع في خبر ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ومن صبر وعقران ذلك من عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فتوب لتوب وتوب ثبوت ثبوت وتوب اجرا وبصفة محذوف لا يجوز بدلا فاضارب ولا يخص مع كونه سماعيا لا شعريا فلا لكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكوفيين وقد حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشدا ربنا طهنا بالوصول من المبتدأ كما يجب في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكونها صلة بالوصول شدا لا غنى للوصول عنها واما بتقدير مفعول نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا ثم المحذوف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدأ نحو جاتني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان المحذوف في الصفة انقص حسنة الصلة اذ ليس الصفة من ضرورات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورتها في المحذوف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف هو في غير ضعيف واما وضع الظم مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقوله نعم الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قبل لعمرك ما معنى يتار وحقه ولا مكنى معنى ولا متبسر مجر منى وانما رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت سبق الموت شي وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عند قال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان وفي غير قال اذ المزمع كعش الكريهة او شكك جال الهوى بنا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز بدلا قائم ابوطاهر اذا كان زيدا مكنى بابي طاهر قال الله نعم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيق اجرهم من احسن عملا اي لانضيق اجرهم ومنع بعضهم عن التقييد مطلقا ولا وجه له مع ووده قوله وما دفع ظرنا فالاكثر انه مقدور جملة اي ظرنا ارجا ورجو زاولم يذكره بجزءه في جميع احكامه حتى ساء بعضهم ظرنا اصطلاحا وانصابا لظرف خبر المبتدأ عند لكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كان هو في نحو اذ اجبه اتمها ثم ارفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفة في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى الخالفة التي تصف بها الخبر لا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق بالخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء لشي لا توجب نصبة قال بعض النحاة العامل منه

المسألة

البسند وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك انما في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والحجار
 والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه كذلك انما في نحو مررت برجل لا ان العامل منها مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل
 من الافعال العامة اي مما لا يخرج منه فعل نحو كان وحاصل يكون الظرف دالة عليه ولو كان خاصا ككل وشارب وضارب وما مر
 لم يخرج لعدم الدليل عليه وقد يحدف خاصا لقيام الدليل بنحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور ان يظهر هذا العاطل
 اصلا لقيام الضمنية على تعيينه وسد انظر مسد كما يجي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كان في الدار وقال بن جني يجوز ولا
 شاهد له واما قوله نع فلما رآه مستفرا عند فعناه ساكتا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر
 الصفة والصفة والحال وفيما عند المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال الا بمفهوم موجود واكثرهم على ان المحذوف المفعول به فعل
 لا يحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق واما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا ما زيدا لم يشابهه للفعل فاذا الحجت الى المتعلق فلا
 اولى وايضا للقيام على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وفيه ابن السكيت
 وابو الفتح الى تاسم لكونه مفردا والاصل في خبر البسند ان يكون مفردا ولما منع ان يجمع قالوا انما كان اصلا لافراد لانه القول المنفرد
 نسبنا امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبان او اكثر فيكون خبرا او اكثر لا خبر واحد
 فالقيد في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب الجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلناه لكنه ذو نسبة في نفسه فلا
 يقدره بالقرن فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلام الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين امارجوابها
 ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي والحوار ان الظرف في مثله ليس مستفرا يتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالمفهوم بعد
 الفاعل انا ما فدا ملك فزيد فام فهو كالمفعول به في نحو انا ما فدا فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط واعلم ان صيغة الجملة ذات محل
 من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بغير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل ونوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
 معمول نحو زيد خلفك وافقنا عندنا على هو معمول الظرف لقيام مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وفالغير هو العامل المفرد
 لان الظرف جامد لا يلا في الفعل في تركيبه ملافا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدرية وكذا الخلاف في ان الخبر
 انما هو ثم ذهب السيل في الى ان الصفة حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انما تنقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان قوله
 عندك الذي اجمع ويعطى عليه كقوله الا باخلة من ذات عرف عليك ورحمة الله السلام وينصب عنه الحال كقوله نع ففي الحجة
 خالدين فيها قال ابو علي وادعي بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف ذا اعتماد على موصوف او موصول او مبدا او ذي حال او حرف
 نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لقوة بلا اعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدر
 كقوله نع وابن ابياته انك ترى الارض خاشعة لا يبرح المصدر اما قوله احقابي ابناء سكي ابن جندب يمدد كراياي وسط الجاليل
 فلا اعتماد والظرف فسل اما عمل فان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انما لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر
 مقدم على مبدا انما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوله
 هو فاعل للظرف تضمنته معنى الفعل كما قالوا في نحو فام زيد واما قال الكوفيون ذلك لا اعتماد هم ان الخبر لا يقدم على المبدا مفرقا
 كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد واما زيد على الفاعلية لم يلا بتقديم الصفة على مفسر وليس بشئ لان حق
 البسند التقديم فالضمير متأخر تقدير انما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالا بسند ايضا اذ هو يجوز
 تقديم الخبر على المبدا لکن لا يجوز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في فام زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد
 قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وشؤون الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصح تقديم الخبر ويمنع كون زيد
 فاعلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيد لا على ان زيد كان مبدا والا لم ينصب منع بعض البصريين
 من نحو في داره فام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان البسند احق التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره
 زيد فاما ما اضيف اليه المبدا فليس له التقديم الاصل في الاولي جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف
 اليه بسبب التركيب الاصل في الحصول بينه وبين المبدا وصيرورته معه كاسم واحد من التقديم بعبا المبدا وان لم يكن له ذلك
 في الاصل وقد ورد في كلامهم في ان كانا درج المبث واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا مفعول
 له لعدم القابلية الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وفنادون وقت نحو الليلة لئلا ان
 اضافة معنى اليه تقدير نحو قول امرئ القيس اليوم خمر فغدا امرئ شرب خمر وقوله اكل عيام نعم نحو قوله اي حواشي الثالث ان يكون
 اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب ليلته قال الله نع ليس لو فعلها كاذبة على نار بل ليس في وقت ونوعها نفس
 كاذبا ويكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليله ليس كوكب ومعنى لم يكن رجل ويكون
 ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الاض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة التخصيص حصول شئ

سبب
 سبب
 سبب
 سبب
 سبب
 سبب

الظرف
 في الصلة والحوار
 في الصلة والحوار
 في الصلة والحوار
 في الصلة والحوار
 في الصلة والحوار
 في الصلة والحوار

سانه
 فان يك جانا بغير سانه

استغفار
 استغفار
 استغفار
 استغفار

سبب
 سبب
 سبب
 سبب

موضعين

ان في الظرف في المصدر وهو مبدا لا يبرح المصدر

الاغتباط
شاد شدن ۱۲

شراب
مخصص طعمه و
در طومار من غش
الطعمه بـ بغض
فرو غشا ۱۳

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

القاع هو المستوي في
الارض ١٢
العرش شجرة في جبل
العرش ١٣

وهو الذي بقدر
أهل المنطق بين
المبدأ والجزء

مجلس

[illegible]

الفاصل الذي يأخذ فاصل من
بيت النجاشة
فابوبكر

الصلوة
والزكاة
والصيام
والحج
والفقه
والعقود
والأحكام
والأصول
والفروع
والأدب
والفلسفة
والرياضيات
والطب
والفلك
والجغرافيا
والتاريخ
واللغة
والشعر
والفنون
والعلوم
والفنون
والعلوم

تجارت

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

كَأَنَّا أَهْدَيْنَا ذَا قُلُوبٍ مِّنْ لَّيْمٍ لَا يَخْلَعُ قُلُوبَهُ إِلَّا نَارًا

طائفة اقدت
بيان الخ من
بمع لا غير

و عافى

وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا متعد في الخبر عن شيء واحد وهما المختبر عنه بالعالم غير المختبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعد اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحظيفة يجوز بد جايح نافع لانها بمعنى واحد فالثاني في الحظيفة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تع وهو الغفور الودود والعرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى السند ان كان مستقلا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان ينصف خبر السند ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر وينصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك لا يلقى هذا ايضرا سود وليس ههنا الحظيفة متاعده في الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع السند بل المعنى هما اجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ايضرا وسود فانه يرجع الى مجموع السند بدليله طابقا لانه افلا وفتنة وجمعا كقولك وهما ايضرا سودان وهم ايضرا سودا واما جاز ذلك مع ان المراد بعضه بعضا وبعضه سود كان المراد بالاول احد هما عالم والاخر جاهل لا اتصال لبعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذ جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان السند اليه في الحظيفة متعلقه الخارج منه مع قيام الفهرته نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان السند اليه في الحظيفة جزء السند اليه في الظاوي وهذا كما يقال التاريخ احرأى ظاهر فشره ومنه فوطم زيد حسن الوجه وحسن وجه نصبا وجزا واما الثاني اعني ان تصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوصا مض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع السند اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لا تمازج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كهيئة متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع انصاف مجموع السند بكل واحد من الخبرين يقول زيد كرم شجاع وزيد كرم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى المليك الفرمعابن الهمام وليت الكنيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع السند نحو هذا ايضرا وسود وهذا حلوصا مض واما اذ لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع السند نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان السند مفكوك فلهذا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يفهم من السند معنى الشرط فتصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكون الموصوف هما مثل الذي يابئني وفي الدار فله درهم وكل رجل يابئني وفي الدار فله درهم وليت ولعل ما يغنيان بانفان والحق بعضهم انهما اعلم ان الفائد خل على خبر السند الواقع بعد ما وجوبها نحو ما نبد فقام ولا يخفى في الضرورة كقوله واما النقال لا فقال لذيكم او لا شمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم الكفرة بعد ما انكم اي فقال الكفر وبجي علمه الا بان بالفاء في خبر مثل هذا السند في حروف الشرط ويدخل جواز في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شبهان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول للام الموصولة ايضا في نحو الترابية والترابي فاجلدا وصلتهما لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او للمفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب لا يتم في الموصول الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عامتا وصلته مستقبل كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتوا المؤمنين والمؤمنات الا به لان الاله مسوفة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراف وكذا قوله تع وما افاء الله على سوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبل كقوله تع قل ان الموت الذي تفرقن منه فانه ملاقاتكم اذ لا يربد كل موث تفرقن منه بلفظها اذ تبت موث فزمنه الشخص فلما افاه ذلك النوع كوث بالفتل بالسيف مثلا ولا فاه نوع اخر منه فلفظ هذه الماهية التي تفرقن منها لا يمتكم وجاز دخول الفاء في خبر السند ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لثمنه معنى الشرط كقولك الذي نافي فله درهم والموصول بالشرط نحو الذي قد امك وفي الدار فله درهم واما وصل السند الذي في خبره الفاء او وصفه بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف بكلمة الشرط والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كاسماء الشرط نحو من وما والشرطتين واما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتوا الاله لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحظيفة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يفترمه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه انفاء لكونه كالجار فم حيث انه ليس جزاء الشرط حظه جاز تجريره منهما مع قصد السببية نحو الذي يابئني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرقن منه الاله للملافة لانه للفار وليس الفار سببا للملافة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمه فمن الله تع كون النعمة من لازم حصولها معناه فلا تفرق

قوله لا يلقى هذا ايضرا سود وليس ههنا الحظيفة متاعده في الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع السند بل المعنى هما اجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ايضرا وسود فانه يرجع الى مجموع السند بدليله طابقا لانه افلا وفتنة وجمعا كقولك وهما ايضرا سودان وهم ايضرا سودا واما جاز ذلك مع ان المراد بعضه بعضا وبعضه سود كان المراد بالاول احد هما عالم والاخر جاهل لا اتصال لبعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذ جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان السند اليه في الحظيفة متعلقه الخارج منه مع قيام الفهرته نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان السند اليه في الحظيفة جزء السند اليه في الظاوي وهذا كما يقال التاريخ احرأى ظاهر فشره ومنه فوطم زيد حسن الوجه وحسن وجه نصبا وجزا واما الثاني اعني ان تصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوصا مض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع السند اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لا تمازج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كهيئة متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع انصاف مجموع السند بكل واحد من الخبرين يقول زيد كرم شجاع وزيد كرم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى المليك الفرمعابن الهمام وليت الكنيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع السند نحو هذا ايضرا وسود وهذا حلوصا مض واما اذ لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع السند نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان السند مفكوك فلهذا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يفهم من السند معنى الشرط فتصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكون الموصوف هما مثل الذي يابئني وفي الدار فله درهم وكل رجل يابئني وفي الدار فله درهم وليت ولعل ما يغنيان بانفان والحق بعضهم انهما اعلم ان الفائد خل على خبر السند الواقع بعد ما وجوبها نحو ما نبد فقام ولا يخفى في الضرورة كقوله واما النقال لا فقال لذيكم او لا شمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم الكفرة بعد ما انكم اي فقال الكفر وبجي علمه الا بان بالفاء في خبر مثل هذا السند في حروف الشرط ويدخل جواز في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شبهان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول للام الموصولة ايضا في نحو الترابية والترابي فاجلدا وصلتهما لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او للمفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب لا يتم في الموصول الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عامتا وصلته مستقبل كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتوا المؤمنين والمؤمنات الا به لان الاله مسوفة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراف وكذا قوله تع وما افاء الله على سوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبل كقوله تع قل ان الموت الذي تفرقن منه فانه ملاقاتكم اذ لا يربد كل موث تفرقن منه بلفظها اذ تبت موث فزمنه الشخص فلما افاه ذلك النوع كوث بالفتل بالسيف مثلا ولا فاه نوع اخر منه فلفظ هذه الماهية التي تفرقن منها لا يمتكم وجاز دخول الفاء في خبر السند ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لثمنه معنى الشرط كقولك الذي نافي فله درهم والموصول بالشرط نحو الذي قد امك وفي الدار فله درهم واما وصل السند الذي في خبره الفاء او وصفه بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف بكلمة الشرط والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كاسماء الشرط نحو من وما والشرطتين واما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتوا الاله لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحظيفة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يفترمه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه انفاء لكونه كالجار فم حيث انه ليس جزاء الشرط حظه جاز تجريره منهما مع قصد السببية نحو الذي يابئني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرقن منه الاله للملافة لانه للفار وليس الفار سببا للملافة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمه فمن الله تع كون النعمة من لازم حصولها معناه فلا تفرق

فان شرطه في خبره لا يربد كل موث تفرقن منه بلفظها اذ تبت موث فزمنه الشخص فلما افاه ذلك النوع كوث بالفتل بالسيف مثلا ولا فاه نوع اخر منه فلفظ هذه الماهية التي تفرقن منها لا يمتكم وجاز دخول الفاء في خبر السند ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لثمنه معنى الشرط كقولك الذي نافي فله درهم والموصول بالشرط نحو الذي قد امك وفي الدار فله درهم واما وصل السند الذي في خبره الفاء او وصفه بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف بكلمة الشرط والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا بهما كاسماء الشرط نحو من وما والشرطتين واما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتوا الاله لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحظيفة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يفترمه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه انفاء لكونه كالجار فم حيث انه ليس جزاء الشرط حظه جاز تجريره منهما مع قصد السببية نحو الذي يابئني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تع قل ان الموت الذي تفرقن منه الاله للملافة لانه للفار وليس الفار سببا للملافة وكذا في قوله تع وما بكم من نعمه فمن الله تع كون النعمة من لازم حصولها معناه فلا تفرق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

غير موصوف نحو كل
رجل فله درهم لم يناد
لكلمات الشرط في الجاء
وكذا اذا كان مضافا
الى م

الجود والبرقة
الوحشية

بيان
المتكبر

اي هو اهل الحمد

وجده لا
تفت

لاختصاصها بالآ
كما في التوايل
قالا لكان في الاسم
بمعناه

قول بعضهم ان الشرط سبب للحزب ويجي تخفيفه في حروف الشرط انشاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار
والجزء نحو كل رجل بايدي او في الدار فله درهم وقد يجي صفها ايضا ماضيا مستقبل المعق نحو كل رجل انك غدا فله
درهم لما ذكرته في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير التثنية المذكورة نحو كل رجل عاقل فله درهم
وعند سببوه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبنيات والاختفاء يجوز بادائها في جميع خبر المبنيات يجوز بد فوجدوا النشد
وقالته خولان فانكم فناءهم واكرمهم الحيين خلوا كما هي وها سببوه بأول مثله نحو هذه خولان فانكم قوله وليت ولعل مانعان
بانقاف جميع نواسخ الابدان يمنع دخول الفاء في خبر المبنيات المذكورة الا ما ذكره وذلك لانه اذا دخل الفاء لمشا بهنه المبنيات الكلمة
الشرط ويلزمها التصدير ولا يدخلها نواسخ الابدان لان تلك النواسخ يورث معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يورث في الجملة لا يدخل على
جملة مصدره بل انما التصدير لان هذا المبنيات لكونه غير ناسخ العرف في الشرطية جازا ان يدخله ما لا يورث في الجملة المتأخرة معنى فاهل
وهو ان نحو قوله نع ان الذين فتوا الابهة والحكماء لما لكان في المفوحة ولكن من غير سماع كنهنا راى انه يجوز العطف بالرفع على
محل اسم لكن كما يجوز في محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجري بعضهم ان المفوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها
يجري المكسورة على ما يجي في الموضوع للشار اليه اجري بها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجارزة الثانية الاقدام في الشرطية
فلا يدخلها شيء من نواسخ الابدان في الضرورة فيضمير مع ذلك بعد هاضمها لئلا يشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن
التصدير في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكعبة يوما يلقا فيها جادا وطيبا قوله والحكماء بعضهم ان بهما الى الحوان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل فال مص ابا عابدا لفا هان هذا الملقح سببوه خلا لا لا خفس قوله وليت ولعل مانعان نقل
العبدى وابوا البقاء وان يعلى ان يجوز لدخول الفاء مع ان سببوه خلا لا لا خفس قوله وليت ولعل مانعان بانقاف لا وجه
لتخصيصها بل كل ناسخ لا ينداء هكذا سوى ما استثنى ما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التاخر
وذلك لان ما بعد هاهنا الفاء الخبرية لا يكون الا خبرا اى محظا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بنوع لفتحة
فولك ان جاء زيد فاضربه قال نع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط
من الناس فيبشرهم بعذاب اليم قولهم وقد يحذف المبنيات الفها م فيمنه جواز اقول المستعمل للهلل والله والخبر جواز ان يخرج جت
فاذا السبع وجوبا فيما التزم في موضعه غير مثل لولا زيد لكان كذا ورضي زيدا فاما وكل رجل وضعته ولعمرك لا فعلت كذا
للمستعمل البصر اهلل فذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جواز الامع فيمنه داله على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبنيات وجوبا
اذا قطعت النعت بالرفع كما يجي في نحو بابه الحمد فها هل الحمد فاما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لفصل المدح والذم
او التزم كما يجي في لوظا ههنا المبنيات لم يثبت ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدان فقدر هو زيد وفيه نظر على
ما يجي في بابه قوله جواز وجوبا نصب على المصدر اى حذف واجبا وجازا اذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن
المبرج انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبنيات الذى بعد ها اى فيا يمكن السبع فنقول على هذا امرت فاذا
زيد فاما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظرف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية
الحذف والخبر لا يضاف من ظرف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبينة وما ذهب اليه بطر في جميع مواضع
اذا المفاجاة اذا لا معنى لقولك فيا المكان السبع بالباب نادى فلو لم خرجت فاذا السبع بالباب قال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف
زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في فوطم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعد ها بنقد مضافا اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك
الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجكنه كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف
غير ساد مسد اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب للدالة فيمنه خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرفا لزمان مضافا
الى الجملة الاسمية وعامل محذوف على ما قال المص اى ففاجات وقت وجود السبع بالباب لا اندا خارج لا داهن الظرفية اذ هو
اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة
حرف على هذا خبر المبنيات في نحو فاذا السبع محذوف بدخلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزبائدي
انها جواب شرط مقدرة ولعلها اذا انها فاء السببية التي المراد منها الزوم ما بعد ها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع
اى لا زوم للحزب وج وقال لما زنى هي زانية وليس شيء لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرهان هو للعطف جملة على المعنى اى
خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غير يقال التزمه الشيء فالتمس اى قبل ملازمة اى في خبر التزم العرب
ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف والخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقد لفظ ساد مسد ذلك
الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اقلها البنداء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال القراء لولا هي الرفع
للاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقد كانه قوله لوزان سوار لطمتني وهو قريب من وجهه وذلك ان الظاهر منها

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله رب العالمين

انها

قال از غرضی و
تیم لا یقتضی
الحکم

انما يعرف الله تعالى
من فاعلانه يعرف عن الخ فاعلانه
من فاعلانه يعرف عن الخ فاعلانه

دلاور

ولا رجل افضل منك وهو لا شاذ اسم ما خبرها فليكونان معرفتين واحدهما نحو ما زيد فاما ما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكملة نحو لا زيد فيها ولا عمرا ويكون جوابا لغيرتين نحو لا رجل فائم قوله وهو لا شاذ اي عمل ليس في شاذ فالواجب في الشعر فقط نحو قوله من صد عن بنينا فان ابن ليس لا راح والظان لا يعمل لا عمل ليس لا شاذ ولا فاسا له يوجد في شئ من كلامهم خبرا منصوبا بخبر ما وليس فقي نحو لا راح ولا منصرف الاولي ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي التبريد لانه يجوز لها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويحيى لك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة يشد في غير ذلك نحو لا راح وذلك لضعفها في العمل كما يحى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظان فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر سيد هالان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر كانت مع لا وليس او غيرها من حروف التثنية والنكر او الاستغراق وان يكون لغير الاستغراق مع الضميمة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا نصب اسمها او انفتح فهو منصوب في الاستغراق وما جاء في من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاء في من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعول فدينين شرحه بما ذكرنا في حذو المفعولات وعلم المفعول كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفضة والكسر والالف والياء نحو رابت زيدا ومسلات وابالك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ونحوها عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في خبر المفاعيل فيقال للحال هو مفعول معه فبد مضمونا ذا الجي جاء في زيد راكبا فعل مع فبد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكاتهم اثره التخفيف في التسمية والمفعول بلا فاعل شئ اخر هو المفعول المطلق كما يحى فقي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى في الحال فرع عن مع انهما ايضا مفعولان لكن مع فبد كالاولين نظرا وان كان الاتصال في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل في الحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب لا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والمواقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فبد دخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمعد شبيهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبريد وخبر ماء الحنانية وخبر كان واخوانها قوله فنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بعينه فدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقى الذي وجد فاعل الفعل المذكور وفعله ولا دخل فيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربه زيد في قولك ضرب زيد ضربا جلا حصول هذا المصداق منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول به نحو ضربت فاما لم يوم الجمعة فليسا فاعلا الفاعل المذكور واوجده ولكن المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعله ليس له فيام هذا المفعول به لا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طعا ليس لاجل التبريد فان المفعول المطلق اخضر بالفاعل من المفعول له في واقع بنفهم ذكره وايضا لفضل الاوله مفعول مطلق ذكر اوله بذكر كبرجلا في المفعول له قرب فعل بلا علة وقدّم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرفع للفاعل لما شذ من طلبه فغير الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا فاعل اخر فقي قولك ضرب زيد عمر يوم الجمعة وخالد اكراما لك فبد ضارب وعمر مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب فيه فينعلق ذلك الفعل بالمفعول به بغير صيغة من غير فاعل اخر نحو ضرب زيد واما الى غير فخر جو نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سهر فرخان وصيد يوم كذا فجاز قبل وكذا فرسخ سهر ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر لا شاع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال سبويه في قولهم جئتكم حفوا النجم اصله حين حفوا النجم فالتع في الكلام واخضروا وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان ولله سنون عاما وسهر عليه فرخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول لتساعا واخضرا فاعله كما ترى في غايه البعد وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل من الى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العلة والمفعول وقدّم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه فليحل بخلاف الفعل بلا مصاحف انما كثر منه مع المصاحف ايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقدم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذا الفعل لا يخ من حال من حيث المعنى واما شئ ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جو كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فلا تأملت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود يخرج نحو ضربت لثا في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور فلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي فاعله فالمفعول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير لقول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذن دخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المفعول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبنوا بيله باللفظ بدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما لم

الوقفاً ضرب من الوقف ويدور في
مجاناً على التبريد تحقيق
على قدره لا يجزي الشاكرين
جوده عن ان يكون له
ويعتبر ان كل واحد
منهم قد اصاب ما
لا يدرى غيره

مجلس اول
در بیان احوال و سیرت حضرت علی علیه السلام

كان خلقه
محبوبين ليكون ضيق
نفسك خيرا واخرا
فانه لم يقطع من فعله شيئا
ما حدث اجبت به
صالحات الدولت
على الافراط والاعتدال
دون الغشية
المملوكات منه

به جاير رفع بان الرادكم
 فقد فاعل فعل مذكور
 مجزئ في الفعل اليه كونه
 ليس فيه الامور اذا كان
 معهما بها حادثة فم
 لفظه باعتبار الفعل
 المذكور بل باعتبار فعل
 آخر من جنس ذلك
 الفعل منه

لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيداً يوم الجمعة ما ملك وان اراد واو هو اللفظ بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الترتيب
فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله الكثر الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت زيداً لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلاً الا ان نقول التثنية فرع الابتناء فحري مجراه والخوابه وكذا نحو مات مؤناً
وفي فناء جار مجري ما فعله الفاعل واخره بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فعل فعله لكن لم يفعل
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا استحسن الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمغناه
والغيمه في قوله بمغناه عايد الى الاسم اولى ما قوله بمغناه ما احتل عن نحو كرهت فباي فن فباي اسم فعله المتكلم وهو فعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى فباي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كرهت اصبحت حتى ابغضت بغضى على ان المنصوب
مفعول بها قوله ويكون للناكيد والنوع والعند نحو جلست جلوساً وجلسته وجلسته فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالناكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بل لا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة ناكيد لذلك المصدر بالمضمون لكنهم سموه
ناكيداً للفعل لوسعه فقولك ضربت بمعنى احدث ضرباً فالتا ذكر بعد ضرباً باصان بمنزلة قولك احدث ضرباً بغيره فافظه انه ناكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاجزاء والزمان الذين يضمنهما الفعل بمعنى النوع المصدر الموصوف وذلك على ضرب لان امانا ان يكون موضوعاً
على معنى الوصف كالفهري والفرقضاء وكما جلسته والركبة لان الفعل المصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او الفبح
والشد او الضعف وغير ذلك فالحال لجلسه ليس لطلب الجلوس فربما ينكر بعد ما ما يعين ذلك الوصف نحو جلسته حسنة وذاً يترك نحو
جلست جلسته واما ان يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوساً حسناً او مع حذفه نحو عمل صالحاً اي عملاً صالحاً
منه ضرباً لا مبرور ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر اماناً من نحو ضرباً انواعاً من
الضرب واما بالاضافة وذلك ما في اتي نحو ضرباً اي ضرب واما في الفعل التفضيل نحو ضرباً اي ضرب وقد من خبر مقدم لا ايا
والفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يحكي في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا تمام حذف موصوف اي ضرباً اي ضرب وضرباً اي
ضرب واما في بعض او كل نحو ضرباً بعض الضرباً وكل الضرباً وغير ميتين في اللفظ نحو ضرباً انواعاً واجناساً واما ان يكون مصداً
مثنى ومجموعاً لبيان اختلاف الانواع نحو ضرباً ضربين اي مختلفين قال الله تع ونظون بالله الظنون او معرفة بلام العهد كما اذا
اشرب الى ضرب معمود شديداً وخفيفاً وغير ذلك فنقول ضرباً الضرب نحو الفرقضاء في هذا الفرقضاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي الفرقضاء وكذا الفهري في رجح الفهري اي الرجوع الفهري في عند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يعمل فكانه قيل بفعله الفهري ونفر فر الفرقضاء ونحوه
وعدم سماع ونوع هذه الاشياء وصفائش وعدم سماع افعالها بضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد
ما يدل على عدد المثلث يعني ان اولى وهو اما مصدر موضوع له نحو ضرباً ضربين وضرباً او موصوف بما يدل عليه نحو
ضرباً ضرباً كثيراً واما عدد صريح مبرز بالمصدر نحو ضرباً ثلث ضرباً قال الله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضرباً الفا واما الة موضوعه موضع المصدر نحو ضرباً سوطاً وسوطين واسواطاً والاصل ضرباً ضرباً بسوط فحذف المصدر المراد
بها العدد واثم الة مقامه داله على العدد بافرادها وكذا في ضرباً ضربين بسوطاً وضرباً بسوطاً وضعت الة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناه ومجموعة فقبل ضرباً سوطين واسواطاً وثبتتها وجمعها ثبنت المصدر وجمعه لا تثبت الة وجمعها لانك بما
قلت ضرباً سوطين واسواطاً مع انك لم تضرباً العدد المذكور الا بسوطاً واحداً لك ثبنت الة وجمعتها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضرباً سوطاً ضرباً ضرباً بسوطاً فحذف المضاف واثم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما قام به الة مقام المصدر بالنوع والعدد كما اجتمعنا في نحو قولك ضرباً ضربين وضرباً اي هذا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالناكيد ما تضمنه الفعل بل لا زيادة عليه ولم يضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والفصل الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن ثلثها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فمما نضاه قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعداً وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعداً قوله وقد يكون بغير لفظه نحو فعدت جلوساً اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصداً او غير مصدر
والمصدر على ضربين امانا ان يلا في الفعل في الاستفاد نحو قوله تع ونبئ الة نبئاً والله ابتلكم من الاصل بنا انا واما ان
يلا منه فيه نحو فعدت جلوساً ومذهب سيبويه في كلهما ان المصدر منصوب بفعله المقتضى بنبئ الة ونبئاً نفسك
نبئاً وابتلكم من الارض فنبئتم بنا انا وفعدت وجلست جلوساً ومذهب المانفي والمبرد والتبر في انه منصوب بالفعل اللفظ
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة انه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفاً منه ومن جملة الصمير الرجوع الى
مضمون عامه نحو قوله فعدت الة الفران ندره والمرء عند امرئ ان يلفها ذئب اي يدرس الذئب والى غير مضمون عامه

[illegible]

الفرع الثاني

الضوابط
مما عايناه
المصدر
في الكتاب
لا يخفى

عليه بن محمد
الحاج محمد بن

وقولهم دوا ليكنام
تداول بعد تداول

العرب يقول خانك يا
وخانيك يا رب معي
واحد اي رحمت

تبتین
وہذا ذین

من خدای است
ای خدا بگذر

تقول جبروت جرد

ای صحت

والمشهور في
الحال عنه

2011

الرفيع

[illegible]

4

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark smudge near the top left corner. A vertical crease or fold line is visible running down the center of the page.

مؤید برت و دقت بعد

ریہ کلہ تیقاخ الہا سجاپ^{۱۲} ، اڈا بخت من بنی قلہ دالال ای ای الطیر^{۱۳}

آوده من گزیده
توجع در بام
الواد الفانقا
آوده

ان يقال الصلوة
خير من النوم

فان الفضل من شريف
مقضى والناس في الدنيا
بما يجازونهم من
سنة من في قديم
الناس ايضا من
النداء

قال مفسر عمر ك الله
حلف ببقائه و دوا
اذا قلت عمر ك الله
فكأنك قلت بعمر ك
اي باقرارك له
ببقاءه

وَأَنَا وَارْتَقِدْ إِلَى
فَعَلَهُ لَمْ يَسْتَعْمِلْ كَامِر
سَيُخْرِجُ بِإِضَاءِ
سَيَرُوهُ

كتاب العزّة في الفقه

لَقَدْ

لفعلك وتؤيد هذا التأويل فلو لم يفهم فبعدك الله بمعناه فالفعل والفعل بمعنى المفاعلة كالحلف والكلف فعل مذهب
 سبويه وهو ان نصبهما على المصدر على ما بينهما باسأل تعجبك وتفعيدك ليس بمعنى المضمين ظاهرهما مع انهما لا يستعملان
 الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للذعاء للخطب جري مجرى قسم السؤال لانه قد يندى السؤال بالذعاء للسؤال
 كانه قبل قول الله عز وجل فاعلم ان كذا قوله وفيما سأل في مواضع منها ما وقع مثبنا بعد نفي او معنى نفي اخل على اسم لا يكون خبر عنه
 او وقع مكررا مثلما انما لا سب واما ان لا سب البريد وانما ان لا سب وزيد سبيرا فقول ما وقع مثبنا هذا مصدر
 حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصب خبر عن شئ لوجعلك هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب للمصدر
 والمصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا ومعناها نحو ما زيد لا سبيرا وما الدهر لا تفلبا وانما ان لا سبيرا وزيد سبيرا
 سبيرا والمثون نفي فافترقا وكذا ان دخل على المبشر نواسخه نحو ان زيد سبيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيدا سبيرا من
 هذا وانما يجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكبر وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه والزم له وضع
 الفعل على الحدث والتجديد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الصريد ويؤمن
 الخائف والله يقض ويبدط وذلك ايضا المشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة له وقت وضعه على الزمان فلما كان له ان النقص
 على الدوام والزموم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجديد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المشا
 اياه فصار لاول ازم الحذف وان ارادوا زيادة انما بالغه جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سبيرا وما زيد لا سبيرا كما ذكرنا
 في المسند في قولها فانما هي اقبال ولذا يارضي اذن عن الكلام معنى الحدث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم للفعل المطلق
 الدلالة عليه ومثل هذا المعنى اعني في زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر للتصويه التي قد منان فاعلموا ومفعولها
 بينن بالا صانها وحرف الجر بعد حذف الفعل لزم ما يلبسنا المعنى الدوام وان عجب لتلك فضيلة وانما معنى فيكم على تلك الفضيلة
 انجب فان سبويه سمعنا بعض من يؤثقه وقد قبل كيف اصبح قال حمد لله ونساء عليه ومنه سلم عليك ووبل لك قوته
 مثبنا بعد نفي انما شرطه لانه لو كان منفيها نحو ما زيد سبيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سبيرا لم يكن فيه معنى الحصر المنفي
 للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي نفي نحو النفي
 على اسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيدا لا سبيرا وما وجد لك لا سبيرا يرد ان يكون انصاب المصدر
 على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون
 هو المصدر خبر عنه الا مجازا قوله ومعنى نفي يرد ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سبيرا واعلم ان هذا المصدر
 الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكر كما ذكرنا ومعرفة انما بالاضافة نحو ما زيد لا سبيرا البريد او باللام نحو ما زيد لا سبيرا وكذا
 بجري مكررا نحو ما زيد لا سبيرا فالواضح حذف الفعل او يجب لفهم الاذن مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلاف لان مراده
 او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حق لا يرد عليه نحو قوله تع دكنا لارض كاد كاد ولا يعطى لفظ هذه الفائدة الا بتكاف
 قوله ومنها ما وقع تفصيلا لانه مضمون جملة منفقة بنحو قوله تع فشذوا الوفاق فاما متابعه فاما فداء تعني بمضمون الجملة
 مصدرها مصاناة اني فاعل والمفعول فمضمون شذوا الوفاق ويعني يا ثرك ذلك المضمون فادته ومقصوده وغرضه مطلوب
 منه وسماه اثر لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالا والذكي يكون بعد الموت ويعني بتفصيل ذلك الغرض
 بيان انواع المحملة واعلم ان ضابط هذا التفسير ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذ ذكر
 تلك الفوايد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقه عقيب تلك الجملة ويجب حذف افعالها وذلك لان
 تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصير ان يفهم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المنقذة مقام ما تضمنت
 تلك الاعراض اي افعالها انما ناصبه لها فلما صح ذلك ونكرت تلك الفوايد استغنى كرا ضالها فليها فالزم قيام متضمن
 المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها ففوله تع فشذوا الوفاق جملة تتضمن شذوا الوفاق والمطلوب
 من شذوا الوفاق اما قبل واسرفوا او من اوفياء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما متابعه فاما فداء ونفوز في التجربة
 زيد بكب ففداء بعد او بعا وعمر وشري طعاما فاما متابعه واما الا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
 جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مرث يزد قاذله صوت صوت حمار وصراخ صراخ الشكلى يقول قوله صوت
 حمار مصدر فادته التشبيه الذي مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
 هذا المصدر المنصوب هو المبتدأ المروع وهي مشتملة ايضا على صاحب لك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو
 القسم المحرر باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى
 للمصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو فوطيه له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصالحين فان انما

يؤتى
 الايراد والاداء
 الايمان
 ايمن كرايين

شذوا الوفاق

سبويه
 في قوله
 فاما متابعه
 فاما فداء
 تعني بمضمون
 الجملة المنقذة
 مقام ما تضمنت
 تلك الاعراض
 اي افعالها
 انما ناصبه
 لها فلما صح
 ذلك ونكرت
 تلك الفوايد
 استغنى كرا
 ضالها فليها
 فالزم قيام
 متضمن
 المصدر الذي
 هي اغراضه
 مقام متضمنها
 فوجب حذفها
 ففوله تع
 فشذوا الوفاق
 جملة تتضمن
 شذوا الوفاق
 والمطلوب
 من شذوا الوفاق
 اما قبل واسرفوا
 او من اوفياء
 فقد فصل الله
 هذا المطلوب
 بقوله فاما متابعه
 فاما فداء
 ونفوز في التجربة
 زيد بكب ففداء
 بعد او بعا وعمر
 وشري طعاما
 فاما متابعه
 واما الا ونحو ذلك
 قوله ومنها ما
 وقع للتشبيه
 علاجا بعد جملة
 مشتملة على اسم
 بمعناه وصاحبه
 مثل مرث يزد قاذله
 صوت صوت حمار
 وصراخ صراخ الشكلى
 يقول قوله صوت
 حمار مصدر فادته
 التشبيه الذي مثل
 صوت حمار قوله
 بعد جملة يعني بها
 نحو صوت وهذه
 الجملة مشتملة على
 اسم بمعنى هذا
 المصدر المنصوب هو
 المبتدأ المروع وهي
 مشتملة ايضا على
 صاحب لك الاسم اي
 الذي قام به ذلك
 الحدث وهو القسم
 المحرر باللام في
 مثلنا وكان ينبغي
 ان يضم اليه شرطا
 اخر وهو ان يكون
 معنى الاسم المضمون
 للجملة الذي هو
 بمعنى للمصدر
 المنصوب عارضا
 لصاحبه غير لازم
 حتى يخرج نحو
 فوطيه له علم علم
 الفقهاء وله هدى
 هدى الصالحين فان
 انما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وبين المصدر
تدليكه
الجملة المنفصلة

اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المنفصلة لا تدل انذ على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النجاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر بين الجملة المنفصلة دلالة ثامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فلا يصل له صوت بصوت صوت
حاراي نصوب حاراي فافهم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سبب بيان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر فكلاهما منصوبان في حال نصوب ومعالجتهما على ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهي بمعنى بصوت لا تفادى على المصدر الحادث ومقامه به ذلك المصدر وقد اشرنا بالجملة مادل على ان
المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مرتب في مثلنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوتى وقيل ان الفاعل
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المنفصلة لان المعنى فاذا له نصوب والنصوب مصدر يعمل على فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا كما في باب المصدر فهو كما نقول يجب من ضربك ضربا لا مبراي من ان ضربت ضربا لا مبراي فقولك
ضربك زيد خبر من ضرب عمره ضربا وفي هذا رد لان المصدر عندهم لا يعمل على الفعل الا اذا فتح نقدر بان وفعل منه وليس
لوفت مرتب فاذا له ان يصريح صراح الشكل بمعنى ان له صراح حاصل لان معنى له ان يفعل اي يفتح وفوق الفعل منه ولا يمنع
وليس فطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراح فانه فضع يحصل الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامل
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تع صنع الله وودع الله وكاب الله وصيغته الله لان فعلها
ما يؤدى معنى فاعلها فاعل هذه المصادر منصوبه بالمذكورة بلها الضامها مقام افعالها واجاز غير سبب رفع هذا المصدر
المنصوب اعني بخصوص حاراي وصراح الشكل اما على البدل او عطفا لبيان فان عطفا لبيان هو بدل الكل من الكل كما في
في باب البدل واما على الوصف ذلك على احد وجهين فالاحليل على حذفه لضاف اي مثل صوت حاراي فيجوز ان يعرفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد
ورد عليه سببوه وقال لوجاز هذا لوجاز هذا فاضل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤل بالمشقاي لم يصو
منكر كما نقول مرتب رجل سداى جوى مثله قليل كما في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انفس
المصدر اعني بخصوص حاراي فان يكون حالا على احدنا ويلين المذكورين في الوصف ذوالحال الضمير المستكن في الاما
اذ لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا فاذ له صوت صوت حسن فقال سببوه يجب فعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصفه واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد
مفيد مالم يفد الاول ولو لم يكن معه الصفه كان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الموصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كاسم واحد لا ترى انهم جعلوا الحال الموصوفه حالا لان وصفه معنى حاله كما في قوله تع انا انزلناه فرائدا جريا وهذا الخاف
سببوه في نحو الاما باردا فان كثرت فصار وصفا فان فيه بالخيار ان شئت ثبوت وان شئت لم ثبوت جعل الثاني لكونه
نكرة الاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عدى ان يكون
الثاني اعني صوت حسن تأكيدا لفظيا كما في باب التداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف انصب ايضا اما على المصدر
او على الحال واما اخار سببوه لا بناء في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا
للاول واذا جاز بعد الجملة المذكورة صفه للمصدر المضمون من غير تكرار المصدر فالاولى البناء ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف بخوله صوت حسن ويجوز حسنا اي صونا حسنا وكذا ان خلت الجملة المنفصلة من صاحب الاسم الذي بمعنى
للمصدر فالاولى البناء المصدر وان كان للتشبيه وضعا او بدلا كما ذكرنا نحو مرت فاذا في الدار صوت صوت حاراي واما ضعف
نفسه لان الجملة المنفصلة ليست اذن كالفعل نحوها انما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا
النصب على المصدر في الحال كما في قوله في بيت روية فيها اريد فاف نصبها مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
في غايه الضعف فلو جاز البناء في مثله فوكه ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحمل لها غير نحو قوله على الفرحهم اغرانا وبسمي توكيدا
لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا يحمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ان المصدر فلا يحمل لها ان من المصادر الا
ذالك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لنفسه عطفه في على الفرحهم اغرانا فوكه الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة
كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد ههنا مضمون المفترى اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل
بدل وحده على الضرب الزمان واما في مثلنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون احد جزئيهما ومنه
فولم الله اكبر دعوه الحق لان الله اكبر ولا اذان الذي هو الدعا الحق اذ هو دعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوه الحق
كرجل صديق وجماد سوء ومنه قوله في لا منحل الصدق اذ اني فيما البك مع الصدق لا ميل لان فيما بمعنى التوكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق لبيان والام فالصدر الموكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صيغة الله

لان يقال صوت
الحار منه

ان من صوت حار
او من صوت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وسمع الله

من قبله لا يبع ابنه وادول
 في قوله لا يبع ابنه وادول
 في قوله لا يبع ابنه وادول
 في قوله لا يبع ابنه وادول

وصنع الله وكأب الله ونحوها لان ما نقلها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وضابطان لوجوب حذف فعلها الاضافة المذكورة
 وكوهمنا كذا لا نفسها ولا يمنع في كل ما هو ناكذ لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المنقذة عاملة لثبوتها عن افعال التاكيد
 وفاديتها معناها كما قلنا في تحويله صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اختاره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
 لها محمل غير نحو زيد فاقم حقا وبقيت مؤكدة الغيبة اعلم ان قولك زيد فاقم حقا مثل قولك زيد رج الفهم فري في ان المصدر في كتابها
 مؤكدة لما يحتمل غيره الا ان المحمل في الاول جملة وفي الثاني فري اعني محملا للفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكدة لغيره في الحذف
 مؤكدة لنفسه ولا فليس مؤكدة لان معنى التوكيد نفوذا ثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يتقوى واذا كان ثابتا
 فذكره انما يؤكد نفسه ويبان كونه مؤكدة لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صحيح القول او ما هو
 في معنى القول فلان الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل
 قولك انما بظ وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر فري اي قول فري ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
 الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا فاقم حقا وقولك هذا فري فاقم حقا وقولك هذا فري فاقم حقا وقولك هذا فري فاقم حقا
 قولك لا يباين اذ لا ينعاه على كل حاله من الذي جازا غير قول النمازل اي قولك جازا وكذا قولك لا فعلته اليك اي قطعت بالفعل
 وجرمت به فطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اخرج به مرة اخرى فيكون فطعتان او اكثر بل هو فطعة واحدة لا يتكرر
 فيها النظر وكذا قولهم افعل الله اي حرمت بان تفعله وفطعت به فطعة فليسته بمعنى القول المقضوع به وكان الالام فيها
 في الاصل للغير اي القطعة المعلومة متى التي لا تردد فيها فنقول التفسير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المنقذة
 مفعولا بها فقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا فقلت بها في النوع والقول انما صاب مدلول المنقذة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
 فهي مفعول فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبيرة قولنا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان
 الجملة السابقة نضاب بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل على الكذب
 واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
 مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
 وكذا ما يجي بعد الامر بالثبوت من المؤكدة لغيره كالبينة بدلان عليه دلالة نص لان الامر فاطع بطلب الفعل والناهي فاطع بطلب
 تركه واما قولهم اجذك لا تفعل قال اجذك لا تفعل ان كذا لا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدة للفعل المذكور كما توهم بعضهم
 اذ لو كان فري جازا فاوله لا تفعل ان كذا كان مؤكدة المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع الفهم فري
 لان عدم القضاء يكون اذن هو المحمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحمل للفهم فري وغيره فان قلت جازا كما مضمون عدم
 قضاء المخاطبين لا ذلك قد يكون جازا وقد يكون هنرا فيكون مؤكدة للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحمل للجد
 سواء اسندنا الى المخاطبين او غيرهما وبعارض نحو زيد رجع الفهم فري فان الفهم فري في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا
 للرجوع المطلق فثبت ان جازا كما مضمون المضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدة لغيره اذ الكذب معقول القول الذي هو
 مضمون الجملة لكونها مفعولا ولا يجوز ان يقال جازا فاوله لا تفعل ان كذا فثبت انما قد دنا في بيب ابطال قول ابنه على كل
 حاله جازا لقصد المعنى فنصب جازا اذن بطرح اباؤه والمعنى اجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقابي ابناء
 سلمى بن جندل هذه كذا باي سطر الجا ليس اي في حق ومعنى حقا وجازا منقار بان او نقول انضابه على الحال كما في
 جهلك على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في اجد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بل لان له اصدا والكلام ويجوز
 ان يقال هو ينقد بر الجازان جازا ثم بين ما يسأل عن الجذ فيه وهو لا تفعل ان كذا فثبت انما قد دنا في بيب ابطال قول ابنه على كل
 اضافة الى لفاعل فقد بين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المنقذة
 بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز ذلك ان نقول زيد فاقم حقا فاقم حقا
 هو عبد الله قولنا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو مني زيد فاقم حقا ان ظنك ان ظنك مصدر
 مؤكدة لغيره كحقل في قولك زيد فاقم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد فاقم حقا على من المخاطب نصا فانضابه بترج
 المخاض كما قبل في اجدنا وعلى المصدر لكنه غير مؤكدة ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فثبت هذا قلنا
 لمثل هذه المصادر مؤكدة لغيره مع ان اللفظ السابق والعلية نصا لا ناكذ انما تؤكد بمثل هذه التوكيد اذ انهم المخاطب
 بثبوت نفوذ الجملة السابقة في نفس الامر وعلى ذهنة كذب مدلولها فكانت الكذب باللفظ النص في معنى لفظا محملا
 لتلك المعنى ونفوضه والنص غير المحمل فلذلك قبل مؤكدة لغيره واما المؤكدة لنفسه فلا يذكركم مثل هذا الغرض فيبني
 توكيد لنفسه وهذا عبارة المتأخرين وسببونه لثبوت انما كيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

وجي بالمصادر مضافا
 الى الفاعل لانه حصل
 الياس من اظهار
 فعلها كما تقدم في
 مثل هذه المصادر

في قوله لا يبع ابنه وادول

الجملة

في قوله لا يبع ابنه وادول

الكرى النحاس

بعده

في قوله لا يبع ابنه وادول

فعلية

الجملة والجملة الطاعة وقول
 الاجه به بالضم والفتح
 قال الفراء الجملة بالضم
 وبالفتح فقلت اجد جازا
 في هذا الامر المجمع فثبت
 ولا يبق اجد جازا

انما قبل

تلاوت
الامین ایضاً
مره و نه مرتبه

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بِأَسْوَءِ طَرِيقٍ ۖ وَلَا
تَهْدُوا لِقَظَائِكُمْ
وَلَا تَغْتَدِبُوا

وان لم يكن فاعلم ان قصد الحق
فما يشاء من غير ما يشاء
قصد الحق من غير ما يشاء
قصد الحق من غير ما يشاء

الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترى في قولهم اشترى زيد وعمرا لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد لا
 بشئ آخر وهو عمرا وغيره وليس بمفعول في الاصل والاحوال في رسم المفعول بان يقال هو ما يفتح ان يعبر عنه باسم مفعول
 غير مفعول مصوغ من عامله يخرج جميع المعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا وان كان
 مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محذوف واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
 المفعول المصوغ من عامله لكن مفعول المحرف لا يقال في سائر اليوم فربما وجبت وزيد الكرام لان اليوم مسبق فيه وكذا في
 وزيد مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وقت الى زيد فزيد مفعول به ومقدم اليه وزيد في ضرب
 زيد وجبت زيد وبعث زيد اما لا وكلت زيد طعاما وبعثت زيد اشرا واما الهاء ملحوظ بالمفعول في محذوف حرف الجر لا نه مفعول
 منه ويحي اليه ويبيع منه ومبجل له ومبغى له وقولنا المثبت والمجوعول مثبنا ليقم زيد في نحو ضربت زيد وما ضربت زيد او
 افعال القلوب في الحقيقه لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضاف الى الاول فالعلوم في علم زيد في
 فام زيد لكن نصيبها معا للعطف يضمنونها معا ولذا قيل لو حذف احداهما لكانت كالحذف بقدر الكثرة وباب كسوت واعطيت
 منع الى مفعولين حقيقه لكن اولها مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جنة واعطيت زيدا جنة
 مكسوت ومعطى وثانيها مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجنة مكساة ومعطوة اي مأخوذة وكذا نحو ضربت زيدا النهر زيد محفوف
 النهر محفوف بمعنى حلت زيد على ان يكسها الجنة ويعطوها ويحفر النهر وليس انصباب ثانيا في مثله بالمطاع المقدر كانه
 بعضهم اي احفر في حفرة النهر لانك تقول احفر في النهر فلم يحفر بل انصباب بالمفعولين بانفعال الظاهر في مثله في معنى
 وذلك الفعل المطاوع احتمله على ان يحفر النهر كما روينا باب علمك زيد فاما في الحقيقه منع الى مفعولين فان العلم هو
 الخاطيء فام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب ثانيا والثالث لكونهما معا مضمنين لمفعوله الثاني كما
 قلنا في باب علمت وفطم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع
 عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل به ولا يكمن وكذا الضمير في المفعول به وله معه واما انصباب المفعول
 فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضى للرفع الفاعلية والمعنى المنقضي للنصب اي المفعولية وذلك
 هو الفاعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في هذا العامل ان هذين القولين اولي بناء على ان
 النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما كان في الفاعل ان عامله لا سناد على
 ما تقدم قوله وقد تقدم على الفعل قول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل بالمفعولات الخمسة سواء الا المفعول به وذلك
 لرعاة اصل الواو اذ هي في الاصل لا تحذف فوضعها اثناء الكلام ويجب ان يخرى منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاء كسر
 وتحققة فلا يقال زيد اضرب ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والام بآخر
 عن مرتبة اي التصديق يؤكد الفعل مؤذن بكونه مهما فتنافران في الظاهر وكذا يجب ان يخرى عن لواشبه المنصوب بغيره
 التقديم كما في ضرب موسى وعيسى اذ لو ثبت فيه عيسى ضرب موسى لظهر ان التقديم مبني وكذا لو كان انما نصب فعل التعجب
 نحو ما احسن زيد لانه لا يتصرف في مفعوله كما يجب وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجب من ان ضربت زيد لانه لا يفضل
 بين الحرف والموصولة واصله كما يجب في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليها ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
 او الشرط او الصيغة الى ما تضمن احدها نحو ايتها ضربت واني جن تركي اركب غلام ايتها ضربت وغلام من لبيت فاكهه وكذا
 ان كان المنصوب معولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواء نحو قوله تعالى فما البلي لم لا تفهم وذلك لما
 في حرف الشرط من انه لا بد من نائب مناب لشرط المحذوف بعد اما لو كان له منصوب اخرج ان تقدم ايتها ما شئت ويجيء
 الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سدت شرط اخر مسد شرط نحو اما ان لفيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
 تقديم المنصوب ومنع الكوفيين نحو زيد غلامه ضرب لان زيد متأخر في التقديم من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تامر
 خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معوله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فينبغي ان يذهب المتصل بغلامه كانه لا مفعول
 قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابلى ابراهيم ذبه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيد فاضرب غلامه لانه متأخر
 من جهة المفعولية والمفعولية واجازة البصرية وهو نحو كقولهم بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيين نحو غلامه او غلام اخيه
 ضرب زيد واني شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير في ذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدم
 قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بتقديم تقدرا
 وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان حريته المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازة البصريين وهو نحو نظر الى ان
 مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحز تقدم المفسر وحده اي الفاعل اخرها ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدم

المثبت والمجوعول
 مثبتا في قولنا انهم
 مفعول غير متقد
 مصوغ من عامله

هذا احداهما من دون
 الاخر مع انهما في
 الاصل مبتدأ وخبر
 لا قل

القرأ

في قوله
 ما احسن زيد

واذا اصبحت فاعل
 وفي انضمت لشرع
 قد انفع

وكذا المنع من لا يحذف الهمزة على تعييده نحو ما احسنك واجل اذا فائدة في التعجب من دون التعجب منه ولا يحذف
 الجواب بنحو ضرب زيد في جواب من قال من ضرب اذ هو مفعول الكلام فكذا اذا كان مستثنى بنحو ما ضربت الارزبا وملاحظ
 من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما في قوله نع لمن يشاء اى بشارة او غير منوى وذلك ما تضمنه الفعل معنى الارز
 كقوله نع بخالفون عز امر اى يعدلون وقوله وان يعدل بالحمل من نى ضررهما الى الضيف يخرج في عرافيه بانصلي اى يؤز بالحرج
 واما الالف في التثنية كما تقول فلان يعطى بمنع قال الله نع والله يفرض ببسط قولها اى الى المنادى وهو المطلوب فبالله
 نائب مناب ادعولفظا او تقدير اى الذى نطلب من ان يعطى عليك بوجهه قال المصطلوب اى بالما خرج للندوة ولا نة المنع عليه
 لا المطلوب فبالله وبحرف نائب مناب ادعولفظا يخرج بخوزيد في قولك اطلب فبال زيد وقد نضلف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى
 لم يجد المنادى لا شكاه وذلك لانه لو حذر ما معنوى اى كونه مطلوب لا فبال دخل فيه زيد في اطلب فبال زيد ولو حذر ما لفظ
 اى ما دخل عليه با واخوانها دخل فيه المندوب ليس بمنادى الظاهر ان جار الله لم يجد لفظه لا شكاه فان المنادى
 عنده كل ما دخله با واخوانها والمندوب عنده منادى كما صرح بهما فاضل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر
 من كلام سيبويه انه منادى قال الخليل المندوب منادى على وجه التثنية فاذا قلت يا محمد فكانك مناديه ونقول له تعا
 فانا مشافاك اليك ومنه قولهم في المراتب لا تبعداى لا يضلكن كانهن من ضمتهن باليت على المؤن ضرورة حيا فكر هوامونه
 فقالوا لا تبعداى لا بعدن ولا هلك وكذا المندوب بالوجه المخرج به نحو واوبلا واينورا واخناه اى احضر حتى يتج من فضا
 والدليل على كونه مدعوا قوله نع لا ندعوا اليوم بثورا واحدا وادعوا بثورا كثيرا امرهم بقول واينورا وكذا المستغاث منادى دخل
 معنى الاستغاث والتعجب منه منادى دخل معنى التعجب في حق الماء وباللذرا اى احضر احق يتج من كذا وكذا لا يهره عليه المحصور
 فانه يقول هو منادى نفل الى معنى الاختصاص والعارض غير معناه هذا وانصب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
 وانصبه الفعل المقدر واصلة عنده با ادعوزيدا فحذف الفعل حذفا لا زما لكثرة استعماله ولذا نة حرف النداء عليه وافادته
 فائدة واحال المبرع نصب المنادى على حرف النداء مستدا الفعل وليس يعبد لانه بان مالة الفعل فلا يكون اذن من شذ
 الباب اى مما انصب للمفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين بان ندجمله وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبو
 جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرع حرف النداء مستدا احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر
 ولا يمنع من دعوى سده مستدا هما والمفعول به مهنا على المذهبين واجب لذكر لفظا او تقدير اذ لا زما بدون المنادى
 وما اورد ههنا الزما من ان الفعل لو كان مقدر وكان باعوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مفعول به الانشاء
 فانه على ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت وفادته لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيء باللفظ الماضى قال ابو علي في بعض كلامه
 ان با واخوانه اسما مفعول ومنع بان اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالف
 اخوانها لكثرة استعمال النداء يجوز في ادائه ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغير
 لعدم تقدم ذكره ولا المنكلم لان اسم الفعل لا يضم فيه ضمير المتكلم والجواب بان اسم كل فعل مجرى مجرى ذلك الفعل في كون
 فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكاملا او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شئ من انشاء ونقول ص في المقدر المذكور والمؤنث
 وكذا في مثناها ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استر فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في اى انه بمعنى
 انضج او نضج وتى اى اى انه بمعنى انوجه او توجهت وقيل لو كان اسم فعل للم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض
 للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد من منادى واعلم انه قد نصب عامل المنادى المصدر
 انفا فانحو باريد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر عود الحق وزيد فام حقا اى من نصب با عامل مقدر كما قيل فيهما
 واجاز المبرع نصبه للحال نحو باريد فاما اذا فادته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بوس للجهل ضرارا لا فوام والظاهر ان عامله
 بوس الذى بمعنى المشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل بقدر الزيادة اللام فهو مثل العجبنى محيى بيدا كما قول
 ويبنى على ما رفع بيان كان مفعول معترف بنحو باريد بارجل وباريدان وباريدون اقول انما قال على ما رفع به ليكون اعم من
 قولهم يبنى على الضم فان نحو باريدان وباريدون خارج منه وما رفع به لاسم الضم والالف الواو قال الكاى المتاد
 المرفع المعرفة مرفوع الجدة عن العواطف اللفظية ولا يغنى ان التجرد فيه عامل المرفع كما قال بعضهم في المنادى بالمراد به
 انه لم يكن فيه سبب لئلا حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى باء المنكلم اذ حذف الباء وليس
 فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ينفذ لكونه فادته وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعرض عليه بالمنادى ان العا
 فيه عنده هو المخبر قال واما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب
 بلا عامل وقال لفر ااصل باريد باريد بالكون المنادى من صورين ثم اكفى بها ونوى الالف فصار كائفايات فبنى على الضم

وقال دار النفا به محله اذا كان مفعولا مستقلا يرفع بغير حرف

منه

الفجعة الزرية وقد فحقة
 تفجعت راس تو بقت
 الاول ان يرفع في ذلك
 يقبل زيد فان ما ذكر
 ظاهرة الاشارة فلا يكون
 زيد فيه مفعول با اقبال
 ووجه من طلب اقباله

منه

وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف باز يد فحركة عند لهبت نصباً ولا أدري ما بقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
ولا لا يجري للمضاف مجراها في كونه منصوباً بقوله مفرداً أي الذي يكون مضافاً ولا مضارعاً فدخل فيه باز يدان وبازون ونغني
بالمعرفة ما كان مقصوداً فصد سوا عرف بالتداء وكان معرفة قبله فتعم نحو باز يد وبازجل وباهذا وبانت والضم مقدر في المنقول
والمقصود نحو با فافق وفي المبني قبل النداء نحو با هذا وباهو كاه وبوتن يحذف الباء من المنفوس ويقوض منها ثوباً
فيقول با فافق لا نه لم يعمد لام المنفوس ببناء مع السكون بلا لام وإضافة ولا يحذف في با حرت من الأداة مخوف من الإحجاب بالكلمة
وأنما بين المفرد المعرفة لوقوع موقع الكاف الاستهية المشابهة لفظاً ومعنى لكان الخطاب المحرقة وكونه مثلاً فافق واو مرفياً
وذلك لأن باز يد بمنزلة ادعوك وهذا الجاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى أنما فلنا ذلك لما نقرر أن الاسم لا يبنى إلا المشابهة الحرف
أو الفعل ولا يبنى لمثابهة الاسم المبني للمضاف والمضارع له فلم يبنها لانهما ليسا ككاف فافق واو لم يبنى المفرد المنكر لانه ليس
مثلاً فافق ولم يقع موقعها وان وقع الضمير منادى جاز نحو بانت فظنر الى المظهر في الجازي بانت الجازي بانت انتا الذي
طلعت عاماً جازاً بآياك نظراً الى كونه مفعولاً كما ورد في كلام ابن الأحرص يا آياك فقد كفيتك فالة لا يسهل اريد ان يتكلم
واذا اضطر الى توين المنادى انتموم انضمر على الفعل المضطر اليه من التوين قال سلام الله يا مظهر عليها ولتس عليها
يا مظهر السلام وعند بوتن نصب جوعاً الى حركة الاعراب ويبقى على الضم فربما بين حركة المنادى المعرب نحو با قوم وباتومنا وحركة المبني نحو با قوم
كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثه نحو باز يد ويفتح لا يحاق الفها ولا لام نحو باز يداه
وينصب ما سواهما نحو يا عبدا لله وباطا لعاجبلاً وبازجل لا غير معين اقول هذه اللام المنقوصة بدخل المنادى اذا استغاث
به نحو يا الله ويغني منه نحو يا الله وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاث والتعجب وانما اخبرت من بين الحروف الخاسية
معناها المعنا انما استغاثت بخصوص من بين امثاله بالنداء وكذا المتعجب منه بخصوص من بين امثاله بالاستغاث
لغيره فاللام معدية لا دعي المضاف عند سببها وحرف النداء الفاعل مقامه عند المجرى الى المفعول وجاز ذلك مع
ان ادعوا عند بنفسه لضعفه بالاضمار والضعف الثاني مناباً لا ترى انك تقول ضربني ضرباً حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتح لام الجرح في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا لظالم وبالله لضعف اي با قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجرح مع ما يجي في حروف الجرح ان عطفت على المستغاث بغير نحو قوله بالكهول
والشبان للحي كبرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع با فلا بد من
فتح لام المعطوف اي نحو قوله بالعظافنا وبالباح وانما بكسر اللام المستغاث له بعد موقعه موضع الضمير نحو قوله يا الله للمسلمين وفتح
اللام المتعجب منه لوقوع موقع الضمير فقط وبطرد كسر على انه مدعوله والمنادى محذوف نحو يا الله يا الله وبالله يا الله
حكي القراء عن بعضهم ان اصل باز يد بال زبد فحقف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا له نحو يا الله يا الله ونحوها
وقد يستعمل المستغاث له من نحو يا الله من الفرق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغاث بالله من الفرق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما يتعلق به اللام الاول فعني يا الله للمسلمين اخض الله بالنداء لاجل المسلمين
ولقد استغنى عن المستغاث لما كان معلوماً وقد دخل اللام للفتوحة على المنادى المهمد نحو باز يد لا فلتلك قال هو قول
بالبكرا بشراً والى كلبنا بالبكر اي ابن الفراء وهو لم ان هذه لام الاستغاثه كانتا استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم للفراء تكلف
ولا معنى للاستغاثه هنا لا حقيقة ولا مجاز ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت باز يد فلكنا
وانت تحذنه لا يجوز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثه والتعجب الا باو حذها لكونها اشتهرت في النداء فكانت اولى بان توسع
فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد وقوله ولا لال الخليل اللام بدل من الزيادة في انحر المستغاث به
والتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المتدوب فيكون حرفاً واوا
او حرفاً باء وضمراً الفاء زيادة المتدوب على ما يجي وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفين
لان عدل البناء في المنادى ضعيف لا تماثله للاسم المبني المشابه للرب فقلت اللام المقنضة للجر حرف النداء المقنضة
لبناء لضعفها في افضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقنضي الجرح فوكره وينصب ما سواها اي ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف ما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف
للمضاف اسم ما يجي بعده شئ من تاماً ما معمول للاول نحو يا طالع اجبلاً وباحسنا وجهه وباخيراً من زيد واما معطوف
عليه عطف النسوة على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً شئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم للمعد

يقال يهل اي قبل انما
سيت به لانه اول
من ارق الشعر
بشرية انشيرة بشر
وايشيرة اي اراو
بشرية بشر او بين
بشرية بولود وايش
اي شتر

معين دار بعد وخمسة فهو خمسة عشر لا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا نقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الا اندلج وان بعض
هو انما مضارع المضاف اذا كان علما ولا فلا يقال عندهما في غير العلم باثلثة وثلثون اوقه وثلثين كازيد والحارث في
التخالف اذا قصد جماعة معيثة والا قلت باثلثة وثلثين نحو بارحلا وامرأة لغير معين والا قل اولى اطوله قبل النداء واربطا
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في ياخير من زيد بل اشدد واما غيت هو جمل او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجعل يا حليما لا
يخل قال يا شاعرا اليوم مثله جر ولو كان في كليب تواضع وقال اعبد اهل في شعبي غريبا الوفا لا اياك واغريبا
وقال اذ ارجوزى هجت للعين عبرة فناء الهوى برقص او برفرق وقال لا يا نجله من ذاب عرف عليك ورحم الله السلام
مثل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما ولا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالفصد كما في بارجل وان لا يعرف لغو
الفصد كارجلا فنقول سكر يا حسنا وجهه ظريفا واثلثة وثلثين ظرا في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف واثلثة وثلثين
الظريف وكان الفلاس في الموصوف بالجمل او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يجعل القدوس واذا راجزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالتكبر فالوجه ان لا يوصف الا بالتكبر على تقدير انه كان موصوفا بجمع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فنقول يا حليما لا يجعل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسم الشئ واحدا بل كل
منهما اسم شئ مستقل نحو بارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجمل او الظرف فليس مشوعهما مضارعا للمضاف لا يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فنقول بارجل وامرأة وبارجل الظريف ولا يجوز مع فصد التعريف بارجلا وامرأة وبارجلا ظريفا بخلاف
نحو باثلثة وثلثين اذا قل لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يجعل لان الجمل والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة لا ترى انك لا تقول في باب لا حليما لا يجعل ولا غلاما من الغلمان في الذلان الجمل والظرف بفتح وفوعمها وصفا
للتكبر فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجعل واذا راجزوى مضارعا للمضاف مع فصد التعريف بفتح بخلاف
نحو بارجلا ظريفا فان قيل اجعل الجمل او الظرف صلة للذي قد صرح وصفه بالمعرفة قبل وبعد الكلام اذا جاز عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرح الكسائي والفاء يجوز نحو بارجلا واثلثة وثلثين مع فصد التعريف بفتح بخلاف
جواز بارجلا واثلثة وثلثين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو بارجلا واثلثة وثلثين وفيه اشكال لا سئل
جواز لا رجلا واثلثة وثلثين واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع مشوعها اسم المسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم مشوعها فساد كلامهم
في نحو يا حليما لا يجعل قوله وبارجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان التكبر مفردة بل يوجبان الصفة نحو بارجلا ظريفا
ونحو قوله بارجلا اما عرضت فبلغن ندا ماى من نجران ان لا تلاما انا جاز عندهما اما لكون راجلا وصفا للموصوف مفردا
بارجلا راجلا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا لكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك وازيد تغلب ضم المنادى للمضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضارب الرجل وان
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله وياخير من زيد لم يجز ضمها ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دلالة
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يازيد الحسن الوجه رفع الوصف اتفاقا ولم يجز يازيد
ذالمال الا التصب اجرى المضارع للمضاف اذ اصلح للام مجرى المضاف فوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المنع دخول باعليه رفع على لفظه وتنصب على محله نحو يازيد العاقل والعاقل
والخبيث في المعطوف بخلاف الرفع وابوعمر والتصب ابو العباس ان كان كالحسن فكما تحليل والا فكاي غير والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بآب مضاف الى علم بخار فصح انول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث فان توابعه لا ترفع نحو يازيد وعمرا
ولا يجوز وعمرا لان المنوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجزوء باللام لا تكون الا مجردة تقول يازيد وعمرا
يجوز رفعها ونصبها الظهور اعرب المنوع واما نحو اعجبى ضرب زيد وعمري فسبحي الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لمشيبه بالمضمم الذي لا يجوز وصفه فارفع نحو الظريف في قولك يازيد الظريف
على تقدير ان الظريف وانصبه على تقدير عطف الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف فسوف جاز عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
التثنية والتوكيد وعطف البيان وعطف التنوين واللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي يابشر
حرف النداء سواء كان مفردا او لا وسواء كان مشوعهما مضموما او لا فنقول يازيد ورجلا اذا قصدت التكبر كما نقول

ارفضا من الماء ترشيشه
رقت الماء فترق اى
جاء وذهب

وَبَا عَبْدًا حَلَّ فِي شُعْبَى
غَرِيبًا وَقَوْلٌ ۞

ولا يصح الحمل في الحال اذ
ليس المعنى على تعقيد الذي
من

موضع الاختصار الا
توى الى الترخيم وحذف
حرف النداء ٢

باب فی الجہاد

المعروف
بأنه
لا يجوز
الرجوع
إلى
الكتاب
في
الرجوع
إلى
الكتاب

بہارِ بحرِ حبیبی بن زید الکندی سن

به من المعنى ولم يثبت جنس لفظه كالتك والتهما لا تعرف فيه ذلك المعنى بثبت جنس لفظه كالمشري ورابعها ما لا يفي
 ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنس لفظه كالديوان والعبود للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعبود فيهما هذا بضوئه ومنه
 المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخبرت مذهب الخليل لان الالف وتارة
 لا معنى لها ولا يفيدان التعريف بل يلج بهما الوصفية الاصلية فقط فكانت تخرج عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام
 في الجنس اخبرت مذهب الجعفي لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمخرج عنها فاعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصق
 مع اخبار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضاف المعنوية اي النواع المضافة وهي
 في مقابلة قوله قبل ونواع المنادى البتة المفردة وليس في نسخ الكافية تفيد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا
 جري المفردة وذكر في شرح المفصل في تجوز الرفع في نحو باذ الخوفنا بمقتل شيخه وفي نحو باصاح باذ الضامر العنصر مع انهما
 مضافان عليهن احدهما ان صفة الاسم لاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال باذ الرجل الضامر العنصر لصفة
 في الحفظة مفردة والثاني ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمير عن
 فاعلموا قول منع عليه ولو كان قولك الذي ضمير عنه بغير حركة لم يكن الا الرفع فكذلك ما كان مثله ونزول علمناه في قولك بان يدرك
 الوجه فان الموصوف ليس باسم لاشارة ولا يكون الالف واللام موصولة الالف اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف ان كان
 قالا في ما قد مناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابع الجري المضاف في وجوب المنسب بل
 انما يجري مجراه اذا كان منادى فلو لم يجر ما ذكرنا في غير نفي اللام قوله مطلقا اي مفردا كانا اولى وكان مبوعهما مضموما
 فلا قوله والعلم الموصوف بان حكم ابنه حكم ابن فمما ذكرنا ما ثبت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جوب مجراها وجهان
 والا في المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكسر استعمال بنت والشرطان يكون العلم موصوفا
 بان متصلا بموصوف اخر اذ عن نحو بان يد الظرف بان عرف فانه لا يفتح المنادى في مثله اذا مثله غير كسر الاستعمال في شرط
 اربعة وهي كون المنادى علما اخر اذ عن نحو بان رجل ابن زيد وكونه موصوفا بان اخر اذ عن نحو بان يد بان عمر في الدار على ان
 ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم اخر اذ عن نحو بان يد بان اخينا فاذا اجتمعت الشروط اخبر
 فتح المنادى ولا يجب تدخيل بعضهم الى وجوبه وانما اخبر فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة ونوع المنادى بما عطفها
 والكثرة مناسبة للتخفيف فحققوه لفظا بفتح وسهل ذلك كون الفتح حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخفقوه
 خطا بحذف الالف وانما لا يكونون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو بان يد المبال وبغض البصير
 يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذ اوقع موصوفا بان اواقع بين متفق اللفظ نحو با عالم ابن العلم والعلم المنصف
 بان وابنه الجامع للشروط الاربعة في غير النداء يخفف بحذف ثوبه وجوبا ويحذف الفان خطا ايضا نحو جاني زيد بن زيد
 فلو كان جاني من فليس بن ثوبه شاذ وان اخل احد الشروط لم يجر في التنوين فقط ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا اللفظان وال
 لا بينهما وجمعهما وبضعهما لا لا يكسر استعمالهما كذلك وكذا المعبر كون العلم الموصوف مفردا لان المتن والجموع ليسا بغير
 وايضا لا يكسر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قبل بانها الرجل وبان هذا الرجل وبان هذا الرجل والنموار مع الرجل
 لانه المقصود ونوعه لا انها نواع معرب وقالوا بالله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام
 معافاة للتنوين فهي للتنوين فمن لم يبنء الاسم معها كالحسنة عشر واخوانه والان فاستكره دخولها مطر بان المنادى المنسب
 واما ان يرب وهو ايضا بعيد كقول علة البناء وهي نوع المنادى موقع الكان كونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم
 انما يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف فيه نظرا لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة مل في الآخر وباد لا يستكره
 كلمة لقد والان على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا يا عبدا
 وبالله وبالله بل ان منع اجتماع ادنى التعريف كصول الاستغناء باحد هما وقال المبرد في الاعلام انها شكرتم تعرف بحرف
 النداء لا يتم ما قال في بالله وبالله والله وقال المازني في اسم الاشارة بنكرتم يحذف النداء الفاسد من الاشارة ومن ثم لا
 يقال هذا قبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتبكنا اذ لا منع من كون الشيء للمعين مواجهها مقصودا بالنداء واي محذور في
 اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصد الفصل بين حرفي النداء واللام بشئ طلبوا اسما بينهما غير دال على ماهية
 معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المهم لشدته احتياجه الى مختصة
 اندي هو ذواللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متمم الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ
 وبما موجود الا ان يبنى بمثلها عن ان الخطاب ما فيه شئ مما يكون في العفلا الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا
 مجاز وكلامنا في الحفظة فوجدوا الاسم المنصف بالصفة انما يكونه ابا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تحذف نحو واي

مع صليبه

تمت
في هذا الموضع

مبحث في الالف
باللام

فان لم يكن

واسم الإشارة وأما الفظة شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لو نزعنا على ان نزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الإشارة
فانهما وضع عام مبهمين مشروطا انزال ابهامهما بشئ اما اسم الإشارة الحسنة او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهم مشروطا انزال ابهامه لكن بما قبله لا يابعد وان اتفق ذلك فالأغلب ان يكون ذلك منكسر كلفه ربه رجلا واما
نحو رايه زيدا فليقل واما الموصول فانه وان انزال ابهامه ما بعده لكنه جملته ثم نقول اننا بالمقطوع عن الاضافة الخروج الى الوصف من
اسم الإشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهم فزال ابهامه باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فانه قد نزل ابهامه بالإشارة الحسنة فلذا قد يقصر على
هذا دون بابها ومن يتخذه ثم يجوز بعضهم في نعت با هذا النصب والرفع كما في باريد الظريف ووجب رفع نعت اى وفصل بعضهم
في وصفه هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والجاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازن والرتاج يجوز النصب والرفع في وصف اسم الإشارة واما فاسا على نحو باريد الظريف ولم يثبت واما قطع اى الموصول
بما نداء ذى اللام عن الاضافة ذكرنا من قصد الايقاع وايضا لولم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذى اللام الذى هو وصف
فلم يمكن التنبية بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم الرفع ونزلنا النصب بديل هاء التنبية من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو
من مضاف اليه ومن شوب فانه مقامه نحو يا مائة عواد ليس هذا موضع الشوب وايضا الشوب بديل من مضاف اليه معلوم مقدرا كافي
قوله نعت ورفعا بعضهم فوق بعض درجات وكل هدينا والقصود ههنا الايقاع هاء التنبية ايضا مناسب للنداء ان النداء تنبيه
ثم يكون اسم الإشارة لان اسم الإشارة في الاصل ما يشار به المخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب لهذا يؤتى به بحرف الخطاب
كما يجي في بابه فتخوشى في بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعله مخاطبا الى حرف النداء ففضل بينهما ما ياتي في بعض المواضع للترك
في الظن ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل نداء المرفع باللام على
ما اولى اليه المفضل لاجل نداء اسم الإشارة بديل المفضل انصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس قال الاخفش في ايقاع
الرجل اى موصول وذا اللام بعد خبر مبتدأ محذوف والجملته صلة اى واما وجب حذف هذا المبتدأ المناسبة التخفيف للمنادى ولا
سببا فانما يبد عليه كلمتان اعني المتمازيتين نفوذه مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا الوضع وتدد كونها موصولة كما يجي
في باب الموصولات قبل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها لانه لا غالب بناؤها
على الضم كما بان في الموصول فحرف النداء على هذا يكون دخلا على اسم معنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك
يا من قال كذا والاكثر من على ان ذى اللام وصف لا اسم الإشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو التوجع
وهذا حذف النعت كما يجي اى ما دل على معنى في مبنوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاستغناء والجواب ان الاستغناء
ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المرفع باللام كما بان في نعت اما اسم الجنس فلا نه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم فيجى نعمته في الصفات المثقة الا بما يحقر
بعض الملهيات نحو هذا العالم فيفتح هذا الايض واما التعريف باللام فلان تعين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعين
الفرد من افرادها علم من اسم الإشارة فلم يبق الا انما هو النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المرمود لان لفظ
هذا لا يفيد التعيين الفردي الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهمة الى صفته فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا نقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا نعتي صفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والشرع ارفع الرجل اسم الجنس الواضع صفة لاى هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما في باريد الظريف لكن ثبتوا بالترام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه يشاره حرف النداء واما الظريف في باريد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وتذكرنا الخلاف في يجوز نصبه في قولك ويؤايع اى المزموار رفع نوابعا علم ان تابع
تابع المنادى عند النداء مثل مبنوعه مطلقا ان كان تابع للمنادى مفعولا بمحمل تابع التابع على ظاهره اربا التابع
سواء كان المنادى اى وهذا او غيرهما نقول في غيرهما باريد الطويل ذو الجملة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبه ومن نصب الطويل نصبا ذا الجملة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذى يجي بعده وصفه
لا يكون اى تابعا لوصف اى لانه هو المنادى في الحقيفة واما صلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالأولى
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون
عبد الله صفاهى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البديل مما يجوز كونه صفة لاى اعني الجنس ذى اللام فلا نقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز
بابها الرجل زيد برفع زيد وسيجي في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وذلك نحو يا عالم زيد بالضم وبالعلم

اوضح من اى وصفه
من بعض المواضع نحو
باب هذا فيقصر عليه
فانما توصل باى الى
نداء اليه لانه لا شدة

ان شئت انتقل الى نعت النعت
والجواب اني ان
يجوز نصبه

نبت بالرفع والتصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل بفتح زيد بل لا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يرفع اي واما
اذ جئت بعد وصف لاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فنقول يا ايها الرجل زيد وذلك لان
حملا على الوصف وزيد بالضم وذلك لان حملا على هذا اذا كان ذلك التابع عطفاً للتسوية مجزاً عن اللام لم يجز الا حملا على هذا
نحو يا ايها الرجل وهذا الجمله لا نك لوجهه على الوصف كان وصفاً لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز
عطفاً المضاف لا رفعاً ولا نصباً على المفرد الذي هو وصفه للمنادي المضموم نحو يا زيد الطويل وذلك لان التصب فلان المنصور
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز فيانه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد والجمله برفع ذوقه بفتح
الا التصب عطفاً على زيد واجاز المان في الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كاللصوف عليه في كل ما يجب له
ويمنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس مناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان المناع من نحو بالحارث اجتماع باللام لفظاً ولم يجتمع في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا في التصورين فلهذا لا لفظاً قوله لا نهما توابع معرب يؤول الى ان المعرب محل له الاول انه لا يجل عن جملة ويري ظاهره عليه
وفي الموضعين نظراً الى اول فلان المضاف اليه اضافة غير محضه محل من الاعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه و
مؤذبا تخذام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سبويه منيع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء اتعاقل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يؤهم خلاف ذلك فهو بفتح لامه
كقوله في ضارب زيد وعمر وان المقدح ضارب زيد وضارب عمر ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واليد الرفع في المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المبتوع الى المحل الخفي لكنه يشكك عليه بانفاهم على جواز العطف على محل اسم ان
في نحو ان زيداً منطلق وعمر وله ان يرتكب ان الجمله غير المؤكدة اعني عمر مع خبره المقدر عطف على الجمله المؤكدة اعني ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطفاً على الاسم وكذا يقول في نحو قوله فان لم يجز من دون عدنان والداؤد فنم معدة لترعلت
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحكد بل ان المنصوب عطفاً على الجار والمجرور وقوله والترموارفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدروها انه اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم يجز نصبه كما في يا زيد الطويل وقوله وفيما به كانه جواب عن سؤال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالتداء والمقصود بالتداء كالمنادي المضموم فاكوجه ان يجوز في توابع
ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالتعاضد اذ قيل لموجب فله هو المنادي المفرد الذي
باشرة حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفة فاذا قيل فيجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادي المضموم قبل
هو ليس نفس المنادي المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة بمعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام لا
لفظاً الله قبل انما جاز ذلك لاجتماع شئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادى قال يسمعه اهل الجار وكونها لا
من همة انه لا يجمع بينهما الا قليلاً قال معاذ الله ان تكون تضيئة ولا دمية برب ولا عقيبلة واما النجم والضعف والذي
وبابه فلان لا مبالاة له لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصلاً ناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان
الناس با بطلعن على الناس الا منبنا الا انها ليست لازمة اذ يقال في الشعر ناس فاكوا واصلاً لانه فعال بمعنى مفعول ولا لاه
العبادة والى بفتح العين اي عبد فله بمعنى مألوه اي معبود فله في الاصل من اعلام الغالبه كالضعف كانه كان عامياً في كل
معبود شتم اختص بالمعبود بالحق لانه اولي من يؤلم اي يعبد وصار مع لام العهد علماً له فكثرة استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف ههنا اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمة فقله اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الناس وذلك
انه قد يجي الالف في الشعر اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن امية عبداً لاه فلما خفف الله
نقلت حكيماً الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا بدغم لو خفف
نحو الا لانه بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضة غير غالب كالمغلب في الله فكان الامين لم يلفظان ولا كثر في بالله
قطع الهمة وذلك لان ايدان من اول الامران الالف اللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار الجمله الكلمة حتى لا يستكره اجتماع
باء واللام فلو كانا بفتحاً على اصلهما سقط الهمة في الدخ اذ همة اللام المعرفة همة وصل وحكى ابو علي بالله بالتوصل على
الاضل وجوز سبويه ان يكون الله من لاه بلبه لهما اي استر فيقال في قطع همة واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما في اللهم وناسه والله وهاء الله ذا والله مجزاً ويجز مقلد في التع
وان الله بقطع الهمة كما يجي في باب القسم وقوله من اجلك يا والى يمت فليح انت بجمله بالتوصل عنى شاد ووجه جواره
مع الشدة لزوم اللام وقوله في الغلامان اللذان فتر انا كما ان ينبغي ان يقرأ استذ وبعض الكوفيين يجز دخول با على ذي
اللام مطلقاً في السعة واليمان في اللام عوض من باد اخرنا بترك با ستم الله تع وقال القراء اصله بالله امنا بالخير فقف بحذف

وذكر انهم في عطف

الهمة وليس بوجه لاند نقول اللهم لا تؤمهم بالخبر ويجمع بين يا اللهم للشدة ضرورة فالذي اذا حدث لنا اقول يا اللهم يا الله ما
 قد نزل في آخوه ما قال وما عليك ان نقول كلما سجدت وصليت يا اللهم . اردد علينا شيخنا مسلما بوصف اللهم عند سبوه
 كما لا يوصف احوالنا عن اسماء المختصة بالتداعى وبها يؤمان وبها ملكعان وقل في واجاز المبرد وصفه لانه بمنتهى بالغة
 وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سبوه على التدايع المسانف
 ولا ارفى في الاسماء المختصة بالتداعى ما نغاض بل السماع مفقود فيها فوله ذلك في مثل يا نعيم عدي الضم والنصب يعني بمثله
 المنادى المفرد اذا تكررت على الثاني اسم مجرور بلاضافة في الثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا نعيم عدي
 لا اياكم لا يلفظنكم في سوءة عمره وقال يا نعيم زيد البعلاء الذيل نظا اول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضع لانه
 منادى مفرد معرفه والثاني عطف بيان او بدل على ما ياتي في بابيه واما نصبه اول فقال سبوه بان نيم الثاني مخبر بين
 المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لنيم الاول وقد مر في نوايج المنادى المبني ان التوكيد اللفظي في اوله حكمه حكم الاول
 وحركته حركه امر ايته كانت او يثابته فكان الاول محذوف والثوب للاضافة فذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
 سبوه باللام المنفحة بين المضاف والمضاف اليه في لا اياكم لتوكيد اللام المقدره وانما جئ بنا كبد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
 اليه لتلاسنكهما فقام الثاني بلا مضاف اليه ولا ثوب معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في التعر مع انه لا يجوز
 الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالنظر خاصة في الغلب كما يجي في باب الاضافة لانها كثر
 الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قومهم لا يفصل
 بين ان واسمها الا بالنظر ونقول لا لا يصلح في الدار مع ان النكرة المفصولة بينهما وبين النبرية واجبة الرفع نحو قوله تع لا فيها
 عول فلا والله لا يلفي لما ي ولا للبايهم ابداء مع ان حروف الجر لا تدخل في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاحبان كما
 يوثقن من هذا فلا يكون في البيت دليل على استهية الكاف الثانية وقال للمبرد ان نيم الاول مضاف الى عدي مقدر
 بدل عليه هذا لفظ ولم يبد من المضاف اليه الثوب كما ابدل في قوله تع كلا هذين الا ان الضمينة الدالة على المحذوف
 موجودة بعد مثل المضاف اعق عدي لظا هرا الذي اضيف اليه نيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
 جاز حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجهه الاسد وفوكم نصف وربع درهم فهو
 مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التدرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مصاف ومضاف اليه بعدها مثلها
 وعند سبوه ليس الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقا للمبرد في ان اصله يا نيم عدي نيم عدي ان نيم الاول
 مضاف الى عدي لظا هرا والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقى يا نيم
 عدي نيم فقد نيم على عدي لما ذكرنا في قول سبوه وكذا نقول هذا لظا هرا في نحو ذراعي وجهه الاسد الا انه لا يطرد له
 ههنا ان يقول ان الفصل لا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في نيم عدي وهو انه كان في اللفظ
 يا نيم بالضم نيم عدي ففتح ابناء النصب الثاني كما في باريد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بان ان الكوفيين
 يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفه كان لان نيم عطف البيان الاول فهو كالوصف في البيتين قوله
 والمضاف الى ياو المنكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا لها ويا لها ويا ابني ويا ابني ويا ابنت ويا ابنت
 فتحو كسرا وبلا لفت ون الباء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي ويا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياو المنكلم
 فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
 العطف وفاء وباء والجر ولاه وياو المنكلم اصلها الحركة الثقلية من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
 ادى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ثم وظانته نظره في المضملة الى حال تركيبها بدليل
 وضعها من فوعه ومنصوبه ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولوم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم ينظر في وضعها
 للكلم التي ليس فيها حال التركيب على البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جار وضعها على حرف او حرفين كما وضع باء الضمير
 وكامة ونحو ما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياو المنكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
 لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوفوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يثبت لها مع كونها حرف علة وهذا ان اعني الفتح والسكون
 مظهران في غير التدايع ايضا نحو جوني غلامي واما يا غلامي يحذف الياني التداي لانه موضع التخفيف الا ترى الكسرة
 الترقيم وذلك لان المقصود غير فيفصلان تفرغ من التدايع بسره ليخلص الى المقصود من الكلام فحذف يا غلامي
 بوجهين حذف الباء ابقاء الكسرة لئلا يعلية وقلب الباء الفالان الالف والفتحة اخف من الباء والكسرة وهذا ان الوجها
 لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياو المنكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى ياو واسمها التدايع الشهيرة

قالوا في باب الاضافة في النواحي
 بعضه لا يجوز واراوه في باب النواحي
 وان في باب النواحي في النواحي
 ما لا يضاف في باب النواحي
 انصح وينبغي النصب في باب النواحي
 زيد الى العلة لان النواحي في باب النواحي
 جمع بعد وبي ان النواحي في باب النواحي
 جمع في باب النواحي في باب النواحي
 لا بعد المضاف اليه

فالاولى قول المبرد قد
 اجاز التبراني وجهه اربعا
 في نحو يا نيم نيم عدي

لا يندى بالثاني و
 حركتها الفتح لان الواحد
 ولا سيما حرف العلة
 ضعيفا لا يحتمل الحركة

بفتح الهمزة
والتاء

على الباء المغيرة بالحذف والقلب فلا نقول باعدى وباعدوا وقد جاء سائر المنادى نحو باغلام ويا باب بالفتح اجترأ بالفتح
عن الالف واما فتح بابتي وصلته بابينا فليس بشاذ كما شذ باء لا اجتماع الباءين وقد يفتح في التثنية ما قبل الباء المحذوفة
وذلك ما لا سم الغالب عليه الاضافة الى بناء لا علم بالمراد ومنه الظاهر ان الشاذة رباحكم وزنا ورد في التثنية المحذوف والقلب
في غير سائر المنادى في الفواصل والقوافي ليس بنا دريطة الا زواج قوله وبالهاء وفتا اذا وفتت على باء غلاما فبالحاء
لبان الالف كما يحكى في باب الوقف واذا وفتت على باء غلامى فيكون الباء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تفت على ما حذف باءه ووصلا وذلك على من نصب من وقف على انماضى باسكان الضاد كما يحكى في باب
وقف واذا وفتت على باء غلامى بفتح بناء وصلا جازا لا سكان للوقف وجاز الحاق هاء استك مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا
بابي ويا اتي بطرد فيهما ما في سائر المنادى مضاف الى بياء وزيدان عليها يجوز ابدال الباء تاء التانيث هذا عند البصريين
قالوا وابدلوا اتي اتي ابدل منها انما لا يجمعون بينهما وانما ابدال تاء تانيث لانها تانيث في بعض المواضع على التحكيم كما في غلام
ونفسه والاب والام مغلثة التحكيم ودليل كونها التانيث ان لا يبدل في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء التانيث وباءة ضا
سقطه بعد هاء ولو كان الامر كما قالوا لسمع بابي ويا اتي بفتح ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الباء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو بابي بانه على ما حكى يونس بن بكير بنسب ببناء الاب والام بلا تاء والفتراء يفت عليها ما بانه لا تاء التانيث للتانيث
المحتمل كما في اخذ وبيت والاولى وقف بانها لا تقطع ما قبلها كما في ظلة وغرفة بخلاف تاء اخذ وبيت فن وقف عليها
بالتاء كنهما تاء ومن وقف بالهاء كنهما هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها تاء بدل عن الباء وحر كنهما الفتح
وحر كنهما تاء لان لا تسمى صل بابي ويا اتي ويا ابناء ويا ابناء فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستقل
بالحذف واما حذفها في بابي ام عم فبفتحها التثنية الحاصل بتركيب قبل في بابي انهما رباحا محذوف الباء تم زدت التاء
مفتوحة كما يحكى في نحو يابني هم يا امة ناصب وقد يفتان بابي ويا امة بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لما سببه الكسرة الباء اتي هي اضارها وجاز يا ابناء ويا امة لان جمع بين العوضين بخلاف بابي ويا امة فانه لا يجوز
لان جمع بين العوض والمعووض منه قوله بابي ام ويا امة عم خاصة مثل باب باغلامى لمضاف الى باء المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى فهو ما اضيف اليه غير الالام وانعم اذا اضيف اليها ابن اوتيت منادى فانه يجوز فيها ما تحذف الباء منها
بالحذف والقلب الفاعل كثر اذا سئل عما لا ينفك عنه فانه لم ينفك عما لا ينفك عنه فبفتحها التثنية الحاصل بتركيب فبفتحها التثنية
باب باغلامى من اربعة اوجه وزيدان عليه بالفتح فتح الهم نحو بابي ام ويا امة عم اجترأ بالفتح عن الالف تارة استقفا
فبفتحها التثنية كثر من تخفيفها غلامى ومنه ان كان حذف الباء فيها مع فتح الهم وكسرها اكثر من نحو باغلامى قوله ورحيم
المنادى جاز وهو غير ضروري انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة وتكون المقصود في التاء هو المنادى له فقصده
انه ان من التاء لا تضاف الى المقصود في اخره اعني قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب فاض وعصى والالف كحذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لا ايضا حذف باءا عدا وسد الاعباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان حذف رخم المنادى
خرج منه رخم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه فلنا هو حذف اخر الكلمة اعني احوالها فخرج منه رخم
الشوب والحركة وفقا لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجملة الاخرى من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدل من تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الباء في نحو باغلام اذ المضاف ليس اخر الكلمة الا ترى ان موردا الاعراب
ما قبل ويخرج منه الحذف في باب عصى وافاض لان الحذف لعله لا لا اعباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه لا
محذوف قوله بشرط ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زيدا على ثلثة احرف واما بناء تانيث شرط
ترخم المنادى خمسة اربعة منها علة متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون
مذروبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتى غير متعين بل هو احد الشرطين احدها كونه علما زيدا على ثلثة احرف والتا
كونه بناء التانيث وتامل بكلمة مضارع المضاف لان حكمه حكمه المضاف وتامل بقل ولا مند وبان المندوب
عند ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخم المضاف ويقع الحذف في اخره اسم الثاني نحو قوله خذوا
خطكم بالاعكم واذكروا واصروا والرحم بالغيب تذكروا وقولكم يا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيد عوه داعي موت
فيجب اى بالاعكم ويا عرو وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذى كريمة وبارئيه اذني
لنا عفتا ولا ترى مثلها بفتح ولا عرب وقال المصنف في ما فعل الصواريم وفتنا في عمر فحاب وضبة غلام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا اباط والنرا ولا حمت جورا ترخم التثنية التثنية الاوسط علما لان حرمة الاد

روى الدعابة مع
الكردان طاهر بن الربيع

على
 موصوفاً بالزيادة
 ثلثة ما لسط كونه
 بناء ما يشخو شاة
 وثبة فانه يرتج و
 ان لم يكن علماء
 الفقه
 والتمسك بالعلم
 العدل وخصه بفضله
 صدر الفقه
 الباقضوا او اخذوا
 وضرب
 هذه مطلع فضيلة الشافعية
 كاتبي امر من وكل الى كذا
 ناصح الى ذوقه ودر الفقه
 صف التعم بالعلم لان
 اصحاب العلم
 احواله ويطرد كذا
 عن طرد التعليل في حجة
 من الامم الاندلس لا مية
 خوخة من التامع
 نذلة التسلط
 شرج

هذا هو الأصل في حذف الهمزة من الألف في نحو عمار وعمران

معاً بمعنى واحد لأن كل واحد من زياد في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدنا ما معاً وهما ثلثان الزيادة ثلثان
اصناف زيادنا الثلثة نحو زيدان وبغير بان علمين وزيادنا جمع المذكور السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادنا جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادنا نحو مروان وعثمان وندمان وخرسان وباء النسب ما شبههما نحو كوفي ورومي وكوفي والفاء
الثابت كصحر أو قفرة الألف مع الألف التي قبلها كما في جرباء وعيلياء قوله كما شأنا هذا إذا جعلناها فعلاً من الواسعة إلى الحصر
على ما هو مذهب سيبويه إذا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لأنه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يحذف في
النسب في الفريقيين فيه وزججنا في قوله أو حرف صحيح كان عليه أن يقول حرف صحيح غير ثاء الثابت قبل مدته زائدة وذلك لأنه
لا يحذف من نحو عفرناه وسعدناه إلا ثاء واحد ما في ذلك لكونها كلمة واحدة وإن كانت على حرف كفتى بها وكذا إذا كانت المد
غير زائدة لم يحذف كما في ستماع وسبهم ونقل عن الأخفش جواز حذف المد في الأصل أيضاً والمشهور خلافه ونعني بالمد الفاء
وواو الياء ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الآخر الواو والياء المتحركين في نحو كخوور ومثبريق
لتخصهما بالحركة ونحو بينهما بها ولا تحذف فيهما أيضاً إذا لم يكن ما قبلها من جنسهما سواء كانا الألف أو نحو سنور وبردون ملحقين
بغير حل ونم يكونان كعليق ونبط وذلك لمساكنتهما اذن للحرف في الصحيحين قبل المد فيهما ولأن المد في الأغلب لا يكون إلا
في الألف والواو والياء اللذين حركة ما قبلها من جنسهما وأما مذهب ورث في نحو مذ الموت والحسين ونقائفاً انقربه
وأما حذف الحرفان فهنا لأنه كان الألف في حذف المد الزائد لكن لما لم يكن آخره الزخم حذف الآخر لم يحذف فلما حذف الحرف
الآخر صار منظره في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل حرفه حرف مد وهو أكثر من أربعة أحرف نعم نحو عمار ومروان
ولكنه فضل هذا التفصيل تبييناً على مخالفة علي بن الحنفية في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو أكثر من أربعة أحرف إنما اشترط هذا
بقي بعد الحذف على حرفين والفرق بين حذف المد أيضاً في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجب كذا في نحو عمار ومسكين ونصور
وقوله وهو أكثر من أربعة أحرف قبله في قوله حرف صحيح قبله مدته لأنه في قوله زياد ثلثان في حكم الواحد لأن نحو زيدان وديمان وبنون
ومنون ودي يرمح يحذف زبادة لأنه بقا الكلمة على حرفين فيه ليس لجل الزخم بل قبله أيضاً كانت كذلك كما قلنا في نحو ثنية
وشاة ودهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو زيدان وبنون وقلون ودي وأما حذف زيادنا ثلثان في نحو عمار والمسهور
غير زيادنا الواحد فكانه ليس بجمع المذكور السالم فكانه مثل عمود وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو حمراء والمسهور
حذف الزيادة من معا وبعضهم يجوز بإحراز مفتوح الهمزة فبألسا على ذي الثاء في نحو فوطيم كلفي طيم بإيمته ناصب الرفع
المنع لأن اختصاص ذي الثاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الزخم فيه فعومل غير الزخم فيه معاملة الزخم ولا كذلك ذو الألف
وبعض الكوفيين يمنع من زخم المؤنث بالهمزة على لغة القم لئلا يلبس بالمذكر وكذلك لا يجزى بعضهم مثله زخم المثني وجمع
المؤنث السالم على لغة القم لئلا يلبس بالمفرد ولا يجوز زخم جمع المذكور السالم مطلقاً أي على اللغتين لئلا يلبس بالواحد وكذا
لا يجوز زخم المنسوب مطلقاً نحو زيدى إذ لو ضم لا يلبس ببناء المنسوب إليه ولو كسر لا يلبس بالضاف إلى ياء المنكلم وهذا كما منع
منع سيبويه من زخم نحو فائمة وقاعدة غير علم على لغة القم لأن له مذكراً فيثني به ما إذا كان علماً فجوز على لغة القم أيضاً
إذا لم يذكر له اذن من لفظة يلبس به فاللفظ الظاهر هو الزخم في نحو فائمة علماً كان أو لا أقول لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه
أغلب أكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لأن جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسماة بعلمه مما قبل اللبس في الغالب ثمة
الحق أن كل موضع فامت فيه فربما يلبس جاز زخم جميع ما ذكره على أنه الاستقلال كان أو على تقدير المحذف والآفة
والفراء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هيرقل وسبطر على أنه المحذوف لئلا يشبه حرف نحو نعم وأجل
وهو ضعيف لأن معنى ثمة المحذوف كالمفروق والكوفون يحذفون في نحو حولا ياوز مدلاً بالأحرف الثلثة أعني الألفين
مع الياء التي بينهما الزيادة الجبيع والبصرون يجزى من حذف الألف الأخيرة لتخص الياء به بحركة من الحذف قوله وإن
كان مركباً حذف الاسم الأخير ما أريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمات كعظيمين
منصلين عنده فهو قبل تلفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لأنه قريب من قصد اللفظ بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الأخير منه كماله فإذا رخت خمسة عشر فلك باخمساً قبل وفي الوقف قلب لثاء هاء في اللغتين ولا تخلف
ثاء كما أنت لو سميته رجلاً بمسلمين فلك في الوقف باسمه بالهاء لأن الثاء نظرت لفظاً ولا يوقف على ثاء الثابت
إلا في بعض اللغات فالواو إذا رخت اثنا عشر واثنا عشر واثني عشر واثني عشر حذف عشرة مع الألف والياء
لأن عشرة ثمة التون المحذوفة فكانت زخمها ثلثان واثني عشر ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثمة عشر وأخواتها
كما يحذف في باب المركب فاللفظ فيه نظر من جهة أن الثاني اسم براسه ولا يلزم من معافية للتون حذف الألف معه حذفها
مع التون قوله وإن كان غير ذلك فحرف واحد أي غير ما حذف منه حرفان وهو وزيدان في حكم الواحد وزجر

صحيح غير اناء قبله مذكور في غيره ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال بالحار وبالمحور وبما
 كرو وقد جعل اسماءه فيقال بالحار وبما في وياكرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار
 آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من
 اسطره كلامهم ان المحذوف لعله موجبه فياسية كما في عصف وفاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف
 على حركته وان المحذوف لعله موجبه فياسية كان لم ينعن بالاس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد وبدوم
 متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يجدوا فوه لعله موجبه لكن لما كان الترخيم لعله فياسية
 منطوقه فربما من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء بافصحا يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى باء المنكبة الذي فيه ادنى
 نقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو باز يدن عمرو وهو المشهور من فيج الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
 ليس مقصودا بالذات بل هو لنبه الخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواو
 فعمل الترخيم في الاغلب معاملة نحو عصا وفاض مما الحذف فيه مطرد واجب من جعل اسماء براسه نظرا الى انه وان كان
 فياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها
 منقوص عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وفاضون على هذه اللغة
 بالاعلى وفاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفه وقال المصنف نعم ما قال لو قبل بالاعلى
 وفاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف الياء في اللغة الفلبيلة اي لغة
 الضم لنزال الساكنين لفظا ونقدرا ومنها اسم يفي بعد المحذوف منه حرف اصيل السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
 وقبله الف نحو اسحار يفتح الهز وكسرها والكثير اكثر وهو ثبت فيسيوب يفتح الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فيقول
 بالاسحار بالفتح لانه التثني ساكنان ففتح الاخير باب عالم قبله كما في قوله وذى ولد لم يلد ابوان وقولهم انطلق اوله عجيب
 لم يولد وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بقم دانه على نية الاستفالة شابه الفعل الذي
 هو الاصل في التصرف فحذف بالفتح لانه الساكنين دون الكسر ابناء عالم قبله كما ينبع في الفعل صبانة له من الكسر ما يمكن نحو
 لم يلد وانطلق ولم يضارب الفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يفتح في نحو اسحار مرخا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما
 واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ارب وخط فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي لكثرة كانه في هز والقراء
 يحذف المراء الا في بضاعة نحو اسحار مع الالف فيلها والساكن المدغم ارب بناء على اصله في هز فاما اذ لم يكن المدغم
 السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم يكن ساكنا انما فاقا منهم فيقول في المثنى بخاب يا خاب في راد باراد وفي مضاراسه
 مفعول بامضار وان لم يلزم ساكنا فالتقاء فيقول الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والقراء يرد الساكن الى اصل
 حركته لانه لا ترى كذا ساكن الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا خمر بكسر المراء وبالفعل يسكون الفاف وفتح العين في مفر
 ولا يحذف الحرف الساكن كالحذف في نحو خذ لانه فاد على ازالة ساكن الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن
 ذلك في نحو خذ لانه الساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه القراء من رد المدغم الى اصل حركته فياس مذهب الجمهور
 في قولهم يا فاضى ويا اعلى في المستحق ففاضون واعلون الا ان الفارس في يدينه ما بان الالف يا فاضى اصل في الثبوت في بعض
 المواضع نحو رابت فاضا وفاضية بخلاف الكسر فيمخر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثود فانه يجوز عند جمهور
 جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول بانمولان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع القراء من ذلك
 لانهم في الظاهر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف تلة يجوز ابقاء الحرف الساكن للالاسية
 الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من يجوز باعم وباسع وباعيم
 في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر اذا جعل الترخيم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو
 نحو باحار وبما في في حارث وعروة وفريه ونقدرا لان كان باء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا فاضى ويا مشرا في فاضية
 ومشرا وان كان واوا بعد ضمة كما في فليسوة وثمود ابدل الواو باوا والضمه كسرة نحو يا فليسوى يا في في الكثرة فليس
 يا ثمود ويا فليسوة لانه لم يثبت في كلام العرب اسم مثنى اخره واو قبلها ضمة لا وتقلب الواو ياء والضمه كسرة نحو الثغاري والاد
 لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى فيحكم المممكن لعروض بنيانه وان كان ما قبل المحذوف باء او واو وبعد
 فتحه فليسها الفاقول في غلبان وزوان يا غلى ويا زوا في الكثير يا غلى باز ولائك اذا نويت المحذوف لم يواز بالفتح بقدر
 حتى تقلب الفاقول ما اذ لم ينو كما يجيء في التصريف لئلا ياء الله وان كان واوا بعد الف تاء فليس همزة نحو
 يا شقا ويا خرا في شفاوه وخراية وفي الكثير يا شفا ويا خراي لان مثل هذه الواو ابدانها ثقلان الفاتمة همزة انا

ترخيم

لا يجوز ان يكون الالف في
جملتين وجعلت فاعل
في قوله فاعل

بالشدة الجديدة التي
يشير اليها
منه

مدة الالف تسع حركات
فيقال في هذا
وزايت عثمان اغناه
وفي مرتب خدام اخبر
وان كان الاصل كان
بالكسر ثم تسعة المدة كقول
في جاس زيدا زيدا
معناه انكار ان يكون الامر
على انهم الخاطب او الخار
ان يكون الامر على خلاف
ما عرفت

لا يجوز ان يكون
في قوله فاعل

نظرا كما يحكي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف في الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول ردت لا ما كان كما شاء
في ترجم شبه وديه باوشي وباودي وباشي وباشي باقوا حركة العين عند سبويه كما يحكي في
باب النسب فان الاخفش يقول وثني سبويه يقول وشوي ان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذالين كما تقول بالالف في
المستحق بلاه وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول بانث باعد في شبه وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه للمعرب
كما عرفت لا يحكي في المعرب انتم على حرفين ثانياه حرف لين لئلا يفسد ذلك اللين مع الثوبين للتساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان
ادت هذه اللغزاي لعل الى قلب ما يكون منقلباً عن باء او واو ولم يعمد الى التانيث غير منقلبه عن شيء وفيما قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحفاً بمحذوف بفتح الدال واما السهرا في فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شئ عرض ليش
اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى اليه الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له ان لا يجره الا على شبه المحذوف وذلك نحو
طلسان على لغة كسر اللام وفردق وفردق وسعود وهندلع وعنه وان واجاز السهرا في ترجم جميعها على شبه الاستقلال نظرا
الى ان المثل ليس باصلية الا ترى انه يجوز انفا ان يقول في منصور على شبه الاستقلال بامص وخضم باختص مع ان مفع
وقع لسان من ابينهم فيقول باطلس وبازيد وبازيد وباسعي وباسعد وباعنفي قوا واذا رخصت محرواوى على القلب فليست
الواو ههنا فلوازله عن التداء لصرفه لان ههنا اذن ليست منقلبه عن الف التانيث بل هي منقلبه عن الواو المنقلبه عن الحذف المنقلبه
عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظر الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة التداء في المندوب وهو
المفجع عليه بيا او واو اخضع بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره هذا منه بناء على ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يفهم قوله وهو المفجع عليه دخل فيه المجرد في نحو فجع على زيد فلما قال بيا او واو اخضع
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغناء والتعجب والتدبير لا يستعمل فيه الاحرف لتداء المشهور اعني كما ذكرنا دون
اخوانها لانها انما فصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصباح في المندوب وهو المفجع منه نحو واحسنه واوبدا
واثورا قوله واخضع بواو يعني اخضع لفظ المندوب بالتدبير بسبب لفظه واو واو زيد مختص بالتدبير وبازيد مشترك بين التداء
والتدبير وبقي قد يستعمل في التداء المحض وهو قليل قوله وحكي في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وزيد واعبد الله والاعاء
جبل اذ كان معروفا معينا وكذا نوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل كحرف معنى التدبير
وقال المصباح على مذهب اعوان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالمفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص ما انا فاعل كذا ايها الرجل فيستعمل فيه صوت
التداء لشاركته في معنى الاختصاص كما يحكي قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاف والالف في آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه
سواء كان مع باو او قال لا تدلسي بحب الحاف مع باء لئلا يلتبس التداء المحض والاولى ان يقال ان ذلك فيمنه حال على التدبير
كنت مختبرا مع با ايضا والواجب لا الحاف معها تقول باحتمدا على بلا الحاف ويجوز الكوفون الاستغناء بالفتح عن الف التدبير
نحو يزد وزيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج نقول في تداء البعيد باز يدا والها لك في غايته
البعد ومنه قولهم باهنا في المنادى غير المندوب باسمه قوله وان خفت اللبس قلت واغلا مكبه واغلا مكوه اقول آخر الكلام لا يخ
من ان يكون ساكنا او متحركا وللشعر اما ان يكون حركة اعرابية اولى والمغرب بالحركات لا يلحقه الالف بقدر الاعراب نحو
واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا واضرب الرجل وواغلام الرجل والفراء يجوز ان يباع المدة للحركات فيها ساعلى مده
الانكار نحو واضرب الرجل ووا عبد الملك ولم يثبت واما غير الحركة اعرابية لاجل مده التدبير دون مده الانكار لان مده التدبير
من مواضع مده الصوت اعلا ما بالمصليته فاخاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المدة فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب
الالف واو ولا ياء الا الضرورة كما يحكي واما الانكار فلا يطلب مدانا ما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حرف العلة فيه سواء
وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يرد الحاف الالف الى اللبس
كما في فطام وخدام وحيث اعلا ما مشهورة فالجود الالف لانها اصل في مده التدبير كما ذكرنا فلا تقلب الالف الى اللبس وقال الاندلسي
والمصنوع نبعها مده من جنسها ولا تغير حركات البناء للزومها قال سبويه ونقول في تدبيره بان يزد وباعلام بمعنى ما سقط منه
باء الاضافه بان يدا وباعلامه ففتح الكسر كما فتح الضم في بان يزد وقلت ولواخرها ههنا ابتاع المدة للحركات غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلد الالف بعد النون الثانية التي بعد الالف اكثر من سلا منها فواز يدا يدا اكثر من واز يدا يدا
لئلا يشبه المثني بفعلا ن واما التي بعد الباء فالالف هو الترجمة نحو قوله واجمعي النساء مبنياه وان كانت الحركة غير اعرابية
واذلى الالف الى اللبس تبعها حرفا من جنسها انفا نحو واغلا مكبه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بعلام الخطاب ووا منه هو
في المسمى منه لئلا يلتبس بالمثنى بمنها ولا يجوز في التداء المحض باغلا مك لا استحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا

في معنى المحض وكذا في الجملتين مع اختلاف الالف في الجملتين

بضم

وجهة

الندوب

نكرة

حتى لا يظن بقا
على أصل التكرار
الآتي ان لا
التعريف لا يحد
من التعريف

بأنه لا يحد
بأنه لا يحد
بأنه لا يحد
بأنه لا يحد

بأنه لا يحد
بأنه لا يحد
بأنه لا يحد
بأنه لا يحد

الندوب مشهور باللام النادى في الندبة عليه ولوله يكن علما وكان المنفجح عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه يقول باضاريا
زيداه اذا كان زيدا رجلا عظيما وقد ضرب بالمنفجح عليه واشتهر به وكذلك باحسانا جرموه في المشهور بذلك فضابط للندوب
ان يكون معرفته مشهورا سواء كان يعرفه قبل الندبة او بعد الندة نقول وامن قطع باب خبره وامن حفر بئر زماء لا شهارة
الرجلين بذلك وموضع هذه الندبة بالآخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وامر المؤمنين والندوب
هو الامر بالانك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو اختلفت مدتها المضاف لا تفك من المضاف اليه فالحقيقة المضاف
اليه والمراد المضاف كما نقول حب رمان وان لم يكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا نقول في المضارع للمضاف واطالعا
جلاء وكذا للحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زماء وكذا قال بولس والكوفون انك للحقها آخر الصلة لا الموصوف
نحو وانما نظريها وقال الخليل وسبويه بل بالحقها آخر الموصوف نحو وازيد الطريف لان اتصال الموصوف بصفة لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وبولس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالها بها في المعنى
انهم من اتصال الموصول بصلته والمضاف اليه وان كان في اللفظ انفصا ذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكي بولس ان رجلا ضاع له فدا حان فقال واجمعي الشا مبلناه والجمعة
الفتح وحكي الكوفون وارجلا مستجاء وقد اسلم هذا الكوفون بهما على جواز ندبه غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكي
الاندلسي عن الكوفين انهم يتأثرون المندوب في الوصل نحو وانما با هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء اما مع الجنس والاشارة
والمندوب والمنفجات نحو يوسف عرض عن هذا وانها الرجل وشاذ اصبح ليل وانما يخوف واطرق كرا اقول يعني بالجنس
ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كما رجلا ولم يعرف كما رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضافا له نحو با غلام فاضل ويا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما ينفذ عندها اذا كان
النادي مقبلا عليك مثبتهما لما نقول ولا يكون هذا الا في المعرفة فلا تنفصا فصد ها وانما لا تحذف من المعرفة المتعريف بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف فما نعرف بها حرف النداء او لم ينفصا بحرف الحذف اذ هي مقبلة مع النكرة
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اتي ايضا اذ هو ايضا اجنس معرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء ما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا في النداء لا يجوز الحذف من باديتها من غير ان يصف هذا بذي اللام
كما لا يجوز الحذف من با هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اتي بوصفه نحو ايتها الرجل بوصفه وصفه نحو
ايها الرجل وانما لا يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعريف قبل النداء لما ذكرنا قبله انه مصوغ في الاصل
لما اشار اليه مخاطب بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا لنا فظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل
مخاطبا اجنبا الى علامة ظاهره نداء على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفون يجوز حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واسمها اذ يقول نع ثمانم هؤلاء يقتلون وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يحكي
في الحرف فبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى معرفة كانت والموصول اما المضمرة
فثبت نداءها نحو با انت وبا يا اذ نقول في الموصول من لا يزال احسن الحسن الى ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف
انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في با غلام رجل ويا خبر من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لا يجوز الحذف
من المنفجات والتعجب منه والمندوب اما المنفجات به فليبا الغنة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المنفجات لمارئها واما
المتعجب منه والمندوب فلا تنفصا مناد بان مجازا ولا يفصد فيها حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا لانهما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة فيقولين هاهنا ولم يذكر المص لفظ الله فيها
لا يحذف منه الحرف وهي منه لا لا يحذف الحرف منها لا مع ابدال اليمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حى ما فيه اللام ان
يتوصل الى نداء باي وباسم الاشارة فلما حذفت الوصل مع هذه اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجما فاقوله
اصبح ليل اذ دخل في الصباح وصريحها انه ام جندب زوجة امر القيس يرميه وكان مفرقا ويقال انها سالتها عن سبب
له فقالت انك تقبل الصد بخفيف العجز سريع الازالة بطي الا فانه قولنا طرقت كرا ربيته يصيدون بها الكرا يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعاس في القرى ما ان اري هناك انفسا حتى يصادوا هذه مثل ربيته الضبع خامر على م عامر
والمعنى ان النعام هو الذي هو اكبر منك فلما صطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايض ومثل ذلك قولهم انما تخنوق قاله
شخص رفع في الليل على سليلك بن سلكه وهو نام مستلق فخنقه وقال انما تخنوق فقال له سليلك الليل طوبيل
وانت مفتر اي انت من ان اغتالك ففهم استعجالك في الاسير ثم ضغطه سليلك ففرط فقال سليلك اضربا وانت
الا على نذ هبت كلها امثالا قوله وقد حذف المندوب لفظا المندوب في النداء اقول المندوب مفعول به فيجوز

مؤخر

مؤخر

حذره اذا فمته فوسمه واليه عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسباً منسياً كما تقدم قوله الا باسجدوا بخفيف
 الاعلى انما حرف تنبيه وباحرف نداى يقوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بفتح اللام فان ناصبه للمضارع ادغمت
 نونها في لام لا ويسجدوا فاعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا
 بدل من السبيل اي قصد هم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي فزبن لهم الشيطان ان
 لا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اسما لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفله وليس فل زخم فلان لفعل في المؤنث باقلا يحذف
 ناء فلانه ومن ذلك ما كرمنا وباملا ثمن وبابونمان اي بالكرم وبالبئم وبانائم وكذا باملكان اي باللكع وكل ما هو على مفعلا
 فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الالبنة المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سبيل المذكور وفعال في سب المؤنث
 نحو خبث ولكع وخبث ولكع وفعال هذه فاستبه عند سببونه كالتى بمعنى الامر من التثنية وكذا فعل في مذكرها و
 مفعلا ن سماعي وبنما اصط انما عمل الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره ادى كقوله في لجة اميك فلا ناعن فل و
 فال طوف ما اطوف ثم اوى الى يديك مفعلا لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفاً ومما اصله
 النداء باب لا اختصاص وذلك بان: في باقى ونحوه مجزأ في النداء من ضمة والحي بها التنبيه في مقام المضاف وصف اي
 بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
 الضمير من بين امثاله ما نسب اليه وهو انا في معرض التفات نحو انا اكرم الضيف بها الرجل اي اخضع من بين الرجال
 باكرام الضيف او معرض التصاغر نحو انا السكين اي اخضع بالسكينة من بين الرجال ولجود بيان المقصود بذلك
 الضمير لا لا فتارة لا للتصاغر نحو انا ادرخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل اللفظ
 اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب انما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لشاركة معنوية بين البابين
 انما النداء اي ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص لظهور حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى
 النداء لا حقيقة كما في بانه ولا يجوز انما يبق في المنعجب منه والندوب فكذا استعمال علم النداء في الخالي في معناه بالكسبة وحال
 ظاهري ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كالحال في النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب
 لوقوع موقع الحال اي مختصاً من بين الرجال وهذا كما قبل في نحو سوا ما فت ام فعدت ان افك ام فعدت وان كان في الظاهر
 جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بنقد به مبتدأ عطوف عليه اسم اخرى سواء فيما مك ونعودك كما يحى في باب جود
 العطف وتقدم مقام اي المذكور اسم منصوب والى على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب انوي
 للزول او مضاف نحو قوله انا معاشر الانبياء فينايك اي فله كلام وقولهم نحن ال فلان كرماء وربما كان المصوب علما قال
 بنائهم فكيف انصاب قال ابو عمرو ان العرب نصب في الاختصاص اربعة اشياء معشر ال واهل وبني قال انا بغير منبه
 لا نفر اول اسك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص
 المعرف باللام ليس مفعولا عن النداء لان النداء لا يكون باللام ونحو ايها الرجل مفعول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامر ان
 يكون مفعولا عن المندى ونصيه بقاء المقتدر كما في ايها الرجل وان ينصب بفعل مفعول كاعنى واخضر وامدح
 فال والفعل خلاف الاصل فالأولى ان ينصب انصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والا فلان يقال الجميع مفعول عن
 النداء وانصابا انصاب المندى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد انتم نقول لكنتم جود والنصب دخول اللام في
 نحو نحن العرب لانه ليس بمندى حقيقة ولا نه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المذكور مجامعة للام قد باقى
 الاختصاص باللام والا ضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبنك اهل الرحمة نوسل فلو كان كان الاختصاص
 باللام والا ضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت بفاسقا وبعد انظروا الحمد لله الحميد او كان المختص منكراً فليس
 من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكراً فليس من هذا الباب بل هو
 منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرانه خالة الخطب والترحم نحو قوله لنا يوم وللكر بان يوم يظهر
 الناسات ولا يظهر وقوله وبأوى الى لشوة عضل وشعثاً مريض مثل تعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى واخضر في الجميع
 او امدح او اذم او اترحم كل في موضعه هذا ما قبل ولو قبل في الجميع بالنقل بالنداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
 فيكون ندا جرياً هذا الباب مجرى واحد كما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تع وامرانه خالة الخطب
 عليه ما يشبهه في الفصح شئ مما قبله كقوله بحى الله خر ما كذا ذرسان وجوه كلاب هارشت فانبارت وراك فارغ
 عوف لا احوال غيرها وجوه فرد ينبغي من تحادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسكين ان
 يجعل المسلمين صفه للرجل وعبد الله لا خلاف اعرابهم فهو مثل قولك اصنع ما سرتاك واجبا نحوك الصالحين

والام في كذا كذا
 كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا

كذا كذا كذا

كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا

كذا كذا كذا

واجب

الضمير على المدح او برفعه عليه اي هما المصالحين كما يحكى في باب التثنية واما اذا قلت يا زيد وعمرهما الطويلان او الطويلان فهما صفتان لا تضاف الموصوفين اعرا يا وبناء وانا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفضل بين اسم الاشارة وصفته كما هو على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما منع لفظ برفع او نصب على المدح او الذم او الترخيم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبياناً كالوصف قوله الثالث ما اظهر عاملة على شرطها التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهة مشغلة عنه بضمير او متعلقة بوسيط عليه هو او مناسبة لنصب نحو زيد اضربه وزيدا مريث به وزيدا ضربت غلامه وزيدا جئت عليه بنصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجازفت واهنت ولا كنت اقول واما وجب اعمار الفاعل فهنا لان المفتر كالعوض من الناصب له يوثق بالاعند بقدر الناصب يفسر فاعلها الفاعل ينفى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا الحكم الرابع في نحو قوله تعالى وان احدا من المشركين استجاركم كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكافي والقراء ليس مما ناسبه مضمير الناصب عند ههنا لانه لا اسم لفظ المتأخر عند المتأخر ان صح المعنى او تلفظ بتسليطه عليه نحو زيد اضربه فضررت عامل في زيد كانه عامل في ضمير واما الغير ان اخذ احداهما بتسليطه عليه فالعامل مادل عليه ذلك الظاهر سد مسد كما في زيد مريث به وعمرها ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مريث به وعمرها ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مريث به وعمرها ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مريث به وعمرها ضربت اخاه

الاستعمال في الاستعمال
ينبغي معنى الاستعمال
بالأية بغير معنى
الاعراض
تركيب

الضمير على المدح او برفعه عليه اي هما المصالحين كما يحكى في باب التثنية واما اذا قلت يا زيد وعمرهما الطويلان او الطويلان فهما صفتان لا تضاف الموصوفين اعرا يا وبناء وانا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفضل بين اسم الاشارة وصفته كما هو على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما منع لفظ برفع او نصب على المدح او الذم او الترخيم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبياناً كالوصف قوله الثالث ما اظهر عاملة على شرطها التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهة مشغلة عنه بضمير او متعلقة بوسيط عليه هو او مناسبة لنصب نحو زيد اضربه وزيدا مريث به وزيدا ضربت غلامه وزيدا جئت عليه بنصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجازفت واهنت ولا كنت اقول واما وجب اعمار الفاعل فهنا لان المفتر كالعوض من الناصب له يوثق بالاعند بقدر الناصب يفسر فاعلها الفاعل ينفى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا الحكم الرابع في نحو قوله تعالى وان احدا من المشركين استجاركم كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكافي والقراء ليس مما ناسبه مضمير الناصب عند ههنا لانه لا اسم لفظ المتأخر عند المتأخر ان صح المعنى او تلفظ بتسليطه عليه نحو زيد اضربه فضررت عامل في زيد كانه عامل في ضمير واما الغير ان اخذ احداهما بتسليطه عليه فالعامل مادل عليه ذلك الظاهر سد مسد كما في زيد مريث به وعمرها ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مريث به وعمرها ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك مريث به وعمرها ضربت اخاه

الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما واما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول في ضمير معاني حاله واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر لو كان الضمير لاجعلا الى المنصوب المقدم لم يحسن فيكون فاعله تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم فاكيد لا يفاع الفعل عليه وليس الضمير المتأخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلاً ناكدا او بدلاً او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرا يا في جميع المثل وليس كما اترى في الموضع زيد مريث به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميراً او متعلقاً هو بدل الكل من المنصوب المقدم لكان قوله وبطرح هذا في جميع المثل فالضمير في زيد اضربه بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيد مريث به اذا المعنى زيد جازته وكذا انما في قولك زيد اضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد وضربت اخاه وكذا في قولك زيد اضربت عمر في داره زيد لضربت عمر في داره بقايد ملا بين زيد وضربت وطلا زيد لضربت ثم بينت الملا بين بقولك عمر في داره فانه ملا بين بدل بكونه مضمراً في داره زيد وبقولك عمر في داره فانه ملا بين زيد بكونه مفعلاً لك هو واخو زيد وان كانت الملا بين في التصور بين اسماء كما يحكى في مذهب البصريين ايضاً واخبار البصريين كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده فباساً على المرفوع في نحو ان امرئ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبني لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكون في ان يرتكب ان ارتفع امره هلك المتأخر كما ارتكب في هذا الباب ان انصب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل بانقاف من جميع التاء لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احراز عن نحو زيد ابوك ولا زيد بقوله بعده فعل ان يلبي الفعل متصلاً به بل ان يكون الفعل او شبهه جزءاً من الكلام الذي بعده نحو زيد عمر وضربه وزيدا انت ضارب فقولاً او شبهه لا يثبت نحو زيد انا ضارب انا محبوس عليه ويعنى لغير الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لوسيط لا يفسر كما يحكى ومنصور المصدر لا يندم عليه وكذا الصفات المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لانهم للفعل اما اذا كان مصدراً به فلا يكون المقدم الا فعلاً سواء فسر المراجع او الناصب نحو ان زيد اقم وان زيد اضربه ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هند اضاربها او بعد نحو زيد ان انت محبوس عليه وزيد اضارب عمر وكذا حرف لا منفهام وحرف النفي نحو زيد اضارب والعمران وما زيد اضارب بالبيان والا لم ينصب ضمير الاسم المحذوف لا متعلقة لفظاً ولا محلاً فلا يجوز زيد اضارب العمران كما يجوز زيد اضارب العمران قوله مشغلة عنه بضمير اي مشغلة من العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير المراجع اليها اي تالم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضمير ولو لا ذلك العمل فيه وهو احراز عن نحو زيد اضربت فانه ليس من هذا الباب لان عاملة ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد اقم وزيد فاقم ايضاً لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الترفع فيما قبله حتى يقال اشغل عنه بضمير فظهر ان قوله بعد لوسيط عليه هو او مناسب لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشغلة عنه بضمير لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله انقرب في مظانه فلم يبق الا النصب فعني مشغلة عنه بضمير مشغلة عن ضمير بضمير اي لوسيط عليه فلم يشغل بضمير نصبة قوله او متعلقة اي مشغلة بضمير او بانعلاق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً الى ذلك الضمير نحو زيد اضربت غلاماً ومثله نحو زيد اضربت عمر واخاه

لان الفعل

المجزم كبر الزايع قطع
انف الجمل والجمع المجازم
ش

انما جمعها لان صحتها
واحد كامر ٢٢

البصير

لان الفعل مشغول بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفاً للعامل ذلك الضمير وموصولا له نحو زيد اضرب رجلا بحجة
وزيد اضرب الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عاملا للضمير وموصولا نحو زيد يضرب رجلا بضمير موصوف
لفيت عمرها والذي يضربه وغيره من تلك من الغلفات وقوله فكلا اراهم اصبوا يعقلونه صحاحات مال طالعاب تجز
مما اشتغل الفعل فيه بنفسه الضمير اذا تقدم يعقلون كلا وضابط الغلو ان يكون ضمير المنصوب من ثمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضربه او مريبا او يا زيد
بل الشرط ان تصابه لفظا او محلا او ان تصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا يضرب من مملوك او مريبا من مملوك و
الضمير مرفوع وللعنى ضربت مملوكها ومريبا مملوكها واخر بقرينة قوله مشغول عنه بضمير وبقرينة قوله لو سطر عليه هو ومناسبة لضمير
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة ولجنا التصديق ان واخواتها نحو زيد اضربه وعمره يملكه بضمير وانما ان للفنوحه
فانه وان لم يجب تصديرها لكن لم يعمل ما بعدها فيها قبلها لكونها حرفا مصدرا ومن الواجب تصديرها كما نحو زيد كثر بضمير
وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربه وكذا العرض نحو زيد الا يضربه وحرف الاختصاص نحو زيد هذا يضربه او
الا اولوا او لوما وكذا الا لثمتي نحو هذا ولا وجل يضربها ولا لا ابتدا نحو زيد لم يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
التنقي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا يجوز عمرها واضربه ولا اضربه ولن اضربه اذا عامل بخطاها قال قد اصبحت
ام الخبار ندعى على ذنبا كله لم اصنع بروي برفع كله ونصبه اما كن فقبل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي بخطها
العامل نحو زيد سوف اضرب واما لم فلا منزاجها بالفعل بتغير معناه الى الماضي حتى صار كثر به واما لا فلكثرة في الكلام
حتى انها ترفع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل
هذه الحرف الثلاثة راجح نظر الى كونها للتنفي الذي حققه صد الكلام كغيره مما يتغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند
الفعل عنها نحو زيد يضربه ومن الواجب تصديرها حرفا لشرط نحو زيد ان يضربه يضربك ويضربك ويضربك وكذا اذا
قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اذ ان الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يحج في بابه واما الكوفون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداء الشرط نحو زيد ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكافي دون الفراء نحو زيد ان تضرب
بضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو همد من يضربها اضربها او بكم يضربها واخر بضميرها
الاسم الذي بعده فعمل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل
في نحو ان انت اكرم عليه ام عمر وكذا اللصاف لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصريين نحو زيد هانه وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول
والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما الكانت كل واحد منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاهما ما فالرفع اذن
واجب في نحو انهم اضربوا على ان ابا موصوله وكذا قولك رجل لبيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير من زيد رجل يضربه موقوف واما لم يعمل فيما قبلها كراهة لوفوع المفعول حيث لا يمكن ووفوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم لما تصدق لثابته في الكلام وكذا لا يعمل ما بعده لا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اعطيت
كذلك لما ذكرنا في باب لفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيفة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة فصد لا انصار فاقصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف
يخرج ان يعمل ما بعده ما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيفة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان
يقدم على معموله وكذا اخر بضمير عن اسم بعد فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والتريدان ظنا
منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر فلك زيدا ظن منطلقا
لم يجوز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو واما المجرى الاول اعني نحو زيد اضرب
ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا بنحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المقدم
لان الضمان ان لا يكون الخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره ظاهرا ونحن نعلم
ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيت على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت
نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيفة بل المفعول في المعنى

لما يصلح للفعل في زيد وأما في نحو ان امرؤ هلك ولوذات سوار لطيفي فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبرا لمبدأ كان حرفا لشرط داخل على الاسمية ولا يجوز فعل ما يفتر لا يحل الفعل على النفس في نحو زيد فام لم يضر اليه وكذا في زيد فام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لا فام تضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرى واخبار الاخفش في نحو زيد فام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قد مضى في خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم فربه خلافة وأما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحذوف نظرا نحو اليوم زيد ضربته فلخيار النسب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالأولى للهمزة الاستفهام اذن ان يقدرا داخل على الفعل يقال الاخفش في انت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيد مفعوله اي ضربت زيداً ضربته فلما حذف الفعل انصرف ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ان بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحل على نفسه للعامل ما كان عنه مندوحة وبهزم الاخفش يجوز ارتفاع زيد بالفاعل عليه في نحو زيد فام وان لم تكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى ضمير الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحرف التخصيص وأما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لا نه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرناه في زيد نحونا ضاربه قوله او مناسبة لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحوالة لا بد منها والا خرج نحو زيد امرت به وايضا نحو زيد ضربته غلاما لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب بدلا لان التشليل بعينه فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على بدلا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لو نقصد انك ضربت زيداً نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فاما مناسب اذا طلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه وافعالا على ذلك الاسم معني لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف نحو نحو زيد امرت به قال الله تع فرى هادي وفرى باحق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه وافعالا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيد ضربت غلاما وحررت غلاما والأولى عند هذا التشليل فيما اشغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان بساط ذلك الفعل يعينه على الاسم المحذوف بعد تقديره ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما نقول في زيد ضربت غلاما زيد فنقول اذ حصل ظابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضمير او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو زيد عمر واضربه وسبويه ينصب عمر واضربه بل المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عن اي زيد ضرب عمر واضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمر مفعوله اي اضرب زيداً وعمر واضربه كما تقدم من مذهبهما وأما في نحو ان زيد عمر واضربه فالفعل متختم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمر واضربه والمنصوب محلا بالسوط زيداً وضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحذوف اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللهم اكل عليه واريد انت محبوس عليه وقد يكفيه اسمان نحو اليوم الخوان اللهم اكل عليه وان زيد عمر اليوم وضربه وقد يتولى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو زيد اخاه ضربته اي اهنت زيداً وضربت اخاه غلامه ضربته اي اهنت زيداً اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون للتفسير عين لفظ المفسر كزيداً وضربه اي ضرب زيداً وضربه او يكون لفظ المفسر بالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلاما وجسست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدرا ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معول كان فهو لا ولى نحو زيد امرت به فان جاوزت المقدر قبله بدلا بمعنى مررت سواء كان معني مررت عاملا في بك او في باوى بغلامك او في باجرك او في شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المتفاعلين وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معوله المعين الحاضر الذي نصبه ذلك الفعل فقد دخل المعنى في ذلك نحو زيداً وضربت غلاما فان اهنت المقدر الذي همنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معول كان بل هو معناه مع غلاما واخاه او صديقا وما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيداً وضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت بدلا بل المعنى اكرمت ويزيداً وضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معولاته دون

زيداً

[illegible]

منا.

بها معطوف على فعلية كما يحكى اما انما تخرج الرفع معها على النصب مع الفريدين المذكورين لان تخرج النصب في مثلها
 بغير ما انما كان المراد انما كان بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو قوم زيد وعمرا الكرم من رخصتكم
 بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد الكرم في جواب من قال انهم الكرم وذا صديق الجملان باما نحو
 قوم زيد واما عمرو فقد اكرمه واما زيد فقد اعطيه دينارا في جواب انهم اعطيت فان اما من الحروف التي يندرج بها
 الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن فصلا للناسب معها لكون وضعها ضد مناسبة ما بعد ما قبلها
 اعني الاستئناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اخبار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعد ما على السؤال نحو قوله تع فاما البهيم فلا تفهم
 واما السائل فلا تفهم لكن عملها في الضورين انها منعت مقتضى النصب من التأثير في مقتضى الرفع بحاله
 فهو كونه الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله الفى الضعيفة كي يخفف حله والتراد حتى
 نغله الفاها فهي ان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست منحصرة للاستئناف كما انما لا ترى انها لا يقع
 في اول الكلام كما انما لم يكن الرفع بعدها اولى في كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الظاهر
 وهو الامر والنهي والذم فانقطع لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليلك تضربه ولا تضربه يجب رفع الاسم
 معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوقة نحو امان زيد فاكرمه واما بكرة فلا تضربه واما عمرو وامرهما الله واما صارت مغلوقة
 لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبتدأ فليس في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لا خصا
 الطلب بالفعل الا ترى الى فتضا حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخصيص واما قوله تع بل انتم لاجر جا
 بكم فلم يكن جعلها فعلية بغير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته
 وعمرو الا تضربه واما قوله ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحمل للصدق والكذب
 لهذه الثلاثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتأويل بعيد يخرج للامر والنهي الذمها عن حقيقة القول في زيد
 اضربه زيد اطلب منك ضربه فانه منقوص بانه يكثر في الجملة الاسمية بضربها بما يخرجها عن كونها خبرا مع انه
 مع انه يسمي الخبر بها خبرا للبتدأ نحو زيد منطلق ولسل عندنا وكذا بكرة زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليلك
 ولا يجب في خبره لبتدأ احاطة للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل متى فاعلا ولم يصد بالفعل
 منى بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من فرائض النصب كاذكرا واما ليست من فرائض الرفع كما بينا في المعارض
 في نحو امان زيد فاضرب بين الطلب واسالة السلامة من الحذف والتقدير وتخرج الطلب على لكثرة وقوع الحذف والتقدير
 في كلامهم وفلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بخبر اعراب واما اذا كان الفاعل في ضعف الاستئناف
 بعد ما مثل حي وهذا لا يقع في صدق كلام من دون ان ينفذ مهاشق كما يقع اما لکن الخافه فلو انما اذا جامع حروفا
 عاطفا على الجملة الفعلية وهي غالبة على العاطف فيكون الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قوم زيد
 واذا بكرة يضربه عمرو واما لو انظر ذلك انما هم انفقوا على انها لا يجب بعدها الاسمية فربما بينا وبين اذا شرطية
 من اول الامر فباس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
 لكان لهم ان يقولوا خالف اصلها في هذا الموضع الخاص بعناية للناسب المطلوب بعد ما عندهم وفي غير هذا الموضع
 يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واما عمرو اضربه واما مع عدم التماع فلا اصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله
 ونحو ان النصب لعطف على جملة فعلية للناسب بعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا شرطية وجبت وفي الامر والنهي
 وعند خوف لبر المفسر بالصفة مثل ناكل حتى خلفه بقدر اقول هذه فرائض بخبر النصب في الاسم المذكور
 قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قوم زيد وعمرا الكرم وكذا مع لکن وبل وذلك لبتدأ للناسب المعطوف والمعطوف عليه
 في كونها فعليتين وكذا في مرث برجل ضارب عمرو وهذا يقتضي العطف على مشابهة الفعل واما في نحو احسن بزيد
 وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب مجزوءة ونحوه عن معنى العرض لاحقا بالاسماء كذا في سبويه
 والظاهر ان الثانية اعراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا تحبها فخرت به لئتم ولا جذا
 اذا انزح الجذوة وكذا ما زيد اضربه واما اخبار النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل
 فبالله لفظا او قدرا لما ينفي مضمونا ولى وليس له ولما دل من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدّر معها
 لضعفها في العمل فلا يقال له زيد يضربه ولا لن بكرة تفعله كما يقال ان زيد اضربه او ضربه لقوة ان لجرهما للفعلين
 واما ليس فهن قال انه حرف فليس اضر من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسم والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

في نصب النصب في قوله
 واما في قوله
 واما في قوله
 واما في قوله

الرفع في هذه الافعال
 لانها كذا في التقدير

في قوله

أى كل واحد منهم مشرى بعشرين وهو المعنى المقصود ومحمّل ان يكون اشترينه صفقة لكل واحد وفولك بعشرين هو الخبر
اى كل من اشترينه من المالك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرف لاحتمال الوجه الثاني الذى هو غير مقصود ومخالفة
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشترى لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك
ايضا منهم جماعة بالهبة أو التوارث او غيره لك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه تقصا في المعنى
المقصود والرفع محمّل له ولغيره والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله نع كل شئ خلفناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلك الفعل خبرا او صفة ولا يصلح اذن للتشيل وذلك لان مراد
نع بكل شئ مخلوق نصبت كل اوردته وسواء جعلت خلفناه صفة مع الرفع وخبر اعنه وذلك ان قوله خلفنا كل
شئ بقدر لا يربطه خلفنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه نع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله نع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فذا
نقرر هذا فلنا ان معنى كل شئ خلفناه بقدر يقع كل على ان خلفناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان
خلفناه صفة كل شئ مخلوق كان بقدر والمعتنيان واحدا لفظ كل شئ في الآية يخص بالمخلوقات سواء كان خلفنا
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ونحن انما نصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن اسئلتهم
بجملة فعلية كما اذا قيل رايت احدا او اناهم او غلام اناهم رايت فتقول زيد رايت واما ان كان النصب ولي لطابق الجواب
السؤال في كونها فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيد اضربه لان معناه اضرب الزيدان احدا
فهو مفعول بالفعل واخرا الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى بخوزيد هذا نصها
في زيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبندا فنصب هذا اولى لانه كان قبل يضرب زيد هذا قوله
ويستوى الامران في مثل زيد فام وعمر والكرمه اقول يعنى يستوى الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها واما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على
الاسمية التي هي الكبرى فتحتمل الرفع مع جواز النصب لئلا سبب المعطوف المعطوف عليه في كونها اسميتين وان
وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فتحتمل النصب مع جواز الرفع لئلا سبب في كونها فعليتين فان قيل
بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض يكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعنى زيد فام وعمر وكلمته مثال اوردته سببوه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبدأ
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجزى ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبدأ رجوع ضمير الى المبدأ و
ليس في عمر وكلمته ضمير يرجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف عليه ولو لم
زيد كلمته عمر والمجزى وبعبارة اخرى ولا يخفى وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها محل واعند سببوه باعبار
احدها التسوية وهو جواب عن جميع عبارات ان غرض من سببوه لم يكن نصيح المثال بل يبين جملة اسمية الصدر فعلية
الخبر معطوف عليها او على الخبر منها ونصيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمر وكلمته في داره ولا جله او نحو ذلك
واما سكت سببوه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر ان كان جملة من ضمير فيضحه المثال اذا اراد ذلك و
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب بمنع الا ترى الى قولهم
رب شاه ومخلها وزيد بان سخلها ايضا نكرة كما يحكى في الضمائر واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لنفسه
وعمر واو لو قلت زيد لنفسه عمر والمجزى لا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض
الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعراض ان
هو الاول والجواب ما قال السراي ثم ان مثل هذا المثال اجازة سببوه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن
به ظاهر كلامه ومنع الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب ان زيدا
فيه الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبدأ الاول ولا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد فام وعمر والكرمه فقلت
زيد ضارب عمر واو بكر والكرمه يستوى في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للفعل به كالفعل واما
اذا قلت زيد فام وعمر والكرمه فالرفع اولى فيه لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول به لم يتم
مساها لهما للفعل كما يحكى في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل بخوزيد مصرى حمارة قوله ويجب
النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربه ولا زيدا ضربه حرف الشرط ان ولو نحو لوزيدا
الكرمه واما انا فمى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعد ما تقدم لان النصب في اخوانها

في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله
 في قوله لا يرفعون أصواتهم فوق صوت الله

وفتح
 بالفتح
 بفتح

جمع باب ان الرفع
 المستند الضبط والضم
 والضبط في الرفع
 الذي لا يرفع
 الكلي التثنية في
 سلامة لانه كمنه
 اي ترفع بالرفع و
 البنية
 ترفع

او نصب

اما وجب لعل الفعل المفتر المعتدى بشرطها فعل لازم واجبا لحد كما يحى غير مفتر لشيء فلا يكون من هذا الباب و
 تقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سبويه وفتح الفصل بين ما وبين الفعل باسم
 مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذا ما زيد ضربته كما ذكرنا في متى وفتح قوله وحرف التخصيص هو اربعة هاء والاولى
 وثلاثة وعند الخليل الالحقة قد يكون للتخصيص كما يحى من قوله لا رجلا جراه الله خيل التقدير لا تروني وحروف التخصيص
 لا مدخل له الا على الالفعال بالاستفهام تفاناهم وقد يفقد الفعل بعدها اما مفتر كما في قولك هلا زيد ضربته
 او غير مفتر كما في قوله تعدون عقر النبق افضل مجدكم بنى ضوطى لولا الكلى المفتحاى لولا تعدون وكذا ان ولوفانه يفقد
 الفعل بعدها بلا مفتر نحو ان سيقا قسيف نحو اطلبوا العلم ولو بالظهن ولا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام
 والنفي والشرط والتمني معان يلقى بالفعل فكان القياس اختصاص الحرف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها باقية
 على ذلك الاصل من الاختصاص كحرف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في الظاهر
 مع اولونها بالافعال كهمزة الاستفهام وما والا لنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يحى الكلام
 عليه في اسم لا نفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو امر هلك يجوز عند الاخفش والفران ان يكون مبتدأ
 والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيد ضربته ولا زيد ضربته في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اول
 اي فالرفع واجب انما قال انه ليس منى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشغلا عنى من الفعل
 فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضمير او متعلقه اي بنصب ضمير
 متعلق ضمير لان الفعل لا يشغل عن نصب اسم برفع ضمير فقولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
 مشغلا عنه وبقوله بضمير اذا المعنى مشغلا عن نصبه بنصب ضمير هذا على انه جواز ان السراج والتبر في
 في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره مقدماى زيدا ذهب الذهاب فيكون الجار والمجرور في محل
 النصب فنصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
 الكون في نصب الاسم السابق من دون حاجته الى المسند اليه المذكور بل يفقدون قبل الاسم فعلا منعذ بان نحو اذهب
 شخص زيدا ذهب فاللازم مفسر المعتدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمنون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
 على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذا اصل موافقا لاسم المجرور وضمير او متعلقه في الرفع والنفي
 اذ ضمير او متعلقه نائية كما ان عامل الضمير المتعلق نائب عامل الاسم فينوبى ان زيد ذهب وذهب علامه
 اذ ذهب بعلامه رافعا وينوبى ان زيد ضربته وحق عليه الضلالة او ضربت غلاما وحق على غلاما الضلالة ناصبا قوله
 وكما كل شيء فعلوه في التبر انولى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشغلا عنه اي عن نصبه مع بقا للمعنى الحاصل
 بالرفع وهنا لو نصب كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ نصب المعنى فعلوا في التبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور
 بفعلوا ونحن لم نفعل في التبر اي صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او فعوا فيها الكتابة وان
 جعلنا الجار نعلنا لكل شيء صارا للمعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف علمهم وهذا وان كان معنى مستفهما الا انه خلاف المعنى
 المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اراد بخوفه قوله نع وكل صغير كبير مستطير فعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت
 في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الترابية والتراب فاجلدوا الفايعة الشرط عند المبرد وجعلنا
 عند سبويه والافالخار النصب اقول جميع الشرايط فيه حاصله في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو
 فربك فكبر الا ان الفراء لما انفقوا فيه على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمارة فربا بالنصب النصب مع الطلب مخار
 كما تقدم والفراء لا يجوز على غير المخار تحمل الفاء وجهها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المخار فنقول ما بعد
 الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله نع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله مستبح كما يحى في الظروف المبينة ويكون الفاء
 واقعة غير موقعها الغرض كما في ذلك فكبر واما اليهم فلا فقه واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فاما بعد ها
 لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآنه هي كذلك لكون الالف اللام في الترابية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الله
 هو صلة كالشرط خبر المبتدأ كالجاء وهذا الذي ذكره مذ هب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها يخرج عن الحد
 بقوله مشغلا عنه بضمير او متعلقه وقال سبويه هما جملتان اي الترابية مبتدأ محذوف المضافاى حكم الترابية و
 الخبر محذوف اي فيما ينلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا هو الذي وعدا بان حكم الترابية فيه فالقاعدة ايضا للستية
 احدى ثبت ذناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشغلا عنه بضمير كما قد منا قوله والا فالحنا بالنصب اي لولا التقدير
 ان المذكور ان المبرد وسبويه لكان من هذا الباب وكان الحنا بالنصب لفه من الطلب التي هي اقوى قرينة وتقد المبرد

هذا المبحث من كتاب التلخيص في معرفة النحويين
الذي هو من كتب النحاة المشهورين
والذي هو من كتب النحاة المشهورين
والذي هو من كتب النحاة المشهورين

أولى لعدم الاختلاف فيه كما في نظم رسيوبه هذا آخر شرح ما ذكره المص وأعلم أن ما ذكره يشغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور أو متعلقه وان وقع بعد الالف فالفعل المفترق ينبغي أن يكون مثبتا فيفقد في نحو ان زيد لم يضرب إلا هو ان قام زيد
لم يضرب إلا هو وفي نحو ان زيد لم يضرب إلا أباه أن يضرب زيد لم يضرب أباه وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل
المفترق موقع الاسم المشغول به من تفريق المفسر لأن أحد واقع من استجراك المفترق مقام الضمير من استجراك
المفسر وكذا ينبغي أن زيد اضربه واقع من ضرب المفترق موقع الضمير من المفسر وما بعد الالف إذا كان في علا أو مفعول
مثبت لا غير لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور إلا حتى ينتقض نفى الفعل
المفترق كما نقض الالف المذكور قبل المشغول به نفى المفسر فلم يبق إلا اضمار الفعل الموجب لوافق في المعنى المنفي المنفوض
نفيه بالاقام زيد في مثالنا لوافق في المعنى لم يضرب إلا هو وكذا يضرب زيد لوافق لم يضرب إلا أباه في ذلك فذا قلنا قد
يكون في المفسر ضمير الاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير متعلق به كذلك أي متعلقان رفعا ونصباً
وقد يكون فيه متعلقان ضميرين كذلك فالقول على ثلثة أضرب لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان أو متصل
ومنفصل فإن كانا منفصلين فلك الحذف في اضمار فعل واقع لذلك الاسم المذكور واضمار فاصب مثله ان زيد لم
يعطك أباه إلا هو فإن نصبته اعتباراً بأباه فحدث هكذا لم يعطك زيداً لم يعطك أباه إلا هو فلو سلطت الفعل عليه
فلك زيداً لم يعطك إلا هو وان رفعته اعتباراً به فحدث هكذا أعطاك أباه زيداً لم يعطك إلا هو لأن المشغول به إذا
بعد الالف فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسلط المفسر هنا على الاسم المذكور محال فالفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالتصل يعني ان كان مرفوعاً اضمار الرفع وان كان منصوباً اضمار
النصب لا قل نحو ان زيداً أعطاك أباه وأباه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين شئ واحد تكون أحدهما
منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب إلا أباه التقدير ان أعطاك زيداً أباه وان لم يضرب زيداً لم يضرب إلا أباه ولو اعتبر
المتصل كان التقدير ان أعطاك زيداً أعطاك أباه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيداً ضرب فكيف يجوز مع تأخره وكان بالتسلط ان زيداً أعطاك فيكون نحو زيداً ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبر المتصل في زيداً لم يضرب أباه كان التقدير ضرب زيداً وبالتسلط زيداً ضرب ولا يجوز ان والفق
أي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيداً لم يضرب إلا هو ان أي لم يضرب زيداً لم يضرب إلا هو ولو اعتبر المتصل كان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
يبدان يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما الخويه كعدمه ونفدت والآخذ ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب كما يحج في بابها نظراً فان كان الاسم مذكورياً ظاهر واجب رفعاً اعتباراً
بالضمير المرفوع نحو ان زيداً علمه فاما أي ان علم زيداً علمه فاما أي ان علم زيداً علمه فاما أي ان علم زيداً علمه فاما
المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في أفعال القلوب لا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيداً علمه فاما
فكيف مع تأخره عن الضمير كان بالتسلط ان زيداً علمه فاما أي ان علم زيداً علمه فاما أي ان علم زيداً علمه فاما
راجعاً الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضمير المفسر كقولك بعد جوف كزيد ان أباه علمه فاما
أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما أي ان علمه فاما
نحو ان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضربه غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه
بالمعلق فيجب ان زيداً ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتباراً بمعلق الضمير كان التقدير ان لا يتر زيداً او ضمير لا
لزيد ولا يجوز كما قلنا وعلى ما قلنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله يكون التقدير ان ضرب زيداً أي متعلق
زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسر للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ان زيداً ضرب غلامه فاما أي ان علمه فاما
ان مع تقدم المفعول نحو زيداً ضرب وغلامه ههنا ضرب فكيف مع تأخره وبالتسلط بضمير ان زيداً لا يتر وان
زيداً ضرباً أي متعلق زيداً ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المستلطن منفصلاً جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه وان زيداً لم يضرب غلاماً إلا هو فلو رفع في المسئلة الأولى ان لم يضرب زيد
أي متعلق زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه وتقدر بالنصب فيها ان ضرب غلام زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه
وبالتسلط ان زيداً ضرب غلاماً لا أنك اذا حذف الضمير المستلطني حذف اذا الاستثناء فصار الفعل موجبا
لبقى معنى الإيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدر الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيداً لم يضرب
غلاماً إلا هو وتقدر بالنصب فيها ان لم يضرب زيداً أي متعلق زيداً لم يضرب غلاماً إلا هو وان لم يلبس زيداً

أيالة

أصل الضمير المتصل
لما ظهر عامله و
بالتسلط ان أباه
علم فاما ويجوز ان
هو علمه فاما
ان علمه فاما
نحو ان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه
بالمعلق فيجب ان زيداً ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتباراً بمعلق الضمير كان التقدير ان لا يتر زيداً او ضمير لا
لزيد ولا يجوز كما قلنا وعلى ما قلنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله يكون التقدير ان ضرب زيداً أي متعلق
زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسر للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ان زيداً ضرب غلامه فاما أي ان علمه فاما
ان مع تقدم المفعول نحو زيداً ضرب وغلامه ههنا ضرب فكيف مع تأخره وبالتسلط بضمير ان زيداً لا يتر وان
زيداً ضرباً أي متعلق زيداً ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المستلطن منفصلاً جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه وان زيداً لم يضرب غلاماً إلا هو فلو رفع في المسئلة الأولى ان لم يضرب زيد
أي متعلق زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه وتقدر بالنصب فيها ان ضرب غلام زيداً لم يضرب غلاماً إلا أباه
وبالتسلط ان زيداً ضرب غلاماً لا أنك اذا حذف الضمير المستلطني حذف اذا الاستثناء فصار الفعل موجبا
لبقى معنى الإيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدر الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيداً لم يضرب
غلاماً إلا هو وتقدر بالنصب فيها ان لم يضرب زيداً أي متعلق زيداً لم يضرب غلاماً إلا هو وان لم يلبس زيداً

الشيخ الخضر

بضرب غلام لم يضرب غلاما لا هو على تقدير المص وبالنسب ان زيد اي غلام زيد لم يضرب لا هو وعلى تقدير المص
ان زيد لم يضرب غلاما لا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور متعلقان رفعا ونهيا
نحو ان زيد يضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور تحقيران رفعا ونهيا نحو ان زيد يضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور تحقيران
ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه ونقد بالنصب ان ضرب زيد اي متعلق بزيد ضرب اخوه اياه وبالنسب
ان زيد اي باز يد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيد لا يضرب بضمير هدا ما عرض لانام هذا الباب الله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بنقد رائق تحذيرا فاما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد وياك وان
يحدث انظر في الطوبى انون سمي اللفظ المحذره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد لا سد تحذيرا مع انه ليس بجزء بل هو
قوله هو معمول بنقد رائق تحذيرا فاما بعده مودن بان لفظ التحذير هو اياك دون للعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف المعطوف عليه والضميم ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا بعد مفذر
نحو الاسد والاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعد معمولا بعد مفذرا فونه تحذيرا فاما بعده معطوف له والعامل
فيه المصدر اعني التقدير اي بان نقدا تحذيرا فاما بعده ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك ونقد رائق ههنا
فيه بعض التماخض من حيث المعنى اذ يصير المعنى ان نفسك من الاسد ولا يقال انفسك فذا من الاسد اي تحذير
ولو قال بنقد رائق او بعد كان اولى قولنا وذكر المحذر منه مكررا فانه نظروا ذلك ان ذكر مصدر ففزع عطفه على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يفذر في الاول مضاف اي هو ذكر المحذر منه وفيه نظرا ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لا نه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضرع عامله فلا يفتح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ اذكر بلفظ ما لم يستم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى
فيلبغى ان يلبي مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمري بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدهما وما
قبلها يقول انا مفهم ثم يبدو لك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني
كما يحكى في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تع ولا تضع منهم اثم او كفورا الوفا او لا تطع كفورا لا تغلب المعنى لانها
اذن اضراية بمعنى بل فيكون للاضراب عن التثنية عن طاعة الائم فلو طنا ههنا او ذكر لكان اضرايا عن قوله معمول بنقد
انفوا ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظرا ضابط هذا الباب ان نقول كل محذر معمول لحذرا وبعدا وشبههما مذكور
بعد ما هو المحذر منه اما بواو العطف وبمن ظاهرا ومفذره يجب ضمرا عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول بعد
فدخل في الاول نحو اياك والاسد وياي والشر وما ذرا سك والسيف المحذر اذن اما ظاهرا ومضمرا والظاهر لا يحكى
الا مضافا الى المخاطب والمضمرا لا يحكى في الاغلب الا مخاطبا وقد يحكى متكلما كما مر واذ كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غائب نحو اياك وياه من الشر وقولهم اذ بلغ الشبل السنين فاياها وايا الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهتها مضافا الى المظهر وسيبويه يفذر في نحو اياي والشر نحو لا حذر
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذ قيل منك واستجابا كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير
يفذر في نحو اياي والشر حذر خطأ با كما في اياك وقول سيبويه الى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
اياك والشر وقول عمر كجاء اياي ان تحذف احدكم الارنب العصار وليدك لكم الاسد والرياح ويحمل امر المتكلم اي لا بعد
نفسى عن مشاهد حذف الارنب امر المخاطب اي بعد وفي عن مشاهد حذفه واما الثاني اعق المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد والاسد ونفسك ونفسك واياك وياه وياه واياي سواء كان الظاهر مضافا
ولا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واياك واياك
احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للمؤكد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذ ادكن الارض كاد كاد ومنع الا حوز وهو
الاول لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب حذف عامله وحكمة الاختصاص
وجوب حذف المحذر منه المكرر كون تكريره بالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيء الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك لتكريره ولا يشع لذلك العامل مع هذا المكرر واذ لم يكن الاسم جازا بارعا عاملا
انفان قال المص كان اصل اناك والاسد انقل ثم انهم ساكنوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحدا في
انفاد جازا بالنفس مضافا الى كاف مما لا يوافق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس بعد الاجتناف
لانه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجلل يكون متصلا لان عامله مفذر كما يحكى
في باب المضمرات فصلا منفصلا وارى ان هذا الذي رتبك فطوبى مستغنى عنه والا ولى ان يقال هو يفذر واياك يا بعد

باعتدال ونج باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لو اختلفا كانا جاز ما
 ضربت الایاک وما ضربت الایای فان قلت بينهما فرفي وذلك ان المفعول في الحقیقة فيما ضربت الایای ليس ضمیر
 المتكلم بل هو المتعدد المقتضى ما ضربت احدا الایای فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقیقة ضمیرین لو اختلفا
 قولك الایای ضربت قلت الضمیر المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شرطه
 التفسير لكونه مستقلا مثله وقد مرخ السبل في جوان خوايا ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على
 الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جارا لله الله احد فمعنى الایای ضربت ما ضربت
 الایای وایاک تعبدای ما تعبد الا ایاک وانما وجب حذف العامل في خواياک والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا
 انه يجب حذف فعله لان معنى ایاک ای بعد نفسك من الاسد وهو في هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
 ای بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تعبد الاسد عن نفسك بان بناعد عنه فكانت
 قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وایاک محذوف والاسد محذوف منه وهما متخالفان فكيف
 جاز العطف فاجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف والمعطوف عليه لان الجمله التي تنسب بها المعطوف عليه الى
 عامله وجهه انسابا قال الى عامله كونه مفعولا به ای مبعدا وكذا الاسد مبعدا فانما انما ایاک بعد وبعد الاسد قوله
 ونقول ایاک من الاسد ومن ان تحذف وایاک ان تحذف بتقدير من ولا نقول ایاک الاسد لانه متناع بتقدير من اذا جاء
 المحذوف منه بعد المحذوف فاما ان يكون مع ان اولها معها فالذي يغیر ان خواياک والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو
 ومع من وقد عرفت معنى العطف اما من فهو متعلق بالفعل المقتضى ای بعد نفسك من الاسد والذي مع ان
 يجوز فيه هذان الوجهان خواياک وان تحذف وایاک من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حو
 موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجمله التي بعدها بناو بل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقیقة اسم واحد و
 اجاز في التخييف فاما ما يحذف حرف الجر من الذي هو من الجر وكثير واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد
 حذف الحرف صار ان مع صلتهما في محل نصب عند سبويه نحو الله لا فعلن وقال الخليل والحكاى هي يائنه على ما
 كانت عليه من الجر والاول الى المضعف حرف الجر عن العل مقلده ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير
 ان فان سماع نحو استغفر الله ذنبنا ای من ذنب وبغاة الخيل ای بغى له وقال الاخفش الضمير يجوز حذف حرف الجر
 فاسا اذا ثبت وان كان مع غير ان وان لم يثبت فلهذا لم يحذف حرف الجار من ایاک من الاسد اذ لم يسمع فان
 قبل فاحذف العاطف قلت حذفها ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه فاس مع ان وان شاذ كثير في غيرها
 واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله نع ولا على الذين اذا ما اتوا لئلا هم قلت ای وفلتا
 في قولك انشاع فایاک ایاک المرأة فانه الى التثنية والشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان ایاک من باب الاسد
 ای المحذوف منه مكررا والمرأة منصوب باحذر وهذا قول سبويه واما لان المرء مصدر بمعنى ان ثماري فحذف جواز
 حرف الجر على ما يقتضيه ومع هذا لا يجوز فاس ساهل المصدر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يذبح ان الواو
 التي في المحذوف بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب ضمها فعله فاسا وهو باب الاعزاء وضابطه كل مغر في
 مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجا بغير صلاح
 والذي مع العطف نحو شأنك والحق ونفسك وما يعينها والعامل فيهما التثنية ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم
 في التحذير الخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم
 وجوب حذفه كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع فوكما المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان
 او مكان يعنى بقوله فعل مذكور كذا الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو ضمير الاسم والحرف وذلك
 لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم ای تكلمت باليوم والضرب الذي هو مضمونه فعله امس
 من ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحذر بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعله
 في يوم الجمعة فعل لئلا تذكر ذلك الفعل في لفظك فله يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
 قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه نقله في بمعنى ان المفعول فيه مذكور
 ما يضمن فيه في ما ينصب بتقديره وشرط نصبه نقله في واما اذا ظهر في بد من جوه وهذا خلاف اصطلاح القوم
 فانه لا يطلعون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره فالاولى ان يقال هو المقدر ببنى من زمان او مكان فعل
 فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه نقله في وظرف الزمان كلها قبل ذلك وظرف المكان ان كان منهما مذكور

فانما
 من باب
 الضمير
 المنصوب
 على شرطه
 في قوله
 الایای
 ضربت

کچین

في بعض النسخ
انتصاب على الطريق وقيل
الملك ما ثبت انه وقد ضرب
قوله فقال يولوا الى قوله
هو قوله

رَبِّتِ الْيَتَامَىٰ
الْقِيَّةَ فَارْتَمَىٰ
بِالسِّمِّ دُمَا سَمَىٰ

اللفظ

اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية فعلة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو بدل عقلية على مطلق
لا على مبهم المكان بالنفس الذي فتره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انصابه بما فيه معنى الاستغفار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخل
عليه مبهم ما كان ولا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الغربة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف
حرف الجر اعني في معها في غير البهائم ايضا وانصاب ما بعد ها على الظرفية عند سبويه وقال الجرجي دخلت منعذ
لما بعد مفعول به لا مفعول فيه ولا فتح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر وظل
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو نزلت في مسكني في مساكن الذين
ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الحان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادرا للارزاع اغلب يكونه ضد خرجت
وهو لازم انما كانا برهان كونه لازما فمن ثم قل على الاصح ما اخذ هبت الشام فانصاب بالشام على الظرفية اتفاقا فالأصل
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا يغنيكم ماء عوارضا ولا فليكن الخبيل لانه ضرعي في ما وفي عوارض وهما مضافا
ومثله قوله لذي يهتر الكف يغسل منه فيه كما غسل الظرفي الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذ من كل اسم مكان
بدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالنفاسي نحو هو مني من جز الكلب مناطا لثريا ومفعول الحان ومثله
الشفاف ولا بأس ان تذكر بعض ما احله المصنف من احكام الظرف فيقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو
ما يكون محذورا سواء كان معرفيا او نكرة فاذا كان كذا استغفر في الفعل الناصب ان امكن كما اذا قيل لك كرسى فقلت
شهر استغفر في الشهر ليله ونهاره الا ان يفصل بين الغة والنحو وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغفر
الجميع استغفر منه ما امكن كما نقول شهر في جواب كرسى او كرسى فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع ليلاته والذي
يصلح جواز للمنى هو الزمان المختص معدودا ان كالعشر الاولى من رمضان او واحد من ايامه كيوم الجمعة او كاليوم
الماضي ومعرفته كان كيوم الجمعة او كاليوم من رمضان وبما قدم فيه زيد لا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
بيوم وثلاث ايام وكذا لو قلت ثلاث ايام من رمضان لا غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لا اختصاصا ولا يجوز
في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا للتبعض فهو كيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح
جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كالمعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وستة وما
يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سبويه ليلته والنهار مفترقا باللام لا يصلح الا
جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع سبحون الليل والنهار اي المذهر فاما اذا قلت سبر عليه ليلته والنهار
عليه الليل مشبها الى نهاره ليل معنيين فيفعان جوابا للمنى وقال سبويه ما ساء الشهر كالحمر وصفرا الى آخرها اذا لم يصف
اليها اسم الشهر فهي كالذهو والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لا تهم جعلوهن جملة واحدة لعذبة الايام
كانت قلت سبر عليه الثلثون يوما اذا قلت سبر عليه صفر سبر فيها السبر لو اضيف اليها شهر اصادت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا للمنى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعت والا فاقى فرقي بينهما من حيث
المضى قوله كانه قيل سبر عليه الثلثون يوما قلنا ليس نعتين العدد مع اخذ خاص الزمان بما يغني من وقوعه جوابا للمنى كالغنى
الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولتذكر حكم الظرف في التصرف وضده وفي الانصاف وضده فيقول المراد بغير التصرف
من الظرف ما لم يستعمل الا منصوبا بنقد ربي او مجردا من وقد يجزئ معنى بالي وحق ايضا ويجزئ بالي ايضا مع عدم نص
ومن الداخلة على الظرف وغير التصرف كذا كرها بمعون في نحو حيث من فذلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك جوابا واما
نحو حيث من عندك وهب لي من لدنك فلا يبداء الغاية والتصرف من الظرف ما لم يلزم انصابه بمعنى في او انجرار
من فن الاول اكثر الظرف المبينة لزم ما كان واذا على تفصيل يأتي في الظرف المبينة وكصباح ومساء يوم كايحي في
المرکبات وقد يجي اذ وجبت منصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعدا اذ انزلت ومنه من المعبر به ببدأ
بين وذات مرت وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمان وذات العوم وذات صباح وذات مساء وذات
عروق وذات صبح فهذه الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يفسر عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه
كلها يلزمها الظرفية في غير لغة ختم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لا يمر ما يسود من يسود واما
ذات البهمن وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجي في الظرف المبينة ومعنى الظرف المركبة المذكورة يجي في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وتولم لفسه بعبادات بين مرفي يقال ذلك اذا كان الرجل مستاعن اثنان

الشافع على كل واحد من هذه الاربعة

والا بدای
يكون

ومساء وصباح
فأروبل وأعني
بالنعتين أن يربد
عند يومك
بكثرة وضحاها وضوح
وبكرة وضوح
عشية وعمة

صاحبة ثم يأنس ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأنس ومعنى التصغير يقرب من اللفظ أعني يبدل اللفظ ويكون هذه الظروف غير
منصرفه موقوف على السماع ومن العربات غير المنصرفه ما عين من غدوة وبكرة وضوح وبكرة وسحر وعشية وعمة
لبنك ومساها يقول سهر عليه ليل ونهارا إذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضاً علمين ولا يربد بهما غداً
بومك وبكرة كما سيجي حكمها فيكونان اذن منصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا الله تعريف هذه الظروف المعينة لا من العلمية
واحدة أعني الظرفية نبيها على مخالفة لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا يذب فيها أما من العلمية
وأما من اللام أو الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بحجج عنانها المنكح بالبال ولا بالعلمية والدليل على انها
ليست اعلاماً ان عنده وعشية وضوح من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع نعتيها ولو كانت اعلاماً لما لم تنصرف
فتعريف هذه الاسماء يكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست منضمته لها كما نضمت امر
في لغة أهل الحجاز أعني البناء اذ لو نضمتها بالبيت بناء امر والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
المبهمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذ لم يكن مضافاً لا معرّفاً بلام العهد سواء كان علماً او كالبشر
والنجم والصقوف ونحوه فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعاً من الضرف فاضطربنا
الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السبين وقال بعضهم انه عند نعتي منضمين للام فهو عند متيق
كاس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالفاً لاف لخواصه المذكورة من ضحي وبكرة ومسي صباح ونهار وليل معينة
فانها منوثة انفاً لا ما زعم الجوهري ان ضحي معينة لا تنصرف كسحر ولا ادري ما ضحيتها والحق عبد القاهر عنده وضوح
معينين بسحر في منع الضرف لا عن سماع والاولى منعها لانهما معان المتونين وكل ما ثبت ترك نونيه من هذه
المعينة فهو اتماماً للنظم اللام فيبقى كسحر عند بعضهم وأما العلمية المفردة كسحر عند الجمهور والغالبين بمنع صرفه
اما غدوة وبكرة وقد رعم الخليل انه اذا قصد هما النعتين جاز ثبوتهما كما في ضحوة نحو انبتك اليوم غدوة وبكرة وكذا
قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به انبتك بكرة وهو يبدل الاثنان في يومه او غداً لكن الغالب المشهور فيهما ترك
التونين مع النعتين كما كانت كذلك علمين للجنس كما سيجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على نعتيها من دون العلمية ولا الله تعريف ونعتيها كذلك مستند الى السماع فلا يفسر
عليها في مثل هذا النعتين نحو شهر وسنة وغدوة وبكرة وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها اذ لم يكن معينة كانت
منصرفه نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت وادرت نعتيها فلا يذب بهما من اللام والاضافة تقول رابنه عند السحر الاعلى وأما
الكلام في انصرف الظروف وعدم انصرفها فتقول غدوة وبكرة غير منصوفين انفاً وان لم يكونا معينين لكونهما من
اعلام الاجناس كما سامة تقول في النعتين انبتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير النعتين كما يقول لنبئت اقام الاول او
يوماً من الايام غدوة او بكرة فيمنع الضرف في الحالين فهو في غير النعتين كما يقول لنبئت اسامة وان كنت لنبئت
واحداً من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب اعلام وان علميتها بالفظية لا معنى تخبرها
وانا لم يقصد نعتيها ما جاز ايضاً ثبوتهما انفاً قال تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غداً
وبكرة فهما متونتان لا غير لان كلا ورث من خواص المنكرات والاعلى في اعلام الاجناس ان يكون موضعاً اعلاماً
لا منقولاً من المنكرات نحو اسامة وثعالة وجبل وهي من جملة في اعلام الاجناس كسعاد وزيد في اعلام الاشخاص
فغدوة علم منجمل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة بارده ونحن في غداة طيبة وقد جاء غداة جنس في القرآن
في قراءة من قرأ بالغدوة والعشوى قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليهما لاجتماعهما
في المعنى وفي النية كما ان يذرحمول على بدع في حذف الواو وأما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس
من جملة كاسر وحكم ابو علي عن ابي رند لنبئت فنبئت بعد فنبئت ولفبت القبة بعد لنبئت اي المحن بعد المحن فهي علم
الجنس كما تقول لنبئت ندرى لنبئت في الندرى في الندره وذكر سيبويه ان بعض العرب بدع التونين في عشية كما
في غدوة يعني انه يجعلها ايضاً علم الجنس رده المبرد وقال عشية متونة على كل حال قال السهرافي حكايته سيبويه
لا يرد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذ اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكائنة ما هو
عادم التصرف كقوف ونحت وعند ولذي ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحوالي وحوالي وحوالي والنبية
للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا اسنادا واخوانه وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كنه في الضرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما يقى من الجهات متوسط الضرف وكذا لفظه بين اذ لم يركب وأما حيث ووسط

فهذه الظروف الثلاثة المشبهة المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها

في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا اسنادا واخوانه وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كنه في الضرف وكذا

ولا يجوز ان يبدل الاثنان

مبني على المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة
والعظمة العظيمة
والعظمة العظيمة
والعظمة العظيمة

سطها

ساكن التين وذون بمعنى فدام فاددة التصرف قال الفرزدق صلاة وردي وسطها فادد ثلثا ووسطا بخربك التين
منصرف وقد تدخل دون التي بمعنى فدام معنيان آخران هي في أحدهما منصرفه وذلك معنى أسفل نحو انت
دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللخاطب مرتبة نحوها فوصل الى مخاطب قبل الوصول الى زيد وينصرف فيها
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خلس ومعناه الاخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه
الله كان المعنى اذا وصلت الى الله الكفني بهم ولا اطلب الله الذي هو خفيهم ووراهم فهم كانوا فدام في المكان
تعالى الله عنه وما يلزمه الظرفية عند سبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله تعالى انما اتيناكم بالبينات ان الله
حديت انما انما انما اي زمانا واحد بنا وجوز في لفظي فرياً ومكباً خاصاً التصرف نحو قولك سبر على الفرس ملي من الد
وفري وملياً وفرياً واما غير سبويه فانهم اخاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجوها وانما اخبر نصبها او
وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب اما عدم تصرف ساير ما ذكرته من الظروف فماعي طاع
انه يكثر جعل المصدر وجها لسعة الكلام نحو اظفر في جزو جزو بن وسبر عليه ورجعتن اي مثل زمان جزو جزو بن و
زمان تزوجت بنين قال تع وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف عند أبي على ان المصدر بتمام
مقام الزمان من غير اضافة مضاف ذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولدن لك ينصب الفعل
مبهمها وموقفها بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل فهام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اي بوقايعة وقد يفهم المصدر المضاف اليه مقام المضاف
الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سيم ورفية تشاية اي مسافة غلوة سيم وفي الحديث قطع النبي صلى الله عليه وآله
نبياً حضرة فسر وقد يفهم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافة الذي هو مصدر قائم مقام مضافة
الذي هو حين نحو لا تترك التمر والتمر اي مدة طلوع القمر منه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صباح
هذا اذا كان باكرت بمعنى باكرت لا غالب بالباكرت قال النخاع قد بنو شع في الظرف المنصرف فيجعل مفعولا به فيجوز
ان يضم مستغنيا عن لفظ في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل يكون
الليل والنهار وقوله يا سارق اللبللة اهل الدار وقد تفقوا على ان معناه متوسعة فيه وغير متوسعة فيه سواء فسر
على هذا الاصل فقال بعضهم لا بنو شع في ظرف المنعدي الى ثنتين فلا يقال يوم الجمعة اعطيت زيدا درهما قال
لان المنعدي الى ثلثة محصور فلا يزداد عليه وجوزة الاكثر من واما التوسع في ظرف المنعدي الى ثلثة فلم يجوز
الاختصاص قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى منعدي الى اكثر من ثلثة وجوزوا في التافضة نحو يوم الجمعة ليس
زيدا بما هذا ما قالوا والذي اري ان جميع الظروف متوسعة فيها فقوله خرج يوم الجمعة كان في الاصل خرجت
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ وانعني على ما
كان وكذا المفعول له ايضا في الحفيفة مفعول به تغذي اليه الفعل بنفسه تغذا بعد ما تغذي اليه بحرف الجر فها
مثل ذبنا في قولك استغفرت الله ذبنا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار ذبنا في البابين كما كان حذف
حرف الجر في ساس مع ان وان وليس في ساس في غير المواضع الثلاثة فلا يقول في مررت زيد وقت الى عمر ومررت زيدا
وقت عمر وانما كان في ساسي بالي المفعول فيه والمفعول له بالقوا بط المعينة لكل منهما القوة ولا لهما على الحرف في المقدر
فعلى ما فسرنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به فخصان بالاسمين المذكورين واما قول للمم روي
نحو يوم الجمعة صمته ان الصمته لا يجوز ان يكون مفعولا به فاد هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فتفوض بنحو خرجت
هذا اليوم فلفظ هذا ناطق بالادلة صفة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليل ليس بمفعول فيه
والانصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا ومفعولا فلما على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول
به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به بنحو الاضافة نحو ضارب زيد وكذلك سارق الليل فمفعول في اضافة الصفة الى
ظرفها كاضافة الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كالك
يوم الذي كايحي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافة الى المفعول به بمعنى اللام في محض الا انه كالمضاف الى المفعول به
الذي كان منصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج ليجر اي حاجتي اليها فهو في الحفيفة بمعنى اللام
لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره باسنى ملائمة نحو كوكب الخرفاء وقتل النطف وليس بمعنى في كما ذهب
اليه المص على ما يحى في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمير على شريطة التفسير اقول اعلم ان انصابه بعامل
مضمرا ان يكون بعامل جازا لا ظاهرا وبمنع كالمفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فاول نحو يوم الجمعة في جزاء

مبني على المعنى

يقال لا افعله
والقمر اي ايام الناس
يسرون في ليلة
قمر آه

اختر لا على ما صحت
الشعر في باب الاضافة
الشعر في باب الاضافة
الشعر في باب الاضافة

عَلَى الْمُضْمُونِ غَايِلُهُ بِطَرْدِ لَاتِ النَّارِ بِسَبْعَةِ حَامِلِينَ عَلَى الْفَرْكِ وَانْفِظَ الْمُفْعُولُ لَهُ

المشور

المنسوب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اى ضربته لئلا يملك لو صرح بما هو العلة اعنى التأديب لم ينصب
عند الحاجة لعدم المشاركة الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحل هذا لا فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد و
الشيخ ان فومنه من زبنة لم يقدر الشكيب منه ما القوى وانما نصب هذا المصدر لضمه العلة الخفيفة ومشاركته
الحديث في الفاعل والزمان اذ هو كجاءنا وبغض الحاجة لا بشرط مشاركته في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم المشاركة قول امير المؤمنين عليه السلام في هذه البلاغة فاعطاء الله في
النظر استخفافا للخطه واستنما ما للبليته والمستحق للخطه ليس والمعطى للنظر هو الله ولا يجوز ان يكون استخفا
حالا من المفعول لان استنما ما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز العلة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج يركب كل عافر جهور غامة وزعل المحبور والحول من خور الجهور فان الهول بمعوق لا فزع لا الفزع والثور
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جاز ابو على عدم المشاركة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على الفراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الضاد فبن صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل للعلل
اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المناسبة وهو الفعل المعتل بالمفعول له اى اذا شتركا في الفاعل كما ذكرنا وانما قصر
المص على شرطين مباشر في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعتل ولم يشترط كونه بنفرد
اللام وجوابه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقبيل بئلا شيء ولا يفي حتى يكون حاملة على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والحوث والاودة فانها ينبغي والجواب انه اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فتبوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورًا فسلم ولا ينفعه وينقض ما قال يجوز تخويلك اصلا حال امره وضربته فادبيا انفاقا
فان قال هو بنفرد حذف مضاف اى رادة اصلاح واردة فاديب فلما يجوز ابطر جيتك اكرامك لي بجيتك اليوم اكراما
لك غدا بنفرد المضاف المذكور بل يجوز جيتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقتدر المضاف فنقول المفعول
له على ضمير امان بنفرد وجوده على مضمون عام له نحو حديث جينا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل فتصور اى يكون غرضه ان يكون فعل القلب نحو ضربته فهو واجب اصلا كما قال المص وانما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجرى جامعها للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلنية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلنية وحصول الشرطين دليل عليها وبغرض الى الترابي وجوب
شكبه المفعول له المشابهة الحال والتميز بين العجاج فاض عليه وكذا قول حاتم واعقر عونا الكريمة اذ خارة واعقر من عن
شيم الليم نكرما وكذا قوله تع حذو الموت وقال الجرجي اذ انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك اكرام لك ومنه قوله
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال شكبه يشبه الحال والتميز في كون البان بنكره فوجب انصابه مثلها
والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تع فظلم من الذين هادوا حرمنا واباء للسبيبة ههنا كاللام قال لما لكى اذا حصل
الشرط فخر المفسر بلام التعريف اكثر من نصبه والجرى بالعكس وينسوى الامر ان في المضاف هذا قوله والا ترى ان حال
ذلك على التمام ولا يعمل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى اقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احرازه عن نحو صبيغته في كل رجل وصبيغته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرى وهذا مشاركا للمتكلم في السيرة
واحداى وقع سيرهما معا وفي قولك سرى انا وزيد بالعطف بشاركة في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي بمصاحبة المفعول معه فاعلا كما في سرى وزيد نظر الى ان عمر في قولك
ضربت زيدا وعمر ما معطوف انفاقا لا مفعول معه وينقض ما قاله بنحو حسبك وزيد درهم فان الكاف مفعول
في المعنى اذ المعنى يكفيك واما نعت عمر في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو
العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى نصب نضا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جازي
زيد وعمر ويجعل نصاحب الرجلين في الجي ويحمل على احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمر لا يمكن النصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل حيث انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف نعت النصب نحو
جيتك وزيدا وان كان معنى وجاز العطف نعت نحو ما تريد وعمر ولا نعت النصب نحو مالك وزيدا وما شئت
وعمر لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل او معناه بنوسط

مبنى المفعول

لا يجوز ان يكون

تخو مدحوا حالاً من غير مدح وما استنكر مثله في المضادة فعناها مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفك لحدتها على الاخر جاز لا لانه على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتبين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تفهيد الحديث بفيد بن مختلفين كما في قوله تع مدحوا مدحوا او مضادين في مجلسين غير متزجين كما في اشترى ثياباً سوداً وبنزجين كما في اشترى ثياباً حلوها مضافاً باسمه واعلم ان تكرار الحال بعد ما واجب لو جوب نكرها ما نحو ضربت ما فاما ما عدوا وكذا بعد لا هنا نكرة في الاغلب كما يجي في اسم النكرة نحو جاءني زيد لا راجباً ولا ماشياً وبندد افرادها نحو جاءني زيد لا راجباً وكذا قوله لفظاً ومعنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظين اما المفعول المعنوي فهو شيطان في قوله تع هذا بعل شيطان بعل خبي مبنداً وهو في المعنى مفعول لم يدل هذا اي انه على بعل او اشبه اليه شيخاً واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خازن من حيث صحته سيقود شرب يتوهم عند مفقاده اذا المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفسر به شبهه خارجاً لان المشابهة هي المفهومة بحال الخرج لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار فاما وفيه نظر لان فاما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفعول به فهو كقولك زيد خرج راجباً وكلاهما في كون راجباً حالاً عن الفاعل اللفظي ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهها ومعناه يعني يشبه الفعل ما يعمل على الفعل وهو من زكيه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبعض بمعنى الفعل ما يسلط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف النية ونحوها انا زيد فاما عند من جوزها النية من دون اسم الاشارة كما يجي في حرف النية واسم الاشارة نحو فزيد راجباً وحرف النية نحو بارتنا منغماً واما حرفا التمني والنزجي نحو ليك فاما في الدار لعلك جالساً عند نافا لظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والنزجي ليسا بمفقيدين بل الحالين بل العامل هو الخبر المتوخى على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المفيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجاً البهت وزيد كعمرو راجباً وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمر مقبل والمشرع نحو انا فرشي مفقدا واسم الفاعل نحو عليك زيد راجباً واما نحو ما شأنك وانفا فلان الشان بمعنى المصدر كذا ذكرناه في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والتعجب قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل لفظاً نحو لعل وكان وينقض ما قال باسم الاشارة وحروف النية فانها لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال ونحوها وان يشبهانه لفظاً ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى حالة ذلك الى استعمالهم وان لا نغله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه مثلاً فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكر اصل والمقصود بالحال تفهيد الحديث للذكر كور على ما ذكرناه فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وضع التعريف ضابطاً وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما ينزهها ويختصها من بين امثاله العقوق صفها اولى من ذكر ما يفيد الحديث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء والا فتم يبين الحديث المنسوب اليه ثم يبين فيد فلان الحديث فعلى هذا اولك المعرفة حالاً لان التعريف عبث ضايع وله باق النكرة ذاك حالاً ان غابته عن الاخر في قوله ففولته غالباً يرجع الى تعريف صاحبها لا الى نكرها لان نكرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال لغير الحال في الظاهر ويقول الحال معرفة ظاهراً اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعاله جهداً وطافتك ووجدك ورجع عوده على يدته وفيها قولان قال سيويه انها معارف موضوعه موضع النكرات اي معركه ومجهداً ومطيقاً ومنفرداً عائد والظافة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاظافة والوحده مصدر وحده يقال وحده وحده كوحده بعد وعده وعده والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمتها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على يدته منقول بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبد مصدر بمعنى الابداء وجعل بمعنى المفعول اي عابداً على ما ابداه ويجوز ان يكون عوده مفعولاً مطلقاً الرجوع اي يرجع على يدته عوده المعهود كانه عهد من ان لا يستقر على ما ينقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب قال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقاً الحال اللفظي اي ارسلها معركه العراك وفعلة مجهول جهداً ومطيقاً طافتك ومنفرداً وحده اي انفرادك ورجع عائد عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حد العامل وجوباً كما ذكر في باب المفعول المطلق هذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منصبة على المصدر كالتنقيب

شرب من ماء
واركب
الافعال
مضاف اليها
وغير من يطبخ اللحم
شربة
صواع

على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظرف نحو زيد فلان ملك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها الى الصدوق
 بذرها ولم يتفق على نقص الدخال بصف الحار والآن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
 ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نقص البعير الى الميم شرب
 فعني نقص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردته مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بغصها الماء بالمزاجه واما قولهم
 جاء واقتسم بفضضهم فلا فلان نقول ان المضد فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بفضضهم اي مع مفضضهم
 اي كاسهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسل ومكسورا والاصل فيها ان يكون فضهم مبتدأ وبفضضهم
 خبر مثل قولهم كلمه فوه الى في ثم انجي عن الجملتين يعني فضهم بفضضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما انفهم منهما
 مع المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى فضهم بفضضهم كانه فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعراب
 ما قبل الاعراب منها وهو الجمل الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاه الفيلك سوا
 وكذا ينبغي ان يقول في يد يد اي يد يد على حذف المضاف اي التفيد بالنقد وكذا قولهم بعث الشاة بدرهم اي
 شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خبر من امره اي كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم
 بعث الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفرونان اي كل شاة فنصب ههنا الخبر
 اقول لما اعراب في قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعث الشاة شاة بدرهم وشاة درهم ثم انهم ما كان مبتدأ
 التكرار لفيها مقام الحال وفاد الى في شاذ وجهه انه لم يجر حذف المضاف اليه منه ليتكرر لاي يفي الاسم المعرب على حرف
 واحد وقد جاء في الفم قال المتنبي فيلثني على خوف فالفم فحذف المضاف اليه وايدل من الواو ميم البلا يفي على حرف
 وهذا شيء قد عرسل سطره او لعل الى ما كان فيه من ذكر حال فضهم بفضضهم فنقول قد يستعمل فضهم تابعا لما قبله
 في الاعراب نحو قولهم جاء القوم فضهم بفضضهم ومرت بالقوم فضهم بفضضهم ولما في القوم فضهم بفضضهم
 اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على
 البديل اي جافاضهم مع مفضوضهم ومذهب الكوفيين ان انصاب حده على الظرفية اي لا مع غير فهو في اللفظ
 منذ معناه فذلك جاء واما ما كان في معا خلا فاهل هو من نصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا اختلف
 في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفرد او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محدوده فربيع وحده وسنج وحده
 اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينجح على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع الظرف ويقال فلان يجيش وحده وغيره وحده ورجل
 وحده في المعجب بزايه ويقال جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والذات كبر الاضافة الى المضمر لازم
 النصب الا في المواضع المذكورة والمعرب ظاهرا من غير المصادرا ما باللام نحو قولهم مرت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو
 الكثير يقال امره جاء المرافق اي كثيرة التيم على المرافق والغفير من الغفر وهو السمر بمعنى الغافر اي السارون يكسرهم وجته
 الارض حذف التاء حلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمت الله قريب وهو صفة الجماء
 اي الجماعة الكثيرة السائرة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على التيم بسبق فضبت ثمة فلت لا يعينني ويقال
 ايضا مرت بهم جاء عفيرو ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم بدن هب لصاحون اسلا فالاول
 فالاول اي مرتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير قد يفتح ما قبله على البديل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
 نحو جاء في الرجال ثلثهم واربعنا ونحسبهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند
 اهل الحجاز على الحال لو وقعها موضع التكرار اي مجتمعين في المحي وبوتهم ينعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده ورباعا عمل
 بالمعاملين العدد المركب نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يحكي في باب العدد
 وقد ذكرنا قولهم كلمه فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي
 من فيها الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شينه بدن يدي في كره خلا فاهشام واما قول بعض اصحاب امير
 المؤمنين عليه السلام في صفين فاما بنا امرا سدا العرين وما بنا اليوم شاء التجف فعلى حذف المضاف اي مثل
 اسد العرين ومثل شاء التجف يجوز ان ياول بشجعا نا وضعا فابلا بعد مضاف كمال سبيوية في جهدك ونحوه
 قوله فان كان صاحبها نكرا وجب تقديرها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال داخل بوصف كما جاء في الحديث
 سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فاني فرس له سابقا وكذا يقول مرتب رجل ظريف فاما اذ بالاضافة نحو
 نظرت الى جارية رجل خنالة او سيفة نفى او شبهه نحو قوله فاحل سعدى غريبا يبلده وقلنا جاءني رجل راكبا واهني
 او استفهام وذلك لانه بصير للتكرار مع سبق هذه الاشياء مستغنى فلا يفي فيه ايهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان معرفته

واغيب يكون الظرف متعلقا بذلك الجوابا والظرف في خبره

حرف حال من
المجوزة بولي
تقدم عليه
المراد العطينان

الظرف في خبره
المراد العطينان

لا ينفذ عليه عند سبويه مطلقا وينفد عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما في ذلك لتوسيعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان على المصنف ان يفيد فيقول بخلاف الظرف فانه ينفذ على الظرف والجواب لا ينفذ على معنوي غيرها من التثنية و
التثنية وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا نكر ظرف واحد بصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطها
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وفي
فكان عاقبتهم ما انما في النار خالدين فيها فالكونيون يوجبون انصابه على الحال كما في الآيةين لانك لو رفعت خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لاجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير من
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدرة خبرية باسم الله
بالمبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راعيا على تقدير فيك رغبة زيد راعيا والحال لا
على المضاف المحذوف اي هو رغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو رغب فيك قوله ولا
على الجري وفي الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخر عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان تكونين منعوا تقدم الحال على صاحبه اذا كان صاحبه مظهر من نوعا كان منصوبا او مجزوا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذوا الحال مرفوعا والحال مؤخر عن العامل فيجوز ان جاء راجعا بزيد ولا يجوز ان جاء راجعا بزيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وفرد حرد بزيد واما اذا كان ذوا الحال ضميرا
فيجوز ان تقدم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجزوا فلو اذ كان ذوا الحال مظهر وقد تم الحال عليه ادى
الى الاضرار قبل الذكر لان في الحال ضمير ايجوز على ذى الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشرك في عودها
على مفسرهما واما جواز ذلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راجعا بزيد فثبت ان طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والى الفعل
الحال والى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فيجوز ان تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان التثنية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذوا الحال مجزوا فان الجملة الاضافة
اليه لم تقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملكا ابراهيم حنيفا ولا نحو جاء نبي مجزوا
ضارب بزيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا ينفذ على المضاف فلا ينفذ بابعادهم وان اتجر
ذو الحال مجزوا في خبره فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمه على المضاف المذكورة ونقل عن ابن كيسان ولى على وان
برهان الجواز اسند لا بقوله تع وما ارسلناك الا كاتم للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالنكر والتضعيف فكانه من تمام الفعل ببعض حرفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانت ذلك ذهبت راكبة هنذا فالك
الشاعر لئن كان برزنا لما اخرجنا صاديا الى جيبنا انه يجيب قال الاخوذ المرء اعينه المرة فائسنا فطلبها كلها عليه شديدا
وبعضهم يجعل كاتمة حلا عن الكاتم التأليبا لانه وهو نفس فاما العا في الحال في نحو ملكة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجزور مضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راجعا فعند من جاز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبه
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمفعول الفعل لان
المعنى ملكة ثبتت لا ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يثبتنا في حله لانه ان معنى الفعل قد انطوى في مثله وقال بعضهم لما كان
لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذى الحال لا يجوز نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يفهم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملكة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقديم من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف فاذا كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على فله تقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو بخره ماشيا بزيد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا ينفذ على المضاف فليجيب تقدم الحال على صاحبه اذا كان جاء صاحبه بعد الا او معناها نحو ما جاء في راجعا لا يزيد
وانما جاء في راجعا يندل ما في باب الفاعل اعني تغير المحصور وانعكاسه لو اخرج عن صاحبه او يجزى اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملائس الحال نحو لقيت ثامم زيدا اخوه قوله وكل ما دل على هيئته صح ان يقع حالا نحو هذا بلس
اطيبه رطبيا اقول هذا رد على النجاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان حاملا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق
فالاولا منها في المعنى صفة والصفة مشتقة في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بلس اطيبه رطبيا هذا بلس اطيبه رطبيا
اي كائنا بلسا او كائنا رطبيا وهذه فاما الله كم آية اي دالة فاللص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

حالة الامام في مجزور لا يجوز ان يكون حاله من غير ان يكون فاعلا لغيره في خبره

غيرها نحو زيد لعمر واضرب من بكر الخ الدال فتح هم للكفر يومئذ منهم لسان وكذا يجوز اختلاف زمانها نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندنا حسن منه عندى وكذا الحال نحو زيد فاما
منه فاعدا وكذا الالف التشبيه بدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانها نحو زيد يوم الجمعة لعمر يوم السبت واختلا
حاله نحو زيد فاما مثله فاعدا اما فعل التفضيل فانه بدل على حدثين معنيين اعني حدث الفاضل والمفضول
بضمينه لان معنى بدل احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمر والمفضول حسنا واما الالف التمثيل فلا يدل
بضمينه على حدثين معنيين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى بدل كعمر وان هناك حاله يشترك
فيها فاما حالان منها ثلثان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فعني فذلك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبه حاله وذاته يوم الجمعة حاله وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اب اذا
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى اني تعلق الجار والظرف في قوله كذا بك
من ام الحوثر قبلها بذا بك لما كان بمعنى تمنع فكيف لم يصرح وقد يقوم مع الالف التشبيه في بدل على الحدث المعبر
فتعلق بها جار ان كان تعلق الجار في بدل امر الفليس بذا بك لما كوفي به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه واله انت
مضى بمنزلة هرون من موسى اي في معنى ضرب هرون من موسى اي ضرب متى ضرب هرون من موسى فل ولقد
ذلك ولا نطق غيره متى بمنزلة المحب المكرم ونقول ما مؤلف متى بمنزلة التبر من الميازل اي بعد متى بعد هاهنا
اذا تقرر هذا فلما لم يمتز كل واحد من الحدثين من الاخر في فعل التفضيل والالف التشبيه وبلى فاعل وفاعل و
غيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد يجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث يجنب صاحبه المصريح به
فقبل زيد وكما على عمرو واجلا ونشأ زيد فاما عمرو فاعدا وراي زيد في الدار عمرو في السوى وكذا في فعل التفضيل
والالف التمثيل نحو زيد متى كعمر ومنك وبكر للضيق كعمر منه للجار وعمر فاما احسن منه فاعدا وبكر فاعدا مثله فاما
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل بالمثل يجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل به يجنبهما فاعلا للباس حرصا على البيان فلهذا تقدم معولا هاهنا مع ضعفهما واما
الضمير المستكن ففاعل في الالف التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكن لا يظهر ان كان كعدم ومع هذا فلا اري
بأسا بان يقال وان لم يجمع زيد احسن فاما منه فاعدا كما قال على عليه السلام في الجار والله لا ين ابي طالب اني بالوقت من اللفظ
يتبدل فيه وهذا كما يقول ضرب زيد فاما عمرو فاعدا لعدم الالتباس بان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو فاعدا
فاما فاعدا ل حال من المجرور فاما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضرب زيد فاما فاعدا فاعدا حال
من المتكلم قال لما لقي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الا في بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكمال في الرجولية علما او مثله نحو هب شعرا وكونه حال اري الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والله
اى ان المصدر في مثله بمنزلة فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو فاروق كثر الخليل عرضا وسببوه نحو وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا لباس في شئ من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قلته صبرا ولفظه فجاه وعبانا وكلته مشافهة والله ركضا وعدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر لواقع حالا اذا كان من انواع فاصبه نحو فانا رجله وسرعة وبطا ونحو ذلك
واما ما ليس من نفسية فانه لا خلاف انه ليس بقباس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
قد هب لا خفض والمبرد الى ان انصباب مثل هذه المصادر على المصدر في الحالة والعامل محذوف اي الله اركض
ركضا كما هو مذ هب بي على في ارسالها العراك ولو كان كما قال الجار غيرهما او غيرهما على ان انصبابها على الحال لا على
حذف المضان فعني مشيا ما شبا وقع المصدر صفة كما ان التمتع وقعت مصدرا في نحو فاما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يحى ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي الله اركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ وما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا فو لم كلمه فاه الى في وهشام يفس عليه كما مر ومنه عنه يبايد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر محي الحال معرفة واما نحو جاء البرق فغير من اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يحى في الافعال لتافضه قوله ويكون جملة خبرية فلا سمته بالواو والضمير او بالواو والضمير على ضعف
والمضارع المبني بالضمير جده وما سواها بالواو والضمير او بالواو لا بد في الماضي المبني من فاعلا امر او
مفدرة اما يجوز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عام لها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المحي بالحال تخصيص نوع مضمون عامه بوقت ونوع مضمون

الحال فعنى قولك جاء في زيد راجعاً إلى الذي هو مضمون العامل نافع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحار
ومن ثم قيل إن الحال يشبه الظرف معنى والاشباة إما طليقة أو باقية بالاستغناء وانت في الطليقة ليست على
بغير من حصول مضمونها فكيف تخضع مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون وأما الأبقية فتوجب
وظلفت فإن المتكلم بها لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها وهو منافع لفقد
وقت الوقوع بل يعرف بالفعل من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه قوله فلا سمية بالواو
والضمير تارة بطوا الجملة الحالية هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لأن الحال هي فضلة بعد تمام الكلام فاجتنب في
الأكثر إلى فصل ربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع
ليؤذن من أن الأمر الجملة لم ينفق على الاستقلال وأما خبر المبتدأ والصفة فالضمير بالواو لأن الخبر تمام الكلام
وبالصفة يتم جزء الكلام والصفة لتبعينها للموصوف لفظاً وكونها المعنى فيه كأنها من تمامه فاكفى في ثلاثتها بالضمير بل بغير
الصفة والخبر بالواو إذا حصل لهما أدنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد لا نحو ما جئناك إلا وانتهى بجل
الاهو فغير وأما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال فلا زى بل مصدره بالواو وقولاً بالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفرد الواو منفرداً في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط وأما انفرد الضمير فقال
الاندلسون إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً نحو جاء في زيد وهو ركب لعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
في معنى المفرد سواء أذا المعنى جاء في زيد راجعاً فصدرت الجملة بالواو ابتدأنا من أول الأمر يكون الحال جملة وإن أذا
معنى المفرد وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فإن كان الضمير فمصدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء في
زيد يد على رأسه وكلمته فوه إلى في أو خبراً نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجرد أعني الواو
ذلك لكون الربط في أول الجملة وإن لم يكن مصدر بل بقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرد الواو وإن كان
الضمير فآخر الجملة كقوله تصف النهار الماء غامرة فلا شك في ضعفه وقلة وقال جارا لله بناء على أن انفرد الضمير
في الاسمية ضعيف مطلقاً على ما ذهب إليه المضارع فوطم جاء في زيد جنة وشئ يعنى منصرف عليه جنة وشئ وبدانة
ليس بجملة بل هو مفرد فقد راعى ذلك من الواو وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على شيء حال جاز أن يرفع الظاهر كما في باب
المبتدأ فإن أراد أنه يجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فأكفراً بالهيايات دونه جواهرها في صرة لم يزل و
قوله فإن امرأ سرحى إليك فنفقه من الأرض مومناً ومبتدأ متعلق ولو كان مفرد المجرى الواو أيضاً بقول لفظة وأن عليه
جنة وشئ ولولم يكن جملة لم يدخل عليها وإن أراد أنه لا يمنع أن يفرد بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرية بليس وإن كان
فعلية حكم الاسمية إن اجتماع الواو والضمير وانفرد الواو أكثر من انفرد الضمير وذلك لأن ليس لمجرى النفي على الأصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوها وقد بطلوا الاسمية من الربطين عند ظهور الملازمة نحو قولك خرجت زيد على الباب هو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبفقد به معنى فجاء في زيد يركب بمعنى جاء في
زيد راجعاً ولا سمية وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب أن كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء في استغنى عن
الواو وقد سمع فت وأصلك عنه وذلك أملاً أنها جملة وإن شابهت المفرد وأما أنها بفقد بروننا أصلاً فيكون اسمية
تقديرها وبشبه ط في المضارع الواقع حالاً خلو من حروف الاستقبال كالسنتين ولن ونحوها وذلك لأن الحال الذي نحن
في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وإن بناه على حقيقة لأن في قولك مثلاً اضرب زيداً غداً يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بغير مصدر هذه الجملة أي المصدرية بالمضارع
عن علم الاستقبال لتنافر الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقة بل مثلثة التزموا لفظاً
فدأماً ظاهراً ومقدرة في الماضي إذا كان حالاً مع أن حاله بالنظر إلى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال
المتكلم فقط وذلك لأنه كان يستلزم في الظاهر لفظ الماضي الحالية فقالوا جاء زيد العام الأول وقد كتب المجيء
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كأن التجريد عن حروف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها أي ما سوا
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة أقسام المضارع المنفي والماضى المثبت والماضى المنفي يجوز في كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة أوجه اجتماع الواو والضمير والاكفاء باحد هاتين أقسام وهذه أمثلها جاء في زيد وما ركب
غلامه وما ركب عمرو ما ركب غلامه جاء في زيد ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاء في زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما في له المضارع وقال الاندلسون المضارع المنفي بلام لا بد منه من الواو وإن كان مع

الجملة المنفية
بالواو

الجملة المنفية
بالواو

الضمير ولا ولعل ذلك لان تحول بضرب ما من معنى كضرب فكما ان ضرب لنا فاضنه الحال ظاهرا احتاج الى قد المقرب
 له من الحال لفظا او نقدر ان ذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالة لما لم يفتح معه لان قد تحذف نحو
 ولم للثني واذا اتى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجزئ يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
 بظاهرة على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا اتى المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
 ما ذهب اليه النحاة والا غلب بجزءه عن الواو كما ثبت لان معنى جاء في زيد لا يركب اي غير ركب فهو وقع موقع للفرد
 ودخول لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلها جازان تزني لا تزني ولا تزني كما جازان
 تزني لا تزني فزورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبه المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبه المضارع
 المجزئ لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابهة للفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
 انتفاء الضمة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتهي المضارع حالا بل لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهره
 او مقدرة قد تقدم على ذلك والاختفاء والكوفون غير الفراء لم يوجبوا في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
 استدلوا بنحو قوله كما انتفض العصفور بل لا القطر قوله تع اوجاوه حصرت صدورهم وغيرهم اوجوه كما مضى
 والاول قريب وقبل ان الماضي في نحو قولهم اضرب فام او فعد حال ويجب بجزءه عن قد ظاهره ومقدرة الاولى انه
 شرط لاجال اي ان قام او فعد كما يحى في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع
 حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكفاه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما الفسدة الا كرمي لان دخول الا في الاغلب
 الاكثر على الاستا فهو بنا وبل الا مكرما الى قصار كالمضارع المثبت وقد يحى مع الواو وقد نحو قولك ما الفسدة الا وقد اكثر
 ومع الواو وحدها نحو ما الفسدة الا واكرمي لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما حل
 الا وله نفس اماره ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما الفسدة الا وقد اكرمي في غير هذا الموضع بنظر فان كان مع
 الماضي المثبت ضمير فيثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك بنحو قوله تع اوجاوه حصرت صدورهم قالوا ان قد
 فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد جند اكثر من افراد احدها وافراد فلا اكثر من افراد الواو فنحو جاء في زيد وقد خرج
 ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد زلوصيف وسافها الست ترى ان قد انبث بموعد
 ولا يقال جاء في زيد قد خرج عمر واذا جاز الا ندلى على ضعف قول قد في الماضي المثبت بان نحو ما قد ضرب ابوه وليكن
 بوجه لعدم التماثل والقياس ايض لكون قد لتحقيق ونوع الفعل ما لنفسه ويجوز حذف العامل كقولك للسافر رايت شيئا
 ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوف اى حقه وشرطها ان تكون مقربة لمضمون جملة اسمية اقوالا علم ان عامل الحال قد
 يحذف جوازا وجوبا ايض في مواضع فباسمته ولا بد من قربته مع الحذف جازا كان او اجبا ففريته ما حذف جازا حضور
 معناه كقولك للسافر رايت شيئا مهابدا اى سيرا شدا مهابدا او تقدم ذكره اما في استنفاها كقولك فاما في جواب من قال كيف
 حلفت زيدا او غير استنفاها كقوله تع احسب الانسان ان لن يجمع عظامه بل قد ربي اى على جميعها فادري ومن المواضع
 التي تحذف فيها فبا على الوجوب ان يبين الحال اذ باد ثمن او غير شياء فشيء مفرونة بالقاء او تم يقول في الثمن بعنه
 بدرهم فصاعدا او تم زابدا اى قد هب الثمن صاعدا او زابدا اى اخذ في الازد ياد يقال هذا في ذى جزاء بيع بعضها
 بدرهم والبوا في اكثر ويقول في غير الثمن فكل يوم خراء من الفلن فصاعدا او تم زابدا اى ذهب الفلانة زابدا اى
 كانت كل يوم في الزيادة ومنها واقع الحال ناسبا عن خبر نحو ضربى زيدا فاما وقد تقدم ومنها اسما جامدا متضمنة لويجنا
 على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همة الاستنفاها وبدونها ايض كقولهم انتم باخرة وفيستبا اخرى وقولنا في السلم اعتبارا
 جفاء وغلظة وفي الحرب امثباء النساء العوار لنا اى يتحول بتمثبا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعتبارا واشباء النساء وكذا قوله في المولاهم
 اولاد الواحد وفي العباد اولاد العلات ويقول في غير الهمة بتمثبا فند علم الله عرفه وفيستبا اخرى هذا الذي ذكرنا من
 السلب في والترخيص اى كون هذا الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الخوان ان تصابها على المصدر
 قال المص لا نه ليس المراد انك تتحول في حال كونك بتمثبا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعتبارا بل المعنى يتحول هذا التحول المحصور
 ومنها عند السبابة صفات تضمنت نويجا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمة وبدونها نحو قولهم فاما وقد فعل الناس
 واقاعدا وقد سارا لركوب فاما قد علم الله وقد فعل الناس فقد بتمثبا انقوم فاما فهو عند السبابة في حال مؤكدة وعند
 سيبويه والمبرز والترخيص في الصفة فبتمه مقام المصدر اى تقوم فاما ويجوز رفع هذين الضمير على انهما خبران
 للمبتدأ فنقول انهم مرة فاما قد علم الله اى انت بتمثبا هو فاما قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما
 ذكرناه مما هو حال كثر استعماله قوله ويجب في المؤكدة اى يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

لا يخرج كقوله
 لا يخرج كقوله

المؤكد لا يجرى إلا بعد الاستمارة والظاهر أنها جري بعد الفعلية أي كقولهم نفع ولا تغتوا في الأرض مفسدين وقوله ثم وليتم
مدبرين وقولهم لغاي جابيا ثم فاما قال نفع والشمس والقمح والنجوم مستحاث على فرائد النصب في الآية وقال نفع كالتق
نقضت غزلهما من بعد قوة انكثا وبخالف العامل بالحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يكون هذه الصفات المنقولة
كلها في مئة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بفيد بفيد به
عاملها كالمثقلة واذ ابحاث بعد الاستمارة وجبان يكون جرائها معرفتين جامدين ونجى اما التقدير مضمون الخبر
وأكد واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر انا فخر كقول الشاعر انا بن داره مشهورا بها نسبي وهل يداره
ما الناس من عاروكه فولات انا حاتم جوادا وانا عمرو وشجاعا اذ لا نقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دل على علمها
الحال كاشا حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصدا الخبر منضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغزك نحو انت الرجل
كاملا ونصا غير نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبد او نصغير اللغز نحو هو المسكين مرحوما او يهدد بخوات
التجاسس سفك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم ابنة وهو زيد معروف وهو الحق بيتنا وهو
الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقوله
كاملا وسفك الدماء وآية ومعرفة وبيتنا التقدير مضمون الجملة وأكده وقوله عطوفا لكلهما واما سقي الكل حالا
مؤكد وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حق يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقته الفلان فضا
كانه هو وكذا المرحومة لانه زيد ابوك في الاغلب للمسكنه واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاستمارة فقال
سبويه العامل مفتر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حقت الارض تحققت وعرفت اي تحققت
وانتبه عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك بيقنتا اب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعد عطوفا فهو
مفعول ثان للاحال وقال التراجاع العامل هو الخبر لكونه مؤلا بمسمى نحو انا حاتم محتيا وليس بشئ لانه لم يكن مستجبا
وقت التسمية بحاتم ولا يقصد الفاعل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم ابنة وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبني للضمته معنى التثنية نحو انا عمرو وشجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمرة والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويخرج مرحوما وحو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جرائها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من استا
احد جريها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى انا معني انا زيد انا كائن زيد فعل هذا لا يقدم المؤكد على جري الجملة
ولا على احدها الضعفاء في العمل وذلك لخفا معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع التثنية كقولك لنفسه في
جواب من قال اما القيت زيدا كما ولا يجوز الحذف اذ ثابت عن غيرهما كما في ضرب زيد فاما اذ انوقف المراد على فكرها
كما نقول في الحصر لا تأتي الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كاتبة وفاطمة ولا يصح ان يقع كاتبة في كلام من لا يجرى
بغيره مضافا غير حال وقد خطوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة فالما يرفع الابهام جاز
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احرازنا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن
ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هبته الذات لا عن نفسه ما وكذا الفهري في رجع زيد
الفهري يرفع الابهام عن هبته الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ما هبته الرجوع معرفة عن غيرهم وهي
الانفعال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني رجل طويل او طريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهم بالوضع
صالح لكل فرد من افراد الرجال فذكر احد اوصافه بتميز عما يخالفه كما يميز بطويل عن قصير وطويل يرفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعاً على ما فسر المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جولي العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مرت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا ودينه رجلا سواء ويدخل
فيه ايضاً المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذ النصب لان معنى النصب التحريف سواء وكذا يدخل فيه المجرور نحو
ما نه رجل وثلاثة رجال ولان بعدد بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو يميز والتبميز نفسه قد يخرج اذا كان جزء
اخف من نصبه كما في هذين كما اعند في حد المفعول عن الاعراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق
لكنه لم ينصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فريخان قوله الابهام المستقر
قال احزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصر

مبحث التميز

المستقر

الماضية معلومة ولا يهاجم في الافراد
كان في الرجوع بعينه وكذا في
جائز العالم زيد فان الماضية
المختصة منه من غير
الصفة

لان هذا التمييز صالح في كل فرد من
الافراد لانه اذا ذكر في
الرجوع والافراد في
الماضية

واجب بان الذات معلومة
واما الابهام في الصفة ولا
كذلك نحو عدي عشرين
فان ذات المصداق مبهمة
اذ لا يعرف من اتي

مبحث التميز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى فانه
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والتبكي لان يضع لفظا للمعنى غير انما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في
اصل الوضع فلك معنى المستقر في اللغة هو الثابت وبت عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
الفرق بعد اتفاق الاشتراك ومع الفرق بينه ينفى الابهام في المشترك وفي العدد سائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا بد لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر الحد لانه بالعناية والالفاظ المجمل في الحد مما يحل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
امّا في عدد نحو عشرون درهما وسباني واما في غيره نحو رطل زينا ومنوان سمناء وفقران واول على التمرة مثاها زيدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يفصل انواع ويجمع في غيره ثم ان كان بنون او بنون النسبة حازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حد يد والحفص اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظه عن في مثله يفرد ان ما بعدهما مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرئ وعن نقد ملكي ان امرئ
سبب لمصولة فالتميز صادر عن المفرد لا بهام سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها الى النسبة سبب له لانك
تنصب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة اذن سبب لذلك التميز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يفتح جعله لما انتصب عن اى الاسم الذي صدر ما تنصب التميز عنه كزيد في طاب زيد نضا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعلى اى طاب نفس زيد زيد
هو سبب لا نصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان تمامها سبب لا نصاب
التميز يشبهها بالمفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما قيل في قوله تع طفا عن طين والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا لقول التميز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاولى لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب وغير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويثبت والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعه
يعرف به قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيال كالقفير والارطب والكر وما يعرف به قدر الوزن كالجنان
الوزن كالسطوح والذائق والذباب والمقن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذوق والمسوح كالذراع وكقدر
وقدر شعير ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعه للتقدير كقوله تع ملاء الارض ذهباً وولك عندى
مثل يدر رجلاً واما غير المقاييس انا وسواك رجلاً فمحول على مثلك بالصدق وتوكل بطولك رجلاً ويعرض ارضا ويقلقه
خشباً ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز ارادت بها المقادير لا المقادير لان قولك عندى
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زينا المراد بعشرون هو الذي راها لا يخرج العدد وبين ذراع المذروع لا ما يذرع به ويرطل للوزن
لا ما يوزن به وكذا في غيرهما وغير المقادير كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليها صله ويكون مما يفتح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حد يد وباب ساجا وثوب خرا والحفص في هذا الكثرة في المقادير وذلك لان المقادير منها محتاج الى تميز ونصب التميز نص على
كونه متميزا وهو الاصل في التميز بخلاف الجرة فانه علم الاضافة فهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير مع
ان الحقة مع الجرة اكثر لسقوط التوطين والتوطين بالاضافة وان لم ينفى التميز بينهما البعض بالتبعض نحو فطعة ذهب وقليل
فضة لم يخرج انتصاب الثاني على التميز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالنوم في الجرة في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة
والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فارتد التحفيف بالاضافة مع انه قد جله في الشذوذ على الاصل خمسة
اوثا بار وثمانين عاما واما زكوا الجرة في العدد المركب نحو واحد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
لعدد المركب الى متميز والمتميز من حيث المعنى هو اليهم المحتاج الى التميز لكان جعلاً لثلاثين اسما كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشر فيخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سبعة الاضافة وكذا زكوا الجرة في العدد الذي في آخره
نون الجمع كعشرون واخوانه مع انه كثير الاستعمال يفر وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحدف في الاضافة حدف نون الجمع فيها لبايئتها اياها ولم يثبت معها المشابهة منها النون الجمع
فتميزت الاضافة لتعذر ابحاث النون معها وحدفها وقد جاء نحو عشر درهم قليلا واكثر منه اضافة الى صاحبه نحو عشر
قال وتوكل قد كبرت تكمل اجرامه مجرى احد عشر قوله واما في غيره اى في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زينا
ومنوان سمناء ومثاها زينا بيان انواع المقادير بل بيان ما ينتمى به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين

[illegible]

تاریخ
تاریخ

五

خبر: الکبریا و طبریز و دوزخ: انضم فخره ای عادی و قیاس فریت

وليت فلا تدر

الشيء في
الرواية
في المتن

بعد مضمرة وقال بعضهم ما ماقول بالاول لم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لهما التصب بعد هـ لان ما مصدرية وهي تدخل على
الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعد هـ اسمية فتعني الفعلية فتعني كونها فعلية فوجب التصب
والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا وذلك ان الجنب كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو
ما ذر شارف ونحوه وجوز الجرح الجرح بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محله
التصب على الحال اذا ذهبتا معنى الاستثناء والاستعلاء لا يستعمل موضع لا يكون غير نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى ضماي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حق نوافي بالحجاب بخلاف ذلك واجاز
الخبيل ان يوصف بلبس ولا يكون متكررا ومعرف باللام الجسدية نحو جاني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما انتهى امره لا تكون فلانة فيلحقها اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة ثابته تقول ما رايت رجلا لا
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المقترع على انه قال الا حوص
فانك الصنع الذي قد ركنه ولا الغبط متى ليس جلدنا واعظما اي الاجلاد ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل غير نقي اذا عرضت فلما نظر ابد البسل قوله ويجوز ان نصب
بخيار البديل في ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا والافعل اعلم ان الاختيار البديل في المتن
شرطا احدها ان تكون بعد لا ومنصلا ومؤخرا عن المستثنى منه الممثل عليه استقهم او نفى او نفى صريح او ماقول غير
به كلام تضمن الاستثناء والابتداء المستثنى عن المستثنى منه نقولنا الممثل عليه استقهم او نفى او نفى يدخل فيه الضمير الرابع
قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخ نحو قولك ما احد وضربته الا زيدا يجوز
ذلك لا بدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل التقى على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احده لفسه كرم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيدا والابدال من صاحب الضمير والانه الاصل ولا يحتاج
الى تأويل لكونه في غير الموجب لو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا نقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سبويه اذا قلت
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله
وانا لا اري ناسا في غير نواسخ الابتداء ايضا فالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل التقى عاملا ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا بنصف قول الا زيدا لان المعنى ما انصفت احدا كلمت الا زيدا ومنه قول عدي بن زيد في الليل
لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وري من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سبويه نظر لكونه محلا
لظاهر معنى البهت فلا تضاعف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اؤذي احدا بوجه الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوجد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذي فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
بغير موجب نحو ما جاني اخو احدا لا زيدا وفي حكمه ما في وصف معمول غير موجب في نحو ما اتاني غلام لاحدا لا زيدا قولنا
او ما قل به يدخل نحو فلما رجل يقول ذلك الا زيدا وقل رجل يقول ذلك الا زيدا وقل رجل يقول ذلك الا زيدا وفي فل رجل
وقلما رجل وقل رجل معنى التقى قال ابو علي فلما يكون بمعنى التقى التصريف نحو فلما سيرت حتى دخلها بالتصب لا غير
لو كان للابتنان لكانا لرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجي بمعنى ثبات التقى القليل كقوله فلما عرت حتى هجته بالبناشير من
الضريح اقل ولا غلب الاقل وكون اقل رجل واولا بالتقوى لا بد خطه نواسخ الابتداء كما لا بد من على ما التافيه ومن ثم كان وصف
المضاف اليها اقل في الاشهر فعلا اظرف لان اصل التقى دخوله على الفعل ولو قلت اقل رجل في جمه ولم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سبويه اجاز حكما بنحو
لبسه وعافله اذا سمي به كالجمل وفاعل قل فلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليها قل لكونه كالجمل ويرى قال ابو علي اقل مبتدأ
حذف خبره وجوبا استثناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبره ما بعد لولا وفيما قال نظرا لانه لا معنى لقولك قل رجل نقول
ذلك الا زيدا موجودا كماله معنى لقولك انا هم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خيلة لان فيه معنى الفعل كما في انا هم
الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيدا خبر المبتدأ والا زيدا بدل من ضمير يقول وكذلك اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وقل رجل يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما تقى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لان افعال التفضيل كما يجيء في بابها اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مشاة او مجموعة فهو مشى

الطريقة والطريقة من صيرورة والطريقة من صيرورة

الشيء في المتن والرواية في المتن

المفرغ بمون

اني هو محمود بن ابي الحسن
 استرخصتكم بعد الاستفتاء
 سوا رجع الى المجلس فوجدوا
 ولا تناقض بين رجع الى المجلس
 الاستفتاء اذ رجع الى المجلس
 الخ فاسم جميع الحكماء
 لا التفت فيه الامم الى
 فيكون الامر بها واقفا
 الامم فيكون المذهب اقبالا
 مجال فالمخلص هو الله
 اليه
 قال المصنف في بيان
 اثر القراء على المروج
 لا يسبب بل المروج مع ان بعض
 انفس قد غفلت عن
 انفس

[illegible]

عليه

المستمر

وصفة التي هي
بالأفضل للصيغة
انفصال من
الموصوف

منها لا يتجرب فيه وإذا كان المستثنى بعد المستثنى من قبل صفته نحو ما جاني رجل الأعمى وخبر من زيد فعند سببها ابتداء وحي
النسبة لأن المبدل منه وهو الموصوف مقدم وحكي سببها بالنسبة على الاستثناء والمأثري بخلاف ذلك على الإبدال فظهر إلى أن اللفظة
تجزء الموصوف فكانت لم تقدم على جميع المستثنى من وإيضاح أن الإبدال من شيء علامة الاستثناء والغاية ووصفه بعد ذلك
علامة الاعتدال به والاعتناء بالتي بعد الاستثناء عنه بعيد فيعرب على حسب العوازل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب بعينه مثل ما ضرب في الأزيد لا أن يستقيم المعنى نحو قرأت الأوبى كذا ومن ثم لم يحذف ما زال زيدا لا عالما أقول هذا
الذي تشبهه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الأداة لا تشغل بمسئتي منه فعل في المسئتي وأعلم
أن المنسوب إليه الفعل وشبهه كما نكر ذكره هو المسئتي منه المسئتي في أعرب المسئتي منه بما يقضيه المنسوب ومن
المسئتي لأن الجزء الأول والمسئتي صار بعده في خبر الفضلات فأعرب بالنصب ثم إن أمكن ابتاع المسئتي للمستثنى منه في
الأعرب فهو أولى كما في فام القوم الأزيد أي لا يكون من تمام المنسوب إليه وبغيره أمكان ابتاعه أباه يجوز حذف المسئتي منه
وفيها المسئتي مقامه على البديل وذلك في غير الموجب أن لم يحذفه كما في الموجب لم يحذف ابتاع المسئتي أباه بل رجب
نصبه لكونه في خبر الفضلات كما ذكرنا وأما علل امتناع حذف المسئتي منه في الموجب جواز في غير الموجب فلأن المسئتي
الذي كلاً منافيه يجب خوله تحت المسئتي منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين أمّا المبرد وبعض الأصوليين
فإنهم يكفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحت حتى جاز بعضهم جاني رجل الأزيد والأقل هو الوجه لأن الاستثناء إخراج النفا
وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ثم إن المخرج منه إما يضح حذفه إذا قام عليه دليل والدليل المنزه دلالة على المخرج منه هو
المسئتي لأنه يعرف أن بيان المقدار من جنس بغيره وذلك المقدار المقدار يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير متعين
لأنه لا يتحقق إذن دخول المسئتي فيه ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المسئتي فطاع لعدم قيام قرينة في الغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس ليحقق دخول المسئتي فيه ويقطع جميع الجنس جاز في غير الموجب نحو ما قام الأزيد لأن اشتراك
جميع أفراد الجنس في انقضاء ونوع الفعل منها أو عليها أو خلفها واحداً أباه في ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل
منها أو عليها أو خلفها واحداً أباه في ذلك فمما يفل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الأسفل عند الأكل إلا الفاسح ويعلم الله أن العالم
العالم واحد وثباته ويستطيع ذلك تقع الاستثناءات وفرائد الأوبى كذا وضربته بالأسوط قال الله تعالى ومن يعلم يومئذ
الأمم فقال ويمكن أن يفهم في بعض المواضع على بعض معني من الجنس معلوم دخول المسئتي فيه دليل كما إذا قيل ما
لهيت صناع البلد فيقول لقيت الأتلا لكن لا غلب عدم التفرغ في الموجب يجوز التفرغ في موجب ما قل بالتقريب كما
في قوله تعالى في أكثر الناس لا كفوا فإذا تفرغ هذا فلما أن المسئتي منه حذف لقيام القرينة والمنسوب إليه كان هو المسئتي
منه مع المسئتي وآلة الاستثناء وكان المسئتي منه كما تقدم أولى بأن يعرب بما يقضيه العامل لكونه جزءاً من صان المسئتي
متعيناً لقبول ما انقضاء العامل من الأعرب إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للأعرب غير فعل هذا سقطت الأعراض
بأنه كيف يستند الفعل المنفي في نحو ما قام الأزيد إلى الفاعل المراد ونوع الفعل منه لأنه ليس تمام المسئتي في الحقيقة في نحو
ما قام الأزيد كما لم يكن القوم تمام المسئتي في ما قام القوم الأزيد بل كل واحد منهما جزء المسئتي حقيقة وإن كان المسند
إليه لفظاً والاستثناء المفرغ يحكي في جميع معولات الفعل وفي المسند والخبر ما الفاعل والمخو به في نحو ما ضرب الأزيد
وما ضرب الأزيد وليس مطلقاً الأزيد والمفاعيل نحو ما ضرب الأزيد وما ضرب الأزيد وإن نظرت الأضواء ما رأته إلا
يوم الجمعة والأفلامك وما ضربته إلا نادياً وأما المفعول معه فلا يحكي بعد الأفعال لا تمشي الأزيد ولعل ذلك لأن ما بعد
الأداة منفصل من حيث المعنى عما قبله لخالفته له نقياً وإثباتاً فالأداة مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
في ستمجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الأعطف الشؤ فلا يقال ما قام زيد الأعمى
كما يقع الصفة وأما وقوع الواو والحال بعد ما نحو ما جاني زيد الأعمى ركب فلعله ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو بل
هو مقتد ويقع بعد الأداة من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاني زيد الأراكبا والتميز نحو ما أصلاً فالأداة الأماء ونحو قوله
وما أهلكنا من فرينها إلا ولها كتاب معلوم الواو للحال لأن صاحب الحال عام وقبل الجملة صفة للنكرة وأما الواو والحصول
الفصل بين الموصوف وصفة التي هي جملة بالأفضل للصيغة انفصال من الموصوف بوجهين يكونها جملة وبالأداة
بأنه وبأداة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس أحداً لا وهو خير منك وما رجل الأوانت خير منه وكذا في قولك
ما كان أحداً وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الأوهو فاضل وبتجاء الواو
في خبر كان بغير الأداة على علمه لم قد كنت وما أهدت بالحرب تشبهها بالحالة وأما التفرغ في المسند والخبر
فردعهما فنحو ما زيد الأداة وما قام الأزيد ولا غلام رجل الأظرف ولم يكن زيدا عالماً وما ظننك إلا بخيلاً ولم

بالباء المزبلة لتأكيد غير الوجوب نحو ما زيد وليس زيد وهل زيد يسقى وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوباً أو مفتوحاً نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما والحجازية وإنما تعدل بالبدال من لفظ الجور ومن المذكورة لأنها وضعت ليقيدان عدم
الإيجاب شامل لجميع أفراد الجور بها سواء باشرنا الجور كما في جاني من رجل أو كان تابعاً لباشرها نحو ما جاني من رجل
وأما والآية بعد بعد غير الموجب فافضه لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشعل أفراد ما بعد هاو كذا تعدل
البدال من لفظ الجور بالباء المذكورة لأنها وضعت ليدل على تأكيد عدم الإيجاب مضمون الجور بها سواء كان مجزئاً هامياً
أو نحو ما زيد بقاء أي بقاء غير ثابت قطعاً أو تابعاً لباشرها نحو ما زيد بقاء ولا تعد والآية بعد هامياً مبطلة لعدم
الإيجاب ومع بطلان كيف ينبغي مؤكداً وكذا تعدل بالبدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لأن عمل الحر فيهما إنما كان لا جمل
نفيهما كما ذكرنا قبل والآية تطلق النفي الذي عمله فكيف يعلن مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الأخفش
أيضاً البدال من لفظ الجور من المذكورة وإن كان مذهبهم يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر وغفر لكم
من ذنوبكم لأن كلامنا في من الاستغرافية لا يمكن أن يرتكب جواز زيادة في الموجب التي يجوز زيادتها في الموجب لئلا
هذه وكذا الباء المزبلة في نحو الفتي بيد وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها أي التي لتأكيد غير الإيجاب فلا يلزم
من يجوز زيادتها الباء في نحو الفتي بيد أعني في الموجب أعمال الباء ما بعد لا في ما زيد بشئ إلا بشئ وقد أجاز الكوفيون أعمال
من والباء المذكورين أي المختصين بغير الإيجاب فيما بعد إلا إذا كان منكراً نحو ما جاني من أحد الأرجل فاضل
وما زيد بشئ إلا شئ حفيظاً وأما إذا كان معرفة فلا ولعلكم نظر والآن عدم الإيجاب وإن زال بالآية من الاستغرافية
لأن من المنكر وضعوا الباء والمذكورة أصلها أن تدخل على المنكر لأن موضعها الخبر وأصله التنكير جاز أن يعمل في المنكر
لمشابهته ما ينبغي أن يبدل خلافة وإن كان في خبر الإيجاب سهل لأن عدم مباشر الحر في الجورين والآية المنع من ذلك
لأن عمله المذكورة قبل في امتناع خبرها ما بعد إلا بعم المعروف والمنكر وما ذكره كان يمكن أن يعتد به لو ثبت في النظم
جاء المنكر بعد إلا بما وقيل أبو على إنما يجوز خبر البدل في ما جاني من أحد الأزيد ونصبه في لا رجل إلا زيد لا ما جاني من أحد الأزيد
من الاستغرافية على المعرفة وعمل التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاني من أحد الأرجل صالح وأنه لا يجوز
جاء اتفاقاً منهم ولا في نحو لا رجل في الدار لا رجل فاضل فإنه لا يجوز بطلان على اللفظ إجماعاً ولما أن نقول إنما يجوز الباء
على لفظ اسم لا وخبرها المذكورة لأن أعمالها فيما بعد لا يفتضى بقاء نفيها ما بعد هاو لا يعلن إلا للنفي ونحو لا يفتضى
زوال نفيها ما بعد هاو يلزم التناقض فإن قبل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقاً ليس زيد شياء الأشياء لا بعبارة لأن معنى ليس
وما سواء إجماعاً منهم قلت سلنا شاذي معنيها ما ولا يلزم التناقض لأن أعمال ليس فيما بعد لا لا يفتضى بقاء نفيها ما
بعد هاو إذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول بالأكسار بل نفيها فإن قبل فقد أثبت لها معنيين أحدهما
يزول بالآية وهو النفي والآية لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقاً فيلزم أن يكون في ما أيضاً معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الأصل ما كان وإنما حكما بذلك للحرف علامات الألف والياء نحو ليست ولسنت ثم سلبت الالف على
الزمان الماضي فثبت مفهده لنفي كونه مضمون خبرها مطلقاً أو في الحال كما يجيء ومعنى كونه نفي مضمون الخبر وهو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد في الحقيقه والمعنى وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في إيجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما شئ قبل أنهما بمعنى واحد في الحقيقه والمعنى ورث شيان
معناها الوضعية مختلف ومودها ما شئ واحد فإذا ثبت هذا قلنا أن الانقضاء معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو التاصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيداً لا مطلقاً وما أن ليس أيضاً بعبارة إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجمله بعد هاو فينبغي أن يكون حرفاً ولا يكون فيها معنى الفعلية فاجواب أن ذلك فيها عارض وكان أصلها أن يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الأفعال النامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وأفادته لفظ كان للكون المثبت
في غيرها عارض كجاء عسوق ليس عن الزمان كما سبق في أول الكتاب فإن قلت فاذلهم بحر الجور لا نصب فيما بعد إلا في نحو ما
زيد بشئ إلا شئ لا بعبارة ولم يبحر انصب في نحو ما زيد بشئ إلا شئ لا بعبارة فواجه الرفع قلت المبتدأ والخبر ليسا فعلاً
كما قرأ في حد الأعراب إلا أن التواضع إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت على الرفع فافادتها لكونها إذا كان العامل حرفاً
لضعفه فنتم إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى جازاً اعتبار ذلك المقد بل ضرورة نحو ما زيد فافادتها وعمره وإن غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقد إلا إذا اضطر إليه كما في ما نحن فيه فإنه لم يبق طريق الاعتبار ذلك المقد وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها أحد التفسيرين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنوا نهم وهو القياس وضعفها
في العمل بلغي بغيرهم الخبر وبوسطان بينهما وبين المعقول لكن إذا وجد مندوخه لم يخل على هذا إلا على المحلى فلا يقال

ما زيد رجلًا ظرف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كنه كما في
اعجبني ضرب زيد وعمر وحق وال بعضهم لا يجوز فكيف بالحمل الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بنحو او
شيئا الا شئ وفي نحو ما زيد بقاء او فاما بل فاعدا ولكن فاعدا كما في خبر ما فلو اوجب الحمل عليه اجابته لداعي الضرورة هذا وفي
رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا
في نحو ما رايته احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاني
احدا الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملبس
بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلبس بالبدل الغير الجائز في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر ما رايته
وخوفا لا ينس بها الا الصوامع والاصلاء واليوماء قال ولا امر للمعصي الا مضيقا وقال الخليل مضيقا حال وجاز ينكر في
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيقا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار فان نصب
على الاستثناء فيه ضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و
في نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب تمام من جهة الحمل على المعنى فوهم وان كان ضعيفا فحينئذ على ما قال
سبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير فيقول فترفعه او من احد فننصبه وانما ضعف لان لفظا م
لا يستعمل في الواجب انما نصب بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا
زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا بوم هو رفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يحكي في افعال القلوب فلما اجاز
مجرى الواقع في خير المعنى جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاحتمال
احد غير الموجب فكانه وابع في خبر غير الموجب ولا يجوز ان يقول فباسا عليه اما القوم فاما انهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم
وان كان القوم في المعنى في خبر التثنية ايضا اذ المعنى ما رايته القوم الا زيد ولا بأس بان يذكر بعض ما امله المصنف من احكام الهم
الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا المثل ما قلنا في فاء التبيين وواو العطف واخوانها في
المنسوب على شرط التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى لها الا ان يكون مستثنى منه وتابعا للمستثنى على ما مر في باب
الفاعل وثانيها ان لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلاف لقوم فلا يقال في ما ضرب احدا الا زيد عمر واعي ان
كلا الاسمين مستثنى الا المذكورة بل يقال ذلك على الاسم الثاني مع قول المضمر في ضرب عمر ولو قد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل
وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلاف لبعض البصريين يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحو له على
عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل لما تعين في الصورتين فهو ان المنكلم يجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويرد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما نوهم المخاطب خوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى الشعة مثلا عشرة
ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل على ما ضرب من الكلية والتمام بان يكون
النافع منه اقل من النصف بعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده من ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي نوهوه
مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باختصار لفظ كقولك جاني القوم الا زيد او لولك جاني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيك زيد ولو لم يكن
زيد لم يدل على انه جاءه غيره وانك جاني القوم الا زيد الفائدتين وكذا في لم يجيئ القوم الا زيد على العكس وكذا نقول في
العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه
لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو منصوص في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما
ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى ثنتين العشرة لك على عشرة الاخسة او الا ستة لا ينبغي بلا ريب ما
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هذا لك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستحسن وان بقي واحد نحو
قوله لك على عشرة الا شعرا وابتها انما اذا جمع شيان فصاعدا يصلح ان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا معا ولا
فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما رايته وان الا زيد اي زيدا اب بار وان بار
فان لم يكن الا شرا له نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعدا نحو ما ضرب احدا الا زيد فان الاغلب مغايرة الفاعل
للفعل نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما ندى وصي نبياله ك
عليه عليه السلام بنصه وان احمل دخوله في كل واحد منهما فان ما خرج عنهما المستثنى فهو من الاخر نحو ما فضل ابن ابا الا زيد
وكذا ما فضل ابان الا زيد لان اختصاصه بالافرياء والى لما تغرد رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما
مرفوعا لفظا او معنى فلا استثناء منه لان منتهيه بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا

التثنية

متجاوز

ان او من ابن وان لم يكن احد هاء فوعا فالاولى به لغيره نحو ما فضلنا الازيد احدى على احد ونقد للاخير عامل على
 ما تقدم في باب لفاعل وان توسط هاء فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى مأخوذ عن المستثنى منه وذلك نحو ما
 فضل ابا الازيد ابن وبقد ايضا للاخير عامل وان لم يتغيرا بمعنى شراكته وان اختلف العاملان فهما نحو ما ضرب
 احد وما قبل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يحى
 وخامسها انك ذاكرت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعد هاء عطف الشق فلا بد
 من حروف لعطف قبل الا نحو ما جاني الازيد الا عمر واما ان يكون بدلا وهو ما يدل الكل نحو ما جاني الازيد الا اخوك
 اذا كان الاخ زيدا او بدلا لبعض نحو ما ضربت الازيد الا راسه او بدلا لاشتمال نحو ما اعجبني الازيد الا عليها او بدلا للعلم
 نحو ما جاني الازيد الا عمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما انا في الاخوك الازيد اذا كان زيدا هو الاخ وان كررتها
 وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل نال من مثله او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد وفي غيره فالذي
 في غير العدد نحو جاني المكيون الا فريشا الهاشما الا عطلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا نصب على الاستثناء لانه عن
 موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الا بدل والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ونعني بالوتر
 الاقل والثالث والخامس والسادس والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر
 منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكين غير فريش مع جميع بني هاشم الا عطلا ونقول
 في غير الموجب ما جاني المكيون الا فريشا الهاشما الا عطلا فالقياس ان يجوز في كل وتر والنصب على الاستثناء والبدل
 لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
 شفع منفى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكين مع عطل جميع فريش الهاشما والذي في العدد نحو على عشرة الا
 لشع الا ثمانية الا سبعة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد في الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع
 موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فليزمنك بالا فاربعة الا ثمانية الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد ادخلنا معه
 ثمانية صارت سبعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما سبعة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
 اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع
 والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا ثمانية الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد
 يكون كل وتر داخل وكل شفع خارج فيكون الشعنة مثبتة داخل بسقط منها ثمانية بقي واحد يضم اليه سبعة نصير ثمانية
 بسقط منها ستة بقي اثنان يضم اليهما خمسة نصير سبعة بسقط منها اربعة بقي ثلثة يضم اليها ثلثة نصير ستة بسقط
 منها اثنين بقي اربعة يضم اليها واحد نصير خمسة فليزمنك خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير
 الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا ثلثة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله على
 عشرة مستثنى منها ثلثة اي ماله على واحد واذا قلت الا ثلثة بالرفع على البدل يلزمك ثلثة لان المعنى ماله على
 الا ثلثة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثنى لاف في بينهما انفا فاف في نحو ما جاءني القوم
 الازيدون ويدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على هذه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا لمستكنا بخلافه
 الا بقا حجة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاحصة صلوة كجواز اختلال سائر شرط طها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل
 والنصب على الاستثناء اذ كلام الاستثناء وعلى الجملة لا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء نال من مثله فان كان
 في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفى خارج والشفع اي
 الاربعة موجب داخل فيكون معقو عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة فدخل به
 الاربعة وترندها على السبعة فيكون احد عشر فبه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك الحق
 وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الثلثة منها او من الشعنة الباقية بعد الاستثناء الاول
 وكلاهما مثنان فيكون الاربعة على التقديرين منقبة وكلناهما مثنان فيكون الاربعة ثلثة على الوجهين ومذهب
 غير ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاربعة ثلثة كما يتبين ان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
 او سارا به بطل الاستثناء فولا واحدا نحو له على خمسة الا ثلثة وكذا اذا قلت له عشرة الا خمسة الا ثلثة فالاستثناء الثاني
 لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء خمسة والسته من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزم ما حد عشر وان كان في غير
 العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مقترنا فان تقدمت المكررات على المستثنى
 منه فالجميع منصوب على الاستثنى نحو ما جاءني الازيد الا عمر والا خالدا احدا لا يمكن ابدال احدها من المستثنى

ان او من ابن وان لم يكن احد هاء فوعا فالاولى به لغيره نحو ما فضلنا الازيد احدى على احد ونقد للاخير عامل على
 ما تقدم في باب لفاعل وان توسط هاء فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى مأخوذ عن المستثنى منه وذلك نحو ما
 فضل ابا الازيد ابن وبقد ايضا للاخير عامل وان لم يتغيرا بمعنى شراكته وان اختلف العاملان فهما نحو ما ضرب
 احد وما قبل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يحى
 وخامسها انك ذاكرت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعد هاء عطف الشق فلا بد
 من حروف لعطف قبل الا نحو ما جاني الازيد الا عمر واما ان يكون بدلا وهو ما يدل الكل نحو ما جاني الازيد الا اخوك
 اذا كان الاخ زيدا او بدلا لبعض نحو ما ضربت الازيد الا راسه او بدلا لاشتمال نحو ما اعجبني الازيد الا عليها او بدلا للعلم
 نحو ما جاني الازيد الا عمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما انا في الاخوك الازيد اذا كان زيدا هو الاخ وان كررتها
 وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل نال من مثله او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد وفي غيره فالذي
 في غير العدد نحو جاني المكيون الا فريشا الهاشما الا عطلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا نصب على الاستثناء لانه عن
 موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الا بدل والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ونعني بالوتر
 الاقل والثالث والخامس والسادس والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر
 منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكين غير فريش مع جميع بني هاشم الا عطلا ونقول
 في غير الموجب ما جاني المكيون الا فريشا الهاشما الا عطلا فالقياس ان يجوز في كل وتر والنصب على الاستثناء والبدل
 لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
 شفع منفى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكين مع عطل جميع فريش الهاشما والذي في العدد نحو على عشرة الا
 لشع الا ثمانية الا سبعة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد في الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع
 موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فليزمنك بالا فاربعة الا ثمانية الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد ادخلنا معه
 ثمانية صارت سبعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما سبعة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
 اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع
 والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا ثمانية الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد
 يكون كل وتر داخل وكل شفع خارج فيكون الشعنة مثبتة داخل بسقط منها ثمانية بقي واحد يضم اليه سبعة نصير ثمانية
 بسقط منها ستة بقي اثنان يضم اليهما خمسة نصير سبعة بسقط منها اربعة بقي ثلثة يضم اليها ثلثة نصير ستة بسقط
 منها اثنين بقي اربعة يضم اليها واحد نصير خمسة فليزمنك خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير
 الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا ثلثة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله على
 عشرة مستثنى منها ثلثة اي ماله على واحد واذا قلت الا ثلثة بالرفع على البدل يلزمك ثلثة لان المعنى ماله على
 الا ثلثة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثنى لاف في بينهما انفا فاف في نحو ما جاءني القوم
 الازيدون ويدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على هذه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا لمستكنا بخلافه
 الا بقا حجة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاحصة صلوة كجواز اختلال سائر شرط طها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل
 والنصب على الاستثناء اذ كلام الاستثناء وعلى الجملة لا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء نال من مثله فان كان
 في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفى خارج والشفع اي
 الاربعة موجب داخل فيكون معقو عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة فدخل به
 الاربعة وترندها على السبعة فيكون احد عشر فبه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك الحق
 وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الثلثة منها او من الشعنة الباقية بعد الاستثناء الاول
 وكلاهما مثنان فيكون الاربعة على التقديرين منقبة وكلناهما مثنان فيكون الاربعة ثلثة على الوجهين ومذهب
 غير ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاربعة ثلثة كما يتبين ان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه
 او سارا به بطل الاستثناء فولا واحدا نحو له على خمسة الا ثلثة وكذا اذا قلت له عشرة الا خمسة الا ثلثة فالاستثناء الثاني
 لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء خمسة والسته من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزم ما حد عشر وان كان في غير
 العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مقترنا فان تقدمت المكررات على المستثنى
 منه فالجميع منصوب على الاستثنى نحو ما جاءني الازيد الا عمر والا خالدا احدا لا يمكن ابدال احدها من المستثنى

وان ما ترون

بحث المشتق

وان تأخر عن المشتق منه فلا حد للمشتقات سواء كان الذي والمشتق منه او غير النصب على الاستثناء او الابدال
 والبدل ولجب النصب بعد الابدال لان البدل منه قرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه ولا كالتساوط ومثاله ما جاء
 احدا لا زيد او لا زيد الا عمرا والاخلال بالابدال وان فوسطها المشتق منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء ولا
 من المتأخرات جازا الابدال والنصب على الاستثناء وبها فيها واجبا لنصب بعد الابدال نحو ما جاء في الايراد الا عمرا واحدا
 الا بركا والابدال وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايتها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا
 لا مناع شغل الفعل باكثر من واحد وامناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاء في الايراد الا عمرا
 الا بركا والاخلال ونقل عن الاخفش نحو ما جاء في حرف لعطف في مثله فبعطفه على ما اشغل به الفعل وليس في
 حرف لعطف بالفاسق المشهور واعلم ان في جميع هذه الاشياء من المفرغ وغيره مستثباتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر
 في غير المفرغ مفترغ في قولك جاني احدا لا زيد الا عمرا والاخلال لا يخرج من احد وعمر يخرج مما يلي من
 احد بعد اخرج زيدا ما جاء في غير زيد الا عمرا والاخلال يخرج مما يلي من احد بعد اخرج زيد وعمر ما جاء في غير زيد
 الاخلال فالكل مشتق من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذلك المفرغ نحو ما جاء في الايراد الا عمرا والاخلال
 من للتعذر المفترغ بعد خروج زيد والاخلال منه بعد خروج زيد وعمر وكذلك لو كان الاول موجبا نحو ما جاء في القوم الا
 زيد الا عمرا والاخلال ولا يجوز التفريق والابدال ههنا اي جاني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاني غير زيد
 من جملة القوم الاخلال وكل المشتقات ههنا منقبة وان كان المشتق منه اكثر من واحد فان في غير الموجب لم يخرج
 ثاني المشتقين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احدا لا زيد الا ان النفي قد انتقض بالاولى فهو استثناء
 من موجب المعنى كل احدا لا زيد فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه
 المشتق الاول كما ذكرنا اشغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المشتق الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
 ما اكل احدا لا زيد الا ان بدا فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المشتق منهما لان الموجب لا يفرغ على ما
 تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبر الا زيدا والنصب واجب قبل المشتقين لانه عن موجب اما فانها فالفاس
 جونا بداره ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض المعنى لا يجاب المعنى ما اكل القوم
 الخبر الا زيدا والابدال وان كان القوم في اللفظ في غير الانجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو
 اذا نقضها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا انه فاقضيه مد
 محقق البصري وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المشتق عمل عشرين في الذم وان العامل مع الفعل فيهما ان الجملة
 الاخرى اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للمعول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
 واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يخرج منه جملة للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخرى
 مستأنفة والواو لا يبداء ولا كلام في افرادها به كقولك اكرم بني ثميم والقاهرة هم البصريون الا فلا فاقوله ومحفوظ بعد
 غير سوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومحفوظ عطف على وهو منصوب في اقل بابا لا استثناء وانما وجب
 حفظه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوارب لغات كما في حجة الفراء فيخ السنين مع المذ وكسرها مع الفص
 المشهور وان وكسر الاول مع المد وضمه مع الفص قوله بعد حاشا في الاكثر التزم سببويه حرفية حاشا القوم حاشا من
 دون فون الوفاة ولو كان فعلا لم يخرج ذلك وامناع ونوعه صلينا المصد ربه مطرد الخلا وعدا يمنع فعله على انه
 روى الاخفش قول الشاعر يا بيت الناس ما حاشا فريثا فانما نحن افضلهم فعلا وما حكي المازني من قول بعض اللهم
 اغفر لي ولن سمع حاشي الشيطان وابن الاصبع بفتح الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سببويه
 وزعم الفراء انه فعل لا فاعله والجريعة بنفد كلام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لا ريبا في محذوف
 اثبات فعل لا فاعله وهو غير موجود وجوب بحرف جر مفترغ وهو نادر وعند المبرد يكون نارا فعلا وفاره حرف جر واذا
 وليس اللام نحو حاشي لزيد حين عنده فعلية هذا ما قبل والاولى انه مع اللام اسم مجبى معها منونا كقوله الى السمال
 حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى نزل بها الله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال بظانه ثم تنجانا
 نفوذ به وبظانه الجودي والجدي فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدر بمعنى نزل بها
 واما حذف الشون في حاشا لك فلا يستنكارهم للشون فيما غلبت عليه بخرده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
 سبحان من علمه الفان حاشا لك شونيه لا يدل على علمه لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله
 مضافا كما يحى في بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشي الجاه حون وهي في نحو حاشي لله اسم بني لمشا بهنه لفظا

كانه

تقوله

في غير المفعول به في قوله
 حاشا لله فيقول انه مصدر
 بمعنى نزل بها الله كما قالوا
 في سبحان الله وهو بمعنى
 حاشا سبحانا قال بظانه
 ثم تنجانا نفوذ به وبظانه
 الجودي والجدي فيجوز على
 هذا ان يرتكب كون حاشي
 في جميع المواضع مصدر
 بمعنى نزل بها

ومعنى حاشى الحرفيه واستدل المبرد على فعلية بصرفه نحو حاشيت زيدا حاشيه قال لاتباعه وما حاشى من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مستقفا من لفظ حاشى حرفا واسما كقولهم وليت اى فلت لولا ولايت اى فلت
لا وسبخت اى فلت سبحان الله وليت اى فلت ليتك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول فلت
اللفظة التى اشتق منها فالسبب قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبعلة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت
زيدا فلت حاشا زيدا واستدل لانه على فعلية بالنصرف فيه والحذف نحو حاشى الله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستثناء
منه نحو سوا فعل في سوف افعل وكثر فيها حاشى وفل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا سئل حاشى في الاستثناء وفي
غيره فعناه نزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكره في غيره او فيه فلا يستثنى الا في هذا المعنى ويزاد ويرى شخص
من سوء فيلن دون بغيره الله سبحانه من السوء ثم يبرئ من اراد والبرئيه على معنى ان الله منزى عن ان لا يظهر
ذلك الشخص مما يصح فيكون اكد وبلغ قال تع فلن حاشى الله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل وما عدا
لا قبل غيرهما فيكون نكرا معنويا كالكلام الاستثناء يجوز الكلى دخول الاعلى حاشى الحجاز قوله وغير صفة حملت على الا
الاستثناء كما حملت عليها الا في الصفة اذا كانت فاعنه مجمع من كونه غير محصور لغذاء الاستثناء مثل لو كان بينهما الله الا
الله لفسدا وضعف في غيره اقول قوله غير فينبىء وصفه خبره اعلم ان اصل غير الصفة للفتة لمغايرة مجردة لوصفها
اقابا لذات نحو مررت برجل غير زيد واقابا لصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به ولا اصل هو الاول
واشأنى مجاز فان الوجه الذى يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وما هبة المستثنى كما
ذكرنا في حقه هو المغايرة لما قبل اداء الاستثناء بغيرا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير ما بعد اداء الاستثناء في معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام اداء الاستثناء اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت على الا في الاستثناء في بعض المواضع
ومعنى الحمل ان صار ما بعد الا مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير الاسم والنصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوضع غير في جميع مواقع الا في
المنفرد وغيره والموجب غير والمنقطع وغيره مؤخر عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا
يدخل على الجملة كالا لغذاء الاضافتها لها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى تذكرها فاذا دخل الا على غير الا في الاصل
حرف لا يتحمل الا عراب وعى صاها فيجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعد ها عاربه واذا دخل
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسم جواز يحمل الا عراب وما بعده الذى صار مستثنى بنطق غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابها الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى شغاله بالجر على نفس غير عاربه
فلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتد لا انتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راي انتصابه من دون واسطة
كما كان في المستثنى بالاهوانه انما انتصب بلا واسطة حرف لمسايقه الظروف المبنية بابيها وانما يجمع الى العذر
المذكور لما يثبت ان حركه غير لما بعد ها على الحقيفة وهي عليها عاربه فكان غير هي الواسطة لا انتصاب ما بعدها
في الحقيفة والدليل على ان الحركه لما بعد ها حقيفة جواز العطف على محله نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالترفع
عطفًا على محل زيد لان المعنى ما جاني الازيد قال لقراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب
او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى
ان فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق كما يحى في باب الاضافة ويجوز ان
يكون نحو قوله غير اني فلا استعين على اتم اذا خفت بالثوبى التجاؤ من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان
كما في قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعًا وقولهم بيد مثل غير ولا يحى
الا في المنقطع : انا الى وصلناها قال صلى الله عليه واله وسلم انا افرجه العرب بيدانى من فرائس ويجوز ان يضاف اليه
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الحملها في الصفة اى حملت الا على غير في
الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط واما شرط هذا الشرط هو ان يكون حالها صفة حالها
ادامه استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او نقديا اى لا نقول في الصفة جاني
رجل الازيد ولا يجوز نقديا لوصوف قبل الا وضا كما جاز في غير ذلك لكون اظهره كونه صفة وشرط كون الجمع متكرا
لانه اذا كان معرنا نحو جاني الرجال والقوم الازيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان
يشار به الى جماعة يعرفون الخاطبان فيهم زيد فلا يعتد ايضا بالاستثناء الذى هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا
على اصلها من الاستثناء فاخبر كونه متكرا غير محصور فلا يحذف نحو قول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

الاشتقاق

نزيه

فانما وصفه كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل
اصلها وصار ما بعد غير غيرا كما قبلها

مبنيا

المتكثرة

فليس

الأولى

المجمل

الأعلى غير الاستثناء واشترط أن يكون المنكر غير محصور والمحصور شبهة أما الجنس للمستثنى نحو ما جاني رجل أو جاني
وأما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم أو عشرة لآنان كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد
الآية فلا يبعد الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل لا زيد جاني وله على عشرة الدراهم أو جاني كان المنكر
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله فطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال لا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور
الأخر نحو ما جاني رجلان لا زيد وما جاني رجال لا زيد فان معنى ما جاني رجلان ملجائي اثنين من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ملجائي رجال ملجائي جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل
في مثله اذن لا الصفة والاستثناء المنقطع هذا كله مبني على أن المستثنى واجب لدخوله في المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة وأما على مذهب المبرزة فيجوز الاستثناء مع هذا الشرط أيضا لأنه يكفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الأندلسي والمالكي لا بد لا إذا كانت صفة من مبنوع ظاهر كما ذكر المصريح أو شبهه منكر أو
معرف باللام الجسدية قال ابن جني فالفق بلفظ فوقي بلفظ قليل بها الأصوات الأبقاؤها ويجوز في البيت أن تكون
الاستثناء وما بعد ما بدلا من الأصوات لأن في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيدا أن يكون لا زيد بلفظ لا وصفة وعليها أكثر المناخرين متمسكا بقوله وكل أخ
مفارقة أخوه لعمريك إلا الفرقدان وقوله عليه السلام كلهم هالكون إلا العالمون والعالمون كلهم هالكون إلا العالمون
والعالمون كلهم هالكون إلا الخالصون والخاصون على خطر عظيم وقال الكاشي نقدر البيت ألا أن يكون الله فدان وهو
مردود لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحرف الذي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه أنه هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة
للشاعر لأنه لو جازله وصف المضاف إليه وهو أن يقول الفرقدان الصفة بل كان يجعله استثناءا والشذوذ الثاني الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا قال سيبويه لا يجوز ههنا إلا أن
لا تترك لو فيهما إلا الله لفسدنا لم يجز يعني أن البديل لا يجوز إلا في غير الموجب وليس الشرط أن لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه البديل قال المصنف ولا يجزى النفي المعنوي كاللفظي إلا في فلما وأفل رجل وأبي
ومنصرفاته كما مضى قال وأيضاً البديل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لأن الله غير واجب الدخول
في آله المنكرة لأنه غير عام ولا محصور ولو وقع أيضا الجمع المنكر في سياق النفي وفصد به الاستثناء لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم وأجاز المصنف رفع الله على البديل لأن في لو معنى النفي إذ هو لا متناع الشيء لا متناع غيره فكانه قبل ما بينهما
آلهة إلا الله وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلو كانت فرية آمنت الآية يجزى النفي فجاز البديل في قوم يونس
والأولى منع إخراج الشرط والتخصيص في جواز الإبدال والتفريق معهما مجزى النفي إذ لم يثبت وأما عدم وجوب دخول الله
في آله فلا يضر المبرزة لأنه يكفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير ضعيف يعني جعل
الصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكورة كما في قوله وكل أخ مفارقة أخوه البيت ضعيف هذا عند
المصنف ولا يضعف عند سيبويه وأبناعه كما تقدم قوله وأعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الأصح إنما انصب سوى
لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تعالى مكا فاسوى أى مشوبا ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف أى معنى الأسوى الذى كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في فائدة معنى البديل نقول إننى مكان عمرى أى بديله لأن البديل سادس
البديل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاني القوم بدل زيد فادان زيد لم يأتك
بخر عن معنى البديلة أيضا لاطلاق معنى الاستثناء فسوى في الأصل مكان مشوب ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه كما يجوز في غير على ما يجزى والنرم بعضهم وجوب إضافته
إلى المعارف فلا يجزى جاني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو زعم النصب
على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظرف إذا حذف موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا في الأصل والأفليس إلا أنه فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفية في الأصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعها ونصبها وجزا كغير ذلك لخروجها عن
الظرفية إلى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دنوا وقال يخاف عن أهل اليمامة نافعي وما
عدت عن أهل السواك ومثله عند البصريين شاذ لا يجزى إلا في ضرورة الشعر وزعم الأخفش سواء إذا أخرجه

عن الظرفية ايضا نصبوه واستنكروا الرفع فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انصبابه على الظرفية قوله رفع ومنهم من ذلك ولقد قطع بينكم ونقول في فوف السداسي ودون السباعي واعلم ان
المستثنى قد يحذف من الاو غير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاني زيد ليس الا
وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغابات حين حذف المضاف اليه كما يحذف في الظروف المبينة وغير خبر ليس اي ليس الجاني غير
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وايضا المضاف على حاله كقوله خاظم من سلمي خبايئهم وفا وهو
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قبله والثاني ان حذف المضاف اليه وايضا المضاف على حاله فليل وذو فقال
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يتون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو
ليس غير وليس غير الكائنين كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكي الاخفش ليس غير وليس غير وهذا مما يغوي مذهبه
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان فليلا في غير هذا الموضع لكثرة
استعماله في الاستثناء والنصب على افعال اسم ليس الجاني غير واذا اضيف غير ظاهر اجاز عند الاخفش ان ياتي بعده
يكن نحو جاني زيد لم يكن غير وغير بالرفع والنصب على التفسير المذكورين قال ويقول جيتني ليس غيرك وغيرك ولو كان
غيرك وغيرك واما الاستثناء فلين من كتمان الاستثناء حقيقة بل المذكور بعد متبته على اوليته بالحكم المتقدم واما بعد من كتمان
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم المتقدم وان جزم ما بعده فبإضافة ستي اليه وما زائد ويجعل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعد ما قبل منها وان رفع وهو اقل من الجر فيجب حذف المضاف وما بمعنى الذي ونكرة موصوفة بحمله
اسمية واما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من فرائد ما على الذي حسن او صفة قبله وليس نصب
الاسم بعد الاستثناء بغيره لكنه روي بفتح امر القيس ولا سيما بوماء بداره فليل بنصب بوماء ايضا فتكفوا النصب وجوها قال
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب بوماء باضمار فعل اي بوماء وفيل على التثنية قال الاندلسي لا ينصب بعد الاستثناء
الا التكرار ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه فباسا على انه بمنزلة لان ما ينقد والثوب كمانه كرجلا اذ لو
كان باضمار الفعل لا يستوي المعرفة والتكرار وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كرم لا سيما ان ابنته فاعدا ما هاهنا زائدة عوضا
من المضاف اليه اي ولا مثله ان ابنته فاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على الاستثناء في بعض المواضع كقوله ولا سيما بوماء بداره فليل
اعراضية كما في قوله فانيت طلاق والطلاق آية اذ هي مع ما بعده ما ينقد بجملة مستقلة والشيء بمعنى المثل فعني جاءني
القوم ولا سيما زيدا اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاني اي هو كان اختصه واشد اخلاصا في الجني وخبر لا محذور
ونصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فليل استثناء محذوف ولا سيما بتخفيف الباء مع وجود لا وحذفها
فليل محذوف ما بعد الاستثناء على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوبا محل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل خوايتها الرجل من باب الاندلس الى باب الاختصاص بجماع بينهما معنوي فصارت في نحو انا فعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما هاهنا يكون بابها
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التثنية مع كونه منصوبا محل على المصدر لقام مقام خصوصا فاذا قلت
احب زيدا ولا سيما راكبا وعلى الفرس فهو بمعنى خصوصا راكبا في حال من مفعول الفعل المقدرا اي واخصه بزيادة
المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما راكبا وخصوصا ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معق
وخصوصا راكبا اي يختص بفضل محبي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤل ما ذكر الاخفش اعني قولنا فلانا كرم لا سيما ان ابنته
فاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال تفرده ويجوز ان يوا قبل الاستثناء اذ جعلته بمعنى المصدر وعدم محبتها
الا ان مجيها اكثر وهي اعراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يلحقها في المفرغ فعل مضارع اما خبر ليل كقولك ما الناس لا يعبرون وما زيدا
الا يفهم او حال نحو ما جاني زيدا ايضا كوصفة نحو ما جاني منهم رجل الا يفهم ويفعد ويجوز ان يكون هذا لالتصاق
ذي الحال واما شرط التفرغ لكونه لا مفعلا عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فليس هو فعمما يقتضيهما
من الاسم لا نكارشوكها بالالفاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضي يجوز ان يلحقها في المفرغ باحد
قديين وذلك ما افترقه بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتغير بهما له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض متوق نحو
قولك ما انعمت عليه الاشكر وما ابنته الا اناني وعنه عليه السلام ما ايسر الشيطان من بني آدم الا اناهم من قبل النساء و
ذلك اذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها واما جازان يلحقها بالماضي مع هذا الفصل لان هذا

المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلت في الاغلب انه فلا يكون مضمون الجزاء منعقبا
 لمضمون الشرط بل يكون مفارنا له في التزام نحو ان كان هناك نار كان احراق وان كان هناك احراق فهناك نار وان كان
 الانسان ناطقا فالجواز هو لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المنة
 وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جازان تغير معنى الشرط والجزاء مع حرف
 النفي والا فصياع ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما يكونها ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمك ومضيا
 نحو ما اوردته الا تزدني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونها ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي
 بعد الا همنا مجزعا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا
 المعنى المذكور اما ما عينا مجزعا او مضارعا مجزعا كما رأيت وجزاء ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحيفه وان
 كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتني الا اكرمك معنى ولا اوردته الا وبكر معنى وانما اطرد الواو مع
 هذا لنظر لكون هذا الحال غير مضمون مضمون عاملة كما هو الغالب في الحال نحو جاني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل
 عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مقترنا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بجزءا لربط اى الواو من ثم اطرد نحو
 ما اوردته الا وبكر معنى وقد دقت واصك عنه كما ذكر في باب الحال ويجوز في الماضي مع الواو فلا يصح ما زرتني الا وقد زارتني
 فلا يجوز الا مضارعا على قد ولا يقال ما زرتني الا قد زارتني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
 في الجزاء لا يخرج عن الفاء اذا كان مع قد كما يجزى في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور
 وانما قلنا ان الاغلب في الحال مفارنا مضمون عاملة لا نه قد يجزى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامر معه صفر صاندا غدا
 اى عاندا على الضم وكذا معنى الخبر اى ما آتس الشيطان من بنى ادم من جهة غير التنازع اذ ما على ايمانهم من قبلهم
 جعلوا المعزوم عليه الجزع به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا فلا بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم التسؤال نحو نشدك
 بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كائيك سوطا لكبه اليه لما نحن كائيه في كتابه الى عمر وكتب
 من ابو موسى وقولهم نشدك الله من قولهم نشدناى ذكرته فذكر نشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى
 اثنين والمعنى ذكرتك الله بالان اشميت عليك به وفك بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعوق طلبت اى نشدت لك الله كقوله
 تع ابنيكم الها اى ابني لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك
 الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت بغيرك بالله قسم الطلب فقد ضيفت عليه الامر في فعل
 مطلوبك فكانت قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك
 الله وانما جعلته فعلا ماضيا لفصد المبالغة في الطلب حتى كان الخطاب فعل ما نظيره وصار ماضيا ثم انت خبر عنه فهو
 مثل قول تع وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمت الله ومعنى عزمت عليك اى وجبت عليك وهو من قسم الملوك
 ولما في الاستثناء لا يجزى الا بعد النفي ظاهرا او مقترنا كما رأيت ولا يجزى الا في المضارع نحو قوله تع وان كل من اجمع قوله خبر
 كان واخوانها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامر على نحو خبر المبتدأ بتقديم معرف لما قال هو المسند
 فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها بجزءها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
 زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامر على نحو خبر المبتدأ اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومنفردا
 على المسند عليه ومناخرا عنه وما يجب من نظره على الاسم اذا كان ظرفا واسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتد على
 الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام المذكورة
 بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قبل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درسيوه وهوانه لا يجوز ان يقع الماضى
 خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لانه لا كان على المضى فيقع المضى في خبر لغوا فيبغى ان يقال كان زيد قائما
 او يعوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجهه وهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلو النع
 قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامر
 واصبحي وظل بات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البوائى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك بخبر وقوع خبرها
 ماضيا بلا قد ولا يفترها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان فيه مذكور في قول الشاعر وكان طوى كشفا على
 فلا هو ابتلاها ولم يفتد ولم يفتد ولا في قولها فصح خلاء واصح اهلها احتملوا اخي عليها الذي اخنى على ليد اذا منع من فهم
 شين يفيدان معنى المضى ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ماضى
 فلا زال ومرارا فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في التزام الماضي الى حاله مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

كذا فتشده

مما ذهب اليه ابن
 مالك بخبر وقوع خبرها

رايت نبدأ لا يدل على
الاستمرار واذقلت
كنت

كنت ففعلت غنما وان جازع الفريضة ان لا يستمر الحال المنقلب اليها كقول المرحي كنت مريضاً ففعلت غنماً لا ثم نكسبت وكذا
ما زال واخواتها موضوعه الاستمرار كقوله من اخبارها في الماضي الا ان يمنع فريضة وما يصلح للاستمرار هو الاستمرار الجارم نحو
هذا اسد والصفة نحو فريد قائم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يهدم في الحروب ويسبح بوجوده اي هذه عادة
لا تدور كان في الاصل فعلاً ذا لا على احد الا فريضة الا انه لمضارع اسم الفاعل لفظاً ومعنى يستعمل بغير مبتدأ
استعماله فلذلك اذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فتناسبت الثلاثة اي الجارم والصفة والمضارع لصداقتها
للاستمرار ان يقع اخبارها لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
فلم يقع خبر لفظه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ما ضياء لان ماء المفيدة للمدة نحو ما ذر سائر قلوب الماضي في
الاعلى الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال فلهذا يقول جلس ما دام زيد جالساً وفك كحى بمعنى الماضي كقول
نعالى ما دميت فيهم واما ليس فهي للشيء مطلقاً كما هو مذهب سيبويه على ما يقتضيه في الافعال الناقصة المستعمل
للاطلاء من دون تعرض للزمان اما ما حاد او صفة او مضارعاً لمشا بسمة اسم الفاعل لفظاً اي الماضي واحاز الاندى
وفوع اخبار جميعها ما ضية والاولى ما تقدم لعدم التماسع له وبما تقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم
يجز تقدمه على المبتدأ اذ اكانا معرفتين ولا فريضة للاستمرار فلهذا ليس وان كانا معرفتين او متساويتين كان
تخالف اعرابيهما رافع للشيء فكيف يظهر اعراب حدهما نحو كان زيداً هذا ويبنى ههنا ايضا اذ انشئت الاعراب بينهما
ولا فريضة ان لا يجوز التقدم نحو كان الفنى هذا قوله ويجوز عامله في نحو لئلا سيجزئون باعمالهم ان خبر خبر ويجوز
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان يبنى له هذا الاطلاء لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم ان يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرها علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالضمين وادفع القشر ولو اصبعاً اي لو كان الذفع
اصبعاً اي فليبدأ وقوله قد قبله لك ان حقا وان كذا باقاً عند ادراك من شئ اذا بدا اي ان كان حقا ويقول كذا
لا يخلن ان فارساً وان راجلاً ولو فارساً او راجلاً اي ان كنت فارساً ولو كنت وكذا الخطاب نحو امرجل ولو راجلاً وان
راجلاً اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم جزاءها الف اسم مفرد نحو الم
مفول بما قبله ان سيفاً سيف وان خبر خبر فقول بنظر فريضة فان جازع مع كان المحذوف بعد ان فقد فريضة او مع او نحو
ذلك كلمة قوله الناس يجزئون باعمالهم فانه يفتح ان يقال ان كان معادى عمله خبر جازع الا ول مع التقبيل لرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي في معنى ان كان معاً اذ في بده سيف ان كان في عمله خبر معنى غير مفعول لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خبر وان كان ما قبله سيفاً لان له اعمالاً في تلك الاعمال خبر ولا ان في بده او في صحبه وقت القتل سيفاً هذا الذي
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فتضعف اي لان حذف كان مع خبر الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الجزاء او مجرداً بخلاف حذفه مع اسم الذي هو كجزئية ولا سيما اذا كان ضميراً متصلاً
فان قلت فقد رفع كان التامة قلت تضعف لفظاً استعمالها ولا يحذف الا كثيراً استعمالاً للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقدم مثل ذلك فليكن نصب الاول نحو اسير كما يشيران واكبوا ركب وان راجلاً راجلاً اي ان
كنت واكباً فانما ركب وريما جربا بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المفتر الى مصدر ما عدى
بحرف خبر نحو المرفع مفول بما قبله ان سيفاً سيف اي ان كان قبله سيف فقله ايضا بسيف وحكي عن بولس مرث جمل
صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرد صالح فالمرء بطالح ومرث برجل وصالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجازم تقدم ذكره فليكن بما ذكرنا ان النصب الاول اما عند ادراك واحد ما الاسم الذي بعد الفاء ففريضة ولي لان فريضة
باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثيراً اما نصبه فاما بعد ركان بعد الفاء اي فيكون ما قبله سيفاً او بغير فعل
لا يوق نحو فريضة خبر وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من
نحو الفعل الناقص المذكور قبل لان معنى الفاء الفعلية مع الجملة الاستهتة اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان معنى
الفاء في الفعلية انما قبل اذا كان الفعل ظاهراً اما اذا كان مقدماً فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيداً ضربته فاذا
ثبت ان نصب الاول وفتح الثاني اصل معكس يكون افعال الوجه لفظاً الاصل في الموضوعين ورفعهما ونصبهما شوطاً
للفاء الاصل في موضع واحد فوكه ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضاً منها ما نحو قوله
اباخراسة اما انت زانير فان فوي كذا كالم الضمغ اي لان كنت تحذف حرف الجر جوازا على الفياس
المند كوير في المفعول له ثم حذف كان وايدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجازاً

بفهم

المبتدأ كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم التون الساكنة في الميم وجواب في الضمير
 المتصل بلا عامل متصل به فجعل منفصلا فصلا اما انت ونقول ايضا اما زيد فاما انت وقال الكوفون ان المقنن
 بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية فالواقران في قوله تع ان نضلي في فتح الهزلة وكسرها بمعنى
 واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ادى فوهم بعيدا من الصواب لمساعدته اللفظ والمعنى انه
 اما المعنى فلان معنى قوله اما انت فانقر البت ان كنت ذا عدد فليكن واما اللفظ فليحذف الفاء في هذا البيت وفي قوله
 اما انت واما انت مرغلا فانه بكلاما بائي قوله وقابا في اي ما اقبلت عليه من الشفر وقوله وما نذاري ما نركب في وطنك من
 الاهل والمال اي يحفظك اقه في النهر والحض وما نذ رمع عطف اما انت بفتح الهزلة على اما انت بكسر الهزلة وهو حرف شرط
 بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفون يجوزون ان مر بان المفتوحة الشرطية وجوز
 الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوف فاذا كان معناه لشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان
 اذا قاما بمعنى ما واذما شرطه بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والجر مراعى في اما انت الذي
 الذي هو معنى كما لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لانه كما لم تأكل معول خبر ان لا ينفصل م عليها واما نحو اما هو الجملة
 فان زيد فاما فمبني الكلام عليه في حرف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرا كما
 في قوله تع واما بنعمت ربك فخذيت واما مقصد ثم نحو وربك فكبر كما مجي في حرف الشرط فيقدر البصريون اما انت الذي
 تنكسر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فانه بكلاما جواب اما انت والعامل فيما اما انت مرغلا في اي بكلاما
 لاجل امرها لك وكله تكلف والاولى ان يقول ان الشرطية كسرها الا يستعمل مع كان النافضة فان حذف شرطها جاز
 لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سبعا فسبب وان حقا وان كذا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
 كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا لم يفسر هو كما لعوض مسكنة فاذا غترت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
 وجوبا وجب بغير صورتها من كسرها الى فتحها لان فاءها على وضعها الا صل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الا صل
 بلا مفسر هو كما لعوض مسكنة فاذا غترت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لا تقا بغير كذا البس
 في ان ظاهرا حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكا فانه لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تجلوا حالها عند ذلك من ان
 تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جازئها الفاء لئلا يثوز بها ان اما في الاصل
 شرط لان الفاء علم التبيين في جازئها لما يغير صوره حرف السببية اعني وسقط على سبيل الوجوب جمع ابناء السبب اعني كان
 مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اي اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا يوجد انظرا اي هو
 منطلق لا محالة ولا بد اذن من اقامه خبر من الجراء مقام الشرط لانه لم يبق منه شي كما مجي في حرف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة
 بل يجوز حذفها والابان بها نحو اما زيد منطلقا انظرا اما انت فانقر فان فوي واما فتح هزلة ان الشرطية من دون حرف الشرط
 كما اثبت الكوفون فليس بشيء معروف قد حذف كان بعد ما المكسور قبله لا قال سيبويه لم يجر حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو
 لان ما اليك بعد ها اشبهت اللام في تأكيد الفعل فن ثمة جاز في اما تحذف ومن تحذف ما بين من تنكسر التون كما جازت مع اللام في نحو
 لم فعلن كما مجي في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء كان النافضة محذوفة بعد لدن فاما اي لدن
 فاما قال من له شولا فالي نداء ها اي من لدك شولا والانداء اي تله النافضة فاذ ثلوقوله اسم ان اخوانها هو المستند اليه
 بعد دخولها بنقص مثل اخوه في قولك ان زيدا فاما اخوه قوله المنصوب بلاء التي لفي الجنس هو المستند اليه بعد دخولها بلبها نكر
 مضافا او مشبهها به مثل لا غلام رجل ولا عشر من درهما لك فان كان مفردا فهو مبتني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفعولا
 بينه وبين لا وجب لرفع والتذكير ونحو فطنة ولا ابا حسن لها مذاق لم يقل اسم لاء التي لفي الجنس كما قال اسم ان اخوانها لان
 كلامه في المنصوبات وجمع ما هو اسم المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبتني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب حجاج الى التثنية
 المذكورة لان اسم لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبهها به وان يلبها فلما دخل واحد منها لم يسم
 مجي ولو قصد الى جازئها لاجت كونه اسمها لكان بكسرها يقول كما هو عادته هو المستند اليه بعد دخولها فوله بلبها ونكره مضافا
 احوال مرادفة والعامل فيها المستند وذو الحال الضمير الجوزي اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشر من
 درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع المضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا
 ولم يجز ذكر اسم لا بضرعا لكن سببا في الكلام بدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بل لان المنصوب بلا لا يكون
 مفردا قوله على ما ينصب به هذا الى كما ترى في باب المنادى من فوهم مبتني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
 ملين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فمدخل فيه المشتق والجمع والفحة في نحو لا رجل عند الزجاج

واخوانها
 رابتك لدن

واحدة

والشبه في اعرابه خلافا للمبتدأ والاخضر وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سبويه وذلك انه قال ولا تمل فيما
بعد هاء منصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معولها لانها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاقول
فاذا المبتدأ قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بين ذلك حذف منه التنوين لئلا يحذف في خمسة عشر لئلا ينافا
وقال النحاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لئلا ينافى بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما مركب مع عامله لا فائدة لا التبريد للاستغراف كما فادته من الاستغراف
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الـ مع النكرة كما ان من مركب معها نظيفا للجواب بالنسبة
ثم حذف التنوين لئلا ينافى الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والا فلي ما ذهب اليه المبتدأ واتباعه لان حذف التنوين في حالة الـ
من الاسم المتون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمتنفي ليس باشذ منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سبويه انما حذف التنوين من المتنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
فما معولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن خال اخوانها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما
بعد هاء مبتدأ سبب بناء معولها على مذهب من قال يلينا ما وسبب حذف تنوين معولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع
الشبهين خالفت سائر العوامل كان واخوانها فحولف بمعولها سائر المعولات وهذا طريق اعني بناء المعول او حذف التنوين
منه لئلا ينافى العامل واخوانه وان يقول مبنى الضميمة من الاستغرافية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفى الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سبب التنفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو ظاهر كما ان ما
جاء من رجل نص في الاستغراف بخلاف ما جاء من رجل ان يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاء من رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاء من رجل بل رجلان لما اراد والتخصيص على الاستغراف فتمتوا النكرة
معنى من فنوها وانما يثبت على ما ينصب له يكون البناء على حركة استحقاقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المتنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظرف فيسبحي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبنى خلاف
المبتدأ فان قال به لان التون كالشون الذي هو دليل الاعراب فنقص نحو باريدان وباريدون وهما مبتدآن مع وجود
التون اذ لو كانا معربين لقبل باريدان وباريدون والتون ليس كالشون في الدلالة على التمكن كما ذكر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المشق والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب التنصب وقد بان
للمعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطفت المشق الذي يكون التابع والمبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرناه في التداوي نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المشق والمجموع مثل هذا المنسوف لكنه ينفذ بباريدان وبار
زيدون وقبل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيها الجذر الثاني ويجمع والجواب انه لم يفهم دليل فاطع على ان لا مركب
مع المتنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فلنيس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فتحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المتنفي بحضرموت كما يجيء في باب المشق واما جمع سلامة المثنى في بعضهم يبينه على الكسر مع التنوين فباسمها انظر
الى ان التنوين للمقابل لا للممكن بدليل قوله نع من عرفات وهو منقوض بنحو ما سلمنا مجرعا عن التنوين انفا واما الجهور وكسر
بلا تنوين لانها وان لم يكن للممكن فهي منسوبة للتنوين الممكن فيكون على هذين القولين خلافا في عموم قوله يثنى على ما
ينصب به والمماز في يفتح بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عوافيه فيه نلذ ولا ذاك للشيب حذرا من مخالفة
في الحركة لسائر المبني بعد الا التبريد مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طرما للباب على نحو واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على التبريد منع من بناء المتنفي بعد هاء نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لاشي وذلك لئلا
تقدر من بعد هاء اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهة ان كما يجيء وينتوسطها بطل الشبه لان ان
لا بد لها من التصديق وانما في نظر اللفظ لا في قبل كنت بلا مال وذلك كما بيني مع الترانة نظرا الى لفظها كما انشدنا
ولم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لمت ذروا حسابها عمرا فلا زائدة ولا غنيرت فيني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم
زيادتها لكنه مع ذلك قبل ونحو قوله نع لا تتريب عليك اليوم عند سبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المتنفي لا يعلق
بالمتنفي الا كان مضارعا للمضاف فان نصب كما في لا خبرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك
عليك تريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله نع لا عاصم اليوم من امر الله الامن رجم اليوم خبر المبتدأ
وان كان جنة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

والشبه في اعرابه خلافا للمبتدأ والاخضر وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سبويه وذلك انه قال ولا تمل فيما بعد هاء منصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معولها لانها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاقول فاذا المبتدأ قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بين ذلك حذف منه التنوين لئلا يحذف في خمسة عشر لئلا ينافا وقال النحاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لئلا ينافى بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما مركب مع عامله لا فائدة لا التبريد للاستغراف كما فادته من الاستغراف في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الـ مع النكرة كما ان من مركب معها نظيفا للجواب بالنسبة ثم حذف التنوين لئلا ينافى الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والا فلي ما ذهب اليه المبتدأ واتباعه لان حذف التنوين في حالة الـ من الاسم المتون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمتنفي ليس باشذ منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سبويه انما حذف التنوين من المتنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة فما معولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن خال اخوانها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما بعد هاء مبتدأ سبب بناء معولها على مذهب من قال يلينا ما وسبب حذف تنوين معولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشبهين خالفت سائر العوامل كان واخوانها فحولف بمعولها سائر المعولات وهذا طريق اعني بناء المعول او حذف التنوين منه لئلا ينافى العامل واخوانه وان يقول مبنى الضميمة من الاستغرافية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سبب التنفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو ظاهر كما ان ما جاء من رجل نص في الاستغراف بخلاف ما جاء من رجل ان يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاء من رجل بل رجلان لما اراد والتخصيص على الاستغراف فتمتوا النكرة معنى من فنوها وانما يثبت على ما ينصب له يكون البناء على حركة استحقاقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المتنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظرف فيسبحي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبنى خلاف المبتدأ فان قال به لان التون كالشون الذي هو دليل الاعراب فنقص نحو باريدان وباريدون وهما مبتدآن مع وجود التون اذ لو كانا معربين لقبل باريدان وباريدون والتون ليس كالشون في الدلالة على التمكن كما ذكر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المشق والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب التنصب وقد بان للمعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطفت المشق الذي يكون التابع والمبوع فيه كاسم واحد كما ذكرناه في التداوي نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المشق والمجموع مثل هذا المنسوف لكنه ينفذ بباريدان وبار زيدون وقبل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيها الجذر الثاني ويجمع والجواب انه لم يفهم دليل فاطع على ان لا مركب مع المتنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فلنيس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فتحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المتنفي بحضرموت كما يجيء في باب المشق واما جمع سلامة المثنى في بعضهم يبينه على الكسر مع التنوين فباسمها انظر الى ان التنوين للمقابل لا للممكن بدليل قوله نع من عرفات وهو منقوض بنحو ما سلمنا مجرعا عن التنوين انفا واما الجهور وكسر بلا تنوين لانها وان لم يكن للممكن فهي منسوبة للتنوين الممكن فيكون على هذين القولين خلافا في عموم قوله يثنى على ما ينصب به والمماز في يفتح بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عوافيه فيه نلذ ولا ذاك للشيب حذرا من مخالفة في الحركة لسائر المبني بعد الا التبريد مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طرما للباب على نحو واحد واعلم ان الجار اذا دخل على التبريد منع من بناء المتنفي بعد هاء نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لاشي وذلك لئلا تقدر من بعد هاء اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهة ان كما يجيء وينتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من التصديق وانما في نظر اللفظ لا في قبل كنت بلا مال وذلك كما بيني مع الترانة نظرا الى لفظها كما انشدنا ولم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لمت ذروا حسابها عمرا فلا زائدة ولا غنيرت فيني الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قبل ونحو قوله نع لا تتريب عليك اليوم عند سبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المتنفي لا يعلق بالمتنفي الا كان مضارعا للمضاف فان نصب كما في لا خبرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله نع لا عاصم اليوم من امر الله الامن رجم اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

لا تريب عليك
فجئت بغير فعله

من التبريد

من امر الله فلا يظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعاضدان بالنفي وان او هت ذلك في الظاهر بل مثله منقول بحذف وكل
مصدر ينعدي بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبنيا كان او منقبا كما نقول الانكاح عليك
والنكاح المصبر ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك القول وليس بك الا لئلا يمتنع لا يثبت عليك وذلك لان الخبر لا يتردد
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ المضمرة ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل ولا نقول بك ما ذكر على ان بك خبر
عن ما ذكرنا من اول الامر لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصلية في الجامع اذا انقبت من الوجود من توقع صلوة في الجامع
اي ليس في الوجود من يصل في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصل في غيره واذا قلت لا مصلية في الجامع فليغفر
ليس في الجامع مصلية سواء في الجامع او في غيره هذا وحكي ابو علي عن البغداديين انهم يجزئون كون الظرف والجار في
نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة النفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه ارجع ثبوته تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفا ومقصودا يبينه وبينه لا وجب
الترفع والتكبر واعلم ان لا التبرئة تامة لتعمل تشابهها لان وجه التشابه ان الالباب لغة في الاثبات اذ معناها التخصيص لا
غيره والتبرئة للباب لغة في النفي لانها تنفي الجنس فلما توغلنا في النظر في اعني في النفي والاثبات تشابهنا فاعلمت عملها
وعملها مع هذه التشابه ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان تامة لتعمل تشابهها الفعل لا بالاصالة فهي
مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تشابها وتنافيا وتنافيا لا تشابهة ومقارنة فعل هذا نقول انما لم
يعمل في المعرفة لان وجه التشابه هو كونها تنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينفي الجنس بانتقائها وكذا لم يعمل في المفعول يبينه وبينها ما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد
عنهما وكذا لم يجز العمل في المفعول لم يجز بناؤه ايضا لان الوجوب للبنا نطق من الاستعرافة ودليل بضمها لا التبرئة فلما
بعد دليلها ضعف امر النطق ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التثنية بعد التركيب لانه على التركيب فلا تنفي
التركيب بالفضل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها تامة من جازعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انفي التركيب
انفي تعدى البناء ثم نقول ويجوز ما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون المنفي نكرة غير مفعولة ويجوز في المواضع
الثلاثة اي التي الغيت فيها لا ما وجوبها في المعرفة والمفعول وانما جازا كما في النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب في ذلك اذا علمنا ان
يثبت اسمها وذلك لان المقصود فيام التبرئة على كونها تنفي الجنس وعملها على ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض ولا يكون
الامع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكررها منبها على كونها تنفي الجنس في التكرار لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جازان لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو القباس وابن كيسان
عدم تكرير في المواضع الثلاثة اتمام المعرفة فتحو لا زيد في الدار وفوهم لا تولك ان يفعل كذا واما مع المفعول فتحو لا فيها
رجل يلبس بك جرحا واسترجعت ثم اذنت وكان بينهما ان لا يشار جو عها واما مع المنكر المتصل فتحو لا رجل في الدار قال وانت
امر ما خلقت لغرضنا جوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله فوهم لا سواء وفوله فان ابن فارس لا وراخ وفوله تركب حين لا مال
اعلش به وحين جرت زمان الناس وكلنا واجيب بان فوهم لا تولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في النفي هي
الداخل على المضارع وتلك لا يلزم تكررها والتول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناول
ومأخوذ هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاتخذ وتتناوله وبشدة قوله ان لا يشار جو عها ولا نفع ولا وراخ ولا مستخرج
ولا مال وفوهم لا سواء وقيل ان لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا على ليس في ذلك
حمل ذلك على الضرورة والشدة فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير الماهلة الداخلة على غير لفظ الفعل لا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل بقدر او ذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مفتر نحو لا مرحبا اي لا تقبل مرحبا
او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اقبل اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا تملأ اي لا نعمت عيشك
وكذا لا مشرة ولا كرامة واذا دخلت على استمعة بمعنى اذ عاقولا سلام عليك ولا بك سؤالا ان الدعاء بالفعل اذ
لانه في الاصل امر او نهى فكانه قبل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اضايك التواء واذا دخلت على قولك نحو
لا تولك ان يفعل كذا اي لا ينبغي كما حرم اتم التكرار في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله نفع فلا صدق ولا صلي على ما يجي في ضم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى
غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء الجر بالاضافة نحو هو ابن لاشي او بجرها لجر اتي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبتك لاشي ومالك الاكلا شيء وخلفت من لاشي او انصب نحو انك ولا شيئا سواء او
ارتفع نحو انت لاشي وثانيهما ان يجر ما بعد الاسم بالجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

شرائط ان يكون نعت المبني بلا نعت للمعرب احرازاً عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثاني وما
 بعد فلا يبنى كرم في نحو لا رجل ظريف كرم وان يلى النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها
 ظريف وان يكون نعتاً مفرداً فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبين النعت المعرب لا تنفاه الوجه الاول والثالث
 فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضاً بعد منها ولم يبين النعت الثاني وما بعده لا تنفاه الاول والثالث ولا تنفاهما
 ولم يبين النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضاً وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانها لا يبينان اذا وليا لا يبين
 لها فكيف يبينان بحريهما مجري اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخسة عشرة لانه يحتاج اذن في رفع
 الاعراض الواردة في جعل تلك كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستحججة وقال ابن برهان والتبر في نفسيهما من هذا البت
 لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخل على الموصوف للمركب مع صفته يعمل في محلهما كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
 لا خمسة عشر لتك مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفى في هذا الموضع وفي غيره عن تركيب المنفى هم هنا مع نعت قوله
 ومعرب رفعاً ونصباً سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارع لها وقال يحيى بن معطى صفة المبني المضافة منصوبة
 لا غير نحو لا عبد كرم الحسب ولعله فاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقار في ان يفرق بان بالو باشرى المضاف
 لم يكن فيه الا المنصب فلم يزل من نصب ما وقع صفة ما باشرى ويجوز في المضاف الذي باشرى لا الترفع وذلك اذ ذكر نحو لا غلام
 رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه نصب لما وقع صفة ما باشرى وايضاً انضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف
 الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائي على
 قول واعرابي ضعيف على آخر والترفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمنع رفعه لو وقع منفياً على الترفع الذي
 هو حركة الاعرابية جائزاً وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انصب بكونه مضافاً او مضارعاً له يجوز رفع وصفه بل
 الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبره لا التبرية ومذهب ابن برهان ايضاً ان رفع وصفه مبني لا في نحو
 لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدّم مرفوع بكونه خبراً مبتدأ اذ
 هو عملت المنصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجوز رفع وصف اسمها كما لم يجوز
 رفع اوصافها ثامناً لا تنفاه مغيرة لا مبتدأ معها كلها ولقار في ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
 لا الاخرى انه يبطل بالفضل ويدخلها على المعرفة ويجوز الاتفاق مع النكرية من دونها بضاعاً على راي المبرد فهي عامل ضعيف
 يعمل بمشابهة المشتبه اعني ان مشابهته مشابهة مشبهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصل اعني الترفع
 فعلى هذا يجوز لا غلام اولاد غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافاً كان المنفى او مفرداً او مضافاً كان
 الوصف او مفرداً هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جازا الترفع حملاً على المحل بل كان هو القياس لان النوع
 ينبع مشوعاً فيها في الاعراب لا في الحركة البناءة نحو جاني هؤلاء الكرام بالترفع وانما جازا النصب حملاً على الحركة البناءة لثباتها
 للاعرابية بعرضها لغير من لا وزوالها فكانت عاملة محدثة لها كما مر في نحو بازيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة
 حملاً على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جاز
 لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفع واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذلك سائر وابعه
 المنفى المبني ومن قال برب شاء وسخّلها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز
 البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لا تنفاه مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة ولا يجوز لا اب واب
 كالت في البناء بان يد وعمر وذلك لضعف لا عن التأنيث الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل
 نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وفياس قول من جعل العامل في خبر المنفى نفس لا لا ابتداء وان لا يجوز رفع العطف
 حملاً على المحل لا بعد الخبر كما في ان وقال لا تدلسي الذي بقي من التواضع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
 البيان والتوكيد اللفظي فلا ينضم لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز
 البناء ان كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعاً او منصوباً وان كان معرفة
 وجب رفعها وقوله لا تدلسي افرى ذالم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبني لانه لا يفصّر عن النعت الذي يبنى
 جوازاً اذا جمع الشرائط بل يبنى عليه من حيث كونه هو المقصود وكعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
 يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل مركباً مع البدل منه لكونه في حكم الساقط
 ولا مع لا انها داخل على البدل في التدبير والتركيب امر لفظي لا نقدي يبنى اقوله انه قد تقدم انه لم يفهم دليل على التركيب
 بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل نارة مستفلا واخرى غير مستفلا في باب لا يشترطه وباب التدا كما نقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امر القيس قوله وبلتها في هواه الجوطالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حمله على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احد ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انصب مثل هذا على التميز كما في قوله في مثله رجلا وملؤه عملا واما قول جرير كالعشبة زاروا وزروا فقبل انصب لهما
بنقد الفعل اي لا اري كعشبة اليوم اي كزار عشبة اليوم زاروا كما نقول ما زاريت كالنوم رجلا وذلك ان العشبة ليست
بالنار حتى يكون عطف بيان لها فاقول مع نقد جرير كزار عشبة اليوم زاروا صار الاخر هو الاول كما في قوله لا كالعشبة
عشبة وعشبة يجوز ان يكون زاروا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز ان اكيد المنفى المبني فاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يحكي في باب التاكيد وان كان لفظا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجزء اعني التثنية
وجاز الترفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنى بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بمنى الثاني نظر الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفع او نصب او ذلك لانك لما وصفته صا
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطنة في نحو قوله نع انا انزلناه فلنا عريتا فالاعراب في المكرر للوصف اولى نظر
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل
لا ابالة ولا غلامى له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا اباهما وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسبويه اقول يعنى ان الكثر ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا صلا ايضا على فله لكن لا
الى حد الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء السندانا ولها لام الجر ان تعطى حكم الاضاف
بجذف نوني المتن والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلى لك ولا ابالة ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا للام زائدة فيكون معبرا ثم اعلم ان مدح
الخليل وسبويه وجهه والحق ان هذا المذكور مضافا حقيقا باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف
اليه بل بقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مفردة وهذه الظاهرة فاكيد لتلك المفردة في الثاني في بانهم ثم عدى على مدح
من قال ان ثم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي
حمله في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المفهم فوكيد دون سائر الاضافات المفردة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المتغيرة بلا الترفع مع تكرير
لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يشنكر نصبه وعدم تكرير
والدليل على قصدهم هذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى التكرير ولا يقولون لا ابالرجل حاله كذا
ولا غلامى لشخص نعت كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شتماخ ومات مزندواى كسر يم لا ابالك تجلد فضج
بالاضافة وهو شاذ لا يقياس عليه ولا يقال لا اخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المفهم بين المضافين لانهما
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضار لا فوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقا اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكريره والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة التكرير والغرض من الف كل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب في المعنى نقافا ولا اب لك تكرير بلا خلاف فكذا
بلهم ان يكون لا ابالك اذ المعرفة لا يوافق التكرير والجواب انهم انفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء
ولم ينفقوا على مثل ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان السند اليه في حد
معرفة وفي الاخرى تكرير فالمسند الى خبر لا ابالك محذوف لا ابالك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحوى الجملتين مع كون المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى تكرير ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في بابا واخا وحذف النون في غلامى ومسلى ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالنفس الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ثبوته كما في احسن وجهه ولا
حافضا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبره لا وصفه لا سيما
واسم لا يصير بالنسبة ولا بالخبر مضارع المضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضافا
للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فلو لمشاركته اي لمشاركته نحو لا ابالك لا ابالك المضاف في اصل معناه
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان مخصصا لاب بالحق اطلب

نحو ان لا ينفك

واحدة

نقطاً ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعرف حادث بالاضافة كما هي في باب
الاضافة واب لك بشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاء حكم
للمضاف لشاركت له في الاصل معناه لم يجز لا ابافها ولا ربي في عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و
على قوله لفساد المعنى يعني ان المضاف لا يكون بمعنى المضاف اليه كما ذكرنا من نظيره ولو كان كما ذكرنا لم يكن مجازاً في المنكر
لا بالرجل طويل ونحوه تشبيهاً بالمضاف ولم يخص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم
يحذف النون من غلامين انفاً فاما على مذهب النحاة فلا مشاع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت
المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف والجار
والجور والنافع من الظرف المستقر بخولا بدى بهالك ولا غلامى اليوم لك واجازه بوفوا خبراً لان الفصل به
كلا فصل لكثرة ما يتبع في الظرف ولم يجز سببوه والتحليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله
كان اصوات من ابغاليهين بنا واخر المبتدأ انفاً في قوله ويجذف في مثل لا عليك اي لا تناس عليك
اي ويجذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجازاً
وفوهم لا كزبدان جعلنا الكاف اسماً جازان يكون كزبدان اسماً والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبر اي
لاحد مثل زبد وان جعلناه حرفاً لا اسم محذوف اي لاحد كزبد قوله خبر ما ولا المشبهين بليس هو المسند بعد دخولها وهي
جازية واذ انبث ان مع ما وانقض النفي بالانفاً او تقدم الخبر يطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله
هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما في مسلماتها ولا في مثلها لانها لا يجتمعان معاً ولا عراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي جازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الجازية اذن اعمال ما واحد هادى لا عمل ليس شرط سبجي وغير
الجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقاً قوله واذ انبث ان مع ما هذه شرط عملها على ليس احد هان لا يلزم ان كقول
الشاعر وما ان طيناً جبن ولكن منا باناً ونقوله اخر بنا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ بناس لعوامل
ان يختص بالفعل الذي فعل فيه من الاسم والفعل لم يكن ممكنة بثبوتها في مركزها وما مشرك بين الاسم والفعل
واما الجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها للليس لان معنيين سواء في الحذف كما ذكرنا في
باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما نفى الحال والتحو انما المطلق نفى كما يجزى في الافعال الناقصة فلما كان
فباس عملها ضعيفاً انغرت لافى عارض من ذلك محي ان بعد ما وانغرت لافى لانها وان كانت زائدة لكنها شابهان
الناقصة لفظاً فكان ماء الناقصة دخلت على نفى النفي اذا دخل على النفي اذ لا يوجب فصارت ان كالا الناقصة نفى
ما في نحو ما زيد لا منطلق ويجوز ان يقال انما انغرت للفصل بينهما وبين معولها بغیر الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كانه شد وذا وهو عند المبرح فباس انشد ابو علي بني غداة ما ان انتم ذهباً ولا صبريقاً ولكن انتم الخرق وان
العازلة عند الكوفيين ناقصة لا زائدة ولعلهم يقولون هي ناقصة زبدت لتأكيد نفى ما والا فان النفي اذا دخل على النفي اذ
لا يوجب وزد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متنفذين المعنى الا مفصولاً بينهما كما في ان زيد القائم واما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحفيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحفيق فلان قد يشوبها معنيين
اخران وهما التفرير والتوقع فلم يكن ليجز التحفيق وكذا الا في معنى التشبيه اي وانشد الفراء الا اذ ربي ما ان
لا يثبتها بالجمع بين ثلثة احرف ناقصة والرواية لا بما اثبتها واما بغیرها عن العمل انتفاض نفياً لان عملها انما كان لا جمل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن بولس انه يجزى عملها مع انتفاض نفياً بالانفاً
وانشد في ذلك وما الدهر الا مخبونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من
الاولى اي دوران مخبون وكذا معذبا مصدر كقولهم نفع وعرفناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الاسير على
ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يقدم نفس الخبر ظرفاً كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في النار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا ينصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنع العبدى لا يبطل عملها
اذا كان المتقدم ظرفاً واجازاً ومجزى كالكثرة التوسع فيه كما نعمل ان واخوانها قال ابو علي زعموا ان فوما يجوزوا اعمالها
منقذة الخبر ظرفاً كان او غيره وقال الزبيعي الاعمال عندى هو الفاس لبقاء معنى النفي واما قول الفراء قد فاجحوا
قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر من سببوه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقبل ان خبرها محذوف اي اذا ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه ويجوز الكوفيين

هذا الخبر
لا يجوز
في قوله
لا عليك

ان عمدي الحديث
تأريخ ابي حنيفة

ان ربي يكره عيسى
البرص في رقت

انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع وپروى ما منبها من اعقب فالواخو قوله لو ان
 باسبن خلقت حرا وما يا خيرا انت ولا الخلق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا بدخل الا على خبر المنصوب
 دون المرفوع ولهذا بنى ابو على والزحشرى امتناع دخولها على خبر ما التمهينه واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
 تدخل بعد ما للكوفة بان انفا نحو ما ان زيد فاما قال لعمره ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف فواه ومنع ابو على من
 دخولها على خبر ما للتقدم خلا للربيعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتفاض النفي
 بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي ولا يدخل بعد انتفاضة وقد يدخل هذا الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
 بخارج وخبر النفي في باب ظن نحو ما ظننته خارج وقد زاد بعد خبر لا البتره نحو لا خبر بخبر بعد النار وقبل هي بمعنى في وزياد
 زيدت في الحال المنفصلة نحو ما جاني زيد براك وفي خبر ان الابه بعد باب رأيت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي
 خلق السموات والارض ولم يعنى بخلفه من يفادرو وقد يناد بعد ليت قال ندمت على لسان كان متى فليت بانه في
 جوف عكم وما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمر وضاربا بخلاف
 ما اذا كان ظرفا كقوله تع فاما منكم من احد عنه حاجز وقال الكوفون الاسم بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني
 بمنزعه الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت له يحكم بكونها محذوفة ايضا ليس المجرور بها مفعول
 حتى ينتصب بالمفعول حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفر الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بمنزعه
 الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نفسه لفظا بسبب الجار فاذا
 عدم الجار ظهر على المتقدم هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بغير الامع ان وان واجازة
 حذف اسم ما استغفرا مبتدأ موجب نحو ما فاما الازيد اى ما احد فاما الازيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في
 المفعول قائم مقام المتعدد المتدرج فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع ثاقبه عن الخبر وانتفاض النفي واحد هما مبطل
 لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الازيد فاما المتقدم المستثنى المفعول على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل
 بينهما وبين مفعولها غير الظرف ومع انتفاض النفي قوله واذا عطفت عليه اى على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
 بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطفت عليه يلا ولكن لا تملأ الا بآيات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف
 قوله فالرفع اى الترفع واجب وذلك لوزال عملة العمل وهي النفي وقد نكسنا وجه الترفع في باب الاستثناء فلا يغيب
 قال عبد الفاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو فاعل فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى
 من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه امتناع عطفة عنه على الخبر وحده اذ يلزمه النصيب عنه
 فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
 عند ما ينزل عن العمل فهو وان الاول مرفوع وهذا كقوله مجر في خبر قوله مشائهم لبسوا مصلحين عشرين ولا
 فاعب الا بين غايتها وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر
 ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا فاعل جاز في المعطوف الجرح لا على اللفظ والنصب جرحا على
 المحل فانه معاوى اننا بشر فانجح فلستنا يا جبال ولا الحد يدا ويجوز الترفع على ان يكون من باب عطف الجمله على الجمله
 وليس له المحذوف اى ولا هو فاعل وقد يجرح المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الترفع والنصب نحو ما زيد فاما ولا
 فاعل ولا فاعل ولا فاعل وذلك بئوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائهم لبسوا مصلحين
 البيت واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالخبر فضعيف فادركه لا يكسر الباء في مثله حتى يكون المقدر
 كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط انفصال اسم المنصوب باسم الفاعل
 على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب ردا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرفوعا به
 ما بعده هو من سبيل اسمها نحو ما زيد فاما ولا فاعل غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه
 على عطف جمله ابتداء لانه منفية الخبر على الجمله التي هي ما زيد فاما لا على زيد فاما ان يكون عطف اسميه على
 اسميه ويجوز مشا في نحو ما كان زيد فاما ولا فاعل علامه فيكون عطف اسميه على فعلية ويكون مضمون
 المعطوف عليه ههنا ماضيا لان اذا كان نفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبتدأ على ما كان بل هو
 علامه فاعل فظاهرا الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
 العطف ونصبته لان ما وليس الذي اطلق فظاهرا الحال ويقول على هذا ما كان زيد فاما ولا فاعل ماضيا اذ فاعل
 فاذا زيد مبتدأ فالقيام والفعل مرفوعان في الماضي انا رفعت فالقيام منشف في الماضي والفعل مرفوع في الحال واما

والتجوز

فاسنح

لزم شكرها اضعف حين اليه فاذا انصب حين بعد ما فالحذف كما في لاجول واذا رنفع فلا سمح حذف اي لا
حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان الناء من ناء حين كجاء العاطفون تخين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تخين في اللغات واسمها لا حين وايضا فانهم يقولون لا اوا
ولا قنا ولا يقال نا اوان ولا قنا واما لا اوان بكسر النون فعند الكوفيين لا حرف جر كما ذكر السهلي عنهم وليس معنى
اذا لو كان لجر غير اوان واخصاص الجار ببعض المجرورات نادر وله يجمع لا حين مناص يجر حين الا شاذ وايضا لو كان
جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السهلي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فعوقوله
طلبوا صلحنا ولا اوان فاجئنا ان ليس حين بفاء اي لا اوان طلبوا ثم حذف الجمله وبني اوان على السكون ثم
ابدل الثوبين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر التون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ او يقول حذف الجمله وبني على الكسر
لا على السكون لثلاث بلزم اجتماع الساكنين ثم اني بفتح العين عوض ولا يعوض الثوبين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جمله فلا يبدل في نحو من قبل وبعد وقبل ان اوان مجرود من مقدرة بعد لا اوان من اوان فكذلك لا حين مناص
على الفراءه الشاذة كما قالوا الارجل اي الا من جل واما لا اوان ههنا في الاصل للكان استعير الزمان قال حنظل
ولا ههنا حنظل وبدا لذي كانت نوار اجنث وهو مضاف الى الجمله الفعلية وقد يقطع عن الاضافه قال في الاضافه
عنه ك تلح نعم لا ههنا ان قلبك فيفتح اي ليس ههنا تلح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا المسك لغتهم و
ذلك محلهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشأن والجمله بعد ها خبرها ولا يطرد ان العذر لو ورد في كلامهم نحو
الطبيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطبيب وصفة له والخبر محذوف اي ليس الا
المسك في الدنيا وبشكل ذلك يلزم حذف خبرها بلا سبب مستد اذا لم يثبت قوله المجرور ان هو ما اشمل على علم المضاف
اليه اقول يبين شرحه بما مضى في حذف المفعولات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا ونقدا برامدا اقول بني لامرا ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف
اليه وقد سماه سببويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور لان من اصل المصالح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما انجر باضافته اسم اليه بحذف الثوبين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مرث
وبدا وقوله ونقد برامدا في علام زيد وخاتم فضة واظهار ان انصباب لفظا ونقدا برامدا على الحال وذو الحال حرف جر وان
كان نكرة لا خصوصه بالاضافة معنى والعامل واسطراى بنوصل بالحرف ظاهرا او مقندا وقوله مراد حال بعد حال اي
مقدرا مراد قال احزنت مراد عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقند فيهما لكنه غير مراد ولما كان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذا معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهرا وايضا انت مقرر بتقدير الحرف فيهما و
كل مقدر مراد معنى لم يجز اذا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجز المقدر
في الاضافة مرادى عمله وهو الجري بان كان كذلك فلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقند فيكون على نحو
ما انكرت من حذفهم العرب بانه ما يختلف آخوه ويفضي الى التدوير كما انهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلنا في الفاعل انما تحذف اليه فيرفع ثم جعلت
في حذف معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا ومعنى مراد على ما ذكرنا بافتاء عمله اي الجرد اعلم ان المضاف اليه
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذا الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا
في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصب
ايضا ولم يجز في اضافة اليه في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع
وان كان من فعل منعذ بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف علا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان فلنا العامل هو الحرف المقدر اذا لا
فيه مقدر وكذا ان فلنا ان العامل معنى الاضافة لا نالا زيد بهما مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل زيد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان فلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجرد لئلا ينع عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجرد لئلا ينع عن الحرف فيجرحه عن الثوبين او التون لاجل الاضافة
قال جارا لله الاضافة مقضية للجري والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يفوق
به هذه المعاني المقضية كما في تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يفوق به المقضى لا الى المقضى فقبل

في الجرد

ليس
كلام
يدغم

يقوم

الرافع هو الفعل ولم يقبل هو الفاعل عليه كون المفعول امر خبثا معنويا وما يقوم به المفعول امر ظاهر جليا
 في اغلب قوله فالنقد بشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا ثبوته لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظ
 والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوي ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معنوها وفيه
 نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقيد
 وانما قال اسما يخرج المضاف بالحرف الذي هو مؤخره زيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجزعا
 ثبوته اي الثبوت او ما قام مقامه من ثبوت التثنية والجمع وكذا ما ليس فيها الثبوت والثبوت بقدرانه لو كان فيه ثبوت
 لحذف لاجل الاضافة كما في كره رجل وهرجواج يديك الله والضارب بالرجل وانما حذف الثبوت والثبوت لانها دليل تمام
 ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما ارادوا ان يخرجوا الكلمتين من جملتها بكونه الاولي من الثانية التعريف او
 التخصيص حذفوا من الاولي علامة تمام الكلمة وقد حذف من المضاف هاء التانيث اذا أمن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
 وابنا ما تركوه وولهم ابو عبد رهاوي بقاس على ذلك وقاوا ان الضارب يقبل عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
 ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معنوها وهي ما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في ظرف
 المضاف او بمعنى في ظرفه وهو ظليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يقيد تعريفها مع المعرفة وتخصيصها
 مع النكرة بشرطها بخبر المضاف من التعريف وما اجازة الكوفون من التثنية الاقواب وشبهه من العدد ضعيف
 اقول اعلم ان لا يلتبس المعنوي باللفظية ففصل المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام
 زيدا وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معنوها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم
 الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثا فاسم اما بمعنى اللام
 او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس
 المضاف وغير ظرفه ويعني يكون المضاف اليه حسن المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا زيد وثلثهم
 بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيين كما في خاتم حديد
 واربعة دراهم وشرط من التبيين ان يصح اطلاق الخبر وربها على المبين كما في قوله تع فاجنبوا التي تحسن من الاوثان
 واما قولك ثلاثة دراهم ورافد دخل فانما ثبت فيه بالمقدار عن المقدار كما يحكي في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والرافد
 هو الخلد ومن ثم يقول ثلاثة دراهم ثلثه وثلثه رافد وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدار وبقولنا يبيع
 اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سبينا ويوم الاحد فيجمعها اذن بمعنى اللام وكذا سبينا
 كروز ومسجد الجامع على ما يحكي من التأويل لان التثنية اعني الجامع غلبت وتخصصت حتى اذا اطلق لم يثنوا الا الاقل فالجامع
 في العرف هو المسجد لا غيره ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افاذا ما لا اختصاص الذي هو مدلول
 اللام فقوالك طور سبينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اطلاق اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
 وقيل كره بلا بمعنى اللام كما قاله بل في النجاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملازمة واختصاص
 يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشب لصاحبه خذ ظرفك ونحو كوكبا الخرفا لسهيل وهي التي
 يقال لها اضافة لادنى ملازمة مفعول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفها مع المعرفة و
 تخصيصها مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفها مع المعرفة لان وضعها لتفيد
 ان لوحد فمادل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للبلد معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
 ولزيد علما ان كثرة ولا بد ان تشير به الى غلام من بين علمانه لمزيد خصوصية زيد اما يكون اعظم علمانه
 او اشهره يكون غلاما لما ويكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
 العلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلم به هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من
 غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
 في قوله ولقد امر على التيمم بسبني وذلك على خلاف وضعه فلا ينظم من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
 ان معناه ومعنا غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد ولعل من علمانه غير معين ومعنى غلام لزيد الغلام المعين
 من علمانه ان كان له علمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصها مع النكرة

المعنوية
 الى معنوها فقال
 ان لا يكون المضاف
 صفة مضافة الى
 معنوها اي هي
 ضربان اما ان
 يكون المضاف
 صفة

دون غيره

تظن

العلم

نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأه قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية بخبر المضاف من التعريف
فان كان ذلك الالم حذف لانه وان كان علما فليكن بان يجعل واحدا من جملة من متى بذلك اللفظ نحو قوله علاز بدنا
يوم التفاراس زيد كذا بان يفتن ما في الشقرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لغذر
نكرها وعندئذ تجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم ما هو منصف به معنى نحو زيد ضدي يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
مثله فويلهم مضرا حجرة وانما الشاءة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشراك المتفق هذا وانما يجرد
المضاف في الغلب عن التعريف لان الهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون مضافا
للمحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرفة التعريف مع زيادة وهي الغيب
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
معناها من نظرك وشبهك وسواك وشبههم وانما لم يعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات
اخرى اذ كل ملك في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا ما نلنا زيد لا يخص ذاتا بل نحو مثلك اختر من غيرك
لكن المثلية ايضا يمان ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والتواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له صند واحد فقط تعرف غير لا يختصا العربية كقولك عليك بالحكمة غير
التكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذي نعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله نعم
عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصيصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمثل ذلك
في معنى من الاشياء كالعلم والنجاعة او نحو ذلك فقبل جلاء مثلك كان معرفة اذ افسد الذي بمثل ذلك في الشيء القلبي
بالمعرفة والنكرة بمعانيها فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهي معرفة وفدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تع فعل صالحا غير الذي كان فعل مع ان معنى غير الذي كان فعل الى اصلاح لان علمهم كان فسادا وبقول الشارح
ان قلت خبرا فلا شرا غير والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الغلب فيه علم يخص
بالمضاف اليه وقد جله قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه بما قبل
المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا الحكم غير على لا نكالك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعلم
قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير الدليل على اخيهما العطف على غير ينكر ولا كما في قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه على عشرة من مثله وفاسر عليه
وعنه من البصريين من غير سماع عشرة من غيرهم وسمعهم القراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عطف القياس وكلام منعوا
عشرة من البصريين من غير سماع عشرة من غيرهم وسمعهم القياس فلو اختلفت شبيه يعرف بالاضافة لا يختصا بالشبه في جميع
الوجوه وذلك لاجل المباعدة التي في هذا التركيب كما في علمهم وسمعهم فرب بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك ومثله معناه انها لم يعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك اسم فاعل مضاف
الى معوله اي مما نلنا ومثلهك ومثلك فان قبل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا
اروت الحال او الاستقبال او الاسماء كايحيى بعيد والاطلاق ينفذ لا سيما في قولك حسبك وشرعك وكفك
ونفك وفيها لا ينفذ لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد بكفك زيد وكذا اخوانه وانما بني
فذلك وفطك ويحك دون حسبك واخوانه لانها صارت اسماء افعال كايحيى في باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخوانه ويدخل عليها من نواسخ الابدان ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاز
هذا الموضع الامور اصبحت وفوع الفعل فيه لا دأيتها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك و
كفك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يترد في هذه الاسماء الا في الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشايتها لذلك وفطك غير المنصرفين وعلى هذا فالوا مررت برجل كافك من رجل ورجلين
كافك من رجلين ورجال كافك من رجال وبامرا كافك من امراء اجزاء في عدم التصرف مجرى ذلك وفطك
ويلا يستعمل فاهبك على اصله من التصرف قبل رجلين فاهبك من رجلين وبامرا فاهبك وكذا سائر تصرفات
وقيل مررت برجل هديك من رجل ورجلين هديك من رجلين ورجال هديك من رجال وبامرا هديك ومعنى
هديك اي تفلك وصف محاسنه فاجزه مجرى ذلك في عدم التصرف لا فادته فادته ورجاء فعل منصوب فاجزه
رجلين هديك ورجال هديك وبامرا هديك وبامرا هديك وبامرا هديك وبامرا هديك وبامرا هديك وبامرا هديك

تخصص

اضافة

مفعول
فانما اتا تكون
لفظية اذا كان
اسم الفاعل انما تكون
لفظية اذا اردت
الحال والاستقبال

وقالوا

الاولى انما هي
الاولى والاولى
الاولى والاولى

وهذا وفيه وفيه شرع انما يتصرف لكونها في اصل مصادره وبعض العرب يجعل الامة وعبد بظنه بكونين
فالحاتم اما حتى اني رب واحد امة اخذت فلا مثل عليه ولا اسر ولا اسر في شكرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير كان كترت الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله
لا يعود الى المضاف الاقل بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امة فالحاتم عايد الى
رجل وكذا في قوله رب واحد امة اي رب رجل واحد امة ويحكي في باب المعرفة ان الضمير التراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاء وسخطها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة بخوفا
واحد امة وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رب رجل هو واحد امة وكذا ينبغي ان يكون قولك صدق بطلان
فيبطله وابن امة وفادرة دهره ويخوذ لك واجاز ابن كيسان شكر المضاف الذي لا مانع منه من التعريف لنفسه
نحو جاءني غلام زيد ظرف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على النبي بسبي وفد بكسبي
المضاف لتأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه غنية بالمضاف اليه يقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير توضع سور المدينة والنجبال الخ
اذ يصح ان يقال توضع المدينة قال اذ بعض السنين تعرفتني كفي الا بئام فقد اتى النبي وقال من اللبالي عرس
في تفضي اخذت بعضي وترك بعضي اذ يقال السنون تعرفتني واللبالي اخذت منه قوله فاحب الدنيا شعفر
قلبي ولكن حب من سكن الدنيا فاكسبا لتأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف
المبتهنة قوله وشرطها بخر يد المضاف من التعريف فله وجه قوله وما اجاز الكوفون من الثلاثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معد وده نحو الثلاثة الاثواب الى العشر
المائة الذهب والالف النخل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضابعا واما الاستعمال فلا يتم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غير قبل وجهه
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفها من حيث ذاته لا تعريفها مستغارا من غيره ثم اضيف
بعد التعريف لغرض يبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كذا ذكر ان كان عندى ثلثة مثلا ولم يذكر
من اي نوع هي ثم رجعت الى كرها فقلت بعت الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم يثبت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا
هو الوجه قال لثلاثة اثواب وان كان اوضح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لا في المعنوية ولا في اللفظية
كلهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولا لا اضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا اعتذار
نظر اما اوله فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما يجيء بالعدد لتوضيحه كمنه المميز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على التوضيحه لم يأت بالعدد من وايضا اغلب صف المضاف اليه كقولك
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكرنا حصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظ
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يبعد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مرث
رجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للقرآن وضعف
الواهب المائة الهجان وعبد ها واما جازا الضارب الرجل حملا على الخنار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اي الى مفعولها او منصوبها وهو احراز عن الصفة المضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالف السموات وزيد مضروب عمر فان جميعها صفات مضافة الى معمولها فاضافتها محضة قال المنص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب ذلك ان يوم الدين امان ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها ولا يرد
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حبيفة واما ان يكون مفعولا فيه
فالشع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعي النجاء في نحو يا سارق اللهله اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال رب اني عم يسلمني مشعل طناخ ساعات الكرمي زاد الكيل ولعل المص جعل مالك يوم الدين
بنفد واللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعون في
ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قبل كبريا صلوات الله على نبينا

تعريف

قوله

وعليه اذانه بمعنى الماضي كانه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالف السموات وابرامه مضاعف على
 طر فوله وسبقوا الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحكوم فكانه وقع ومضى وقبل مالك يوم الدين نكرة
 جرت على الله على وجه البديل والاذل اولى والمثقف عليه من اللفظة ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاعف الى فاعله او
 مفعوله كما يحى واسم المفعول المضاعف الى مفعول ماله يسمي فاعله والى المفعول المنسوب والصفة المشبهة للمضاف
 الى ما هو فاعله معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يحى في بابها انشائية تع والخلف فيه هل هو
 لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوف
 واطرافه افعل التفضيل بمعنى من وسبب ثلث بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فتع
 كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنية على كونها عاملة في محل المضاف اليها ما رفعها ونصبها وذلك لانه اذا كان
 كذا قال الذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والثوب المحذوف وفي اللفظ مفترض معنى فيكون اضافة
 كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة واسم فاعل واسم مفعول او افعل تفضيل
 اما افعل التفضيل فيسبى محله بعد واما الصفة المشبهة فهي ابد جارة العمل فاضافة ابد اللفظية واما اسما الاعمال و
 المفعول فاعلهما في مرفوع هو سبب جازم مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال او لم يكونا لاحد
 الارضين الثلاث بل كانا الاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان اد
 مشابهة للفعل يكفى في عمل الرفع اشد اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا لا ترى الى رفع الظرف و
 المنسوب نحو زيد في الدار ابوه على من ذهب الى على ونحو مريت برجل مصري حمارة وكذا برجل خرقة سرجه واذا كان كذا
 فاضافة الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان للمضاف في الحقيقة
 لغت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد فائم الغلام فليغنى له غلام فائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والفت
 هو المعنى للوصف المختص له لا المعنى من المختص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
 منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هي صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
 ويعمل ايضا اسما الاعمال والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احدهما لانه الثلاثة نحو مريت
 برجل فائم في دار عمر ومضروب على يابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا يضاف فيه بفتح انتقاله الى الصفة
 وارتفاعه بها ينفي بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما سيجي وكذا بعلان في الظرف
 والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفه راحة الفعل نحو مريت برجل ضارب من في الدار ومضروب امين
 بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال مشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس بالجنبي واما عمل اسم الفاعل
 والمفعول في المفعول به وغيره من المعجولات الفعلية فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهة للمفعول
 معنى ووزنا يحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
 اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموارد على الاطلاق لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
 اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
 اذا قصدوا معنى الاستمرار بيان بغير واعنه بلفظ المضارع لسانه الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
 زيد يوم من بالله وعمر يسبح بموجوده اي هذه عادة فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبية
 اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافة لهما اذن الى ذلك الاجنبية لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
 وابنه المبالغة كانت للاستمرار لانهما عملت نحو انهما الخار بواكهما وضروب بنصل الشيف سوق
 هما فاسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوبا لهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدتهما
 لهادون سابو معولا لهما وقد جاء بعض الاسماء مؤلا باسم الفاعل المستمر فكان اضافة لفظية كقوله بمجرور
 قبل لا وابد فيكل اي مفيد لا وابد ومنه قولهم هذه نافذة غير الهواجر اي عابرة فيها كقوله باسارف الليل اهل
 الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافة لهما محضة لانهما لم يوزنا الماضي فلم يعمل عمل الا عند الكسبي فانه
 عنه يعمل فيكون اضافة عنه لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات
 والارض جاعل الليل نكرا وسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
 فلا ملازمة للمضاف للمضاف اليه فحصلت في الماضي فاشهرت في نحو ضارب زيدا من فيصح ان يخص
 المضاف به كتحصيل الغلام بزيد في غلام زيد حين اشبهت بملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

فحتاج

مترقب فلم يشتهر فيهما ملائسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعين المضاف بها أو يختص واسم الفاعل أو المفعول
المستمر بفتح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان اسم المضاف
ملائسة المضاف للمضاف إليه يصح نعتيه به أو يختصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كأنقول مررت
بعبد الله صاحبك أي المعروف بضربك كأنقول يزيد شبيهك أي المعروف بشبهك فاذا فصلت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل الجر ووجه نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من محب يصحب بل يقدزه كأنه جامد
قال الله تعالى حم نزل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف إلى الأجنبي أي المنصوب قولك زيد معطى الذراوى يعطى الذراوى ومكسو الجبة أي بكسي الجبة وحالة
كما لاسم الفاعل المضاف إلى المنصوب كما مر وأعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته إلى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهة للفعل لفظا ومعنى أما لفظا فلعدم موازنته وأما معنى فلا ترفع مفعول الفعل ولا ينفذ
فائدته إلا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى إلى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمره
أي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمره أي يضرب عمره ولا تقو شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر ومضمر
بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانما تجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانما تجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة أقوى شبهها بالفعل كانت أولى بعملها عمل الفعل وكان يقدح لا انفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها إلى معمولها لفظية واصله المصدر إلى معموله محضة فاختص المصدر او يعرف بنسبة
إلى فاعله ومفعوله لا شمهارة به كاختصاص الغلام ورجل ونحوه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل أولى من عمل المصدر عمله والأمير بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج إلى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
إلى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان أي كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سبأني في ابوابها قلت ان الأمر
كذلك إلا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبها المكونان من ضرورتها عفا
لا وضعا بعد حصولها بكيفية العمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما والفاعل والمفعول يطلبانها التضمنهما معنى
المصدر اطلب لهما بعد حصولهما لهما يحتاجان إلى مشابهة فوته مع الفعل وشرطا حتى يعمل عمل الفعل فالجواب
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول أقوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه مشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا
معنى فلهذا كان المصدر للمضاف إلى أحدهما أكثر استعمالا من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه يتضمن المصدر عملها فيهما أقوى لكونه مشابهة فوته مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت في
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيهما قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت أقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بغير انفصال أولى من اضافته المصدر لان انفصال الاضا
مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول فوجه ولا ينفذ الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهة
للفعل مؤثرة فكان اعمالها عمل الفعل أولى لانه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول للمضافين
إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف وذلك بحذف النون والنون نحو ضارب زيد ومعطى الأجرة وضارباً وعمرو ومكسو
الفرس وما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف ليس بحذف النون وفي المضاف إليه بحذف
الضمير واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جرت
ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف إليه وعده كقائم الغلام ومؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم ينفذ الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخفيف الذي في ضارب زيد لا ينفذ عما في غلامه
رجلان لم ينفذ عليه قلنا التخفيف لم يحصل باضافة ضارب إلى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا لا تفاوت في التخفيف بين نصبه ووجهه مفعودا ان الاضافة غير مختصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه أي من جهة انها لم ينفذ تعريفها بل فادت تخفيفا في جهة انها لم ينفذ تعريفها
جاءت هذه المسئلة وامنع زيد حسن الوجه فلو فادت تعريفها لم يجز الأولى للزم كون المعرفة صفة للتكرار
ولجاءت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها لم ينفذ تخفيفا جاز الضارب زيد لم يحصل
التخفيف بحذف النون وامنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان النون في الأول سقطت لالف واللام لا
للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لم يحصل

التخفيف بحذف الثوب بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه فاسه على الضارب الرجل والضارب فانه جاز الاضافة
 فيها مع عدم التخفيف فليحذف ايضا قال وكل الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
 باضافتها فانه رجم بالغيب من ان له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان انا نرى للام سابقا حتما
 على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بد هاب لتثوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف الثوب
 الى الاضافة بلا دليل فاطع ولا ظاهري ثم واما ما ساه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
 وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه
 والتجزيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت النصفه من الضمير وهو فيج كما يأتي في باب الصفة المشبهة
 واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لفصل التخفيف حذفوا الضمير
 واستنوا في الصفة وجم باللام في المضاف اليه لينصرف الوجه باللام كما كان منصرفا بالضمير المضاف اليه واللام
 بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله كما في تحايف الضيف والبرذ
 رنة والاولى ان يفهم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة و
 وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يحتاج باللام مع فصل الاضافة نصبوا الا ما فصلوا جعله مضافا اليه
 تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
 لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذا رافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان
 في قولك زيد ضارب غلامه عمر والضارب هو الغلام دون عمر وهم راعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز
 في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فاجعلوا
 المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كأنك اصبفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
 في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
 الضمير واستناده ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقها الرفع ليصح اضافة
 الصفة اليه على ما نقله شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقها النصب
 وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجزاة
 مجزى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء
 انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا انه يقول الضارب زيد يشابه
 الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلفا للتعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة
 والمنكر كما نقل عنه السهلي في فاته قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويؤيد ان ثابله هذا
 هو الضارب زيد وهذا هو الضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
 جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السهلي في هذا قول
 فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو
 غلام زيد قال المص واما ما ساه على الضارب فان لا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجي عن قريب احد هما انه
 ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الى
 انه حمل في صفة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف واما فلما اضافة ضاربك
 لبسك للتخفيف لانها لو كانت لاجل لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
 زيد واما لزوم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما ثوبنا وثقنا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
 ثمة الاول فلو لم يحذف فلو لم يضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في
 ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيفا ايضا بلا تخفيف لانها من باب واحد لا فرق في
 بينهما الا اللام هذا زيد كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك
 في وجوب الاضافة على الجرد منها لعل في الجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضاف لما ذكر بينهما
 من باب واحد فهلا جاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد على الجرد منها وهو ضارب زيد في صفة الاضافة
 لعلها حصلت في الجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بنبه على انهما من باب واحد هذا ويليغي ان يعرف
 حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل

حالا لاضافة

والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كجاءي واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى
 الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معهما وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول
 ظاهر او مضمرا فالظاهر ان لا يجوز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان والى المفرد باللام جاز لا إضافة
 اذا كان المفرد بها مثنى ومجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضارب زيد والضاربون زيد
 وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفة باللام وان كان الوصف المفرد خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب
 الرجل والضاربان الرجل والضارب الرجل لمشابهة المحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو
 الضارب وجه فارس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير
 المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربة على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام و
 مذهبه ان الضاربة ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهي المائة
 الهجان وعبد هالاه لا يخل في التابع ما لا يخل في المنبوع كما يجي عن قريب وان والى المفرد باللام المجرد عن النونين غير
 ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفرع كما ترى وان والى المجرد عن اللام او المفرد بها مضمرا فحذف النون
 والنون فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربي في الشعر انشدوا ليس حاملي الا
 ابن خال وفيل بل النون للوفاء كشيء ما يحملي وان كان شاذ ايضا وفيل الزاوية يحملي لحاملي وانشد ايضا
 الفاعلون الخبير والامرؤ اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه اليه بيت مصنوع وانشد ايضا ولم ينفق
 والناس محضرونه جيعا وايدى المعنفين رواهقه قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الها كناية وقال المبرد الهاء
 في الامر ونه محضرونه للتسكت لم يحد فيها اجزاء للوصل مجرى الوقف وحركها شيئا بالها بها فالضمير لما ثبت وصلا
 ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاختفاء وهشام فانه عند هاهنا في موضع النصب لكونه
 مفعولا وحذف النون والنون ليس عند هاهنا للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير
 بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذى اللام مثنى ومجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضارب زيد غلاما
 المضمرا بالمظهر فالضاربة عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا النصب يخل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
 ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشرة بالنصب قال الترماني والمبرد في احد قوله
 وجعل الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى ومجموعا مجرورا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل
 والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجزم ما فيه لا يجوز في المنبوع فاجاز الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
 عطفا بيان وهو في الحقيقة البدل على ما بان في بابه فان قدرت البدل فاما مقام البدل منه لم يجز ذلك و
 ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو با عالم زيد وباعا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا ينع مجرور ذى اللام
 الا ما يمكن وقوعه في موضع منبوع فينشد نحو انا ابن التاراء البكري بشرا ينصب بشرا لا غير حملا على محل البكري
 وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه في موضع منبوع يعطى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
 لا تثنى قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهي المائة الهجان وعبد هانقده وعبد المائة قال واما
 اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه فوى اذا قد يخل
 في التابع ما لا يخل في المنبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالنقد لا ترى الى جواز قولهم يارب يارب والحارث
 وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماها الفاعل والمفعول اللان مانا فان كان يكون مجردة عن اللام او مفردة بها
 فان والى لجرى منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
 محلي باللام بدرجة او بد درجات او منكر كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه
 وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذى اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل
 فعلة وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجه وهو فيج عند سيبويه الا للضرورة قال
 فانك على ربيهما جازا صفا كينا الا على جونا مصطلها وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله
 رجب قطاب كحبيب منها رفيقة بحسن النداء بضمة المجرور اذا حذف النون من رجب ومثل هذا جاز
 مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلها لا على لان المعنى كينا الا عليهن فيكون مثل حسن وجه
 الاخ جميل فعلة وقد يجي في باب الصفة المشبهة علنا استنباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة
 في بيت طرفة رجب بالنون وان والى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كرهه خلا

تنوين

وهذا الضايف
الرجل زيد

للكائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعل يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويجزأ التويز والتويز للمعاقبة
 لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجزأ وان ولي ذات اللام ظاهر سبقي مرفوع بها فان
 اضفتها اليه وجبان يكون ذالام بدرجتها ويدرجات نحو الحسن وجه الى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه
 كما يحكى في باب اضافة المشبهة وجوز ان مالك ان يكون مضافا الى ضمير المقرف باللام نحو الحسن الاخ والجبل وجه
 غلامه وليس وجه ان ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم بجوز الحسن الغلام والجبلية ولا يجوز اتفاقا على الفجار
 جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثني والمجموع الى اى ضمير كان والى المضاف الى الضمير بحصول التخفيف
 بحذف النون كقولك مرفت بالرجلين الحسن غلامهما والجبلية وكذا بالرجال الحسن الغلام والجبل وجه
 ويحكى في باب اضافة المشبهة لهذا الوجه من يد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف اضافة الى مرفوع بها غير سبقي في نحو
 قولك مرفت رجل طيب في داره نومك ليل يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول
 قولنا لمانه الهجان اى لمانه النافه والهجان البيض يسوى فيه الواحد والجمع كالقولك على ما يحكى في باب الجمع قوله
 وعبد ها الى العبد الذي رعاها ونام البيت عودا بزجي خلفها اطفالها العود جمع عائد وهي الحدبة الشاج
 وزجي اى ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغرب
 وصلوه الاولى وبقلة الحفما مثاقول ومثل جرد فطيفة واحلاف اثباب مثاقول ولا يضاف سم مماثل للمضاف اليه
 في العموم والخصوص كبيت واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الذراهم وعين الشئ فانه يخص فوهم
 سعيد كز ونحو مثاقول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقا فلما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احد هما زيادة
 فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمستحق والعام والخاص ولا يكون والا فله على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما
 الى الآخر اتفاقا كالمتى الى الاسم والعام الى الخاص ويجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمفعول على
 جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل ولا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي
 الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الذراهم وعين زيد وطور سبئ وبوم الاحد وكاب المفضل وبلد بغداد ونحو
 ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام لعدم
 لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفى من غير الابهام والذى
 يحتاج الى التأويل المستحق المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لفظه نحو سعيد كز ونحو ذوات مضافين الى المفعول
 بالنسبة نحو ذوات اصباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المفعول بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب لفظ الحى
 مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو فالقن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللفظ فيقول اذ اجتمع الاسم مع اللفظ
 وجب تأخير اللفظ لا نه ابن واشهر من الاسم كما يحكى في باب العلم ويحكى هناك انه يجوز نصب اللفظ المؤخر ونحوه على اللفظ
 سواء كان مفرقا او مضافين واحدهما مفرقا والآخر وان كانا مفرقا او واحدهما جازا اضافة الاسم الى اللفظ ايضا
 هي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا ونصبا وجبا اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والقرطبي
 الا بضع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني فليس فقه وان كانا مضافين او واحدهما لم يجز الاضافة بل يجب
 اما القطع لضمين اللفظ مدحا او ذما او الا بضع على ان الثاني عطف بيان لا نشأ به فاذ انصرف هذا قلنا ان التأويل
 نحو سعيد كز فان يقال المراد بالمضاف الذات والمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما بطلوا اللفظ وراى به مدلوله بطلوا
 ايضا مع التفسير وراى به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاني زيد والمراد المدلول وتكلمت زيد والمراد اللفظ فنحن
 جاني سعيد كز اى ملقب هذا اللفظ ولا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون
 معنى سعيد كز اسم هذا المستحق لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى اللفظ نحو ضربت سعيد كز وقال
 سعيد كز فان قلت لم يقدّموا اللفظ مضافا الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو
 قدم اللفظ لا غنى عن الاسم اذ اللفظ يفيد تعين الذات الذى يفيد الاسم مع زياده وصف بمدح به الذات ويدل
 فالذات باللفظ اشهر منها بالاسم واما اذا وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب
 من التأويل المذكور اذ معنى جيت اصباح اى وقت اصباح هذا الاسم فذا من الاسماء السنة وهو صفة موصوف
 محذوف وكذا جيت ذوات يوم اى مئة صاحبة هذا الاسم ولختصاص ذبا البعض وذات البعض الاخر يحتاج الى تمام
 واما اذا صبوح وذاعتون فليس من هذا الباب لان الصبوح والصبوح ليشاز ما بين بل ما يشرب فيهما فالمعنى
 جيت ومانا صاحب هذا الشراب فلم يضاف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى النيتي نطلعك نوازع من قبله

طاء والباء الى صاحب هذا الاسم وجاني ذوا سبويه اي صاحب هذا الاسم كما يحكي في باب الجمع واما قولهم آل حم وال
 مرآة في السور فليس من هذا الباب اذ معناه النور المنسوب الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
 واما حكي في نحو قولهم هذا حكي زيد فثاويه شخصه الحكي فكانت فلت شخص زيد هذا من باب اضافة العلم الى الخاص ما ثا
 ذكر اللفظ حكي مبالغة وتأكيدا فعني هذا حكي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غير وانما ذكر الذات بلفظ الحكي نوعا في
 باب المبالغة فاذا قلت فعله حكي زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حكي موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا
 حكي زيد اي هو هو بعينه جنانا لما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان مبالغة لا افعى الآله بنى
 زيد وحكي ابيهم فتح الحمار وقال باقر بن ابيات حكي خويلد فذكرت خابضة على الإجماع وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حكي
 وزادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكوا بزيادة لفظه اسم في قوله الى الحول ثم اسم السالم عليكم كما ومن يترك حوله كاملا فقد
 اعتذر في قوله تداعين باسم الشب في مثل جوائنه من بضرة وسيلام وفي قوله لا يتغش الطرف الا ما تحوته فاع بناديه
 باسم الماء مغموم وبالفاء لفظ المقام في قول السامخ ذعرث به الفطاء ونفث عنه مقام الذئب كالترجل للبعين والحوان
 الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السالم اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلم عليكم واسم الماء واسم الشب اي
 صوت الماء وصوت الشب ذال اسم هو اللفظ والصوت والمستعمل هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
 في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة
 الامع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وبناديه فاسم السالم من باب عين زيد لان اسم السالم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشب
 اي صوت الماء وصوت الشب فان الماء والشب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكتابات يقول مكانك من
 بعيد اي انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذ بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف
 في جواز اضافة احد هما الى الآخر والموصوف وصفته فالكو فيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس اسلمها بالاول
 نحو مسجد الجامع وجانب الغري والثاني نحو جرد فطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
 النون كما في جرد فطيفة ويجذف اللام كما في مسجد الجامع اذا صلما فطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
 كاضافة الصفة الى معمولةها عندهم اذ ذلك لا يخص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول هم هنا هو الثاني من حيث المعنى
 لانها موصوف وصفته فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو
 معقولا انك جعلته لغرض في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الزاجع الى غيره فبعدت في اللفظ عن الجر وبه غايه التباعد
 فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصيرتون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
 ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا ريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف وان كان
 على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيتين لانهم يجزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظ
 كما يحكي مذهب الفراء ولولا يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احد هما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان
 يوافق الصفة والموصوف في الاعراب ويجب ليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا انشأ على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة
 فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقله الحفاء كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحففة هو موصوف
 هذا المجرور والانه حذف وانهم صفته مقامه اي بقله الحففة الحففاء وانما نسبوها الى الحفوة لانها تقيت في مجاري السهول و
 مواطى الاندام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب
 المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى قد ساعه بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد فطيفة بالثاويل كخاتم فضه
 لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف اضيفت صفته الى جنبها للبين اذا جرد يحتمل ان يكون من الفطيفة
 ومن غيرهما كما كان خاتما محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرهما فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة لاضافة
 الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغري جانباً مخصوصا والاوى صلوة
 مخصوصة والحف فبقله مخصوصة وهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة وبقله المحتملة الى هذه
 المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوبر وبقله الحف فبقله الكثرة وجانب الغري كجانب اليمن
 واما الاسمان اللذان ليس في احد هما زيادة فائدة كخط النواول ليس سدا فالفاء يجزى اضافة احد هما الى الآخر للتخفيف
 قال ان العرب يجزى اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت ليجوا عنها بخله الجلدانه سبر ضيما منها
 سنام وغاريه والنجا هو الجلد والاضافة ان مثله كثيرة يمكن دفعه كما في نبع البلاغة لتسح الاجاء منهم شفقات
 وجانهم وقوله وسكانك الهواء وضاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا يجئنا الى تعسف كثير

وما اختلف فيه هل اضافته محضة ولا على ما تقدم افعال التفضيل فيقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما اراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما اراد به ذلك وقد يبيح ذكر احكامه في بابه والله المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر راي على والجزي هي غير محضة لكونها بمعنى من الجار والمجرور في محل النسبة مفعولا فاعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لا يندل الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتداء في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في أصل الفضل الا انه لنفسان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفا المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا لالتشريط تأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبهة مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعلل نصبه في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشر درهما نحو احسن وجهها دليل تنكير قول الشاعر مالك اضلع البزينة لا يوجد فيها المالدية كفاؤه وقوله ولما رآه قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخراء ومذهب سيبويه ان اضافة فعل التفضيل حثيثة مطلقا وذلك انه في حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كافي فيدخل فيه دخولا في مما اضيف اليه والمعنى فيها ان صاحب مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد متما في بعد من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيدا طرفا لثمن مفضلا في الظرف على كل واحد من بني منهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضل جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بنقد باللام كما في قولك بعض القوم وثلاثهم وخزوم واحد ولو كان بنقد بر من الابتداء الجاز زيدا افضل عمره كما يجوز زيدا افضل من عمره ولو كان بنقد بر من الابتداء الجاز زيدا افضل عمره كما يجوز زيدا افضل من عمره كما في خام فضة لرفع اسم المضاف اليه مظهرا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كل في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بنقد باللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تع فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البزينة خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخبر قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون فاعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتحصيل سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال للمفضل نحو زيدا افضل اخوته ولم يكن يجوز زيدا افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان ولا اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لا حظ للتحصيل كما في علام زيد ومصارع مصرا لا تفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بالمعنى اللام ثم يقول فاعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة والتكرار فاذا اضيفه الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردا ففضل الرجل وافضل زيدا لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردا على القليل والكثير نحو البرية اطيب الثمر جازا والرجل لئس جنسا بهذا المعنى فيقول زيدا افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اضيفه الى التكرار فيجوز اضافة الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيدا افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فبطايق صاحب الفعل والمضاف اليه افرادا وتثنية ومجموعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب فعل مثنى ومجموعا قال تع ولا تكونوا اول كافية وحكم اي في الاضافة حكم افعال بمعنى انك اذا اضيفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضيفت الى التكرار جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استغنى ما كان او شرط او موصولا موضوع ليكون جزءا من جماعة معنية بعد مجتمعة منبر ومن امثاله وكذا فعل المضاف بالمعنى الاول فيقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افر البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعد و قولنا معين يخرج نحو زيدا افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اتي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا لجنه منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن وجهها ام زيد ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يفتد المضاف اي احسن لعضا واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعد على سائر ابعاضه فاذا انفرد هذا لثمن لم يجز زيدا افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلاً يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر في اطيب الثمر فذلك اتي الثمر هذا لكون الثمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

زيد من اذ اننا
فالمعنى زيد
بعضهم الزائد
الظرفية على كل
واحد من بني

زيد
جملة

رجلين وان زيدوا افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم

واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعد وهي المنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت
بهذا الجمع معهودين معتبين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جازاي رجل هو واي رجلين
هما واي رجالهم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجملة
مستغرة بجملة من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فغنى
رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذ اقسامه رجالا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسام رجلين
رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسامه رجالا رجلا وكذا في الفعل نحو زيد افضل رجل اي افضل
اسم هذا الجنس اذ كان كل قسم منه رجلا والزبدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجال
فان فعل سواء اضيفه الى المعرفة او النكرة للفضل صاحب على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افراد او ثنية او جمعا
فلهذا لم يجز الزبدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزبدان ثنية بل هو جزء واحد مثل الزبدان
وجاز زيد افضل الرجال والزبدان او الزبدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين
كالزبدان ورجلا رجلا كالزبدان ولا فطن ان صاحب فعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اسم الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما منى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا ومثبات وجوعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحدا جزاءه في النكرة حتى قلنا افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة فقلت لان النكرة لا
يختص في اصل وضعه واحد بعينه فتصح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعنى الجنس تحقفا بخلاف
المعرفة فانها تخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يخلو مع ذلك التعيين على غيره واي وافضل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون مجزؤه بالعطف نحو اي زيد وعمر ولا زيد افضل زيد وعمر فان تكرار المجرور باله
فيهما فلاجل نكرة المسئول عنه في اي والمفضل في الفعل نحو زيد وهذا افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه
واما قولهم اي واياك فالمراد به ابتداء الكثرة قصد التخصيص على ان المراد المنكلم والمخاطبة اذ كان لا بد له عليه الضمير
في ابتداء صرحوا بالضمير في فوجبا عادة اي معانية نحو المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فنكره على المحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بطني وبطنيك مع ان مثل
هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاي ما واياك كان شرا فبطلت المحافظة لا تراها واما في ضرورة اطلاق اظلمة
واي معرب مع ان ما ما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم للاضافة المزمجة بجانب الاسماء المفضلة
للأعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع ايا ما ندعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم و
يجزئها من التاء مضافا الى مؤنث فصيح من الحاف التاء كما يجزئ في الموصول قال تع يا اي أرض نموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والتخصيص اي لا يقال نحو كل الجحيم ولا جميع الكل فانها مما يلائم في العموم قوله ليت
اسد وجس منع مثالان للتخصيص الا في عين والتلك معنى قوله عين التثنية يريد بالتثنية شيئا معينا كزيد وعمر كما يقول
عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصري ببعض احكام الادماء فلا بأس ان تذكرها احدا حذفت المضاف اذا كان
اللبس وجه ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما اتي فاشي طبيب بما عني النطاسيق خذها خذها اي ابن خديم فاذا
حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الأعراب كقوله تع واسئل القرية وقد بينا عند سيبويه على
اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء ثمرة ولا يضاف شيئا الى كل بيضاء
شيخة قال ولولم يقدرها مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفها على عاملين مختلفين ولا يجوز عند
وعند غيره يجوز ذلك فلا يفقد مضافا ونقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك
بقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك فالواجب ضم المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى
المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفها على اخيك
لم يقل بقولان بل يقول وايضا لم يفقد المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا مزيد معطوفا على غير ما نسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانيك تقول ما جاني زيد ولا عمر ولا يجوز ما جاني غلام زيد وعمر وتجزم اذا لم يجز

الا ان الاول

متقيا

منفياً عن زيد بل عن غلامه واجلب المص عن الاستدلال كلها كتابه وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا
 بفعل هذا أنت بل بغيري لا تفعل وذكر المثل كتابه ولو كان مقصوداً لم يكن الخطاب مراداً وعندك لك بفعل المعنى
 لأنه لا يمنع أن يكون المعنى مثلك لا يفعله وأنت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان
 الأخ مقصوداً فكانتم قالوا ما عبد الله ولا أخوه وما أخوك ولا أبوك ولا يحج الفساد المذكورة قال بعضهم أن في
 هذا الجواب نظراً لذلك لأنه وإن كان المثل مخرجاً من حيث المعنى والمقصود هو المضاف إليه لكن المعاملة لفظاً مع هذا
 المضاف ألا ترى أنك لا تقول مثلي لا أقول ومثلك لا تقول بالناء ومثلك لا تقولان ومثلكم لا تقولون أقول إذا لفظ المقدم
 مع المثنى والمجموع غير عز في كلامهم كاسماء الأجناس فانه يصح إطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرى
 من علامة التانيث مجرى المؤنث كثيراً فاعلى هذا لا يمنع من اكتساء المضاف مع التانيث والتثنية والتجمع من المضاف
 إليه أن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف إليه أما التانيث فكما مر من قوله من اليبالي عشر
 وأما التثنية فكقولك ما مثل أخيك ولا يبيك بقولان ذلك وأما التجمع فكقولك وما حب الدنيا شغفن قلبى وأما
 إذا ما لفظ الغيبة معى الخطاب فلم يحج إلا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن تم لم يحجز ما مثلك بقول بالخطاب كجاء
 في المثنى مثل أخيك وأبيك بقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رأيت مثل الجنة نام طابها وقد يفهم المضاف
 إليه مقام المضاف في التذكير قال يسمون من رزق البر يصعب عليهم رزق يصفق بالترجيح السائل أى ما رزق
 من فقال يصفق بالتذكير ويفهم مقامه في التانيث أيضاً نحو فطعت السارق فاندملت أى فطعت يده وفي العفل
 كقوله تع وكمن فرسها هلكها فجاءها باسنا يا نادهم فاثلون فقالهم وقال الخليل يفهم مقامه في التثنية أن كان معرفة
 اضيف إليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد لا يبيك بقولان واستضعفه سبيوبه قال لوجاز هذا الجواز هذا قصر الطويل
 أى مثل الطويل وهو فيج جذا وأما قولهم فضينه ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك
 المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في التثنية وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جر القيام المضاف إليه لغير
 مقامه كقوله وقد جعلتني من خير نساء صبيعاى ذام مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف إليه فان كان المضاف ظراً
 فيه معى النسبة كقبل وبعد في الثرمان وامام وخلف في المكان او مشبهاً به في الإبهام كغير وحسب ولم يعطف على
 ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على التثنية ويبنى الظروف غايات ومنها فظ وعوض ومنذ
 وحيث كما يحج في الظروف المبينة جميع احكامها وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف إلى مثل ذلك المتوى سواء
 كان المضاف الأول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من رأى غارضا شرب بين ذراعى وجهه الأ
 وقوله لا علا له أو بدا له سايج لهذا الجواز لم يبدل من المضاف إليه ثوب ولم يبين المضاف لأن المضاف إليه كالباء بما يفسر
 الثاني هذا على قول البتة ومذهب سبيوبه أن الأول مضاف إلى المجرى والظاهر الثاني مضاف إلى المحقق في ضمير
 والتقدير لا علا له سايج أو بدا له ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ليكون الظاهر
 كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب التثنية في بابهم بنم عدي ومذهب سبيوبه في زيد وعمر قائم أن خبر
 المبتدأ الأول محذوف وهو مغاير لمذهبهم ههنا ومذهب البتة أن سبيوبه من الفصل بين المضاف
 والمضاف إليه في السعة وأما نحو يا بنم عدي فربما يعترف ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه
 لا فصل وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب بديل التثنية من المضاف إليه
 وذلك في كل وبعض وإذا كان كقوله تع وكلا ضربنا له الأمثال وقد فضا بعضهم ثم توف بعض درجات وإذا قطع كل وبعض عن
 الإضافه فالأكثر بديل التثنية وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزوه وقد نصب كلا على الحال نحو أخذ المال كلا
 وذلك لكونه في صورة التثنية وإن كان معرفته حقيقه لكونه بفعل بركله وقد حكى الخليل في المؤنث كلهن وليس بمشهور
 وثالثها الفصل بين المضافين اعلم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف والجار والمجرى وغير عز
 كقوله لما رأت سائبدا ما استعبرت الله در اليوم من لاهما وقوله كان أصوات من ابغاطن بنا واخر لليلس أنفاس
 الفراريج وبغيرهما عز جداً نحو قوله بنم عدي ما شتمت وقد شفت غلا ثل عبد القيس منها صدد ودها وحكى ابن
 الأعرابي هو غلام انشاء الله تع ابن أخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك
 لكثرة دونه في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاله كقوله ابن
 عامر قتل ولادهم شركائهم وهو مثله قوله فترجها بمرج ريج القلوص أي مراده وقوله نفى بذاها الحصى في
 كل حاجه نفى لذاهم شفاء الصباريف عند من روى بنعيب لدراهم وجرتقاد وانكر أكثر النجاة الفصل

في ملبو فانه لا يمر
موجب للفلح
الجميع وهو اختلف
الواو

في ملبو فانه لا يمر
موجب للفلح
الجميع وهو اختلف
الواو

التعريف

التي

بالمفعول وغير في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالنظر ثابت مع قلته وفتح الفصل بغير النظر في
الشعر افتح منه بالنظر وكذا الفصل بالنظر في غير الشعر افتح منه في الشعر وهو عند بون فياس كما ذكر في باب التبيين
والفصل بغير النظر في غير الشعر افتح من الكل مفعولا كان الفاصل بينهما او غيرهما ففراة ابن عامر ليست بذلك ولا
نسلم نواز الفلح السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحوق به الى باء المنكلم كسر
اخره والباء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره القائل ثبت وهذا بل ثقلها غير التثنية باء وان كان باء اذ غنت وان كان واو
فلبت باء واد غنت وفتح الباء للتاكيد اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حروف اعرابه صحيح كمر ووعد وزيد
ونعق بالملحوق به ما اخره باء او واو قبلها ساكن كظي ودنو ومدعو وكري والبي ومعنى النحاة بالصحيح اعرابه بالجر
كالصحيح الثالث وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن
هو نفسه قوله كسر اخره فانما الزم ما قبل باء المنكلم الكسر ونال ضم والفتح للناسبه وطنا يجوز هذا بل ثقل الف المفعول باء
وان كان الالف خف من الباء ففلاوا لفتح وطنا فالوا في الاصح في ثقل الواو باء كما يحى قوله والباء مفتوحة او ساكنة
يعنى الباء الالف للصحيح والملحوق به واما الباء الالف فغيرها مفتوحة للتاكيد كما يحى وقد تقدم في باب المناداة
الخلاف في ان اصلهما السكون او الفتح ويجوز حذف الباء قبله في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره
الفاء يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحوقا به فلا يخ آخره من ان يكون الفاء او واو او باء والالف ثبت في اللغة المشهورة
الفصحى للتثنية كانت كسماى ولا كفتاى وجلاى ومغراى وهذا بل يخفى ثقل الالف التثنية الباء
كانهم لما واو ان الكسر يلزم ما قبل الباء للناسبه في الصحيح والملحوق به ووطا ان حرف المذم من جنس الحركة ومن ثم
نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الباء كالفحة قبله فغيرها الى الباء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية
فلم يغيرها هالئلا يلبس الرفع بغيره بسبب ثقل الالف باء واما في المفعول فرفع والنصب الجر يلبس بعضها ببعض
لكن لا بسبب ثقل الالف باء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالباس حاصل فان قبل فكان الواجب على هذا ان لا
يقلب واو الجمع في جاتي مسلوى باء لئلا يلبس الرفع بغيره قلت بينهما فرفي وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الباء تحفها كما هو اللغة المشهورة الفصحى وانما يجوز هذا بل ثقلها الامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالواو
ركة اذا ادى الى اللبس بخلاف ثقل الواو والباء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد الا ان كان الالباس يعرض في بعض
المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قبل الالف باء مع الاضافة
الى كاف الضمير قال ابن التبر طالم اعصبتك وطالم اعنتك البكا لثغرين بسفنا ففبكنا قوله وان كان باء ماى ان
كان اخر الاسم باء وذلك في المتفوس نحو فاضى في المثنى في المجموع نصبا جزا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان
واو او ذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما ثبت الواو باء لان فياس لغتهم كما يحى في التصريف اذا اجتمعت الواو
والباء وسكنت ولهما ثبت الواو باء وادغم اقلهما في الثانية واما لم يبقها كراهة لاجتماع المتفارين في الصفة اى
الذين تخفف بالادغام ثقلها ما اى الواو الى الاخف اى الباء وسهل الادغام بغيرهما لا يسكون الاول و
يقلب الواو باء سوا كان ولا كطى او ثانيا كسند واصلها ما طوى وسبودة اذا حصل الادغام فان كان قبل الباء الاولى
فتحة بقيت على حالها خفتها نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يود الى ليس
ذلك بوزن وجب قبلها كسر كما في مسلمي وسهل ذلك فربها من الآخر الذي هو محل التغير فلهذا لم يبق في سئل
ومثله ايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام ثموه بقلب الضمة كسر بخلاف مثله وان ادى
الى اللبس كانت تحذف قبلها كسرا وبفانها نحو في جمع اوى اذ يشبهه فعل يفعل قوله وفتح الباء للتاكيد
يعنى اذا كان قبل الباء الضمير الفاء وواو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحوق به وذلك
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكن مع الالف في قوله فافع محياى ومما في ذلك اما لان الالف اكثر مذا من اخره
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجزاء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيفا
وجاء في لغة بني بروج فيها الكسر مع الباء قبلها وذلك للتشبيه الباء بالهاء بعد الباء كما في قوله ولدته
ومنه فراهة حمزة ما انتم بمصر نحي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا ناني قوله واما قوله ساء
السنة فاحي وابي واجاز المبرز اخي وابي ويقول حمي وهني ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة
عند اضافتها الى باء المنكلم وهي باعتبار الاضافة على ضوب لا يقطع عن الاضافة ولا يضيق الى
مضمرة وهو ذو وحت فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى باء المنكلم وهو ضمير وضوب

بفتح

وفايت داريد تهليل
خوابت الامير ورويه
ان اكان في صلواته
لا يمانعوا وانما منعه
ان ما يضاف اليه سبحانه
واجاز ان يطلع برب
على منع اضافة ذي فضل
عظيم في السبط الزهري
والربيب وغيره واجاز
اضافه ذي فضل
رئيس المصطفى في حق
نحو مال او علم وكذا الباق
يفض الى اسم
و ذات و ذوات ولا
وفد و ذوات و ذوات و ذوات

قال السيد
والشيخ العلامة في الهنداء
اغنى الخبر عن اليقين والظن
انه يقضي بسند الابداء
عالمه المستند ومنه
انه يقضي بسند اصدار
في الخبر فليس اقل مما بال
المذكور من خبر واحد
ظننت من حيث ان يقضي
مظنني يقضي ومظنني اقل
معدوم فليس انحصارها بال
من خبر واحد وكذلك في
زبد اعداء من حيث ان يقضي
علا فحق خبره وبه في حال
وقوعه عليه اقل من مظنني
الجنة واحدة ومن على ذلك
سبيل كفا

كونه فعلا وارفع الظرف من جهة كونه صفة وكذا با في التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة ليست اخوه هو الغفور الودود
 الآية وكذا للسند في نحو علمت زيدا عالما فلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ففعد منه مذموما محذولا
 وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاني القوم الازيد الاعمر والابنعترا سمانها ولا جهات اعرابها فيليني ان يدخل
 في هذا التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا ونوله كل ثان
 فيه نظر ايضا لان المطاوع في الحد بيان ما هيئ الشئ لا فصل حصص جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان التبع الثاني فما
 فوه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منهما فان للمنبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه
 تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث احوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المنبوع وقال الاخفش
 العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونه تابعا وقال بعضهم ان عامل الثاني مفرد من جنس الاول وقد
 سيبويه اولى لان المنسوب الى المنبوع في قصد المنكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاني زيدا الظرف ليس في
 قصد منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المفيد بقيد النظره وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما
 انتعج على التابع حكم العامل بالمنسوب معنوي حتى صار التابع والمنبوع معا كقوله منسوب اليه
 وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصاب عمل بالمنسوب عليهما معانطيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني
 غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني هو ليس الاول معنوي فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا
 كما ذهب اليه الاخفش خلاف نظا هراذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ التادري فلا يحمل عليه
 المتنازع فيه ونقد العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر المحفي اذا مكن العمل بالظاهر الجلي اما البديل فالأخفش
 والرتبة والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مفرد من جنس الاول اسند لا بالقياس والسمع اما السماع
 فحق قوله تع يجعلنا من بكسر الهمزة ليونهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستفيلا ومقصودا
 بالذكور ولذا لم يشترط مطابقة البديل منه تعريفا ونكيرا والجواب عن الاول ان ليونهم الجار والمجرور بدل من الجار
 والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل
 الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل يثبت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تع للذين استضعفوا
 لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدو
 ويمنوه بدل الاشتمال نظر الى المجرور ولا يكرز في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف المجر لكونه كبعض حروف المجرور والجوا
 عن القياس ان استقلال التلة وكونه مقصودا يؤيد ان بان العامل هو الاول لا مفردا ولا لان المنبوع اذن كالتلفظ
 فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيباني والزمخشري والمص
 ان العامل في البديل هو العامل في البديل من المنبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وسفر
 في عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فحكمه بما ذكرنا حكم البديل واما عطف النسق ففيه ثلثة احوال قال سيبويه
 العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الابضاح الشعري وابن جني في سرائض الاعراب ان العامل
 في التلة مفرد من جنس الاول كقولك باريد وعمرو واخول لا دليل فيه اذ علة البناء في التلة ونوعه موقع الكاف كالمعطوف
 عليه مع عدم البناء المانع كما كان في باريد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لا متناعا مجامعة كحرف التاء المقتضية
 للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرفا لتداء التوابع لان نقدره حرفا آخر واسندل ايضا بقولهم فيام زيد وعمرو
 وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحليين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير
 والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا يخجله في فام زيد وعمرو اذ هو مضارع
 للقيام الصالح للقليل والكثير مقام التزيدان كقيام التزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل
 مفردا لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو محذور لكان معنى كل شاة وسخلة ما بدوهم كل شاة
 بدوهم وكل سخلتها بدوهم والمراد ههنا معا بدوهم وايضا لم يجز باريد والحارث ولم يجز ما زيد فاما ولا عمرو فاعدا
 وليس زيد ولا عمرو ذا هيين اذ لا يجوز نقدي ما وليس بعدا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرو واخاه اذ يعني خبر
 المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف لعطف بالتبانية وهو بعيد لعدم لزوم لاحد الضميرين
 كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المنبوع دون التابع عند من قال العامل في التلة
 غير الاول وامنناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصدر التبع على سائر التوابع لكون
 اسنداله اكثر قوله التبع تابع يدل على معنى في منبوعه مطلقا قال في شرح المفضل الصفة نطوق باعتبار

المكررة

كقوله تعالى
 هو الذين فرغوا من
 من كان يبرو الله وهو
 في حرف الجر كونه متعلقا
 وجب في نحو من يبرو الله
 واختلف في الظاهر الرابع
 والناس في الظاهر الرابع
 وقيل يجوز واخاها بان
 عطف الكلام ونحو
 وهو عطف على الجواب
 فابن قتيبة في موضع
 عطف
 المانع من البناء

المجمل

لا حاجة الى التفتيش
 او يجوز ان احدهما
 استندل في قوله
 الاخر وان كان
 اخا للثاني
 متعلقين
 الى ما مر
 الا في قوله
 نقول
 في

قلت المقصود
قوله على ذات
ذات ما اعني
عليه لفظ ذات
حيث لم يوجد
فان قائما مثلا
مصفى بالقيام
التي على ذات
والمكان والاداء
او المقتل مثلا
او في موضع
او في موضع
وغير ذلك
وغير ذلك
وغير ذلك

لان اسماء
العدد او اسماء
مضافه
الحارثيون على
الحال وتبعها
المتبعين

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى نابعا ولا يندخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجائز
زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى نابعا نحو جاني رجل ضارب قال جدا العام
مادل على ذات بلحبار معنى هو المقصود وينتقض حذو باسماء الآله والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات و
هو الموضع باعتبار معنى وهو المقتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما نستر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس
كلها يبدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب
انا احزننا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لذات
ولفان ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها
من دون المعنى فلا نسلم اذ اقصا الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات
سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذ اذكرتها مجردة من مبنوعاتها فلا بد فيها من
الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذ اذكرتها مع مبنوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها وكذا اذ اذكرتها مع مبنوعاتها لان معنى ضارب وضرب ولا شك ان معنى ذوات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
وكذا مضروب وحسن ولو لم يبدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحادث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات منافض لقولك في هذا الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف يبدل بالوضع
على الذات مع ان المقصود بها ليس ذانا وهل دالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال
المراد بالصفة القصد الهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الهم به الحادث القام بالذات المطلقة التي دل عليها
هذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يبدل عليه تركيب من رب فلم يضع
منه هذه الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات
مطلقه يقع عليها الضرب والحسن قال والتوصيف الخاص تابع يبدل على معنى في مبنوعه مطلقا قال تابع يبدل على معنى
التوابع ويخرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في هذا التابع وقولنا يبدل على معنى في مبنوعه يخرج عنه ما سواه
فلك يداخل فيه البديل في نحو قولك يا عجبي يبدل عليه ولولا يبدل على معنى في مبنوعه ومعلقه لكان غم لدخول نحو مررت
برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير اللفظ او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يبدل على الشمول الذي في القوم فان
قال شرط هذا المعنى الذي يبدل عليه الوصفان لا يفهم من المبنوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلاهما
فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم من ان لا يكون واحدا واشين في قوله تع نفخة واحدة والهيئ اثنين
نغنا قوله مطلقا فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا بجرحه فان جرحه دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل بفتنا
بحال لضربا قول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع زعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا بعد لوجدها
الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفها سواء استعمل نابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول
وصاحبه صحيح النبعة لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها ناعبا
في نحو جاني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاني رجال ثلثة لان وضعها بالجرح العدد
وكذا ساير الفاظ نحو عندي فيث رطل ويخرج اسماء الاجناس موله وقعت صفات نحو رجل اسلا ولا نحو زيد اسد
فانها وان دل على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يداخل في الصفات العامة بل يداخل في هذا الصفة الخاصة كما يحكي فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم
وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا
يبدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس مبنوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع
ومراد فانه وجل في القوم ثلثهم عند التبيين كما مر في الحال اذ كل ذلك يبدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم
وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويبدل اسماء الزمان والمكان والآله وقولنا صحيح النبعة يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع
صحيح النبعة لغبرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب قلبه ذلك من حيث الوضع كحارثي
نحو مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا اليهم فقط
دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وابنها الرجل ومع هذا فهي اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشياء لخصوصه
كما يحكي ببعض توصوفات ويدخل في قولنا صحيح النبعة الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيدا عالم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

محضاً

عمر ووجه فلا تحزن
وأذا فلك قام عمر
في دار صار الرجل
متصفاً بقيامه

أَبُو

م
جدا فانه في علمه وحال
ان لو اضطررنا لغير
الغلام بذلك من غير
والسببي قد يكون ان ينجو
ضمير الموصوف فيجب الجود
له ممنوع بعد المخرج او
منه سائر عن الماضي
فان غلاما من الماضي
لو جلد غلاما

مضافه الی الفہام علی
فی بیاعہ حوازی المتعبد

[illegible]

ان کوی صنف
للمکملہ ازادی کو
رہلے ازاد اقلیت
کو دیکھو
میں دیکھتا ہوں
میں دیکھتا ہوں
میں دیکھتا ہوں
میں دیکھتا ہوں

١٢٠

فقد الامداد
فقد الامداد
فقد الامداد

الموصوفات في بيان ونوع

٩
 كنز الغنى والرفق
 اسرار الطرب
 وهدى الغنى
 الاسرار
 فى الغنى

در بیان

[illegible]

والله اعلم
وفيه الحديث انه لا
ان ارى الربيع
عصب رقيقه فاما
على امره فيضها
كانه اراها
عصب الزرقه و
لانها نور تحت
الغضب

قال الكوفون لا ينبغي
ولا ينبغي ولا ينبغي
قوله ولا ينبغي
على البدنية أو طف
البيان عقل

٢
قال النجاشي اجعلوا على
منعت المضاف وحكي عن
الكنى في اعادة قائم واول
فوم على النعت في القائم
وقال من قال في الرجل
لم يقل في اعلام الرجل
ووجدت ان المراد بيان
ضمه والاضافة لان
غفلة من الحذف
من كان رجلا من الرجال
الرجل والاخ الرجل من الرجال
الفرع على

في بعض النسخ
 لا ينبغي ان على من ان
 بانبات ثلثه على ان
 انه لا بد منها لان
 من التا لا من
 وعلين ان نضع
 المدح والحمد مع
 في القاموس
 في باب الفاعل
 فيكون كذا في
 وازدفعه الزعفران
 المالك

قال ابن عسقلان
 الكس و ابن الطراوه
 الازاد الانواع بصفه
 الاخر لانه اقرب في
 الفراء الاتباع وقال
 شيخ الاول

في بعض النسخ
 لا ينبغي ان على من ان
 بانبات ثلثه على ان
 انه لا بد منها لان
 من التا لا من
 وعلين ان نضع
 المدح والحمد مع
 في القاموس
 في باب الفاعل
 فيكون كذا في
 وازدفعه الزعفران
 المالك

في القاموس
 في باب الفاعل
 فيكون كذا في
 وازدفعه الزعفران
 المالك

وان اتفقا اعرابا بسبب لعطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كلا منهما بوصف
 او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المبتوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل
 واحدا ومفعولا مختلفا في الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجمعهما في وصف فاما ان نفرح كل منهما بوصف او يجمعهما
 في نعت مقطوع فان افرقت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمر الظريف و
 يجوز جمعهما نحو لقي زيد عمر الظريف الظريف نعت الثاني يجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من
 الفصل بين النعت ومنعونه ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا لاطهما
 عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمر واجازه هشام ونقلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
 واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مرءا فاجانب الفاعل لانه معنوا الكلام فيرفع الهم
 نحو ضارب زيد وعمر الظريفان ونقلب يسوي بين الترفع والنصب لئلا يوجب في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
 فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للثابت كذا في جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمر
 الظريفان وان لم يكن مكررا للثابت كذا فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او فاصيين او كانا اسمين جاريين
 او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر للمعولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
 او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا وتكبرا نحو قام زيد وقام عمر الظريفان
 وضربت زيدا واكرمت بكر الطويلين وجاء غلام زيد وابوعمر الظريفين واخوك زيد وابوك عمر الظريفان
 سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين والمبرز والزعاج وكثير من المتأخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفقا
 العاملان معنى مع الشرط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكرمان والمبرز يمنع نحو هذا رجل وذلك امره مطلقا
 لا خلافا في اسمي الاشارة فربا وبعد خلافا لسبويه فانه جعل خبرهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
 على الآخر لم يشترك المعولان في اسم خاص ولم ينفقا نعتا وتكبرا لم يجمع جمعهما في وصف فلا نقول هذه جازية نحو
 ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولا يبين معايل بقول كل ما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فسرنا نحو
 ابنك العلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا نقول هذا رجل وفي الدار آخر كرام لان المعولين
 لم يشترك في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا نقول جاني زيد وذهب رجل كرام بل يقطع لاختلاف
 المعولين تعريفيا وتكبرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت
 والمفعول شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضرب
 زيدا وان عمرا فاقم ونحو هذا الكلام زيد فاجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو غلام زيد الظريفين
 وان اختلف العاملان والعمل معا فاجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكس فانه جاز جمعهما في وصف
 عند نقار بل معنى نحو ضربت زيدا والمهان عمر الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا فاعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
 وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثنى الاثنى اثنى وعلمه ولا يجوز ان يخط من تعلم بمن لا تعلم
 فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيتها يفرقها بالصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا للصفات
 فاما ان يجمع بالصفات على فوق عدده اواقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الترفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 او مبتدأ محذوف والخبر نقول مرتب بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبرزاز واذ رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
 كاتب وبعضهم برزاز وهم شاعر وكاتب وبرزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب منهم برزاز ولو تخالفنا تعريفيا وتكبرا فقطع
 الوصف الى الترفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين فصور طويل ويجوز قطعه الى نصبه ايضا على الحال
 ان كان لهما معنى نحو بالرجلين صاحبكوا وبكوا لا يمنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الترفع
 في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعل ضيق ضيق مفرق واخر مغزول عن البيت جانب اي منهما صنف
 مفرق ومنهما آخر مغزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طلبو ومكثوا ليدبرن وخرعف اعيانهم طلبو
 وقوله خرعف اي خرعفه الموت اي فاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الترفع لا غير على القطع نحو رابت ثلثة
 رجال كاتب وشاعر فلا جاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محبا بقوله كان حوهم لما استقلت ثلثة كل
 ينطاردان واما اذا كان الموصوف متخذا والصفات متعدده نحو مرتب برجل كاتب شاعر برزاز فالاولى الاتباع و
 يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقديرهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثانيتها قطع الصفة دفعا ونصبا
 اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للثابت نحو اوس الدار ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو

في بعض النسخ

تیسین

卷之四

(۱۲) طویل
لحمیات خام و جید
الکافور و صندل
و منقذات
المغارد ای بطریقه
نیز به این کار
فلفل سیاه
و منقذات و کزبر
بومض

مبحث النوان

ف على المضاء

يحمل

فهل

العامل

وانه لا معنى له كما في قولنا يبتك ويبتك زيد اذ لم يمكن ان يكون هناك بيتان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى الخاطب وحده لان البيت امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جائه غلامك وغلام زيد وانت زيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يحجز على يجوز لولم فرينه دالة على المقصود فان قلت فاما قول بعد اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول الجار والمجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال يبتني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاد الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاد الفساد المعنى في نحو مررت بك وزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتنبه لمثل الغرض الذي اجنب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطف على المجرور ههنا كما في مسألة بين فاذا انظر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرد مع تكرير العامل بما كان مجردا به قبل تكريره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لا مرفظ هو من حيث المعنى كالعدم كما قل سبويه في نحو لا ابا زيدا جزه بالاضافة لا باللام الظاهر والاولى ان يحيل جزه على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كوفي زيد فانها لا يلف مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم فرئت نمجونا ونشتمنا فاذهب فتابك والايام من عجب اجاز الكوفيين ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها ويقولون تع كسالتون به والارحام بالجر في قراءة همة واجيب بان الباء مقدرة والتجربها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لا فعان وايضا لو ظهر الجار فالعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للضم لانه يكون اذن قسم السؤال لان الله واتقوا الله الذي تسالون وقسم السؤال لا يكون الامع الباء كما يحكي والظاهر ان همة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم نواتر الفرائد السبع وذهب الجري وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعاد الجار بعد تأكيد الضمير المتصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد فباسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بغير فروع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم ولا بدال منه نحو اعجبني جالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمتصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك بنفسك ولا بدال منه نحو اعجبني بك جالك من غير عادة الجار ولم يحجز العطف في الاصل الا بعد التأكيد بالمتصل وفي الثاني الامع اعادة الجار فاجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنتين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى فاما معنى فلان البدل في الغلب اما كل المتبوع او بعضها او متعلقه والغلط قليل فادركوا التأكيد عين التوكيد واما لفظا فلا لانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف الشق فلم يكرجى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف الشق فنفسه عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الغلب غير المعطوف عليه فانكرجى ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التأكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد والنفس والعين بتأكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل او لا بالمتصل قبل التأكيد قلت ذلك لعلنا اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يلبسان ويفعان غير تأكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عيفة فلولم يؤكد معهما اولا بالمتصل لا بالنفس الفاعل اذ كان غائبا او غائبة بالتأكيد نحو زيد جائه نفسه وهند جائتي نفسيهما ثم طرد الحكم في البولي مع ان ضمائر بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلبس واما كل واجمع فلا يلبسان بالفاعل في نحو الكتاب قري كله لان كلا لا يلبس العوامل الظاهرة اصلا فلا نقول جاني كلهم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلهم بلي فلا يستعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور واولان مرثية التأخر اعني خبر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علم المصنفه اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيدهما بالمتصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمتصل قال لان النفس يستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيد وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فلا بد ما قد مناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يحجز في ما زيد بقائم او فاما ولا ذاهب عمر والارفع واما جاز الذي يطهر فيغضب زيد الذي لا يلبس لانها فاعل السببية لا يردون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب بثبوت المعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

العرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى أو المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر
 الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما يلزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد
 اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا انقضت ما قبله كونه نكرة كجر ودرج والمجرور بكم ويجب كون المعطوف
 كذلك فلذا ضعف الواهب لما نه الهجان وعبد ها ونقول في رب شاه وسخنها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب الضمير
 وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بازبد والحارث لوجود مجزئة المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما لكن لما كان
 المذكور هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجز معا حال كون اللام في المعطوف جاز كلفه بابها الخيل وان وجب للمعطوف
 عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
 المعطوف في بازبد وعمر ولا في ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على
 هذا الاصل في لاجل وامرأة كلفه النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرية وان لم يكن حال المعطوف في
 نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في بازبد وعبد الله لان
 ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد
 عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل التصب هو المنكر المضاف والمضارع لا بالنظر الى لا وحدها فنقول
 يجوز عطف الخبر الجامد على المثنى بخوزيد اجرو رجل شجاع وذلك لان الضمير في المثنى الواقع خبر لم يجب لكونه خبرا
 فقط اذ خبر المبتدأ يتجزأ بضمير عن الضمير اذ كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مثنى اذ خبر المثنى لا
 بذله من ضمير فيه او في معوله فالمفرد ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز في مقامه قوله
 ومن ثم لم يجز في مانيد بقاء او لثما ولا ذاهب عمر والرفع وذلك لانها واجب لقولك بقاء او لثما الضمير لكونه خبرا
 مع كونه مثنى فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع استثنائه وهو قولك ذاهب عمر ولا ان الضمير وجب للمعطوف عليه
 بالنظر الى كونه خبرا وكونه مثنى والمعطوف مثنى ولا ضمير في ذاهب عمر وان قلت يجوز ولا ذاهب عمر وعلى عطف
 الاسم والخبر على الاسم والخبر فلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول
 مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
 عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجه هذه المسئلة مستوفاه فليرجع اليه وانما جاز مرث رجل قائم ابوه لا قاعد بن و
 ان لم يكن في قاعد بن ضمير راجع الى الموصوف جملة على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير
 وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعد بن راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع
 الى الموصوف وكذا قولك رجل حسن جار منه لا فيصح لانه يفيد جار منه قوله وانما جاز الذي يطير في غضب
 زيد الذي باب جواب عن سؤال مفرد وهو ان يقال انك اذا خبرت عن الذي باب في قولك يطير الذي باب في غضب زيد فنقول
 الذي يطير في غضب زيد الذي باب في قولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما
 في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالانقلاب واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و
 كلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يفوت عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ او
 الصفه والصفة فاعطفت عليها جملة اخرى منعطفة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى وانما
 او غير من الخ او غير ذلك جاز تجزئ احد الجملة عن الضمير الرابطة اكفاء بل في اخنها التي هي كجزئها سواء كان مضمون
 الاولى سببا للمضمون الثانية كلفه مسئلة الذي باب ولي كما نقول خبرا عن زيد في جاز زيد فغربت الشمس الذي جاء
 فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب بحجة غروب الشمس زيد ويقول خبرا عن الشمس التي جاز زيد
 فغربت الشمس وليس تجزئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان
 من اخبر فنقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد الذي تراخي عن بحجة غروب الشمس زيد وكذا التي جاء
 زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب بحجة غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس
 وكذا نقول في خبر المبتدأ زيد فام غربت الشمس زيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما عطف على
 الضمير الرابطة في الجملة التي يلزمها الضمير استمظاها بخوزيد ضربته وعمر او عطف ضمير على بعض اجزاء الجملة
 الا انه للضمير الخالية منه بخوزيد ضربته وعمر واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضمير اذ المعطوف
 المفرد كخبر المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وتم وتغلف من حيث
 المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحدا من اجزائها فاكفي بالضمير في احدهما وانما ان لم يكن

فيجب الرفع في ذا
 على عطف الاسم
 والخبر على الاسم
 والخبر ولا يجوز
 عطف الخبر على
 الخبر لما تقدم
 من عدم التعقب

(١)
 قال
 (٢)
 لا

فالمعطوف في الجملة الأولى بالاضمة على التبتدأ بخلاف الواو فانها لا تجمع فلا يمتنع ان يفتقر المعطوف

للجملة المعطوفة تعلق مضموني بالمعطوف عليها نحو الذي قام وتحدث هند رند لم يجر الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معني فيقول الذي قام وتحدث هند في تلك الحال زيد والذي يزدل الجبال ولا يزل انا والذي يفهم
الضمان ولا يبتئ انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجر لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وتم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وتلك هند لم يزل
زيدا واما جازا لثاقا بالواو وفي المسئلة اذ اذكر مقام الواو انما عاوتم او اضلح لا يجيزها نوم لان الاجتماع ليس حاصل
مع الفاء وتم واو فيحتاج الى تقدير وفعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بينت في هذا التواضع
ولو سلمنا انضجارت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وتم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحنا بالفعل في الثاني
مع الواو نحو زيد اكرم عمر واكرم اياه فان قصدي بالتركيز لا التاكيد جازت المسئلة وان قصدي الاستهتار
امتنعت الاولى لخلو الجملة الخيرة عن الضمة فله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفرق الا في نحو
الدار زيد والجمرة عمر خلافا لسبوبة معني قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيد ضرب عمر
وبكر اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف الضما
واما عطفت لمعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمر وبكر خالد او
ظننت زيدا قائما وعمر واقفا واعلم زيد عمر وبكر افاضلا وبشر خالد محمدا كذا وذلك لان حرفا لعطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجزور نحو دخل زيد الى عمر وبكر خالد فهنا
لا يجوز اجماعا منهم من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز ما عدا من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالحال
وبين المجزور واما عند من لم يجوز فللهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع مما ذكرنا ذكرنا فان والى المجزور في المسئلة المذكورة حرفا لعطف نحو في الدار زيد
والجمرة عمر واما اخفش على ما نقل عنه الجزوي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالحال وبين المجزور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمر ومنع سبوبة العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرفا لعطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مردنا الى الغزو ويجيش الحج ركب لا يجوز اجماعا حتى الاسمين
اوليت حرفا لعطف اذ لا يوجب مفعولا بينه وبين العاطف الذي هو كالحال ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مردنا اليوم زيد وامر عمر واو غير بل يجب ان يقول وامر عمر واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكل والفرق واو على في السعة وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمر وبكر جاني زيد واليوم عمر
وقد فصل الشاعر بالظرف قال اعترفت ام لا رسم دارا معظالا من العام بغشاء ومن عام اول فطاروا ناراي خروا
كانها مضلة بوقه رعبيل فجعل فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجزور نحو جاني امس عمر واليوم زيد وضرب زيد عمر وبكر خالد ولا يجوز مردن اليوم زيد وامر
عمر كما لا يجوز مردن زيد وامر عمر خالد قال ابو علي انما يقع الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالاسم معطوف
لان العاطف كالتائب عن العاقل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومفعوله واجا
ذلك غيرهم في السعة يجوز الفصل بين المرفوع والتائب ومعموليهما او متناع ذلك بين الجار والمفعول ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجزور بالضم نحو انا زيد والله ثم عمر اذ لم يكن المعطوف جملة ولا نقول ثم والله قد
عمر لانه يكون الجملة اذن جوابا للضم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد الضم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد اتم ان اكرم مني عمر واو بالظن نحو خرج محمدا
واظن عمر وبشر ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا يفضلان عن عطوفتهما ولا ام
لان ام العاطف اي المتصلة بهما مثل ما يلي مرة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجي في حرفي العطف فيخرج
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف
المجزور كذا ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا والفرق كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سبويه

والا فلهذا عطفت متعلق الاعراب على معمول عاملين مختلفين وذلك
وقول المتن زيد ضرب عمر وبكر

وانفراء بضم الن الجار في كل صورة نوهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداؤ ثمرة ولا بيضاء شجرة اي ولا كل بيضاء
بيضاء شجرة وفه تفع والذين لسوا السبوات جزاء سبوا اي للذين ولعند ابن السراج لهما في قوله تفع واختلاف اللين والتهار
الى قولنا ايات ايات على القرابين بان ايات اعبدت فكذلك الاول لما طال الكلام ونش بمعطوف فذهب المنفرد من الجوا
مطافا كما هو مذهب لا خفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والقرءه واما المناخون فان الاعلم
التبني منع يجوز في الدار والحجرة عمرو مع تقديم الجور الى جانب العاطف قال لا نه ليس يسوي آخر الكلام واقله
قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جازا لا سوا آخر الكلام واوله في تقديم
الخبرين على الخبر عنهما قلت يلزمه يجوز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكر اخوه لا سوا
اول الكلام واخوه وهو لا يجزه والمصحح جوز بالفتل الذي كره الاعلم ايضا وهو ان يقدم الجور في المعطوف عليه بنحو
المنصوب والمرفوع ثم بان المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو لكن لا للعلل
التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يقدم الجور في المعطوف عليه ويناخ المنصوب والمرفوع ثم بان المعطوف على ذلك التركيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو لكن لا للعلل التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي يثبت في كلامهم وجحد بالاستفهام من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب
ان يقتصر عليه ولا يفسر عليه غيره اذ العطف على عاملين يختلفين مطلقا خلافا لاصل فان اطر في صورة معينة
دون غيرها لم يفسر عليها فلم يلزم المصم ما لم يعلم من يجوز تصورين المذكورين للثبتي الاشكال عليه في علم
تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذ كان العطف على عاملين مخالفا لاصل فهذا عندنا باضمار الجار
كما فعل سيبويه والقرءه حتى لا يكون محكما قوله خلافا للقرءه يعني ان القرءه يجزه مطلقا وفي هذه الاحاطة نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله
خلافا لسبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولندكر بقية احكام العطف فيما انشد
يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشرك هو زيد قلت اشرك عمرو وزيد فالاشتر
تفع لا يسوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الابه وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا ضلي لبلدي نارا
ا في الليل نضلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تفع ولا على الذين اذا
ما انك لتخلمهم قلت اي وقت وحكي ابو زيد اكلت سمكنا ثمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك
كل سمكنا اي ولينا وذلك لفهم قرينة دالة على ان المراد احد هما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي والجوا فيها
تقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمرو اي بلي قام زيد وعمرو لا تفارق تصديقا فيدل على المعطوف عليه الذي هو
المصدق المثبت كما يحكي في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي او زيد وبلي لا زيد لان بلي للايجاب بعد التثني
فيكون التقدير بلي قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيدا اي لكن قام زيد
لان نعم مفرقة لما سبقها نقبا كان او اثنا وانا ولكن للثبات بعد التثني في عطف المفرد كما يحكي في حروف العطف
تقول من قال ما انك لتناس بلي حتى لا يتساء وتقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمرو او نعم بلي وعمرو اي بلي قام زيد بلي وعمرو
ونعم ما قام زيد بلي وعمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف او ما وذلك لان ام المضط
وهي العاطفة دون المفصلة يقتضي سبوا الهزء واما يقتضي سبق اما اخرى كما يحكي في حروف العطف وقد
يحذف المعطوف عليه بام قال الله تفع ام من هو فانت انا الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو صوبت وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او فعمرو او لا عمرو وان بدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل ولا يجوز زيد قام عمرو ولا مريد وزيد بعرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العا
فهو كالالة للعمل ونية الالة بعد المستعمل لها ولا استنباع كون التابع مقدا ما على متبوعه وعلى متبوعه متبوعه اي العا
في المتبوع فنتم لم يتقدم على معول الترم اضمار عامله ولا يقال والاسد اناك لانه يكون اذن متقدما على العامل
وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به ولا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كانت مبتدأ مؤخر الخبر فحذف فاصح اولا فلا يجوز ان وعمرو زيد فاما ان وعمرو زيد فاما ان وعمرو زيد فاما ان وعمرو زيد
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بخلافه وكذا لا يقول اما وعمرو زيد فظلفان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل
زيد عمرو فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد
الخبر نحو فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد فاما ان وكيف وعمرو زيد

اي الكافز من اي هو في

المعطوف اضطرار ان لا يكون المعطوف عليه مفردا بالاول او بمضاهها فلا يقول ما جاني وزيد لا عمرو وانما جاني وزيد
عمرو وذلك لكون ما بعد الا في خبر غير خبر ما قبلها لثالثها انما جاني واثنان كما ذكر في باب القاع ولا يقع قبلها المعطوف
الذي هو خبر ما بعد ها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطابقتهما مطلقا
نحو زيد وعمرو جاني ومات الناس حتى الانبياء ونوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه بطابقتهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جاني ومات الناس حتى الانبياء ونوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكفرون الذين
والفضة ولا ينفقونها قال المعنى ولا ينفقون الكوز لانه لا يكفرون على الكوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوا
اي ان يرضوا احد هما لان ارضا واحد هما ارضا الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكفاء بخبر الثاني
وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ
وحد عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما القاء وتم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقة لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احد هما لانه من الاول نحو زيد وعمرو قام
اي زيد قام ضمير قام واما من الثاني نحو زيد قام وعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك فالواو لا يجوز المطابقة لان نقا
في الترتيب يمنع اشترائهما في الاضمار واجازا لبا فون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد قام وعمرو قاما اذا اشتركا
في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تنافض القاء ومن ثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قبلهما و
الاضمار والاظهار في هذا سواء فقام الرجلان مثله في احتمال اجتماع القيا مبن و ترتيبهما وان لم يكن الضمير
في الخبر المذكور وجب المطابقة انفا فانما يجوز في زيد وعمرو فقلت لهما وجيء زيد ثم بكر وهما صديقان واما لا ولكن
وبل وام واو اما مطابقة الضمير معها وتوكلها موكلان الى قصدك المنكلم فان قصدت احدهما وذلك واجبة الاخبار
عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاني وزيد بل عمرو قام وزيد وعمرو قاما
وكذا نقول زيدا وهند جائت ولا نقول جاء فق اذ المعنى احد هما جاني والغلبة للشذوذ في نقول في غير الخبر نحو جاني
امان زيد واما عمرو فاكرمته وازيد اضربت ام عمرو فاقدمته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما
وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاني وقد جئت هما واکرمتهما ونقول في او التي
للاباحة جاني الحسن وابن سيرين وباحته ويجوز وباحتهما وكذا نقول هذا اما جوهرا وعرضا واما عرض ثم نقول
وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا قال الله اولى بهما وليس اولى او كما قاله بعضهم بل يقول جواب
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا واما قال تعالى واذا رايتم تجارة
او طهروا انقضوا اليها بافرا الضمير مع ان الانقضاء اليها ما كان لان الضمير راجع الى التوبة المدلول عليها بقوله او
ولا يستنكر عود الضمير الى المعطوف ومع المعطوف عليه وان كان المراد احد هما لا ثم لما استعمل او كثيرا في الاباحة
فجازا للجملة بين الامر بن نحو جاني الحسن وابن سيرين صادر كالواو ولهذا جاز قوله وكان شيان ان لا تخرجوا غنيا
او بغير حوء بها واغترت الشرج فقال مع شيان او بغير حوء والحق وبغير حوء ويقول ازيد اضربت ام عمرو وهما مستحقان
للضرب وما جاني زيد لكن عمرو ابل عمرو فادعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تعالى قالوا الا صباح وجعل الليل سكا على فراهه عاصم اي قالوا الا صباح وكذا قوله تعالى صافات وبقيض
اي بصيفين وبقيض قال يا ثي يغشها بقيض ياتي بقصد كما سوفها صايرا اي ويجوز ولا يجوز مرث رجل طويل
وبضرب على العطف اذ ليس الاسم بقدر الفعل ويعطف الماخق على المضارع وبالعكس خلا فالبعضم قال تعالى
الذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة وان الذين كفروا وبصدون وارسل الرياح فتدثر سحابا وكذا يجوز لم يصد
زيد ولا يصد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا اختلفا بالثنا وبل نحو زيد ابوه
كرهم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها اقربا عليه في كونه ذات محل من الاعراب
قالوا اولى كونها تابعة له في الاعراب فتومرث رجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو رجل ابوه كريم وشريف ولا
سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان نطابق الصفة والموصوف اكثر من نطابق المبتدأ والخبر في الحال وصاحبها
الا ترى ان الاولين يطابقان شريفا وتكبر دون البول في قولك جئتكم خاف ورجيا وهذا ابوه كريم وشريف
ليس في الفصح نحو رجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو

في قوله تعالى

دون الفاء واخوانها الا صالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الحذف في الاعراب اذا عرف المراد نحو مريد زيد وعمرو
اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعرض زمان باين زمان لم يدع من المال الا مسحتا
او محكف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجواب الذي بقيت منه بقية فقول مجلف حل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من عبوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعه اي بل هو مجلف
كما يحكى في حروف العطف او يكون مجلف مصدا وعطف على عرض كلمة في قوله تع ومن فانه كل مترك قوله التاكيد
تابع بقرينة المبتوع في النسبة او التثمول قوله بقرينة معنى التفرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداة ثابتا
في المبتوع ويكون لفظ المبتوع بدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الا حاطة الذي في كلهم مفهوم ما من القوم في جاني القوم كلهم ان لا يبدان
يكون القوم اشارة الى جماعة معيثة فيكون حقيقته في مجموعهم ثم ان التاكيد بقرينة ذلك لا مري يجعله مستقلا
متحفظا بحيث لا يظن به غير فرب لفظا دل وضع على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يجعله على مدلوله
اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به يجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يرفع
المتكلم ضرورة غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا فصل للمتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذي غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرر اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب عمرو
زيد ولا ينفع ههنا التكرار المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه
بنام على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وتكرار بقرينة المنسوب
والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيد فاهم او في الجملة نحو
قوله تع ان مع اليسير ان مع اليسير ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصدا لانه بقرينة من المبتوع ولكن لا
في النسبة ولا في التثمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد لا سمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به بجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به بجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وان في المبالغة
لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت زيد ضرب ضربا شديدا او يقول هذا باطل وانت زيد
غير كامل فيجب ايضا تكرار اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام يا امرأة فكنت بغيرفن لهما
فتكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به بجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامر اللص اي قطع علامه بامر فيجب ان امانا تكرار لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكرره معنوي ذلك بالنفس والعين ومثله فانهما لا يخرجان
ان يظن السامع به بجوزا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يربط النسبة الى بعضها لان
العوامات المختصة كثيرة في دفع هذا الوهم بذكر كره واجمع واخوانه وكلاهما وثلاثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المبتوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامة فالتكرار لفظا او معنوي
بقرينة ما يتعلق بالمبتوع من انصافه بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ التثمول بقرينة ما يتعلق بالمبتوع من انصافه بكونه ما
نسب اليه عامما لاجرائه شاملا وقوله في النسبة والتثمول بيان للاخر المراد به صفة المبتوع وشانه كما يقال شانك في العلق
اعظم من ان يوصف وامر في الفطر ظاهرا في باب العلو وباب الفقر والمعنى تقريرا من المبتوع في باب كونه منسوباً
اليه وفي باب كونه النسبة شاملا عامة لا فرده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تع انا هو اله واحد فان واحد وان
وحقق امر مبنوعه وهو الواحد لكن لم يكن ذلك الامر من باب كونه المبتوع منسوب اليه وكذا في نحو قوله تع نفخة واحدة
لفظة واحدة لم تترك كون نفخة منسوب اليها قوله نفخة ولا كون النفخة شاملا لاجزاء النفخة اذ لا احاطها وقد ورد في النص الا عراض
على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقر بالوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان ذلك على
الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخة موصوف بالوحدة فخرج الوحدة مدلول هذه اللفظة فتمت
لا مطابقة ولفظا لان يقول المدلول عام من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المبتوع امر في ذلك المبتوع
وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمن او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاني الرجال اجمعون بقرينة مدلول القوم
تضمنت لا مطابقة لان كونهم مجمعين في المتي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث تونه جمعا معناه
باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجمعين وهو مركب من الرجال ومن اجناسهم
وكذا جاني الرجال كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنين التي هي مدلول الرجال ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت
بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلاهما الزيدان مفهوم التاكيد مفهوم التوكيد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة تلك هي الالوه لان التاكيد

ينبغي

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيد بن فعلى كلا الزيد بن اثناهما الا
انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيد بن ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا اللفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد وجان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة نقول رجال ثلثة او اربعة وخمسة وعلى هذا القياس ما اذا ارادوا الوحدة والاثنية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا اللفاظ الدالة على هذه المعاني اللفظ جميع فان الاغلب فيه كما يحى فطعة عن
الاضافة مع قصد الاجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه اللفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرر وبعضها
لم يحى الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط نقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يحى الا تابعا
على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصحى استغناء بكلا ويسمى
العوام نحو يا زيدا بن اثنهما واجمعون ومنصرفاته واخوانه مثل كلا لا يحى الا تابعا مضافا في التقدير على راي
التحليل وربما نصبت جمعا وجمع حاليين كجاءني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بياؤه زائدة نحو جاءني القوم بجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها
مع الباء ويد ونحو رايت عينه ورايت عينه واما جمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان
اريد ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل ومعناه انه لا يخلف منهم احدا جمعا في الاثنان او اربعة او اجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد بلية العوامل نحو حوت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تأكيد
وهو اقل ثلثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد مرة حالا وذلك من الثلثة وما
فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخوانها الا بعد ان يعرف الحالم
كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصل في نحو جاءني رجال ثلثة فبين بهذا انك نقول
في الوصف واحد واثنان وجماعة لغز معتنى العدد وثلثة واربعة فصاعد للمعنى العدد ونقول في التأكيد والحال
وهما بمعنى واحد فهما واحد وكلاهما واجمعون واخوانه لغز معتنى العدد وثلثتهم واربعهم فافوق ذلك المعنى
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه اللفاظ نظرا الى نسبة الفعل الى مبنوعاتها واذا قصدت بها التأكيد
او الحال فلا بد من النظر الى مبنوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المبنوع والصاحب فعلنا
انه لا فرق بين هذه اللفاظ وتأكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة ولا يخرج هذه اللفاظ صفات عن حد
التأكيد الا بقولها والشمول فاللص يدخل عطف البيان في قولنا يفر من المبنوع ويخرج بقولنا في النسبة والشمول
اقول ان كان معنى لتفريق ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان
مدلول عليه بلفظ المبنوع نحو جاءني لعالم زيد والفاضل عمر اذ لا دلالة للعالم على زيد بل زاد دل بعض مبنوعاته
عليه وذلك مع قلنا الاشارة نحو اقسام بالله ابو حفص عمر اذ فرضنا انه ليس هناك من سقى بابي حفص الا اثنان
او ثلثة وان كان المراد بالتفريق التوضيح فالوصف اخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود
من مثل هذه المحملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي ذكر باللفظ الاول مثل جاني زيد زيد ويجري في اللفاظ
كأما والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع والكف وابعع وابعع فلا ولا ان يعان باختلاف
صفتها واضميرها نقول نفسه نفسها انفسهم انفسهن والثاني للشيء كلاهما كلنا هما والباء في لغز المشقة
بالخلاف الضمير في كله وكلها وكلهن والصيغة في البوابة اجمع جمعا واجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما التفريق وشمول
النسبة وهو بان يكون من حيث المعنى فانهم من المبنوع فضمنوا ذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعهم ونحو
ذلك واما النظر باصل النسبة وهو ما ينكر باللفظ الاول او ينكر بما دل عليه المبنوع مطابقة ذلك بلفظين
النفوس والعين وما ينصرف منهما والتكرار اللفظي يجري في اللفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة
كانت او جملا او غير ذلك والتكرار اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف لا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب هي لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف فانه ولازم
الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحرف الجر لا ينفك عن مجرد بعدها او باخر نوع منها كالهاء
المتصلة فانه لا يكون وحده الا في صورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلقى لي ابي ولا لهما لهم ابدا شفاء وقوله وصايات

الاولى ان تقول في باب التثنية بالبناء المستقل

كما يؤقن والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بحرفين بكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و
ضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمول ظاهر فالتمتار عند الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكرره وحده نحو ان زيد قائم والا حسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيد قائم وان عند الاول معمول ظاهر اخبر عند الثاني بضمير نحو ان زيد قائم وليت بكر البنية قائم ويجوز عمده بظاهر
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهان آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذا ضرورة داعية الى مخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل ويقول في الجوز مررت بك انت وبه هولا لانه لا ضمير للجوز منفصل حتى يؤكد به فاستعمله المرفوع واما
النصب المتصل فاصله ان لا يثبوكت الا بالنصب المتصل اذ للنصب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايتك اياه لكنهم
كما اجازوا تاكيد بالنصب المتصل اجازوا تاكيد بالمرفوع المتصل نحو رايتك انت ورايتك هو فالمرفوع المتصل يقع
تاكيدا لفظيا لا متصلا كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذلك دون المنصوب المتصل نفوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور فيصرف فيه اكثر من ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المتصل كما يجيء في باب الضمير ولو لا هذا النظر
لكان انقباس ان يؤكد الضمير المجزور بالنصب المتصل لما بين النصب والمجرور من الاخوة كما في باب المثني وجمعي التصحيح وباب
ما لا يصرّف وقال النخاعة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير
الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا للاتحاد المعنيين والفرق بين البديل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال التميمي في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا العجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب التثنية ان الثاني في يازيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو قلت التريفيين اكلتها اياه وعلم التريدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البديل ولا
يجوز اذن مخالفا لبديل والبديل منه فلا نقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المفصولة في البديل هو الثاني
فكانه باسرها الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا اكلته في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاني زيد زيد قال ابن
الانبار في الجاه بغيره انا اناك الا اخفون احب احب قال في الحرف المستقل لا ابوح بحب بلثة انها اخذت على موافق
عمودا او مع فصل كقوله تراها من ابل تراها وقال نع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذ اذ كرت ما يطلب شيئا او لهما
له ذبل فكرر المفضي فكرر المفضي بعد تمام ذبل الاول نحو قوله نع لا تحسبن بالثناء الذين يفرحون بما آتاهم ويحبون ان يمجدا
بالم يفعولوا فلا تحسبن بالثناء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه
اما ان يبعد لفظ الاول بعينه نحو جاني زيد زيد وجاني جاني زيد وثقوبه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخر ويصير
ابناء وهو على ثلثة اضربا تاما ان يكون الثاني معنى ظاهرا نحو هيندا هيندا وهو سريرا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وثقوبه معنى فان لم يكن له في الحال افراد معنى نحو قولك نحو حسن بسن بسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث تبيث من بنيت الشراى استخجبه وثولم اكنون ابصعون ابصعون خيل
من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقبل من الثالث مشتق من حول كنيع اي نام ومن بصع العرف اي سال ومن بضع
اي روى ومن البنع وهو طول الغنى مع شدة معيرة قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لا جمعون لا للؤكد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى الجمعون كحسن بسن او كخبيث تبيث وباب الانباع بعضه
مبنى كحصر حصن وحيث ببيت كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى بخاترا للفظين في باب الانباع بما يمكن فلهذا فلبوا واو
لوربوس باء واصلاها حصن بوض وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله نع فلا تحسبنهم بعد قوله
لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي لانه لا يعطف بعض الالفاظ على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جالي القوم كلهم واجمعون ولا جالي القوم كلهم اجمعين لانهما جازا العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجازا القطع فيها تليها اعلى المدح والذم والترحم الذي
فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فبعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال مع
الفاظ التثنية فيجوز التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهرا وبطنه ورجله وهو يدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلفه فيجوز ان يكون ارتفاعها على البديل وعلى

وعلى الوجهين يمكن ان يقال على

فلان و
أولادهم كل واحد منهما وبأولادها كل واحد منهما إلى جميع النسل
بجميع النسل من غير أن يكون للثاني من جميع النسل
بجميع النسل من غير أن يكون للثاني من جميع النسل

الصيد من افراق البحر اسكالا
اختل المهر اذ غرقوا بترتيب
م

الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع التور وصفوفاً مختلفه وقد اجاز الكوفون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
 موثقا ودينار درهم ويوم وليله وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعد الاحتمال غلق الفعل
 ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا تشترط نطابوا التاكيد والمؤكد نغريفاً وتكراراً عندهم خلافاً للبصريين واما نحو
 رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيد واسلمت هذه الكوفية بجواز ذلك بقوله بالثاني
 كنت صديقاً مريضاً تخلفني الذلفاء حولا اجمعاً ونول الاخر قد صرت البكر يوماً اجمعاً واما قوله اولك بنو خير وشركلها
 جميعاً ومعروف الذ ومنكر فحمل كلهما على البديل عندها اهل المصرون اولى لان خبر وشركلها بموقوفين ويجوز محي كلهما
 غير تاكيد اذا كان تابعا لقوله نعم اما بيلغى عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظا احدهما
 تاكيداً والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قرأته اما بيلغان هو بديل لكونه معطوفاً على البديل وقد يجذف المؤكد
 واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسي اي ضربته نفسه وبعد ها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم
 اجمعين وبعد ها خبر البند نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب البند من كون حذف الضمير من
 الصلة اولى منه من الصفة وخبر البند ومن الصفة اولى منه في خبر البند وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحد
 للاختصار والتاكيد للتطويل فتأنيداً وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يجمع الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف
 عليه دال على انك لم تغلط فيه والا ولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرك ولا نك ربما يجوز في شبهه الضرب الى زيد
 او بيا غلطت في ذكر زيد وارث ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكدا المرفوع المتصل بالنفس
 والعين اكدا بمنفصل نحو ضربت انت نفسك فدمضى شرحه في باب العطف قوله واكع واخواه ابناء لا جمع ولا
 بتقديم وذكر هادونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي فدمضت النفس ثم العين
 ثم الكل ثم اجمعين ثم اخوانه من الكعبين الى اربعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس معنى
 فيها تقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هتبهما بخبر
 ولفظ العين مستعار لها مجازاً من البحارحة المخصوصة كالوجه في قوله نعم كل شيء هالك الا وجهي اي ذاته
 واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامداً وابناك المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة
 وهو فعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيداً واما تقديم اجمع على اخوانه فلكونه
 ادل على معنى الجملة المارة من جميعها واما تقديم الكع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
 منهما لانه من قولهم حول كعب اي فام وهذا المعنى حاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك
 الا فنصار على انها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للقدم بل لك ان تذكر العين من دون
 النفس والكل من دون العين واجمع ومنصرفاته واخوانه من دون كل واما الكع واخواه فالبصريون

على ما حكى الاندلسيون عنهم انهم جعلوا النهاية اربعاً وبضع ومنصرفاته
 ولم يذكروا اربع ومنصرفاته قال وهذا يدل على ثلثة والبعطلدون جعلوا النهاية اربع واخوانه فقالوا اجمع الكع اربع اربع
 واخوانه وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم اربع على اربع وبعده المص ولا يرى ما صحته والمشهد وبضع بالصاد المثل
 وبطل بالصاد المعجمة والمشهد وانك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء بجمع ثم تجيء باخوانه على هذا الترتيب
 اجمع الكع اربع اربع ولا خلاف انه لا يجوز ما خبر اجمع عن اخوات اخوانه وقال ابن كيسان ابتداء بانهن شئت بعد اجمع
 والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف
 اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكنون وسمع ايضاً اجمع اربع وجمع بضع
 وايضاً اجمع بضع وايضاً اجمع بضع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
 المذكور وقال ابن بري انك اذا قلت جاني القوم اكنون اجمعون اكنون ابعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد
 كلهم وكذا البواني كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلوا تاكيداً للمؤكد الاول كالصفات المشابهة وقال المبرد والجميع
 في قوله نعم فمجد المثلثة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة و
 ليس بشيء لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقاً منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذلك يكون
 مع تقديم لفظ كلهم وكانها كرها زاد لفظين ليدل على واحد واتى محمد بن زيد في ذلك مع قصد الباقية قوله البدي

تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع وانه قوله مقصود بالنسبة الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
 وانه يخرج عطف النسب لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والبدل من الثاني دون
 الاول هذا قوله ولا يطرده ما قاله في نحو جاني زيد بل عمره فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسبا اول وانا الى
 الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
 سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قبل من مررت او قل
 انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تع وانتك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
 ايضا قولك مررت بفوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جندي هم عبد الله وزيد وخالد قال باق ان يفقدى فوما ولد لهم
 او تخليسهم فان الدهر خلا من عمره وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آية الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
 البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولو لا المبين لم يوث
 به فيكون المقصود هو الاول والجواب ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
 الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
 الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما نذكر في كل واحد من الثلاثة صوتا
 لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
 مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل
 الكل ان القابضة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاسم فاما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل
 صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
 الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اول والتفسير ثانيا فعا واثبات ليس للابتهام بل للتفسير
 اول ونحو ذلك رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل نحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرناه ولا يجوز
 العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمي عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موصفا
 للاول وذلك اما ان يكون لشي اسمان هو واحد هما اشهر من الآخرين لم يكن اخضر منه نحو قوله اسم بالله ابو حفص
 عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه باي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه
 واما بان يكون اسمان بطلقان على ذات ثابتهما جامدا وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افردا ولا كما اذا
 كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال ممتين زيدا احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد واحد
 افرد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقبل جاني زيدا اخوك فاخوك واحد من جملة

كون

مطلقان

ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخضر من اول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
 للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة ولا غلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف من الاول
 لا يستقل الثاني ولم يجز الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا لقوله فلا وابيك خبر منك اي ليؤذيني
 التجني والتهويل فذلك هو صوفي اي فلا وابيك رجل خبر منك بخلاف الصفة فانك لو حذف من الاول في جازي
 زيدا كالعالم لا حاجة للثاني الى مفترق قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايد
 الطير بدل وفي الطير العايدان صفت بخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع
 لم يمسك عليه منع من اعيناه مستغلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
 الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اعتباره مستغلا لفظا اي صالحا لان يفهم مقام
 المتبوع ولما كان اعرا به بغيره الاول جازا ان يعبر عنه مستغلا اخرى فالاول نحو يا زيدا يا اخانا زيد مبيته والى
 نحو يا غلام بشر وبشر يا توجيئ ويا اخانا زيدا بالنصب كذا فوكا انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا للتشويق
 يجوز جعله مستغلا نحو يا زيدا وعمرو وعمرو مستغلا نحو يا زيدا والحارث للعلامة للذكورة بعينها وانما لم يحجز يا زيدا وعمرو
 ولا يا زيدا وعمرو بالتثنية كما جازيا غلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرة
 له والقائده في بدل البعض والاستئمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
 المتكلم تحقيقا بالثاني بعد التجوز والسامحة بالاول نقول اكلت الرغيف ثلثة فيفقد بالترغيف ثلث الرغيف ثم
 ثبت ذلك بقولك ثلثة وكذا بدل الاستئمال فان الاول فيه يجبد ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
 نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني بلانا اعجبك علمه وسلب زيد اذ سلب ثوبه على
 حد قانصاف ولا يجوز ان نقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايته فومك اكثرهم
 صرفت وجوها اولها انك بارء داهيت اكثر فومك وصرفت وجوه اولها ولكنك تلبث الاسم فوكيدا كقولنا تع

بشيء

بشيء

بشيء

ويجوز الملاحظة عليهم اجمعون وهذا الذي له فريب الا انه بالنفس بعد الابهام اشبه قالوا والفرق في الآخلاق البدل في حكم
 نكته في العمل ولو سلمنا ذلك فيما نكته في العمل لم يضرنا في شيء يعرف الخاطبة لك فيما يذكر فيه ولنا ان ندعي ان
 ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه بغير
 وتنكير بخلاف عطف البيان والجواب بخلاف الخالف في المستحق عطف البيان ايضا هذا الذي ذكره هو الذي هو
 عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشمال وبدل الغلط والاول مدلول الاول والثاني جزؤه
 والثالث بينهما وبينه ملائمة بغيرهما والرابع ان نفس المبدل به بعد ان غلطت بغير قوله فالاول مدلول الاول
 فيه شامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان ناكدا واخوك بدل على اخوة الخاطبة
 ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انها بطلان على ذات واحدة وان كان احدهما بدل على معنى فيها لا يدل عليه
 الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسر زيد بك قوله والثالث بينهما وبينه ملائمة بغيرهما اي
 بين الاول والثاني ملائمة بغير الكنية والخبرية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه
 او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شئ في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشمال قال ابن جعفر لا شئ من المبتدع
 على التابع لا كما شئنا الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالة عليه اجمالا ومنقضية له بوجه ما بحيث يبقى النفس
 عند ذكر الاول متوقفة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجيئ الثاني ملتحضا لما اجل في الاول مبدل له وقال البصري والقولان متقا
 سمي بدل الاشمال الاشمال المسند الى المبدل منه على البدل ليعتد به لان العجائب في قولك اعجبني زيد
 حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتمخض من جهة المعنى لانه لم يعجبك للحم ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب يد ظاهر في انه
 لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشئ في قوله تع يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا
 ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا عن اصحابه لا خدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بدلك لا خدود ما استحق
 به اللعن بخلاف ضرب زيد عمدا فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا نقول في بدل الاشمال
 نحو قتل الامير سبانه وبني لوزي وركلاوه لان شرط بدل الاشمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس
 مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل
 سبانه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو ما يدلول الثاني من
 ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني
 اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي منقضية له بوجه ما او لا والاول بدل الاشمال
 والثاني بدل الغلط وهذا الذي يستحق بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد
 وتعدثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعاء كثيرا للباغية والفتنة في الفصاحة وشرطه ان
 يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هنيئتم بدركانك وان كنت معتمدا لذكر النجم يغلط نفسك وترى انك لم تقصد
 في الاول الا تشبها بالبدد وكذا قولك بدركانك واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسيفك
 لسانك الى رجل ثم تدارك الغلط فقلت حمارا فانسبان وهو ان يعبد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
 لكن ينشئ المقصود ثم بعد ذلك يندركه بذكر المقصود ولا ينجي الغلط الصوف ولا بدل التسيان في كلام الفصحاء
 وما يصدر عن رؤيته وفطانه فلا يكون في شعرا صلا وان وقع في كل تحفة الا ضربا عن الاول المغلوط بطل ومعنى
 بدل الغلط البدل الذي كان سبب الابهان بما غلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من
 الكل يجب موافقة للمبتدع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف والتشكيك واما الابدال الاخر فلا يلزم
 موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين وفكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة
 من معرفة فالنعت مثل بالناسية فاصبه كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين وفكرتين
 والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس في الاربعة ستة عشر امثلة الكل من الكل زيد اخيك برجل اخ لك برجل
 اخيك امثلة البعض زيد راسه برجل راسه زيد راسه امثلة الاشمال زيد علمه برجل علمه برجل علمه امثلة
 الغلط زيد الحمار برجل حمار برجل حمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فتنت تلك
 النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان روي نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني
 نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
 ما ليس في المبدل منه كقوله تع بالود المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم ونحغ من القط

لا تفسد من مذهب مكانه طوي بالنقد يس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلال كأنهم كصاعد الضتب لا طول ولا قصر
 اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خبر منك البعث فان لم يبق النكر الا ما افاد الاول لم يبق لانه يكون ابها
 بعد التفسير نحو زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضميرين ويختلفان ولا يبدل ظاهر من مضمير
 بدل الكل الا من الغائب نحو زيد بن زيد هذه فسمي اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
 فسمي لا بدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتكبر فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد
 اخوك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتم اباها اذ انقدم لفظا التريدين واخوتك وكان التريدون اخوة المخاطب نحو جاتي
 التريدون اخوتك والنهاية يورد في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لوجوعهما الى شيء واحد وقد اقتضا
 كأنهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تأكيد وكذا في مرث بك انت وبه هو فكنا هذا والمضمير من المظهر نحو
 اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولورجع اياه الى زيد علي ما يورده النسخة لكان تأكيد اللفظ ايضا لانه يكون
 كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مرث بك انت تكرير لفظي عندهم انفاقا والمظهر من المضمير نحو اخوك لقيت زيدا واخ
 زيدا وامثلة البعض فطعت زيدا يد والمظهر من المضمير نحو كسرت زيدا يد ثم فطعته اياها والمضمير من المظهر نحو كسرت
 يد زيد وفطعت زيدا اياها والنهاية يورد في مثل نحو زيد فطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لا عادة
 الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمير نحو زيد فطعته يد
 فامثلة الاشتمال كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمير نحو كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمير
 كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياه والمظهر من المضمير نحو كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمير
 من المضمير كرهت اياها اذ انقدم ذكر زيد والذاتية والمضمير من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الذاتية والمظهر
 من المضمير زيد كرهت اياه والذاتية ورتبنا سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني
 لكونه كلاله ولكن الشهور افراده بالشبهة ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
 ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تغلفهما بالاول وانما السبيل الى الغلط بل يجوز ترك الضمير في الشهور وتعلق
 الثاني بالاول كقوله كع مثل اصحاب لا خدود النار لا شهاب وضعتهم وانهم ملاؤا لا خدود النار قال الكوفيون يجوز سد التام
 مستلضمير نحو فوطم مطرنا السهل والجبل اي مطرنا ارضنا على حذف المضاف سهاها وجبل اي ونحو قوله كحاف لحاف
 الصيف والبرد رده قال ابن الخشاب يجوز جاتي زيد الاخ اي اخوة انفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
 فقد مضى في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمير الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهر
 يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض وعدني بالنجم والاداهم رجلى ورجلي شئت المناسيم
 وقال في الاشتمال ذريتي ان حاكم لن يطاعا واما الفيدتي حلي مضافا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
 لا يجوز نحو المسكين مرث ولا عليك الكرم المعول فالاول ان البدل ينبغي ان يفسد ما لم يفسد المبدل منه ومن ثم لم يجر زيد
 رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله
 مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد المضميرين اي المتكلم والمخاطب هما اعرف للمعارف كان البدل انقص في التكرار
 من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب لا خفش يمنع اتحاد المدلولين
 في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تأكيد لا بدلا وافادة الثاني في المتأخرين زيادة فائدة من صفة المسكن
 والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مرث زيد رجل عاقل فرب تكرا فادث ما لا يفسده
 التعريف فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليس في تلك التكرار واستدل الاخفش بقوله تع ليجتمعنكم الى يوم القيمة
 لا ريب فيه الذين خسروا والباثون يقولون هو بعث مقطوع للدم اما رفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
 كل بعث مقطوع بضم ابناءه تغايل بكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمرة الذي جمع ما لا
 وقال ان مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستنار وهو في فعل امر ونفعل في الخطاب وفعل ونفعل واذا وقع ما يوافق
 ذلك فهناك فعل مفتر من جنس الاول نحو يجيبني جلالك ولعل ذلك استنباحا لا بدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
 ولا ضميرا بارنا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من افسران الهمزة بالبدل نحو من لقيت اريدا ام عرفها
 لبيبت انه بدل من منضمين الاستفهام واما قوله تع عثم يشاء لون عن البناء العظيم فهو كما في جواب الاستفهام ولا بد
 ببدل واختلف النسخة في المبدل منه فقال البصري انه في حكم الطرح معني بناو على ان المقصود بالنسبة هو البدل
 دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يثبت من ان الاول ليس في حكم الطرح معني الا في ما لا

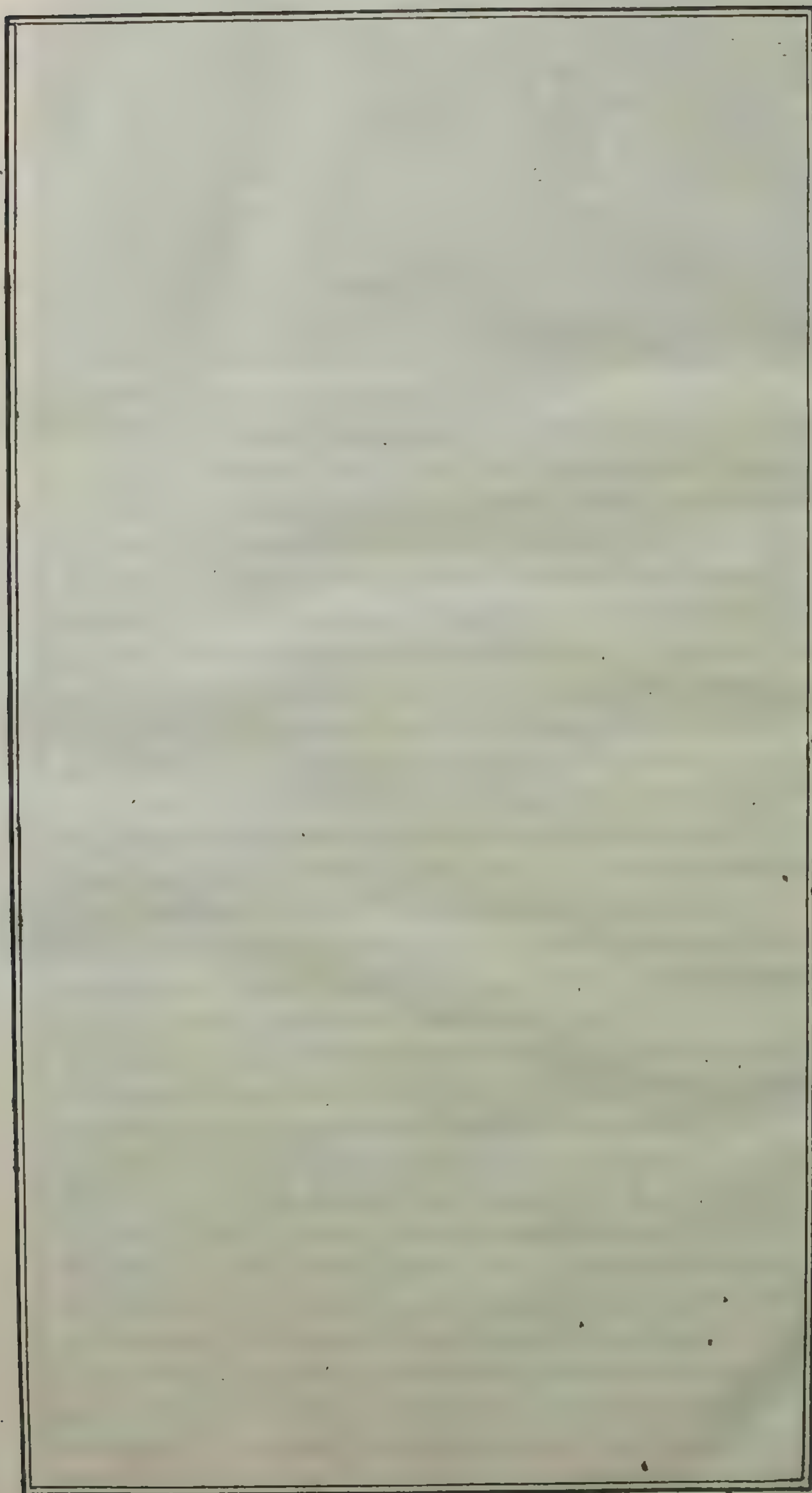
على قوله

منه

الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا الوجوب عودا ضمير اليه في بدل البعض والاشمال وايضا في بدل الكل
 اذا كان المبدل منه ضمير لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به لغيرك او ملئت باضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
 بنديا كرم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانت طوق السرايت كانت ملحاجية معين بسواد ولم يفل معنيان
 وقال ان السيف غدوها ورواحها تركت هوارين مثل قرن الا غضيب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون
 الثاني وقد يدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك يلق انا ما ايضا عاف
 له العذاب وكقول الشاعر علي الله ان بنايعا توفخذ كرها او بجي طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سولو كان فاكيدا
 لا بد لا يخوان تنصرون انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وايضا بما في المذكور من الاعداد
 جاز في التفصيل الابناح والقطع رفعا كقوله تع قد كان لكم اية في فشين التفنانة نقائل الية اي منهم فيه قال الشاعر
 وكنت كذا رجلين رجل صحيحه واخرى رعى فيها الثرمان قسيت روى رفعا وجوانا لم يف نعين الرفع نحو مررت بـ
 رجل فاضل واخر كرم وقد جاء نصب الواو في عجزه في البدل باضمارا عني كما مر في باب الوصف فاعلم ان التوابع اذا جمعت
 بدئ بالتثنية ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمشوق اما الابتداء بالتثنية قبل التاكيد فلما مر في تحليل فوطم ان التثنية لا
 لوكد واز كيسان يقدم التاكيد على التثنية اذا التثنية يفيد ما لا يفيد الاول بخلاف التاكيد واما تقدم التاكيد
 على البدل لان مدلول البدل غير مدلول مشبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول مشبوعه واما تقدم البدل
 على المشوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية والبعضية والاشمال واما بدل الغلط فتاد
 والمشوق اجتنى من مشبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح مشبوعه مثل اسم بالله ابو حفص عمر وفضلته من
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح مشبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل تحقيق اصل
 نسبة وشمول النسبة لاجزائه وعدم ابضاع المشوق لمشبوعه ظ وكذا ذلك البدل عند النجاة لان الاول عندهم في حكم
 الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاول ان يحذف هذا
 المحذول البدل لانه قد دخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويجوز بدل الغلط بما حذبه المصنف مطلق البدل قوله اسم بالله
 ابو حفص عمر فقصته ان اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دراء عجفاء نقباء واسم
 فظنة كاذبا فلم يجله فانطلق الاعرابي فحل بعبري ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعبري اسم
 بالله ابو حفص عمر ما مستها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فخر قال اللهم صدق حتى انقضا فاخذ بيده فقال
 ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحل على بعبري وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال
 انما قلت في مثل اشار الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم
 جواز الحارث وكذا باعلام زيد وبندا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرنا ما عليه في باب البدل والفاء يجوز الضارب
 زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرر انكر وانه الجوز قال لا يجوز في
 بشر الا نصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام النوع والبيت للمرا لا سدى ونام عليه الطاهر
 زينة وفوعا فعليه الطبر ثا في مفعول التارك ان جعلناه بمعنى النصير الا فهو حال وقوله زينة حال من الطاهر
 ان كان فاعلا فعليه وان كان مبنداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو فوطم اعجبني من زيد
 علم ومن غير وجوده الثاني فهما كما عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من
 اوصاف زيد عليه وخصلة من خصاله عمر وجوده وكذا كسر من زيد بد اي كسر عضوانه
 به حذف المعطوف عليه واثم المعطوف مقام كما يحذف المستثنى منه وبمقام المستثنى
 مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا آخر قسم العربات من الاسماء والحمد
 لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله ثم
 الجوز الاول وينالوه الجزء الثاني على بد اقل العباد الراحي لحق
 رحمة ربه يوم التاد راجي عفورة الوائق بالله محمد هاد
 ابن بهرام الطالقاني يوم الخميس في اليوم الخامس
 من شهر محرم الحرام سنة الثمانين وستمائة
 والف من الهجرة النبوية عليه السلام
 والحمد لله رب العالمين

عطف
 البدل

وهو قبل من على الواو في جعل انا قال له غفر الله له





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبنى ما ناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبنى كما مر في حذ المبري صوابا
اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعذرة كواحد اثنان ثلثة والفاء باثنا عشر وعمر
وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب ذلك المانع مشابهة الحرف والماضي والامر وهي
التي سماها مبنى لاصل وكونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظها ولا تفاد المجرى احد الشئين ههنا لا للشك
الذي بناه في تبين الماهية قال ولما قل في حذ ما لا يختلف آخره كسائر النخاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على
نعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل ما نعقل ماهية المبنى فرع على معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى الدور
كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حذ المبري ولا نعيد وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبنى على الاطلاق ولا يعرفه الاسم المبنى ولوله يعرفها كان يعرفها المبنى بالمبنى لانه ذكر في حذ المبنى لفظ المبنى
فوله والغاية ضم ونفخ وكسرو وقف اي الغاب حركات او اخره وسكونها الضم والفتح والكسر الغاب مطلق الحركات
وحذها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المبري كقولك في زيدانه محرك بالضم
في حذ الترغ او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم وجلانه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا بازيدان مبنى
على الضم واما الغاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات نطق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاتي زيد والتريدان
والتريدان انهما من نوعه هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا الغاب الاعراب ايضا اعني
الرفع والنصب الجحرا لا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجحرا كالكسرة انهم يطلقون على الحروف
لها مقام حركات الاعراب سواء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايك الترديدان ان الترديدان منصوب مجازا وكذا اذا هم
بعض الحركات مقام بعض الحركات مقام بعضا لفظوا الاسم المنسوب على التاني مجازا فقالوا في السموات واحمد
في خلق الله السموات وباحمدان الاول منصوب والثاني مجزى فاقبل المانع على هذا ان يطلق على الحروف الفائية
مقام الحركات البناء اسلم تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال
في بازيدان وبازيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النخاة اطلا فهم ان بازيدان
مبنى على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتميز بين الغاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونيهما في
اصطلاح البصريين منفصلين ومعناخرهم نفير بها على السامع واما الكوفون فنذكر من الغاب الاعراب في الجحز
وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرة واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكتابات واسماء
الافعال والاصوات وبعض نظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علته البناء لان اصل
الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنى على الحركة فيطلب مع ذلك علته ان اخرجها احدهما البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة واخرى للحركة المعينة له اخبرت دون الباقي
قوله المضمرة ما وضع لتكلم او مخاطب وغاب تقدم ذكره لفظا ومعنى وحكما اعلم ان المقصود من وضع
المضمرة رفع الالباس فان انا وان لا يصلح ان الملعينين وكذا ضمير الغاب نص في ان المراد هو المذكور
بمعينه في نحو جاتي زيد واثنا ضربت وفي المنفصل يحصل مع رفع الالباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة
فانه لو سمي المنكلم والمخاطب بعلمهما فترى البس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغاب فترى انهم انما غير
الاول وانما يثبت المضمرة اما لشيء بها بالحروف وضعا على ما قبل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجزى

بفئة المضمرات نحو انا وانت ونحن وانما وهما مجراها طر الباب واما تشبيهها بالحروف لا حينا جها الى المفسر اعني
 الحظور في المتكلم والمخاطب تقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الا فرادى واما
 لعدم موجب الاعراب فيما وذلك ان المقضى لا عراب الاسماء نوار المعاني المختلفة على صبغة واحدة والمضمر
 مستغنى باختلاف المعاني عن الاعراب لا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
 قوله ما وضع المتكلم مخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وفولك لزيد يارب فعل كذا وفولك لزيد الغائب
 زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
 المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للضمير مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فن ثم قلت بانهم كلهم
 نظر الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المبتدئ زيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضرب وانما جاز بانهم كلهم
 ان ياد بل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما فسم المتقدم اللفظي فمبين احدهما
 متقدم لفظا تخفيفا نحو ضرب زيد علامة والاخر متقدم لفظا تقدرا نحو ضرب علامة زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
 تقدرا لكونه فاعلا وسم ايضا المتقدم المعنوي فمبين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر ان يكون
 المفسر جزء من اول ذلك اللفظ كقوله تع اعدوا هو اقرب للتقوى الى العدل اقرب لان الفعل يدل على المصد
 والتمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمننا كقوله تع ولا يؤي لكل واحد منهما لانه لما ساق
 الكلام قبل في ذكر المبررات لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مويرت فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تفري
 كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقة المأوفا لان عادته جعل التقدير بضم اللفظ لا بضمه كما قال في اول الكتاب في
 المعربات لا اختلاف في العوامل لفظا او تقدرا او قال بعد التقدير فيما تعدد ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
 علامة زيد مما تقدم معنى اولى فهو متقدم معنى وتقدرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظة عن هذا التقدير
 بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
 من حيث التقدير قبل فقد نحو اعدوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
 في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب علامة زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدوا هو اقرب
 والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقدري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدور قد
 فرز على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب علامة زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
 لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلو لا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
 المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا الحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكر اصرحا
 سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد علامة لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول
 او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تع واذا بلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل
 واعلم انه اذا تقدم مما يصلح لتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر فصره اي
 ضربت بكر او يجوز مع الضمير ان يكون لا بعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمه والتقدم المعنوي ان لا يكون
 المفسر مصدرا بقدومه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضرب
 مثل معنوا الفاعلية المقضى كون الفاعل قبل المفعول ربه كضرب علامة زيد ومعنى الا مبتدا المقضى كون
 المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقضى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهه زيدا وكذا
 نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر الضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سرية للفران
 بدرسا ومنفصل عنه نحو قوله تع اعدوا هو اقرب للتقوى قوله بل هو شرطهم وكذا الضمير كقوله اذ ارجو السقيفة
 جرى اليها الى السفة وكسبا في الكلام المستلزم للمفسر استلزاما فريدا كقوله تع ولا يؤي لان سياق ذكر المبررات دال على
 المورث دلالة الترابية او بعدا كقوله تع حتى يوارث بالجاب اذا عتق يدل على نوارى الشمس وكقوله تع انا اولياء
 في ليلة القدر اذ التزل في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان ودليل علان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان
 الذي تزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ان المراد ظهر
 الارض وكذا الضامع لفظ على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اي ان كانت الواحدة واحدة
 لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخر اللفظ وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
 ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظر الى وضع ضمير

فانفتح في المصنف الذي هو انشاء فصول الالفاظ من التثنية

الغائب انما يقضى ضمير الغائب بتقديم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكره
ولم يقدره مفسر يقضى ضمير الغائب لا يعرف المراد به حتى ياتي بنفسه بعد وتكرره خلاف وضعه فان قلت فاني شئ الحال
لم على الفقه مفتاحي وضعه بناخير مفسر عنه قلت قصد التخييم والتعظيم في ذكره لان المفسر باليد ذكره الاول شيئا
مبهما حتى يلتحق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال والا والفضل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه
معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندى انه نكرة كما يحى في باب المعرفة وعند
النفاذ يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
في الابهام الذي في التكرار ولهذا جاز دخول رتبة علمه مع اختصاصها بالتكرار وانما حكموا ببقائه على وضعه من
التعريف لانه حصل جريان ماله بذكر المفسر بعد بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكسب التعريف من المضاف اليه
انما الجبران في رتبة رجلا ونم رجلا وبئر رجلا وسلا رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المنزه المنسوب لم يوث به الا لغرض
التبيين والتفسير فوضعه على التبيين مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسر مخمورث به ويندا لم يوث بالبدل الا للتفسير وانما في ضمير الثاني والفضل
فالجمله بعده وان لم يات كالضمير المذكور لم يجز بالتفسير الا ان قصد التخييم الثاني بذكره مجملا ثم مقتضاه مع اتصال
الحجر المفسر بالبدل سهل الا يبان به مبهما هذا التفسير في الاول وانما تأخير المفسر في باب التنازع نحو ضرب وضرب
نبتا على مذهب البصريين فالحق انه بعد لان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد التخييم المفسر مع الا يبان به لم يجز والتفسير
بلا فصل كماله نعم رجلا وبئر رجلا وقصد التخييم مع اتصال المفسر كما في ضمير الثاني والثالث في ضمير التنازع معدوم اعني قصد
التخييم والمجي بالمفسر لم يجز بالتفسير واتصاله بالضمير ضعيف من ثم حذف الكا في الفاعل مع انه فيه محذور ايضا وما
اجازة البئر والاختصاص من نحو ضرب غلامه زيد اعني اتصال ضمير المفعول للوخر بالفاعل المتقدم ليس باضعف مما
ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا عامل واحد اكثر من الاتصال بين الضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصاردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتخييم فتعطلت
المفسر في ذنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب اعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله
فما لك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكره في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التخييم قوله وهو متصل ومفسر
فالتفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني المستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتمتة
لهما بل هو كظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا بالنا واتصل به نحو ما انت منطلقا عند مجازته وذلك
لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزم مما قبله ولا لم يجز انفصاله عما
قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتمتة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضما والمسنرة في نحو
زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وضرب واخرب امرا وضربت ضربت وضرب في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والترديدان ضاربان والترديدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربان والهندات ضاربات وانت
ضارب وانتما ضاربان وانتن ضاربون وانت ضاربة وانتن ضاربان وانتن ضاربات وانتن ضاربون وكلها
منفصلة كما يحى تخفيفها وليس المستمر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمر واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربه هي بل البار في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يحى شرحه وهو منفصل يدل ببل فوهم زيد ضرب اليوم هو وعمر
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربه اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمر فوع والمصوب
منفصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربين والثاني انتا الى هن
وانتاك ضربت الى ضربتين والرابع اباى الى باهن والخامس علامى الى علامهن وطقن اعلم ان الضمير انما كان
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلت قائم مقام الظاهر لرفع الالفاظ وحده اوله وللانحصار فيكون كالتثنية
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرورا لا منفصلا لان المتصل كما ذكرناه هو الذي كالجزم الاخير لعامله يعني مجي
العامل اوله ثم يجي الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قبل اللفظ الفصل جاز بين المتنا
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيتم فله يفتت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع
الخمس يكون ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لتكلم او مخاطبة او غائب كل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لتكلم او مخاطبة او غائب كل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مشي او مجموع صارت تسعة

راجع الى جبر
 حجة في جبر
 حجة في جبر
 حجة في جبر

تصنيف
 في جبر
 حجة في جبر

ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد يثنى ان يكون اقل من ضمير المثنى ولما التاء في ضوئ و
 ضوئاً فهي حرف للثاني لا ضمير بل حرف ضوئ هند وقل جعل الالف والواو والنون حروفاً كما كانت في كالحج في آخر
 الكتاب نحو ما اخوك واكوفي البراغيث ويطعون السليط اثار به هذا كله في الماضي اما في المضارع والامر فلم يبرز
 الضمير في الفعل ونفعل لا شعار حرف في المضارع بالفاعل لان الفعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بخن الهمة بالهزة
 والنون بالنون وكذا نفعل بض في المضارع الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير يارزوا ما نفعل فانه وان كان محملاً للمخاطب الغائب
 لكنهم لم يبرزوا ضمير اجراء لفردات المضارع مجرى واحداً في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على
 ان قال ليا في ضوئين ليس بضمير بل حرف ثابت كما ثبت في هذي والضمير لازم الاستنار وانه استنار الحكم يكون ضمير
 المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان الفهاس يقتضي ان يكون اخف واما الفعل امر ولا نفعل فهذا حكمها حكم نفعل
 للمخاطب لان الامر والنهي ما اخذ ان من المضارع كما يحج في قسم الافعال ومنه ما ان في ان الحروف الاربعة في المضارع
 والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكور والباء في المخاطب والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات
 وواو هاء في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل
 او استنكاراً لوفوع الفاعل بين الكلمة واعرابها الى النون واما الضمير المرفوع في الصفات اعني اسم الفاعل واسم
 المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزها لانها غير عريضة في افتضاء الفاعل بل افتضاء هاء التثنية الفعل فلم يظهريها
 ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يحج بعد وايضاً الالف والواو في مثنيات الاسماء وجوعها الجامد
 كالزبدان والزبدون حروف زبدت علامة للمثنى والمجوع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجوعها على هيئ مثبته
 الجامدة وجوعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذات على صفاتها فصارت الالف علامة للمثنى والواو علامة
 الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواو بل للمثنى والمجوع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير ان الالف في المثنى
 والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
 وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو فذلك جاني زبد راكبا علامة فلم يعمل جاني في علامة وكذا
 استكن النون في ضاربين ومضروبين بعل الاستنار الضمير في جمع المذكور اذ هو الاصل واذا استنار في المثنى والمجوع
 فلا استنار في مفرداتهما احد فلزم الاستنار في الكل ولا يرى لفاعل ضمير يارزوا في الصفات الا في نحو فان قبل فلم لم
 يحج ايضاً بربعد ما منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يحج اتصال الضمير بها جاء بعد ما منفصلاً نحو ما انت كرا
 على ما يحج قلت بحري لصفات مجرى الفعل المضارع فلم يفضل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو انتم هما وما انتم
 هما وما انتم انما واما في نحو زبد عمر وضارب هو فالفصل ليس بفاعل بل هو تأكيد لما سيحج ثم لما فرغوا من وضع
 المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا المتكلم المذكور والمؤنث وقد تبدل
 ههنا وقد تبدل ههنا نحو انا فعلت وقد يستكن نونه في الوصل وهو عند البصريين هزة ونون مفتوحة والالف بؤ
 بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لو لا الالف لسقط الفتح للوقف فكان يلبس بان الحرفية لسكون النون فلعل
 يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف الامتلاء وقد توقف على قولها ساكنة وقد ثبتت فتحها وفتحها جاء السكت قال
 حاتم هكذا فردى انه قال ان كنت ادري فعلى بدنة من كثرة التخليط في من انه وبوايتم يثنون الالف في الوصل ايضاً
 في السعة وغيرهم لا يثنون في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سبقت العشر فاعرفوني في حمداً وقد نذرت الشما وجاء
 في فقرة نافع اثبات الالف اذا كان قبل هزة مفتوحة ومضمومة دون المكسورة قال ابو علي اعرف فربا بين الهزة وغيرها
 فلا ولي ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومد هب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل
 في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعافاة هاء السكت له وفقد دليلان على بادته وكونه لبيان الحركة وفقدوا نحن
 للمتكلم مع غيره مثل في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجوع والعلامة كالعلة وتحريكه للتاكين وضمه اما الكونه
 ضمير مرفوعاً واما دلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انك لا نثن فالضمير عند البصريين ان واصلة انا وكان
 انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم ما تبدوا بالمتكلم وكان الفهاس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت
 الا ان المتكلم لما كان اصلاً جعلوا ترك العلامة له علامة ويبنوا المخاطبين بما عرف به بعد ان كالا سميته في اللفظ و
 في التصرف ومنه هب المفعول ان انت بكما لاسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
 المنصرفة كانت مرفوعة منضلة فلما ارادوا انفصالها دعوها بان للسقط لفظاً كما هو مذهب بعض الكوفيين
 وابن كيسان في امان واخوانه وهو ان الكاف المنصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظاً النصير منفصلة

اجراء للوصل مجرى الوفاء قد فرى بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثني والجمع فان كان قبلها فتح او ضمة
 فهي مضمومة لا غير نحو طهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذا لا ما حكي ابو علي من نحو منهما ومنهم و
 اضربهما واضربهم على ما مضى للابتداء وعد الحجاز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او باء فمن قال في الواحد بهو
 وعليهم هو و هم اهل الحجاز وقال في المثني والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهن وبغلاميهما
 وبغلاميهن وبغلاميهن وحمزة يخفض بالضم في جمع المذكور ثلاث كلمات عليهم واليهم ولدهم قبل ذلك لكون الباء فيها
 بدلا من الالف فاعطى الباء حكم اصلها وقد جاء علاء والاء ولدا على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ
 في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لا يباع الاثر وغير اهل الحجاز يكررون الهاء
 في المثني والجمعين مطلقا في الواحد وهو الاثر في هذا كله في حركة الهاء واما في الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو
 من ان يفتح عليها او فان وفتح عليها فلا بد من تسكين اليهم بعد حذف صلتها وكذا في جميع الضمائر وتحذف صلتها
 في الوفاء نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يفتح عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
 ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لا يباع كسر الهاء لانتفاء الساكنين اليهم نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذئبة
 على قراءة ابن عمر ويا في الفراء على ضم اليهم نظر الى الاصل فان كان بعدها متحرك فلا ساكن اشهر نحو عليهم غير المغضوب
 عليهم وبعضهم يشيع ضم اليهم نحو عليهم نحو غير المغضوب عليهم هو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله انفس
 للابتداء فصار اليهم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اخذنا في رأي اول الوصل
 وثالث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان اليهم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
 فيهم وعليهم وعلى ما هو المنفق عليه في نحوهم وغلامهم وفتاحهم وكذا فيهم على الاثر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
 فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو لا ينسب الاثر ولا يباع والنظر الى الاصل والكسر نظر الى الساكنين
 وهو في غايته الفلة ومنعه ابو علي وثالث قبل المتحرك الاولى الساكن وهو الاثر الثاني ضمها ووصلها بواو والثالث
 وهي في ضمهم قبل هاءها كسرة او باء كسر الميم ووصلها بواو نحو عليها وهي وبهي فكسر الميم لجانسة الباء او الكسر قبل الهاء
 وقلبوا وباء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغ من وضع المنصوب المتصل اخذنا في وضع المنصوب
 المنفصل فجاء واياها متلو ايضا في ضم المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والتحليل والاختصاص والمجازي
 وابو علي ان الاسم المضممر هو اياها الان سيبويه قال ما ينصرف بعده حرف يدل على احوال الرجوع اليه من التكرار والغير
 والخطاب لما كان اياها مشركا كما هو مذهب البصريين في الثاني بعد ان في انت وانتا وانتم وانتي وقد مضى
 وقال التحليل والاختصاص والمجازي ما ينصرف ما اسماء اصبحت بالياء الفونهم فآياه واياها الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا
 تضاف وقال الزجاج والتبشير في اياها اسم ظاهر مضاف الى المضممر ان كان اياها بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
 وآياه واياها اسماء بكاملها وهو ضعيف في التبشير في اسماء الظاهرة ولا الضمير ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
 وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي للاختصاص بآياها وباد عامتها نصير سببها منفصلة وليس هذا القول بعيد
 من الصواب كما قد مناه انت وقد يفتح همزة اياها وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير الجرد على المنصوب
 لان الجرد مفعول لكن بواسطته وحملوا على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الجرد متصلا على ما مضى فضمير
 الجرد مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرنوع المتصل خاتمة تبشيرة الماضي للغائب الغائبة وفي المضارع للتكلم مطلقا
 والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا انول علم انه لا يستثنى من المضمرة الا ان رفوع لان المنصوب والجرد فضله لا يتم
 مفعولا لان المرفوع فاعل وهو كجبر الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصاص استثناء الفاعل لان الفاعل
 وخاصة الضمير لا سيما المتصل منه كجبر الفعل فكفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشبهة شيء ويكون فيها
 ابقي دليل على ما البقي على ما مضى في الترقيم وعلته استناره فيما يستثنى منه قد مضى ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
 في غائب الماضي وغائبه وفي المضارع في افعل وتفعل ويفعل وتفعل فاعلها وغائبه وافعل وفي جميع الصفات
 واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل وتفعل وتفعل فاعلها
 وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك ناكدا للمثنى
 لا فاعل بدليل انك لا تقول لا فعل لا تفعل الا انت وفي فعل تفعل وتفعل والغائب يظهر الفاعل
 المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وضرب همد وما ضربت الا هي وكذا في النصفة المفردة
 نحو قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في انظر عندك على اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

في
 ياء

من
 الساكن

في
 الواو

في
 الياء

في
 الالف

الفعل إذا كان خبراً بظهور الفاعل الظاهر نحو ههنا زيد والمضمر المنفصل نحو ههنا ههنا ولا يسوغ المنفصل إلا
 لغرض المنفصل وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض أو بالحذف أو يكون العامل معنواً أو حرفاً والضمير مرفوع
 أو يكون مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له نحو أباك ضربت وما ضربك إلا أنا وأباك والشرعنا زيد وما انت فها هو
 ههنا زيد ضاربته هي علم ان اصل الضمير المنفصل المستر لأنه اخبر ثم المنفصل البارز عند خوف اللبس بالاستنار
 لكونه اخبر من المنفصل ثم المنفصل عند تعدد الاتصال فلا يقال ضربت فانا لان ضربت مثله معنى واخبر منه لفظاً
 ان قول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما قران يكونان متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلذلك
 موافقهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان ينصلا بالفعل لان المنفصل كما قران كجزء الاخير من
 الكلمة التي يليها وكون الشيء كجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مفضضة له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مفضض
 للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فتصح ان يجعل الضمير المرفوع كجزء الاخير منه واما ساو ما يرفع فهو اما
 ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المنفصل كجزء من الكلمة المفعولة ولا ابتداء معنى ليس بكلمة واما
 مبتدأ وخبر على ما اخبرنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في افضل المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف
 الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضاً من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليس ايضاً كالفعل في
 طلب المرفوع لانه حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيداً ضربته اولى من الرفع ووضعهما
 في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز وايضاً عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بهما لا
 يجوز اتصالهما لما عرفت نحو ان زيداً انت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء المنفصلاً واما اسم الفاعل واسم
 المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضاً لا ترفع بالذات بل بالحمل على
 الفعل وينصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستنار كما يحجى وكذا يقول الفعل هو المفضض
 للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب للضمير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيداً اباك واسم الفاعل واسم المفعول
 والمصدر واسم الفعل انما ينصب للمشبهاة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضاً ان لا ينصل الا بالفعل
 او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبول في بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل الى الفعل ان ينصل
 به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضاً اذا شابهه كما يحجى فاذا انقضى هذا قلنا الضمير المرفوع
 والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على
 عامله ولا يكون الا منصوباً نحو اباك تعبد والثاني اذا كان العامل محذوفاً نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت
 ونحو ايا ملن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اباك والاسد من باب تقدم المفعول على فاعله واما الزم
 الانفصال في الموضوعين لانه لا يمكن ان يكون كجزء الاخير من العامل المحذوف والمؤخر لان الضمير المنفصل ما يكون
 كجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما مؤخراً او محذوفاً فكيف يكون كجزء الاخير منه الثالث اذا
 فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعاً اما تأكيداً نحو اسكن انت وزوجك
 الجنة ولقيك اباك او يد لك كقولك بعد ذكر لفظة الجنك ولقيت زيدا اياه او عطف فتقو نحو جاني زيد وانت ولا
 يقع الضمير وصفاً كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اباك وما ضرب الا انا وما قولك وما بنا الى اذا ما كنتم
 جاورنا الا بخاورنا الا ان ذلك قد يفسد اللفظ عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كاتابوم قريي انما نقل ايانا وما
 ان بلى ما نحو جاني امانت وزيد وياك امانا اياك او عروا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانياً
 مفعولاً علمت واعطيت وبورث اتصاله الضمير بالناسه بالمفعول الاول كما اذا خبرت عن المفعول الثاني في علمت
 زيدا اباك واعطيت زيدا عروا ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلبيس المفعول الثاني
 بالاول فاما ان لم يلبيس فلا اتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا خبرت عن المفعول الثاني
 في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تفقد
 على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان الالبس في المفعولين الذين
 يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عروا واذا خبرت عن الثاني في علمت زيدا فاما فقولك الذي
 علمت زيدا اياه فاما اولى من قولك الذي علمته زيدا فاما وذلك للتوطئة المذكورة ولرعايتها اصل المفعول الثاني
 اذا العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كانه اياه على ما يحجى وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
 يكون مرفوعاً او منصوباً فالمرفوع لا يكون الا منفصلاً اذا كان مبتدأ او خبراً او خبراً واخواتها واسم ما لما

مبحث المفعول الثاني

وما الضمير المنفصل
 مكان خبره ايضا ان كان في
 الا بالفعل كالمفعول
 الفعل بالذات واليواني
 بالجملة عليه كالمفعول
 الاصل الى الفعل ان
 به مع استغناء عنه
 كلفته فضلا اذا
 بغير الفعل ايضا اذا
 ثابته فاذا كان في

ومع هذا لا يكون انفصال الضمير المنفصل عما نحو ضارب اباك والمعطى اباك

مرة اذا رفع باسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة واسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا
 يتم به الفصل كما ذكرناه في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب واما هو واخوك وهيهات زيد
 وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تأكيد للضمير
 الساكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو التردد ونضاربوهم نحن
 والزيدان الهندان ضارباهما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل فاعد ونعلم انه وقال الزنجشري في احاجيه بل يقول
 ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف
 اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على ههنا الاستغناء او حرف النفي نحو قائم انتما وماذا ملك هما وفي الدار
 انتما عتدي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فظهر
 اذن الى اللفظ قربا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذ لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
 الجملة ابدأ فلم ينجح الى الفرق فاطر استكان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجب فان لم يفصل الضمير عن عامله
 ولم يرفع بالصفة والظرف المعقدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 واسم الفعل والظرف واخيه سادة مستدلا بفعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى
 ان يكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الامتناعا لكونها اضعف من الفعل في افضاء المرفوع اذ هي فروع عليه
 في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما للضمير
 المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يفقد بالفعل الا مع ضميمة ان يقول عجبني ضرب
 انت زيدا اذ لم يصف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اعجبني الضرب انت زيدا هكذا في الضمير المرفوع مع غير
 الفعل واذا كان الضمير المرفوع منصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما تجازيه
 نحو ما زيدا ناك وفصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرناه في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب اباك وانا ضارب
 اما اباك واما زيدا وانا ضاربك اباك وجب انفصال الضمير كما رابت وان لم تكن كذلك فلا يتخلوا ان يكون التا صبح حرفا
 او اسم فعل او مصدر او صفة فالخرف يجب اتصال الضمير بنحو انت قائم ولينك فاعد وانت في الدار ولا يقول
 ان في الدار اباك وذلك لان الخرف غير مستقل فالاتصال به غير واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل
 لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء
 كان بالفعل في وجوب الاتصال به قال ترأها من ابل تراها ونقول رويد وجله وحكي يونس عليكف واما وجب
 الاتصال في التسمين لما ذكرناه ان المنفصل لا يجرى الا عند تغل المتصل وجاز في الاتصال بالكاف من ذلك نحو رويدك
 وعلبك الاتصال نحو رويدك اياه وعلبك اياه تشبهما بنحو اعطاك اياه كما يجرى وان لم يكن الكاف ذلك الكاف
 واما المصدر فان كان منصوبا لم يفصل المنصوب به مع التثنية للتضاد بين التثنية الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل
 الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول عجبني ضرب اباك ان لم يصف الاضافة
 اكثر ولا يمنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حذف التثنية في نحو ضاربك ايضا
 للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذالام فلا شوا انفصال الضمير بعده
 نحو عجبني الضرب اباك للمعاقبة لا لتمام التثنية في تمام الكلمة به ويجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
 اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما متونين كانا ولا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله
 بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مسابهما بالفعل اكثر من مشابهة المصدر كما تقول ضاربك وضارب اباك و
 الضاربك والضارب اباك ومعطاك ومعطى اباك والمعطاك والمعطى اباك واما الظرف والجار والمجرور فلو كانتا متساويتين
 مقام الفعل اللازم لا يجرى بعدهما ضمير منصوب بهما ولتعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف في الفصل
 لغرض اخر زعن نحو ضاربك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لغرض فيه اذ نولك ضربك
 زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل
 افاد ان ذكر المفعول اهم تلك تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاشاع الكلام بل قيل ان
 تقديم المفعول على الفعل اهم والا ولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله نعم بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول
 في المفعول المطلق ضربك زيد اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة فبشر زيدا ولا
 يقول فبشر زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اباهم الارض فغيره قوله او يكونه مستدلا به صفة جرت على غير من

في قوله

هي له فذكرنا انه ليس بمسند اليها الضمير بل هو تأكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تأكيداً اذا جرت
 الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجرى ان يكون معنا نحو
 مررت هند برجل ضارب به هي او حالاً نحو قولك جئت في وجائي زيد ضارب به انما او صلة نحو الضارب بانه زيدا
 او خبر نحو زيد هند ضارب بها هو في قولك اذا اختلف ما جرى عليه محتمل للضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرع به
 اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرع اي التانيث فلا ليس سواء كان المضمحل للضمير صفة او فعلاً نحو زيد هند
 ضارب بها هو او بضمير بها هو فلو لم يأت بالضمير في ضارب بها ايضا علم ان الضارب لزيد لا هند وان انقفا في الافراد
 او فرع به وفي التذكير او فرع فان انقفا في الغيبة ايضا فالليس حاصل فعلاً كان المضمحل او صفة ولا يرتفع ذلك للليس
 بالاثبات بالمنفصل نحو زيد عمر ضارب به هو او ضربه هو والترديدان العزلان ضارباً بها او بضمير بانها هما وكذا في المؤنث و
 الجمع وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فالليس منقش في جميع الافعال نحو انا زيدا ضربه واخر به والترديدان
 نحن ضارباً بها او بضمير باننا وهندنا ضاربتي او نظرون في غيبة المضارع مع الخطاب في غايته مع الخطابين نحو
 انت هند تضرب بها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربانها والهندان انما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا و
 يرتفع باو از الضمير واما الصفة فالليس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع باو از الضمير نحو انا زيدا ضارب به
 انا ونحن الترديدان ضارباً بها نحن والترديدون نحن ضاربونهم وكقول المؤنث انا هند ضارباً بها انا فلما ارتفع الاثنان بالمنفصل
 اللبس في هذه الصورة طرح الاثنان به عند البصريين في صور الصفة التثنية اعني اذا كان ليس ويرتفع بالضمير واذا كان
 لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان من اللبس نحو هند زيد ضارب به قال
 وان امرأه اسرى اليك ودونه من الارض موماً وبدا سملق الحوفة ان تسجبي لصونه وان تعلمي ان المعان
 موقوف وكذا اذا لم يرتفع بالضمير لا بعد مدحهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضمير البس ولو
 بليس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضرب بها وانما الهندان تضربانها وهند
 انت تضربك والهندان انما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جى
 عليه ومن هي له غيبة وخطاباً وتكليماً فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيدا ضارب به
 بالهاء يعرف ان ضارباً مسند الى انا ولو كان مسند الى زيد لقلت انا زيدا ضاربى فلم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير
 قلت لما كان هذا الضمير لم يوثق به لجرى في رفع اللبس كان مما يجوز حذفه خفاء اللباس على تقدير حذفه فليكن بضمير
 لا يجوز حذفه لجرى في اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعاً فان كان احدهما عرف وقد منه فلك الخيار
 في الثاني نحو اعطيتك وضربك والا فهو منفصل مثل اعطيتك اياه واياه اذاولى ضميران عاملاً خالفاً من مواضع
 اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقديمه على المنصوب لما انفرد من كون المنصل
 المرفوع متوقفاً في الاتصال وكما انجز الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله
 نحو اسكن انت ورايتك اياه لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى ينصل به ويكون كاحدا جزائيه وان لم يكن فان
 كان احدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقديمه على المنصوب لما ذكرنا ان المنصل المرفوع متوقفاً في الاتصال وصار
 كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير في ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان اعرف من ذلك المرفوع
 نحو ضربي ولا نحو ضوبك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم الخاطب ثم الغائب انما وجب اتصال الثاني لكونه
 كالمنصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان والى العامل المذكور منصوب متصل
 بلا مرفوع قبل نحو اعطاك زيد وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يليه في ذلك
 المنصوب اما ان يكون انقضى مرتبة منه في التعريف واعرف او سابقاً فلا بد من اتصاله عند سبويه وغير سبويه
 جواز الاتصال والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد واعطيتك واعطيتك اياه وكذا خلطك وخلطك اياه وج
 اتصاله ان المنصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غشاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصبر ودرته من جملة
 بالاتصال ووجه انفصاله ان المنصل الاول فضله ليس اتصاله المرفوع والاتصال في باب خلط اولى منه
 في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني
 اتصال بضمير الفاعل وفي مفعول خلط بعد رابحة المسند والخبر الذين حققا الاتصال فوجب اتصال اوطاهما لفرق
 من الفعل فالاولى في الثاني الاتصال رعاية للاصل والثاني اعرف اعرف يجب انفصاله عند سبويه وحكي سبويه
 عن النخوين بجواز الاتصال ايضا نحو اعطاك هوك واعطاهما في قال انما هو شيء فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

ما جى عليه محتمل للضمير المؤكد

فقول اذا اختلف ما جى عليه محتمل للضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرع به اعني التثنية والجمع او في التذكير او فرع اي التانيث فلا ليس سواء كان المضمحل للضمير صفة او فعلاً نحو زيد هند ضارب بها هو

الحروف غير موضعها واستجار المبرد مذهب النحاة وإنما لم يجر في الثاني الاتصال ههنا سماعا لأن الثاني اشرف من الأول
 لكونه اعرف فيثا نف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك فباسا لاسماعا نظر الى مجزئ كون الأول
 منفصلا وأما الثالث اعني المساوي للمصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاها هوها واعطاها لعل سبب وجاز
 الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر انفصالا لأنه وان لم يكونا غائبين فالمرتبة يجزئ اتصالا لأنه
 ويسكن حسنه فباسا على الغائبين ومنعه سببونه والزم الخوتين القائلين بجوز اعطاها هوها واعطاها لعل نحو ما يجزئ
 اذا متخذه نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وإنما كان الانفصال ههنا ايضا ١ ولي لانه ينافي الثاني من ان يتعلق
 بما هو مثله وبصير من ثمنه وذبوله وإنما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما يرجع اليه الآخر بخلاف
 الحاضرين والمتكلمين اذ يستفح اجتماع المتكلمين لفظا ومعنى وإنما لم يجز في التابع نحو ضربته كاجاء اعطاها هو لانه
 طلب الفعل المنعدي للفعل ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حذفه للفعل اشد كان
 اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل وأما اذا كان بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل
 ولا يكون الامسئرا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اباك و
 ان كان الأول مجزئا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوباي فنظر الى الثاني هل هو انقص
 نفعيا وازيدا وساو ونقول في الانقص ضربك اباها قال فلا نطية ايئت اللعن فيها ومنعكها بشئ بسطاع وكذا
 اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اباها ومعطيك اباها فهو مثل اعطيتك اباها لان الانفصال فيما وفي
 الضمير المجزئ والى من الانفصال فيما وفي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
 الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضرب بهوك وضرب بهوك من جوز هناك اعطاها هوها واعطاها
 كذا في اتصال الثاني فيهما اذا كان ازيدا وساويا نحو ضرب بهوك وضرب بهوك وقد جعلت نفسي نقيب لضغمة
 لضغمة ههنا يفرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجزئ مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجزئ او
 مساويا وانفصل اذ البارز المتصل المرفوع لا ينصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك فاضربك ولا يكون بهوك
 منهما منصوبا الا عند هشام والاختصاص كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير
 الذي يلي المجزئ قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الأول
 اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرفا فاما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
 ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اباك وضربك اباي قوله وقد منتهى قد منتهى الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم
 ليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاء اباك فاذا اجتمعت الشرط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
 وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان ذلك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهومه مما تقدمنا قوله ولا
 فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كما عطاك اباك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كما عطاك اباي واعطاء اباك
 فالثاني منفصل كما رأيت قوله والخيار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا ان انت الى اخرها وجلول ولا وعساك الى اخرها
 انما كان الخيار في خبر كان واخواتها لان اسمها في الحفظة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذا فاعل في
 الحفظة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد فاما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة فالعربون ابى ربيعة
 ليس كانا اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليك هذا الليل شهر لا زى فيه عريال ليس اباي
 واماك ولا تخشى ريبا وقد جاء على ما حكى سببونه ليس في كافي قال عددت قومي كعد يد الطير اذ ذهب القوم الكرام
 ليس قبل لبعض العرب ان فلا ناهيك فقال عليه رجل ليس في وقالوا الاسود فالأبكتها او بكتة فانه اخوها غدا امه
 بلبانها وجها لان اتصال كون الاسم كالفاعل بالخبر كالفعل فكسرة كضربه قوله والاكثر لولا ان انت الى اخرها يعني ان الأول
 ان يجي بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومرفوع بلولا على ما مر في
 بابا مبتدأ فيجب على الواجب الثلاثة الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجزء الا عند المبرد فانه
 منعه وقال هو خطأ والضمير وردده وان كان فلما كقولك لولا هذا العام لم اجد وفوه وكه موطن لولاى طبع كما هو
 باجرامه من فله اليق منهوى والضمير عند سببونه ورد لولا حرف جر ههنا خاضعة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
 مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غير عامل بل حرف يبتدأ بعدها
 ومثل ذلك بلدن فانها مجزئة ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غداة فانها ينصبها كما يجي في قوله نظر ذلك ان
 الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولا ان ظاهرا لا يصح تقدمه وقال

في الضمير

التسليم في الجار والمجرور أي لولا أن في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجار
زائداً وأما إذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الأخفش والقراء أن
الضمير بعد هاء ضمير مجرور بفتحة عن المرفوع كأناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما أنا كانت وإن يخرج مذهب سيبويه بأن
التغير عنه تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزمه تغير اثنا عشر ضميراً يخرج مذهب
الأخفش بأن تغير الضمائر بضمها بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا بجعلها حرف جر وأرتكاب
خلاف الأصل وإن كثراً إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل وكذلك الأولى أن يحكي
بعد عسي ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسيتنا إلى عسيت لأنه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسي الضمير المنصوب
للتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب فالسبب سيبويه عسي مجزول على لعل لتفاربهما معنى لأن معناه الطمع والاشفاق
يقول عساك أن تفعل كذا تخجله على لعل في اسمه فتصبر به وينتهي خبره مقترناً بأن كما كان مقتضاه في الأصل لأن أصل
خبر عسي افتراءه بأن نحو عسي في بدان يخرج فيكون الخبر مجزولاً من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه
مبني على أصله وهو افتراءه بأن لأن خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير أن لأن خبر لعل في الأصل خبر المبتدأ
ولا يقال أنت أن تفعل فافتراء المضارع بأن في عساك أن تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير أن
واستعماله أكثر من استعمال عسي في بد يخرج وذلك لمحلهم عسي على لعل في اسمه فخرج وأخبره لكن لا يخرج بالكسبة عن أصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وإنما يحكي خبر لعل مضارعاً مع أن حملاً على عسي في الخبر وحده كما حمل عسي
في عساك أن تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوماً ما إن تلم فمئة وقال بعضهم الخبر مجزوف أي لعلك لهلك أن
تلم صيغة أي لأن تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فظي مذهب سيبويه عسي مقترن عن أصله والضمائر جارية
على الفهاس بغير التغير عسي كما قال في لولاك وحمل عسي على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً كما كان
جر لولا عنه مختصاً بالضمير فلا يوق عسي بدان يخرج اتفاقاً منهم واستدل على كون الضمير منصوباً بالخوف نون الوفاة
في عساك في قول ولي نفس قول لها إذا ما شاز عني لعل أو عساك لأن هذه النون لم تلحق بالباء بعد الفعل إلا إذا كانت
منصوبة وقال الأخفش عسي بابتداء على أصلها والضمير المنصوب بعد هاء فائمه مقام المرفوع اسم العسي أن تفعل أو تفعل
منصوباً محل خبر لها كما كان في عسيت أن تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرق وجهان في نحو يا ابتاعك أو
عساك أحد هما أن الضمير البارز منصوب بعسي خبرها والاسم مضمير فيهما مرفوع فيكون كقولهم عسي الغور أبو
وهو ضعيف من وجوه أحدها أن محي خبر عسي اسماً صريحاً شاذ والثاني أن ذلك لا يثبت إذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع أن أو مجزوف نحو عساك أن تفعل أو تفعل إلا أن يجعل أن تفعل بدلاً من الكاف بدلاً شذوذاً
أي عسي الأمر ياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف وبضمير اسم عسي على حسب مدلول الكلام كما
يقول في قولك عساك نظفر بالمراد عسي الواصل إياك ظافراً أو يكون المضارع بنقذ وإن كما في قولهم شمع بالمعدي
فيكون تفعل بدلاً من الكاف كما في عساك أن تفعل وكل هذا تكلف وإيضاً ليس لذلك المضمير مفسر ظاهر وإيضاً لو كان
كذا لكان عسي إياك أولى فلكنا في كنه إياك لأنه خبر المبتدأ وإنما في الوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبر مقدم
إلى جانب الفعل فاقسم به كلمة ضربك زيد والاسم أما محذوف كما في قوله يا ابتاعك وعساك على حسب لالة الكلام
عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس إلا أي ليس الجاني إلا زيداً وأما مذكور كما في قولك عساك أن تفعل وكذا في عساك
تفعل بنقذ وإن أقول أن أراد محذف الفاعل ضمارة كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد المحذف
الضريح فيكون مذهب المذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرناه في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف
بعد الضمير المنصوب ويكون عساك أن تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت أن يخرج عند النخلة بمنزلة
قاربك الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبر إلا أن أحد هاتين والآخر حدث إلا أن يفذر في أحدهما مضاف
أي عسي حالاً أن تفعل وعساك صاحب أن تفعل كما يحكي في الأفعال المقاربة قوله ونون الوفاة مع الباء لازمة
في الماضي ومع المضارع عرياً عن نون الأعراب وانت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخبر ومختار في لبت من
وعن وقد وفت وعكسها لعل أعلم أن نون الوفاة إنما يدخل الفعل لثبته من الكسر لأن ما قبل باء المتكلم يجب
كسره كما قرئ في باب الإضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر والفتح والياء فرعاً كما بينت
في أول الكتاب كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو
اعطاك وبعطيتي أما طرد الباب ولكن الكسر مفذر على الألف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

أيضا في طرح أن خبره خبر

بفتح النون

والذي فيه نون الاعراب

مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربني وضربني انما جازكون
نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للسالكين في نحو قل ادعوا
اضربا ضرب لان الكسرة العارضة للبناء النرم من العارضة للسالكين اذ الباء لكونها ضمير متصلا كجزء الكلمة وثانيه
الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي يلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون ويفعلن فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير كجزء
او نون التأكيد كخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل يلعن دارها شديت لعتت بحرم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة
والثانية نون الوفاية دون نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثليين في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى
له كون الوفاية اذ اعرب بالفعل ليس المعنى هو مذهب البصريين على ما بان في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون
الضمير ونون التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوفاية كالجري لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
انما على قول سيبويه وهوان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالحجر والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم
حذف نون الضمير ونون التأكيد ظاهرة لانها ليس معرضة للحذف ولها معنى وقد جله حذف نون الوفاية مع حذف
نون الضمير للضرورة قال زاء كالتغام يعل مسكا يسوا الغالبات اذ انبني لا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ
الفاعل لا يحذف وقد بدغم نون الاعراب في نون الوفاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدها و
ادغام نون الاعراب في نون الوفاية وابنائها بلا ادغام وفري قوله نغ انحاجونني على الثلثة قوله ولدن حذف نون
الوفاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والتجارج الا لضرورة وعند غيرهما البثوث راجع وليس الحذف للضرورة لثبوت
في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكر المضاف المضاف اليه مع لبت ومن وعن لكنه منع الجري فانه
قال في لدن انبني كجزء والفراء حملتهما على ما قالوا والحاق نون الوفاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون
النون اللازم وانما لم يأنوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك
السكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل باء المعظم اذا كان الفا او واو او ياء تحركت الباء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه
كما ثبت في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوفاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي فاضى في فاض ومسلمي في مسلمي
وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرون ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعون
وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا بدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي
قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للرفع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر
المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوفاية لدخل الكسر فجعل عليه مالم يكن لدخلة الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعنى اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخوانها يعني باخوانها ان وكان ولكن واما لبت ولعل فيسبحي حكمها
بعد وانما جاز الحاق نون الوفاية بان واخوانها المشابهة بها الفعل على ما يحكي في الحروف واما جواز حذفها فلان الاحاق
للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويجتاز في لبت المشهور
في لبت ان حذف النون الوفاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمينه جازا قال ليس
اصادفه وافقد بعض ماله قوله من وعن وقد ووط كذا قال الجري ان الاثبات فيها هو الا شهر وعند سيبويه الحذف
في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ابنها السائل عنه وعني لبت من فليس ولا فليس مني وقال قد من نصير
الجيبين فدى ليس الامام بالشجع المحذوف اما الحاق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم
وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازم من قال سيبويه يقال في لدن لى ولو اضيف اليكاف
الحاجز الى الباء لقلت ما ائت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبناعدان من
الاسماء الممكنة يلزم منها السكون الذي لا بد خالها فاجزى مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه
اولى لا اجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون فربما منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرين الاحرف واحد
اعني العين لان من لغائها العن وكذا الحذف في مجل الاولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد ووط للراهنة
لام ساكنة قبل النون ونفس النون بها ولفظ ليس كلبت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني
وجاز ليسي كقوله اذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجامع عصاي حملا على لعل والاكسر عسلان ويجوز
الحاقها في اسماء الافعال لا دائما معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى بولس عليكنتي
وحكى الفراء مكانكتي وقوله وليس حاملني الابن حال شاذ سواء جعله النون للوفاية او وثوبنا كما ذكرنا

في نحو قل ادعوا اضربا ضرب لان الكسرة العارضة للبناء النرم من العارضة للسالكين اذ الباء لكونها ضمير متصلا كجزء الكلمة وثانيه الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي يلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون ويفعلن فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير كجزء او نون التأكيد كخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل يلعن دارها شديت لعتت بحرم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوفاية دون نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثليين في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى له كون الوفاية اذ اعرب بالفعل ليس المعنى هو مذهب البصريين على ما بان في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوفاية كالجري لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب انما على قول سيبويه وهوان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالحجر والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التأكيد ظاهرة لانها ليس معرضة للحذف ولها معنى وقد جله حذف نون الوفاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال زاء كالتغام يعل مسكا يسوا الغالبات اذ انبني لا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد بدغم نون الاعراب في نون الوفاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدها و ادغام نون الاعراب في نون الوفاية وابنائها بلا ادغام وفري قوله نغ انحاجونني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوفاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والتجارج الا لضرورة وعند غيرهما البثوث راجع وليس الحذف للضرورة لثبوت في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكر المضاف المضاف اليه مع لبت ومن وعن لكنه منع الجري فانه قال في لدن انبني كجزء والفراء حملتهما على ما قالوا والحاق نون الوفاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأنوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك السكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل باء المعظم اذا كان الفا او واو او ياء تحركت الباء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما ثبت في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوفاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي فاضى في فاض ومسلمي في مسلمي وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرون ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعون وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا بدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للرفع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوفاية لدخل الكسر فجعل عليه مالم يكن لدخلة الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعنى اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخوانها يعني باخوانها ان وكان ولكن واما لبت ولعل فيسبحي حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوفاية بان واخوانها المشابهة بها الفعل على ما يحكي في الحروف واما جواز حذفها فلان الاحاق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويجتاز في لبت المشهور في لبت ان حذف النون الوفاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمينه جازا قال ليس اصادفه وافقد بعض ماله قوله من وعن وقد ووط كذا قال الجري ان الاثبات فيها هو الا شهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ابنها السائل عنه وعني لبت من فليس ولا فليس مني وقال قد من نصير الجيبين فدى ليس الامام بالشجع المحذوف اما الحاق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازم من قال سيبويه يقال في لدن لى ولو اضيف اليكاف الحاجز الى الباء لقلت ما ائت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبناعدان من الاسماء الممكنة يلزم منها السكون الذي لا بد خالها فاجزى مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لا اجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون فربما منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرين الاحرف واحد اعني العين لان من لغائها العن وكذا الحذف في مجل الاولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد ووط للراهنة لام ساكنة قبل النون ونفس النون بها ولفظ ليس كلبت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسي كقوله اذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجامع عصاي حملا على لعل والاكسر عسلان ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا دائما معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى بولس عليكنتي وحكى الفراء مكانكتي وقوله وليس حاملني الابن حال شاذ سواء جعله النون للوفاية او وثوبنا كما ذكرنا

قال سيبويه في نحو قل ادعوا اضربا ضرب لان الكسرة العارضة للبناء النرم من العارضة للسالكين اذ الباء لكونها ضمير متصلا كجزء الكلمة وثانيه الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي يلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون ويفعلن فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير كجزء او نون التأكيد كخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل يلعن دارها شديت لعتت بحرم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوفاية دون نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثليين في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى له كون الوفاية اذ اعرب بالفعل ليس المعنى هو مذهب البصريين على ما بان في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوفاية كالجري لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب انما على قول سيبويه وهوان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالحجر والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التأكيد ظاهرة لانها ليس معرضة للحذف ولها معنى وقد جله حذف نون الوفاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال زاء كالتغام يعل مسكا يسوا الغالبات اذ انبني لا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد بدغم نون الاعراب في نون الوفاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدها و ادغام نون الاعراب في نون الوفاية وابنائها بلا ادغام وفري قوله نغ انحاجونني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوفاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والتجارج الا لضرورة وعند غيرهما البثوث راجع وليس الحذف للضرورة لثبوت في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكر المضاف المضاف اليه مع لبت ومن وعن لكنه منع الجري فانه قال في لدن انبني كجزء والفراء حملتهما على ما قالوا والحاق نون الوفاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأنوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك السكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل باء المعظم اذا كان الفا او واو او ياء تحركت الباء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما ثبت في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوفاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي فاضى في فاض ومسلمي في مسلمي وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرون ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعون وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا بدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للرفع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوفاية لدخل الكسر فجعل عليه مالم يكن لدخلة الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعنى اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخوانها يعني باخوانها ان وكان ولكن واما لبت ولعل فيسبحي حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوفاية بان واخوانها المشابهة بها الفعل على ما يحكي في الحروف واما جواز حذفها فلان الاحاق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويجتاز في لبت المشهور في لبت ان حذف النون الوفاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمينه جازا قال ليس اصادفه وافقد بعض ماله قوله من وعن وقد ووط كذا قال الجري ان الاثبات فيها هو الا شهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ابنها السائل عنه وعني لبت من فليس ولا فليس مني وقال قد من نصير الجيبين فدى ليس الامام بالشجع المحذوف اما الحاق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازم من قال سيبويه يقال في لدن لى ولو اضيف اليكاف الحاجز الى الباء لقلت ما ائت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبناعدان من الاسماء الممكنة يلزم منها السكون الذي لا بد خالها فاجزى مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لا اجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون فربما منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرين الاحرف واحد اعني العين لان من لغائها العن وكذا الحذف في مجل الاولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد ووط للراهنة لام ساكنة قبل النون ونفس النون بها ولفظ ليس كلبت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسي كقوله اذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجامع عصاي حملا على لعل والاكسر عسلان ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا دائما معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى بولس عليكنتي وحكى الفراء مكانكتي وقوله وليس حاملني الابن حال شاذ سواء جعله النون للوفاية او وثوبنا كما ذكرنا

في باب الاضافة وفذكر الكوفون في فعل النجب اسقاط النون نحو ما افرج منك وما احسنى وما احملي قال السري
 لسنادي عن العرب حكوا هذا ما فاسوه على مذهبهم فيما افعل زيد لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويستطيعون
 المبتداء والخبر قبل العوامل او بعد هاصبة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء يستحق فصلا لفصل بين كونه نعتا
 وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفا وافعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمر ولا موضع له عند التحليل
 وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعد هاء الى قول عوامل المبتداء
 والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكبري وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب
 كان نحو كنت انت الربيب قوله صيغة مرفوعة لم يفل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير ولا ولا يمكن
 الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوعة قوله مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفرعية والتذكير وفرعية والغيبة والتكلم والمخاطبة
 نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانت انت الغفور وداوود رفع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
 كقوله وكان بالباطح من صدوق بران لو اصبحت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يستحق فصلا ههنا في
 اصطلاح البصريين قال المناخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانه اذا قلت زيد المطلق
 جازان بنوهم السامع كون المطلق صفة فينظر الخبر فيجئت بالفصل لئلا يتبع كونه خبرا لصفة وقال التحليل وسببه
 سمي فصلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده لانه على ان ما بعده ليس من تمام بل هو خبر والمعنيان مائلهما الى شيء واحد
 الا ان تقريرهما احسن من تقريرهما والكوفون يسمونه عادة الكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالتعادي
 في البديع الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان النفا من ان لا يجيء الا بعد المبتداء
 بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفا غير ضمير وكون خبره ذالام لا يوجب صالحا الوصف المبتداء به وذلك
 لانه اذا دخل على المبتداء ناسخ يمتزج الخبر عن النعت بسبب مخالفا لغيره ما نحو كان او ان او ملة الحجازية لم يجز
 الى الفصل اذا كان المبتداء نكرة لم يوثق بالفصل لانه يفتقد التاكيد ولا يكون النكرة الا بما سبق استثنائه في باب التاكيد
 وفيما قلنا ان الاصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم المبتدأ الخالي من النواسخ او الداخل عليه
 فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او يمتزج الخبر عن النعت لخالفه اعرابه لا عراب لاسم وانما قلنا كان حق المبتداء
 ان يكون معرفا لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لانه يجيء بعد
 الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فيقال مررت برئت برئت هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انتك
 لانتك الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لا خلاف لفظهما فيقال ضربه
 هو نفسه وضربه اياه نفسه فيكون مثل قوله تع فوجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سبويه ضربه
 هو هو ولا ضربه هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز التحليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربه هو
 اياه ووافق سبويه في منع المتفقين ولم يجوز سبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اياهما
 فصلا والثاني تاكيد لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو
 اظنه هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتداء الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا
 من الناس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
 اذا كان كذا انا والحصر المفيد للتاكيد فناسخ لك تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا
 بلام الجنس فهو مفصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم الثقوى والحسب المال والذين التصبى اي الكرم الا
 الثقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا التصبى لان المعنى كل الكرم الثقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس فالخبر
 المعرف باللام مفصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزير الا انت فهو للبالغة
 كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو يايت كبريا وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام
 موصولا نحو انت القائم لو زائد او داخل في الموصول نحو انت الذي قال كذا وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل
 في الاصل ثم اشع فيه فادخل حيث ثم اشع فيه فادخل حيث لا الناس بدونه ايضا وذلك عند مخالفا المبتداء
 والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولين زيد هو القائم وعند كون المبتداء ضميرا نحو
 لانتك الغفور وعند كون الخبر ذالام لا يصلح لوصفه المبتداء كقولك الذين هو التصبى وعند كون الخبر افعلا
 التفضيل لمشابهة اللام ووجه المشابهة كون مختصه حرفا بضميرها افعلا التفضيل معنى اعني من هو
 ملتبسة به ومختدة معه كان مختصه حرفا بضميرها افعلا التفضيل معنى اعني من هو مختصه حرفا بضميرها افعلا التفضيل معنى اعني من هو

انما من النواسخ او الداخل عليه

وانما قلنا

انما قلنا

نحو

في

لا يجوز ان يكون الخبر من التفضيل كذا في الخبر فلا يجتمعان كما يجزى في باب لا نقول الا فضل من زيد واجاز اهل
 المدينة بحج الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خبر منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصيبهم اياه لغوا
 يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع انه مناسب كما مر فاطنك بالنكرة واجاز الجوزي وفوعه بين افعلي تفضيل
 نحو خبر من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وفوع الفصل قبل مثلك وغيره نحو رابت زيدا هو مثلك وهو
 غيرك وكذا جوز نحو رابت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيره في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
 عليه بما وكذا جوز بعضهم وفوع قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وفوع قبل العلم نحو
 اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ايمنه من فران وكلام موثوق به ونحو قوله تع اني انا
 اخوك وجوز بعضهم وفوع قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ايمنه من فران وكلام
 موثوق به ونحو قوله تع اني انا اخوك ليس بنص اذ يجمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبرا بالجملة خبر اني بل لو ثبت
 في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خبرا منك كان خبر من زيد هو افضل من عمرو ورابت زيدا هو
 مثلك او غيرك وكان مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد
 صيغة الضمير المذكور في ذلك محكما بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بحج القياس والغناء الضمير ليس بامر هيئ فلينبغ
 ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين فانهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعلي التفضيل
 كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بحج القياس والغناء الضمير ليس بامر هيئ فلينبغ ان يقتصر
 على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين فانهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعلي التفضيل وكذا جوز بعضهم
 وفوع قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وفوع قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك
 انت اخاك واظنك انت زيد لصح فوطم واجاز المازني وفوع قبل المضارع لمشابهة للاسم وامتناع دخول اللام
 عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز بل هو قول لان الماضي يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم بمنع دخول اللام
 عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر ولتلك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا يجوز كونه مبتداء
 ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تع وانه هو اضحك وابكي وانه هو امات واحي وروى عن محمد
 ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بنائي هن اظهر لكم بالنصب كذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
 العلاء اجبتى ابن مروان في كنهه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء
 خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاعدا
 قطعيا ولا ينفذ الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المطلق زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذا الصفة لا ينفذ
 على الموصوف وجوز الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انتا الرقيب مع الامن من التلبس هذا وانا جيت بصيغة ضمير
 مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتداء فان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فلهذا السبب
 ذو اللام عن النعت لان المضمرة لا يوصف ليس بمبتداء حقيقا اذ لو كان كذلك لم ينصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
 هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاثبات بالفضل كما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
 وهذا هو معنى الحرف اعني فادة المعنى في غير صار حروفا واختلج عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معتبرة اعني صيغة الضمير
 المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عدته التصرف لكنه يقع فيه تصرف واحد كان
 فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى مجموعا ومذكرا ومؤنثا ومنكلا ومخاطبا وغائبا لعدم غرائفه في الحرفية و
 مثله كافي الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اى فادته في غيره وذلك القائل
 كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث فانه صار حروفا لكن يقع فيه التصرف
 المذكور فان قلت قلنا اسماء كثر مفيدة للمعنى في غيرهما كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية كانت
 الفصل وكافي الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط ادلة على معنى في انفسها ودالة
 على معنى في غيرها والفصل وكافي الخطاب الحرفية لا بد لان الاعلى معنى في غيرهما وقد تقدم في هذا الاسم ان الحد
 الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا بدل الاعلى معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما
 ينعت بضمير تفضيل الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المطلق واذا
 دخلها لام الابتداء وانصب ما بعده وان كانت بعد مضمرة نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد
 مضمرة بلا لام الابتداء جاز كونه نائبا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكده المنصب بالمنفصل المرفوع

لا يجوز ان يكون الخبر من التفضيل كذا في الخبر فلا يجتمعان كما يجزى في باب لا نقول الا فضل من زيد واجاز اهل
 المدينة بحج الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خبر منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصيبهم اياه لغوا

لا يجوز ان يكون الخبر من التفضيل كذا في الخبر فلا يجتمعان كما يجزى في باب لا نقول الا فضل من زيد واجاز اهل
 المدينة بحج الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خبر منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصيبهم اياه لغوا

لا يجوز ان يكون الخبر من التفضيل كذا في الخبر فلا يجتمعان كما يجزى في باب لا نقول الا فضل من زيد واجاز اهل
 المدينة بحج الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خبر منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصيبهم اياه لغوا

لا يجوز ان يكون الخبر من التفضيل كذا في الخبر فلا يجتمعان كما يجزى في باب لا نقول الا فضل من زيد واجاز اهل
 المدينة بحج الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احد هو خبر منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصيبهم اياه لغوا

طرا

كما مر في باب لا ابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وان نصب ما بعد ها فانه لا تكون تأكيد لان المظهر لا يؤكد بالمضمهر
ولا يكون مبتدأ لا نصب ما بعد ها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعد ها فانه لا يدخل لام الابتداء
على التأكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعد ها وقوله ثغ اقل لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدأ ولا
يجوز كونه تأكيد لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنيا لا مطابقة ولم نوضع لجزء الاستفهام والشرط بل معنى الاسمية
ثم حذف حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في هذا الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون الخطاب باسم الاشارة واحدا وغيره
مدلولها الكملين مطابقة ولم يوثق بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند التحليل
والاظهر عند البصريين انه اسم ملغ لا محل له بمتزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما لهذا قال التحليل والله انه لعظيم
لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرفا مستنكرا لخلو الاسم من الاعراب لفظا
ومحلا ولما ذكرنا قبل من طراف معنى الحرفية عليه والكوفون يجعلون له محلا من الاعراب يقولون هو تأكيد
لما قبله ويعتدرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيد للمنصوب في نحو انه هو الغفور وان ضمير المرفوع قد يؤكد
بما المنصوب والجور كما مر في باب التأكيد نحو ضربه ثلث مرات ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمهر لا يؤكد المظهر
فلا يقال جاء زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة
في خبر ان لا يدخل في تأكيد الاسم كما قبل فلا يقال ان زيدا نفسه كريمة وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم
ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من
قول الكوفية لانه ينفصل عما يتبع ما بعده في الاعراب وانما ينعين فصله اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده
منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التأكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ وما بعده خبره وينعني ايضا
اذا دخل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره في نصب ما بعده في باب
كان ويجب علمت واما المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ثون انا اقل بالرفع وقوله عليه
السلام كل مولود يولد على الفطرة حقي يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون
ضمير الشأن والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم
قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يعني ضمير الشأن يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستنيرا وبارزا على
حسب النوازل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذف منصوبا ضعيفا لامع ان اذا خفف فهو لازم
قوله ضمير غائب انما لازم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيلعب
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشأن والفتنة فلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما ذكرنا وهو الاغلب وهو
كما يحكي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامر مفضل كانه سمع ضو
وجيلة فاستبهم الامر فسل ما الشأن والفتنة فقلت هو الامر مفضل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي يضمنه
السؤال غير ظاهر قبل الكفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي ينعني به الفصل لانه معني للمسؤول عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوثق بها لجزء التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدأ لكن سميت تفسير لما يبينه
والفصل بهذا الابهام ثم التفسير لعظم الامر ونفي الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة للتفسير شيئا عظيما
يعتدني به فلا يقال مثلا هو الذي باب بطر وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه بقدره يقول هو الذي حتى لا
يعني على صفة باقية قال ابو الطيب هو البئر حتى ما تلك الخرافة كانه قبل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البئر
وقوله حتى ما تلك مبنية على ما يفهم من استعظام امر البئر المستفاد من ابهام الضمير اي رثي امر البئر في الضعف
حتى لا يثني جماعة الا بل ايضا واجاز القراء ان يفسر ضمير الشأن مفردا مؤل بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما
الزبدان او الزبدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير ما بعده مرفوع به وكذا اجاز نحو ظنته قائما
زيدا والزبدان او الزبدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو هذا هيب الزبدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا
يجوزون الا نحو ليس بشيء اخواك وما هو هذا هيب الزبدان على ان يكون بقاء خبرا مقدما واسم ليس اخواك
او يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرة في نحو ما اجاز القراء من نحو ما هو
بذا هيب الزبدان وجهها وذلك ان البصيرة مع فاعلها في نحو ما صار الزبدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر

ان كان في موضعين فيجوز
ان يكون مبتدأ في
الموضعين
وهو الضمير
وسبيل ان كان
ما بعد من فوعا
نحو زيد هو
المنطلق او
دخل عليه
لام الابتداء
وان نصب ما بعد ما كان زيدا هو المنطلق
وتنجز الحكم في الشأن

فيكون ضمير الشأن مقترنا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفس ما لا على المبتدأ بعد ما اخبرنا في نحو ما زيدا يضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذا
اخوان وما هو بذا هب يد على ان في ليس ضمير الشأن فلان الشأن نفسه جملة ولا يكون الباء خبرها وليس الا اذا كان مفردا
لفصل المطابقة لانه مفسر ذلك المؤنث واجاز السبيل في ما هو بذا هب اخوان لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضا
الزبدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذا هب
اخوان وما هو بذا هب يد على ان في ليس ضمير الشأن فلان الشأن نفسه جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء وانما قوله
وما هو من خرج من العذاب ان يغمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل او يغمر ان يغمر بدل من هو
او يكون هو واجعا الى احدهم وان يغمر فاعل لم يخرج نحو ما زيدا بفاعله والبصريون يوجبون التصريح بخبر الجملة
المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء خبرها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئها نحو انه ضربت وانه فامت وليس علم شاهد وهذا الضمير تسمية الكوفيين ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول
لكونه مفترقا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا
يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا الرجوع الى المؤنث اى الفضة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنثا لفصل المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعنى الا بصار وقوله على انها تعفو
الكلام وانما توكل بالادنى وان جل ما يعنى الشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلا فلا يختار انها ليست عرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم
ولا يراعى مطابقة الفضلات وتاثير هذا الضمير وان لم يثبت من الجملة المفسرة مؤنثا فباس لان ذلك باعتبار الفضة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله فواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخله جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله
تع فانها لا تعنى الا بصار ويقول ما هو فام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ واسم ما ويكون متصلا
منصوبا باوزا في بابه ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في باي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا بضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولهم من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاززا وضياء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المنة واغضبه في الخطوب وذلك الدليل ان نواح
المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما في باب المبتدأ وقوله الامع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جازا اعمالها في
الاسم الظاهر واما لها كالمكسورة على ما قال الخليل قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما يحكى
في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلواتك في يوم الرغاسا ليني ولا يكفر مع الالفاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شان مفترقا بخلاف المكسورة الملقاة فانها اذا تعبت ظاهرا تعبت مطلقا ولم تعمل نقديا وانما عملت المفتوحة
الملقاة ظاهرا في ضمير شان مفترقا ليحصل بينهما وبين الجملة التي بعدها ربط مفترقا من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولا سمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما الارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدرا ذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب النعم اعني اعمال المفتوحة تقديرها في حال لغائها لفظا وقد اجاز سبوت
ان يكون الالفاء فيها كالفاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل الالفاء ولا تقديرها فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا بغير ذلك وهذا المذهب ليس بجديد واعلم ان اعلی المضمرة اختصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب بغلب الاختص في الاجتماع نحو انا وانت وهو فلنا وانت وهو فلتما قوله اسماء الاثنا
ما وضع لمشاركتيه وهي خمسة ذالذكر ولشاة ذان وذين وللوث ثا وى ونه وذه وذى ولشاة ثان وبنين وجمعها
اولاء مذكر او فصرا وبلحق بها حرف التثنية ويتصل بها حرف الخطاب هي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك وذالك الى ذاك
وثانك مشددين واولا لك مثل ذاك واما ثم وهنا وهنا فلما كان خاصة اخول اعلم ان الاسماء الاشارة يثبت عند
الاكثرين لضميرها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالا استفهام فكان حقا ان يوضع لها حرف

في خبره خبرا ابهر مع كونه جملة لا متصلة باب المبتدأ

فانما في ضمير بعض الضمائر

فانما في ضمير بعض الضمائر

وغيرها

لان التفسير لا يخلو عن موضع الاحتمال على الغالب

بدل عليها وذلك ان عادتهم جلوية في الغالب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم ببيان بوضع له حرف بدل عليه كالاستفهام
 في ازبد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانهاء والتثنية والتثنية وغيرها الموضوع لها
 نحو ليت ولعل ومن والى وهما وكاف الجراو بوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاغراب الدال على
 المعاني المختلفة وكغير التثنية في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب وبضرب
 وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدره بعده وفولنا غير
 المشتقة احراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حذف اسم حرف الشرط والاستفهام فليها وضمت
 معناها وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانهاء والتثنية والتثنية وغيرها
 وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وهما والكاف وبوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاغراب
 الدال على المعاني المختلفة وكفاء التثنية وكغير البنية وحده في نحو غرة وغرف وكسرة وكسرة وكسرة وكسرة وكسرة وكسرة
 في التصغير وبعض جوع التكسير وفولنا في الغالب احراز عن اسماء الاشارة وبفولنا بدل الكلي بعد ثبوتها في ج
 المعاني للصادر المشتق منها الافعال واسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة
 معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف بدل عليها صارت اسماء
 الاشارة كالمضمنة معني الحرف وقبل انما ثبت لان وضع بعضها نحو ذابوا يذو وي وضع الحروف وحملت البوا في
 نحو ذابوا وذابوا عليها وقبل انما ثبت الاحتياج الى لفظة الرافعة لهما وهما اما الاشارة الحسنة او الوصف نحو
 هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المظهرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد مدخله في هذا الحرف
 لان المظهر شاربه الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة للمظهر
 كرجل وفسر وزيد وعمرو والرسول في قوله تع فعضو فرعون الرسول يشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
 فالجواب ان المراد بفولنا مشار اليه ما اشهر اليه اشارة حسنة عنى اشارة بالحوايج والاعضاء واسماء المذكورة ليست
 كذلك فافهم المشار اليه اشارة ذهنية ولم يمتح في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسنة لان مطلق الاشارة حقة
 في الحسنة دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب وبعد فان اشهر
 بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك البنية فلنصير كالمشاهد وكذلك ان اشهر بها الى ما يستحيل احساسه نحو
 ذلكم الله وذلكما علمتني ربي قال المصم ما معناه انه ليس حجة لا اسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
 التعذر كما يلزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النفاة اسماء الاشارة
 وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
 معرفته معرفة على المحدود اي اسماء الاشارة اصطلاحية كوقوف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
 حتى يلزم الذور ههنا كما يلزم هناك فلتك هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
 التي يكون بها الاشارة اللغوية كان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
 توقف المحدود على المحدود وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ بما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة
 او مكشبه بغير ذلك الحد قوله ذلك الحد فان الاشارة هو من مضاعف الياء لان سببويه حكم فيه الامالة وليس في
 كلام العرب تركيب نحو جئوت فلانا ايضا باء واصلة في بلا ثوبين لسانه تحرك العين بدل قبل فليها الفا وانما حذفت
 اللام اعني اولا كما في بدوهم ثم قلبت العين الفاعلة لان المحذوف اعطيا طاكالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب
 العين الا ترى الى نحو مربي فان قبل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها وانفlectه هي اللام المتحركة فلت قبل
 ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التثنية ومن ثم قل المحذوف العين اعطيا طاكسة وكسر المحذوف اللام
 كدم وبد وغد ونحوها وقبل اصله ذوى لان باب طوبى اكثر من باب حيث ثم اما ان يقول حذف اللام وقلب
 العين الفا والامالة تمنع واما ان يقول حذف العين وقلب اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا
 جرم كان القول الاول اولى والله كان يترجح هذا القول بكون باب طوبى اكثر من باب حيث وقال الكوفون
 الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان ثبوتها فان بحد فيها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية ومن التثنية
 عليه احكام الاسماء الممثلة عليه كوصفه والوصف به وتثنية وتخفيفه ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
 عن حذف الالف في التثنية انه لا جمل الالفين ولم يرد الى اصله فربما بين الممكن نحو فبيان وغيره كما حذف الياء
 في اللذان قال ابن يعيش لا بأس ان يقال هو ثنائي كما في ذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزيد الفا اخرى ثم قبلها

حكم عليهم بانه ثلاثي كاسماء المتكلمين

هذه كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سميت بها ولو كان اصله ثلثة لقلت
فأى ردالة الى اصله ومثناه فان بحذف الالف للسالكين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الأكثر ان المثني مبتني لهما
علة ابتناء فيه كما في المفرد والجمع وذا صيغة من مجله غير مبتنية على واحدة والالفيل في ان فذان صيغة للرفع وذن صيغة
للنصب الجرح قال بعضهم انه معرب لا خلافاً لآخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة للجرح وبعض
مستأنفة خلافاً لظاهره قال لزجاج لم يبت شي من المثني لا تم فصد وان يجرى اصناف المثني على لهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنية اعراباً وبناءً بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضاً والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذين وفذان وذان والذان والذان
في الاحوال الثلث وعليه حل بعضهم قوله تع ان هذان والمؤنث ناوذي بقلب ال ذاء حتى صار ذاً او قلب الفاء ذاء حتى
صار ذى وذلك لان الاء والباء قد يكونان للتانيث نحو ضاربه ونضربين فاما من ذاك التي من الذى وذى من ذاك
من هوولى بالجمع بين الاء والباء ولا يقول ان الاء والباء هما علامة التانيث بل يقول تخصيصاً بدهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة للتانيث كما في اخذ وبذت وكلتا فان الاء والتانيث علامة
التانيث وهذه بقلب باو ذى هاء كما قالوا في شبهة هبة لان الهاء يكون عوضاً عن الالف من علامة التانيث التي هي الاء
فشيء الاء بالاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وثمة بقلب باو في هاء وفذان بكسر الهاء ان باختلاص أى من غير
صلة مخوذة ونه في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهى وطفى بباء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتختف الاء كما يجي
في بابة واشباع مخوذة ونه وذهى ونهى تشبهها بالهاء الضمير والاشباع اشهر وفي الوقف نه وبسكون الهاء ونه
منهم من يقول ذهى وطفى بباء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذاف وانشاء ثان وثين على الخلاف المذكور
في ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيس بعد اولئك الايام وقد يكون
مكسوراً والنفون للتذكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمكسر فيكون
اولاء كاولا ملك وقد يقصر فيكتب بالباء لان الفة مجمولى الاصل فحمل على الباء لاستئصال اكناف ثقلين للكلمة وهما الفة
في اولها والواو في آخرها ولهذا يكتب هل الكوفة الف نحو الفوى والضحي بالباء مع ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالباء وان كان الفة عن واو ايضاً وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وتباً شيع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما واما قولهم هؤلاء
على وزن ثواب قال يتحد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفاً وعيظاً فليس بلغته بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفة
هاء وقلب همزة اولاء واو قوله ويلحق بها حرف التثنية يعنى ها وهي كما يجي في الحروف يلحق بالجمع في نحو هاء وان ناعذ
على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجي ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثر لان تعريف اسماء الاشارة
في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد المحسنة او بجارحة اخرى الى المشار اليه في في او بالهاجج حرف بنية
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى شئ يشبهه من الاشياء الحاضرة فلا يجرى له يوث بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمؤنث طالا في البعد الغائب كان يجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهنا
اكثر استعمالاً من هناك لان ثنية المخاطب لا بصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من ثنية له لا بصار المتوسط
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يبينه العاقل احد البرى ما ليس
في مرأى فلذلك قالوا لا يجمع هاء مع اللام قوله وينصل بها حرف الخطاب فلا سند لنا عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفاً لا اسماً ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقفاً ولو كان اسماً لم يمنع ذلك كما
في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلندكره هنا علة تخصيص المتوسط والغائب بعيداً دون
القريب لان فائدتها عند الفصل فتقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا ان المشار اليه
حسناً وشار بالاشارة المحسنة في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطباً فلما انصلت كاف الخطاب
به اخرجته من هذه الصلاحيات اذ لا مخاطب اثنان في كلام واحد لان كجبهنا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلنا
وانما فعلنا الوعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلنا مع ان خطاباً المعطوف لا يكون الا بعد الاضرب
عن خطاباً المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطباً كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول باهناك كما لا يقول باغلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما ونبه غايماً في التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف

وانما كثر نحو هاء

ولان من ضمها اليها

في أحكامها والآثار

في اسم الإشارة معني الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكافي بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التصبص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك بفتح ان بشاريه الى الخطاب عينا كان او معنى يحكي عنه او لا ثم يؤتى باسم الإشارة نقول في العين جازي رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى بضاربوا ضرا بيلغا فها هو ذلك الضرب وانما يؤتى باسم الإشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب يجوز في هذه الصورة على قلنا ان نذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهاتني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الإشارة بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك فسم عظم لا فعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصارت حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الإشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا فسم عظم ولكن ذلك يجوز الا يبان بلفظ البعد مع ان المشار اليه شخص قريب نظر الى عظمة المشرك المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول سلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان بتقديم بكذا ومنه قوله تع فذلكن الذي لمنتهى فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمنتهى فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب نظريا كقول وحضوره نحو هذه الغيبة قد قامت ونحو ذلك فيقول اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار اليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك الإشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمة الغائب يحتاج الى تذكرة قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه فيكون كضمة راجع الى متقدم وقد يلحق كافي الخطاب بالحرف بلا وبصر وانظر وكذا وليس ونعم وبلس وحسبك وكذا رويد والنحو جهل واوايت بمعنى اخر كما يحكي قوله ويقال ذلك القريب الى اخره لما راي المصنف كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشياء في موضع ذى البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خارج الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهبها ولم يقطع به بل احواله على غيره فقال ويقال ذلك القريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول ان لا اري بكنههم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين قد ذهب بعضهم ان لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف التداء على ما يحكي فيقولون اسماء الإشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب المقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا اذا تم ذلك وبعضهم يقول اليك وللوئت في وناوذي وذه ونه يسكون الهائين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاف من ومع اشباع كما ذكرنا واذات ثم ينك وهي كثيرة الاستعمال وذاك وهي ونها واما ذاك فقدا وردها الترخشي والمالكي وفي الصحاح لا نقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وبذلك وتلك ثلثها قبله وانما حرك اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا حذفها في تلك اللام بالكسر للسالكين وكذا في تلك لان الباء التي بعد الفحة فريضة من الالف في الحقة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرة بين الباء بل بقيت على سكونها وحذفت الباء للسالكين واما تلك بمحذو الف فافلغة قبله ولكن في ذان وذين ونان ونين واما شدد بدالتون فقال المبرد هو في المثبتين بدل من اللام في ذلك وتلك كانه ادخل اللام مكسورة بعد التون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كانه ذلك واولا لك فاجمع المثلاث فقلت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثبتين الى الثاني لان المراد بغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا التثنية الى الاولى ليعني التون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل التون فتصير ذلك في قلب اللام نونا ويبدل غم فيه كما هو القياس والاول اولى لكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في التون ليس بقوى كادغام التون في اللام كما يحكي في التصريف لئلا يثاء الله تع وكما قال غير المبرد ان الشد بد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشدتين التون عوضا عن الباء المحذوفة وايضا لو كان الشد بد عوضا عن اللام ولم يقل هذان بالشد بد مع هلا كما لا يقال هاذلك وقال لا ند لاسي لاف في عندا للغوين بين المشد والمخفف في القريب والبعيد والتقاء فرفوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثبتين بلفظ واحد

تاریخ
تجلی

2502

المعنى في كتاب
الحسن بن علي بن
الحسين بن علي بن
الحسين بن علي بن

المشوقه

فَقُلْ لَهُ وَالْوَعْدُ

یا علی رضی اللہ عنہ

تَامًا حَقًّا

انہی اناؤں کا:

من باب عظمة

المشار إليه،

4.

خود را می‌تواند

ایستاد

یہی ہے

عن ربي

ضلع کراچی

حضرتی خانم

ان في السجدة

امضاء و تاریخ

رسالة في علاج

الحمد لله

تأليفه

عن علي بن الحسين

القدس
الاربعاء

معاونین

مفتی محمد رفیع

منہ ما راہ

وارانہ پور ضلع

4/12

اما وینتینو

في بيان الموصولات

اسم مفرد متشاكل ما هو كالكلية الواحدة يكون احد جزئها جملة فحذف الموصول ثارة بحذف بعض حروفه قالوا
 في الذي اللين واللين بسكون الذال ثم انصرفوا منه على الالف واللام وثارة بحذف بعض الصلة اما الضمير ونون
 المتني والمجموع نحو الحافظوا عورة العشرة كما يحكى والآولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي
 زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المروية زيد
 اجاب لما زنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فعني الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما اركبه
 يلزم محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد بن ظاهر على احدا لهما وجه اي الموصوف
 وذى الحال والبنداء وحرف النفي وحرف الاستفهام وعلم بما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين
 تعذبه في هذا غير مذهبهم والظاهر رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
 والضمير راجع اليه كما في قوله تع منهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لا عثمارة على الموصوف المقدر والضمير
 في نفسه راجع اليه فلك الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف
 في نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني ابيش البيث وايضا الجار والمجرور بكيفية راجحة معنى الفعل
 واما قول النحاة باضار باغلامه وباحسن وجه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
 من كلام من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جازي الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
 بين اللامين عنده كما لا يقال جازي حسن وجهه في الاختيار بل جاء في الشعر نحو قوله يسود فواصها ونحو كفتها
 وصفر زافها وبغير خدودها ولو كان ذواللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
 اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرور منها بل كان هو الاولى بترك العلة الفعلية لانه دخل على مذهب ما هو من
 خواص الاسماء اعني لام التعريف فبنا عديبه عن شبه الفعل ولبعض لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف الفون قبا
 في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرور عنها فقول بناء على مذهب الجهم وان اصل الضارب والمضروب
 الضرب والضرب فكم هو دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا ظاهرا واما
 معنى فاصيرة اللام مع ما دخل عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه فصيحة والفعل في صورة الاسم الفعل الجني
 للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبتنى للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متفاريان اذ معنى زيد ضارب
 زيد ضوبا وبضرب وزيد مضروبا ويضرب لكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم علمت بمعنى الماضي
 ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقته لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرور عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصو
 كما نذكر فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتهما عارضة كما في الا اذا صارت بمعنى غير
 على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب ارب الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
 وهذا فلم ان صلة اللام ليست بحملة بل جعل صلتهما ما تضمنت من المفردان الحكم المطلوب في الصلوة بمشابهة الفعل
 لا على وجه الاصاله وهو اسم الفاعل والمفعول فضاء نحو الالف اللام وفلم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
 لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا يحتاجا الى ان يقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
 فعلين في الحقيقة فاجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل
 والمفعول اذا وقع اعقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان ظليهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعلمان
 بمعنى الماضي انما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنتها الحكم لنفسان مشابهة للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر
 لانه لا يقدربا الفعل الامع ضميرهم ان كما في باب الاضاعة وهو معهما بتقدير المفعول والصلة لا تكون الا جملة قبل ووصل
 في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله يا شيخنا التقصع وصوت الحمار الخدع
 وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى القراء قال ان رجلا قيل فقال له اخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا
 وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامدا معرف باللام موصولا قالوا في قوله تع لاني البكت الكرم
 اهله واقدله في اقبله بالاصايل اذ التقدير لاني الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كما هو الاسماء الموصولة
 وعند البصريين اللام غير مقصودة فصد والمضارع صفة كما في قوله تع ولقد امر على الليم تسبيحا وانما جازم
 بالرجل فقام ابواه لا القاعد بن ولم يحز بالرجل فقام ابواه لا الذي تعد الاستار ضمير المشتق في القاعد بن وظهور
 في الذين تعد وخفاء الموصول في القاعد بن وظهوره في الذي تعد فكانك قلت مررت رجل فقام ابواه لا قاعد بن
 واعلم ان حق الاعراب ان يدر على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جازي بالصلة توضيحه والدليل ظهور الاعراب

في حقيقة خلقه في غير وجه

في بيان الموصولات
 في بيان الموصولات
 في بيان الموصولات

في عمل اعراب الجمل

في اتي الموصول نحو جاني اتيهم ضربه ومرت بايهم ضربه ورايت اتيهم ضربه وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعراب الجمل
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لئلا يمتدح في الجمل الواقعة صفة
للتكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف نفا فامتهم والجمل لا تنفع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمع هو على
انه لا محل للصلة من الاعراب لفظي ونوع المفرد مقامها كالوصف خبرا بالمبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يغدر للجمل
اعراب الا اذا فتح ونوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في صلة ولا اسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصفة جملة لا غير قوله وهي التي والذي والذان واللتان بالالف والباء و
الاولى والذين واللات واللات وما من واى واية وذو والطائفة وذابعد ملا استفهامية والالف اللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشبح واو الوصف بها من يأتى الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما من واما وصف بذ والطائفة نظر الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصله الى
الوصف باسماء الاجناس في نحو جاني رجل ذو مال واما دخلا على الذي اللام الترابيد تحسبنا للفظ حتى لا يكون موصو
كالعرف الموصوفة بالنكرة واما فلان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بل لكون من وما معرفتين بغير
اللام واما الترموها اللام الزائدة لانها لو زعمت نارة وادخلت اخرى لا وهم كونها التعريف كما في نحو الرجل ورجل
قال للكوفون اصل الذي الدال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لام متحركة نارا يجمعوا بين الدال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الدال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت باء كما حركت ذال ذابالفتح واشبع فتولدت الف
وكذا افرس من دعوى علم الغيب تقول في الواحد المؤنث التي تطلب الدال فاء كما قلنا في ذا واء وقد يشدد باؤها
نحو الذي واللتى فاذا شدت العرب الكلمتان عند الجزولي با انواع الاعراب كما في اى ولا وجه لا عراب المشدد اذ ليس المشدد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في النقاء الساكنين فالوليتى المالم فاعلمة بالفتح وان
اغناك الا ليدنى ينال به العلاء ويصطفيه لا فربا افرس وللصفي نحو حكى الترخشي انه يبنى على الضم كقبل وبعد
قال الا قد لى فعل الجزولي سمعه بضم كما هو المفعول عن الترخشي ثم راه في الشعر مكسورا تحكم باعرابه وقد يحذف
الباء ان في الذي والحق مكسورا ما قبلها ما ساكنة قال الشاعر في الكسر والذين لو شاء لكت صخرات وجبل اصم مشحون اوقلا
اخر في التشكين كاللذ تربي ذبيبة فاصطهدا وقال فقل ليك تلومك ان نفسى اراها لا تعود بالنهم قال الاندلسي
الوجه الثالثة فيها ما اى تشدد الباء وحذفها بسكون الدال والفاء وكسرها يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا لنها الغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكفى لها بالكسر عن الباء ويجوز في الحركة بعد الالف كفاء قال الا ان ينقلوها في حال
السعة لا في الشعر فسمعاذن وطاعة وتبينه الذي والتي اللذان واللتان بحرف الباءين وجاز تشدد التوبين
ابدا لا من الباء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال
الثالث في غير الفصح والاولى القول باعرابها عند اختلافها كما مر فاما مشي الضمير نحوها وكما قلنا فلما اعتبر
عن وضع واحدة وكثر في التوبين بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانقة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف
التونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابي كليب بن عتيبة اللذان لا للوك وتككا الاعلا لا
فكلا اللتان والذات بضم فقبل فحلم صميم فوجع الذي في ذوالعلم اللذين في الاحوال الثلاثة على الاشهر الاكثر
الذين في الرفع هذا لانه قال جارا لله اعراب الجمع لغة من شدد الباء في الواحد وهذا بقوى قول الجزولي ان
الذي مشدد الباء معرب فكان اصله اللذان فحذف احدا لباين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذان
رفعوا اللذين نصبا وجرأ وهي لغة من شدد الباء فجمعه لا حذف شئ منه وقد يحذف التون من اللذان
تخفيفا قال قومي اللذان وبعا كذا طبروا شرا من رؤس قومك ضربا بالمصايل من اللذين ايضا قال وان اللذان
جاءت بفتح وماوهم هم القوم كل القوم بام خالدين ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مفردا مفعول اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذي وان الجبش الذي كقولته كمثل الذي ستوفد فارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذي
استوفد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اى الجمع ولو كان الية تخفيفا من اللذين لم يجز افراد الضمير الرجوع اليه وكذا
قوله في الذي جله بالصدق وصدق به اولئك هم المنافقون وهذا كثيرا عن ذكر الذي مفردا موصوفا به مفردا
مفردا اللفظ مجموع المعنى فاحذف التون من الذين نحو جاني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقوله اللذان في اللذان
وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولاي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللايين رفعوا نصبا
وجزا وحذف التون فيقال اللذان بضم بعدها باء ساكنة كالفاضل هو قليل في الذكر قراءة الاخفش واللاتي بوزن

فما يتعلق بالموصولة

لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله تع انسجد لما نام فما اى فامر فابى باكرامه وقوله تع فاصدع بما تؤمر اى تؤمر اى تؤمر
به اى باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذى حج حاتم اخونك عهدا انتى غير خوان اى حج حاتم اليه وشيخ
حرف الجر فاسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت
اى مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان الذين تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان مثال الموصوف
مررت بزبد الذى مررت وبتما حذف الجر وحذف وان لم يمتنع نحو الذى مررت بزبد اى مررت به وان احتمل
مررت معه اوله ونحو ذلك فتم مذهب الكاظم في مثل التذييل في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر ولا حتى ينصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاختصاص حذفهما معا اذ ليس حرف الجر فاسا في كل موضع
والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع الجر وبها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتدئا او غيره اما خبره وكون الضمير خبرا للمبتدئ او لا فليلا فلا يكون في الكلام مذن دليل على ان خبر المبتدئ هو
المحذوف بل يحذف ذلك على ان المحذوف هو المبتدئ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبران واخواتها
ولم يثبت حذفه الا فليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يحكى وايضا هو في اصل خبر المبتدئ واما
اسم ما الحجازية فلا يحذف صلا لضعف عملها وبشرط في المبتدئ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرف ولا جارا ولا
يجوز اذا لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذا الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة
واذا حصل المبتدئ المشروط فالضربون قالوا ان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع انهم اشد
عليه الرحمن عينا وقوله فسلم على انهم افضل لموصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة ان لم ينظر الصلة
وقال لا اندلسى لان لها من التمكن ما ليس لخواثها فلذا نضاف وتغرب وتصرف في صلتهما ايضا يحذف بعضها وان لم
يكن في صلة اى لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذى في السماء والارض والصلته بالفظ
عليها واما الكوفون فيحذفون الحذف بلا شرط مطلقا في صلة اى كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما ذكر
في الشواذ على الذى احسن وبروى ما انا بالذى فاعل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العايد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظهر ان كلها غيب نحو انا الذى قال كذا وجاز ان يكون متكلما حلا على
المعنى قال على انا الذى يمتنى اى جده قال المازن لولم اسمعه لم يجوز وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للنسبة اما مع
فليس الا النسبة كقولك انا حاتم الذى وهب الماين اى مثل حاتم وان كان ضميرا جاز لك في غير النسبة حلا على احد
على اللفظ وحل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضوب زيد وانت الرجل الذى قال كذا وضوب عمرو وان
كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بل المتكلم والمخاطب لم يجز الحذف على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت
انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لا فك اذا قلت الذى ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار انا
لغوا فكذا فذلك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قوله القائل انت فالتس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله واذا
اخبرت بالذى صدرت فها جعلت موضع الخبر عنه ضميرا لها واخره خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيد قلت الذى
ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعدد امر منها تعدد الاخبار
ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغیرها والاسم المشتمل عليه
هذا باب شتمية النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تميز المتكلم فيما فعله في بعض
ابواب النحو من المسائل وتذكير اناها كما يندكر مثلا بمعرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنهما انه يجب شكرهما وبمعرفة ان
الجرور يمتنى وكافا للنسبة لا يخبر عنهما الا تمالا بفغان مضمين وبمعرفة ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب تصديره
لغيره لا بهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذى في ضمن الجملة القلانية بـ الموصول اى صنع من هذه
الجملة جملة اخرى اسمية واخرى الثابته يا عن ذات منصفة بالانصاف بما في الاولى معبر عن تلك الذات بـ الموصول ولا يغير
الاولى عن وضعها الا فند ما يقصد هذا الاخبار المذكور فلا بد ان يجعل في الثابته بـ مبتدئا مصدرا لان المسئول منك
ان تخبر عن تلك الذات اعني بـ والمخبر عنه في الاسمية مبتدئا او المبتدئ امرية المصدر ولا بد ان يجعل مكان اضمير واجعا
الى بـ لان المسئول ان نصيف بالوصف الذى كان لا بد ان يغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون بـ مكان التصدير
بـ مبتدئا فلا بد ان يكون نايبة وهو الضمير العايد اليه مكان اوله لا بد ان يوضح في الجملة الثانية خبر لان المسئول ان
يخبر عن بـ باوردية الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ابـ الموصول بل الاصل لما اخبر

في الموصولات

عن باب المبتدأ في المعنى هو الخبر على ما يطلق على ما يطلق عليه فاذا خبرت عن ب فقد خبرت عما يطلق عليه او كان
 خبرت عن آ وانما ذكرت الخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغه المرفوعة منها المعلوم
 اجزاؤها دون ب فآ هو المصوغ قبل صوغ الثانية وانما قولك في السؤال بيلو موصول فليس معناه اجعل ب خبرا به
 بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كبت بالفلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالمول مبتداء ومثال ذلك ان
 يقول العالم للتعلم ليدريه او ليخبر به اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ خبره زيد
 واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيد ضمير عايدا الى الذي
 ويؤخر زيد اخبر عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالفق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا ضربت
 مخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وبنما مخاطب به من يعرف شخصا بمضروبك لكنه لا يعرف انه زيد وما
 قولك الذي ضربته زيد فلا مخاطب به الا على الوجه الثالث اى مخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
 يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد لوعرف في ذلك لو نفع الاخبار عنه بانه زيد صابعا فالجملة
 الثانية نفس في المحمل الثالث الجملة الاولى قوله صدر فيها اى جعلت الذي في الصلة مبتدأ قوله واخره خبرا نصب على الحال
 او ضمن اخره معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم
 في الجملة الفعلية خاصة قوله ليعتج بناء اسم الفاعل والمفعول منها فذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك
 لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبتدأ للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى
 فعل وبفعل يجوز ضربا ي ضربا وبضربا واسم مفعول مع مفعوله اذا كان الفعل مبتدأ للمفعول او معنى اسم المفعول
 مناسب لمعنى فعل وبفعل يجوز ضربا ي ضربا وبضربا وليس اسم فاعل ومفعول مع مفعولهما اسميتان
 في نحو اضارب الزيدان وما مضروبا بذكران لكونه في اوتها حرفان بمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجي بعقد
 يجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه الالف واللام منصوبا اذ غير المتصرف نحو نعم وبلش وجندا وعسقا
 لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد فيكون زيد منطلفا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل
 حرفا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسبن وسوف وحرف التثنية وحرف الاستفهام قوله فان تعذرا من
 منها تعذر الاخبار اى امر من الامور الثلاثة وهي نصب الموصول ووضع عايدا الى الموصول مقام ذلك الاسم واخبر
 ذلك الاسم خبرا في الشرط الاول وهو نصب الموصول بنعت الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة
 كما تقدم لا تكون الا خبرية وينعت ايضا عندا لكونه خبرا بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون
 دخول الموصول على الموصول اذا انفقا لفظا واما قوله من التفرقة الذي اذا هم بهاب للنام حلفه الباب فمعقوا
 فبرئته من التفرقة التي والاولى بخبرها لانه الاولى لا فيها من باب التكرار اللفظي كانه قال من التفرقة التي الاولى
 فان تغاير نحو الذي من فعل كان اسم هل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجي في كلامهم وانما
 وضعه النحاة رباضة للتعلمين وتدريبهم نحو الذي الذي في داره عمر زيد فقوله في داره صلة للذي الاخبار عايدة
 مستثناة في الظرف وعمر خبر الذي الاخبار في داره عمر زيد فقوله في داره صلة للذي الاخبار عايدة
 في داره وزيد خبر الذي الاول كانت قلت الذي ساكن داره عمر زيد ويقول الذي التي اللذان ابواهما فاعلان لهما
 كسيمان عزيزة عند حسن تبدي بالموصول الاخر فيوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لا يستغناء بملء خبر عما قبله
 واجتاج كل ما قبله اليه لكونه من صلتهم فيقول ابواهما فاعلان صلة اللذان وعايد الضمير المجرور في ابواهما وخبر كسيمان
 وهذه الجملة اعني اللذان مع صلتهم وخبر صلة التي والعايد الى التي من صلة الضمير المجرور في لهما فالتى مبتداء
 مع صلتهم المذكورة وعزيرة عنده خبر والجملة اعني التي مع صلتهم وخبر صلة الذي والعايد من الصلة اليه الهاء
 المجرورة في عنده والذي مع صلتهم المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تفق على حد
 واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشروط الثانية وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج
 الفعل والجملة والجوار والمجرور والحرف اذا لا يضم هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم الشكر كالمجرور بكم واسم لا التبرية
 وخبرها والحال والضمير المنصوب وكثرة نصب ما لا يستفاد من المعارف كالنخب في اعمار رجل والاستغراف في نحو
 كل رجل وفضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه التثنية نحو لا احد ولا كئيب ولا كئيب ويخرج ايضا كل اسم جاز
 تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل على جنبا والمعارف لسادة مسدا الحال كالعراك ووحده وجهه وسائر ما ذكرناه
 في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والا ضمير بربله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروي يزيد

معنى الجملة لا يسمي خبرية منها احد ما مع الموضع يلزمها مع مفعولها

في الاخبار بالمحولات

حسن وهو بغير وفتح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب للفظي ثبابة الفعل فيعمل الاضمار بربيل اللفظ
وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم
تعمل في الضمير المستكن نظر الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند الما زنى يجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عاملة نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز
الما زنى على فتح الاخبار عن ضروب بمعنى اضرب ضروبا ومنع غير اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ بشرط منه لفظ المصدر كالمجرب والكاف وواو القسم وثانية وحتى ومدن ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه فيه لفظ
المصدر وكالمجرب والكاف وواو القسم وثانية وحتى ومدن ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه لفظا للزمان وكمنز الاعدا
المجرب فان المحققين استنبطوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في ثبوت الجنس والاختلاف بخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذي هذا مائة الذم وكلفاد بالبهمة المفسرة بابعدها نحو راؤود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معبرة
وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمرة لا يضاف وكلوصوف بدون الصفة والصفة بدونه وكالموصول بدون صلة
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العابدان
اخبر عن البدل في نحو جازي زيدا بولك عند من يجعل البدل في حكم نكر العاقل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد
منهما فالاول يقول في حريف رجل زيد يخبر عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول يخبر عن المبدل منه الذي
مررت به زيد رجل وخبر عن المبدل الذي مررت به رجل به زيد باعادة الجواز لان المجرب لا منفصلة ويجوز ان يقول
لرجل هو واصغا المرفوع مقام المجرب والمجربون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فجازاه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزبدي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال فيلان يذكر خبر الموصول ويخبر كما اخوانها وكالفاظ
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معبرة في افادة التاكيد وايضا يفتي خبر الموصول بتاكيد مؤكدة وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والمكسب للوحوش واجناس الارض وغيرها كالبهائم والضمير وامرئ القيس وان
اوى وابن عرس وابن فبرة وابن مفرض وام جبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صا وبالعينية كبعض حروف الكلمة
وكذا فرج في فوس فزج وكل جزء من جزئ المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعليك وكذا ومنذ قائما لا
بضمهم وكذا كل ظاهر مقام المضمرة في نحو الحافة ما الحافة وقوله لما ارى الموت بسوق الموت شيء فما اظهاره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا
يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرب ورب وفاعل نعم وليس اخوانها فان هذه انتماء ولا تنجي مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحققة غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدأ
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي يد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لا فالتاكيد
ان يقوم مقام المجرب عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يفتي الصلة خالصة من عايد الى الموصول وقولك هو في الخبر ليس
في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالصة من عايد الى المبتدأ وقولك
هو في الخبر ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه
في زيد ضربته غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحق المبتدأ قوله عليه
اى على الضمير المستحق لغيره بل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما
في نحو زيد ضارب اخوه جاز ذلك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الامد لسي لا يجوز ذلك لانه لا لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم قابلية الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضمير قد اخبر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضمير فابده وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد
في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفايد بيان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضارب يكون المعنى الذي ضارب اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضمرة
اخي زيد زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيد وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فابده مجزدة وهي ان زيدا
مضمرة وباخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون
الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للخطاب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفاد من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودها على المبتدأ سابق على استحقاق الموصو

في المصولات

لهما ويوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس بضمير بشي اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير الخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل تبدل صيغة الاخبار عن ثاؤ ضروب ونحوه ولا يوقف المبتدأ على ارتباط الضمير به بل يكفي باحدهما فتقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا تلغ وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى لك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثابته بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تغلق لها بالثابته كما يقول زيد اخوكم ثم يقول قد ضربته ففتح الاخبار عن هاء ضربه وبالشرط الثالث وهو ناخر الخبر عن خبرا يخرج كل ما لا يفتح ناخر كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل المفسر وهو الغرض في الاثنان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر ما بعده للتخفيف كضمير نعم وبش ورت ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كن وما واثم وكذا كم الخبرية وكاين لتضادها لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير الممكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدان بين وكذا سير وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان وليك ونحوهما قالوا وان اخبر عن ظرف ممكن حيث في ضميره يعني كما اذا اخبر عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول نحو الذي ضربته فادب هذا والضمير القايوم مقام الخبر عنه ان كان الخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير ما مستتر كما اذا اخبر عن زيد في ما جاء في الازيد واما بارز متصل كما اخبر عن زيد ان في ضرب لزيدان واما متصل كما اذا اخبر عن زيد في ما جاء في الازيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبر باللام وجري صلتهما على غير من هو له كما اذا اخبر عن زيد في ضرب زيد باللام فانك تقول الضارب انا زيد هذا عند النفاذ وقد تقدم في باب المضمير ان المتفصل في مثله ناكيد للمستتر فاعل وقد مر مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمير اعني المستر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضمير ما بارز متصل كما اذا اخبر عن زيد في ضرب زيد او منفصل كما اذا اخبر عن زيد في ما ضرب الازيد كما مر من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبر عن ابي ضمير كان فلا بد من ناخر مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبر عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايوم مقامه غائبا الرجوع الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبر عن احد ضميري ضربك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمعت في جداره لعدم القابلية ولا يقول في الاخبار عن ثاؤ ضربك الذي ضربك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربك انت فليس اذن قوله الفاعل انت انا بصحح على ما تقدم الاشارة اليه واما اختيار الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر المصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاخارته ايضا لكثرة التغير معه بسبك الفعل اسم فاعل ومفعول وباراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضرب زيد حتى يحصل الذرية فيها اكثر ولذا ذكر حكم الاخبار في باب الشانغ ان لا يغير الترتيب راعي ترتيب الشانغين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المضمة للخبير عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمال التثنية نحو ضرب واكرم زيد فلت تخبر بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد فام مقام زيد ضمير فاستثني اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايوم مقام الخبر عنه كما كان في الخبر عنه المذكر في باب الشانغ انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الترتيب وابن السراج وجماعه من المتأخرين الضار واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضاربك نه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا ولا تحقش بدخل اللام في مثله على الفعلين وبأنه بالخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانت في الاصل من باب عطفت الضفة على الضفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام ونشر الكنية في المرحم وعن الترتيب الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مثلنا عند اعمال التثنية الضارب هو والمكرم زيد واوكد المذهب ولى لا تنافي في غير اسم التثنية اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من فساد الشاكل بالاثنان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطفت الفعلية على الفعلية فيه باقية في الحقيقة مع فلة التغير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارنا كواحدة من حيث لم يستغن احد منهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعلمت الاول في مثلنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضمير فاستثني ضربك في الغرض انه فاعله وكذلك الاخبار بالالف واللام نحو

اذا

كان في بعض الاشكال فتقول الاولى في باب الشانغ

في الكتاب
بالالف واللام

فی الاخبار الموصولات

الضارب والمكرم هو زيد يكون الاسم معطوف على الاسم بين جرئ المعطوف عليها كما كان في الأصل الفعلية معطوف
على الفعلية بين جرئها وأذ توجه العاقلان من جهة المفعولية وأعمال الثاني نحو ضربت وأكرمته زيداً قلت خبراً عن أن
الاولى بالذي ضرب وأكرم زيداً أنا وأنا جعلت أكرمته أيضاً ضمير غائب أن كان المنجرح عنه هو التاء في الجملة الاولى
نقط لأن التانيه عطوف على الاولى فلا بد فيها أيضاً من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم أن الموصول اذا كان مبتداً
وهو متكلم أو مخاطب من حيث المعنى لم يخرج محل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهب انما لعدم الفاعله والتنازع
ههنا باق على حاله يجوز انضاب زيداً بضرب وفولك الأكرم وان فصل بين بعض الضلع وبعض الآخر لا يفسد ما جنى
كما يجى في هذا الباب ويقول خبراً باللام الضارب الأكرم زيداً أنا وعند الأخص الضارب والمكرم زيداً أنا والتنازع غير
باق لأن زيداً لا يجوز انضابه بضارب إلا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الضلع وقياس قول المازني الضارب
أنا والمكرم زيداً أنا بضارب إلا يعطف على الموصول مع بقاء وكما يجى عن تاء الأكرم بالذي وبالالف واللام
الضاربة أنا والأكرم منه زيداً برزت ضمير المفعول في الضاربة وان كان محذوفاً في الأصل لأن ضمير الف واللام لا يحذف
كما ذكرنا وبرزت أنا بحري الصفة على غير من هي له وبعض المنفذين يحذف ضمير اللام في مثله نظر الى الأصل و
يقول على مذهب الأخص الضاربة أنا والمكرم زيداً وعند المازني الضارب أنا على أنه مبتداً وخبر والمكرم أنا زيد
جملة معطوفة على أخرى ويقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضربت وأكرمته زيداً يا أبا رزاهاء في أكرمته على الخبر
كما مر في باب التنازع خبراً عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب وأكرم زيداً أنا والتنازع في موضعين وعند الأخص
الضارب زيداً والمكرم أنا قد مت زيداً الى جنب عامله إلا يعطف على الموصول مع بقاء بعض ضلعه وعند المازني الضارب
زيداً أنا والمكرم أنا والآخبار عن تاء الأكرم كالأخبار عن تاء ضربت سواء عندكم وأما الإخبار عن زيداً بالذي فيقول
فيه الذي ضربته وأكرمته زيداً يصل الضمير القام مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضارب
أنا وأكرمته زيداً الهاء في الضاربة هو الضمير القام مقام زيد وبرزت أنا بحري الصفة على غير صاحبها وعند الأخص
الضاربة أنا والمكرم أنا زيداً وعند المازني الضاربة أنا والمكرم أنا هو زيد وزيد خبر الضاربة لأنه كان في الأصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرم أنا هو متوسط بين جرئ المعطوف عليها ويقول في نحو ضربت وضربت زيداً
عند أعمال الثاني خبراً عن الياء والتاء بالذي الذي ضرب وضربت زيداً أنا ولا يقول ضربت وضربت زيداً
بأنه على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين الذي الذي ضرب وضربت زيداً أنا وعند الكسائي الذي الذي ضرب
الترديد أنا يحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربة هو وضربت زيداً أنا وبرزت أنا بحري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الأخص الضاربة هو والضارب زيداً أنا والاولى أن يقال الضاربة زيداً لأن الأضمار
قبل الذكر إنما جاز في الأصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه أيضاً وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني
في الأخبار عن الياء الضاربة هو أنا والضارب زيداً أنا والاولى الضاربة زيداً أنا ما مر في الأخبار عن الياء الضارب هو
مبتداً وخبر الضارب زيداً أنا والاولى الضارب زيداً ما مر وأن أخبر عن زيداً بالذي قلت الذي ضربت وضربت زيداً
لا يمكن بقاء التنازع إلا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضارب وضربت زيداً وعند الأخص الضارب
والضاربة أنا زيداً يا أبا رزاهاء أنا بحري ضاربة على غير من هو له وعند المازني الضارب هو والاولى الضارب زيداً والضاربة أنا
زيداً وان عملت الاول المخار ضربتني وضربتني هندا باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الأخبار عن الياء
والتاء بالذي الذي ضربتني وضربتني هندا أنا والتنازع باق وبالالف واللام الضارب وضربتني هندا أنا وعند الأخص
وعند الأخص الضارب هندا والضاربها أنا قد مت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الضلع وبعض الآخر لا يفسد ما جنى
وعند المازني الضارب هندا والضاربها أنا وفي الأخبار عن هندا بالذي ضربتني وضربتني هندا وبالالف واللام
الضاربتني وضربتني هندا والأخص الضاربتني والضاربها أنا هندا وعند المازني الضاربتني والضاربها أنا هندا
ويقول خبراً عن التاء والياء في ضربت وضربتني هندا بالذي عند عمل الثاني الذي ضرب وضربتني هندا أنا ولا
يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربتني هندا أنا وعند الأخص الضارب والضارب هندا أنا
يقول المازني خبراً عن التاء الضارب والضاربتني هندا أنا والضارب مبتداً وأخبره وحذف مفعول الضارب
مراعاة للأصل وعن الياء الضارب أنا والضارب هندا أنا وأن أخبر عن هندا قلت التي ضربتني وضربتني هندا
والضاربها أنا وضربتني هندا أظهرت المفعول في ضاربها لأن عابد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المنفذين
يحذفه مراعاة للأصل وبرزت أنا بحري الصفة على غير من هي له وعند الأخص الضاربها أنا والضاربتني هندا

والكوم زيد وعندما خفض الضارب الكوم زيد وتباس قوال المازني الضارب محم

المكرم زنده و بنیادش قوال المازنی الضار بهم
 سواء على المناصب الثلاثة و يقولون ان الانبا
 غفرن بياضهم الذي لهم
 فني تباع الكرمه زنده
 بالالف الاماره
 وبالالف الاماره
 فاكهه زنده انا حبه

في الموصولات

هند وعند المانف الضارب انا على انه مبند واخبر والضاربى هند وان اعلمت الاول فلك مخبرا بالذى على التاء
او الباء الذى ضرب وضربه هند انا وبالف لام الضارب وضربت هند انا والشاذع انا فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربى هي انا بتقديم هند الى جنب عامل لما تر وبقول المانف مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربى هي
انا انا خيرا لضارب وعن الباء الضارب هند انا والضاربى هي انا وبقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني
هند وباللام الضاربى انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربى انا والضاربى هند وعند المانف الضاربى انا والضاربى
والضاربى هي هند وهند خيرا الضاربى وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاه زيد
درهما انا والشاذع انا في الصورتين وعند الاخفش المعطى والمعطية زيد درهما انا وما المانف فانه يرد في مثله كلسا
حذف منه في مفعول الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطية هو اياه انا وليس يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر بباران فالحري الصفة على
ورد مفعوليه وفي الثالثة فانه الضمير من ملهم معمولية الظاهر من بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين فقال المعطى زيد درهما انا والمعطية هو اياه انا وان اخبر عن زيد فلك الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد بباران عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر بباران فالحري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطية انا والمعطى بالاضافة او المعطى اباى كائنين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى
ان امر عايد للاصل والمانف يقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابرار الضمير لا جل
اللام فانه لا يحذف عايد كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولى
الاول كما هو مذهب المانف فلنا المعطية انا درهما والمعطية اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربى اياك
وضربك ولو قلت المعطية انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما الاضمر المفعول قبل الذكر
في غير باب الشاذع وهو لا يجوز في باب الشاذع كما مر وان اخبر عن الذم فلنا الذي اعطيت واعطانيه زيد درهما
وعند الاخفش المعطية انا والمعطى انا بحذف الضمير والمعطية المعطى اياه زيد درهما كضربك وضربى اياك والمانف
ورد المحذوف نحو المعطية انا زيد والمعطية اياه درهم ويقول في ظننت وظننتنى زيد اخاك مخبرا عن التاء او الباء
بالذى الذى ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعول الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظان زيد اخاك انا والمانف لوجعلته جملتين ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا و
الظان هو اياه فالمفصل ضمير اللام والمفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد بباران بحري لصفة على غير صاحبها وان
اخبر عن زيد فلك الذى ظننت وظننتنى اخاك زيد والظان انا اخاك وظننتنى اياه وظننته زيد نحو ظننتك
وظننتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظان لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت فانه مفعول الظان لان افعال القلوب يجب في الغلب بذكر احد مفعوليهما ذكر الاخر
وابرزت انا بحري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظان انا اخاك والظان اياه زيد وان اخبر
عن اخاك فلك الذى ظننت وظننته زيد وظننتنى اياه اخوك والظان انا زيد اياه وظننته زيد وظننتنى اياه
اخوك واجاز بعضهم الظان انا زيد والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمير ان فاعل المفعول يجب ان يفصل
عند الالتباس بهما وعند الاخفش الظان انا زيد اياه والظان هو اياه اخوك والظان اياه زيد وظننتك وضربك
فباران الضمير في الظان هو والظان هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعامل مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وبقول في اعلمت واعلمنى زيد عمر وامنطها مخبرا عن
التاء او الباء بالذى الذى اعلم واعلمه زيد عمر وامنطها انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمر وامنطها انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمر وامنطها انا وان اخبر عن زيد بالذى فلك الذى اعلمت واعلمنى عمر وامنطها زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمنى عمر وامنطها واعلمه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلم عمر وامنطها زيد اذا اقتصر على الاول للمفاعيل وان لم يقصر فالمعلمه انا وعمر وامنطها
المعلم اياه اياه زيد فاهاه الاول لعمر والثاني لمنطها ويجوز للمعلمه اياه زيد نحو ضربك وضربى اياك وان
اخبر عن عمر وبالذى فلك الذى اعلمت واعلمه زيد منطها وعمر وباللام المعلم انا زيد اياه منطها
واعلمه اياه عمر وابرزت انا بحري الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يحذف لان عايد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو فادته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لئلا ليس بالمفعول الاول كما
مر في مفعول ما لم يتم فاعله وانما ذكرت منطها لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب كراثة الثالث قبل وجوب

مخبر عن التاء او الباء الذى على ما عطاها زيد درهما

وباللام المعلمه انا واعلمنى عمر وامنطها زيد

وتصلت الضمير لا يجوز الفصل باللام المعطية انا واعطانيه زيد درهما

وباللام المعلمه انا واعلمنى عمر وامنطها زيد

في اخبار الموصولة

ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا للثلاث بلبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا لباقيين لان احدهما كالباقين ويجب كالثاني فتعني ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول لبين من اقل الامران الظاهر ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم ان زيدا اباه منطلقا والمعلم هو اباه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمر المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبر عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمر اباه منطلقا والمعلم ان زيدا عمر اباه واعلمني اباه منطلقا برزت انا تجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اباه الذي بعد عمر والثلاث بلبس لو انضل بالمفعول الاول و ذكرت الثاني اعني عمر والذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمني اباه وعند الاخفش المعلم ان زيدا عمر اباه والمعلم هو اباه منطلقا او المعلم اباه هو واما انما برزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن لم يصبر قوله وثم الاسمية موصولة واسمها مية وموصوفة وشرطية وانامة بمعنى شئ وصفة لما كان في المبتدات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبتدات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب فطام الموافقة لباب زال ولولا فصل الا فصار ورعابه المناسبة للفظه لكان الفبا من يفتق ان يجعل ابوابا براسها فتم ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لافسام ما الاسمية وتلك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا في الاسماء ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التخفيف نحو ما انت وبيت ابيك والفخر ومعنى التظيم نحو قوله يا سبتا ما انت من سيدد والحافة ما الحافة ومعنى الانكار نحو فهم انت من ذكرهما اي لا تذكرها على احدا لثا وبلات وقلم يحذف لف ما الاسمية في الغلب عند كونها مجردة بحرف جوار مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها اسنفها ما ولم يمكن فاجز الجار عنها فقدم عليها وربك معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعه للاستفهام فلا يفسط الاسنفهام عن مرتبة التصدير وجعل حذف الالف ليل التركيب لم يحذف في اخر من الاسنفهامية مجردة ولا كما لكونه حرفا صحيحا ولا في خبرية مجرى الصحيح في تحلل الحركات وقد جاء الالف تابنا نحو على ما قام في ليم كخز نمزغ في مان واذا جاء بعد ما الاسنفهامية لم يحذف فيها نحو بما ذا الشغل وذلك لان ذا لما لم يثبت ببادنه ولا كونه موصولا الاعم ما صار مامع ذا الكلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف ليل في الوسط لتخصه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ماء الشرطية المجردة وان شاركت الاسنفهامية في التصدير والشرطية نحو ما نصنع اصنع والتكرار الموصوفه اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله رب ما تكرر النفوس من الامثلة فحجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كانه كما في قوله تع ربما يوذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال المصنف لان القاء اخبارها موصوفة لثلاث يلزم حذف الموصوف وانامة الجار والمجرور متعلقا بمعنى قوله من الامر ذلك فليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقه بذكر وهو للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكرر من الاشياء وقوله في خبرية صفة الامر لان اللام غير مقصورة فصد ويجوز ايضا انضمين تكرر معنى تكثر وتنبض ونعني بالانامة تكرر غير موصوفه وذلك نحو ما التنجيبه عند سبويه ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الترخشي واي على ويكون ما متعرفة نامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سبويه بمعنى الشئ قال في فتاها اي نعم الشئ هي وكذلك في دفعته دقا نعما اي نعم الشئ ونعم الذي وما المصدرية حرف عند سبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبردة كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهي ترك انفسهم منهم في البلاء كالذي ترك في الرخاء اي تركوا كالقول الذي تركه في الرخاء وقوله مثلا ما اي مثلا اختلف في ماء النبي نلى التكرار لا فادة الابهام وناكدا التكرار فقال بعضهم اسم فعني قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان فادة الحروف اولى من فادة الاسماء لا سبتا دها بالخرشة ولهذا استعظم الخليل ونجيب من الفصل لكونه اسما زيدا لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو فيما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وقابضة ما هذه اما التخفيف نحو هل اعطيت الاعطية ما والاعظم نحو لا من ما جدد فصبر انفة ولا حرة ما بسود من بسود والتوابع نحو

في اخبار الموصولة

في اخبار الموصولة

فيما يتعلق بالموصولات

اضرب ضربا اما اي نوعا من انواعها كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتأكيد النكرة اي عطية
لا يعرف من حقائقها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في القام والصفة
اما من الموصولة نحو لقيت من جاك والشرطية نحو من ضربا ضربا الاستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفي بنا فضلا على من غير حاجت النبي محمد انا وبالحمد كقوله
رب من انجيت غيظا صدره قد نمتي في نوناته يطع ولا يخفي فاما اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند اي على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة وبجي عند الكوفيتين حرفا زائدا واشد وال الوتر سنام الجعد قد
علمت ذاك العشر والاثرون من عدد اثنى عند البصريين موصوفة اي الاثرون ايضا معدودا ونسدا ايضا
يا شاط من فنصر لمن حلت له حرمته على وليها المخرم والمهور يا شاة ما فنصر على بناء ما ومن الشرطيتين والامر
والاستفهاميتين والموصوليتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما احبنا جهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما
وضع الحروف كما قبل وهذه الاخيرة نعم في وجوهها وما التامة ايضا ومن وجوهها الذي العلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لفظ رب ويقع على ما يعلم تغليباً نحو قوله تع ومن لستم به رازقين ويقول شتر من في الدار غلاما كان او جارا
او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء في العالم طيلا حكي ابو زيد سبحان من سخر كن لنا وسبحان ما سبغ الرعد بحمده وقال تع وما
ملك ايمانكم وتبطل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سئول عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك وتبطل ايضا استفهاما كانت او غير في المجهول وما هيته وحقيقته ولهذا يقال كحقيقة الشيء
ما هيته وهي منسوبة الى ما والمماهيته مقلوبة الهمزة هاء والاصل المماهيته او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي يقول ما هذا فرس ام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمر قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف لهذا قول موسى رب السما
وجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف وبيان الماهية بنبينا لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وما هيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر كن لنا وما سبغ الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مدكر ان يصلح ان للشيء والجمع والمؤنث فان
عني بهما التثنية والجمع او التانيث في مراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
واما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو صلة الى المعنى
وكذلك غير من وما يقول ذلك الشخص لبيته وان كان مؤنثا قال تع خلفكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه
ويقول قلت انفس من الرجال وفاتمة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان يقدم على
المحمول على من وما وشبههما من المحملات ما بعض المعاني بخلاف مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن
من اجتهات فهو اولى من قولك اجته لفظه هن فلذا لم يختلف القراء في ذلك من يفتن ومن يات بخلاف
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عائد للمعنى فلهذا قال تؤنها احوها وان حصل بمراعاة اللفظ
ليس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحمول على المعنى نحو من هي حسنة امك ولا يجوز تحسن
لانه خبر لشي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشقوب يجب مطابقتها للبند المذكور وان ثبتنا
وافراد وثبنته وجمعا واجاز ابن السراج من هي تحسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هي التي صدر الصلة كلفي قولهم ما انا بالذي فاقبل لك شيئا وقبل تحسن امك سهل
التذكير لان المفرد لم ينعين كونه بلفظ المذكور والمؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قد مناهم فقدره مدكر
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع لمراعاتان تقدم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالد بن حملا على المعنى ولهذا ايضا في ولكون الحمل على اللفظ اولى وجع سبحانه وتعالى بعد قوله
خالد بن الى الحمل على اللفظ فقال خالد بن فيها ابدان احسن الله له رزقا واما تقدم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى يجوز على ضعف الا في اللام
الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضارب به جله لخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لها بصاحب

فلا تقول لبيته من اجتهات تروى من السنن ان لا يكون هناك قرينة ويجوز ايضا مراعاة المعنى

فِي آيَاتِ

والمذكور

من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم الموثق خدامهم لم يجر فيها بغيره عنها من الضمير
واسم الإشارة مراعاة لفظها وان كانت صاحبة كمن وما المفرد والثنائي والمجموع أو الموثق بلفظ واحد وذلك
لحفظ موصوليها وكونها كلام التعريف في نحوها الحسن غلامهما فكان الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها وان لم
يجز بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله أو تصبني في الظاعن المولى أي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراد
لكونه صفة مفردة مفرد اللفظ أي في الجمع الظاعن قوله وإني كمن وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها
فذكرنا حكم أي في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع فأي الموصولة نحو ضربت إياهم لفتت والآسفها منهم
نحو إياهم أخوك وإني لفتت والشرطية نحو إياها ما ندعوها فله الاسم الحسن في الموصوفة نحو إياها الرجل ولا أعرف
كونها معرفة موصوفة إلا في النداء وإجازة الأخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باني معجب لك قبل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو بالذي بحسن اليك وأي صفة ايضاً بالاثقان لا كما كان فيها خلاف كما مر فلا أدري لم لم يذكر الميم
ههنا بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعله رأى ان الصفة اصلها الآسفها منه لان معنى رجل أي رجل برجل عظيم
يسأل عن حاله لأنه لا يعرف كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الآسفها منه إلى الصفة فاعنود عليها اعراب الموصوف
وأي معرفة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان والثلثان وفي ذوالظائفة ومن بين اخواتها المنضمة
للآسفها والشرط وانما ذلك لانهم لها الاضافة المتعجب كالجواب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة فخمسة عشر غير معرب وأما كمن رجل فانه قد ينصب ما بعده كم الخبرية وأما اللذان فانه يضاف إلى الفعل
ايضاً ولاضافة إليه كالأضافة وانما التزموا الاضافة لان وضعها ليفيد بعضاً من كل كما مر في باب الوصف فإذا حذف
المضاف إليه فان لم يكن مفرداً لم يعرب كما في النداء وان كان مفرداً رابضاً على اعرابه كما في قوله تع إياها ما ندعوها إلا في
كأن فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لأنه كالمبتنى على ما يجيء في الكتابات قوله إلا إذا حذف صدر صلتها
صلتها أما ان يكون اسمها وفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبنى أي معها ولا سميته قد يحذف صدرها
اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميراً راجعاً إلى أي فلا يحذف المبتدأ في نحو ضربت إياهم غلامه فإني وإياهم زيد وانما حذف
لكونه ضميراً والضمير وكثرة الحذف في الصلة ولفظ ما هو معمول القابض أي الخبرية لفهام المضاف إليه مقامة ولتتمكن
أي في نفسها فإذا حذف المبتدأ صار مبتدأ كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئاً إذا فارق اخواته لعارض
فهو شديداً في النوع إليها فبادي سبب يرجع إليها وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد لأنه حذف منه بعض ما هو
ويقبل عني الصلة لأنها المبتدئة للوصول كما مر كحذف من قبل وبعد للمضاف إليه المبتنى للمضاف هذا هو مذهب
سببويه وهو الأكثر اعني كونه مبتدأ على الضم عند حذف المبتدأ فالسببويه والاعراب مع حذف الصدر لغرض
جته وجام في الشواذ إياهم إياهم أشد ينصب إياهم وذلك لأنه لم يحذف الصلة بكاملها بل حذف جزء منها وقد بقي
ما هو معمول القابض أي الخبرية فالبحر يخرج من الكوفة حتى أبيت مكة فلم اسمع احداً يقول في نحو ضربت إياهم
افضل إلا منصوباً وان لم يضاف مع حذف المبتدأ نحو إياهم إياهم افضل فكلام العرب وإجازة بعضهم البناء فباسم الاسماء
فهو قول الأكر أي افضل مضموم بلا ثنوين والتخليل ويونس بقوله ان ضرب أي افضل مرفوعاً أما على الحكاية والتعليل
كما يجيء من مذهبهم ما قال سببويه لا يرفع نحو ضرب إياهم افضل ولا يبنى ايضاً على الضم فباسم اعرابهم افضل
لان ذان مخالف للقباس لم يسمع من العرب إلا إياهم افضل منصوباً ولو قالوا قلنا أي لورفعوا وضموا قال البحر
اعرابه مع حذف المضاف إليه دليل على انه كان مع المضاف إليه ايضاً معرباً لان حذف المضاف إليه ترجيح جانب الخبرية
كما في قبل وبعد وذهب الكوفيتون والتخليل إلى ان نحو إياهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها
خبرها وهي آسفها منه لا موصولة قالوا وهي لا ينة مبتدأ خبر أشد ومن كل شيعة معمول لينز عن كما يقول أكلت
من كل طعام قال الله تع وأثبتت من كل شيء فيكون من للشيعة والكلام محكي اعني ان إياهم أشد صفة شيعة
على اضممار القول أي كل شيعة مفول فيهم إياهم أشد كقوله جاءوا بمدني هل رأيت الذئب قط قال التخليل نحو
لو لم ضرب إياهم افضل أي ضرب الذي يقال لطلبه إياهم افضل كما قال الاخطائي ولقد أبيت من الفناء بمنزلة
فأبليت لا حرج ولا محروم أي أبيت مقولاً لا حرج ولا محروم أي هو لا حرج قال سببويه لو جاز ضرب إياهم افضل
على الحكاية لجاز ضرب الفاسق الخبيث أي ضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله ذلك يجيء في ضرورة
الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل أي معلق على العمل ويجوز التعليل في
غير افعال القلوب ايضاً نحو ضرب أو اقبل إياهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق

حذف
الأعراب

ان يكون رائدة وان يكون اسم اشارة فيما يتعلق بالوصولات

لا يغير ويختل من ذلك الذي يقع في الالف واللام

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب نحو ضرب واقل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي ولا ملام الابداء والى
 بعد نحو اقل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعد و
 قال الاخفش في الالف من فيها زائدة كما هو مذهب من زيادة في الموجب وكل شيعة مفعول لشرع واهم اشد جملة
 مسانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبردين انهم فاعل شيعة اي لشرع من كل فريق شيعة اتم هو اشد واي بمعنى
 الذي وعند ابي عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصروف نحو اضرب اليه لغيرها قال لغيرها بالصلة والثاني
 فراد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصروف غير بصرفها وهو الفاس قوله وفي ماذا صنعت
 وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والاخرى شيء وجوابه نصب اعلم ان ذال انجي موصولة ولا زائدة الا مع ما و
 من الاستفهامية والاولى في ما ذاهو وتوكل من ذا خبر منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
 اي ما الذي هو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذي قابل واما توكل من ذا فاما فذاته اسم اشارة كما في قوله تعالى
 هذا الذي هو جند لكم وهاء التثنية تدخل على اسم الاشارة وقد جاء زائدة بعد ما الموصولة قال في ماذا علمت
 سابقته ولكن بالمعيب ينشئ ثانيا لاقابل ان يمنع مجيء ما موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادة ما واما رفع
 الجواب في نحو قوله تعالى لست لوليك ما ذاهو ففوق فل العفو ورفع البدل في قوله الا لست لوليك ما ذاهو ففوق
 ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المبتدأ خبر على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبرها والذي
 حملهم على ادعاء كون ذاهمنا موصولة رفع الجواب البدل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق
 للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا
 بحال جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قبل نادر كما في باب المبتدأ ونحو الجملة
 الخبرية في نحو ما ذاهو ففوق فلان الجملة صلة لذل لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذف
 من الصفة وحذف اكثر من حذف من الخبر كما في المبتدأ واما ثانيا في الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين
 الموصولات للزومها الاستفهامية ومن لان ذال لا يكون موصولة الا قبلها ما ومن وكان الثاقب الحاصل بانصال
 الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة انهم في السعة
 دون صلة غيرها وذلك لثاقبها بالمضاف اليه كما ذكرنا واما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان موصولا
 لان ما ذا اذن جملة ابتدائية ما مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سبويه ما مبتدأ مع نكرة وما خبر على
 ما في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقا للسؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير
 راجع الى الموصولة ففوق فلان اساطير الاولين ليس بجواب لقوله الكفار ما ذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى
 هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والثاني يكون بهذا كانوا كفارا غير مفرق بالانزال فهو اذن كلام
 مسانف اي ليس مائذعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا خبرية فاما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر
 فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على افعال مثل الفعل الذي نصب به ما
 في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه ففوق فلان ما ذا انزل ربكم فالوا خبر اي انزل خبرا واما الزم ههنا النصب
 لكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يصح بنقد بالانزال والرفع كان محملا لان نقد بالموصول المذكور
 في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى فل العفو وان يكون المبتدأ خبر والكلام مسانف كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين
 وان اشغل الفعل بعد ما ذاهو بمنصوب نحو ما ذاهو ففوق فلان او بمنعطف نحو ما ذاهو ففوق فلان فكون ما مبتدأ اولى
 وان كان ذا خبرية ايضا لان الرفع في زيد لغيره اولى من النصب كما في المنصوب على شريطة التفسير فرفع
 الجواب اذن اولى على تقدير كون ذاهو موصولة وكونها زائدة واما نحو ما ذاهو ففوق فلان وماذا احذ
 مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا خبرية او موصولة فرفع البدل واجب رفع الجواب
 مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا علمهم لو امنوا وقلوا ان الله اعلم ما ذاهو ففوق فلان لو امنوا ان يخذلوا
 ان يقولوا اني لك عاصف قبل ذاهو ففوق فلان موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم
 في خبر المبتدأ ايضا فان قبل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انهم لا مرجيا بكم وذا خبرية قبل الصلة ايضا
 جاءت لعل مع خبرها كقوله تعالى لراج نظرة قبل التي لعل وان شطك نواها اذ ورها وعسى وعلل مقاربان
 فان قد والفعل ههنا جاز للنازع ان يفذره ايضا في خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ما ذا مفعول ان يخذلوا
 لكون ان موصولة فالتقدير ان يخذلوا به هذا ولا بأس ان تذكر بعض ما اهل المصر من احكام الموصول و

في أحكام الموصول

أحكام ما ومن وإي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء اسم وقد ثبت للموصول التقيد
 لكون الصلة مبنيّة له فيجب للصلة التأخر فلا ينفذ الموصول ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما
 يتعلق بها فيما قبل الموصول لأن ذلك المعمول أذن جزءها لا ينفذ على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
 الموصول بأن تكون مصلة ببل أو لكن أو علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لأنها جزء
 الموصول وليس جزءا للغير ولا يفصل بين الموصول ولا بين بعض الصلة وبعض بنايح للموصول كالوصف
 والبدل والعطفين والتأكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه إذ هذه الأشياء لا يجي إلا بعد تمام الكلمة
 وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدها إما مصلة لهما معا أو صلة للآخر وصلة الأول
 محذوفة وقد مدلول بالظاهر عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند تمام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي
 واللاتي وعن لة كبرت لذي ثؤدد بفضل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي أتاه ضربت لأن الفصل
 ليس باجني منها ولا يجوز مثل ذلك إذا كان الموصول حرفا فلا يقال عجبت أن زيداً ضربت لأن الحروف الموصولة
 حرف مصدريّة هي والجملة التي بعدها بنا وبالمصدر يطلب قريبا من متضمن المصدر وكذلك ألف اللام الموصولة
 إذا دخلت على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما ترى فيكون هو وما دخل عليه كاللام المحرّفة مع ما دخلت عليه
 لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض العطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع
 معلا لاول الذي ضربت وضربوني علامة زيداً ليس الفصل باجني من الصلة وكذا ينفذ بعض الصلة على بعض
 كما يقول جاء في الذي منطلق أبوه والذي ضرب زيداً أخوه إذا كان مانع منه فان قبل ليس كان الموصول والصلة كجزء
 اسم بعض الصلة والبعض الآخر أيضا كجزءين فكان ينبغي أن لا ينفذ بعضهما على بعض كما لا ينفذ الصلة على الموصول
 قلت بل هما أيضا كجزءين إلا أنهما كجزئين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر بل كجزئين يجوز تغيب كل منهما الآخر خلا
 الصلة والموصول فان تغيب الجزء الذي هو الصلة واجب كونها مبنيّة للموصول على ما تقدم فثبت بهذا فساد قول
 من قال إن خبر ما دام لا ينفذ على اسمه ويجوز قبل حذف صلة الموصول لا سمي غير ألف اللام إذا علمت قال فإن ادع
 اللواتي من أفاس ضاعوهن لا ادع الذين وهذا التزم حذفها مع اللين معطوف عليها التي إذا قصد بهما الذوات هي
 ليعقد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى جذ من العظم لا يمكن شرحه ولا بدخل في خبر البيان فذلك
 تركا على إيهامها بخبر صلة مبنيّة ويجوز كون نصغير اللين للعظم كقوله دويمة تصغر منها الأامل وأجاز الكوفون
 حذف غير ألف اللام من الموصول لا اسمية خلا فاللصيرتين فالوا فوله تع وما منّا إلا له مقام معلوم أي الأمر
 له مقام ونحوه قول المتنبي ليس اللين إلى سهرت من طرقي ويجوز أن يكون من هذا المعنى لانت البيت أكرم أهله
 أقعدت في أفانته بالأصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة
 إن كانت فاء أو هيئتها نحو شبهة وسه وليس الموصول بالزنى منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا أن في المواضع
 المخصوصة كما يجي في الأفعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالتأنيبه عنها واما
 أحكام من وما وإي في الاستفهام فنقول إذ استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت عن من جاز
 لك حكاية أعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيه وجمعه وثانيته في لفظ من يقول منوا إذا قبل جاء في
 رجل ومنا إذا قبل مررت برجل ومنان ومنين إذا قبل جئت رجلا ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون إذا
 قبل جئت مسلمون أو رجال أو قوم وفي التنصب والجزم منين ومنه إذا قبل جاني ضاربة أو طالق وكذا في التنصب
 والجزم لا يختلف ومنان إذا قبل جاني ضاربان أو طالقان وفي التنصب الجزم منين ومنان إذا قبل جاني مسلمان
 أو ضارب وكذا في التنصب الجزم لا يختلف أما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لأن حكايات هذه العلامات
 لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي عن ضمهم في الحكاية أن يبين المخاطب
 أن المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا واما الشرط في الحاف العلامات المذكور به من كونه
 سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الأغلب أما محكية أو غير محكية كما يجي لأن الاستفهام
 عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن التكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل
 في التكرات ولو حذف المعارف كما طلب بحذف التكرات ولو ذكرت أيضا التكرات لم يحجز حكايتها بعد من لأن
 التكره إذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف أن المذكور ثابته هي المذكور أولى يقول من الرجلين
 لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصا

في حكم الموصول

فجاء الصلة

في حكم الموصول

في حكم الموصول

فيما يتعلق بالوقوف

فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصد لها وهو الكثير
 حذف النكرة واثبت العلامات في لفظه من وسهل حذفتها فصد الخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
 الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن النكرة لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب الحكاية نضر في كون
 المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب ان قلت من الرجل او من هو فربما هوهم هذا اللفظ ان السؤال عنه معهود
 اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نضر في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل
 في هذه الحكاية فظاهر لان من العلماء واما اشتراط كون من موقوف عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يا
 فتى يا يافنى يا يافنى كما يحى فلان من لكونها مبينة فصدوا بنحوها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون
 فيها على الكلمة في الاعراب ولا تنوين الثمن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما في
 فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب وصلا ولا وفتا وانما زاد في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات
 لانهم لو حوكون النكرة كما هي كانت الكلمة في حالة الوقف مخركة لا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروف تشبهها ساكنة وجاءوا
 واثبتوا بحركات مناسبة ما هذا مذهب المبرد وقال السبكي في بل ثبتوا فيها الحركات بحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال
 حال الوقف عليه ساكنة اشبعوا الحركات فنولدت الحروف كالفولعين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المذلة على
 الاعراب في منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكثروا بحكاية التانيث وتوكلوا حكاية الاعراب كان هذا اذا
 من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجزا ومما في
 ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاثبات بحروف المدججى واحدا واسكان التنوين في مشنان ومنهين ثبته على
 ان التاء ليست لتانيث الكلمة الا حقه هي بها بل هي حكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيها قبلها الحركات التي تلزم
 ما قبل تاء التانيث وفريق من ذلك اسكان ما قبل التاء في بيت واخت وهنث لم يتحضر التاء للتانيث بل كانت
 بلا من اللام وتما سكت التنوين في المفرد نحو منث والاكثر تحريكها فيهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال
 عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جؤن
 بنهاء كظهر الجحفت ونحو بيت واخت فليلا ان ورتاجا نحو مشنان محركا التنوين التي قبل التاء هذا وان في من المؤنث
 عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخر ان احدهما ان زيد على من حروف اللذان واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في
 المفرد المذكور حكاية الاعراب فقط ولا يحكى علامات المثني والمجوع والمؤنث وان كنت نال عنها الجراء من على اصلها
 من صلاحيتها لكل بلفظ واحد فيقول اذا قبل جلف رجل او رجلا او رجال او امرأتان او نسوة منوعا على هذا
 مناس التصب الجحرو ثابتهما افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصف هذا حكم من
 المستفهم بها عن النكرة واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني
 والمجوع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يافنى
 ويا يافنى واي يافنى وفي الوقف تشكك باو في الرفع والجر وتقلب التنوين الفاء في حال التصب كما في الوقف على ساء
 العربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما العقل
 فلان ايا في اصل وضعها فاصل للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما حرم من واما اشتراط حكايتها كون المحكى
 مذكورا منكم والمذكور في ذلك من ذلك اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فنقول اي ويا واي في المفرد
 والمثنى والمجوع والمذكور في المؤنث وفي الحركات اللاحقة لا في حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبنا
 محذوف في الخبر ومفعوله محذوف في الفعل مجرور اخر جازها وهذا ضعيف لان اضمارا الجار قبل نادر وايضا ثبته اي وجعه
 تغير الحكاية ضعيفان كما مر الا في ان يقال كان من ان هذه العلامات ابتاعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية وكلما
 رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل وازا يونس الحكاية لمن وصلا فاسا على اي فقال من يافنى
 ومن يافنى ومن يافنى وعليه حمل قول الشاعر ان نادى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموظا ما وليس شئ لانه
 لم ينفذ جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من مناس استفهاما عن الضارب والمضروب قال سبيو
 هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقبل حكاية
 كانت سمع رجلا يقول ضرب رجلا والا فكيف يعربها مع قيام عللة البناء والظاهرة انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
 اللغات اعرابها على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس يحكى كما رعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
 المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قبل بايت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قبل بايت

فيما يتعلق بالوقوف

فيما يتعلق بالوقوف

فيما يتعلق بالوقوف

في الاخبار بالموصول

امراة ورجلا فلت من ومنا وفي جاني رجل وامراة فان من ومنان وعليه نفس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن غير العاقل باي نحو من واين فبين قال لقيت رجلا وحاربا وعليه نفس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرهما فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حکاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكي المبرع عن يونس لم يحكمه عنه سبويه انها ذكر بعد من محكية كالا اعلام اذا قال القائل يايت اخا زيد فلت من اخا زيد واجاز ذلك سبويه لا على وجه الاخبار كما قيل ادعى من ثم فان وليس بفرشتها كما يحكي وقالها انها حذف و بليت علامان الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرات وذلك كما حكى سبويه انه يقال ذهب معهم فيقال مع منين ويقال قد رايت فيقال لنا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب من هم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشرط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادنى على المستحق المراد من الحكاية تنصب للمذكور فذكر ان رفع الالهام بكثرة الاستعمال انبى وايضا الاعلام غير منصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا ينصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكور لا يكون المسؤل عنه منعونا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المنوعات مع ثوابها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور باو شاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الطريف وزيدا نفسه وزيدا اما محمد من زيدا الطريف ومن زيدا نفسه ومن زيدا ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصفنا بـن واسقط ثبوته لو فوعه بين علمين لم يمنع حكاية عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور انهم كسار الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف ضرورة اسم واحد بدل حذف الثوب من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى يجوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيدا بن عمرو ومن زيدا بن عمرو بالتصديق ان قال رايت زيدا بن اخي عمر فقلت من زيدا بن اخي عمر بالرفع لا غير واما عطف النسب فلا نكر من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما حكى سبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرو او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرو اولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينهما وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة منوعة عاقلها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيدا لم يخز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المنوع لا يجوز حكاية فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرو او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريح فليكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن شرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو من زيدا ومن زيدا فلا يجوز الحكاية اتفاقا لولا ان اللبس اذا عطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انا هو عن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكثرة خلاف والوجه جواز لانها علم ايضا على ما يحكي في بابه وكذا اختلف في حكاية مشي العلم ومجموعة فالمجوز نظر الى واحدها والمانع نظر الى قول العلبة بالثبته والجمع كما يحكي في باب العلم ثم يقول اذ حكى ما بعد من فن مرفوع الموضوع بالابتداء فان كان ما بعد مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مفذرفه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضوع على الخبرية فان كل معرب مرفوع الموضوع بعد اعرابه لا شغلا محل بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى باب الملوك وقبل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما حكي في اي وهو ضعيف للزوم الجرح بمقد كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من وابشاك علامة الحكاية فيها قبل حذف اربع الله فقال السامع دارمق واما بنوهم فانهم سلخوا بالعلم في الاستفهام عنه من مسلك غيره من الاسماء فانوابه مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعد ها لا يحكي فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيدا فلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فلهذا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيدا هذا وتباحكي بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من ثم ران على حكاية قول من قال ما عندنا ثم ران قال سبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال ليس فرشتها فقال ليس بفرشتها فقل هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت من او اي عن غير الاسم ايضا كما حكى عن يونس كما مر وذا سالت من عن غافل منسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقل او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبته اعوج جاز لك ان تقول لا اله الاي البكري او الفرشي مثلا باي من مكان المنسوب اليه العاقل ويدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في السؤل

في الخبر بالموصول

في الفرق بين العلم والعلامة

في الشرط ان المسؤل بالعلم

فيما يتعلق بالوصولة

عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شئ لا يحد فيها من الالف واللام ويلحق بها النسب اخر من كان في آخر
المسئول عنه والاكثر الاشهر اذ خالفهم في الاستفهام على الالف واللام فنقول المتن بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لان نقول
الفرشي والهاشمي وايضا من من ضعف فضعفها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاف بالنسب بها فاني بحرف
الاستفهام وبعضهم لا يمان بها فنقول المتن مقصودا الكفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكم في لفظ المتن اعراب العلم
المسئول عنه عن نسبة سواء كان السائل واصلا او وافعا كالحكاية في اتي سواء فنقول لمن قال جاء زيد المتن يا فني وكذا المتن
والمتن وكذا المنان والمنتين والمنتون والمنتنة والمنان والمنين والمنتات ويلي في المسئول الجواب على فاعرب
المتن فنقول بغير المتن فيقول الفرشي على انه صفة لزيد المذكور ولا في كلامه ويجوز الرفع في الكل على انما لم يند
اي هو الفرشي لا تفصاله عن الموصوف بوسط الاستفهام قال بمرمان سائل المبرز اذا قال لك رجل رايت زيدا وارود ان
سأل عن صفته قال قول المتن كافي قلت الظرف في او العالي او البرزني قال السيرة في هذا تفرع منه وفي اس وليس بمجموع فلك
كانه جعل الباء في الظرف ونحوه لئلا يكد كما قيل في احموتى وذواتى وان كانت صفة العلم منسوبة الى مالا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز المتن انفا قال البرزني الفاسر المكي او المداوي قال السيرة هو تفرع منه وليس بمجموع واجاز الاختصاص الاستفهام
ماي على نحو المتن في اسافقال يقال الاتي فيصليح للنسب الى العاقل الى غيبة الوجه المنع لعدم التماع والاستفقال
الباء والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي مثل رويد زيد اي امهله وهيها ذاكاء بعد اعلم
انما ذابني اسماء الافعال لمشايتها مبني الاصل وهو فعل الماضي الامر لا نقول ان صفة بمعنى لا شك ومه بمعنى لا تغفل
اذ لو كانا كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكف وكذا لا نقول ان اف بمعنى انضج واوه بمعنى اوجب اذ لو كانا
كذلك لا عبرة لهما بل هما بمعنى تفتحت وتوجعت الانشائين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال يثبت لكونها اسماء
لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سوله في على ذلك الاصل كالماضي الامر اخرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج
الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها يثبت بافعال مع ما بينهما معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صبغها بخالفه لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل للزم على بعضها والثون في بعض
الظواهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعين اصولها وانها عن شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كزيد زيد وبله زيد بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر امامك زيد وعليك عمر
اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كزيد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب امامك زيد ورف
زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدر او كوشكان وسرعان وبطان وشنان
فانها كلبان في المصادر وكهيهة فانه كفوفاه وتزال فانه كفجار ويند كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصلها ما يكون اصلها المصادر للناسبة بينهما وزنا
ولا حافها باخوانها من خور ويد وبله وفداء والظاهرة في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصواسم فعل نحو اهلها في الكف
ومها في الاغراء واهما في النجى والاستطابة ولعاود عد غلة في الانتعاش وهلك وويحك ووبك وويلى لعمرو على ما مر في
المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال بخصوصه ومه وهما ودع اي انتعش وبتى اي ارفع
وهنا وهما وحى وايه وهبك وهبك وهبت وسيجي معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والثون فيه كما في صيه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاءه على المصدرية ونبأوه مراعاة الاصل
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما الخ وكخ وان واوه ونج اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان
نحو افا او نيتن بالحرف في خوف لك فلا ولي ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم يصر مصادر ولا اسماء افلا
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فطرك بمعنى تقدم او احذر من فدامك وبعذر اي احذر من خلفك وحذر
عمرو وحذارك عمرو والنجاء ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يتم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط
التقدم اي تقدم نقلها واحذر فطرك اي تقدمك وبعذر اي بعد بعد وحذر وحذارك عمرو اي عمرو واحذر
او حذارا والنجاء ان الى النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا نقر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن
المصادر والاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاسم لانه هذا الاسم ولا في هذا الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ زبا اصل
مرفوض وعارض لازم واما امين ففيل سريانه وليس الا من اوزان العجبة كفايل وهمايل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

لفظ
والكيتين

في اسم الافعال

احذر

في أسماء الأفعال

بمعنى كذا يكن كذا وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كبريم ولا يمنع ان يقال اصله
 القصير ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالتدبير والتكبر ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم
 الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لا تافعل لمثل صه ورويدانه اسم بالنظر الى
 اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل يقال غير مطرد كما طرد
 في نحو رحل الله ولم يضرب ففتح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما ينبغي ثم اعلم ان بعضهم
 يدعي ان اسماء الأفعال مرفوعة المحل على انها ساء لا خبر لها كما في اقامم الزيدان وليس بشيء لان معنى اقامم معنى
 الاسم وان شابه الفعل اي ذو مقام ففتح ون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
 باللفظ فان في قولك نسمع بالمعدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كان
 ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منها محل من الاعراب لكونها اسمين فلما انتقل الى معنى
 الحرفية لم يبق لها ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى
 الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم
 من ان اسماء الأفعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال فيها مفعولة
 فلم يكن فائتحة مقام الفعل فلم يكن مبيته ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مفعول بل انصب
 صار كنه فياء جعز وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدور بل المضاف والمضاف
 اليه في الاصل صار ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وسير
 عليين لكان وصارا المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبدا لله فبانط شرا عليين
 فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
 هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا معناه شيء اذ العرب الفصحى لا يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ
 اسكت وبقا لم يسمعه اصلا ولو قلنا انه اسم لا سكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى
 لصح فعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كمال غيره كذب العتيق وماء شين بارد
 ان كنت سايلني عبودا فاذ هي ذاروي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى غير بنصو فقال لصاحبه كذب عليك
 البرز والنوى بنصب البرز قال محمد بن السري ان مضر بن نصيب واليمن برفع فمعنى كذب عليك البرز اي الزممه وخذ
 وجبه ذلك ان الكذب عندهم في غايه الاستعجان وما يغري بصاحبه وباخذ المكذوب عليه فيصار معنى كذب
 فلان الاغراء اي الزممه وخذ فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى كذبة ثم استعمل
 في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل ان قال وذبيابته
 اوصت بينهما بان كذبا لفرط الخوف والغري في اي عليكم بها وكذا كذب الحج اي عليك به فكما جازان يصبر نحو عليك واليك
 بمعنى فعل الامر فينصب بجازان يصبر كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب كما ينصب بالزمم قال ابو علي في
 كذب عليك البرز ان فاعل كذب مضمرا اي كذب التهم اي لم يوجد والبرز منصوب بعليك اي الزممه ولا ينال في
 له ذلك في قول غيره كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الأفعال حكمها في التعدي والزمم حكم
 الأفعال التي هي بمعناها الا ان الباقى اوفى مفعولها كذا نحو عليك كضعفها في العمل فتعدي بحرف عاده اتصال ذلك
 الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبانها عليها نظر الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصدر ومعلوم اما
 تقدم مفعولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور
 وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما انضمامهما معنى الفعل وجوز الكوفون ذلك استدلالا بقوله يا ايها
 المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي
 اي دلوي قد املك فخذها واكثر اسماء الأفعال بمعنى الامراذ الامر كثيرا ما يكسفي فيه بالاشارة عن النطق بلفظه
 فكيف لا يكسفي بلفظ فائم مقامه ولا كذلك الخبر مع اسماء الأفعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الأفعال
 التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الأفعال
 فلما ثبتت في المفعول المطلق بما وجب حذف فعله فاسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيد
 بنصب زيد كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذ فغدا ممكن فاختص هذا الكلام الطويل لغرض حصول
 الفراغ منه بالسرعة لبادر المأمور الى الامثال قبل ان يتبادر عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيد وجب عليك

بمعنى كذا
 على فاعله النج
 على فاعله النج
 على فاعله النج

في كذا
 في كذا
 في كذا

وَبَيَانُ مَعْلَقَاتِهَا

ابنا فقلت الالف هاء ومنها بله اى دع ويسعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك
 زيد زيد وبله زيد الكدع زيد وحكى ابو علي عن الاخفش انه يحكى بمعنى كيف فرفع ما بعده وبلشد قوله شعر نذر
 الجحاح ضاحيا هاما انها بله الالف كانتا لمختلفين بصب الالف رفعه وجوه واذا كان بمعنى كيف جازان بدخلة
 من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل القهر فن بله ان باى بالاضحة اى كيف ومن ابن ودي من هل على القلب
 وذكر الاخفش في باب الاستئناس قوله اعطيتهم الجهد منى بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا ولا بمعنى حوى قبله
 قوله عليه السلام بله ما اطلبهم عليه ومنها يند زيد اى مهله وحكى البغداديون بندق زيد قال ابو علي لم يحل احد
 لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع
 اسماء الافعال قياسا عليه نظر كما مر قال ابو علي يند من التؤدة فلبث لو اوفاء وابدلت الهمزة بياء كما حكى سيبويه يلبس
 الرجل في يلبس الرجل ومنها رويد زيد وهو في الاصل بضمغير رواد امصدا رويد اى رفق بضمغير الترخم اى ارفق
 ورفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون بضمغير رويد بمعنى الترفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل الضمير
 الامهال وجعله بمعناه ويجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
 كضرب الرقاب ورويدا نيدا كضربا زيدا الثالث ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ما صفة المصدر نحو سربل
 رويد اى مرودا او حالا نحو سربل رويد اى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله نع امهله رويدا
 يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان يستقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يفهم المصدر
 مقام الفعل ولا يفقد الفعل قبله نحو رويد زيد انما صحت بدواتا فتح رعايته لاصل الحركة الاعرابية وقوله رويدك زيد
 يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر فزيد ما على رويدا اسم فعل كما قال بعض
 العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لا اعطيتك رويدا الشعر اى دع الشعر ومن الازمنة صه اى اسكت ومه اى اكفف واه
 اى زد في الحديث وفى العمل وصه ومه يستعملان متونين وغير متونين والكسر مع الثوبن للتاكيد وزعم الاصمعي ان
 العرب لا يستعمل اليه الا متونا وخطا ذال الرقة في قوله وفننا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد الثوبن اذ معنا
 هات حد ثنا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايه اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لطلق
 التجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالثوبن اذن كانه صه وكذا كل ثوبن بعد المنفوخ من هذه الاسماء يحتمل الوجهين
 نحو رويدا وجهها ووجهها وجوز ان السري في ايهما الفتح من غير ثوبن على فلة ووجب غيره ثوبنه وقد تبدل الهمزة ايه واهما
 هاء فقال هيه وهيهما ومنها فداء بالكسر مع الثوبن قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثير من مال ومن ولداى ليقفك
 ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كاهيت وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ونعال وقال
 التميمي سري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت فاهم مقام المصدر وكاف لكما الا اناف يجوز اعرابا عراب
 المصادر نحو اقالك وهيت واجبا لئلا نظر الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت فاهم مقام
 مصدر فاهم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا فديتنا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات الفاتية مقام المصادر
 التى يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال يفتاتها على مصدرتها وبنائها نظر الى اصلها في الضووت وهو الاقو
 في نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى عوى خرجهما عن ذلك الباب على ما بيننا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صوت
 المنسوب نحو افا ونفا مبنى على الفتح والثوبن فيه كافي صه لان الاصل بقاء كل شى على ما كان عليه ومنها دغ ودغا
 ودغدا وعلغا اى نغش ودغدا نكردع للتوكيد وفدا شق منه المصدر اعنى الدعة بمعنى قوله دغ دغ للعلامة
 ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الاحتمال ليله وقولا لها هلا فقد ركب ابرا اعز مجحلا اى اسرع ومنها
 هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسع
 ومنها فذك وفطك وبجلك وكان الاصل فذك وفطك اى قطع هذا الامر فطعا فهو في الاصل مصدرا مضافا
 الى الفاعل واهم مقام الفعل فبنى فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف كذا بجلك
 اى اكفك فبالحذف اى كفك في الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجلك بخلاف فذك وفطك فعنى فذك الكف
 ومعنى فذنى لا كفك فالى فذنى من نضر الخبيث فذنى ليس الامام بالشج المحدث وقال ومضى اهلك ولا احفله
 بجلك الان من العيش بجلك ولم يصح حسبه ان كان فريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصروف بفتح مبتدأ
 وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوفاية في فذ وفطاد ون بجلك في الاعرف لكونها على حرفين دونة كما مر في باب المضمر
 ومنها حتى اى قبل بعدى يعلى نحو حتى على الصلوة اى قبل عليها وغزاة الخطاب ان بعض العرب يقول جتهل

زبد

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في بيتك

في فقال

وبأخرا من الحرف وهو الذرف ولا يحى هذه اللازمة للنداء علما للجنس اى يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير
 علمه كالضعف ونحوه على ما يحى في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما
 وهو الاكثر وذلك بنحو خلاف وجباز للبهة كانت في الاصل صفة عامة لكل ما خلق ويحيد اى يجذب ثم اخصت بالغلبة
 المتأهلا وكذا حاد وبراغ الشمس من الحنذ وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلام وازام وجداع للسنة وسباط للحمى
 في ابدن من الشعر السبط ومثله ككرار للخرقة التي تؤخذ بها المرء زوجها سميت كرا لاقتها كرا الزوج اى زوده بزعمهم
 يقال باكر كرتيه ان ادبر وان اقبل فستره وفشاش وجباد وصمام للذاهبة لا تفانقش اى تخرج ربح الكبر ويخيد اى يترك
 سميت بها نقرة ولا ونصم اى تشد يقال فشا شفشته من اسنله في نهاى اخرجى ربح الكبر من اسنله مع فيه ويقال جبد
 جباد اى ارجى باراجعه ويقال صمى صمام اى شندى باشده اى زبدى في الشدة او ابقى على شدة ذلك كذا وبلين
 في قوله نك اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعه حادثة اى باذاهبه الحادة اى المانعة
 وفباح للغارة يقولون فبحى فباح اى اشعى على مشعة على ما قبل صمى صمام ويقال كونه وفاع وهي علم كية على الجاعرين و
 انصباها على المصدر من كونه اى كية وافعة اى لازمة ويقال طار للكان المرتفع كانه طامرا اى وابته ويقال للضبع
 ثمام وجبار وفشاج من الفشم وهو الجمع ومن الجعرون الفشم وهو تفرج ما بين الرجلين فنده واما لها اعلام للجنس
 بدليل وصفها بالمعرفة بنحو حاد الطائفة ولو لم يكن معارف لم يخرج حرف النداء معها في نحو فشا شفشته وجباد جبد
 ويحيدى جباد كما مر في باب النداء والضمير الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو فطاط اى فاطة كانه قال
 اطلت فراطهم حتى اذا ما قلت سلتهم كانت فطاط وسببته سبته يكون لزوم اى لازمه ولا ينل فلا ناعندى بلال اى
 بالة لا يصيبه عندى ندى ولا يصلة متى صلة قال في الجبل بعد الوفاى الصعبد بداد اى مبندة منفرة فهو حال والراجع
 الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى لها مذكر ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا
 لصاص في بعض خبره الحمر يذكركم فراجع الى لصاص فلنا وله بالموضع ويرى يلبص فيها ولصاص منزل من منازل
 بنى يثم وخصاص فحل في المثل اجزى من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فغفر وحضا
 وكذا حصار كوكب فغار مدنه وقد شتى بنحو هذه المؤنثة رجل كما ستمى بنحو سعاد وزينب فطام وحزام وبهان وغلاب
 وسجاج لسوء مقبته وسكاب لمركه وكسلب وخطاف الكلبين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف الارضين وعار
 لبفر وظفار لمدنه وجميع المصادر وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علمه بناها قال المبرق فيها ثلثة اسباب الثالث
 والعدل والعلمية قال بسبب اسلم الاسم بعض التمكن فليسحق بالثلاثة زيادة السلب ليس بعد منع الضرف الا البناء وفي
 قوله فطر وذلك لانه لم يسم كذا ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
 ولو ثبت الثالث في المصادر لم يثبت العلم والعلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض اذ ييجان بنحو عمر اذ استمى به مؤنث
 فانه اذن معربا اتفاقا مع اجتماع الثالث والعدل والعلمية وقبل يثبت لثمن فام الثالث وبعد تسليم فقد برع
 الثالث في المصادر وهو منقوض بنحو هند وفارودار مما لا يحصى قال المص المشاهدة زال زنة فورد علمه بنحو صاحب
 وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وشيئ الفجور وفاسفة لا
 تدل على كون فجور فاسق معدولين عنهما اذ من الجاهل يترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
 وان ادعى المعدل لا يضطر وجودهما مثبتين الى ذلك كما ذكرنا المنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون زال
 الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدرا العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
 بنى ثم المصادر والصفات لشابهة ما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة
 فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحداد فكان حقا الاعراب لان الكلمة المبنية اذ استمى لها غير ذلك لفظها يجب
 كما ستمى بان شخص على ما يحى في باب العلم المعنى الوصف بان في جميعها اذ هي اوصاف غالبه واما الاعلام الشخصية
 كحزام وفطام فبنوا على ما قبلها على الفياس ما عرهم لها غير منصرف واما الاعراب فلعربها عن معنى الوصف لا ماعده
 انصرفا فلما فيها من العلمية والثابت وبناء اهل الجاهل مخالف للفياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى راع
 البناء الذى كان لها في حال الوصف كنهتم رواها لا تضاد بين الوصف العلمية من حيث المعنى كما مر في باب
 ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت منجدة غير منقولة عن الاوصاف اجزاها تجري العلم المنقول عن الوب
 لاكثر من غيره او نقول اجزا الاعلام الشخصية تجري الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي معرفة غير منقولة عند
 للمع لاجتماع العدل والعلمية فيها وينقضى ذلك باجتماع العدل والوصف بنحو فاسق عند النجاة والعدل والعلمية

في معنى كية
 في معنى كية

في علمه بناء المصادر
 واصفات

ان يكونا

في بناء المصادر

في المبتدئات

في نحو فاش و فباح ونحوهما من الاعلام الجانبيه مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعه نظرا
 كما مضى هذا مذهب الاقل من بني عثم واما مذهب الاكثر منهم فنصحي انهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصيه الا ما كان
 اخره واو كحضار وانهم يبنونه وذلك لان نقد بري الاعراب البناء في جميع الشخصيه مستفهمان لكنه قد يخرج احدى المنقذ
 لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الرء فصد الاماله اذ هي امر مستحسن والمصحح للاماله هناك في الرء وهي لا تحصل الا
 بنقد برعله البناء لا نأذ اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر ائاما فاذا كان كذا كان بنقد برعله البناء للغرض المذكور والى من
 بنقد برعله منع الصرف وان كان ايضا مستفهم الوضوح واما القليل كثر من بني عثم فنقد جروا على قياس منع الصرف في
 الجميع دون قياس البناء وقال المصنف في القسم الاخرى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الجواز عدلا بنقد برعله يحصل مشابهه
 لباب زال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب لبناء اذ لو كفى بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل
 بنقد برعله ليس لنا فاطمه وحاذمه عدل عنهما فطام وحذام كمالهس لنا عاملا المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني عثم في
 نحو حضار العدل بنقد بري والوزن وفي نحو فطام الثابث والعليه لا تاخر مضطرب فيه منع الصرف الى العدل اذ
 الكفاية حاصله بالثابث والعليه قال وبعضهم بنقد فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطرب فيه الى بنقد برعله
 اى من باب العلم الشخصى فيطرد بنقد برعله في جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر في بعض اى الرء هذا وقد مر الكلام
 على بنقد برعله قول الاصوات كل لفظ حكي به صوت وصوت به كلبهايم فالاول كفاق والثاني كخ اعلم ان الالفاظ التي تشبه
 الخاء اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صلا راما عن الحيوانات العج كفاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون
 مثل الحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة مجردة وليس الحكي كذلك اذ الحيوانات الجمادات لا تحسن
 الافصاح بالحروف فاحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في بناء كلامهم في
 بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه ينقص عليهم او يبعد عن مثل تلك الاجزاء
 الصادقة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في اليلغا فخرجوها على ادنى ما يمكن
 من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثابتها اصوات خارجة عن فم الانسان
 غير موضوعه وضعها بل باله طبع على معان في انفسهم كاف وثقت فان المنكر لثوق يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف
 ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بنف وكذا هو للتوحيج او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة
 منها طبعها كخ لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لا جنباجهم اليها نسوا الكلام وحركوها بحركة وجعلوها لغات
 مختلفة كما في لغات اف واذة وثالثها اصوات نصوت للبهائم عند طلب شيء منها اقمالي كلفاظ الدعاء نحو جوث وفور
 ونحوها واما اللذان كحلا وهج وهجا ونحوها واما اخر كالثوب وهديع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يحتاج
 به الحيوانات العجم حتى يقال انها او امر ونواه كاذبه اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال نع كمثل
 الذي ينطق بالاسمع مع الادعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يفصد ان يناد بعض الحيوانات لشيء من هذه الاعمال
 فنصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف
 معينة لا معنى لشيء ثم يخرج منه مفارنا لذلك التصويت على ان لك الامر اما بصوت وناديه واما باناسه واطعامه فكان لحيوا
 مثل المراد منه اما رهيبة من الضرب ورغبة في ذلك البر وكان ينكر مفارنه ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان
 يكفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده
 فيمثل عقيب الصوت عادة ودربه فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والتهى لذلك الحيوان واما وضعوا المثل
 هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يفتعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبهة الافراد وتمايزها با
 لقطع والاعتماد لها على الخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة
 عليها فتركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يثبت من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والفرد والكلب وغير ذلك
 هذا وانما اراى منعاسن ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المفارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى لها الطالب عنها
 اسما لا افعال كاذبه اليه بعضهم فيكون او امر ونواه لان الله تع جعل الجمادات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
 بمنزلة العقلاء فلا يباسن ان مخاطبة بكلمة بما يفهم كالعقلاء ثم يقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها
 من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات الجمادات والجمادات واصوات
 مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالفاظ الطبيعة وكبصوت به للحيوانات وهذه الاقسام
 الالته ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الاقسام

لانه يشبه الاكبر من الحروف ليس كما في

استقوتهم

سنتوتهم

وعنه لك

الى استقامت الحكم في شأنه، كلاهما
كالكمالات، فمالوا لها معا ملكتها
والمنحوصها باشرافا على كل
امور الاسماء، ليكون ادل على

• ANTIKORUPSI •

الشيخ الاسلام عز الدين ابن القيم

برای حفظ

قصص
فی
الامم

في المبنيات

وفي بكسر الهمزة وقبل يفتحها وسكون الهمزة دعاء للنبي عند السفاذ وحج وعنه وغير بكسر العين والراء وروي فتح العين زجر للضار
 وشاوشو للجار المورده وعوه دعاء للجحر وهي دعاء للفرس وحج صباح بالفتح جاج وفوس زجر للكلب ليكون السنين ومن
 دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء اول شدة يد هاساكنه زجر مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي وقد جعلت بمعنى المهر
 مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلا ذره اي ان لا يكن ضربا لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على الجوال
 في نفس التكلم وي للشد والنجي وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق وان قبل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر
 وكان الاصل وبلك اي عجب لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا وبل وبل ومنه غير ان
 وبل وويلس وويلج وويلب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادرها افعال لها وفوهم ويلييه بروي بكسر اللام وضمة
 فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل وبل اتمه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال
 في النجيب قاله الله فان الشيء اذا بلغ غايته بدعي عليه صوتا عن عين الكمال كما قال في الله في عيني ثبته بالعقد وفي الغز
 من انبأ بها بالقوادح وفوهم فانه الله من شاعر محذوف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة
 لمعنى عجبها واما ان يقال اصله وي لانه عجبها اي وليد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت
 الهمزة تخفيفا لفساد التركيب المذكر والكسر على ان اصله وي لانه فحذفت الهمزة مع ضمة واما وبل كان نحو وبل كان الله
 فهو عند الخليل وسبويه وي التي للنجيب ركب مع كان مثقلة كما في الابهة او مخففة كما في قوله وبل كان من يكن له نشب
 بحسب من ينفخ بعشر عشر ضروري في هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله
 وبل كان الله بلسط الرزق لمن يشاء ويقدروا بكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله وبل كان من يكن له نشب قال القرام وي
 كلمة تعجب الحق بها كان الخطاب كقوله قبل الغوايرين وبل عنتر اقام اي وبلك وعجبها منك وضمة اليها ان ومعنى وبلكانه
 لا يفلح الكافرون المراد انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال لعجبها منك فقال لما تعجب منه فقال لانه لا يفلح
 الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واسند على كونه بمعنى المراد ان اعرايته سالت زوجها ابن
 ابيك فقال وبلكانه وراء البيت اي المراد انه وبلو البيت ثم صار ومعنى وبلكانه المراد لم يغير كاف الخطاب للوثق
 والمثنى والمجموع بل لزمث حالة واحدة وهذا الذي قاله القراء افر من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واده وقد
 ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حين يفتح الخا وكسر السنين كلمة يفلو لها الانسان اذا اصابه بغثة ما يضره ويوجعه كالبحر
 والخمر ومنه يخ وهي كلمة يقال عند العجايب الرضى بالشيء وتكره للباغية يقال مخ يخ فان وصلته خففته ونونته مكسورة
 الخاء وتجا شد منونا مكسورا قال الشاعر قد جمعها رافده اكرم الرافدات مخ لك مخ ليخر ختم واذا بين باللام فهو
 مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكي ابن السكيت به به بمعنى يخ يخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها واخاء مشدده
 مكسورة وكذا الخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغايات اخا وروي كذا المصدر فاعبر به وهو مصدر يخ
 للمفعول اي مكرها ومنها مضى بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند النطق
 بالشفثين اي التصويت بانفراج احداهما عن الاخرى عند ردة المحتاج وليس الرخ بمثابة رطاس بالكلية بل فيه اطماع اما
 من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مضى لطعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند النطق تاما لم يكن ان يركب من شكله
 وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مضى وسني بها فصار مضى كالحكاية عن ذلك الصوت فيني بناء سائر الحكايات على الاصوات
 قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد المعموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب بيان ماهية الشيء
 ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كلمة سائر الحد والمنفعة لانه في اسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل
 من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اسماء الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب
 النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من فالقها واما قال من كلمتين ليدخل فيها مركب من اسمين وفعلين و
 من حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف فونه ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
 ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بينهما نسبة بعد التسمية بهما
 وكلا مناهي المركبات المبينة اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بناءهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف بل العلمية
 لا بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يحى فلا يطلق عليها انها
 معربة في الظاهر ومبينة لا شغل حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابها او بنايتها وبالسكون الذي كان
 كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بل
 يثبت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى

نابا
 الاسمان والافعال والاسماء مع الفعل والاسماء مع الفعل والاسماء مع الفعل

في المبنيات

قلت ان الجملة ليست ببنية
 في التسمية بها عا
 المصنف في باب الكليات
 مبينة الاصل

في المبنيات

في المركبات

في المركبات

كرب وبعلبك ثم أعلم أن العلم المركب على ضربين وذلك لأنه إما مركب للعلية أو كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سببا لبناء الاول فان كان الاول والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه من اجاء للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على فله اضافة صدر المركب الى الاخير ليشبه بهما بالمضاف والمضاف اليه ليشبههما لفظيا كما جاء في معدي كرب كما يحى فيحى في المضاف اليه الصوف وتوكة كما يحى ولا يستلزمنا الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خارجا بالاشبه عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قبل وان لم يجمع في نحو سبب ولا اضافة واما الجزء الاول فواجب لبناء ان لم يضاف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فبشابه الحرف قبله على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبني على غير الفتح ويجوز حكمه حكم المبنى فيكون له هذا النوع شعبة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سبب ولا فعل نحو جاء وتوكة وحرف نحو من وتوكة ولما فعل حال من الضمير والاول اسم نحو افاضوا وفعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سببا لبناء معدي كرب وبعلبك فالاول بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتجاجة الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يلحق الثاني ايضا ليشبه بهما بانهما من الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فبشابه الضمير بالعوامل ما لم يعمل معدي كرب فان حرف العلة يفي في الاحوال ساكنا والعجز ماله مفرد امن الصوف وتوكة وبعضهم لا يصر في المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصوبا اعتادا بالتركيب القوي كما اعتد به في مكان به معدي كرب وهو ضعيف مبتدئ على وجهه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب الاضلاع غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلاقتها ليست حقيقفة بل شبهة بالمضاف والمضاف اليه ليشبه لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقفة لانتصب به نحو معدي كرب في نصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او نقلا ولا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يفي الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كلمة الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو ضرب زيد وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احراما لخصوص الاعراب وعمومه وان لم يرد منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كعضد الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على بناءه ان كان في الاصل مبني على الفعلية اذا كان الفعل مبني على سبب ضرب وسوف يضرب ولن يضرب لم يضرب وكذا في نحو زيد وهل زيد ولزيد الاسماء بعد هذه الحروف مبتدأ وفي الظاهر فالسبب هو المتبني بالمعطوف مع العاطف من دون المنوع واجب الحكم ان العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد وما زيد ومن زيد الا ان جزء الجزء تفصيل وذلك لانه لا يخفى اما ان يكون احاديا ولا فان كان فعند سبب وبه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالضاف كما في الثاني والثالث وقال الزجاج يجوز جعله كالضاف بان زيد عليه حرفين من جنس حركة مدغم احدهما في الاخرى وتغير اعراب المضاف كما زيد هما عليه واسميت به وهو مفرد كما يحى في باب العلم هذا قوله والاول ان زيد حوفا لان الحرفين انما زدهما عليه في حال الافراد فلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة ولا ثوب حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجمل اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفاء من جنسه كما بقول في المتبني ي زيد في زيد مشددة الباء كما زيد في الافراد على ما يحى في باب العلم والاول ترك الزيادة لان من من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاج الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثالث حكاية واعرابا نحو مند شهر وان لم يكن الاول حرف حوفا لحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو زيد ولزيد واما اخض حرف الجزر بذكر لكون الجزر بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكما كالا يكون المفرد محكما كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذ لم يكن الصدر ضميرا ليشبه الجزرين بالمضاف والمضاف اليه كما مر في الاول ان يجوز ايضا اضافة الضمير نحو وجهه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يفي الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبتدئا على حركة مشابهة للاعراب كما في بازيد ولا رجل فتحكى الجزر ان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البناءة مجرى ما شابهته من الاعراب وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصوص اعراب ولا يخلو من ان يكون له قبل العلية مطلقا اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع مشوعاها لا غير في التابع

في المركبات المبنية

مع المبنوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليه كما قلنا في المضاف الاسم العامل عمل الفعل
 وراعى الأصل في الضرف وتركه ايضا فنصرف عاقلة نظيرة سواء سمي به رجل وامراه لان السمتي ليس واحد من الاسمين
 بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالأكثر ترك الضرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
 على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانت سميت بامراه عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث واللاثم
 اعتبار الأصل الصفة وإذا سميت بطليح وزيد لم يصرف الأول اذ هو غير منصوب قبل التسمية بهذا المركب فان ارد
 بطلح واحد اطلق الاسم شخص صرفته كما كان مصروف قبل التسمية وكان الفياسر ان يحكى المعطوف عطوف النسوة
 مع وجود المبنوع كما حكى بلا مبنوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لم يكن في المبنوع قبل الوصول الى التابع
 مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبع المعطوف ولم يبع الأول الثاني لئلا يصير المبنوع تابعا ويجوز
 في التتابع مع مبنوعاتها اجرائها مجرى نحو معدى كرب وأعراب لثان اعراب غير المنصرف مع التركيب يجوز ايضا
 كما فيه اضافة الأول الثاني في وجهي التركيب لاضافة الاعطف التثنية فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
 حرف العطف قبل العلمتين فبناهما اولي بعدها الفهم موحيه في كلهما اقله الأول فالاحتياج الى الثاني واملا الثاني فضم
 الحرف ويجوز كما في نحو معدى كرب بعراب لثان اعراب غير المنصرف مع التركيب يجوز ايضا كما فيه اضافة الأول الى الثاني مع
 صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يضمن لثان في حرف وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الوجه الثلاثي بعد العلمتين
 وانما جاز اعراب لثان مع كونه مضمنا للحرف في الأصل لان ذلك المعنى انجي بالعلمتين وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمتين
 لا مطلوا اعراب لا معينه فالحكاية لا غير نحو المستمعي فقام وفدا قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام
 فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن لثان حرفا بيئنا كخمسة عشر وحادى عشر ولخوانهما الا اني في الاعراب الثاني كعبلة
 وبني الأول في الاصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذف الواو فصدا لخرج الاسمين وتركيبها وانما خرج هذا المعطوف
 بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاث ابنا لان الاسمين معا هما عدد واحد عشرة وعشرين بخلاف لاث ابنا وانما
 مزجوا النيف مع هذا العدد بخلاف سائر العقود ونحو عشرين واخوانه ومائة والف فرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي
 الفاظها مفردة وبني الأول لكونه مخارجا الى الثاني فشا به الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف ببناء على الحركة للثان
 على عرض البناء وان لهما في الاعراب صلا وعلى الفتح ليجف به بعض النقل الحاصل من التركيب اجاز بعض الكوفيين اضافة
 النيف الى عشرة فسموها بالمضاف المضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب نشد تكلف من عنائهم وسقوية ثبت ثمان عشرة
 من حجة وبني حادى عشر الى ناسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس عشرة كما نقول الخامس عشر
 والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشر فربما كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في
 العدد فيقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد الثاني وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد
 من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذلك نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرون
 رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون فاما معنى هذين
 العطف قلت كان الفياسر ان يبنى من مجموع جزئ المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
 عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد بدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين
 بلان على مفرد من وهو ضد المقصود فبنيت ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس معنى المفرد من المتعدد كما في قولك
 الباب عشرين بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث علفاذا المفرد
 من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فيقول اريد ابنا باسم
 فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناها اسم فاعل
 منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيها الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض
 حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحونا شرا في ثلثة عشر او في ثلثة عشر كان يلبس فاضطر الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
 التي حقتا سببها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونهما من المجموع لان المعنى احد
 من مجموع العدد بن فوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني لئلا يكون من اول الامر المراد من المفرد المتعدد
 لا العدد وعطف الثاني لفظا على الملك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
 منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاسيما انما يبيننا لكن المعطوف
 عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويسوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

فلا احتياج

في تركيب

عاقلة

اذا قصد

ولكنه ليس

بالمعنى الواحد من الثلثة والعشرون

نقد الكلام في المركبات

[illegible]

لان المضطر الى هذا منا وبل بتركه التسوية:

وَبَدَأَ زَيْدٌ

مضاً
من مصداق
الى المقول

في الأصل انتصابه على الخصال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون م

حرف العطف

22

المركبات

لان بين يفتنى
مشتبه

القامين وكثيرها
مع فتح الشك

التي في بابها

النكبات

التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا خراءك والفروض لها جزاء ونقول بئس في كل يوم يوم وفي صباح ومساء ذلك لان على
بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرا كغيره لكن حسن بقدر ذلك وقوعها موقع ما يكن بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبه
به فاذا لم يقع موقعها لم يقدّر ذلك واستعمل الخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالة نحو ثغر فواشعر يغير ويشد مبد
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مبدع بكسر الفاءين واخول اخول كلها بمعنى منشبرن ووكناهم حيث بليت اي منفرد
ضابعين وسقط بين بين اي بين الحرف بين المبت وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال يبنى ويبنك ولم يسمع في هذه
الكلمات الاضانه كما سمعت في المذكور قبل مع انه يمكن ان لا يقدّر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فتغير من
اشغرت عليه ضبعنا اي انشغرت ولم تضبط ويغير بغير النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من الشذر اي التفريق
ومذر من المذر وهو الاصراف والميم بدل من الباء ويقال شذرو بذرا بلاء على الاصل او من مذرث البيضة اذ افسد
وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفتنى الاخبار وينشرها وحيث بليت قد بنونان و
قد يقال حيث بليت بكسر الفاءين واصلا ما حوت بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدم نحو حوثا بوثا من
الاستحانة والاستنباط وهما بمعنى يقال استخنت الشيء اذا ضاع في التراب وطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثانية
وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات مخوفاش ماش وخاف باث وجاز قلب الواو بباء او الف لا لاشتغال الحاصل
بالتركيب ومن فونما فلوكون الثاني ابتاعا كما في حيث بليت وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونهما مشتق من خذع مذع
وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب فند مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله
غير متعين وانما حسنة الحالة والظرفية وذلك نحو قولهم ونحو في حبص يصير اي في فنة عظيمة بفتح الصادين والفاءين
مكسورين او مفتوحين والحبص المهرّب البوص السبق والقدام اي في فوة هرب وسبق بعضهم بعضا العظم القصة
فقلبو الواو بباء للازدواج وهو اولى من العكس لان الباء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الباء واو او قد بنون الجوزان
مع كسر الفاءين وفخما فكونان معبرين والثاني ابتاع كما ذكرنا وقد يقال حبص بوص بكسر الصادين والفاءين مفتوحا
او مكسورا تشبيها بالاصوات وجلاء حاص يث كحاث باث بفتحهما اما الخازن فانه مركب من اسم فاعل خري اي فخر وعلب
ومن فاعل نري اذ اسماء ولو يقع كانه قبل هو الخازن اي البازي فربما وجعل اسم واحد او يضاف فيه على سبعة اوجه خازن يخرى
الباءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالخمسة عشر فكان اصله الخازي والبازي على عطف احد التنوين على الآخر وخاز
باز على ان يكون كعليلك ويكون الاول مبتدأ على الفتح او الكسر كما ذكرنا اول هربنا بخلاف نحو عليلك نظر الى اصل التراء
انما منع الضروف في هذين الوجهين للعلية والتركيب انما هو علم الجنس كما ساهم فاذا دخله اللام انكسر الثاني جوا كما في سائر غير
المضروف وخازن يفاعرا بهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في عليلك فيجوز صرف الثاني وتزلفه صفة وخازن يفاعرا
كفرطاس وليس الاخران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخل
اللام على هذه اللفظ لم يغير ما كان مبتدأ عن مبتدأ كانه في الخمسة عشر قال وجن الخازن يفاعرا بها جونا ولها خمسة معان ضرب
من العشب ذباب يكون في العشب وصوت الذباب داء في التهائم والتسور واما خاف باو للتكلم وفاش ماش للفاش
وكل واحد منهما اسم بصوته فيقال على بناء ما واما المجرى فكيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بالخمسة
عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبادي بدا وانما نجي عن جزئها ايضا معناه افراد بان كما انجي ذلك عن جزئ ابدى
سبا لان الاعلام المنقولة براعي اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الا لاختفاء
ذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى غير انما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على اصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ابدى سبا مثله في التفريق فالاصل موزن بالتفريق البالغ الكمال
الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى غير كثير جوز واقعية اللفظ عما كان لان المعنى يكفي في الايدان بالاصل
المنقول منه قوله النكبات كم وكذا للعدد وكبت وكبت الحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يغير عن شيء معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صحيح في الدلالة عليها ما لا يهام على بعض السامعين كقولك جلة فلان وانت زيد زيد
وقال فلان كبت وكبت ابهاما على بعض من يسمع او شناعة للغير عنه كمن للفرج او الفعل القبيح وكوطيت وفعلت
اي جامعيت والفاظ الحديث لو لم تختصصا لكانا راجعة الى مقدم اول نوع من الفصاحة كقولك كثير الرقاد
للكثير القري ولغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى في ذلك اللفظ كقوله كان فعلة
لم تملأ مواكبها وبار بكر ولم تخلع ولم تخب اي خولة وكقولك مرفت برجل فعل اي احمو وقد يكون المراد مجرد ذلك

النكاح
في اثنى عشر
كتاباً

لَكَذِبْتَ فَأَنْتَ ضَلُّوا اسْتَكَرَّتِ اللَّغَاوُ مَا اسْتَغْلَاكَ الْإِنْفِصَالُ كَالْوَقَالِ مَا أَكْثَرُهُمْ مَخِيًّا أَنْ يَفَالُوا

بنیاد کن

عند السامع

الخبرية ومنزها جازية عند الفراء لا تجزئ من القدرة لا بالاضافة وغيره بوجب نصبه حلا على الاستفهامية اذ
 لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجزئ الفصل بينهما في الشعة بالظرف وشبهه في خبرية الاختيار نحو
 قوله كم يجوز مفرقة قال العلي وكرم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجزئ الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذ لم يكن
 مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستفهام عن يونس ههنا كما نقلوه كالم في باب الخبرية نحو لا يا اليوم لك والدليل على جواز
 الفصل بالمستفهام قوله كم في بني سعد بن بكر ستم الذي سبعة ما جدد نفاع وسبويه لا يجزئ الجرم مع الفصل
 وان كان بالظرف لا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البث ولما الجرم مع الفصل بالجملة فلا يجزئ الا الفراء
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم فالتى منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاثنا احتمل اذا كان الفصل
 بين كم الخبرية ومنزها بفعل متعد وجب الاثبات بمن كذا بالمتنس المبرز بمفعول ذلك المنعدي نحو قوله كم زكوا
 من جنات وعمون وكما امكننا من فريه وحال كم الاستفهامية المجرورة بمنزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما
 ذكرنا وبعض العرب ينصب بمنزها كم الخبرية مفردة كان او جمعا بالافضل ايضا اعتمادا في التفسير بينهما وبين الاستفهامية
 على فريه كحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما الجرم بمنزها الخبرية المفردة وهو اكثر من الجمع لان
 كم للتكثير فصا ومنزها كم الخبرية العدد الكثير وهو المانه والالف انما جازا الجمع فيه ولم يجز في العدد القليل لان في لفظ
 العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المنزها وانما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصرح فيه مجوزا
 جمع بمنزها نصريح بالكثره قوله ويدخل من فيهما اي في بمنزها اما الخبرية فكثير نحو وكه من ملك في السموات وكه
 من فريه وذلك لما وافقه جزا المنزها المضاف اليه وانما بمنزها كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
 على جوازه كتاب من كتب التحو لا ادري ما احتج به واذا الجرم المبرز بمن فلا بد ان يكون متوزنا فوله ولهما صدر الكلا
 اما الاستفهامية فلا استفهام وانما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشاء في التكثير كما ان ربنا تضمنت المعنى
 الانشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنتها معنى الانشاء اعني رب وكه نظر كما يجي في باب النجب
 وانما وجب صدر منضمين معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام يخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
 الاستفهام والعرض والتمني والتبني ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحل السامع تلك الجملة على
 معناها قبل الخبر فاذا جاء الخبر في آخرها شوش خاطره لانه يجوز ان يرجع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا
 فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها في عقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها فوله وكلاهما جرم فوعا ومنصوبا ومجرورا
 فكل ما بعده فعل غير مشغول عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جرم او مضاف لمجرورا لا فهو رفع
 مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط فوله كلاهما اي الاستفهامية وكه الخبرية وانما
 وضع كل فها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعرابهما فابلان لعوامل النصب والرفع والجر
 فيرفعان وينصبان وينجزان فوله فكل ما بعده فعل اخذ بفضل موافقتهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم
 يشغل عن نصب كم ينصب ضمير الزاجع اليه كما في نحوكم رجل فخرية او ينصب متعلقا بذلك الضمير كما في نحوكم رجلا
 ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسبه في ذلك الفعل غير المشغول اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول
 فكم منصوبا محل بان مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكه غلام ملك والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب
 المبرز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعلية والمصدر والمفعول فيه
 وغير ذلك من المنصوبات فتنبه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المبرز فيقولك يوما تعين الظرفية
 ولو قلت كم رجلا لكان انصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربت لا ينصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان
 يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ وانما خبره والضمير في الجملة مفقود على ضعف كما في قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه
 ليشمل نحوكم يوما انت سايركم رجلا انت ضارب وليس بمعرف انصابه الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبرا كان
 نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لالباب ظن نحوكم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشغول عنه منتفص بقوله
 كه جله فان جاءك فعل غير مشغول عن كم بضمير لان معقوب عنه بضمير انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره كما ذكرنا
 في المنصوب على شريطة التفسير فوله وكل ما قبله حرف جرم او مضاف لمجرورا انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما
 مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممنوع لضعف عمله لجوز تقدم الجار عليهما علان يجعل الجار
 سواء كان اسما او حرفا مع المجرور فكله واحد مستحق للتصدر حتى لا يفسط المجرور عن مرتبة ولهذا حذف
 الف ما الاستفهامية المجرورة كما في الموصولان يقول بكر رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

كذا في
 في علم
 في علم
 في علم

للمفعول

الاستفهام

بحث الكتابات

المصنف كلامه ان لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشغل بضمير ولا قبله جار
فهو مرفوع وهو ذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجزا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتداء
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحوكم ما لك وان كان كان عاملا في ضمير او متعلقا اما على وجه الفاعلية نحو
كم رجلا جاءكم او كم رجلا جاءكم غلامه او على المفعولية نحوكم رجلا ضربت غلامه ولو قبل في المشغل بضمير المفعول
او متعلقا انه مفسر لتأنيده والتقدير كم رجلا ضربت ضربه بجازا الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الخذف والتقدير
على ما بينت فيما مضى عاملا على شريطة التفسير والا اولى ان يقدرا التائب بعدكم ومثله يحفظ التصدير على كم ولا
منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدير اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا
باعتبار متميزه نحوكم يوم اسفرك فكم ههنا منصوب بالحال او داخل في قوله ما بعده فعل وشبهه غير مشغل عنه لان التقدير
كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا للقباه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءكم واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما قرئ في باب المبتدأ قوله وكذلك اسما للاستفهام
والشرط اي يقع مرفوعا ومنصوبا ويجوز على ما ذكر من موافق كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كقوله وان
واذا ان لم يخرج حرف جر من ان فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظرف
ويرفع اسما للاستفهام محلا مع انصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عمرك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع موافق كم مرفوعا ومنصوبا
ويجوز ان المرفوع اما مبتدأ نحو من ضربت من قام فت وخبر ما نحو من انت وما ديتك والمنصوب اما مفعول
نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجوز
نحو غلام من انت وبما روت وغلام من ضربت ضربت بمن ثمرات النظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مستندا الى ضميرها او متعلقا منعديا كان او لا زما ف هي مبتدأ نحو من جاءك فأكبره
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان منعديا فاصبا للضميرها او متعلقا نحو من ضربت يضربك او من ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز ان تصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان منعديا غير مشغل عنها بضميرها
ولا يمتثل ضميرها ف هي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوز فاعل الجزاء في
اداء الشرط كما هو مذهب بعضهم في مني جئتني جئتني على ما يجيء في الظرف والمبتدأ مجازا ان يكون في نحو من جاءك
فاكبره ومن ضربك غلامه فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة
المحل بفعل مضمير يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداء الشرط ولا يفسر عاملا ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما قرئ المنصوب على شريطة التفسير والتقدير جواز عمل الشرط في ادائه دون الجزاء ان الاداء من حيث
طلبها التصديق كان الفاسد ان لا يعمل فيها لفظا أصلا وان كان في اللفظ ايضا من اثر ابل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
لان مرتبة العامل المتقدم من حيث كونه عاملا في ضميرها مرتبة الاخر من حيث المفعولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما بما قبله الجزاءية
كما هو مذهب الكوفيين او ساقتا عنهما ادالا على الجزاء كذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عملها
ما حقه ان يلبها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلنفسه فاعلم ان الجزاءية عملها سواء كانت الاداة ظرفا كقوله وان او غير
كن وما والذليل على انها لا تعمل الجزاءية فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو انهم جاءك فاضرب بنصيب تمام وان فلنا ان
حرف الشرط مقدّر قبل كلامه كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معموله لفعل مقدّر يفسر ما بعده ابتداء
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الاعلى فعل ظاهرا ومقدّر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل بمنيز
كم عمرك باجور وخالفه اوجه وقد يحذف في نحوكم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق ونماه فدعاء قد حلت على
عشاري القدعاء للمعوجة اترسخ من البدا والرجل فتكون منقلب الكفا والقدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا خلفه لها نسبها الى شوه الخلفة واما على حلف عشاري معنى ثقلت او تسلطت اي كنت
كارها لخدمتها مستنكها منهلخذ مني على كره مني ووجه التفسير في غم كونه خبره على ما تقدم من جواز نصب
مميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التوكيد كانه يقول نفس الحلفتان
الا انه ذهب عنى عدد الكتابات والمجوز على ان خبرية والرفع على حذف المتميز اما مصدره ان يقدّر كم حلفتان

كلمة كنهية
باعتبارها

ولا يكون الاستفهام

قد راجع لا فرق فيها
جاء من كذا
وهو لا يجوز تقدمه
المراد عمله فيه

بطل التفسير

القول في بيان مجد عز طروف الفايان وغيره

الطائف

ان اضافة اليه ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحذف الى مصادرها تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل
في بعض وكل الثوبين من المضاف اليه لم يبين اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظرف
دون التعويض لانها ظريف فلهذا الترفيع اعادة منه على ما حرف في المفعول فيه وعدم التصرف بناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف في الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظرف كقولهم فلان يعوض الثوبين من المضاف اليه فيعرب
قال ويمن فلان الازد اذ شتوة فاشير بيا بعدا على الذي خروا وقال فشاغ في الشراب وكنت فبلا اكاد اعرض
بالماء الضراوت ومنه القراءة الشاذة فلهذا الاسم من قبل ومن بعد ويقال ابدا بواو لا فعلى هذا لا فرق في المعنى
بين ما اعرب من هذه الظرف والمقطوعة وما بقي منها وهو الحق وقيل بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمن
معنى الاضافة في معنى كنت فبلا اي قد بما وبدا به او لا اي منفذ ما وما خرا لان من زايده بكل ويجوز ثوبين هذا
الظرف المضاعف معه لضرورة الشعر من فوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وبلا كما قيل في المنادى المضموم بامطر
وبامطر يجوز ان يكون قوله فاشير بوا بعدا وقوله وكنت فبلا من هذا وسميت الظرف والمقطوعة عن الاضافة
غائبات لانه كان حقيقا في الاصل ان لا يكون غائبة لضمها المعنى النسبي بل يكون الغائبة هي المنسوب
اليه فلما حذف في المنسوب اليه وضمت معناه استغربه بغير بدلها غائبة لخالفته ذلك لوضعها فسميت
بنسبة الاسم لا استغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعة الاضافة غائبتين لحصول العوض عن المضاف اليه
ونقول جئتكم من على معبرا ايضا كيم ومن عال كفاض ومن معال كرام ومن علا كعصى ومن علوا مقو
الفاء مثلية اللام فاذا ثبت على الضم وجب حذف اللام اي الباء نسبيا اذ لو قلت على لا سئل
الضمير على الباء ولو حذف منها وقلت من على لم يبين كونها مبنية على الضم كاخوانه واما نحو با فاضى فاطلا
الضم في المنادى المعروف بشد اليه واذا فصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فاتها وكان مع الاعراب
يجوز ضمة وكسر نقول علوا والذاو كما نقول سفلا اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون ساو
الغائبات فلتقل الواو والمضمومة واما الكسرية نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كلمة فوله خالط من
سلي خياشيم وفاو فوهم ليس غير بالفتح على ما حرف في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى باء الضمير واما البناء على الكسر فتقالا للضمه واما الضم نحو من علو فعلى فباس ساو الغائبات
ويروى ببيت اعشى باهله اني انشئ لسان لا اشر لها من علو لا عجب منها ولا عجب من علو ولا عجب منها ولا عجب منها
بناء الغائبات على الحركة ليعلم ان لها عرفا في الاعراب على الضم جبرا فانوى الحركات لما حذفها من الوهن
بجذف المحذوف اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير منصرفة فكانت اما مجزوءة من او منصوبة على الظرفية او لخالف حركة بناها حركة اعرابها فوله واجري
مجم لا غير وليس غير حسب شبه غير بالظرف لغائبات لشدة الابهام الذي فيها كلمة الغائبات لكونها جمعا
غير محصور ولا بهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي شذوها ما من مثل فلان لم يبن مثل على الضم ولم يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا التبريد وليس نحو فعل هذا لا غير جاني زيد ليس غير لكثرة الاستعمال غير بعيدا وليس غير
التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو فذلك جاني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بليت على الضم
لشأنها للغائبات بالابهام واما حسب فجاء حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبقي على الضم شيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما حرف في باب الاضافة فوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر لا علم ان
الظرف والمضاف الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ
واذا في الزمان على خلاف في انا هل هي مضافة الى الجملة اني اليها ولا كما يجي وحيث واذ يضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا فحقى حوان اضافة الى الاسمية خلاف كما حرف في المنصوب على شريطة التفسير واما جازية
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احدا لا زمنه الثلثة وبشرط ذلك لئلا
المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احجج الى هذا التنا
لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحذف هو المصدر الذي يضمه لا ينقل الجملة
فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احدا لا ممكنة معينا كما يستفاد منها احدا
الا ممكنة معينا كما يستفاد منها احدا لا زمنه فاذا نقر هذا قلنا الاصل ان يضاف زمان الى الفعلية للدلالة

وَعَنِ بْنِ قَبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْدِيكَ

من الخلق حقا

و

ن

اي

بحرف

الفعل على احد الزمنه وضعا فلما كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها امان استناد الزمان منها يكون ثانيا جزئيا فعلا كقوله نع يومهم على النار يقشون او يكون مضمونا مشهورا ولو وقع في احد الزمنه الثلثه وان كان جزاءها اسين امانا في الماضي نحو اينك حين الحجاج امير في المستقبل نحو لاخذك حين لا شيء لك قال الله نع يومهم بارزون قال المبرزة في الكامل لا يضاف الزمان الى الجمله الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى جملا على اذ الواجب الاضافة الى الجمل قوله نع يومهم على النار يقشون وقوله نع يومهم بارزون ونحو ذلك بكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذاضيف الزمان الى الجمله هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايث فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجمله من الاختصاص ما يكون نظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجمله قال الله نع من قبل ان نطرس سبوحها ومن بعد ما كان يزيع فلوب فرقي ومن بعد ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجمله الفعلية نحو توقفت ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بعينه البطوم مقام مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي ماذ ان يبطي خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اينك خفوقا ليتم فلما قام مقام الزمان جازا اضافة الى الفعلية و كذا به بمعنى علامه مجوزا اضافتها الى الفعلية فليسا بهما الوقت لان الاوقات علامات تؤقت بها الحوادث وبعضها بالافعال لكن لما كان ريث وابه دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدره بحرف مصدرى قال شعبيته يقدمون الخيل ثعبنا كان على سبابكها مداما قال الامم مبلغ عني ثعبانية ما يجنون الظعاما ويقول اثم ريثا اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى مانقلا الكوفون كما يحى فكيف بما يشاهده ونضافه وايضا معبرا كما عرابه في نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بنى سلم واذ هبا بنى سلمان واذ هبا بنى سلمون وقال بعضهم هو شاذ وذى صفة لا امرى اذهب مع الامر ذى التسليم اي مع الامر الذي سلم والباء بمعنى مع وقال السيراني الموصوف بنى الوقت اي اذهب في الوقت ذى التسليم اي في وقت سلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذوالظاهرة اعرب وهو بعيد لما في الموصولات انما بالواو في الاحوال على الاشهر وزما استعمل في واذا اضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو فعل وذو فعلوا وذات فعلك وذو فاعلنا وذوات فعلن ويجعل ان يكون طائفة على ما حكى ابن الدهان كما هي في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب ضيف الى الفعل شاذ او قال سيبويه اذا كان احد جزئى الجمله ثانيا في حيث واذا فعلا فنصده ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكر من ذلك في اذ انظر لكثرة نحو قوله نع اذا التماء انشئت واذا التمام ان فطرت واذا الكواكب انثرت واما الكلام في بناء حيث فسياتي بعد وقد يشبه غير مثل بالظروف المضاف الى الجمل لزوما اعرف حيث تواذ ذلك لانها متشابهة مثلها ولا نه لا حصر فيها كما انها غير محصورة بحدود حاصره انحصار نحو اليوم والدار فضا فان الى الجمله لكن لما كانا متشابهين بها تشبيها بعدد لم يضافا الى صريح الجمله اضافة اليه بل الى جملة معددة بحرف مصدرى كقوله نع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان فطفت حامة في غصون ذات وقال وقوله غير ان قد استعين على الفهم اذ اخف بالثوى البقاء والتبا صدر ما اضيف اليه الزمان الجازا اضافة الى الجمله وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجمله المضاف اليها الزمان في ناول المصدر ايضا لان التشابيه بين الزمان المضاف والجمله المضاف في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجمله المضاف اليها متعاضدا من الحرف الفاصل بين المضافين الى الحرف المصدرى في الزمان ولما بوجوده في مثل وغيره فجميع معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشدود والمخففة نحو اعجبتني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان فتح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغيران فطفت على ما باني واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمله او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحفيفة منصف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجمله بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مجدد وهالا ان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحفيفة الى ظاهر الجمله وهي خبر لكان المعنى يوم هذا خبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المقيدة للتخصيص من صفة نقد

الظروف

في
منها

لام التخصيص واللام ينحذف دخولها على الجملة قال صاحب المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيقع ان
يقال جئتكم يوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة يوم افول ومع غرابه هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي
ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكر نحو يوم قدم امير ويوم امير كرم قدم
اذ المعنى يوم قدم امير شتم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا الى منصوبا بنقدرة
قال في هذا يوم لا ينطفون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو معقول
به ليعلم مفعلا وقال شعر باذل حيث يكون من يندل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو
يومئذ وج ساعئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غير الاستعمال مستحسن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما
قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في النجدة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميفات ربه
تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا وان لان اليوم اما وفتح النهار واما
برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالتمثيل هذا كلامه والذي يريد ان
هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انها لما حذفوا
فلك الجملة للدلالة على ان سبب الكلام علمها المحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة لهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض
واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فليست بالبدل بالمعنى على حذف المضاف اليه وينبغي ذلك المحذوف
بالغربة الحاصلة من سبب الكلام في كل المراد كقوله تع وكلا اني اريد رغبنا بعضهم فوفى بعض وقوله ههناك
عن طلابك ام عمر يعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتوينه الا ان يكون عوضا بعد معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينئذ انا
فصحت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه
ان التنوين فيه للتشكيك فلما خافوا البناء تنوين العوض في يومنا وحينئذ وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتشكيك فوصلوا
الى الدلالة على الجملة المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجملة خففنا في اللفظ صاحب الجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك مستغورا
محذوف لجملة المضاف اليها هو ابدل التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فحي به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق
على ما اطلق عليه فكان هو الزم اذ هذا الكسر لبقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرد مضاف اليه الظرف الاول
حق لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه
من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاعلان ابدلها ساج هذا الجزاء
ولما توصل باذ الى العرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلية وماضية جردا عن معنى
الماضي وصار لطلو الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايض كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق
ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايض كقوله تع فلعنهم اذن وانا
من الضالين اي فعلا اذ ينبغي ان لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في انا انما للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو
لا لبقاء الساكنين لا البحر خلافا للاختلاف في حركاتهم انما التروها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غير الفتح ايض كقوله نعم وانا اذ امن الضالين كما بينا واعلم ان الظروف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اقبلتكم يوم
قدم زيد فيه لان الرطب الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا للمصدر
فيكون كانه كان فلت يوم قدم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما وجب الرطب لما يكن الظرف مرتبطا
بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم نشود وجوه وغد يقول العوام يوم نشود فيه الوجوه ونحو

ومن قوله تعالى

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في آخر الباب الظرف المضاف الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل غير
مع وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث مفعول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى منه المفرد
والجمع اذ ابني ولا يبنى المتعدي لما ذكرناه في نحو هذان واللدان والظرف المضاف الى الجمل على ضربين كما ذكرناه اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب اذ واما اذ في غير ما يخفى هل هي مضافة الى شرطها اولاً واما
جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لا فاما مضافة الى المعنى الى المصدر
الذي تضمنته الجملة كما ذكرناه وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافة اليها كلاً اضافة مشابهة للغايات
المحذوفة ما اضيفت اليه فلهذا يثبت حيث على التضمين كالفاءات على الاعراب واما جائزة الاضافة اليها فاعلى
ضربين لاها انما ان مضاف الى جملة ما ضمه المصدر نحو قوله على حين عابث المشيب على الضبي فقلت انما انضج
والشيب ازع فيجوز بالانفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها
اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظاً ولا محلاً موقع المضاف اليه
الذي يكسبه منه المضاف حكمه من التعريف والتشكيك وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله نغ هذا يوم ينفع الصادق
اولاً الى اسميه سواء كان صدرها معرباً او مبنيّاً في اللفظ نحو جئتكم يوم انتم لا تبدل من الاعراب محلاً
فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و
بعض البصريين يجوز بناؤها باعتبارها بالعلامة الضعيفة ولا تجزى لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله نغ هذا يوم
ينفع لاحتمال كونه ظرفاً والمعنى هذا المدة كونه يوم ينفع ولا في قوله نغ يوم لا تملك نفس لنفس شياً على فراه الفتح
لاحتمال كونه مبتدأ من قوله قبل يوم الذين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره
ما يجوز بالانفاق منهم اعرابها وبنائها قال نغ انه يحكي مثلاً ما انتم ينظفون ففتح مثل مع كونه صفة محو
او خبر بعد خبر لا يجوز ان يكون منصوباً كونه مصدراً بمفعول نحو تخففاً مثل حبيته بطفلكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نظفت حمامة في غصون ذات وقال ففتح غير مع كونه فاعلاً لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائها مثلها مثلها لا اذ واذا وحيث لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما اولها واولان فيهما الابهام مثلها لفقلاً كحصر كافر المبني وهو ما وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو
ثبت ما نقل الكوفيين من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة والمخففة بحزاع اعرابها وبنائها نحو مثل
وغيره وكذا يجوز انفاق بناء الظرف في المقدم على اذ في نحو جئتكم واعرابها فري قوله نغ من خزي يومئذ بفتح
يوم وجر اما الاعراب فلعرض علة البناء اعني الاضافة الى الجملة واما البناء فلو وقع اذ المبني موقع المضاف اليه
لفظاً كما يثبتنا فصار نحو قوله على حين عابث المشيب فثبت بما يثبت ان قوله والظرف المضاف الى الجملة يجوز
بنائها على ما ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغيره مع ما وان وراي مثل مع ما وغيره مع ان مشددة و
خفيفة وهذا تمام الكلام في الظرف المضاف الى الجمل وقال المصنعي حيث في موضع لمكان مصدر
كان في الجمل فتشابه الموصولات في احباجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه مبني لان وضعه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على التضمين في الاشهر تشبيهاً بالغايات لان اضافة كلاً اضافة على ما ذكرناه
وقد تفتح التاء وتكسر وقد يفتحها وهاوا ومثلثة البناء ايضا واعرابها لغة فقصته وقد رث اضافة الى مفعول
قال ونقطعهم حيث الكل بعد ضميرهم بغير المواضع حيث في العامم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير
قبل ومع الاضافة الى المفرد بعينه بعضهم لزال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاءه على بناء
لشد وفي الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقاً الى الجملة ولا الى مفرد اندروظ فثبتها غالباً لا لا لا
لدى حيث التثنية وصلها ام شتم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله نغ الله اعلم حيث
يجعل رسالته وحكي هو احسن الناس حيث نظراً ظراي وجهها فهو بمنزلة قال الاخفش قد مراد به الجبر كافي
قوله للفني عقل يعيش به حيث ههنا مائة فله ولا يمنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذ وهي للمستقبل
وفيها مفعول الشرط فلذلك اخبر بها الفعل وقد تكون لانها جاء فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع
بعدها الجملان قد تقدم ههنا علة بناؤها وقد ذكرناه المنصوب على شرطه التفسير الكلام في وقوع الجملة

من حيث
بناء الظرف
على

الجملة
التي
تحتوي
على
البناء

ومر الظرف
اذا

في الأصل في استعمال إذا ومعناها

الظرف

بعدها فنقول قد يكون إذا الماضي كذا كلفه قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين وحتى إذا ساءى وحتى إذا جعله
 نارا كما أن إذا يكون للمستقبل كذا كلفه قوله تعالى وإذا لم يهتدوا به فسيفولون على أنه يمكن أن يؤول بالتعليب
 وكلفه قوله تعالى فسوف يعلمون إذا الأغلال في أعناقهم ويمكن أن يكون من باب نادى أصحاب الجنة وقد يكون
 إذا مع جملتها الاستمرار الزمان نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا أي فلو أعادهم المستمر
 ومثله كثير نحو قوله تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا وإذا ما أتوك للحج فمك لا يجدوا الأصل في استعمال إذا أن
 يكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما أن إذا
 لزمان من أزمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال إذا
 في الأغلب الأكثر في هذا المعنى نحو إذا طلعت الشمس قوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا أكثر في الكلام الغيرة
 استعماله لقطع علامة الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
 أو لهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الأول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده
 قد يكون في الماضي فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعه له لو وان لم يكن مع قطع
 المتكلم بعدم فيه استعمال فيه أن لا على أنها موضوعه له كما يجب فلهذا كان لولا انتفاء الأول لا انتفاء الثاني
 كما يجب في حروف الشرط لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و
 قد يكون في المستقبل وقد وضعت له أن ولا يكون معنى الشرط في اسم الأبتضمن معناها فلو موضوعه
 شرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع
 في الجزاء لا بالوجود ولا بعدمه سواء شك في وقوعه فيه كلفه حقا أو لم يشك كان الواقعه في كلامه تعالى وقد
 يستعمل أن الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه أما على أن يجوز المنكاه وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقولنا
 أن كان قبضه فذ من قبل فصدقت وأما على القطع بعدم فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقولنا تعالى
 كنت فله فقد علمت وأما على القطع بوجوده بخلافه وان كان غيبا لكنه بخيل وانت وإن أعطيت جها
 لهم واستعماله في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الأغلب إلا وشرطها كان لما يأتي في الجواز
 قد يستعمل لوزن المستقبل بمعنى أن وقد يكون أيضا للاستمرار كذا كلفه إذا قال عليه الصلوة والسلام لو
 أن لابن آدم واد بين من ذهب لا يعني لهما ثالثا فنقول لما كان إذا موضوعا للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد
 المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده لثبات القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى أن الشرطية لأن
 الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الأمور التي نتوقعها فاطعين بوقوعها
 على خلاف ما نتوقعه جونا نضمين إذا معنى أن كان كما في معنى وسائر الأسماء الجوازم فنقول القابل إذا
 جئني فانت مكرم شاكا في محي الخطاب غير منتج وجوده على عدمه بمعنى محي جئني سواء لكن اضماران قبل مني
 وسائر الأسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط صار بعد العرض عريفا فاما إذا لم يوضع في الأصل
 لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت أنه فيجوز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
 الواقع فيها وأما إذا قلما كان حدثا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى أن الدال على الفرض بل
 صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجز إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى مني فرفع في خذف
 والله رفع في نارا إذا خذفت يراهاهم نقيذ وقال إذا قصرت أسبافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنصارب
 ومن جهة عرض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الأخفش وقوع الفعلية بعدها كما ذكر في المنصوب على شرطه
 التفسير ولا أكثر دخول معنى الشرط في إذا وخروج عن أصله من الوقت المعين جازا استعماله وان لم يكن فيه
 معنى أن الشرطية وذلك في الأمور القطعية استعمال إذا المضمينه لمعنى أن وذلك بمجي جملتين بعده على طرف
 الشرط والجزاء وان لم يكن فاشترطا وجزاء كلفه قوله تعالى إذا جاء نصر الله والفتح إلى قوله فسبح كما أنه لما أكثر وقوع الموصو
 مضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الأول معنى الشرط كما
 في قوله تعالى الذين آمنوا بالله واليوم الآخر فلهم عذاب جهنم وقوله وما آفاه الله على رسوله إلى
 قوله فما وجفتم لأن الغن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون لهما معنى الشرط الذي هو الفرض
 ومنه أيضا قوله تعالى وما يكمن من نعمه فز الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وأما رتب إذا والموصو
 في الآيات المذكورة والجملة أن بعدهما ترتيب كلتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن لهما معنى الشرط

في الماضي مقطوع بعدمه جازا أنه في موضوع الشرطية من وجوده

بقي الكلام في اذا

بدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلنحصل هذا الغرض
 عمل في اذا جزاء مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيها قبله كالفاء في فستبح وان في ثولك اذا جئت في ذلك مكرم ولا م
 الابداء في نحو قوله تع اذا ما مت سوف اخرج جثا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو ما يوم الجمعة فان
 زيدان ثم ما زيد في فاني ضارب للغرض الذي الى هذا الترتيب كما يجب في حروف الشرط فاذا انظر هذا فلنا العامل في
 متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما كان بعضهم كما لا يجوز في غير
 الظرف لا ترى انك لا تقول انهم جاءوا فاضرب بصب انهم علم ما مضى في الكايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
 الشرط فلنا الشرط اولى لانها فعلان توجها الى معمول والا فربا في العمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
 العامل ههنا الا بعد كما هو اخبار الكوفيين لكان الاختيار شغلا الا ضرب بعضهم المفعول عند اصل المصدر من كما في زارني
 وزنه زيد مكان الاولى اذن ان يقال في جئتني فيها ومضى جئتني ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
 هو العامل بحج الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفانت
 مكرم فاما لانهم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدح يجوز مثل هذا الترتيب كما قرنا فانه
 واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاءه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخوانه والاولى ان تفصل وتقول
 ان تضمن اذا معنى الشرط فحكم حكم اخوانه من متى ونحوه وان لم تضمن نحو اذا غربت الشمس جئتني بمعنى اقبل
 وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعلا وان لم يكن جزاء في الحصة دون الاول
 اذا اول مختص للظرف ومختص به اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استعلا ولا يجوز ان يكون
 وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاثبات فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلام مختص به له
 اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظرف المختصه بمضمون الجمل التي بعد هالا على سبيل الوصفية كقول
 يوم يجمع الله الشمل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة فلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
 اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كائنا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزاء وكلام يجوز ان
 فعل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعمد كلمة واحدة بعض جزاءها مقدم من وجه
 آخر فذلك ما هو بمنزلة المعنى فن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة
 الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
 ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى نذهب ذهب انا ما ندعوا فله الاسماء المحسني بل ان لم
 يعمل الشرط في كلمته نحو من قام فنت جازا بقا عظمها موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاننا نقرر هذا
 فلنا ان الفاء في نحو قوله تع فستبح زابدا زبديت لكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
 بزيادة هالا لان قايدها التعقيب كما ذكرنا السببية لا تخلو من معنى التعقيب اذا جاء ظرف للتشبيح ولا
 يكون التشبيح عقيب المحي بل في وقت المحي وقال المصنف في شرح المفضل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد
 ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في ثولنا زمانا طلعت فيه الشمس فيه نظر لانه انما حصل لتخصيص
 به لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعده يكفي لتخصيصها بالتخصيص متى في متى
 قام زيد وهو غير مختص بقاء منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع اذا ما مت سوف اخرج جثا
 وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى سوف اخرج جثا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الاخراج والموت في وقت
 فاجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الابه لغيا المظهر والمعنى اذا ما مت وصرت ومما ابست اي
 مع اجتماع الامرين كما قال تع اذا مننا وكنا عظما ما وفاقا انما نفى خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل
 ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمك غدا والجواب ان اذا ههنا بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى
 اذا جئتني اليوم كان سببا لكرامتي لك غدا كما قبل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتني مس ان المعنى ان جئتني
 اليوم يكون جزاء لحيي لينا مس ولعدم علمنا اذا في الشرطية وروحه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاءها
 اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوهم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
 من ان يكون هم في الايتين فاكيدا للواو الضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عرقها ايضا جاز وان كان شاذ
 بحج الاستهانة بالحال عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم في ما بل التراس انك قبل ليس في اذا في نحو قوله
 والليل اذا بعشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

مؤخر من

لا ظاهرا ولا مفذرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان
 اذا الشرط كان التقدير اذا يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معيلا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذا القسم
 بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان لها را غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا منجزا
 فابن ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصل وقت غشيانه ولي فيه نظر اذا لا شيء هنا فقد
 عاملا في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعولا قسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان
 المروء في قولك مرتب زيد صار خا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان
 ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت في وقت دخولك في وقت دخول المحاطب فيكون الاقسام في حال
 غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله نفع والفراذ الشق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز
 كالا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر
 من وجهين احدهما من حيث ان اخرج اذا عن الظرفية فليل والثاني ان المعنى بحق القمر مشتقا لا يجوز
 انشاء القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لا انه لا يقسم بشيء
 الا بحاله العظمة بشيء متعلقه بالمصدر المتعلق على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مفذرا وعند قوة الدلالة
 عليه وخاصة في الظرف فانه يكفي وراحة الفعل ونوهمه كما هو مشهور والتقدير وعظمته اذا الشق فهو كقولك
 عجا من زيدا اذ كباى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء النجيب كالم يصلح هناك
 لكونه معمولا لانشاء القسم فاهم العظمة اذ لا ينجب الا من عظم في معنى من المعاني واذا جاء اذ بعد حتى كقوله
 نفع حتى اذا هلك فلزم هو بان على ما كان عليه من طلب الجملتين من نصب باخرهما كما مر وحتى يكون معها حرف
 ابتداء اذ ليس معنى كونها حرفا ابتداء انه يقع المبتدأ بعد ما فقط بل معناه انه يسنانف بعدها الكلام سواء
 كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله نفع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سرح حتى يكل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجدد
 بعد حتى عن الشرطية وينجز حتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في فائدة مثلا كما نظرنا بحالة الشرا
 وهذا البهت اخر الفصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مفذرا يحافظ على غلب احوالها وقال المبداني اذا فيه زيد
 ولما عن ان تكاب زباد نه مند وحده اذ حذفت الجراء لتفخيم الامر غير عريز كما في قوله نفع اذا السماء انشفت اي يكون امور
 لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسمها صرحا نحو اذ يقول زيدا اذ يقعد عمرو اي وقت قيام
 زيد وقت فعود عمرو واذا لا عشرة على شاهد من كلام العرب واما قوله نفع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
 تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يحى في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة قبل زوم
 المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتى يقع جوابا
 للشرط للمفاجاة كما يحى في حروف الجزم والكوفون يجوزون تخرجت فاذا ان بد القام بنصب القام على ان زيدا مرفوع
 بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القام فقالوا لان اذا المفاجاة تدل
 على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاءه فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القام
 والقام ثمة مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظر التي تجرت بينه وبين سبيويه في مثل قولهم كنت اظن ان العرب
 اشتد لسعة من الترنين فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سبيويه لا يجوز الا فاذا هو لان اذا المفاجاة يجب
 الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيتين فاذا عندهم كالتعامة قبل لها احمل قلت انا طاهر قبل لها طاهر
 قلت انا اجل ان كانت اذ اكسار الظرف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان عملوها على وجدت طالبناهم
 بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عروفا على ان اذا خبر عروفا فما حال اي في المكان عروفا واما ما مع المعرفة
 فلا يجوز عند البصريين الا الترفع على انه خبر عروفا قال ثعلب عند اركون في نحو فاذا هو اياها ان هو عمار
 واذا اوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فصححت ولو كانت خراسان دونها راها
 مكان السوف او هي افر باى ولها هو اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيتين ولا البصريين قال واطر الحكامة
 في هذا عن ثعلب غلطا لان العمار عند اهل مصر من لا يكون الا فضله يجوز اسفاطها ولا يجوز اسفاط هو
 في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر
 المبتدأ معروفا باللام او فعل التفضيل وفي الاثنان به مع غيرهما نظر كما مر في باب القمار وقوله او هي افر باى بمعنى
 او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذا في جواب بيننا وبيننا وكلناهما اذا المفاجاة والاغلب

انه كما لا يقسم وقت
 انشاء الشيء في قوله
 انشاء الشيء في قوله
 انشاء الشيء في قوله
 انشاء الشيء في قوله

كالا يقسم الـ
 في معنى خـ

از المفاجاة

في الفعل المجرى

ومن لفظ البين وبيناء والتحقيق فيه

يجي اذ في جواب بينا واذا في جواب بينا فالت فينا سور اننا سر والامر اننا اذا نحن فهم سوته نقصف ولا يجي
بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي بعد اذ المفاجاة الا الاسمية وكان الاصح لا يستفتح الا بكما في جواب بينا
وبينا لكثرة مجي جوابهما بد ونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر اوضح الا ترى الى قوله
امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستفادها في جوقه اذ عقدها لا خربعد وفاته ولما قصد الى
اضافته للآدم بين اضافة الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ماء الكاف لانها
التي تكلف المقتضى عن الافتضاء ولا شبعوا الفتحه فتولد الف ليكون الالف لعل عدم افتضاءه للمضاف اليه
لانه كانه وقف عليه والالف قد يوتى بها للوقوف كما في انا والظنوننا واصاب بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدري فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فتحد
المضاف وافهم المضاف اليه مقامه فيبين كما بينت من مستعمل في الزمان والمكان واما اذ الكف بماء او الالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الاجت وبين في الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فتحد الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فتحد الوقت
لقيامه نظيره عليه وهي غلبنا اضافة الى الزمن الى الجمل ومن الامكنه وغيرها فيزيد الفهم في كل مضاف اليها الى
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اضيف الى الامكنه او جئت غيرها فهو نكاحان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الزمن فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والا حد وكذا ان اضيف الى الاحياء
نحو بين قيام زيد وعموده الا ان يراه به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحزن
مكنا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فيبين المضاف تقديره اي زمان محد وفي ظاهر الى جملة مقدرة بالحد
لان ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بينا نظره في كلما من مجي ماء الكاف لم يكن
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا
من جملتها يضافان اليه زمانا فان كان او مكانا او غيرها واما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومني فتشابهها اكثر من مشابهة بينا فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينا ولهذا ايقن جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس لك بحتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المضممة لمعنى ان وكذا لك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه كلمات الشرط فبه وفي كلما راجحة الشرط واما جملتها في كلمة شرط مجزئ وتقلب الماضي مستقبلا لكن وما ومني
فالعامل في كلما وجملتها هو في محل الجزاء الذي في محل الشرط كما في اذ الانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس انبتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكريمه كما يستعمل الاسماء المضممة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو مني طلعت الشمس
انبتك وكذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبيناء وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان تركب بناء بينا وبيناء
وكلما على الفتح لكون اضافة اليها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث لا اتفاقا بينت على الفتح الذي كانت تستحقه حاله
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعي حركاتها اعرابية وتاخرت بينا وبيناء
وكما مع جملتها وتقلب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا دخل اذ او اذ المفاجاة في جواب بينا وبيناء ليدل على ان مضمون الاول بالثانية مفاجاة
بلا تراخ فيكون الكد في معنى اللزوم وقبل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدرة فيجوز
ادعاء مثله في بينا فان دخل اذ او اذ المفاجاة في جواب بينا وبيناء فان قلنا كما هو مذهب المتبرع ان اذ المفاجاة
ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ المفاجاة فاذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبيناء
بينما ظرفا زمان له معنى بينا زيد قائم اذ راى هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان
قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدان خبرهما بينا وبيناء والمعنى وقت رؤيته زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والا فلي ان يقال بحقيقة
كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري قال عامل في بينا وبيناء ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما ابدان
وليسنا المفاجاة في جواب بينا وبيناء كما قال الجوهري وابن فنيته وابو عبيدة بن يارود اذ في نحو قوله تع واذ
واعدنا بني يارود اذ في قوله حق اذ اسلكوهم في فناءه البهت والكلام على مثل قوله تع فاذا اصاب

حاة
 المفاجاة
 ان في
 دخول
 بينا وبيناء
 في
 قوله تع
 واذ اصابنا

فأصل عند الأخفش يقول على أي حال

والجاء والجر عندهم كالظرف فهو متعلق بان فاعل مفعول أي كان يكون

استفهاما كفي الاستفهامية إلا أن من أكثر استعمالا وايضا إيان مختص بالامور العظام نحو قوله تع إيان مرسلها
وإيان يوم الدين ولا يقال إيان بنت وكسر هـ لغة سليم وقال الأندلسي كسر نوها لغة والاولى الفتح لجاور
الالف وكتب الجهمور ساكنة عن كوها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع ويختص إيان في الاستفهام
بال مستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون إيان من لفظ أي لا من ابن
لان ابن للمكان ولفظه فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الأندلسي ينبغي ان يكون أصلا
أي إيان في ذنبت الهمزة مع الباء الأخيرة فيعني إيان فادغم بعد القلب قبل أصله أي ان أي أي حين تخفف
بجذبة الهمزة فأنضلت الالف والقون باي وفيه نظرا لان غير مستعمل بغير لام التعريف أي لا يضاف إلى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما اتعاذ كيف في الظروف لانه بمعنى على أي حال والجار والظرف متعاربان وكون كيف
ظرفا مذهب الأخفش وعند سيبويه هو اسم بدل ليل بدل ال اسم منها نحو كيف انت أصبح ام سقيم ولو كان ظرفا لا
لا بدلت منها الظرف ونحو متى حيث يوم الجمعة ام يوم السبت ولا تخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار
الجرود منها نحو كيف زيد على حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مفعولنا على أي حال
وحاصل عند مقرر فان جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال
فجوابها والبدل منها منصوبان يقول في الجواب متكا على آخره معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد معتمدا
ام لا فكانت قلت باي صفة موصوفة يقوم زيد معتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفة مع الجار المتعلق به ويجوز
ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يلبه قول مستغني به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك
القول فكان معنى كيف يقوم زيد فيما حاصله على أي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال السقوط
الاستفهام عن مرتبة الضمير لكن لما كان الموصوف بكيف أي المصدر مفعلا اجاز ذلك فجوابه نحو فيما
سريعا والبدل منه انما ما سريعا ام بطئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل
على انه خبر المبتدأ فيقول في جوابه صحيح ام سقيم وفي البدل منه صحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير
المستقبل الذي بعد كيف نحو كيف أصحمت وكيف تعلم زيد فهم منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا استفهاما
بكيف عن التكرار فلا يكون جوابا إلا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على
كيف يتبع الأحمرين واما فوطهم فظير الى كيف فصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر
والكوفون يجوزون حرم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما فيها سالا يجوز البصوتون الأشد وذو قال سيبويه انها
في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو فوطهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي
يعبر في كلمات القسطة الا انه لا يسمع الجزاء بها في السعة وجاء في كيف كي قال اورد عيان ليعران شردن لنا كي لا يحسن
من بعضنا اثر ا قال الأندلسي هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة فوله مند ومنذ بمعنى اول المدة فليهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر والفعل ان فيقدر زمان مضاف
عند النكاح ان اصل منذ منذ فحذف التثنية اسند لا بانك لو سميت منذ صغيرة على منذ وجمعته
على اناذ وبنو على هذا ان اسميته على مزا غلب الحذف وهو تصرف فيعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه
حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذنية مقصور من اذا ومنع منه صاحب المعنى وقال
فوطهم منذ واما ناذ غير مفعول عن العرب واما تحريك ذال نحو هذا اليوم بالضم للتساكين اكثر من الكسر فلا بد
ايضا على ان اصله منذ يجوز ان يكون للابناع وضم ذال مذ سواء كان بعد ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا
يجوز ان يكون اصله الضم فحذف فلما اختلف الى التحريك للتساكين وذال الى اصله كما في نحوهم اليوم وكسرهم منذ
منذ لغة سليبية فالأخفش منذ لغة اهل الحجاز ومنذ لغة بني ثميم وغيرهم وبنوهم في اهل الحجاز وحكي ايضا
ان الحجازيين يجرؤن بهما مطلقا والتميميون يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب ذاستعملوا منذ الذي هو لغة اهل
الحجاز على ما حكى ولا يخرجون بهما معا في الحاضرات اتفاقا واما الخلاف بينهم في الجرح بهما في الماضي لا يستعملان
في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليبية عربية فالمر فروع عنده في نحو منذ يوم
الجمعة خبر مبتدأ محذوف أي من الذي هو يوم الجمعة أي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائفة وينبغي
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل
الموصوف ليستقيم المعنى قال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للتساكين فالمر فروع بعد فاعل

اللام والهمزة

في جوف الياء في الجاهلية واليهن كهم

وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد عن الحذف

فعل مفترقا لفظا من يوم الجمعة من اذ يفترق يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون
اللفظ عند في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اي هذا اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذه الوقت
بدخولها في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهرا لا يخفى ينبغي ان لا يكون منذ
الحجاء على المذهبين مركبة اذ يتعدى التاويلان المذكوران فيها بل يكون حرفا موافقا للفظ للفظ هذا لا سم
الركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما
في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جر فلا تضمنها معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنة معنى
من ومعنى هذا شهرنا اي من اول شهرنا ومعنى هذا شهرنا من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجي اذ لا بد من
ومعنى من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا تقرر هذا قلنا اذا اتجرها بعد ما فيها مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا اتجرها بعد ما فيها خلاف في كونها
اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما افعال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجي بقرينة
والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبر مبتدآن مقدمان فان قسر الزجاجي منذ منذ باول المدة وجميع المدة من
مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اقل المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين
وابضا كيف مخبر عن التكرار المؤخر بمعرفة مقدمه والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتداء المؤخر الا اذا انصب
على الظرفية نحو يوم الجمعة فقال وان فسرها بطرف كما يقول مثله في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انها فيها
اي انتهاء الرتبة يوم الجمعة وفي ما رايته يومان اي بعد ها اي بعد الرتبة يومان فله وجه مع تعسف عظيم
من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب مذهبها خامسا
من هذه المذاهب مما قال المالكي فيها فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذي
هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي واما حملنا على ان كتاب وكتبه من الكلمتين
وجود معنى ابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي في بعض من واذ فغلب على الظن وكتبه منهما مع
مناسبة لفظه للفظها وامور النحو اكثرها ظن فنقول حذف لاجل التركيب ههنا اذ ينبغي منذ بنون وذالي
ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما فرضتموا الدال لما اخرجوا الى مخربها للسان
لشبهها لها بالغابات الممكنة في الاصل قبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان
كان واجبا لاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغابات المعربة لاصل كما شابهها حيث فكانت
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر ينبغي منذ كما هو لغة السليبية ثم استقلوا
الخروج من الكسر الى فتح لازم مع ان بينهما حارا غير حصين فضموا اليهم ابتداء الدال ثم انهم جوزوا تخفيفه
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصل اذ التحريك انما كان للساكين الغرض من هذا
التركيب تحصيل كلمة تفيد تحدد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرتبة في
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحدد الزمان مع تعيينه تحصيل ما بان بانكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنان ومذ زيد فأيما اذا امتد فيها مذهب الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعصا لذكر الآخر للعلم بانضاله بوقت
التكلم مختصا لذلك الاول بالابتداء فيه غير مما هو بعدة نحو منذ يوم الجمعة ومذ يوم فليت فيه ومذ
فام زيد يزد يوم الجمعة الا فرها الى وقت التكلم اذ لا يشاكره في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان
اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد
فام من اول وقت قوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف حذفه اذ معنى منذ فام زيد من
وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد فام والمعنى فيها جميع
المدة ولا اعلمها بهذا الفيد مستعملة لاول المدة واما التي احدث فيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
فام زيد ومذ زيد فام فهو لا قل المدة وان كان مضارعاً نحو منذ يكذب زيد ومذ زيد يكذب فان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضيه فهو لا قل المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت
الزمان الماضي فقط للركبة من اذ الموضع للماضي قال الاخفش لا يجوز منذ يفوم زيد للزوم مجازين كون

نحية

ظنية

اذا الضم كان لغيره على تلك الحرف كما في

كان

لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لان اذ تختص بالماضي وهو كيت غير

تفلا

فقد ان الحذف يجوز الفاء فيهما ويجوز ان تقاها في جميع اجلها

ومند يوم الجمعة ومند يومه ومنه قولهم مندكم ومنه قولهم مندكم ومنه قولهم مندكم ومنه قولهم مندكم ومنه قولهم مندكم

يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يحكى في نقد مذهب جمهور البصريين والا صل جواز لان يقوم
 كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوف كما اخبرنا وجاز ايضا ان يضاف مندا الى الجملة المصدرية
 بحرف مصدرى لتعبر اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجبة لاضافة الى الجملة فيكون كرمث وآية
 على ما ذكرنا انه يجوز نصب الجملة التي بعدهما بحرف مصدرى لكونهما غير صريحين في الظرفية فيقول مند
 ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان مند في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحكى في المصدر الصريح
 نحو مند سفرتم تقول يجوز حذف احد جزئ الجملة المضاف اليها اذا كان الباء في مجموع زمان الفعل من اوله
 الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو مند يومان ومند وجب ذا كنت في رجب مند شهر رجب فيه
 ومند شهرنا او كان الباء في اول الزمان المتصل آخر بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو افسر
 مند يوم الجمعة ومند يوم قدم فيه زيد ومثل هذا المحذوف يجوز بثبوت القراءة فيه ويجوز ان تقاها في جميع جزئ
 وذلك يجوز دخول الحذف في الحذف وخروجه منه وما بعد الحذف يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب يجوز كون الزمان
 المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجزئ الزمان المحض كما تقول ما رايته
 مند سنة الجماعة ومند شهر رجب مند يوم لقايتك ومند عشرة ايام الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته
 مند عشرة ايام الحجة وانت زبدان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث
 الى آخره العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
 انقطعت قبل العشر ان فلنا بدخول الحذف في المحذوف وان لم يقبل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من
 ايام العشر لان ايامها اذن ساعات يوم الجمعة في مند يوم الجمعة او عند انقضاءها ويجوز ايضا حذف احد جزئ الجملة
 اذا كان الباء في مصدر راد الا على احد الزمانين المذكورين بغيره في المحال نحو مند يوم زيدا اذا كان وقت الكلام نائما و
 مند خروج زيدا اذ مضى خروجه واما واجب حذف احد الجزئين في الموضع المفيد بما ذكرنا وان لم يستد مسدا المحذوف
 شيئا لفهام الفريضة مع كثرة الاستعمال ونقد بر الاول مند ابدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابدا يومين
 اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدآن على حذف خبر المبتدأ وجازا لا ابتداء بالنكرة لا اختصاص
 يومين من حيث المعنى باليومين المنقذين على وقت التكلم واما استغنى عن التعريف لان من العلوم ان
 مند موضع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
 كان المفرد او معرفة ونقد بر الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز
 ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل الجواز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
 احد ما فيقول في المعنى الاول مذ نومنا اذا كان وقت الكلام نائما اي هذا ابتداء نومنا ونومنا مبتدأ وفي المعنى
 الثاني ما خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن الظرف ويجوز ان يكون مذانك قائم في المعنى في الاول ومذان
 الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول انما يجوز لاضافة مندا الى الظرف المذكورة للمصدر نحو مند يومين اي من
 وقت ابدا يومين وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كونه من الايام اي وقت ابدا يومين منها واما جواز ذلك
 لمخرج اذ بالتركيب عن كونه واجبا لاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل مند من الضمة اذ اضافته الى المفرد
 طارئة كما ان في ضمته حيث مع اضافته الى المفرد لا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظرف ورفعها اصلا ولا نضع
 الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم
 الجمعة مع الجرح وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي فاضل مند ثم انهم قد يوقعون بعدة نكرة غير محذوف للدلالة
 على طول الزمان نحو مند حين ومند سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لم يجر الزمان وهذا كما وضع حتى لتبين التمايز
 ثم قبل حين حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضع ادنى تغسف فان ذلك مقتضى مع قصد جعله
 في جميع استعماله راجعا الى اصل واحد وعلى غيره واحد ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومند وهو
 مذهب جمهور البصريين قل مذ مند بمعنى اول المدة فيلها المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدها
 فيهما اسمان في محل الوقع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلها ما مبتدأ كان او منقبا نحو ما
 رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يلها من الزمان مفرد
 معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا المحذوف مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
 وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مند يوم لقيته في هذا المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذي

الذي قبله ما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي صفة صحبه يومان قبلهما الزمان الذي فيه

الذي قبله ما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي صفة صحبه يومان قبلهما الزمان الذي فيه
 معنى العدد سواء كان مفرا او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يلبس
 بمجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك
 تقول ما فعلتاه منذ زمانا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود
 بالعدد اي المقصود مع العدد والباي معنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما
 عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا نقول ما رايناه مذ يومان وقد رايناه امس قال ويجوز
 ان يقال ما رايناه مذ يومان وقد رايناه اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد
 تكمل انقضاء الرتبة يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فاما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم
 انقطاع الرتبة يوما مجزا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يخب
 بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما معاجزا لان نقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايناه مذ يومان
 يوم الاثنين وقد رايناه يوم الجمعة ولا ينعقد يوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايناه مذ
 يومان وانث لم يره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى قول وعلى ما بيننا وهوان منذ
 لا بد فيه من معنى الاستدراك في جميع موافقة لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
 ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ
 الساعة لقصورها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيهما ونعت والا فالقياس جواز الجمع والقصر ليس
 بمانع لانه جواز مذ قل من ساعة قوله ويقع بعدهما المصدر والفعل وان يفقد زمان مضاف الى هذه الثلاثة
 لان معنى ما رايناه مذ سفر او منذ انه سافر ومذ سافر زمان سفر ومذ انه سافر مذ زمان سافر ولم
 يذكر المص الجمله الاسمية نحو مذ زيد مسافرا مذ زمان زيد مسافرا على مذهبه ومذ ومنذ الاسمتان عندهم
 مبندان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايناه مذ يوم الجمعة اول مذ انقضاء الرتبة يوم الجمعة ومعنى ما رايناه مذ
 يومان مذ انقضاء الرتبة يومان فكانه كان في الاصل في الموضوعين مذ ما رايناه حتى تكون الجمله مضافا اليه ليعرف
 لتقدم ما بدل عليها وبني مذ منذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بانتم وقبل بني مذ لكونه على وضع الحرف
 ثم حل منذ عليهم لكونه بمعناه وقبل حلا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقبل للزومها صدر الجمله اذ لا يتقدم الخبر
 عليها فصارا حرفا لا استفهاما وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فاما رتبة جملة ومذ يوم الجمعة جملة
 اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذ صرح بتفسيرها كما نقول ما رايناه وامد ذلك
 يومان وذلك ان الثانية صارت مربية طرزا لا ولي مترتبة معها اثنيت لبيها فصاروا كاجملة الواحدة ولا دخل للثانية
 عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال الفراء في هي منصبة المحل على الحال اي ما رايناه منذ ما قالوا واذا انجز ما
 بعدها فما حرفا فان كان الفعل العاقل فيهما ماضيا فاما بمعنى من نحو ما رايناه مذ يوم الجمعة اي منه ولا
 يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايناه مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايناه من يومين
 الا ان يفسره من اول يومين بنقد بالمضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم
 فهما بمعنى في قال الاندلسي هذا قريب الا قد يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضي في هذا تمام نفي المذهب
 واليك الخبر في الاخبار واذا عطفت بعد المجرد بعد ومنذ او المرفوع جاز ذلك ان يوافق بالمعطوف
 ما بعد مدحرا او فعلا وان نصبه بالعطف على نفس مذ على الاحتفاء لانه ظرف منصوب يرفع ما بعده او انجر
 الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لا قل المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لم يوافق العطف
 على مذ اولى فتال الموافقة في المجموع ما رايناه مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايناه مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
 او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذ لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال
 الخالفة ما رايناه مذ يوم الجمعة وخمس ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا من اثنين لا دل المدة والا
 لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبه وهوان الزمان مقدرا قبل الجمله التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب
 والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدس والنصب على معنى مذ
 قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر او ما رايناه يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا
 العطف على مذ لان زمان مقدرا بعده قبل وبتما دخل كاف الجر على مذ روى عن بعض العرب انه قبل له مذكم

مع تظاير

مع تظاير

لأن النقاء الساكنين فليس بل بحرف لا ولا كان في ذلك

لأن النقاء الساكنين فليس بل بحرف لا ولا كان في ذلك

في التور

فقد فلان فقال كذا اخذت في حديثك قبل والكاف في كل التشبيه دخلت على ماء الاستفهامية فحذف لغتها وسكت
الميم كما قال بابا الأديم اسلمني لهم طارقات وذكر هذا الكلام في مدد وعند قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء
لندن ولدن ولدن ولدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها أول غابة زمان او مكان فقولدن صلب ومن
لندن حكيم وقلنا لغات فها من فاذا اضيف الى الجملة تختص للزمان لما تقدم ان ظرفا لمكان لا يضاف الى الجملة
منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان رافهق ورفته لندن شبت حتى شاب سود الذوات وبجوز فصد بل الجملة
بحرف مصدري لما لم يختص لندن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني فداولها فلهذا لندن الى
علام وفيها ثمان لغات لندن بفتح الدال ولدن بكسر هاء فكان لندن تخفف بخذف الهمزة كما في عضد فالنفي ساكنان
فاما ان يحدف النون فيبقي الدال واما ان تحرك الدال فتساو كسر الساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسر لان
فوال الساكنين يحصل لكل ذلك هذه خمس لغات لندن التي هي اصلها وقد جاء لندن ولدن وكان لندن خففت بنقل
ضمه الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قبل كما يجي في التصريف فالنفي ساكنان فاما ان يحدف النون واما
ان بكسر الساكنين وقد جاء لندجذف نون لندن التي هي ام الجمع واشهر اللغات ولدى بمعنى لندن الا ان لندن ولغاتها
المدكورة يلزمها معنى الابداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة وهي بمعنى عند واما لدى فهو مجيء
عند ولا يلزمه معنى الابداء وعندا غم بصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حركته وان
كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لندن المشهورة لغة قبطية قال المص الوجبة في بناء لندن
واخوانه ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه
لانها مثل عند وهو معرب بالانقياف والذي اري ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف في على اقل من
قلته احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونهما حائلا استعمال في الكلام مبينة لمشابهتها البنية على ما ذكرنا في مدد
الكتاب في حذ لا عراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبني على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لندن ان يقال
انه زاد على سائر الظروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما للمعنى الابداء فتوغل في مشابهة
الحروف وطها واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنايته ومعنى عندا القرب حسا او بمعنى نحو عندى انك غنى وثا
فحث عينه او صمت ويلزمها النصب لا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لندن لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى ضمير فلا يقول من له بل من لذه ولدنك وبجزل ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا ونقد بل ان
كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجرد فدر رفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجه
كثرة استعمال لندن مع غدوة دون سائر الظروف بكثرة وعشيرة وكون الدال لندن قبل النون الساكنة بفتح وضم
وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحدف نونه فتساو حركات الدال حركات الاعراب من جهة بنائها وشابهة النون
النون من جهة جواز حذفها فصار لندن غدوة في اللفظ كمل فود خلا فتصيرها تشبيها بالتميز اي تشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لندن لا يكون الامنونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون
الانكسار واما لاننا لو حذفنا النون لم ندر ان منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لندن
كان غدوة كما قلنا في مذهبوم الجملة والف لدى تعامل معاملة الف على الى قبسليم في الظاهر وتغلب في غالبا
مع المضمرة وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشاد بعشة
حطب حنواها وانما قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرة تشبيها بالف رى اذا انضل بالمضمرة المرفوع نحو رميت
وانما تشبه الضمير المجرد بالمرفوع دون المنصوب نحو رساك لان الجار مع الضمير المجرد كاللغة الواحدة كالترافع
مع الضمير المرفوع بخلاف المتأصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غولان الواو تفيل والباء اقرب الى الالف
من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفناك لان هذه الالفات اصلا فكة فليها تشبيها بشئ اخر بخلاف الف الى
وعلى لدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعل الحرفية ولا ينضل من المفصولة
التي لا اصل لالفه بالمضمرة الا هذه الثلاثة واما حناه على ما يجوز المبتدأ فليس بمسموع وانما هو فاس منه قوله
منها فط لماضي المنفي عوض للمستقبل المنفي معنى فط الوقت لماضي عموما ومعنى عوضا للمستقبل عموما
وتختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والذهرفط وعوضا للمبتدأان بمعنى ابد لكن عوض قد تستعمل
لجرح الزمان لا بمعنى ابد فمعرب قال ولولا ينزل عوض في خضمان واوصالى ويقال ان فعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي نفاى فيما يستقبل فط لا يستعمل الا بمعنى ابد لانه مشتق من الفط وهو القطع كما يقول لا افعله

والاعراب لغات اولى اعنى الف على وزن عند لغات تشبيه ال

في التور

الان بعض لغات على زرع الحروف كما يحى والاول ان يقال بنى

لبنه الا ان فط مبنى لما سنده بخلاف لبنه وبنما استعمل فط بدون التنقي لفظا ومعنى نحو كنت اراه فط
اي ائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذي فط وقد استعمل عوضا للمبنى للماضى مع
الانبات ايضا قال ولولا دفاعى عن عفافى شهدى هو ببعفاف عوض عنفاء مغرب وهو منقى معنى
لكونه في جواب لولا وبناء عوضا على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبيل بعد بدل اعرابه مع المضى
البنه نحو عوضا لعايض بن اى هراذاهرين والعايض الذى يبنى على جبه الدهر فكان المعنى ما ببنى في الدهر
داهر بنى فط فوطم لضمته لام الاستغراق لزوما لا استغرافه جميع الماضى واما ابدا فليست الاستغراق
لازما للمعناه الا ترى الى فوطم طال الابد على ابد وبنى فط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته
اعنى مفتوح الفاء مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذا وقد يضم الفاء بناءا لضمته الطاء
المشددة او المخففة وجعله كمن فط ساكنة الطاء مثل فط الذى هو اسم فعل جاء في عوض فتح الضاد
وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوضا مع القسم كقوله رضى بنى لبان ندى ام بظاسما باسم ذاج عوض لا تتغير
ومن الظروف المبينة اسر عند الجازين صلا ببناءه لضمته لام التعريف وذلك ان كل يوم منفذ على يوم فهو اسر
فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد اسر يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم فصد به الى واحد من بين
الجماعة المتماثلة كما ذكرناه في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقد ثبت لبادر فهم كل من يسمع اسر مطلقا من الاضما
الى اسر يوم التكلم فصار معرفة نحو لقبته اسر الاحداث ولم يثبت صبا حاء وساء واخوانها المعينة مع كونها ايضا
معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون فريضة ظهوره في اسر لانك اذا قلت كلمة
صبا حاء وساء فصدت صباح يومك وساء ليلتك لم يثبت تعريفهما كما ثبت في قولك لقبته اسر واما سحر فاسر
مشكل سواء قلنا ببناءه او بركه صرفة لانه مخالف لخواصه من صبا حاء وساء وضحي معينه اذهى معينه منصوبه وهو
شاذ من بين اخوانه مبنيان كان او غير منصوف انما لم يبنوا غدا مع فصد غدا يوم التكلم كما بنى اسر ففضيلا للداخل
في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدار وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكنا
تعريفه بخلاف اسر فانه قد حصل له وجود وان كان منقبا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض
العرب اعرابا مس مع صرفة كغدا وليست بمشروطة واقابونهم فالذى نقل عنهم سبويه اعرابه غير منصوف في حال
الرفع وبناءه على الكسر عند الجازين في حاله في النصب الجرحا لاسبويه وبعض بني ثميم يفتحون اسر بعد مذ قال
الشركي واما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفة وما بعد مذ برفع ويخفض فلما ترك صرفة من برفع منهم نحو مذ اسر
تركها ايضا بعد ها تجر فكان مشبهها بنفسه قال لغد رابت عجبا مذ اسر عجا من مثل السعالى خسا وقال هذا قليل لان
الخفض بعد مذ قليل قال سبويه ان سميت باسم رجلا على لغة اهل الحجاز صرفة كما تصوف عافا اذا سميت به وذلك
ان كل مفرد مبنى ينتهي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يحى في بدل الاعلام على لغة بني ثميم صرفة ايضا
في الاحوال لانه لا بد من صرفة في النصب الجرحا لانه مبنى على الكسر عندهم فهما اذا صرفته في الحالين وجبا التصوف في
الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصوف في النصب الجرحا غير منصوف في الرفع ووجه منع الصرف في اسر اعتبار
العلية المقدرة كما قلناه في باب غير المنصرف اخبارا ومنع صرفة رفعها وبناءه نصبا وجرها اخبارا وبناءه نحو حضار و
ترك صرفة نحو حذام و فطام مع ان الجميع من باب احد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جائز ان يغير فيه
علة البناء كما هو مذ هب الجازين وعلة منع الصرف كما يثبتنا فابندا با اعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء و
اولى بالاسماء واخيرا سبوا الاعراب واشرف وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصوف والحال ان الباقين ان
اعنى الجرح والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبنى هذه الكلمة فهما على ذلك الاستواء فلو
جعلنا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعنا اذ كانت نصبة مثل جيت في الاحوال ولو سوى بينهما في الرفع لم
يبن بناءهما اذ كانت نصبة كما تر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد التكون الكسر وايضا
يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي يثبت عليها عند اهل الحجاز وقال النجاشي وجماعة من النحاة
ان اسر معرب عند بني ثميم مطلقا اى في جميع الاحوال ولعله غرم قول بعض بني ثميم لغد رابت عجبا مذ اسر فلو
سبويه ان بعضهم يفتحون اسر بعد مذ ففقد هذا القول بقوله بعضهم بقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلام
يفتحون في موضع الجرح بعد اى جار كان فان نكر اسر كقولك كل غد يصبر اسرا وكل من يصبر اقل من اسرا وانصرف
نحو مضى مسنا ودخل اللام نحو ذهاب اسر بانه اعرابا ثقا فالزال علة البناء وهي نقد اللام ونما بنى

بحث الظرف

منه ان شئني نحو فوطم طال الابد

ورفع اللام

مخالف

عج في رعي

عج في الجرح

وان تبنه به

عج غل
بن عايب

عج في الجرح

مما لا يشك

مما لا يشك

في لغة العرب

في لغة العرب

في لغة العرب

المفارقة للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر من كمال بصغر غدا ونى امرأ وجمع فالاعراب
لان اللام انما قد رثت لبادر اللزهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا شئنا وجمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فظهر اللام لعدم شهرته المتيقن المجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الترجاجي مغنرا لقد رايت عجباً ماذا مساومنها الآن قال الترجاج بنى لضمته معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهب في بناء امس وفيه فطر اذ جمع الاعلام هكذا منضمة معنى الاشارة مع اعراجها وقال السبكي في نسبة
الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعاً واحداً وبها في استعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع موضعاً واحداً وبها في استعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يعرف ثم يتركز ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه تبرع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بنى لضمته اللام كما مس واما اللام انما ظهرت فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل
على التكرار فتعرفها والان لم يسمع مجزاً عنها وقال الفراء اصله الفعل من ان يابن ادخل عليه اللام بمعنى الذي
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله في عن قبل وقال فانما فعلان استعمال استعمال الاسماء
وتركاً على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قبل وقال يحكيان والمعنى في عن قول قبل كذا وقال فلان كذا يعني
كثرة المقالات والآن ليس يحكى كذا مذهب الفراء في امر انه امر من امر يسمي قد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف
الهزلة ومنها لما هو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابى على استعمال الشرط كما يستعمل كلاً وكلام سيبويه يحمل فانه
قال لما الوضوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فثبتها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه
شرط في الماضي كلاً الا ان لولا تنفاه الاول لا تنفاه الثاني ولما ثبت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفاً لم يحزن
لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التأكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرناه في اذ وبله فعل باض لفظاً ومعنى ولم يفعل وجوابه ايضا كذا او
جملة اسمية مفرقة باذ المفاجأة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذ فرقي او مع الفاء وربما كان ما ضا مفرقاً بانفائه
وقد يكون مضارعاً قريب من الظرف المبني فلو لم يأتى الله ابوك لان اصله جار وجرد وحكمه حكم الظرف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد رآه التعريف بنى لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضل في حسب عني ولا انت
دباني فخر في قبي لضمته الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الحاء الوضوع موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهوانه من لاه بلبه اى بشر ففتح لخفض
الفتحة على الياء دون الكسرة الضمة وقد حذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسرة لم يبق في لاه لانباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التثنية على ضمته الحرف بالبناء على حركة غير مثبته بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لكانت بالاعراب
في نحو لا فعلان بالنصب انما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني
قال سألته يعني الخليل عن معلم لاى شئ نصبها يعني لم يبق على السكون هذا الفظة فن قال انها مبنيته
قال لكون وضعها وضع الحروف ولما شابهتها للحرف بفتحة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبين والاولى الحكم
باعرابه لدخول الثوب في نحو كما معا والجر في نحو خرجت من غير اى من عنده وان كان دخول من عليه شاذاً وليس
موضوعاً وضع الحروف لان الحوائث محذوف للام كما يحكى مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتلك عينها الغرض بغيره يقولون
مع زيد فاذا لى ساكناً بعده كسراً عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الخوى هي في هذه اللغة حرف جر
اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضاً كذا وكان وضعه كذلك
موجباً للبناء لبني من دون الاسكان ايضاً وان ذكر قبله المصطلح بان لم يبق ما يضاف اليه فنصبه منوا على الظرفية
نحو جئنا معا اى في زمان وكما معا اى في مكان وقبل انضابه على الحائث اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعاً اى معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعاً بمعنى كلنا سواء اجتمعوا ولا والالف في معا عند
الخليل بدل من الثوب اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الخوى مثل الف في بدل من
اللام استنكار الاعراب الموضوع على حرفين فع عندها عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة ويجذف في الاضافة
لفيham المضاف اليه مقام لامها قوله الظرف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وقد مضى شرحه في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لثبوت بعينه وهي المصنرات والاعلام

الاولى والآخر

واللهما ماعرف بالالف اللام والهاء والذاء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احذر عن التكرار ولا يريد به
ان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حذره الا الاعلام اذ الضمائر واللهما وذو
اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين فصد المستعمل فالمعنى ما وضع لا يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك
الواحد مقصودا الواضع كلمة الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لا يستعمل في شيء بعينه لكان اصرح
وانما جعل في اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حذره الاسم ان المركبات يضر موضوعه بالناوطة
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كما في موضوع مع ما دخل عليه فضع
الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر بخورب سعاد وزينب لقبهما لا تمام وضع الشئ معين ويدخل المضمير
في تخوريه ونعم رجلا وبش رجلا والحوانه منكرو لا يعترض على هذا الحد فيكون الواضع الى تكلفه مخضفة قبل يحكم من
الاحكام نحو جاني رجل فضربه لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاني دون غيره من الرجال وكذا ذواللام في نحو
جاني رجل فضرب الرجل واما الضمير في رب شاه وسخلمها فتكره كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود
اليه بحكم او لا والا صرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشبه به الى خارج مختصا بشاره وضعه فدخل فيه جميع الضمائر
وان عادت الى التكرار والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان التكرار المعهود اليها او المعهود
مخصوصه قبل يحكم لانه اشبه بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعهود اليه بشئ قبل
نحو ارجل فائمه ابوه واظهي كان امك ام حار كما يجي البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبش رجلا ونعم رجلا
وبالها فضته ورب رجل واجبه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رجل كريم و
اجبه لم يحجز وكذا كل شاه سوداء وسخلمها بدهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه التكرار
المعينة للمخاطب نحو فو لك جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في
هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملفي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعافقولا ما
اشبه به بشره فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيته بالوضع كما مر في بابيه وانما قلنا الى خارج لان
كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبقو علم المخاطب يكون ذلك الاسم بالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسن
الا من سبقو معرفته بذلك للسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له
فلو لم نقل الى خارج لدخل في التحذير جميع الاسماء معارفها وتكرارها فثبت بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو فو لك شرب الماء
واشرب اللحم وقوله تع ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشئ
لان هذه القابيد يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحوان يعرف اللام في مثله لفظي كما ان العلية في نحو اسامة
لفظية كما سيجي في الاعلا فنقول ولا ان الثوبين في كل اسم ممكن غير علم بقصد التمكن والتكبر معا ومعنى تنكير الشئ
شبهه في امته وكونه بعضا مجمولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاني رجل فانه لا يستغني عن الجنس وكل اسم دخله اللام
لا يكون فيه علامة وكونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي الثوبين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه فبرية لا حالته ولا مقلته دالة على انه بعض مجهول من كل كالفرسة في فو لك اشربي اللحم فان
الشري فبرية ان المشري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع واجيد على النار هدي فهي اللام التي كجي
بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لا يستغني عن الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضرب او مع علامة التثنية
او الجمع كالضربين والعلماء او يخرج عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغناء لانه
اذا ثبت كون اللفظ دالة على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او بعضها ولا واسطة بينهما في الوجود
الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكمية والبعضية لكن كلامنا في الشخصات الخارجية لان
الالفاظ موضوعه بارائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دلالتها على الثوبين وجب كونه للكل فعلى
هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام فبرية البعضية
لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا ووصف المفرد بالجمع نحو فو لهم اهلك الناس الذين اضرهم بالذهم
البهز على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يتم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك
ان الرجل خير من المرأة الا الذي يدين اي الا كل واحد منهما وقوله تع ان الانسان لفسخس لا الذين امنوا اي الا كل واحد
منهم ولا يجوز ان يقول الرجل ورفع هذا الحجر الا الذي يدين معا ولا الا لتكلم مقابل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

فصل

رسم

ذلك

في العلم بالاسماء
في العلم بالاسماء
في العلم بالاسماء

وكذا لا يستثنى من المثني إلا المثني فعلى أن الرجلين برهان هذا الجرح إلا أخونا أي الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان برهان
هذا الجرح إلا أخونا معاً بل يجوز على الانقطاع وأما الجمع فصحة استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء
الأثرين والذين والأزبداء ذلك لأن الجمع المحل بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل مفرد
وغيره فعنى لقيت العلماء الأزبداء أي كل عالم وكل عالٍ وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموضع
هل عليه الصلوة والسلام لا يخرج إلا ما جازى كل واحد من هذا الجنس كذا لا ملاجئاً أي كل اثنين اثنين من هذا
الجنس فلا يستثنى من الواحد إلا الواحد ولا من المثنى إلا المثنى أما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافها بل هو
ممنزلة منكر في سباق غير الموضع مفرد وغيره في استعماله أي ما لقيت أحداً من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصاح استثناء
المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الأزبداء والأثرين فقولته لا تذكر إلا بصار أي شيء من الأبصار
لا جميع الأبصار كما نوهم بعضهم في حال الجمع في الموضع غير خلاف حال المفرد والمثنى كل ما ذكرناه ما خذ هذا هو
المعلوم من استنفاء كلامهم وأما التكرار المستغنى عنه نحو ما لقيت رجلاً ورجلين أو رجلاً فلا يستثنى من واحد أو
مثنى أو مجموعها إلا أمثالها فقولك ما لقيت رجلاً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو
الحجر رجل إلا الأثرين معاً ويقول ما لقيت أخوين مناصبين إلا الأثرين ويجوز ألا يثنى فلان أي الاثنين منهم
ولا يجوز ألا يبدأ ويقول ما لقيت رجلاً إلا الأثرين ولا يجوز إلا أخوك فلا الأثرين إلا على الانقطاع لأن المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وإن كان هناك فبرئته وأنه على أنه ليس المراد به الاستغناء فان كان هناك عهداً باللام
عهدته على ما يحكى في بابيه وإن لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة أو التثنية نحو ما أعطيتك إلا التمر أو التمرين فلا فرق
بين المعرف والتكرار فكانت قلت ما أعطيتك إلا التمر أو التمرين وإن لم يكن فيه علامتها نحو ما أعطيتك التمر ولقيت الرجل
فالفريق بين ذي اللام والجرح أن الجرح لا جرح الثبوت الذي فيه للتكرار فيبدأ ذلك الاسم بعض من جملة فعنى اشترى
تمرًا أو رجلاً شيئاً من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعوضة لكن
البعوضة مستفاد من الفبرية كالتشريف والتفا فكانت قلت لقيت هذا الجنس اشترى هذا الجنس فهو كعام مخصوص
بالفبرية فالجرح ذو اللام اذن بالنظر إلى الفبرية بمعنى بالنظر إلى نفسه ما مختلفان فمن جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالتكرار نحو قوله وقد أمر على الهم يستبى وكذا أمرت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خبر منك
كما ترى في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعروف الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم
ذكرها ويعنى بالمهمات أسماء الإشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وأما سميت بهما وإن كانت معارف لأن اسم الانشاء
من غير إشارة حسيته إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب لأن بحضرة المتكلم اشياء يحتمل أن يكون مشار إليها وكذا الموصولات
من دون الصلوة مبهم عند المخاطب لم يقولوا المضمر الغائب مبهم لأن ما يعود إليه متقدم فلا يكون مبهم عند المخاطب
عند التطويه وكذا ذو اللام العهدية ولم قوله وما عرف باللام هذا مذهب سبويه أعني أن حرف التعريف هي اللام وحدها
والهزة للوصل فبحث مع أن أصل هزات الوصل الكسرة لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط مخطئ
العامل الضعيف أي ما نحو بالرجل ذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصبر رهبانها جزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يخطئها العامل الضعيف أما أخوان لا يفعل فاما تخطي أن ما هو على حرفين لفونه لا نهج من
الشرط والمجاز معاً على المذهب الصحيح وأما نحو هذا فمما حرمه فإن الفاصل بين العامل والمفعول لم يغير معنى ما قبله
ولا معنى ما بعده فالفصل به كالفصل ولا امتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جازوا بينهما
في فائتين ولم يكن ابظاً وهذا إنما يكون إذا كانت وحدها معرفة وأما وضعت اللام ساكنة يستعمل الامتزاج وأيضاً
دليل التكرار الذي هو ضد التعريف الثبوت على حرف هو التثنية فالأولى أن يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل
ال بكما لها آلة التعريف نحو هـ فلا سنداً لا يفتح الهزة وقد سبق العدة عنه وبأنه توقف عليها في التذكر نحو قوله
إلى إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب غيره وبفصلها عن الكلمة والتوقف عليها عند الاضطراب كالوقوف على قدره
نحو قوله أرى الرجل غير أن ركابنا لما نزل برجاننا وكان عدد ذلك قوله يا خليلي أربعا واستخيل إلى منزل الدارس
من أهل الحلال وإنما حذف عند هزة القطع في الذبح لكثرة استعمال ذكر المبردة في كتاب الشافعي أن حرف التعريف
لهزة المفشوحة وحدها وأما ضم اللام إليها لتلا شبيه التعريف بالاستنفاء في لغة حمير ونفر من على ابدال
الهم من لام التعريف كما روى الثوري في قوله صلى الله عليه واله وسلم ليس من أمير مصيئاً في أسفر
ولام العهد اللزم التي عهد للمخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكر أي لقيه وأدركه يقال عهدت فلاناً

ع
ن
في بيان الحق

اي اذكره وعهدا اما بحري ذكره مفدا ما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبعلم الخا
 به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي ذالم يكن في البلد الا فاض واحد مشهورا وامير واحد
 قد ينادي اللام في العلم كقوله اما ودا ما ودا ما برات تحالها على فئة القري وبالنسبة عند ما وفي الحال نحو الجاء الغفير وفي
 التميز نحو الاحد عشر الذرهم على فيج كما تأتي في باب العدد وقد يكون التزايد لازمة كما في الذي ومصرفاته ويكون
 اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام
 من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشق ويجوز في غيره كقوله تعالى
 لحاف الضيف والبر بده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في
 اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل وبها انها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين
 لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ونغرض اللام العهدية الغلبة كالضعف والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والتداء نحو
 بارجل ومن لم يجد من التخوين في المعارف فلكونه فرع المضمرة لان تعريفه لوفوعه موقع كاف الخطاب كما في باب
 التداء قوله والمضاف الى احدها معنى احراز عن الاضافة اللفظية وانما يعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
 المتوغلغة كغيره ومثل على ما في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غير موضع واحد قوله غير متناول
 غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمة والمضمرة وذو اللام وضعه الواضع لظهور على اى معنى يراد بخلاف
 العلم فان واضعه لم يضعه الا لشيء معين ولا نظره الى تناوله معنى آخر كما كان في سائر المعارف قوله موضع واحد
 متعلق بمنناول اى لا يتناول غيره لك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول في الاعلام المشتركة فانما يتناول موضع آخر
 اى بسمية اخرى لا بالسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي بغيره شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين
 لكن تناوله لمعنيين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بينت وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا
 يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف ذلك انه قال اعلا
 الاجناس وضع علامة للحفايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشترى اللحم الى الحفيفة الذهنية فكل واحد من
 هذه الاعلام موضوعه كحفيفة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
 الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل مطابقة الحفيفة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلية
 مجزئاته الخارجة نحو فوطيم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حفيفة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
 على وجه التثنية وامامة موضوعه للحفيفة الذهنية حفيفة فاطلة على الخارجى ليس بطريق الحفيفة ولم يصح
 المصم بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجى اذ ليس موضوعه عالمه على ما اخبر وقال ان الحفيفة الذهنية
 والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمواطئين قال الاندلسى فلا يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان
 المطابقة للحفيفة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا واحدا محصورا واصناف المعرف وكذا ينبغي
 عند ان لا يقع اسامة على الجنس المستغنى خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لقلا في لان الحفيفة الذهنية
 ليس فيها معنى الاستغنى كالمطابق فيها الثقبين والحامل للثقب في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم ياد
 نحو اسامة وشعالة واما الحصين واما عامر وليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرفا سامنة وترك ادخال اللام على نحو
 او ليس واصناف ام وابن وبيت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسى بحج منها الاحوال وتوصف بالمعارف مع هذا
 كله بطول على المنكر بخلاف نحو اسد وذهب صبيح فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وانما اذا كان
 لنا ثابت لفظى كعزة وبشري وسحر ونسبة لفظية نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا
 قبل واما بالعلمية كما في اسامة وشعالة فيقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحدا
 الارض والمعاني فوضعوا بعضها اسما وكتبته نحو اسامة وابوا الحارث في الاسد وبعضها اسما بكتابة كقوله للضبغان
 وبعضها بكتابة بلا اسم كما في براتش ثم بعضها مالا اسم جنس له نحو ابن مفرض وحمانيان وفي اكثر هذه الاعلام المعنى
 تناسب المستحق كخصاصه لعظم بطنها وابن دابة لوفوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للهيئة شعوب واما
 فشم والمبشرة والكلية زوبر والغدر كبسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا يلى
 على علمية لانه اكثر ما يستعمل صافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعزبه
 وقبلنا سبح الجودي الحمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا سبحان قالوا بل علمية قوله سبحان من علمية الغابو
 ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لا غلب احواله اعنى التجرد عن الثوب

في الجمل

في الجمل
 في الجمل
 في الجمل

عن الثوبن كقوله خالط من سلمي خياشيم وفا

عن الثوبن كقوله خالط من سلمي خياشيم وفا

عن الثوبن كقوله خالط من سلمي خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتداً ولك خبره والدليل على انه
ليس بفعل تفضيل ولا فعل فعلا وانه علم ما حكي ابو زيد من قولهم اولاد الان وهات الان اذا وعدوا فدخل ناء التانيث
دال على انه ليس بفعل التفضيل ولا فعل فعلا بل هو مثل ارملة وارملة واولة ايضا علم فمن ثم لم يتصرف وهو من ولية
الشراى فريه وليس اولى اسم فعل ايضاً بل اولة في ثابته بالرفع والان خبر اولة اي الشراى فريه لان واما هات
الان فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو علي فيجوز اولى من الثوبن للعلية والوزن وقوله للتاء لا يضر الوزن لان
ذلك في علم آخر فهو كما لو سمي بارملة وارملة فكلما منعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعاً مستثفاً واعلم ان
العلية وان كانت لفظة الا انها لما منعت الاسم ثوبن التكرار صار لفظ اسامة وتعاله كالاسد والتعليل اذا كان اللام
فيها للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراف لا مع القرينة المختصة فكذا مثل هذا العلم
يقال اسامة خبر من تعالاه اي كل واحد من افراد هذا الجنس خبر من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنس
المحصنة قال ولا تاجري من اسامة التي عبت زال ونج في الذعر ففتح الاستثناء من مثله كما فتح في قوله تع ان الانا
لغنى خسر الا الذين امنوا يقول اسامة نفس الانسان الا الداجن منها والقرينة المختصة بخوليت اسامة فالحال هذه الاعلاء
كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذواللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والثنية نحو الضرب اللين والنفق
وتدعيت حكمه وتدعيت الحكم في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عجز بها عن
موزونها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالتكرار ككل ورب على ما يحى فقالوا فعلا ان الذي مؤنثه فعلا انه
مصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف فعل صفه ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلية فيها
سبباً آخر كاء التانيث نحو فاعله او وزن الفعل المعبر كفاعل والالف والتون المتردين كفعالان والالف الشرائكة
المقصودة للتانيث واذا تكررت هذه كلها بدخول كل اوردت او من الاستغرافية وغيرها من علامات التكرار انصرف
نحو قولك كل فعلا ان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الفل التانيث لم ينصرف معرفة وتكرار فان صلحت الالف
للتانيث وبغير نحو قولك كل فعلا يغلب الف في الثنية باء فيغم نحو اوطى سلمي فانه يجوز فيه الاعتبار ان جعلت الف
للتانيث لم ينصرف وان جعلته بغير صفة لتكرار بدخول كل وذلك لان نحو اوطى سلمي داخلان في فعل فلهذا الاوزان
يقصد بها الاستغراف الجسري لان معنى قولك فعلا ان الذي مؤنثه فعلا غير مصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغفر كما ان معنى قولك ثمرة خبر من جرادة ورجل خبر من امرأة ذلك وانما عد الاقل من الاعلام دون الثاني بدليل صرف
ثمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولاً كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعلا مثلاً وضع لغة للزيادة في الفعل على
آخر فهو من الفعل كأكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اقله ثمرة مزيدة مفتوحة وثانية فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها
لام وبعضه من اجل كارجال الاعلام نحو قولك فعلة التي هي مصدر للتباعد حكمها كذا فان فعلة لا معنى لها لغة وقوى
هذا الوجه المجوز لا يحا فيها بالاعلام انهم راوها اذا عجزت بها عن موزونها لم يقع على مزيد مشاع منها كما يقع التكرار
فيعد عن التكرار لفظاً ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكتابات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكتفى بها عن
موزونها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على
المعنى المراد قلت لا فها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من انظا الكتابات ذلك المعنى بتوسط
اشعار بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزونها دالة على المعنى الجسري فكان لفظ الكتابات منقولاً من
جنس الى جنس آخر ومثل الجنس فلم يصلح ان يجعل علماء بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار
المعنى الجسري من ثم قال الخليل لما سأل سيبويه عن قولهم كل فعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف فنصرف فعل وقد
قلت لا ينصرف فقال افعلا ههنا ليس بوصف انما عمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وكما
ان افعلا في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضاً لدخول لفظ كل عليه ففي افعلا ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف
ولا علية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعلا لاكثر ان لا يجري مجرى الاعلام فنصرف
افعل ههنا فاعل هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالثوبن في الوزن اذ ليس مع العلية الا انه حذف
منه الثوبن ليقابل موزونه في التجرد من الثوبن ولم يحذف لمنع الصرف والتجشدي هذا القسم ايضاً علماً وهو
الحق فيقول وزن اصبع افعلا يحذف الثوبن قال المصنف انما ذهب اليه اجراءه مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسماء
فانك تجزئ مجرى الاعلام كما كان في الجنس علماً نحو قولك اسامة خبر من تعالاه فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس

الاول

الاول

هي الذي لم يكن معه الموزون نحو فعل حكمه كذا وهذا القياس الذي كره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الموزون اذ معقوف وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لما هيته معبته كما ادعى ليس اسامة لمراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محولا عليها في العلمية كما يتبين بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا امشاعا وليس قياسا بنفاس علمية والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منفولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او محجازه كما كان الاول منفولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او محجازه ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلا يتون نحو مفاعلة في نحو فو لك ضارب يضارب مضارب على وزن فاعل بفاعل مفاعلة وهو تنوين المفاعلة عند التنوين الضرف والضم الذي هو كتابة موزونة مع اعتبار معناه حكمه عند سبويه في الضرف وتوكم حكم الموزون قال المنيبي كان فعلة لزمك مواكبها وباربكم لمخلع ولمهيب فتعبر الضرف لان موزونه خولة ويقول مرت رجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكتابة لا الى الموزون المتكلم عنه فلا يصرف نحو ضلع مفاعلة لاشتمالها على سبب منع الضرف ويصرف نحو مرت رجل افعل اي احمق وفعله اي حرفة ومذهب سبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكتابة عن العلم جارية اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلان ومنعهم صرف فلان كما يجيء وانما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها فاحكم موزونها حركه وسكونا ونجدة عن التنوين كان الموزون معها ولا نحو فو لك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل بفاعل اشعارا بكونه مراقبا للفعل الذي لاحظته في الضرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي هنريه مكسورة امر للخطاط فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يباد بها الموزونات ولا والاولى ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كتابته عن موزونه ومعناه معناه فليس يعلم الا اذا كان كتابته عن العلم وقوله كان فعله لم يكن معناه البت في جريه مجرى موزونه في الضرف عدم خلاف بين سبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرى لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكر في الضرف وتوكم وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لبحار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك سنه ضعف فلا تنوع منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جارا لله كان اثبت ثم اسقطه لضعفه قال وجها اثباته ان سنه مبتداء فلو لا انه علم لكان مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص ايضا المراد به كل سنه فلو لا انه علم لكان مستعملا مفردا بالنكرة في الإيجاب للعموم قال ونعم ما قال وجها ضعفه انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خبر من امرأ لما فيه من معنى النعوى كل رجل وذلك جاز في كل نكرة فامث فمينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله نفع علمت نفس ما احضرت فتجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الإيجاب للاستغناء لكن فليلا كقوله نفع علمت نفس ما اذنت وقوله ونفس ما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كذا استفهام وضرب فعل باض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام انفا فاما اي نصيب علما بلا وضع واضح معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد المعين بادنى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف وذل اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر ويخبر ذلك وذل اللام كالنجم والتصعق واللام في الاصل للتعريف العهد وقد تقدم ان العهد وقد يكون مجرى ذكر اليهود قبل وقد يكون بعلم الخاطبة قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى اتيم قبل العلمية الذي هو المشهور والمعلوم للسامعين من النجوم لكونه بهذا الاسم البق من امثاله وكذا البت في بيت الله لا غير كانه بالنسبة اليه ليس يثا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لوق علما انه بهذا الاسم يكون اعظم او اخصه به وبالجمل لا شهرهم بغلامه حتى كان غير ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذل اللام الغالب في العلمية يجب كونهما اشهر فبالا غلبه منهما في سائر الافراد التي شاع عنها قبل العلمية فاذا صار عليا انفا فا

اذا لم يكن معه الموزون ففعل الموزون واذا كان معه الموزون ففعل الموزون

الثانية الى علم الخاطبة من وزن فاعل حكمه

كالعلم

كتاب في معرفة
العلم واللام

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تحريك عنها واما ذوالالام فالأكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تحريك عنها
كما قيل في التابغة نابغة وذلك قيل قال سبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بل اللام تقول هذا يوم اثنان مبارك
فيه ورده المبرق وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا القوالب
بنفا سبيلها في باب النداء فليرجع اليه وقد تنكر العلم فليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو زيد فبذل نفسه وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص التنكرات او يعرف وذلك بان باقول بواحد من الجماعة المتماثلة به فدخل عليه
اللام كقوله رايث الوليد ابن الزهد مبارك شديدا باعناء الخلافة كاهنة والاضافة نحو قوله علا فبذلنا يوم النفا
راس زبد كره باسحق ماضى الشفرتين همان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما قرئ في باب الاضافة نحو زيد
الخبيل واما النشاء ومضرا الحراء واذا لم يكن اشراك في العلم فاذا شئ العلم اوجع فلا بد من زوال التعريف العلم
لان هذا التعريف لما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المشئى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدود ونحو
ابابن وعمابن كما يجي فاذا زال التعريف العلم وقد قلنا ان تنكير الاعلا فليل وجب على قول المصنف في ذلك التعريف القاء
بانصرا داني التعريف وهي اللام فلا يكون مشئى العلم ومجموعه لا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
الفاصولي ذالو يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعش لا يوجب جبر التعريف القاء
في المشئ والمجموع بل يجزئ تنكيرهما ووضعهما بالنكرة والاستغناء بقوى مذهب المصنف مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيق
العلم اللفظي فليل في ثبته اسامة وجمعه الاسامان والاسامات فان قيل فعلى ما قرئت تنكير العلم من لوازم ثبته وجمعه
وتنكيره فليل مخالف القياس فوجب ثبتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلوله ثبته ولم يجمعه لاد
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ولما علموا انهم اذا شئوه وجمعه ادى الى تنكيره الذي هو فليل مخالف
للقياس فصدوا الى ثبته وجمعه على وجهه راعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الترائل بالزامة اللام لزوم التعريف العلم
لانه كان فيه توفيق الامر من جميعا الخلاص من التنكير التشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغا
لكنه غايته المجهود وقد جاء بعض المشئى والمجموع غير مجزور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم فصاحبها
بجملين متقابلين يقال لاحدهما ان البرهان لكثرة الماء فيه والاخر بان العطشان لقلته الماء فيه وكذلك عما بان
جبلان لحد بل متقاربان اسم كل واحد منهما عما به وكذا جادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجملين مثلا لم ينفرد من الآخر جازان يكونا كالشيئ الواحد المستثنى بالمشئى كما يستثنى مثلا شخصا بزياد بخلاف شخصين
مستثنى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مستثنى بالمشئى حتى يقال لهما زيدان
وعرفان كابابن وعمابن فان كل موضع منهما كان يستثنى عنه ففيل عرفان للمجموع واما اذ رعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذ رعه بل هو كساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يمكن بقلان وفلان عن اعلا
الاناس خاصة فيجربان مجرى المكتنى عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع صرف فلانه كما يجرى الفعل بمعنى اتفق
مجري المكتنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جائي فلان وفلان اخر اذ هو
موضوع للكتابة عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بقلان وفلان عن اعلام البهايم اسما
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال لفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لفصدا لفرق وكان كتابا اعلا
البهايم اولى باللام من كتابه اعلام الانسان لان اشئ الانسان بجسده اكثر فهو عند اشر من اعلام البهايم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج ونبه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محججا كقوله تع بالبنى لما اتخذ فلا فاعل ولا وهو مستفطر
ماروى الاصحى عن مرار العيسى سكتوا شيتنا والاخص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن الكروية
وتعومعا وقد فقه بفلان ويقول معن بن الاوس المزي اخذت بعين المال حتى تكسره وبالدن حتى ما اكاد اذان
وهي سالك الفرض عن ذوى الغنى ووذ فلان حاجتي وفلان وبكيتي بهن وهنه مفتوحة العين وهن ساكنها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنه وبدخل جميعها اللام واذا سكنت لتون فناء التانيث مبدل عن اللام كما في
اخذت وبكيت فسكنت العين لتون بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها فليل وقد يمكن
بهن عن العلم كما في قول ابن هريرة يخاطب حسن بن زيدا الله اعطاك فضلا من عطيتك على هن وهن فيما مضى وهن
يعنى عبد الله وحسنا وبرايم بنى حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس على اسم
ويوم ولهم جوشوا عن ذلك ومنها باهنا لهنادى غير المصنف باسمه تقول في التنكير باهن باهنا باهون وفي
التانيث باهنت وباهنتان وباهنات وقد بلى او اخر هن ما بلى واخر المندوب وان لم يكن مندوبه تقول باهنا

بحث العلم

في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتعمل بمفردات لتعلم الصبيان ومن يجري مجرى هم مؤنث عليها
فانما استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعه فانما لا يحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبينة اذا سمي بها
غير اللفظ ولم يحرك حكايتها لجانها اذا سمي بها اللفظ لانك لم تراع اصل معناها الذي كانت بسببه مبينة اصلا
بل اخرجهما عنه بالكلمة وانما اذا جعلها اسما للفظ فانك تراع معناها من وجه وذلك ان منصب رفع اى
ان التى معناها التحقيق منصب رفع تلك اذا نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه ياء مزيد
ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد باننا قايلا مذكورا وضع على ثلاثة كزيد وعمر ويكون في حال الافراد
ايضا كذلك وسيبويه جعل بالاجاد وهو اوزو حطبا بيا ومشددة عريثا في اذن منصرفة وجعل سفعص وكلمون و
فرشات العجيات فلا تنصرف للجمجمة والعلمية وانما جعل الاول عريثا لان الاجاد مثل البكر وجاد من الجود وهو العطر
وهو اوز من هوذا الرجل اى ما وحطى من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها عجيات قال السري لا شك ان
اصلها العجينة لانها كان يقع عليها تعلم الخط بالترتيب وفسدت بدخلها التوين كما في عرافات ونرى فيها من حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبها مع العامل نحو اكتب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفوق قال الخليل
نقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا الما افردوه فقالوا فم قايلا للهم مكان الواو ولو لا ذلك لقلنا فم برز المحذوف كما هو
مذهب سيبويه في ذواذا سمي به فانه نقول هذا ذوى كفى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه منخرطة
وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقلب الواو لسكون العين على ما مر من مذهبه ما في باب الاضافة واجاز الزجاج
في ذواذا سمي به ان يقال فوه وذالى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما تشدد في هو لان الاصل اولى من اجلاب الاجنة
وان سمي مؤنثا بهو كان كالوسميتها برز على الخلام الذى مر في باب غير المنصرف وان سمي نائبا بهى فهو كالوسميتها
لهند جاز الصوف وزكره وان سمي بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون منخرط كما في الاصل كواو
العطف ولا ما الجوز وياو الاضافة على قول اول فان كان منخرط كما كمل ثلاثة احرف بتضعيف بحا نحر كنه فانه اولى من
غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما بالحرف من التضعيف بالجمع فنقول في المسمى بياو التجرب ولو زيد حرف واحد
من جنس حركته لسقط بالتوين فصار المعرب على حرف واحد ونقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا
كلام التعريف على مذهب سيبويه وياو الاضافة على قول بعضهم فتحكمه عند سيبويه والزجاج حكمه في الكلمة كما يحكى
وعند غيرهما بحركه اللام بالكسر ثم يضعف بجائز الكسراى اى اى يقال وذلك لانه لا بد اذا اردنا زيادة حرفين عليه
من غير ان هذا الساكن المبتداء بهو الساكن اذا حرك حرفا بالكسر واما البناء فيفتح ثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند
الاضطرار في نحو غلاماى ثم يضعف بجائز الفتح يقال باو وان كان الحرف لواحد جزء كلمة فاما ان يكون منخرط كواو
ساكنا فالمحرك عند سيبويه بكل ايضا بتضعيف بجائز حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك
الكلمة فالمرتب بكلمة باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى بل واحد حرفه وقال غيره بل لا يجاوز فذكر الضرورة فان كان
ذلك المحرك فاء مكل بالعين نحو رج في المسمى براو رجل وان كان عينها كمل بالقاف يقال رج ايضا في المسمى بجم رجل
ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المحرك المسمى به لا مائا
فاما ان يكمل بالعين لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلام ورجل فيكون ما حذف فاءه كعدو والاختش بكلمة بالفاء نحو
ول فيكون ما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس فالمرتب بكلمة باكمل به المحرك اعنى برز الكلمة الى اصلها وسيبويه بكلمة بهمة الوصل مكسورة
بجواز واس واذا وصلته بما قبله اسقط الهمة لكونها الوصل نحو هذا اس ونام اس وقال فلان بعض الاسماء
على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمة غير لازم في كان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همة الوصل فانه
لازم ينبغى للعرب على حرفين وورد ايضا بامتناع اجلاب همة الوصل للمحرك والزجاج يزد الهمة كما زاد سيبويه
بفطرها بما الزم سيبويه ولان همة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجارى مجراه
اعنى المصدر وفي الحرف فلها اذا سمي بفعل فيه همة الوصل فطعمها كقولك بوحش اصمت واما ان سمي
باسم فيه همة الوصل كابن واسم ابينها على حالها العكس نقل الكلمة من فيل الى فيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المحرك فالعين بكل بالفاء واما اللام بكل اما بالعين عند الما زى
واما بالقاف عند الاختش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت
بالهمة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم ككون انطلق كى بالحرف الذى بعد هان فقول انط وان سمي بفعل

ورد عليه المير قبان
تخفيف الهمزة ٩

بحث أسماء العدد

نفس ما قدمنا والدليل على كونه في الموجب مجاز في العموم بخلاف المعرف باللام بغيرها لفظيا كما في نحو الدنار خير من الدرهم ان الاستغراق ينشأ من اللفظ بلا فريضة مخصوص مع اللام وعد الاستغراق بلا لام والتبوء الى الفهم بلا فريضة من اقوى لا قل الحفظة قولها أسماء العدد ما وضع لكلمته احاد الاشياء مقصوده تحديد اللفظ العدد لا ماهية العدد وكلمة الشيء عدده المعين لان الكلمة ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حفيضة المعينة التي يستفهم عنها ما الموضوع للاستفهام عن حفيضة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يشل عنه بكيف فكأنه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احرازاً عن الجمع فانه وضع للعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فبمعنى ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحداً لم يوضع لكلمته احاد الاشياء لانه يقال كدرهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاداً شيئاً وكذا اذا قلت اثنان في جواب كدرهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضاً فانهما وضعوا لكلمته الشيء وان كانا وضعاً مع ذلك لما هيته ذلك الشيء ايضاً ولو قال العدد ما وضع لكلمته الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما عوف ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكلمته فحسب لاختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من أسماء العدد وعند الحنابلة ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو التزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاشياء من العدد قالوا لان المفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذلك ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد يكونه زائداً على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع لكلمته يدخل الواحد والاثنان قولهم واصولها اثنا عشر كلمة واحدة الى عشرة ومائة والى يعني ان اللفاظ التي يرجع اليها جميع أسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء غير مشابهة وما عدا تلك اللفاظ منفرجة منها بثبوتها كما فان والفاوان والجمع والتثنية الجازية مجرى الجمع او يعطف كثلاثة وعشرين وكأحد ومائة وكألف وكذا احد عشر اخواته لان اصلها العطف كما تقدم وما باضافه نحو ثلثمائة وثلاثة الاف قد يدخل العطف على جميع هذه اللفظيات سوى العطف نحو ثلثمائة وثلاثة الاف نحو ذلك ثم شرع في كيفية تثنية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة اثنتان وثلثان يعني ان واحد واثنان للمذكر واثنتان وثلثان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والثانيات على الفياس ذواتا للمؤنث والمجوزة عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد بحد وحد واحد اي انفرد قالوا واحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فقال رجل واحد ونوم واحد والتكسير وحضان واحضان كضاب وشبان والهنر بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بعينه الحياء وكسر ووجد وبديل الواو في هذا التركيب هزلة اما في احضان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها هزلة في الاول كان كوجوه واجوه ووثت واثت او في الوسط كفورس واما في احد فمما في الجمع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول هزلة كالدرة وولد ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذ استعمل في الاعداد المنبثقة اختاروا لفظ احد واحك على واحد واحد تخفيفاً وقد يقع في التثنية واحد واحد ايضاً لكن قليلاً فيقال واحد عشر وواحد عشر وواحد وعشرون وواحد وعشرون وواحد وعشرون ويستعمل احد واحك في غير التثنية ايضاً مضافين مظهرين نحو احدى واحد واحد ولا يستعمل احد في التثنية او مع الاضافه واما احد فيستعمل مظهر في العموم الصياء بعد نفى او نفى واستفهاماً او شرط نحو ما جاني احد وهازمه الافراد والتذكير قال الله نعم لستين كاحد من النساء ان التثنية وتثنية نادراً وقد يستغنى عن نفى ما قبله بنفي ما بعده ان فاض من ضميره نحو قولك ان احداً لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في الجواب براديه العموم فلا يقال لفتى احداً الا زيدا خلافاً للبرد ويستعمل واحد ايضاً لعموم السقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لفت واحد منهم ولا واحدة منهم وقال ابو علي هزلة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصله لا يدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل لثقتان كانه لما لم ير في نحو ما جاني احد معنى الواحد اذ تلك كون الهزلة اصلاً والاولى ان يقول هزلة في كل موضع بدله من الواو ومعنى ما جاني احد ما جاني واحد فكيف ما عوف وقد يستعمل قليلاً احد في الموجب بلا تثنية ولا اضافة استعمال واحد في قوله نعم قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحد بن وهو

مراد بالعدد
اسماء العدد

مميز اسماء العدد

ثلاثة عشر

احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيهاً بـ اسد فغنى هو احدى الاحدى واهية هي احدى الاحد
 فالحنى استاروا على احدى واحد وبسبب عمل استعمال احده في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريضة وبار
 ودارى ووددى وطورى وطارى وارم واريم وكيع وكرايت دعوى وشفرى فديضم تشبهه وقد لا يصحب نقياً
 وديى وديج وازى وايز بالترادف ما مور وثورى ونمى واما انسان فهو لفظ موضوع لواحد من الشئ و
 وانسان محذوف اللام والياء للثانين ثلثان مثل ثلث ثاء الثانيت فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال الاء
 من الواو ككثير كاخت وثلث وراث وتكاه فوكه ثلثة الى عشر يعنى ان ثلثة الى عشر المذكور نحو ثلثة رجال
 واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث سنون وشع سنون خولف باب التذكير بالثانين من ثلثة الى عشر
 فانت المذكور وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والا فرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
 على الثانيت في اصل وضعه واعني اصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو سنه ضعف ثلثة واربعة
 نصف ثمانية فبلى ان يستعمل بمعنى العدد كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد سبب ضعف ثلث
 واما وضع على الثانيت في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
 المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عرض هذا فغرض ثنائيت العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلا من باب الكم
 وهو عرض على ما بين كوفي موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرد عليها اذن معنى الوصف
 الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدود بهذا العدد لكنه مع غلبته معنى الوصف عليها كان
 استعمالها غير ثابت لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثنا
 ايضا كثيرا لاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجود والفضل والتحقيق ايضا اذ باضافتها الى معدود
 وانما يحصل التحقيق بحذف الثوبين فصلا على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدود وانما
 فان لم يضاف وهو من احد عشر الى مائة فلعلمه كما يحى فضافة ثلثة رجال ومائة درهم كضافة جرد فطرفة واحدا
 ثاب على الخلاف المذكور بين اهل المصيرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفته كما هو مذهب الكوفية او
 موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة
 فلا منع ان يقال بخويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم
 يتكدر دخول اللام في الاول وان كان ثوب الثانى هو تعريفه كما في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يجمع
 الجرد القطب فيه لكنه لما ورد السماع على العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تالفة
 الالفاظ المعدودات ككثير نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف انى بما كان موصوفا بعد هالفا
 مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جازا جازا
 بحرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكور والمؤنث بالياء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب
 وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجل وعلام وعلامه وغير العدد من المقادير يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع
 ويرة فقير لكن لا كالا عداد في الكثرة فنقول بفتح الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكور على ثنائيتها الموضوعه هي عليه
 وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة للجمع كجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانها لا يقعان صفة
 للجمع فقل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جى بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة
 له في الثانيت وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اختر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
 وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف في المؤنث لما يحى فاصل عشرين درهما واربع عشرة
 وكذا اصل مائة رجل بالف وهم رجال مائة ودرهم الف لم يوافق الاعداد موصوفا لها المجموعه في الثانيت اذ اجرت
 عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرين واخوانه لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يحى فتبعها الالف في ذلك الواو
 لما استقر بالاولين الفظام عن العادة فلما لم يوافق موصوفا لها اذ اجرت عليها لم يوافقها ايضا اذ اضيفت
 اليها فقل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بغير الثلثة الى التسعة مع التثنية ايضا على حالها
 فبلى وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف كلفى بالمميز الاخر عنه لانه
 عادة الفاظ العدد اذا مرادفت انه مجتزأ بمميز العدد الاخر من جملتها فنقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
 الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا وميز العشرة اذا لم يكن
 مع التثنية اذ هو مع الاول مجموع مجزوع مع الثاني مفرد منصوب بخلاف سابا العقود فان مميزها

هذه الاعداد

وثلثة رجال

بالتشديد

الحالين

وايهما مؤنثا او مذكرا

في الحيالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثه وثلثون رجلا وكذا فقلت ثلثه ومائة رجل في الاصل ثلثه رجال ومائة رجل فلما كان يميزها المفرد بجو عا عوملت معاملة مع المميز الظاهر فلما فسدوا اجرا لها مجرى الصفات المشبهة باثبات الناء فيها اذا كانت موصوفا بها مؤنثة وحذف منها مع نذكر الموصوفات ولا موصوف لمذكرا اذا نصلح الاصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكور كان او جمع مؤنث فلو انثبوا الناء فيها مع الجمعين لم يبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشبهة ولظن ان الناء هي التي كانت لثانيتها مطلق العدد في الاصل غير بجوالة لثانيتها الموصوف لان الجوامد ذات الناء اذا لم تكن للوحدة يلزمها الناء في الاغلب كالصفة والفرقة والعصوه والمجارة فمن ثم لم يفلحوا لام شفاوه وعناية همة وان لم يلزمها الناء اذ يقال عبا وشفاوه وذلك لان مبني الناء التي ليست للوحدة في الجوامد على الزوم فملوها على نحو طفاوه وخرابه ونحوها مما يلزمه الناء وما في الصفات وفي المفصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا نقول غراوه واستفاوه فلو ثبت الناء فيها في الجمعين تشابهت ناء نحو الصفه والفرقة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان ثانيتها خفي فكانت مذكورة بالتشبيه الى ثانيتها جمع المذكر واذا قلت ذلك لان ثانيتها جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمعية كما انثب جمع المذكر الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معبرا لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما زال لثانيتها العارض التذكير الاصل في رجال واما انزال لثانيتها الاصل ايض في نسوة لكن هذا القاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن صفة فصار نسوة كانه مذكور تحفاه ثانيتها ففعل رجال ثلثه ونسوة ثلث فصار ثلث الناء التي كانت في الاصل لثانيتها بحذف لفظ العدد على ما قررنا لثانيتها المعد ودهنا كنه في جمع المكسر ما بالجمع السالم فلا يقع بميزا للعدد عند سبويه ان كان وصفا الا ناديا فلا يقال ثلثه مسلين ولا ثلث مسلما اذ المطلوب من التميز يبين الجنس والصفات فاصح في هذه الغاية اذا كثرت الهموز فلذا لا نقول في الجمع المكسر صفات ثلثه ظرفا وما غيرا لوصف فان كان علما فلو نوعه ميمرا لان جمع العلم لا بد منه من الفرض الا هم من يميز العدد ببيان الجنس لا التميز فميزه منكرا في الاغلب ان كان مجردا فلما قل ثلثه الزيد بن وثلث الزيد بنات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرت بل تقول كسر لفظه يميز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء مؤنث في سبع سنبلات مع وجود سنبلات في ثلثه يات به مكسر ميمرا بالسالم كقولهم ثلث عورات فثبت ان الاغلب في يميز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر في امر تذكيرها وانثبها عليه دون جمع التلازمة فانظر هذا فلما ينظر في ثانيتها الثلثة واخوانها الى واحد المعد ودان كان المعد وجمعا لا الى لفظ المعد ودان كان الواحد مؤنثا حقيقته كثلث نسوة وطوال او مجازا كثلث غنم وعمون حذف الناء منها كما رايت وان كان الواحد مذكورا ثبتت الناء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامه لثانيتها كان بغير حركات وثلث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمدا بن عرس وابن اوى ولم يكن فيه علامه لثانيتها كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد واثانته كسان ولسان جاز تذكير العدد واثانته نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمس سون وخمس سون وان كان المعد ووصفه ثابتة عن الموصوف اعبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله نعم فله عشر امثالها وان كان المثل مذكورا اذ المراد بالامثال الحسنة اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعد وجمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وسنعر والفرق بينهما في باب الجمع فظن ان كان مختصا بجمع المذكر كالرهيطة والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتالي في العدد واجب قال الله نعم تسعة رهيطة فلو انثبته رجلا وهو اسم جمع فامم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف الناء واجب نحو ثلث من الخاضع لانهما بمعنى حوامل التوون وان احتملها كالبط والخيول والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحملين فلا اعتبار بذلك النص فان كان ذكورا ثبتت لثانها وان كان اناثا حذف منها كيف وقع النص والمعد ونحو عندي يذكور ثلثه من الخيل او عندي من الخيل يذكور ثلثه او عندي من الخيل ثلثة يذكور او عندي من الخيل ثلثة يذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد المعد نحو عندي ثلثة من الخيل يذكور في ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا يميز كما يميز بالابل والغنم حذف الناء وان كان مذكورا لا يميز ما يخص له مثال اثبتها الحاء للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكير واثانته كالبط والذجاج جاز الحذف لثانها نظر الى تذكير وحذف فيها نظر الى ثانيتها وما لا يدخله معنى التذكير والثنان يميز في نظر فيه الى اللفظ فيثبت نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من الخيل ثلث

على الوصف

حكم اعداد المركبة

شبه
الف في عشر
عشر

المجموع

وقد
ذكرنا
في

من النحل لانه يذكري ويؤنث قال نعم نحل منفعة ونحل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظفره لانه فاهم مقابله شيء فكانه جمع لا اسم جمع فلذا انفرد امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الالفاظ العدد الاثنى عشر فلما حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على الضمار وجري التمانينة الباقية على غير الضمار في الظاهر اربع وفعت تحت العشرة وفوقها فلها نقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى الضمار اي ثبت التاء فيه في المؤنث ونقط في المدرك نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما يرجع الى الضمار لان ميمته ليس تجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما افق لفظ عشرة من بين سائر العقود ميمته في التذكير والتانيث في المنهية لانه كان بلا نهف ايض موافقا للميم تذكرنا وانما ثلثة عشر رجلا وعشرة نساء على ما تقدم من التفسير وقد بينت باذكرينا لتبليغ قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشرة الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسعة عشر للمؤنث قوله ونعم نكسر الشين بعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا نوا الى اربع فحات فيها هو كالكلية الواحد مع امتزاجها بالنهف الذي في اخر فتحه عدلوا من فتح وسطها الى كسر وانما الجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بفعل اخر وهي القصبي وقد يفتح الشين على فلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بمحرك الاخر لا جناع اربع فحات احدها فتح اخر النهف نحو احد عشر ثلثة عشر بخلاف اثنا عشر فوله عشرون واخواتها فلهما اي في المدرك والمؤنث كان فبا هذه العقود ان يقال عشرون رجلا مثني ثلث عشرات رجلا الى تسعة عشرات رجلا فقصدا والتخفيف فجد فوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة لانها معا عبارة عن عدد واحد كعشر ومائة والالف وكان المضاف مع المضاف اليه كلمة مؤنثة بالناس فالحذف المضاف اليه صارت كلمة حذف لامها نحو عزة وثنية وقله الا انه لا يسهل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثنية محذوفة اللام لان المراد من وضع الالفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لا شبهت بثلثة التي في مرثدا الاحاد فلم يحصل التبعين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا نرى في الالفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يحكي في غيرها من الالفاظ وسبجي في باب الجمع ان جمع المؤنث بالناء المحذوف لانه شابع بالواو والتون نحو فلون وثيون ومايون فقبل عشرون وثلثون تشبهها لها هذه المحذوفة اللام وابندى بنغير عشرون المشني الى لفظ عشرون المصوغ صيغة لكونه كالنوطنة للجمع غير الضمار في اخواتها التي بعده اذ جمع المشني غير فاسي لم يحكي الا مضافا لفظا او معنى الى مشني اخر كما في قوله نعم صغت فلو بكما على ما يحكي في باب المشني وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يحجر فيها لغيره لا مكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه نقصد وابغير الى جعله كبناسنانف فالواو والتون في عشرون واخواتها كما يحجر منها حذف كما قبل في عرون وكهرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانث نقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرأة فوله احد عشر رجلا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى التسعة وتسعين مائة والالف ماسان والالفان فهما تم على ما تقدم فوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو النقص والمعطوف عليه اي الشيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما القضا احد واثنان اعني الضمار والالف الى تسعة على خلاف الضمار في الظاهر فوله فهما اي في المدرك والمؤنث فوله تم على ما تقدم بعض يرجع من اثنا عشر الى مائة الى ثمان مائة الى اول العدد على الترتيب المذكور وتطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائة اثنان واحد الف اثنان في المعلوم معدده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجل مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا نرى ان العشرة المركبة مع النهف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف سنانفت لعل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنهف عليه نحو واحد والالف عشرة والالف عشرون والالف مائة والالف مائة اثنان والالف ثمانية والالف ان شبهت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اتف عليها وكان الضمار ان يكون للعاشر من الالف اسم ثم سنانف ثم للعاشر من تلك العاشر اسم سنانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العاشر اسم العاشر

منه التثنية الى العشرة

محال العدد

من المباحات اسم الالف لا انهم لما راوا ان الاعداد لا لها بناء لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يودي الى وضع
 ما لا لها بناء له من الالفاظ وهو محال انصرفوا على الالف فقالوا عشرة الالف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى
 مائة الف مائة الف ثلث مائة الف الى الف ثم مائة الف ثمانية الف الى الف والالف الف والالف الف
 والالف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا لها بناء له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف لا احدى عشرة مائة بل مائة
 والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلث مائة والف ثلثه واخوانها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف نائها سواء كان منه المائة
 مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب ابقاؤها سواء كان منه الالف مذكرا
 او مؤنثا نحو ثلثه الالف رجل وامرأة لان منه المائة والالف لا ما اضيفت اليه المائة والالف واصلا مائة مائة
 كيدرة حذف لا منها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولا معها باء لما حكى الاخفش باب ث مائة بمعنى مائة وانما
 يكتب مائة بالالف بعد الباء حتى لا يشبه بصورته خطأ فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله وفي ثمانية عشرة ففتح الباء
 وجازا ساكنها وشذ حدتها التثنية انا الفتح فلان الباء يحمل الفتح لحقته كما في باب الفاضل جلا ساكنها كثيرا
 لتناقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقال فلا وبادى بدا وجوبا وجا وحذف الباء مع قلته للاستفهام
 ايض وبعد حذف الباء ففتح التثنية اولى من كسرهما لتوافق اخوانه لا تها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها
 لبدل على الباء المحذوفه وقد يحذف الباء في ثمانية غير التركيب ايض ويجعل الاعراب على التثنية قال لها ثانيا يا زرع حنا
 واربع فغرها ثمان وفي الحد يث صلى ثمان ركعات بفتح التثنية وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء
 وبعض العرب يفتحها ما بين التثنية الى التسعة يقول بضعه رجال وبضع ثوبة عشرة بضعه رجال وبضع عشرة امرأة اذا
 لم يقصدوا التثنية قال الجوهري اذا حوز لفظ العشرة ذهب البضع فلا نقول بضع وعشرين والمشهور وجواز استعماله
 في جميع العقود قوله ومنه التثنية الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الالف ثلث مائة الى ثلث مائة وكان بناها مائة
 ما بين ومنه احد عشر الى ثلثة وثلثين مضروب مفرد ومنه مائة والف ثلث مائة او جمع مخفوض مفرد قوله الى العشرة المحذوف
 في المحذوف اعني ان منه التثنية العشرة ايضا مخفوض مجزئ لا خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل
 وقد تركنا الاضافة فيقال ثلثة اكلت على البدل وتما جاء في الشعر نحو ثلثة انا باوا تاشد النصيب في العدد وفي الاصل
 كان موصوفا كما تقدم وهو المفصود فلو نصبوه لكان المفصود في صورة الفضلات وانما التصبيح احد عشر رجلا
 فيجوز القول فيه وانما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا مشتملا اضيف العدد
 اليه للتخفيف اصل موصوفا للثنية فماتوا فيها ان يكون جمعا اما افراد منه ما فوق العشرة فلما يجي قوله لفظا او معنى
 الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالنمر والعسل واسم الجمع كالترهط والقوم ولا كثر ثمانية اذ كان المنه احد هما فصل من نحو
 ثلثة من الخيل وخمس من الثمر وذلك لانها وان كانتا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فذكر اضافة العدد اليهما بعد
 ما تمهد من اضافة الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منقضى بقوله ثلثة شعرة وهط وقالوا
 ثلثة نفر فانه ثلثة انفس وثلث ذود لعد جوار الزمان على عبالى ثم نقول ان لم يكن للعدد الا جمع فله اضيف
 العدد اليه وان لم يكن له جمع كثره اضيف اليه نحو ثلثة اقام واربعه رجال وان كان له الجمع ان معا اضيف العدد
 في الغالب الى جمع الفلية لطابقه العدد للعدد فله نحو ثلثة اقبال وقد جاء ثلثة ذود مع وجود اضره وليس بفاسر
 وقال المبرد يجوز بناها ثلثة كلاب بنا وثلثة من كلاب وليس بشعور وقوله الالف ثلث مائة الى ثلث مائة استثناء من قوله
 مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى ثلثة مفردة غير مجموع وكان القياس ثلث مائة لان للمائة جمعين احدهما في صور
 جمع المذكر السالم وهو مؤن وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا اثبات اضافة اليها العوز جمع التكسير كما في ثلث
 عوزات لكنهم كرهوا ان يلى المنه المجموع بالالف التاء بعد ما نفوذ المجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والتثنية
 اعني عشرين الى ثلثين فأنصرف على المفرد مع كونه اخيرا وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث ملين وخمسين قال
 ثلثان للملوك وفي بني اربد الى وجلت عن وجوه الهايم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يثمن كسر
 ميم مائة في الواحد ايض من انظم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضمت ميم مائة ثلث مائة كما في
 مئون جازو بعضهم يجعل نون مئين معقبة الاعراب كسبن على ما يجي في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلمين في الاصل
 كعلمين فحذف اللام فهو عند مفرد وليس يشي اذ لا يقال لمان واحد ما بين ولعله عند اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل
 كعصى فابدل الباء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب الماني عند الاخفش اصله الماني حذف التثنية ضرورة وحكي
 عن يونس انه مطروح الها كثره ولم يرد لو كان كما قال الفيل ماني كني كما نقول في لينة لثني وفي ظبية ظبي وقد قبل اصلا ماني

مانان والالف
 قلته الالف والالف

بفتح

انهم من السبل من ثلث الالف
 ومن ثلث الالف ثلث الالف
 في اضاف الالف
 ان الالف

عوزة ثلث مائة

انهم من السبل من ثلث الالف
 ومن ثلث الالف ثلث الالف
 في اضاف الالف
 ان الالف

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية كسرا نداء كما قبل شعير رديف لكون العين حرف حلق كما يحكي في التصريف ثم خفف لاجل المقابلة ككليب غير مسموع
 ففي هذا القول نظر قوله ومتميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلهذا والاضافة اليه من احد عشر الى
 تسعة عشر فلكر اهتدوا ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشر فكما ان الاضافة الا في اثني عشر
 لما مر في باب المركب قبل هذا البين مثله لان المضاف اليه اذا كان متميزا فهو المضاف بالاول في المعنى وانما جرى به لسانه فكان
 الجميع كالثنى الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
 وانما عثرون واخوانه فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي شبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكر
 عمرو هذه النون مثلهما قلت بل نون عثرون واخوانها ابعدهما من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
 فيها سبعة عشر في عشرين فانما ليست جمع عشرو ثلثة اربع لما مر في اول الكتاب لو تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لسانها
 لكون الجمع ورتبها جاء بمشرودرهم والبعوثوب وهو قبله واما افراة فلان جمعة الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا ثلثة
 حفوظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالوصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له
 موصوفا فلما نعت الاضافة ونصب على التميز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالوصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
 من العدد المتقدم والمفرد اخصه فانقص عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات باعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
 في اغلب اليهودون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى العدد وان كان مقدما عليه كالوصوفه يقال عندى عشرين
 رجلا شيئا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه فالله ثم اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد بجمع لكن على ثلثة
 قوله وتثنيتهما وجمعه اى ثلثة المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها ثلثة واخوانه ككثر وان لم يصف اليها
 ثلثة واخوانه جمعت واصطف لك الجمع الى المفرد نحو ثمان رجل قوله محفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
 ثلثة رجال واما افراة فلما جازم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كان في الدلالة
 على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الاحاد جمع فله وحكم جمع القلة عند حكم الافراد
 في كثير من الاشياء لضعفهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعداد لضعفهم واما هذه
 شهور كثر فيها الاكثرية الاحاد فاعنت عن جميع بغيرها وتجمع منه المائة نحو مائة رجال وقد يفرق منصوبا قال اذا غامر الفتي
 ما بين عاما فقد ذهب للذادة والغنا قال المص ونعم ما قال فبين فتر قوله ثلثة مائة سنين بالثوب وهي عن غير حجة والكافي على
 انه على البدل لا على التميز والاشد وزمن وجهين جمع متميز مائة وضبطه فكانه قال ولبوا سنين قال وكذا قوله اثني عشر
 اسباطا والالزم شد في جمع المتميز قال الزجاج لو انصب سنين على التميز لوجب ان يكونوا لبوا لثمان سنين وجهه انه فهم
 ان متميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فجل واحد من المائة ولو كان سنين متميزا لكان واحدا من ثمان سنين ثلثة
 فكان كانه قال ثمان سنين ثلثة سنين فيكون ثمانه قال المص وهذا بطريق في قوله ثلثة عشر اسباطا ولو كان متميزا لكانوا ستة
 وثلاثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكافي لانها افراة ثلثان سنين بالاضافة فسنين عندها
 متميز لا غير وان لم يكن منصوبا يثبت ان قراءة الجماعة اقل عند النحاة من قرأتها وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
 مخصوص بان يكون المتميز مفردا واما اذا كان جمعا لفصده كالفصدة ونوع التميز جمعا ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع
 الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المتميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
 جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص واذا وصفت المتميز المفرد
 جاز لك ان يوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا طر بها وطرء ومانه رجل طويل وطوال قال بهما اثنتان واربعون
 حلونه سورة الخافض الغراب الاسم وعلم ان سبويه وجماعة من النحاة يستعملون كون متميز العدد في اى درجة كان صفته كما
 ذكرنا لان المقصود من التميز التخصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة تخصه ببعض الاجناس لم يفتح
 نحو ثلثة علماء ومانه فاضل كما قلنا في هذا لا يضر هذا العالم واذا اصبحت العدد المركب نحو واحد عشر وخمسة عشر زيد
 فعند سبويه الاسمان باقيا على مبانيهما البقاء موجه اى التركيب الاضافة عنده لا تحل بالبناء كما لا تحل به الالفه اللام
 اثنا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفرأ فانما فرأ بين اللام والاضا
 وذلك لان اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبتدأ كالان والذى واخوانه والاسم عند بعضهم واما المضاف فلا
 يكون الا معربا الا لادن واخوانه لا ترى الى اعراب اى للزوم اضافة مع ثبوت علة التثنية الى اعراب قبل وبعد واخوانها
 مع الاضافة والبناء عند انقطع منها واما بناء نحو غلام على مذهب النحاة وبنابجث واذا ونحو قوله على حين عابث فقد
 مضى الكلام عليها في مواضعها لا يخفى بغير تالى الاسمين فباسم مع الاضافة نحو جاني خمسة عشر زيد اجراء له بحري يعلم

وماني

واخوانها

في العدد كانه
قوله محفوض

لان مرتبة الاضا

نحو ثلثة اشياء
نحو ثلثة اشياء

في كون المعد مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس

معرب

في ان الفاعل
والاثنان

والقرآن يجعل جزئ المركب عند الاضافة اعرابا مضاف اليه لتثنيه لفظا بالمضاف المضاف اليه فيكون خمسة عشر يد كاي عرس زيد قوله واذا كان المعد مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجبان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتهما على رجل ففي الاول المعد ورو هو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكور وفي الثاني المعد ورو هو رجل مذكور ولفظ النفس مؤنث فلان تعبير اللفظ وهو الالف واللام لاكثر في كلامهم لما ذكرناه في الموصولات فنقول ثلثة اشخص وانثى للنساء وثلث نفس وانثى للرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجتهدون من كثر انثى ثلث اشخص كاعيان ومعصر قوله ولا بمنز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التثنية عنهما مثل رجل ورجلان لا فادناه النص المقصود بالعدد وانما التثنية واحد واثنان لان الفاظ العدد تصدق بالدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجلان لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة وامضوا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظه رجل واحد ها يفيد الوحدة والمعدود لم يقولوا اثنان رجل ولا اثنان رجلين ولا اثنان رجال لان لفظه رجلين يفيد الاثنيتين وقوله كان خصيه من التثنية دل ظرف يجوز فيه تناسخا خطل ضرورة فوله استغناء بلفظ التثنية عنهما لم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجلين لان التثنية الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنيتين وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال وثلثا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرة رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعه الاف والثاني نحو ثلثمائة الف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم ولقد دخل حرف التعريف على المضاف المضاف اليه معاشد وذا نحو الثلثة الاثنا وعندا للكوفيين هو فباس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالا حد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التثنية لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئ المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وتدخل على الجزئين بضعف نحو الواحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش فباس قد يدخل على الجزئين والتثنية بفتح نحو الواحد العشر الدرهم وهو فباس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز مذكور ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينها بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشربت عشرة بين عبدة وامرؤس خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال فطامت ثلثا بين يوم وليلة وكان التذكير ان تصبغ فحاردا اذ التار يخ مبنى على اللبالي كما يحكى فلهذا اذا اجهت ولم تذكر الايام ولا اللبالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك امام فلان خصال نع يتربص بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التأنيث لذلك وللفضل اذ كان مع الفصل مذكرا المميز قال سبويه يجوز في الفباس خمسة عشر بين يوم وليلة لكنه ليس بمذكور كلام العرب وان لم يفصل بها فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبدة وامرؤس واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل الاختصاص كذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث الف ناقة ورجل وان كان المعدود منصوبا على التثنية فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فاعيا بالمدكور نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا حرام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بامتنعها نحو ثلثة عشر رجلا وناقته واربعه عشر بيضا وصفة واربعه وعشرون يوما وليلة هذا اذا كان المميزان يوما وليلة ههنا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمدار اربع عشر ليلة واربعه عشر يوما لان مع اللبالي اياما بعد ههنا ولا كذا نحو اشربت عشرة بين عبدة وامرؤس خمسة عشر رجلا وناقته بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض عشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يشاءوا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفوا والتكثرة المضاف اليها بين في مثل هذا في موضع التقسيم بقصد بها الجنس ولفظه بين مستغارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنس كمان ما يكون بين الشبهين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان اللبالي في تاريخ العرب مفرد على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهر والشهر في ذلك لكون اكثرهم أهل البادية الذين يتنصر عليهم معرفة دخول الشهر لا باستهلال فاذا ابصر والاطلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم اللبالي لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

واربع وعشرون ناقة
وثوبان 2

التذكير والتأنيث في اعداد المركبة

كتب هذه كذا او محض من لو فوعه بعدة نحو لليلة خلت او محض من لو فوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب
 الفريضة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوفوعه فيه ومع فريضة نحو خلت يكون بوفوعه بعده ومع فريضة نحو بقيت
 بوفوعه قبله ويجوز في الليلة الثانية كنبت الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل
 ولم يقصد الى ذكر وفوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا في ثلثهما
 ثلث ليل خلت وكذا الى عشر ليل خلت ويحذف الثالث لئلا يخلط الى عشر ليل خلت والاول الى اربع النون الذي
 هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لا يدرى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لا يدرى عشرة ليلة خلت ويجوز
 خلون جملا على المعنى والاول الى مراعاة اللفظ ونحوه في ذلك ما حكى المازني الاجزاء انكسر والجدوع انكسر جعل
 ضمير الاجزاء وهو جمع ثلثة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد الفيلة اي من ثلثة الى عشرة لكان منزه جمعا
 نحو ثلثة اجزاء وجعل ضمير الجدوع وهو جمع كثره ضمير الواحد اي المستكن في انكسر لانك لو صرحت بعدد الكثرة
 اي ما فوق العشرة لكان منزه مفردا نحو ثلثة عشر جزءا ويكتب في الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من
 قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازها ايضا وذلك لان الاول اخص منهما
 وفي السادس عشر لا يدرى عشرة ليلة بقيت وفي ثلثها او بعضها يقول من الخامس عشر الى الاخير ان بقيت يجوز
 نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليل بقيت وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازها ايضا الى ان يكتب
 في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخرة لا يدرى منه او سألخه
 ما وسألخه وفي اليوم الاخير لا يدرى من كذا او سألخه او سألخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصديره
 الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا يدرى باعتبار حالة الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي
 عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والثامنة عشرة ومن ثم يدرى في الاول ثالث اثنين
 اي مصبرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت
 حادي احد عشر الى ناسع تسعة عشر فغير الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدد وقد تقدم ان جميع الفاظ
 العدد كانت في الاصل لجر العدد كما في قولك ثلثة نصف سنة ثم استعملت في المعددات كما في رجال ثلثة وسنة
 رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا فصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت
 بواحد واحد الذي هو اول تلك اللفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة واحد هم وان فصدت الى واحد منهم
 مع حفظ الترتيب العددى فذلك على وجهين احدهما ان تفصل الى ذلك الواحد المعين درجة العدد به بالنظر
 الى حالة اى رتبة التى هو منها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث الى الواحد من الثلثة والثاني الى الواحد من
 الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حالة والثاني ان تفصل الى ذلك الواحد المراجع رتبة العدد به مع النظر الى رتبة التى
 تحت درجة ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب نصيبه الدرجة التى تحت درجة محو ذاهبة الاسم وجعله للمجموع
 اسم درجة نفسه بسبب تضمه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب تضمه الى اثنين وجعله للمجموع
 اسم ثلثة حتى صار واحدا ومحو عن المجموع اسم الاثنين فعنى ثالث اثنين مصبر اثنين ثلثة بنفسه اذ صار ثلثان
 معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصديره فاذا فصدت اليه باعتبار التصدير لم يحسن
 ان يبنى من واحد اذ ليس تحت واحد عدد يصير احدا بالتضم الى واحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثلثي
 واحداى مصبر واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصبر ما جردا او منصوبا وجب ان يكون
 عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصبر بدرجة كرايع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر
 من درجة ولا ازيد بشئ اذ المعنى انه مصبر مفعوله بانضافه اليه على العدد المشتق هو سنه وهذا المعنى لا يبنى الا في
 الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما نصبت اذ كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي
 كما يحسن في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصيب بخلاف ما راسلوا الفاعلين فانما مضافان فها او النصيب
 اكثر وانما قل النصيب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بنا وبذلك لان نفس الاثنين
 لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليها واحد يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والناو بانه سقط عن المجموع الاول بانضمام
 ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صارا للمجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى
 هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثلثت الاحد ثلثا وثلثت الاثنين ثلثا
 وكذا رعت الثلثة الى عشرة الشعر والضارع من جميعها بكسر العين الامالة حرف حاق كاربغ واشبع واشبع وهذا كسر

لا يدرى ليلته واخره او ليلته في اليوم الاول ليلته تلك واللام على العشرة للاختصاص الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب اثنان تحت الفعل بالانفصال بوفوعه فيه كنبت

واليوم الثلث

المفرد

كيفية استعمال
 في العدد
 والاعداد في

كيف استعمال الأعداد في المعداد

مخارج العدد

هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما في لامه حلقى بمعنى آخر وهو نونهم ثلث الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعه وخمسه الى عشره وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يحى بهذا المعنى ثلث الرجل اذ لا معنى له ولا يجوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى المصير خلافا للاخفش والمازني والبرزذ قال ابو عبيد نقول كانوا عشرة وعشرين ثلثهم اي جعلهم ثلثين وكانوا عشرة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السرياني ان كثير من التجار ينعون من الاشفاق بمعنى التصبير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يحجز ويشتقه من لفظ التفت فيقول هذا ثاني احد عشر بنوته قال البرزذ هذا لا يجوز لان هذا باب يحجز بحرف الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعة ثلثة عشر لا اعلم احدا حكاه واعلم انه لم يحجز الا شفاق فوق العشرة بمعنى التصبير واجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في سورة اسم الفاعل وليس به معنى كحابط وكاهل فلا بأس ان يبدى من اول جزئ المركب اذ لا يمنع فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو واسم فاعل حقيقته واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيد انه ما في العهود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سبويه فاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلي ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئ المركب والاشقان بثانتهما كما هو ورابع ثلثة عشر يحذف ثانيهما واعرابها ولما انزوال التركيب لا يجوز هنا حذف اول جزئ المضاف اليه لا على ان تركيب رابع مع عشر الاخير فثانتهما ولا على ان يضاف رابع الى عشر فغيره اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يحكى واما ان قصدنا الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم يضاف فلك الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما يثبت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا بطل على كل واحد من مفردات المعداد واث اذا لم يقصد الترتيب نقلت الاول لثبوت قصد الترتيب هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقته كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحابط وهذا يجوز ان يجاوز العشرة اتفاقا فنقول الحادي عشر من قبل الواحد في الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ونقول الثاني عشر فيمكن بالحادى والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحوى معدى كسب واما العشريين والثلاثون واخواتهما والمائة والالف فانظروا للمفرد من المعداد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العشريين والثلاثون ونقول في المعطوف الثالث والعشرين والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان يضاف ما الى اصله وهو الاغلب او الى ما هو منه نحو اول عشرة واول خمسة ولا يضاف الى الاحد لا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وفولك عطاء ثاني السبعة النهار ولا يجوز عند الجمهور ان ينصبه صله اذ ليس باسم فاعل حقيقته ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش فلك له فاذا اجزئت ذلك نقلا جزئيه مجرى الفعل فهل يجوز ان نقول ثلث ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واديت الاضافة فلك على ما اجاز سبويه وحكاه ذلك عن العرب حادى عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول يحجز به مضاف الى المركب الثاني يحجز به وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر رجعتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فثانته من الجزء الاول وهو التفت ونول سبويه اولى لان ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكاه عن العرب لا ينكر مع ثقتهم وعدا لله ولا ريب ان حذف ثاني جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا من حذفه ولا يستفاد تكرار لفظ عشر في المضاف المضاف اليه فاذا حذفه اعرابا قال الجزئين بوجه الاعراب لروا التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير ويجوز حذفه ولا جزئى المضاف اليه بضم فنقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر قال سبويه بعد الحذف فتحتهما جميعا اما الثاني فلنقصن للواو واما الاول فلهما ثاني جزئى المضاف اليه متعاني جزئى للمضاف وذكر الكوفيين جواز جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بناءه لضم الحرف ووجه اعراب الاول اما الثاني عند قيام ثاني جزئى المضاف اليه مقام ثاني جزئى المضاف قال السرياني هذا قول قبيح لم يذكره اصحابنا وروى الكسانى الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعنى بناء الجزئيين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث شاعشر

لفظ الاول لا يضاف الا الى اربعة

الحرف الثاني من اطلالين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر

لكنه يوزن

لم يذكره

بحث المذكر والمؤنث

المركب الثاني لعدم الالتباس فاعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان نقول ثالث ثلثة عشر ثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر ثابتهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث ثلثة عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكر وسواء كان بمعنى المصبر او الواحد وغيرهما حكم ساها اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث صنفوا في المؤنث التانيث والثالث والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع التانيث من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر ثلثة لا سبعين في المركب كما تذكرها للمذكر نحو الثالث عشر واثنا عشر والاسم لا يسمي لواحد مذكرا ولا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ونقول في المعطوف الثالث والعشرون والثانية والعشرون فوكرو من ثم قبل في الاول اي ومن اجل اختلاف الاعيان بين اعتبار بغيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصبر الى مادونه واضافة ما هو بغير الواحد فقط الى مثله والى ما هو في قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او نقدا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمي مؤنثا فالحقيقي الظاهر لعلامة نحو ضاربة ونفسا وجلي وغ الحقيقي غيره وصحراء وبشري والحقيقي المقدر العلامة زينت سعاد وغير الحقيقي اورد ولا تقدر من جملة العلامات التاء لان وضعها على العوض والافتكاك فيجوز ان يحدف لفظا ويقدر بخلاف الالف ولعل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هندية في هند وغيره في غلذ واما التانيث على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بنقد التاء ما سأل على الثلاثي اذ هو الاصل وقليل مرجع التاء فيه ايضا اذا نحو تدبيرة وورثة فوكرو وعلامة التانيث التاء فالتانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل للتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامتها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر نصرا بتمثيلها للحركات وانقلابها في الوقف فقال الكوفون الهما اصل التاء لئلا يروا مشابها لهما للالف ليس بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو اللو مثل لا الوقف وقال جارا لله الهما ايضا علامة التانيث في نحو ذي الاول الى ان يقال هذه الصيغة بكاملها موضوع للتانيث كما وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الهاء في فاعلين فالاولى انه اسم لا حرف فانيث كما مر في باب الضمار وفاء التاء قد ندخل الحرف كرتب اذا كان الجور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة فلي في يرد من غير رام وقد جاء باصا جارتك انسان حسن ويجوز ان يرد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذ اعطفت بها فصفة على فصفة لا مفردا على مفرد ويقال لا تشابه ليس كما مر في بابيه ويقال لعل في لعل واما تاء نبت وهنط واخيت وكلتا ونشان ومنشان فليث لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منشان كانه بدل من اللام لكون واحدا وهو ضمير كسفة والالف الممدودة عند سببونه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفاء لزيادة المذكر وذلك لان الالف للزوجة صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المذكرة كما في كتاب حمار فاجتمع الفان فلو حذف احد هما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثابتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليشقي على مذهبها واما فقلت همة لا واوا ولا باء مع انهما انشبا بها وانقلاب حرفي الالف بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاجتمع الى قلبها الفاء كما في كساة ورواء ليكون ما قبلها الفاء ثابتهما فان زالت الالف لقلبت وقلبت الف التانيث باء ايضا كما في قوله لقد اغدت الى شقير غياث الفتحاء ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الرجوع اليه كقوله نع والتمس وضكها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار ولكان علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضمير نحو طلعت الشمس والنفت الساف ويكاس من معين بفضاء لذة للشاربين واطلى نزعته ولسلم من الرمح عاصفة ويمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو تدبره ويختره عدة من الثلاثة الى العشرة من التانيث نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وجمعة على مثال خاص بالمؤنث كفواغل في الصفات كطوائف وحوافض وعلى مثال غالب فيه وذلك انها هوى على وزن عناف وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعال في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعال فليلا نحو مكان وامكن وحيين واجبين وطحال واطل وبنجى التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصيرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة للشبهة غير اصل التفضيل وافعل الصفة في المنسوب بالياء واما نحو دبعة وثقفة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ببعده وبفئة واما في الاسم الجامد وهي اسماء فليلا مسموعة كرجل وامرؤ وانسانه وعلامة الثاني الفصل الاحاد المتخولة واحاد المصادر اجناسها كخل ونحلة وتمر وبطة وبطة وبطة ونمل فليلا نفى قوله نع ثالث فليلا يجوز ان يكون التثنية مذكرا والثالث للوحدة فيكون تاء فالتاء الواحدة في فليلا لا تكونها مؤنثا حقيقيا كالجحش والمصادر نحو ضرب وخرجه واخراج واخراج واستخراج واستخراج وهو فاس في كل واحد من الجنتين المذكورين اعني المتخولة والمصادر والمراد بالجنس

ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اربعة

بحث الف

وانقلبت باء

للتثنية عشرة

ثَانِيَةُ الصِّفَاتِ

وعلاوة لكون الموصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف كالنظيفة والذبيحة وهذه التاء أكثر ما غير لازمة والأولان التاء في
حلوة وركوبة ودخولة وكل فعولة بمعنى مفعولة وهكذا لأنها لا بد كرمعها الموصوف البنية كما قد بد كرمع فعول بمعنى
فعله نحو امرأة شكور وصبور وكل ما يحسنه هذه التاء المذكورة في هذا القسم ينوي فيه المذكر والمؤنث قال أبو عمرو قد
يكون التاء عوضاً من الفاء الثابتة كما في حبيبة فصغير جباري وعند غيره لا يبدل منها بل يقال حبيبة كما يجيء في باب
التصغير قال الزنجشيري يجمع هذه الوجوه أنها للثابت وشبه الثابت والأصل في الصفات كما ذكرنا أن يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالانثى الكائنة على وزن فاعل ومفعول إن لا يلحقها التاءان لم يقصد
فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فإن قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت
في حايضه وطلقت في طالقها وقد يلحقها التاء وإن لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة
عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يقصد الحدوث نحو حمل ضامر فنافه ضامر ورجل وامرأة عائز
وفي مجرّد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال أحدها قول الكوفي وهو أن التاء إنما تأتي
بما للفرق بين المذكر والمؤنث وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مقترنة في نحو ضامر
وعائز ويقضي مجرّد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً بل يقضي بتجرّد الفعل أيضاً إذا لم
يشرك نحو حاضت وطلقت إذا العلة أصلها الاطراد ويقضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع وقد ثبت أنه يقال مرضع
أيضاً بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤل بنحو أنسان حايض أو شئ حايض كما أن ربيعة مؤلّة بنفس ربيعة
وأنفاهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العلة شئ آخر هذا التأويل وقال الخليل إنما جرّد
عن التاء لأنها معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه أن أصل التاء في الأسماء أن يكون في الصفات
فربما يبيّن مذكرها ومؤنثها وإنما دخل على الصفات إذا دخلت في فعالها فالصفات في الحائض التاء بها فسرّع
الافعال يلحقها إذا لحقت الافعال نحو فامت فهي فائمة وضربت فهي ضاربة فإذا قصدوا فيها الحدوث
كالفعل فالواحاضت فهي حايضة لأن الصفة كالفعل في معنى الحدوث وإذا قصدوا الإطلاق لا الحدوث
فلم يثبت معنى الفعل بل هي بمعنى النسب أن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن ونامر فكأن معناها ذو
ابن وذو نمرة مطلقاً لا بمعنى حدوث أي بنتي ونمرتي كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحض أي طائفة
وحضبة قلت غايته ما مر في كلامهم أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه
على الحدوث في أحد الأزمنة الثلاثة فلم يؤنثه فثبت الفعل بعد مشابهته له معنى وإن شابهه لفظاً وهذا ينطبق
بالصفات المشبهة فانها لا تطلق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً فكانت أجدر بالتجرّد عن التاء ولا تجرّد
وأيضاً فإن الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع أنه على الإطلاق دون الحدوث
وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل فإن معنى يجري منسوب إلى البصر ومن إن لم أن المنسوب الذي
على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن ونامر وبئال وفواس إذا قصد به المؤنث لا بدخلة التاء بل يقال امرأة ناشية وبئالة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه باء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء الثابت
وقوله تع عشيته واضنه بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبيان كما في علامه خلاف الظاهر أيضاً
أن نحو حايض وطائفة من ابنة النسب كما أن نحو نابل ونامر ناشب منها اتفاقاً لأن معناها بنتي ونشابت ولا فعل لهما حتى يقال
أنهما اسماء فاعل منه كيف يجوز أن يقال نحو منقطر ومرضع في قوله تع السماء منقطر به وفولك فلانة مرضع من ابنته
ولم يثبت من ابنته النسب المنفوق عليهما مفعول ومفعول حتى تحلها عليهما كما حلها حايضاً على نحو نابل والاضرب
في مثله أن يقال إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بلا استفاء ثم حل أسماء الفاعل والمفعول
عليه لئلا يمتدحها له لفظاً ومعنى كما يجيء في بابها فالحق أن الثابت كحايض الفاعل ثم جاءها هو على وزن الفاعل
ما يقصد به من الحدوث كالفعل مرة الإطلاق وقصد والفرق بين المعنيين فأتوا بتاء الثابت ما قصدوا
بها الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين وأما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في نوع منهما
مرة الحدوث ومرة الإطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في أحدهما دون الآخر بل كانا ابداً للإطلاق
فإن قلت فالنابلس اذن مجرّد هما عن التاء كجرّد الفاعل المقصود به الإطلاق قلت كان يجب في لك لو كان الحاق
التاء بهما المشابهة للفعل لكن الحاق التاء بهما المشابهة لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لأنهم لم
اسماني فيهما معنى المصغرة كاسمي الفاعل والمفعول وما لا يلحقه تاء الثابت غالباً مع كونه صفة فيسوي في المذكر

الركوب والركوب ايرك بفتح ال
ركوب ولا حول ولا قوة الا بالله
بجد عليه ويكتب في رء الطفل مكتوبة
معها قطعا وهي قريته عبد النوح
وذلك ان في سورة
الراحة النافذة وكذلك الرجل
ان في قطران رجل وكذلك
وميل الراحلة اليه في الدليل في مكان
او في سرج الناقة ان في ابوعمر
القسمين من فيهما معنى
ان في كعبه في ركن
من في كعبه في ركن
ان في كعبه في ركن
القمر والفرش العبري وقمر
الزال وحق العلم

و يقال للرجل ايف عانس سره
منتهى العافية نفس الضم غنوت
فمن عانس ازال كل كنه في منزل
الها عبد اوركاها صخر جيت من
هذا الله بكبار هذا الم فرج
فان تروجت مرة
تدق منتهى
سره

عليه السلام

نشاب
اسم الراعي
نشاب صاحب نشاب و قوم
نابغه سر

اتنبل اہم
الدیہ دہی خستہ لڑا
لہامن لفظ و انبیل
حاب بنبل و کان قیاسہ ان بنی
سم بل و ان بل لہن بل
انبل سترہ

فإن الحمد الذي هو معنى الفعل
تأنيث الفعل لانه لا معنى بجزائه
ما قصدوا

والصغور استغفار الذنوب كلها جمع السلامة ولذلك جمعا

والله

بحر المذكر والمؤنث

والمؤنث مفعول ومفعول وفعل وفعل الحراب ومجرى ومطهر وحضان وقد حكي سبويه امرأة
جبان وجبانة ونافذة كالت ومنهما فاعل ومفعول فاعل وفعل الواعد واه الله وميسكنة واما فاعل ومفعول
فليسوى فيه ايضا المذكور المؤنث كالزكوب والقطوب والمجرى لكن كثيرا ما يلحقها الناء علامة للتفعل الاسمية
لا للتانيث فيكون بعد الحاف الناء ايضا على المذكور والمؤنث ومما ليسوى فيه المذكور والمؤنث ولا يلحق
الناء بفعل بمعنى مفعول الا ان يحدف موصوفه نحو هذه فبيلة فلان وجربله وبشبهه لفظا بفعل بمعنى
فاعل فدل بحمل عليه فلحق الناء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة فبيلة كما يحل بفعل بمعنى فاعل عليه فحدف منه
الناء نحو ملحقة جدي من جدي بحد جدي عند البصريه وقال الكوفيته ومعنى جدي من جده اي فليطه
وقيل ان قوله نعم ان رحمة الله قريب منه وبناء فبيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقبوس وقد يحكى بمعنى مفعول
فبيل كما لذكرا الحكم اي الحكم على ناويل وبمعنى فاعل كثيرا كما تجلس والحليف وربما لم يلحق الناء في فعل التانيث
ربض واما التانيث المفعول فاما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم ثوبين ولا ناء والالف المقصورة الزا
في اخر الاسم على ثلثة اضرب ما لا الحاف كاد طي اولئك حروف الكلمة كالبعثري والتانيث والكي للتكثير لا يكون
الا سادسة ويلحقها الثوبين نحو فبعثري وكثري وبهين الف الحاف خاصة عن التانيث بان يزن ما فيه الالف
ويجعل في الوزن مكان الالف كما فان لم يحكى على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلي وبردي فانه
بات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقتين به ومعنى الحاف كما يحكى في التصريف انشاء الله نعم ان تزيد في كل حرف
في مقابلة حرف صلي في كلمة اخرى حتى يفسر ساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريف
مثل الملحوظ بها ومقصودهم الا فم في ذلك اقامة الوزن والتشجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اخذ
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها الحاف بمعنى كجيبيل
فحقو قطع بقطع واقل بقل وفاضل بفاضل ليس يلحق بحد جدي بحد جدي الحاف مصادرها المصدره فمن الاول
التي لا يكون فيها الا للتانيث فعلى في الغالب واما فلنا في الغالب لما حكي سبويه في بجماءه وروى
بعضهم في رء بار وياه وهما ما شان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افضل التفضيل كما
لافضل والفضلي وهو فاس ولا كائني وخشي وجلي غير الصفة اما مصدر كما للبشري والرجعي او اسم
كهاجي وخزوي وبجماءه وروياه ان صحا فالها عند سبويه للتانيث ايضا اذ لم يحكى عنده مثل برفع و
لحاف الناء الالف للتانيث شاذ وعند الاخفش الحاف اذ هو يثبت لجوز روبروخ ومنها فعلى ولها بات
في كلامهم الا اسما قبل ولها بات منه الا ثلثة اسماء شعبي واوى في موضعين واربى للذاهية وقال بعضهم
جنفي اسم موضع ورواه سبويه بفتح الفاصع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كما لبشكي
والجهزي واما كفس وبني ونافذ لحي اي سريره واما اسم كد فري وبشكي واجلي اسما مواضع ومنها فعلى كما جعله
للكثرة ومنها فعلى كجباري لطاير وفوعا لا كولا بالموضع وفعلى ككفاري يث وفعلى كح فبيلة من الانصار
وفعلى كقنري لعبة وفعلى كخلفا وفعلى كرمونا وفعلى كجوكري للذاهية وفوعلى كخوزلي و
خزلي المشبهة في شق وفعلى ككبر رابا موضع وفعلى كدربا للذاهية وفعلى كبرضى لنوع من البتر وفعلى
كد فقي نوع من البتر وفعلى كجلندي اسم رجل وجابض اللام وفعلى كتهلى للباطل وفعلى كصحاري وفعلى كهندي وفعلى
كسبطري مشبهة فيها بخنز وفعلى كالحجري للعاده فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابيته المؤنث
بالالف المقصورة المختص بها للتانيث واما فعلى وفعلى فهما شتركان في التانيث والالحاف ففعلى اذا كان مؤنث فعلا
او مصدرا كالندوى وجمع الكرمي وجرحي والها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للحاف
كفعلى لثبت يمين تون وقال علقاه وكذا ثري يمين تون وقد تكون للتانيث كما لثري واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكري او جمعا كالحج وطرير ولا ثالث لها فلا يكون الله الا للتانيث واذا كان صفة فالسبويه ولا يكون الا مع التانيث
فالله الحاف نحو رجل غزاه وامرأة سعلاه وقال في ضري وجها اصلا ما ختم الفاء وحكي ثعلب غزهي متونا بلاناء
وهو مخالف لما ذهب اليه سبويه واذا كان غير وجه المذكوره من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للحاف
نحو مغري بالثوبين وقد تكون للتانيث كالذفلي الشري وقد تكون ذا وجهين للحاف والتانيث كثرى متونا
وغير متون وكذا ذفري ومن الاول ان الكي لا يكون فيها المد وذه الا للتانيث فعلا وهو فاس في مؤنث
افعل الصفة نحو احمر وجرأ وقد يحكى صفة وليس مذكرة افعل كما مره حسنا ودنمه فطلا وحلة شوكاء وداهية

[illegible][illegible][illegible]

فخرى ام موضع من الدمناء
 تة ليك خيفة المشي الودع وقد بكت
 ررست بكت بكت فاهم صدر
 اما على العين فاهم صدر
 الف عاهم صدر
 فخرى ام موضع من الدمناء
 تة ليك خيفة المشي الودع وقد بكت
 ررست بكت بكت فاهم صدر
 اما على العين فاهم صدر
 الف عاهم صدر

١٢١
 من الجود علف الورد
 القف من الورد
 طلع بعد هجرت
 وجدار من
 الداني من
 لاو ويدي
 وغفر التوفيق
 فبقا
 حله اذ احار
 داسن الزهراء
 كقطة خض
 ليلى نوري
 نفع الفرس
 بيوتى هله
 كرسى
 كرسى

ثابت الحقيق واللفظي

ولمينا

الفرصا ان يرب من العز وهو ان يلبس على السيد ليقن قديس يمكنه وكنى صديق ومضما
كاس فيه كاختير ان يرب يلا ويغير صولج القويما الاشتر
والله اعلم ما افتر برة فامسح بها دميها و اميرة
سنة
فلا تتركه الفارس كما
سنة
الملك لرفع و فتره
الغ صوته وطوبى
فلا تتركه الفارس كما
سنة
الملك لرفع و فتره
الغ صوته وطوبى

امثال الفعل الى
المعنى اللفظي

بحث المذكر الموثق

هو الذي كان في الأصل مرفوعا بالفاعل عليه على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى تام مقامه في الارتفاع مع العضا
بالا ونقول المسند اليه هو الاعم مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء
وان كان بغيره الا نحو فامث اليوم امرأة فالأحواف جود لأن المسند اليه في الحقيقة لم يرفع في الظاهر واما الحذف فاما
احتمل لظول الكلام ويكون الايمان بالعلامة اذن وعدا بالثني مع تاخير المؤعود وان كان الظاهر غير حقيقي الثالث
فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالجاء العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فنزل العلامة
احسن اظهرا الفضل الحقيقي على غيره كان بالا او بغيره نحو قوله تع فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد
والثني واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرفعها سواء كان الثالث حقيقيا كمن خرجت او غير
كأن الشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنه ودقت رذنها ولا ارض بقول انما الهاعلى نادى الارض بالمكان
وانما لزم العلامة لحفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لا مستغلا بنفسه واما المذكر وان فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحدا لكسر حقيقي المذكور
او الثالث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او الثالث كآبام ودور وكذا واحد المجموع بالالف لانه بنفسه هذه
الافئسا الاربعة نحو الظلمات والنزيبات والجبال والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى
ظاهر الموثق الحقيقي الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الترافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال و
النساء والنزيبات احسن منه مع المفرد والثني لكونه ثابتا بالثنا وبل هو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر
الثاني الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لأن المجازي الظاري ازال حكمه الحقيقي كما ازال حكم
التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان
مباس هذا ان يبقى الثالث الحقيقي في المجموع بالالف التاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لانه
لما كان يتغير في ذلك المفرد في العلامة اما بحد فها ان كان فاء نحو الغرفات وبقيتها ان كانت انما كذا في الجبال و
الصخور وان كان ذلك لتغير نوع من التكسير كان ثابتا الواحد فلذا لزال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه
مفرد فلا يظهر فيه التغير كالنزيبات والهندات لأن المفرد عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان ثابت
نحو النزيبات مجازي قول الحماسي علفك بهمك مشعر بكونه تحت بصائر العبيط دلالة وحكم البنين حكم
الابناء وان كان بالواو والنون بعد بقاء واحد وهو ان قال لو كنت من زمان لم نستمح ايلي بنو القبطية من دهل
بن شيبان وكذا حكم المجموع بالواو والنون الموثق واحد كالسبون والارضون حكم المجموع بالالف التاء لان
حقة الجمع بالالف التاء كما بحث فالواو والنون فيه عوض من الالف التاء لانه حقة الجمع وتساوي التاء في التزوي
وعليه تاء مضارع الغائبه ونون الثالث الحرفية في نحو بعصر ن السليط اثاره فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكور السلام حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى اخر باب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين بالواو
والنون هو الواو لا غير نحو التزويون فالواو لا يجوز فالت بقاء لفظ المذكور الحقيقي واما خصوص العاقلين بالواو ودون
النون لان اصل ما زاد حرف اللين والالف اخذ المثني والجمع بالواو اولى منه بالباء لان ثقل الواو مناسب
للكثرة التي في الجمع وكانت الواو لا صلة في الجمع بالعاقلين اولى لا صلة لهم لغير العاقلين وصارت الباء للواحد
الموثق في ثقلين وافعل فلم يبق لجمع غير العاقلين من حرف المد شي فجي بالنون لمناسبة بين الواو والنون
وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والظلمات ضربوا نظر الى العقل واما ضمير
الموثق الغائب نحو الرجال والظلمات فعلت ونفعل وفاعلة نظر الى طين معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين
وهو ثلثة اقسام اكثر لا يعقل كالآبام والجبال وموثق يعقل كالنساء والنزيبات وموثق لا يعقل كالذور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد الموثق الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير
العاقلين وقد نقلت ان النون موضوع له فنقول الآبام والجبال والذور والغرفات والنساء والنزيبات والظلمات
والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكور العاقل وغيره جارية في جميع الضامير على اختلافها نقول
في المرفوع المنفصل انهم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المنفصل ضميركم وضميرهن وفي المنصوب المنفصل
انكم وانكم انهم وانهم وفي المجرى لكم لکن لهم لهن والاصل انتموا وضميركموا وانكموا وانكموا واما اسم الجنس فيجوز
اجزاء ظاهرة وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكور الموثق وضمير مجرى لا يمنع اجزاء ضمير مجرى جميع التكسير نحو انظر

في جواز ولا الثالث الحقيقي في
عند ان لم يبطل الجمع بالواو والنون
التذكير الحقيقي

مجلسه اول

والله اعلم بالصواب

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
يَعْلَمُ بِالصِّدْقِ
وَالْحَقِّ
وَالْجَوْدِ
وَالْعَدْلِ
وَالْمَعْرِفَةِ
وَالْحِكْمَةِ
وَالْإِلَهِيَّةِ
وَالْكِبَرِيَّاتِ
وَالْمَلَكُوتِ
وَالنَّبِيِّينَ
وَالرُّسُلَ
وَالْأَنْبِيَاءَ
وَالصَّالِحِينَ
وَالْمُسْلِمِينَ
وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُتَّقِينَ
وَالْمُحْسِنِينَ
وَالْمُعْتَصِمِينَ
وَالْمُتَحَنِّنِينَ
وَالْمُتَعَفِّفِينَ
وَالْمُتَجَنِّبِينَ
وَالْمُتَحَذِّرِينَ
وَالْمُتَحَارِفِينَ
وَالْمُتَحَاذِرِينَ
وَالْمُتَحَابِسِينَ
وَالْمُتَحَابِسِينَ

کتابخانه المشرک الی

فقد ذكرنا الاختلاف في الالف والباء والنون وفروا بالجمع وتأيدوا في ذلك الكتاب،
والله اعلم بالصواب

أعبداني
وأن يعبدا
نوني
وقرني

الشيخ محمد بن عبد الله
الدينوري

بحث المثني

في بناء المثني

قال في بناء المثني المجموع بالواو والنون

من ان يقلبوا الفالان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبوا الفالان بعد هذا الف كغزوا وصابا وغلطان ونزوا كما يحذف النون في النون

او اربعاء فافوقه

الفصل في بناء المثني
بضم نون تحت حاء
وقصير تحت نون
قال الفراء الزبيري
ليس الحق ومنه سمر الرطل
وقال ابو عبيد
الرجل كثر شعره
والوجه
والحاجبين وجعل زوبر
سما

الفصل في بناء المثني
سكتان حسن الزبيري
اجمع واو نون ولا تسمى
نبتت بعد كالف في النون
اجمع واو نون وواو سكت

ذلك وجعل المفرد في المثني وافعال على شبيهين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كالا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم ينجح الى علامة المثني بخلاف ما ذهبنا الى عند التثنية الى علامتها فلا يلبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع التثنية وافعال على اشياء كلفظة كالا فنجح الى علامته بالجمع دفعا للبس فان ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء منضمات الواو والعطف الا واجب بناء عشر وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو ذلك جميع رجال بل نقول ونوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما وعلى الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو والعطف ظاهرة نحو جاني زيد وعمرا ومقدرا كجاني خمسة عشر بذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة واحدة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد ضمها للمفرد كلفظ المثني والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال انفاثا مع اطرافه ما ذكر فيهما ايضا فوكلم والمفصوران كان الفع عن واو وهو ثلاثي فليث واو والا فالباء والممدودان كانت هزئة اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث فليث واو والا فلو جهان يعني بالمفصوري ما اخذ الف لانه احراز عن نحو زيدا في الوصف وسعي مفصوري لانه ضد الممدود واو لا نه نحووس من الحركات والعصر الحبس فان كانت الفع عن واو عوضا عن واو وهو ثلاثي في اي المفصوري ثلاثي فليث واو واعلم ان الكلمة قد يلحقها التثنية عند التثنية فنعرض للمصير لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المفصوري والممدود والمحدوف اخر اعتبارا فان لمفصوران كان ثلاثيا والف بدل من الواو رد الى اصله ولم يحدف للتساكين لئلا يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولهم ثقل لثلاثي بعد ادى ما فر منه واما جازر رد الواو الى الثلاثي الى اصله دون الواو مما نوه تخفة الثلاثي في الاستفهام معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كئى وعلى الى واذا اعلما فان الالف في الاسماء القريبة البناء اصل وان كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للازالة غير انقلاب الالف عن الباء وجب قلبها باء وان لم يسمع فلو او اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الباء في النوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو ولا لكنا في ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاو ككال الضحى او مكسورة كاليزبوا وجب قلبها باء لثلاثي لثلاثي الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في تصديره فيمثل مثل هذا الالف ويكتبها باء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واشهر قوله واو الباء اي ان لم يجمع الشراطين وهما كونه ثلثا وعن واو وذلك ما بان يكون ثلثا عن باء كالفنى والترجى واذا بدأ على الثلثة عن واو كالا على المصطفى المنصفي او عن باء كالمري والمري والمنصفي واذا بدأ على الثلثة زابدا للتأنيث كالحجلى والفصوى والخلفى او لا الحاف كالارطى والحظى او للتثنية كالغضرى والكشرى وقد يحدف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في زبغرى ونبغرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين واما قبل مدروان لا مدروان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد باء عند التثنية وههنا لم يثبت الف فطحق قلب باء اذ هو مثني لم يستعمل واحد قوله وان كان ممدودا والممدود على اربعة اضرب لان ههنا ما مبدلة من الف الثانية كجاء او لا الحاف كعلباء او منقلبة عن واو او باء اصلية ككساء ورواء او اصلية كجاء بجهد الفراء فالتى للتأنيث ثقل في الاشهر واو اما القلب فلكونهما زيادة محضة فبى لا بدال الذى هو اخوا لحدف اولى من غير ضام فصد الفرف واما قلبها واو او دون الباء فلوقوعها بين الفين في الفوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الباء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة منفارين في الفعل وبما صحى فقبل حمراء وان وحكى المبرد عن المازني قلبها با نحو حمراء وان ولا عرف في الاصلية بقاءها في التثنية ههنا وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واو ونحو فراء وان واما التثنية والجمع عن الواو والياء الاصلية فيجوز قلبها واو او بقاءها ههنا لان عين ههنا لم يثبت باصلية فشابهت ههنا حمراء واحد ههنا منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو باء ملحقة بالاصل فشابهت ههنا فراء الا ان ابدال الملحقة واو اولى من فصيحها لانهما ليست اصل ولا عوضا من اصل بل هي عوض من واو ملحقة بالاصل فتشبهت الى الاصلية بعدد واما المبدلة من اصل فصيحها اولى من ابدالها القرب تشبهت بالاصلية لا تما بدل من اصل وقد ثقل المبدل من اصل باء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي واما صحى انما يبين لانهم انما يقلبون الواو والياء المنطرفة بعد الالف الزائدة ههنا كما في كساء ورواء في التثنية اما ان يصحوا الهزئة او يقلبوها واو وههنا لم يطر في الباء حتى ثقل ههنا اذ لم يستعمل واحد منها بان فالالف والنون ههنا لزمان كل في مذكروان فشابهان كسائيه وعمايه وجاء حذف زابدا في التأنيث اذا كانا فوق الاربعة نحو فاصعا وخنفسان للطول وليس يقاس بخلاف الكوفيين واما ما حذف اخر اعتبارا فان كان المحدوف رد في الاضافة

حذف نون التثنية للاضافة

وجاء في التثنية ايضا وهواب واخ وح ومن لا غير يقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وتما قبل ابان واخا
 واما قوله فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وتما يثنى بقلب واوه مما كما في الافراد نحو فنان واما لم يفل
 فون كما قبل واو مال لان ذلك لازم الاضافة بخلاف لم يواوه مستحق من الحذف لانه من التثنية فبحر مشق كل
 منها مجرى مفردة لغرض التثنية وقد جاء في الشعر فنان قال هانفتاني في من فوبها على التاج العاوي شد رجام
 فقبل هو جمع بين العوض والمعوذ منه فيكون ضرورة وقبل هو تما اعتقب على لاه الواو والها كسبته وسبته فلا
 يكون اذن ضرورة وقد جاء فنان وهو بعد ودد لام ذات في التثنية لاه ذوقا الواو واما مال وقد جاء ذاما مال ايضا
 وهو قبل واما نحو غدا ويد ودم تما لاه في الاضافة ولا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ومان ومان واما يدان فليس
 يدان بيضا وان عند تحم فعل لغته من دل في المفرد يدى كرى وجاء مبان ودموان قال فلواتا على حجر فمناجرى الدما
 بالحجر البقير قال الجوهري لاه واو واما لو ادى يدى كرى مع انه من التثنية وان ولعل ذلك لان ذوات الواو
 اكثر فدمان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين مجع على ماء وذى قطباء وطى ودلاء ولى ولو كان كقوله مجمع
 على ذلك فدمان ودموان عنده مشق دى لانه لغته في دم ومثق دم دمان فقط وقال المبردا صلة فعل متحرك العين
 ولا ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحريك عينه تثنية على دمان قال الامري ان الشاعر لما اضطر اخرج على اصله
 في قوله فلسنا على الاعقاب ندعى كلومنا ولكن على اذما منا بفطر الدما قال فان قبل قد جاء يدان كدمان مع ان يد ساكنة
 العين انفاقا بجواب ته مشق يدى وهى لغته في يد لا مشق يد فلتك وسبويه ايضا ان يقول دى لغته في دم كبدى في يد
 والمشهور ان يبدل في الاصل ما كن العين لان الاصل التكون ولا يحكم بالحركة الا ببيت ولم يسبق بعد التبر في ان يكون اصل يد فعل
 محرك العين كقوله يارب سار سار ما نوسد الا ذراع الجبس وكف البدا فاما حذف لاه لعله موجبه فهو اما مفقود متون
 وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التثنية لان ياءه واجب
 الفتح مع ذلك الساكن فلا يلقى ساكنا كما لم يلق مع التثنية في حال النصب نحو رايث فاضبا يقول فاضبان وفاضبين
 قوله ويحذف نونه للاضافة وحذف نون التانيث في خصبان والبان اما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه
 دليل تمام الكلمة وقد سقط للضرورة كقوله فما حطنا اما اسار ومية واما دم والفعل بالحجر اجد رب رفع اسارا اما اذا جازي الاضا
 واما فصل وقد سقط لفصل الفصله كالضار بارز بدا بالنصب على ما يحى في اسم الفاعل قوله وحذف نون التانيث في خصبان
 اعلم انه يجوز خصبان والبان على القياس انفاقا قال سى ما نلغى فدين رجف رواق البك وسقطا واو بل ابر
 الحمار وخصبان احب الى فزاره من فزار فاما خصبان والبان فقال ابو على الوجه في ذلك انما كان الخصبان
 لا ينفرد احد بهما عن صاحبه كما صار اللفظ الدال عليهما معا لفظ التثنية موضوعا وضعا اول على التثنية كما في مذرون
 وكذا البان وليس خصبه واليه بمفرد بن خصبان والبان بل مفردا هما خصى والى في التقدير مشق خصبه واليه خصبان و
 البان وقبل بل البان وخصبان من ضرورات الشعر فاما لما يابا الابه قال ربح الباه ارجاج الوط وقبل خصى والى مسر
 مستعملان وهما الغنان في خصبه واليه وان كانا اقل استعمالا منهما قال كان خصبيه من التثنية لظرف يجوز فيه ثلثا احتظر
 وفي غير الضرورة لا تحذف نون التثنية ما اعلم انه اذا انصب لفظا ومعنى الجزان الى مضمة بهما فان كان المضممان بلفظ
 واحد فلفظ الافراد في المضاف الى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركبتين وقد غصبا والاضافة معنى كنولك حبنا الله
 وجهما للزبد بن ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله نع فقد صنعت فلو بكما ذلك لكراهم في الاضافة اللفظية الكثير
 الاستعمال اجتماع اثنين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا بيا للاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف
 اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجر الا التثنية عند الكوفيتين وهو الحق
 كما يحى نقول فلق عبيدنا اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله نع فاطعوا ابد بهما فانه اراد اباهاما بالبحر الاجماع وفي
 فراء ابن مسعود فاطعوا اباهاما واما اخبر الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في نه ضم مفرد الى شى اخر ولذلك قال
 بعض الاصوليين ان المشق جمع ولم يفرق سبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو فلو بكما ولا يكون نحو
 ابد بكما استدلالا بقوله نع فاطعوا ابد بهما والحق كما هو مذ هب الكوفيتين ان الجمع في شله لا يجوز الامع فربيه
 ظاهره كلفه الابه وقد جمع بين اللغتين من قال ظهل هما مثل ظهورا ترسبن فان فرق المضممان بالعطف اخبر
 الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمر ليكون ظاهرا المضاف واما لفظا المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئ
 المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامى التريدين فتثنية المضاف واجبة وان من جاز جمعه
 فباسا واما للفرء ويون خلا لا غيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رحالهما واتا من اللبس لانه لا يكون للبعيرين

الرقم
مع الجملة
الجملة انما هي

تامة قد يتفانك منها
ان نعمنا

سنة ١٢١٠
 سنة ١٢١١
 سنة ١٢١٢
 سنة ١٢١٣
 سنة ١٢١٤
 سنة ١٢١٥
 سنة ١٢١٦
 سنة ١٢١٧
 سنة ١٢١٨
 سنة ١٢١٩
 سنة ١٢٢٠
 سنة ١٢٢١
 سنة ١٢٢٢
 سنة ١٢٢٣
 سنة ١٢٢٤
 سنة ١٢٢٥
 سنة ١٢٢٦
 سنة ١٢٢٧
 سنة ١٢٢٨
 سنة ١٢٢٩
 سنة ١٢٣٠
 سنة ١٢٣١
 سنة ١٢٣٢
 سنة ١٢٣٣
 سنة ١٢٣٤
 سنة ١٢٣٥
 سنة ١٢٣٦
 سنة ١٢٣٧
 سنة ١٢٣٨
 سنة ١٢٣٩
 سنة ١٢٤٠
 سنة ١٢٤١
 سنة ١٢٤٢
 سنة ١٢٤٣
 سنة ١٢٤٤
 سنة ١٢٤٥
 سنة ١٢٤٦
 سنة ١٢٤٧
 سنة ١٢٤٨
 سنة ١٢٤٩
 سنة ١٢٥٠
 سنة ١٢٥١
 سنة ١٢٥٢
 سنة ١٢٥٣
 سنة ١٢٥٤
 سنة ١٢٥٥
 سنة ١٢٥٦
 سنة ١٢٥٧
 سنة ١٢٥٨
 سنة ١٢٥٩
 سنة ١٢٦٠
 سنة ١٢٦١
 سنة ١٢٦٢
 سنة ١٢٦٣
 سنة ١٢٦٤
 سنة ١٢٦٥
 سنة ١٢٦٦
 سنة ١٢٦٧
 سنة ١٢٦٨
 سنة ١٢٦٩
 سنة ١٢٧٠
 سنة ١٢٧١
 سنة ١٢٧٢
 سنة ١٢٧٣
 سنة ١٢٧٤
 سنة ١٢٧٥
 سنة ١٢٧٦
 سنة ١٢٧٧
 سنة ١٢٧٨
 سنة ١٢٧٩
 سنة ١٢٨٠
 سنة ١٢٨١
 سنة ١٢٨٢
 سنة ١٢٨٣
 سنة ١٢٨٤
 سنة ١٢٨٥
 سنة ١٢٨٦
 سنة ١٢٨٧
 سنة ١٢٨٨
 سنة ١٢٨٩
 سنة ١٢٩٠
 سنة ١٢٩١
 سنة ١٢٩٢
 سنة ١٢٩٣
 سنة ١٢٩٤
 سنة ١٢٩٥
 سنة ١٢٩٦
 سنة ١٢٩٧
 سنة ١٢٩٨
 سنة ١٢٩٩
 سنة ١٣٠٠

بمكة الجمع وتعرفه

الأرجح أن الضمير الزاجع إلى كل ملاكراً تأمل اللفظة بخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكم يا عجماني
ويعجماني وكن الوصف ولا اشاره وتحوذ لك وقد يقع المفرد موقع المثق فيما بصلبان ولا يفتر فإن كالترجلين و
العنين نفول عيني لا تنام أي عيني وفريب منه قوله وعيني في روض من الحسن وتنع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله نع ويكونون عليهم ضداً وقوله نع وهم لكم عدد وذلك لجعلهم كثات واحداً في الاجتماع والتراتد كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمنون كقفس واحد ومن فنام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطونكم تعقوا فان زمانكم
زمن خمسين وقد يقوم فعلاً مقام الفعل كقوله نع الفيا في جهنم اما على ناول النوا انما في التكرار الفعل مقام ثبته
الفاعل للملازمة التي بينهما ومثله فسر قوله نع رب رجعون أي رجعون ارجعون ارجعون واما لان اكثر الترفاء ثلثة
فيخاطب كل واحد منهم صاحبته في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لثمة السننهم عليه وقد يفتر ثبته
جزء باسم كل منفع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبت مذابحهم ويعبر أصعب العنابن في قطع الله حصاه ويجوز
ثبته اسم الجمع والمكسر غير الجمع الا مضى على ناول فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمنا وقال لا يصح الحي أو بادا له عذرا
عند التفرق في الهجاء جاتين ولا يجوز لنا مسلحان قوله المجموع مادل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما فتحو
وركب ليس بجمع على الاصح ونحو ذلك جمع قوله مادل على احاد بتمثل المجموع وغيره من اسم الجمع كوهط ونفرا والعدد كثلثة وعشر
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما أي بقصد تلك الاحاد وبدل عليها بان يوتى مجزئ مفرد ذلك الدال عليها
مع تغير تلك الحروف اما بتغير ظاهر او مقدار فالظاهر اما بالحرف كسلمون او بالحركة كاسند في اسدا وبما كرجال وعرف
والتغير المقدركم كجنان وفلك فقوله بتغير ما أي بتغير وهو حال من قوله حروف مفردة أي كائنه مع تغير ما ودخل في قوله
تغير ما جمعا للثلاثة لان الواو والتون في اخر الاسم من ثمانية وكذا الالف واثناء فتغيرت الكلمة هذه التبادلات الى سبعة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما اسم الجمع نحو ابل وغنم لانهما وان ذلك على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردة وتغيرت بتغير ما بل احادها الفاظ من غير لفظها كغير وشاة فان قبل فتحو ركب وراك وطلب في
طالب وجامل وبافر في جز وبفر داخل فيه اذا حادها من لفظها كما رايت اخذ ركب مثله وتغيرت حروفه فصار ركب
فك ليس ركب بمفرد ركب وان اتفق اشتركا في الحروف الاصلية واما فلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن
جموع فله لان اوزانها محصورة كما يحى بل جموع كثيرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد كما يحى في باب الضمير
وهذه لانه نحو ركب وجوبل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى حادها ولو قبل ركب وجامل وايضا لو كانت
جموعا لم يجرعه وضمير الواحد لهما قال لها جاملا لهذا التلبس ساهمة وقال مع الضمير ركب منهما من احاطة بجمل وخرج
ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفردة اما بالناس نحو ثمرة وثمر او بالياء نحو روم وروم وذلك لانها
لا تدل على احاد اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثقيا او مجموعا ولو سلمنا
الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغير حروف مفردة فان قبل ليس احاد اخذت وتغيرت حروفها بحذف الناء والياء فلت
ليس ذوالياء ومفرد بين اسم الجنس للاربعة الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وينبذ عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع الثمر على الثمرة والتمر ثين والتمرات وكذا الروم فان اكلت ثمرة او ثمرتين وعاملت روميا او روميتين جاز
لك ان تقول اكلت الثمر وعاملت الروم ولو كانا جميعين لم يجر ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلي قد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلو على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاختصاص جميع اسمها مجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل ويافر وركب جمع خلا فالسبويه وعند الفراء كل ماله واحد من
تركيبه اسم جمع كان كما فر وركب واسم جنس كثمر وروم فهو جمع والافلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظها
فليس بجمع اتفاقا نحو ابل وثراب واما لم يحى لثلاث راب وخل مفرد بالناء اذ ليس له قر مثمر عن غيره كالنقاع والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعله وافعال ولا المشهوره فيه كفضله
نحو سنو ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه في اللفظ واحد مثمر اما
بالياء او بالناء بخلاف اسم الجمع فان قبل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفردة بعض المجموع ايضا اعني جمع الواحد
المفرد نحو عابيد وعباد بد بمعنى الفرق والسنة في جمع امرأة فيليني ايضا ان يكون من اسماء المجموع كابل وغنم فلت ان اسماء
المجموع كاتر هي المصيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان المجموع الخاصة بالجمع او المشهوره فيه نحو عباد وعبايد ورن خاص
بالجمع ونحو سنو مشهوره فونها اوجب ان يكون من المجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبايد ورناء
كعلام وعلمه فكان لمفرد غير تغيرا ما وقد الحو بجمع الواحد المفرد نحو مذابح في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومثابه

وہ میری بہن، میری بہن

تألفه

لغزوں

بد سودا کا ریسو
ر ایا احد و لکم

1.

سنة ١٢٨٠

وینفع مع

سید بن محمد

میں نے

بسم الله الرحمن الرحيم

روسی نال

27

جمع المصنف المذكور

اللائع كميز اللين البراق
كاله لاس و ابريق و ما انز
و درج و لاص گاتا طباو
لینه و قد دلفت و لاصه
جمع و لاص ایچ
ق

كصوم واحد
لرافد الجماعة في العداوة ثم الصلوة
حتى كأنهم يد واحد وسنخو واحد
فانقلها

كالعين والرجلين والاذل واقلطوتم القيدوا بغير ايدى غيرهم لا اذ
 الزينة بل كسر الفقه القير والفقيرة ولا تفترش شي من طراز الادم
 الزنقة القصيرة السليم
 زعانف واصل اطراف الادم
 والكراع وقيل العبط عرين
 من عرينة ليس منا
 الى عرينة من عرين
 اجود عرين بلعن منهم
 زينة مصفرة بلعن منه
 ونهت السبي

३५-३६

سبوت من الدرس
القفور اشي
القيل ورجل
سبت اي
قبره

فجرح المذبح

في رصبت

مجموع

لكنه جمع المجرى عنها

من قوله في قوله
الاول في قوله
في بعض النسخ
منه

قائلا لا ينفك على موصو

منه
مجموع
الاول في قوله
في بعض النسخ
منه
الاول في قوله
في بعض النسخ
منه

فلان التاء لو تعرفت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علموه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه
وعلم على الظن انه جمع المجرى عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم كجاء في الصفة نحو رعون وعلامون ولا يجوز انقاء وان
ه سوانا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة بقلب واو الكسرية صورة علامته التانيث وانما قبلوها واو ادوس الباء لثباتها
في النقل كما قبل صحراوات والالف لمقصورة تحذف ويبقى الفتح قبلها والة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة لثباتها
حذفت لتاء التزويهما الكثرة فكانتا لامها وذكر ان المادني كان يحذف في رعاون الهمة في الواو والحل الصفة قال السبكي في هذا سهو
لان انضمامها الواو لم يجمع بعدها فهو كصفة الواو لا عراب في نحو دولونا وللساكنين في نحو مصطغوا البلد ولا يجوز الهمة فيهما انقاء
وانما الهمة في الواو اذا كان ضمها لانها من انضمام واو دولونا وانضمام واو صا حوا الغوم ولا يجوز الهمة فيهما انقاء وانما يجوز
هه الواو المضمومة ضمها لانه كما يحذف في التصريف واذا سمي بسفاد وزيلب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو زيد اذ سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم فلت احمر ون واحمر وان سمي به مؤنث فلت
احمرات واحمرات الثاني من القسطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غيره في العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تع انبساطا تعين وقوله تع
فظلت اعنائهم لها خاضعين ورانهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المص علم بعقل و
مذكر بعقل الا في ان يقول علم ليشمل نحو قوله تع فتم الماهدون اذ لا يطاق عليا انه عاقل لا يها العقل للنع من القبايح
الجائزة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خضوا ولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في
الجمع اشرف من النكسرة اما اختصاصهم بالواو فلما في فعليل تخصيص ضمير العفلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخض لهذا الجمع
من بين العلماء الوصف العلم دون غيرها نحو رجل وادنان اما العلم فتخصيصه بالانضمام عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالحفاظه عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم بالمحفة الوهن بالجمع بسبب
نوال التعريف على كما مضى فيجوز بالتصحيح كما يجوز في نحو فلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابهة للفعل مؤذبا
معناه معللا باعلاله مصححا بصححه كما بين في التصريف اربان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلنا ايضا في الوصف واو وان كانت واو
الفعل اسما واولا اسم حروفها تناسبا الواو ينفع فم رجل فاعدون غلمانة كما نفع بفعدون غلمانة ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصاصه من المقضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وايندب المبالغة الا ما يستحق والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجلون الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالة لها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معاذ معنى يسيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالة لهما على العدد والعدد معاذم يحتاج الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل عصفرة نذرا
على الموصوف المعين لا بد كقولها كالصفات الغالبة ونفارتها ايضا من حيث لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفا
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا بد كقولها لا بد كقولها فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغيره لك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فثبوتان العلميه وقول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقول تاء التانيث مختصة
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعل وما يستوي مذكورة ومؤنثة كما ذكرنا في باب المذكر والتانيث
وانما استبرأ الصفات بقول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لما دبرتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما بالتاء نحو الرجل فم والمرأة فامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغاب
في الاسماء الجوامدان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كغيره انا ورجل وناقة وحصان
وجرا وبنوى مذكرها ومؤنثها كغيره فم هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كلمتها كاحمر وحمراء
والافضل والفضلي وسكران وسكرية في الصفات وكامر وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صيغة لا للحفظ التاء فكانها
من قبل الاسماء فلما لم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء واجاز ان كسان احمرين وسكرانون واستدل بقوله فما وجدته
بنات بنى نزار حلائل اسودين واحمرنا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا امرات وسكرات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم قلنا الفرع وقد شك من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ويعمل ذلك
جبر لما فانه من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ وانم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما

هذا هو
الوجه الثاني
في بيان
الوجه الثاني
في بيان

وهذا كذا

بجاء المفعول

سلفه
بما المراد من
اذ اللفظ لا يظهر
سلفه

بجمع
الاسماء
وكما
قال
الشيخ
في
البيان
في
البيان

الوجه الثاني
في بيان

نونهما معنقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين وذووا مسلمين لئلا يجمع على احوال اسم اعرابان بالحرف شذ في الاثنان
واضامة ذوا منصرفا منه من اضامة المصنوع الى اسم كذا في ذات مرة والمبرزة يجوز في نحو سبوتها السبوتان والسيبوتون
مع بناء الجزاء الثاني وكذا يلزم يجوز في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزاء الثاني فهما فلا كلام في يجوز ذلك كما في
بعلبك ومعك كرب والعام المركب زكيا اضافا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد المعاني عبد مناف واذا كان كنية جاز
ثلاثة المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابوزيد ابوا الزيدين واما الزيدون ولا تضار على ثنية المضاف وجمعه فيها ايضا
اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كذا اولى فان كانا العاقل فلت بنوكنا وذو كذا اولي ابنا كذا واذا كانا العاقل
سواء جاء مؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجل ذوعثون وفانة ذات عثون اوله يات مؤنثه ذلك نحو ابن عرس
وذى العقدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى واث كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات العقدة
الحا فاعبر العفارة في الجمع بالمؤنث على ما يجرى كما قرئ من قولهم الامام مضين وحكي الاخفش بنوع عرس بنوعش ايضا
اعتبار اللفظ ان وان كان غير عاقل قال اذا ما بنوعش توافقوا بوا كانه جعله جمعا لابن نفس وان لم يستعمل قوله
المؤنث ما نحو اخر الف فاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكر جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجزئا كالحائض والاجمع مطلقا قوله المؤنث اى يجمع المؤنث السالم ولا يتقضى حذ بنحو سلفاء لان قوله قبل وهو صحيح
ومكسر في الصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مفصولة بحرف مفردة بتغيرها وعلى هذا كان مستغنيا
ايضا في حذ لمذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحذف واما جعلت له علامان لمكونا
كزبادى جمع المذكر واما خضر الزيادة بالالف التاء لانه عرض فيها لجمعته واثبت غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد دل
على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والاضاربه قوله شرطه ان كان صفة الى اخر ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او
فان لم يكن صفة فالجمع مطلقا اى لا بشرط شرط وهو قوله والاجمع مطلقا وليس بسد يد لان الاسماء المؤنثة بناء
مفردة كقوله غار وشمس ودلو وعقرب ويمن ونحوها من الاسماء التي ثابتهما غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها سموع كالتسموات والكاسات والشمالات في التبراج وذلك لاختفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
فلا يجمع اذن هذا الجمع فباسم الاسماء المؤنثة الاعلى المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كقوله وسلمى وخسنة ومفردة كقوله
ذو ما التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كقوله او لا كقوله ومنه فذلك الاكرامات والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرام
وتخريج بناء الوحدة لا اكرام وتخرج وجمع المجرد اكرام وتخرج عند اختلاف انواعه فالاكرامات كالضربات والفلات والاكابر
كالضرب والفتول فلذا نقول ثلث اكرامات وتخرجيات بنجر بالعدد من التاء وثلاثة اكرام وتخرجيات اذا قصدت
ثلاثة انواع من الاكرام او ذوالالف التانيث اذ المسمى به المذكر الحقيقى كالشري والضراء فاذ اسمى به المذكر الحقيقى
جمع بالواو والنون كما قرئ كراه وما يصح ثابته ونذكره اذ الميات لمكسر لم يجر جمعه بالواو والنون كالالفات واليات
الى اخرها وذلك لان اصدار ابواب الجموع الالهة وجمع هذا الجمع ايضا مطرد وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدد باضامة ابن
وذو نحو ابن عرس وابن مفرض وذو العقدة وذو الحجة كما ذكرنا يجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد ونوعان من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذ الميات لمكسر كجمامات وسرادق وكذا كل خماسى اصل الحرف كسفر جلات لان مكسر مستكر
كما يجرى وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسيرة فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوابو
واما بوانات مع ثبوت بون فتاذا وثابتهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصوابات وبونات فلا يقال اكليات لقولهم
اكاتب وان كان المؤنث صفة ولا يجرى من ان يكون فيه علامة التانيث ولا فان كانت فيه جمع بالالف التاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقى كرجال رجعات وعلامات ولا تضار بيات وجليات ونفساوات الا ان يكون فعلا فعلا ان
مفعلا فعلا فانها لم يجمعها بالالف والتاء جملا على مذكر بهما اللذين لم يجمعها بالواو والنون لما ذكرنا واما جاز ابن كيسان
كما ذكرنا حمراوات وسكيات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرافون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز انفا كقوله
عليه الصلوة والسلام ليس في الخضروات صدفة وكذا كل فعلا او فعلا وسميت به غير المذكر الحقيقى وان لم يكن في
الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر تشاركه
في اللفظ كجرى وصبور وساهر ما يستوى مذكورة ومؤنثة جملا على مذكرها المشبعة من الجمع بالواو والنون
اوله يكن له مذكر اصلا كالحائض وطالق ومظفل فزايين ما جرد من التاء وبين ذى التاء فان ذى التاء فيه معنى الجرد
الذى هو معنى الفعل بفعل المؤنث بلحظه ضمير الجمع المؤنث نحو يضر بن فالحون ذوا التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحان علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

المؤنث

وطول المؤنث

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

المؤنث

محل ثبوت امرأة

حوائض وجفث ومطافل وان كان صفة المؤنث المجرده عن العارضة سواء اشترك فيها المذكور والمؤنث واخصت
 بالمؤنث خمسها اصلية المحرف كالرجل والمرأة الصهلوا والمرأة الجحش جمع بالالف والتاء لا سكرها فكسرها فيقال نسوة
 صهلقات وجحشيات ويجمع ايضا هذا الجمع مطرحة صفة المذكور الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالنصارى
 للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا نبات اللبون وجمال ذوات
 عثاين في ابن اللبون وجل ذعشون او غير حقيقي لئلا يكره بالام الحالبات وكذا مصغرها لا يعقل كجملات وجملات وكنبات
 لأن المصغرة معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكور في الموضوعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق
 بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرع العاقل كان المؤنث فرع المذكور فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان
 صفة وله مذكرة فان يكون اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبدأ
 ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكرة او لا فان لم يكن له مذكرة فشرطه ان لا يكون مجردا
 عن التاء كحائض وان كان له مذكرة فشرطه ان يكون ذلك المذكور جمع بالواو والنون خرج بهذا العهد فعلا فعل وفعل فعلا ان جمع
 الامثلة التي يسوى مذكرةها ومؤنثها كصبور وجريح وثبات شاذ وجهان فعلا فباسم كحائض التاء في المؤنث كسند ومثله
 وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكور والمؤنث كربعة وعلامة ومعطاة ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف
 والتاء ويقول في جمع بنت وابنة نبات وهي جمع اصلها لان اهل ثبوت كما ان بنون جمع اصل ابن بنو وعلى حذف اللام نسبة
 في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخوات اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسبة والتالي المحذوف واللام
 المعوض منها التاء على ثلثة اضربا ما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف التاء الكسوات وسنوات وضغوط في هـ
 وسنة وضغرة وذلك لحذف الفتح وجاء بحذف اللام ايضا كنبات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
 ولا بالالف والتاء مستغنا بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشقة واما مكسور الفاء وترك الراء فيه كالكينات ورياء القل
 الكسرة وقد جاء عضوان واما مضمو الفاء ولم يرد فيه التذكير كنبات ونبات وكراث لكون الضم انقل الحركات وجاء في بعض
 اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب فالواو سمعت لغاتهم وجاء في تشاذ انظر بنا واول ذلك لا جمل
 توهم ناء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرتين وثبون وفل ابو على بل هو ناء الواحد والالف
 قبلها اللام المردودة فعنى سمعت لغاتهم وقوله انظر واثباتنا بالجمع وحكى الكوفون في غير محذوف اللام اسناصل الله
 عرفانهم بفتح التاء وكسرها شرا فان يقال انه ممد والالف لا يحاكي بدهم او يقال انه جمع فتح فاء شاذ فاعرف اذن
 كالبوان مذكرة له جمع مكسرة وهو العرف في جمع بالالف التاء مثله ولند كرسيا من احكا المجموع بالالف التاء وان كان
 المصر يد كره في ضم التثنية فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بناء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفثه فان كان صفة
 كصعبنا ومضاعفا كدع او معتل العين كيبضه وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
 فتح كنبات ودعات والزم في جمع كنبات بفتح العين لان في كنبات لعتين فتح العين واسكانه لو الفتح اكثر فتح الجمع على
 المفعول المشهور وبيل لما لزم التاء في كنبات لكونها صفة للمؤنث ولا مذكرة لها يقال شاة كنبات اذا قل بينهما صان كالاسماء في لزوم التاء
 في نحو جفثه وقصفه واجاز المرد اسكان عين بنبات فباسم الاسماء وغلب الفتح في جمع ربعة لجوز بعضهم فتح عين الواحد
 وبما انها كانت في اصل اسماء وصفه فلو حفظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كنبات سنة كنبات بفتح العين نظر الى عدم
 الصفة وندر في جمع كنبات بفتح العين ولا يقاس عليه غير نحو ضخمات وصعبات خلا فلفظ ربة ويجوز اسكان ما استحق
 الفتح من غير جعل للضرورة قال ذو الرمة انت ذكر عودن احشاء فلبية خفوقا ورفضا الهوى في المفاصل وجاء في
 المعنى اللام نحو اخوات وجدات يسكون عنهما وقد يقاس عليهما فصدل للتحقيق لاجل النقل الناحل من اعتلال اللام
 ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو كنبات اعتبار للصفة لغرضه كما نقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبته واهل
 في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقبل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهله قال واهله ودع بربيت ودعهم و
 ابليهم في السجدة جدي وناثلي اى جماعته مشاهلة للود وقال فهم اهلات حول فليس بن عاصم اذا اذبحوا بالليل يدعون
 كثر او يقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف لغرضه ويقع هذا العين المعنى كجوزات وبهضات قال نحو
 بهضات رايح مناوبت وفري في السوا ذلت عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فلو كان الصفة بالسكون
 البو لقلها بانضمام الموصوف ومثابرتها للفعل ولذلك كانت احكام على منع الصرف وسكن المضاعف المعنى
 العين فزار من النقل المحاصل بجرىك والمثليين وبجرىك الواو والتاء فان قبل فليقبلها الفالج كما وانفتح ما قبلها
 فلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقبلها بما هذبل مع غير كنبات كما لم يقبل او خطوات المضمو ما قبلها باء لغرض

المؤنث

المؤنث

المؤنث

المؤنث

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

پونڈ من اصل و۔

انجمن العلماء

وحد ثانیہ

افعال وتكمل ما كان
فصله على

على فعل
تفعليل وكل ما
على فعل

فديرك على الصدق
على قلمك

مع الكذب كاستغفر
في الاستغفار او
بتغيرها

على كل حال ففائدة تقديم المصوب على الفاعل وحده التوسع في الحكم فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تخلفه به كقولنا بل الله فاعبداي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
منه لساير ما تعلق به بخور يدا ضربت وبكرا وعمره اعملا فخرج بالفعل لما كان ذكره اتم صار كجزء الفعل التعلق به او الفصل
فثبت بهذا الطول ان وضع الفعل على ان يكون مصدرا مستندا الى شيء من كونه بعد لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجبت كراهة المرفوع بعد الفصل لان مقتضاه كراهة مقتضى مرتبة
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المستند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لما عليه كالمصدر لكنه عمل
في غير المستند اليه من المفعولات التي لم يتم مقام الفاعل تبعلا فقتضاه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب افعال العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المستند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فربما عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي سببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمصوب تابع للوضع كما بينا وانما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضع ولا تابع
للوضعي بل هو عطف وقد طرأ الوضع على العطف ازال حكمه لان الواضع نظره في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل الا في لفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشاهاه
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما ترى في باب الاضافة فترجم عليها في جميع المواضع عمل الفعل والزمها
المستند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل لانه اصل في اضمار المستند اليه الفعل اذ طلبه كما ذكرنا ووضعي فجاز ان يتصل به غاية الاضمار
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالوازنة ولا معنوية لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمه كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يكن عمل الفعل في بلزم بحج المستند اليه بعده ولا يجوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما ترى في باب الاضافة فان قلت
فاذا كانت مشابهة للفعل فافضله لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عطف
فبادر بطلبهما وضعا اعنى الفعل يحرك ذلك الوجود لكان فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها فتمت هما المصدر فطلب المصدر عطف
من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدّم بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح ان يتقدّم بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت
او ضربا بشد يدا ضربت بان ضربت واما قولك ضربت ضربا لا مبر للصدر والمصدر والعامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضربا لا مبر للصدر وتقدّم به المصدر بان والفعل لانه انما كان بمعنى الحال لان ان
اذا دخلت على المضارع خلت منه للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضارع كقوله قد روي بان
دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربت لان زيد اشد يد لكونها اشد اكثر استعمالا منها وتقدّم به بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لعدم تقدّمه اذن بان قوله ولا يتقدم معوله عليه قبل لانه عند العمل مؤل بحرف مصدر
مع الفعل والحرف المصدر موصول ومفعول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما ترى في باب الموصول فلو اوكنا لا يجوز الفصل بينه وبين معوله باجتناب نحو اعجبني ضربك اليوم اسر زيدا على
ان اس طرف لا يجنب لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون ايا ما بمعنى صوموا ايا ما فلو اوكنا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معوله لانه يكون محذوف الموصول مع بعض الصلة
واقفاء البعض الا ان يدل دليل قو على فكون كالمذكور كما ترى في المفعول معه هذا ما لو انا لا اري منعنا من تقدم معوله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عذوق البرائة والبلد الفراق قال تع ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معك السعة
وفي نهج البلاغة قلت عنكم بؤنة ومثله في كلامهم كثيرا فقد هرا الفعل في مثله تكلف ليس كل ما دل بشئ حكمه حكم ما اول به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدر من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه تكلفهما وارجح الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غايته البعد من العمل كحرف التثنية في قوله تع ما انت بنعمة ربك بجنون فقل
بنعمة ربك متعلق بمعنى التثنية اي انتي بنعمة الله وبجدة منك الجنون ولا معنى لتعلقه بجنون وكذا نقول له اقم لك لما سالت
لا فبينك وبينك اي من ذمهم فاللام متعلقة بالتثنية لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمم وذمهم وما هو
عنها بالحدث المريم اي ما حدثني عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تع فذل لك يومئذ يوم عسير

الفعل
المصدر
ان كان
يتقدم بحرف
المصدر مطلقا

هذا هو الوجه في قوله
لا تأخذكم بهما رأفة
وقال بلغ معك السعة
وفي نهج البلاغة قلت
عنكم بؤنة ومثله في
كلامهم كثيرا فقد هرا
الفعل في مثله تكلف
ليس كل ما دل بشئ
حكمه حكم ما اول به
فلا منع من تاويله
بالحرف المصدر من جهة
المعنى مع انه لا يلزم
احكامه بل لا يتقدم
عليه المفعول الصريح
لضعف عمله والظرف
واخوه تكلفهما وارجح
الفعل حتى انه يعمل فيهما
ما هو في غايته البعد من
العمل كحرف التثنية في
قوله تع ما انت بنعمة ربك
بجنون فقل بنعمة ربك
متعلق بمعنى التثنية اي
انت بنعمة الله وبجدة منك
الجنون ولا معنى لتعلقه
بجنون وكذا نقول له اقم
لك لما سالت لا فبينك
وبينك اي من ذمهم فاللام
متعلقة بالتثنية لا بالقيام
وكذا يعمل الضمير فيهما
كما في قوله وما الحرب
الا ما علمم وذمهم وما هو
عنها بالحدث المريم اي
ما حدثني عنها وكذا يجوز
ان يكون العامل في الظرف
اعني يومئذ في قوله تع
فذل لك يومئذ يوم عسير

بسم الله

اسم الاشارة لأن المراد به التفرع ويجوز ان يضاف الفعل اليه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يفقد الفعل لقوله نعم انما معموله
وكذا يجوز ان يعماله مضمرا مع مبالا الدليل عليه قوله ولا يضم فيه يعني كما يضم في الضمة وقد ذكرناه وقد علل للمصنف ذلك الاضمار
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمارا ضمير المثنى والمجموع ايضا ولو اضمار في المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثق ما لا
الثلث ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو وثق المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستثنى من ذلك باعتبار
مدلوله لم يحل من ان يوثق فيه بغير معنى التثنية والجمع وهو مستثنى ويجوز ان يضاف له وهو مؤداني للبر لا يلزم ذلك في اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتنبه احدهما
وجعه نشبة الاخر وجعه ولما قيل ان يقول يجوز ان يحل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قد نفى عنه قال المصنف انما ذلك لان التثنية كان يودي الى الاضمار فيه اذ كان الغائب متقدما ذكره فباسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولما قيل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار المنع على زعمه بخلاف الفعل
وغير قوله ويجوز اضافة الى الفاعل وهو الاكثر لا تحمله الذي يفهم به فجعله معه كلفظ واحد باضافة اليه اولى من رفعه
له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لا تحمله الذي يفهم به وعلمه ضعيف
لضعف مشابهة للفعل فلم يتبع الا الاضافة فالواو والاضافة الى الفاعل جارية في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم
الفاعل وليس اقوى شام المصدر في العمل المتون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجرح من
المصدر كما يكون في الفعل فيكون ذلك اشد شبهة بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذ اقامت القرينة على كونه مفعولا اما انما
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكبري او لمجي الفاعل بعد موحا كقوله امن رسم دار مربع ومكشوف
بصديقك من ماء الشئون وكيف نحو يجيني كما الخبز النقي واذا اضيف الى ظرف جاز ان يعمل فيما بعده وفعلا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله واعماله باللام قبل لاننا استعانة لغند دخول اللام على ما يفقد المصدر العامل به وهو جرح
المصدر وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخله على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها مشابهة اسم الفاعل كما يجرى في المشابهة الفعل قبل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعروفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدني بحرف الجر نحو قوله نعم لا يحب الله الجعبر بالسوء من القول الا من
ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على ابتداء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان المصدر
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطع ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم
وسبويه والتحليل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف التكاية اعداءه بخلاف الفاعل راخي الاجل
وقوله لقد علمت اني المغيرة انني كزيت فلم افك عن الضرب ميمعا فتنبني على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب
زيد على ان الكاف مفعول والمبرر منعه قال لا يستعمل الا شبهة فيه وفي قوله اعداءه اي في اعدائه قال ويكون منصوبا
بمصدر منكر مقدرا اي ضعيف التكاية تكاية اعداءه فضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي
مفعولا مطلقا فاعل للفعل انما كان للفعل العمل المفعل لما ذكرنا من تغلغل المصدر المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جاز ان يظهر او اما ان كان واجبا لاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجه ان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يفقد الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق
فلم ينصب بل يكون بدلا من الفعل اذ اضمار اسم فعل كما مر فاما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل من الملام يجوز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حلت في الفعل حذفا لازما فعند
سبويه انما نصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيد اي ضرب زيد اضربا بالمصدر عمل في المفعول
لكونه كاللغلة لا ثابله بان والفعل دليل كونه كاللغلة مناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا
في المفعول المطلق وقال السباني بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا يفقد بان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل قال المصنف وان لم يكن الفعل حذفا لازما كما في ضربا زيدا
اذ يجوز اضرب زيدا فاعل للفعل لا المصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف وصله لازما كانت
الحذف او جازا فيه خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل والاوى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقام حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرناه والتعريف بجميع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التضعيف الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حمل نواصب ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الاوجه لفصل المسألة في ظاهر الاعراب وانما يضاف الى المحل اذ انعز الى المحل على اللفظ والظاهر

[illegible]

بحث اسم الفاعل وعمله

كما في باب الاستثناء ويجعل التوابع على عمل المجزئ أيضا خلافا للجرى في الصفة فالان الصفة هي الموصوف في المعنى
والعامل فيها واحد فال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان أيضا بخلاف البدل فانه من جملة آخر
والعامل فيه غير العامل في الاول عند وكذا في عطف الشق فالاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجزئ باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوصف الحمل على الحمل اضمرة فاصبا او افعلا او موصوفا من جنس
ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر
اذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه اعمرا بالواو والظاهر حركة ياء كافي باز بد الظريف واذا غلب الحمل على الظاهر
كما في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبة المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر
على المصدر وهو شيطان احدهما ما دل على معنى المصدر من بابي قوله هم كالمفضل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا
بمعنى المصدر كقوله الكفر بعد ردة الموت عني وبعد عطائك المانة الرأغا اي عطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ما غوراي غائر ومعنى اسم المفعول كقوله دار السعدى ذرة من هواك فليسوى به المذكور
والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز ثبته وجعه ايضا ويجوز ان يكون اتخذ وفي المضاف اي ما ذور غورور من ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لجمال تصاف به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثي المجزئ على فاعل ومن غير التثنية صيغة المضارع بهم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله
ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدا والذليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذ هب تيسر في ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر وان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقام هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجزئ هو امره بد كسر
بلفظة ما ولعله قصد التعليل بخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا
يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمر واما مقرب من فلان او متباعد منه ويجمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معتنادون الاخر بقوله بمعنى الحدث ويخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا فالان
في صيغة لما قصد به الحدث والى وضائق به مصدره وهذه طرق في كل صيغة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن
الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدث ونحو فرب ضارب مقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدث كما في قوله الله عالم وكان ايدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجزئ غير المزج فيه نحو اخرج و
استخرج فالالمصوب به سمي بمعنى بلفظ الفعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب فلم يقولوا
اسم المفعول ولا المستفعل وبما نال نظر لانه ليس قصد بقوله اسم الفاعل اسم الصيغة الا انه على وزن اسم الفاعل بل المراد
اسم ما فعل الشيء ولما كان المفعول والمفعول نحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول بل لو قال انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالتكسر والمنحرج والجاهل والاضا لان اغلب فمابى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقام والقاعد والمنحرج والمستخرج لكان شيئا فوكه ومن غير الثلاثي في الثلاثي في الزيادة والرابع المجزئ والمضارع بالتراب
ومشبهة الترابي يكون الجميع على وزن مضارع المبني للفاعل بهم مضمومة موضع حرف المضارع وكسر ما قبل الآخر وان
لم يكن في المضارع مكسورا كمنحرج ومضارب ربما كسرهم مفعول ابتاعا للعين او يقيم عنه ابتاعا للهم فالوا في سنين منته
ومثنى وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو عاشب فهو عاشب اوس فهو وارس وابقع فهو مانع ومنه قوله تع وارسلنا
الرياح لولح على بعض النوازل وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها نحو عاشب فهو مشتبك واحسن
فهو محضن والفتح اي فليس فهو ملح فالوا قد جله فاعل بمعنى مفعول نحو ماد افق اي مد فوف وعيشة راضية اي مرضية
والاولى ان يكون على النسب كابل وناشب لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فضل له كابل بل يجوز ايضا
كونه تماجا منه الفعل فيشارك النسب اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تع كان
وعده ما يثب اي ثبنا والاولى انه من اثبت الامراي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعدة مفعولا كما في الاخرى قوله ويعمل
عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما فان كان الماضي حيث الاضافة معنى خلافا
للحكاى وان كان معمول اخر فيفعل مقدرا نحو زيد معطى عمر فدرهما من دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه
بدل امس سنوى بجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لانه الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لا يحتاج
في ترفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليم مشابهة للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي مشابهة

عنه
كل واحد منهما الحق فاعلى
قيل حقه من

عقب الامراء ردت في طريقها
قال ليد يعف حارا وانما رضى
تجدي في الراجح اجابا طلب
حقه المظلوم رضى المظلوم ومرضته
لمعقب الحق والمعقب خفض في
اللفظ ومعناه وجدنا
فاعل صحاح

نائب
القامر وقدرت
الفرس شربا وكان شارب
ارخص المعزج من الخيل
سما

الضَّيْعُ الَّذِي وَضَعَ فِي الصَّفِّ الثَّلَاثِ

ولم يصرح سببونه بذلك بل قال الضارب زيد بمعنى ضربت فحمل نفسه بذلك ثم زاد عمل بمعنى الماخوف والاولى حو
عه بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع الجرحيد يعمل بعناهما وجوز المبرم وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله نيت والهم نيتاني طوارفة من خوف رحله بين الطاعنين غدا ويحمل ان تصاب غدا برحلة
وبين الطاعنين والاستقبال لا بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيها ينصب مفعولا به والظرف بكيفية راجحة
الفعل وانما عمل ذلك اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا او قال الا خفى انما نصب ذلك اللام بمعنى الماضي ليشتملها للنصب
بالمفعول لا لانه مفعولا به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن الماضي ان انصباب المنصوب بعده
يفعل مفعلا وانما ادرك ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصول فليس ذلك اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمنعدين الى المفعول به بانفسهما ان يعمل باللام نحو انا ضار
لزيد واعني ضربت لزيد وذلك لضعفهما لفرعتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذ انقضى المنصوب عليه
كقوله نعم للزوبا يغرون فقلت لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لا فادانها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجعل بالباء نحو انا عالم به لجوازها وانما
مع اضمارها ايضا كما يحكي قوله وما وضع منه اليها لغة كضرب وضرب ومضرب وعلم وحذر مثله والمشي والمجوز
مثله ابينة المبالغة العاملة انقلا من البصيرتين ثلثة وهذه الثلثة ما حول اليها اسماء الفاعلين التي من
الثلاثي عند قصد المبالغة قال في الروايات في الجرح خواضا اليها الكتابيا وفي كلامهم انه لما اذ
بواثها اي سملها وقال ضربت يوصل السيف موف سماعها اذا عد موازاة افاذك عافروا بتاقي فقال وفعال
وفعول من فعل نحو حسار ودزاة من احس وادرك وقال شتم مها وبن ابدان الجرزور مخا ميفر الغشبات لا حوزة
فزم جمع مهوان من اهان قال سببونه فاعل اذا حول الى فاعل فعل يعمل ايضا واشد حتى شأها كليل موهنا
عمل باث طرابا وبات الليل لم يمت فكليل مبالغة كالعني البرق وشأها اي سألها والضمير لالان ومنع ذلك غير
سببونه وقالوا ان موهنا ظرف لشأها لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف بكيفية راجحة
الفعل واعند ذلك بان كليل بمعنى مكل او هنا مفعوله على الجواز كما يقال انبست يومك ففعل اذن مبالغة ففعل فلك
لا استدلال بالمحمل ولا يمتها اذ كان بعد الاستدلال سببونه على عمل فعل بقوله حذر امور اما الخاف وان
ما ليس مخيف من الافراد ومنعه عنه وقال ان البيت مضموع يروي عن اللاحق ان سببونه عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فاعل وفعل فاعل اليه اسم الفاعل كظريف وكرم وطير وفين فلا خلا
في انهما لا يعملان والمفعول اذ كلامنا في ابينة المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فاعل مبالغة ففعل كقوله نعم
عذاب لم على راي وقوله من ربحانة الداعي التبع يوزن في اصحابي مجموع واما الفاعل بمعنى الفاعل كالجلبس الحبيب فليس اليها
فليس اليها لغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابينة المبالغة لقوات الصيغة التي بها شبه اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مفعول وقال البصريون انما العمل مع فوات الشبه اللفظي الجزم المبالغة في المعنى
ذلك النقص ايضا فافتح فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشرط فيها
معنى الحال والاستقبال كما لم يشرط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاد لا يعمل بمعنى الماضي كما اسم الفاعل والاباء المنقشة ظاهرة في كون
لا اطلا في المقيد للاستمرار ويعمل شئ المبالغة ومجموعها صحيح كان او مكسر قال ثم زادوا التهم في قومهم غفر فيهم غير محرز وقد هم منصوب
اليها لغة علمها جاز كما في اسم الفاعل ومنه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمشي المجموع مثله اي يعملان عمل
اسم لفاعل اما المشي جمعا الثلاثة فظا فز لبقاء صفة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه
فرع الواحد قال من حملن به ومن عوافد حيد النطاق فشب غير محتمل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تحقيفا بمعنى
التعريف دخول اللام وبالعلة نصب كقوله الحافظ واعوزة العشرة لا ياتهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاء التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عني
لذا فاعلا الملوك وفككا الاغلال وقال وان الذي جانت بفلج ومائهم هم القوم كل القوم با أم خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربوا زيد فلا اضافة وبشرط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجان عن ناويله بالفعل ولم يخرج النثبة والجمع ويجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف فباسا
على المشي والجمع وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انما يعمل شئون فرسخا فانا جاز لكون المفعول ظرفا وبكيفية راجحة الفعل و
اعلم انه قد جاء في الشد وفي فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكر من خلف الجرحي جواده اذا له

قدت
بشرافه الزمته
بجاءه بعمده
عليه
ص

روزام ابو عمر بن قسیم مرزوم بن ابی الکت بن خلیفه
بن اشتر اربطه فذلک یرشح لوزارۃ ای ریاست
لها و بواهل حاصل الماد خفت الفرات فحقها
سریح

فكلمة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

عادت متدبرین که لفظی است از حضرت زهدا
خداوند بزرگوار و عظیم الشان

ملکبہ الہیہ الیٰ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

عنون و رسم الدان سلطان

اللامر دكان قويا عليه

مجلس شریف
مجلس شریف

فعل علی
تجلی که نور و صفیات از او است
از این آیه نوبت به ذکر او می رسد

معقبات از راه نیشابور

درین مقام

مالک اہلبیت علیہ السلام

فیوادریں کے لئے جمع
کار و ملازمت

بكت راجع
الغنى و جعل خلود مع
الغنى الغداة و القضاة

انفوسكم القدم الجارية

جميع الناس في العالمين

والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده

انہم فی ذلک لعلیٰ یذکر

انفوج حيث غضب فبنهم وهو اسم الفاعل

سبع، وهو خبران، وغيره خبر بعد خبر لضم الفاء،
والله اعلم بالصواب. ص ١٨٠ من الفقه

الحمد لله

عليه و آية الله
حضرة واجد يوم

٤٥

لدر کمال
فنون اربعه فقه
در امور ایشو بها

40

الجنة
الجنة لان
رضل عبده فابخر

105

14

بحث اسم الفاعل

يصلح در اننى حملهها اى كرا جواده وقد شد ايضا الفاعل بالمفعول نحو معطى الذم عمر وكما جاء فى المصدر نحو قوله
مثل اولادهم شر كما هم فان عطفت على الجريد باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضرب زيد من وعمره لمخار
جرا المعطوف حلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل بغيره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل فلذلك لا ينعقد لا يكون
ذلك المقدر الا ما ضابطا لوانا المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضرب زيد من وعمره وان كان
بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب الجرم مع ان الحمل على اللفظ اولى وسيبقى ههنا الخلاف فان النصب حلا على
الحمل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فنقد باسم الفاعل الى من نقدر به الفعل لوانا
المقدر الظاهر بانشد سيبويه هل انت باعيت بنار كاجتنا او عبد رب اخاعون بن تحراق قوله اسم المفعول ما استوفى
من فعل ابن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كضروب ومن غير على صيغة الفاعل يميم مضمون فتح
ما قبل الاخر كسخر ج واره فى العمل والاشراط كما راسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعنى وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو او جدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خرجت فهو معلوم وتسمى اسم المفعول
مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب او فعنته عليه لكنه حذف حرف
نصارا لظهوره فوعا فاستل ان الجار والمجرور كان مالم يسم فاعله وكان فباسم ان يكون على زنة مضارعة كما اسم الفاعل
فيقال ضرب بضر ب فهو مضرب لكنه لما اذاهم حذف الحرف فى باب فعل الى مفعول فصدوا تغير احد هما للفرد فغيرا للثلاث
لما ثبت التغير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والتكاث كضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع
الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كانه نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيره زيادة الوارد ففعل الميم للثلاثى الى ضمنا بعد ما واد وهو مستقل فلعل كغيره
ومكول وعصفور تسمى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغير المذكور كالجارى على فعل لان ضمة الميم مقدره والواو فى حكم
الحرف التامى من الاشباع كقوله ادنوا فنظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل
منه الا فى فتح ما قبل الاخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع الباقى للمفعول وقد شدت ضعفت الباقى فهو
مضغوف اى جعلته مضاعفا قوله واره فى العمل والاشراط كما راسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع الباقى للفاعل
وحاله فى اشراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والتفخيم كاسم الفاعل ولا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا فى باب الاضافة ان عمله مالم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس فى كلام المفسرين
ما يدل على اشراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المناخرين كابل على ومن بعد صرحوا باشراط ذلك فيه كالى الفاعل
فان كان الفعل منعذ بابنى اسم المفعول منعذ حرف جر كما حرك باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم ينعذ بحرف جر لم
لم ينعذ باما الفعل المبني للمفعول منه اذ المستدل لا بد له من المستدل له فلا يقال المذهب كالا يقال ذهب ان نعذ الى الجرد
جاء ببناء اسم المفعول منه مستدلا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرى الى البلد فهو مسير له وكذا فى منعذ حذف منه ما هو المفعول
به ونعذ بحرف الجر نحو ربيت عن القوس فمضى مرث عنها والمرث هو الشخص منه فوهم اسم المفعول الى المفعول به المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند لازم الى النظر فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سهر اليوم فرس خاق اليوم مسير به وكذا
الفرسخ وان اسند اليه المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا نقول فى ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول مالم يسم فاعله كقودب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم
غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقته لانه مضاف الى معموله فان لم يضيف الى معموله فاضافته حقيقته سواء
كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمره ولا كقولنا الحسين عليه السلام ميقون لفظا اخرى الله
نعم فالبه قوله الصفة المشبهة ما استوفى من فعل لازم لمن قام به على معنى البتوث قوله من فعل اى مصدر قوله لازم خرج
اسمى الفاعل والمفعول المنعذ بين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول لل لازم المسمى بحرف الجر كعبدول عنه واسم الزمان
والمكان والانه قوله على معنى البتوث اى الاستمرار والوزوم يخرج اسم الفاعل لل لازم كقام ووقد فانه مشتق من لازم
لنوم به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو صار وشارب وطالق وان كان بمعنى البتوث لانه فى الاصل للحرو
وذلك لان صيغة فاعل موضوع للحدوث ولهذا اطرده نحو بل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند فصد الفجر
على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كاتما البتوث موضوع للحدوث نبئت ايضا موصفا للاسم اى فى جميع
الازمنة لان الحدوث والاسم اريدان فى الصفة ولا دليل فيما علمها فليس معنى تحسن فى الوضع الا وحين سواء
كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احدا البتوث فى حقيقته فى القدر المشترك بينهما وهو

۱۳۱

وشرح

انفراد من الجماعة والجمع فرد
كل فرد فردة الجماعة والفرد
نحو الجمع السائر من
الفرد ضرب من اقسامه
والجمع غنة مثل فرد
والفرد الى مؤله
والمفرد مثله والجمع
المغاريب
يعني ان ماله وعمله على عقله
فلما احتاج في عمل التنفع
الى شرط زمان كما بينت
في باب الاضافه وليس له

اسم المفعول منه كالم بحرنا.

والخلفاء بطونهم
بناحية الكوفة

بجاء الصبي

والطف ايضا

اسم موضع

بما أحسن المودة

نیچے

الحسن والحسين

في القصص

ممنوع من العبادة

صفيق صفق المشبه

الذبح شدة سود العين مع سفهما

بقا طاولی ملان
فطنتی ای کنت
املول منه من الطول
والطول جمعات

الأشياء

نفسی
وہی

آمان بکوں پر

اما رفوع او
منسوب او
مجرور او

الصفحة باللام

صفة المشبه

بعد حصول الخفة لأن الخفة يحصل في إضافة الصفة المشبهة أما بخذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو بما اضيف اليه الفاعل واستناده في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه أبي الغلام وأما بخذف النون من الصفة كالحسن وجهه وأما بما معاكس الوجه ولم تحصل بإضافة الحسن إلى وجهه أحدهما إذا النون لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحد في الضمير وجهه بأن لم يحد وأما في المثني والمجموع نحو الحسن وجهيما والحسن وجههم فالخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سبب وجهه لكن على فتح كما في حسن وجهه على ما يحى من الخلاف والثانية من المنع أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرى عن اللام والإضافة كالحسن وجهه وجه غلام وأما المنع مع حصول التخفيف فيها بخذف الضمير من وجهه لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الإضافة المحضة فإذا لم يكن مثلها يجوز أن يكون للمضاف والمضاف إليه معاهمة بخلاف المحضة فلا أن من أن لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف فكبر المضاف إليه ومثله منها بخلاف فيها وهي أن تكون الصفة مخرجة عن اللام مضافة إلى معمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ضمير وجهه وجميع البصريين يجوزون ما على فتح في ضرورة التعريف والكونيون يجوزون ما بلا فتح في التبعة ولين استباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج إليه ولين يفتح كما في رجل منار بابه بل لكونهم شرعوا في الإضافة لغير التخفيف فتنقض الحكم أن يبلغ أقصى ما يمكن منه ويفتح أن ينصرف على هون التخفيفين أعني حذف النون ولا يفتقر إلى ما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي أجازها بلا فتح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف النون ومنعنا ابن بابشاذ مسئلة بلنج العكس وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه فإن أراد به أنه اضيف حسن إلى وجهه وهو هو في المعنى فذلك إنما منعه من منع في الإضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال أن لا تضاف الصفة إلى ما هو فاعله المفعول أصلا وهو معلول الاستحالة مع أن ذلك بعد هذا أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبى من فاعله ثم اضيفت إليه حتى لا يشتك في الظاهر فإن أراد أنه اضيف حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب حسن فكانت إضافة حسنا إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس شيء لأن ذلك لو امتنع لا منع في المحضة أيضا وقد قبل فيها واحدا من بعد بطنه وصد بطنه وطبيب مصره ونحو ذلك واشتد سببه لاسدلال على وجهها في الشعر في الشاع أهمل على ربيهم لما جاز فاصفا كسنا الأعلى جونا مصطلحا والى المبرد بل الضمير في مصطلحا لا على أذهو جع في معنى المثني أذهو جع الأعليان وأما جمعا بأحوالها كقوله روافف لبك ونسطارا فاللف في نسطارا راجع إلى روافف لا بمعنى راففتين فكانة دل جونا مصطلحا الأعلى فليس فيه إلا ضمير واحد وهو المستكن في جونا فهو كقولك زيد حسن الفكا مبع فعله أي فعل الغلام ويعني مصطلح الأعلى ما تحت الأعلى وهو الموضع الذي صابه الذخان أكثر فاصل البحر أيضا أعلاه كبت وما بينهما جونا أي أسود وما ذهب إليه المبرد تكلف الظاهر مع سببه ومن المسائل المذكورة مثلان إخوان في ثيمان عند النخاسا مستحسنهما المصروفهما الحسن وجهه وحسن وجهه نصب المفعول فيهما وجهه استباحهما أن التصيب في معمول الصفة المشبهة كان مفعولا جازع كونها في المعنى فاعله في صورة المفعول فلا يفتح الإضافة إليه إذا قصد التخفيف ذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها يفتح في الظاهر لأن الصفة الواقعة للظاهر هي المرفوع لها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلام عمرقا فالضارب هو غلامه فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستفحة المحضة هي أصل لغز المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى إلا أن الضارب غير عمر في المثال المذكور فإذا اضيفت إليه بعد نصبه كانت إضافة الشيء إلى الأجنبي فنصب معمول الصفة إذن لأجل بوطية البحر فلما كان الحسن وجهه بالبحر مستعانا القياس امتناع نصبها أيضا وكما لم يجر حسن وجهه بالبحر إلا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب أيضا إلا في الشعر أذهو تمهد البحر وليس مفعولا بدائه لكنهم جوزوهما على فتح في الشعر أيضا لظهور نصب فيما كان فاعلا سواء جازت الإضافة إليه أولا غابا للظهور في بيت في البحر ودانته كان قبله منصوبا بالانغماسا أن من تعانها كرم الذي وأدته مثلها ثم أعلم أن أصل هذه المسائل كلها مثلان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فلما حسنان كثيرا الاستعمال وإنما كنا أصليين لأن الوجه فاعل في المعنى فالأصل ارتفاع الصفة وإذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة إذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجهه وحسن وجهه على التميز بالحسن الوجه وحسن الوجه بالبحر على الإضافة أما حسن امتصا للمعولين في القياس فلا بد أن تصدق المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصب وجهه على التميز ليجعل الحسن أجلا ونصبه لا يكون أيضا وقع في نفس اللام واللام التفسير ثانيا كإخراجه باب التميز في نحو نصيب زيد عن فحصل التخفيف لفظا مجزئا في الضمير واستناده في الصفة والمبالغة المصنوعة وأما حسن البحر الوجه مع اللام فيه فلا في حسن الوجه تخفيفين حلقت من الصفة وحده من فاعله واستناده فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير فيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي أخف من الضمير مراعاة لاصلة في التعريف وهذا

يجوز

الأنفاس لا ينفذها
الذي على الأرض من الأنف
إذا كان في ناس من

ليكون

التي

الكوم جمع الكوما وهي ثمانية
العقيدة السنام وذو ريشة
بالضم أعلاه وهي ابنه على
السنام وادته من وادته
التي أي نوب منه وادته
دون سنامها من الأرض
لكونها حوامل فريضة من الوضع
بقال الماء فيجب من الجبل
أي يتجدد منه

في المعول

صورائل الثمانية عشر من حسن وجهه

فان ذلك لفظه واما من حيث المعنى ففيهما الإيهام القسري ان لم يكن الوجه منصوبا على التميز كما في الأولين والدليل على انتقال
 الضمير فيهما الى الصفة انك تقول في الموثق هذا حسن الوجه وفي المثنى والمجموع التميزان حسنا الوجهين والزيدون
 حسوا الوجوه ولا ياتي هذه العلامات في الصفة الا وفي التثنية نحوهم رجل فاعلان غلمانا وانما جازا سناد
 الصفة الى ضمير المتبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب جبرا او ضمنا او حالا وفي المعنى انه على صفة له في نفسه
 سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او كانت غيرهما نحو زيد ليس له شبح وكثير الاخوان
 اي متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن
 ظاهر الفاعلية الى نصب والى الجز لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يزل من نوعا على ان يكون بدلا من الضمير لانه باللسان بالفاعل فان لم
 يجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن اوجرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه ولم يجر استكان ضمير
 المتبب فيها فيفتح زيد اسود فسر غلام الاخ وزيد ابصر الثور وزيد احمر غلاما لا في معنى الجميع الا انه صاحب سبب
 منصف بالوصف المذكور فيفتح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم ضميرها فيضم ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه
 على صفة نفسه فان قبل البس ندل الصفة في نحو زيد ابصر ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب وكذا تلك معنى
 كونه صاحب مفهوم من كون ثوب سبب بدلا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كانه عن كرمي هو كرم قال
 الحزن بابا والعفور كلبا ومسئلة لا في غايه الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامتياز
 المعمول لاصلة في التعريف اربع مسائل فيحتمل ان ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن
 الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاولان اربع من الاخبار بين لعد موافقة المعمول فيهما لاصلة في التعريف
 وجهه فيفتح الاربعة خلوا الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع الجوز فليل فيفتح اي وجهه منه والوجه منه وقال ابو
 على الوجه وجهه بدلان من الضمير المستحسن في الصفة فانه في قوله نفع مفتحة لهم الابواب وهذا يغسل الدم بالدم لان بدل
 البعض وبدل الاشمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الغلب قال الكوفون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله
 يحاني كحاني الصنف البرد برده فالوجه بان على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
 فيفتح عندها بصرين ومسلتان فيهما وجهه حسن لكن قل استعمالها لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه
 بنصب الوجه فيهما اما وجهه حسنا فلوكون نصب نوبة للجر وهو حسن كما مر فاما استنكار في الظاهر فلو نصب ما هو فاعل
 حقه لا على التميز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التميز ليعوزهم تعريف التميز كما مر في باب وثلاث مسائل فيفتح
 لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جازية في السعة بلا فتح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
 وجهه كما ذكرنا ومسلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بنصب المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثمانية عشر مسئلة
 ولنا ان نعلل استنباح المسائل الثلاث العجيبة المنوعة في السعة بعلته واحدة فنقول لما استكن الضمير المتبب في صفة السبب
 لما ذكرنا من الامر ان اعني جربا على المتبب استلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتبب صارا السبب
 كالصفة للمبب بعد الفاعل اي الضمير المستحسن فنصب لشيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جربا بالاضافة لزو ال مانع
 من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رغبة كما ذكرنا فلما استحسن ضمير المتبب في الصفة استفتح
 مجيء في السبب لان الضمير في السبب انما احتجج اليه لئلا يكون سببا واضافا للضمير في الصفة وان علامته سببه لانك لم
 تضره فيها الا لانه صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاعني الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلواني به فيه لكان فيجاء
 وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لانه صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا الفصح المذكور
 في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخصيف في الاضافة اللفظية فيها كما امتناعها فوكه والنصب على التثنية بالمفعول
 في المعرفة وعلى التميز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفون بل هو على التميز في الجميع وقال بعض النحاة على التثنية بالمفعول
 في الجميع والاولى التفصيل فوله ما كان فيه ضمير واحد حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومضى رفعت بها لا ضمير فيها لما كان
 معرفة الحسن والحسن والفتح على ما ذكرنا من الضمير مفهوما عند البصريين بها الضمير والضمير ان والجر عن الضمير
 فقال الضمير اما ان يكون في الصفة وفي معولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان
 في الصفة فذلك اذا ترفع ظاهرا مؤنثا لثابت الضمير وتثني وتجمع للتثنية وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل مؤنث
 لثابت الفاعل وتفرغ عند افراده وتثنيه وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معروفا باللام حكمه اذا
 كان مضافا الى المضاف اليه بالغاما لم يجر نحو مرث برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه الغلام وكذا لو زدت
 وكذا حكم المعمول المضاف الى المضاف اليه المضمرة ولم يجر نحو مرث برجل حسن وجهه وحسن وجهه

فذلك عند حسن
 الوجه والزيدان
 مع كونهما مستند
 في المعنى الى
 اول نحو زيد غلظ
 الثقلين اي فيج
 فان لم يجر
 الثور سببا
 لزيد
 السلكن
 لا تهم يجوزون
 فيها وحسن وجهه
 بجر وجهه
 لانه اذا كان محناجا
 اليه في السبب لئلا
 ينافيه ضمير حسن
 لزيد
 الى المعرف باللام
 او مضافا

ويجوز ان يجر وجهه عن وجهه

اي غلام

الظاهر في اللغة
التي هي الأصل
والتي هي الأصل
والتي هي الأصل

مبحث الصفات المشبهة

وحكم المجرد عن اللام
والإضافة إلى المضمير
حكم المضاف إلى المجرور
عنهما بالقام ما بلغ
حكم مريد برجل
حسن وجه غلام
وحسن وجه أبي
غلام وهكذا
لوردت له

فلان

في التفضيل
مبحث

شرط

أبى غلامه وكذا لوردت أن كان فيه ضمير لم يكن مضافاً إليه كقولهم رجب فطابا بحجب منها وبرجل حسن وجه بصونه وكذا
المجرد عن اللام والإضافة نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه أبي غلام وكذا لوردت فوكه واسماً للفاعل والمفعول غير
المتعديين أه بمعنى باسم المفعول غير المتعديين اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط كضروب الغلام واسم المفعول
من الفعل المتعدي إلى اثنين هو المتعدي إلى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي إلى ثلثة هو المتعدي إلى اثنين
نحو زيد معطى عمر وأكره بما يقال في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب في اسم المفعول اللازم مضروب
الغلام وموؤدب الخدام سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى المضارع أو الاستمرار أو الإطلاق فإن رفعهما للسند إليه لا
يحتاج إلى شرط زمان كما في باب الإضافة فإذا جاز في معولها الرفع جاز أيضاً في الرفع أيضاً لأنها فرعا كما في في كل واحد
منهما الثماني عشر مسألة وكذا إنما يجوز استنار الضمير فيهما مستقلاً من معولهما ثم نصب المفعول وجره إذا كان محض
لصاحبهما المتقدم وصف بانصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء في يجوز نحو زيد في ثم أباً ولا فأم
ابن العم بنجر المفعول ولا مضروب مملوك أخ ولا مشروب ماء الأخ بنجر المفعول هذا وإذا كان متعديين نحو زيد يضار
غلامه عمر والومعطي أخوه درهما أو معطى عمر وثوبه فان حذف المفعول لم يجر نصب الفاعل وجره اتفاقاً لئلا يشبه
بالمفعول فإن لم يفعول بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشبه المضمون
والجور فيه وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فمن الناس المنسوب والمجور بالمفعول لم يمنع عند أبي على نصب
الفاعل وجره إجماعاً له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الأسماء الجائز مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمر
الوجه أي حسن الوجه فيجوز فيه المسائل المذكورة وهو قليل لا يخل الصفة المشبهة في الأجني كما نعمل أسماء الفاعل والمفعول
بل نعمل في السبب فقط وليس إطلاقاً في هذا القول بوجه بل نعمل في غير السبب إذا كان في معول أخ طامير صاحبها
نحو برجل طيب في داره فوكه وكذا إذا عملت على حرف لا استفهام أو التثنية نحو أحسن الزبدان وما حسن الزبدون
فانه لا صاحب لها هنا حتى نعمل في سببه وأما نحو ما زيد فأم الجارية ولا حسن وجهها بنجر الوجه ولا حسنا وجهها برفع
الوجه فان وجهها وان لم يكن سبباً لزيد إلا أنه سبب للجارية التي هي سببه فجاءت في الصفة المعطوفة ومنعناها المرفوع عن
الضمير الرجوع إلى صاحبها لأن الضمير الذي ضمير وجه الجارية التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف فكانه قيل
ما زيد حسناً وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مريد برجل حسن جاريته فيحذف برجل فأم غلاماً لا فاعلين و
من هذا الباب عند المبرزين جونا مصطلها كما مر لأن أصله جون مصطلها أي مصطل على الأعلى أي مصطل على أعاليها
فلما قصدوا الإضافة حذفوا الضمير الذي ضمير أعالي واستتره جون فصارت جونا وأدخل اللام في الأعلى ليتعرف باللام
كما كان متعدياً بالإضافة ثم أقام موضع الأعلى ضميراً راجعاً إليه لتقدم ذكره وجعل شيئاً لكون الأعلى ههنا في موضع
الأعلى فليس عندنا إذن من باب حسن وجهه بالإضافة لأن لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كحذف من أعاليها قوله
لأن اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتفض بنحو فاضل وزائد وغالب لواحترز عن مثله بأن قال
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره في الفعل المشتق منه لا ينتفض بنحو طائل أي زائد في الطول على غيره
من اسم الفاعل المبني من باب المبالغة والأولى أن يقال هو المبني على فعل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل أي المصدر
المشتق منه فيدخل فيه خبر وشتر لكونهما في الأصل خبراً شتر تخففاً بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الأصل
قوله وشرطه أن يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن لبس بلون ولا عيب لأن منهما فعل لغيره مثل زيد أفضل الناس فان قصد
غيره ففضل الله بأشد ونحوه مثل هو أشد من استخر أجاباً وباضاً وعي فباسه للفاعل وقد يجي للمفعول مثل أعذر والوم
واشغل واستمر وتبطل على أحد ثلثة مضافاً أو بمن أو متخذاً باللام فلا يجوز زيد أفضل من عمر ولا زيد أفضل إلا من يعلم
فإذا ضيف فله معنيان أحدهما وهو الأكثران بفضلهما بزيادة على من أضيف إليه فيشرط أن يكون مهملاً فلا يجوز
يوسف أحسن أخوته بخرجه عنهم بإضافته إليه الثاني أن يفضله بزيادة مطلقة وبضاف للنوع فيجوز يوسف أحسن
أخوته ويجوز في الأول الأفراد والمطابقين هو له وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد
مذكر لا غير فلا يجوز الأفضل من عمر ولا يدخل أفضل إلا أن يعلم ينتفض بنحو فاضل وزائد وغالب اشتق من
فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل أو في المصدر المشتق هو منه طائل فيدخل فيه خبر وشتر لكونهما في
الأصل خبراً شتر تخففاً بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه أي شيء من ثلاث
المجرد إلى قوله واشهر شرط أن يبنى من الثلاثي مجرداً عنه فعل تام غير لازم للتثنية موصوف فبل
معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل أحراز من اليد والرجل فانه لم يلبس وفولهم أحلت الشايف

أي اكملها من الخلق وأول شاذ وكذا فوهم أبل من خفف الخاتم لم يعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري أبل بأبل
 أبالة مثل شكير يشكر شكامة إذا قام بمصلحة الأبل وهو أفرس من غيره من الفرس سببه ولم يعمل منها أيضا فعل وفولنا
 نام احتراز من الأفعال النافضة ككان وصار فانه لا يقال أكون وأصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول النافضة الزمان ذو
 الحدث كما نوههم بعضهم والأفعال موضوع للتفضيل في الحدث والحوادث إنما دالة على الحدث أيضا كما سيجي في بابها فلا
 منع وإن لم يجمع أن يقال هو أكون منك منطلقا وهو أصغر منك غنيا أي شذا انتقالا إلى الغنى وفولنا غير لازم للنفي
 احتراز عن نحو ما ليس بكافية فانه لا يقال هو أبيض منك لئلا يصير مستعملا في الإثبات فان قيل فقل لا أبيض لك لئلا يلزم
 لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي التفضيل في التكلم ولنا منصرف احتراز عن مثل نعم وكثير لا يقال
 انعم وأبأس والبس وفولنا أبل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرب الشمس طلعت فانه لا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس ولا
 اطلع ولا يفتح أن يجزئ به عن بعض العيوب الظاهرة كالعود والعبي فوله ثلاث احتراز عن الرباعي نحو دخرج فوله مجرد
 احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها فوله يمكن أي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدخرج
 أو لم يكن مجردا كاستخرج وأخرج لم يمكن بناء فعل منه أما ان اردت بناؤه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان
 الفعل ثلاثي فزيد فيه الهزة للتفضيل وأما ان اردت البناء مع حذف حرفين فلا بد من بلبس المعنى ذلوفك في دخرج أي
 لم يعلم انه من تركيب خرج وكذا لوفك في اخرج يخرج مجذف الهزة لا ليس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبات وكل هذا
 بناء على انه لا يصح للتفضيل إلا الفعل وإنما انصرفوا عليه اختصارا فوله ليس بلون ولا عيب صفة أيضا لقوله ثلاثي فوله
 لأن منهما الفعل لغيره يعني انما لم يبين من باب الألوان والعيوب لا نه جاسما فاعلم من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منها
 الفعل للتفضيل لا ليس احدهما بالأخر ذلوفك بدل الأسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذوسودا وبمعنى الترابيد في السواد
 هذا لتعليل انما يبين ان الفعل الصفة مقدم بناؤه على الفعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
 مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الألوان
 والعيوب لظاهرة فان الباطنة يبنى منها الفعل التفضيل بخلاف ابلد من فلان واجهل منه واجمى وأرعن وأهوج وأخنى
 والذواشكر اغنى اعم وأثوب مع ان بعضها يجي منها التفضيل كاجمى وجمفا وارعن ورعنا وأهوج وهو جله واخنى
 وخفاء واعم وعجا واثوب ونوك فلا يطرأ أيضا تعليله بان منهما الفعل لغيره فلا ولي ان يقال لا يبنى الفعل التفضيل من
 الألوان والعيوب لظاهرة لان غالب الألوان ثانی افعالها على افعال كايض واسود واحمر ومفرغ كل ما جاء من
 الثلاثي عليهما وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا منه من غير كحول واعور
 فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقبل فيهما حلا على حول واعور وما لم يجي منه افعال كالبخر والقفم وانخرج
 والعبي لم يبن منها كون بعضها تامة لا يقبل الزيادة والنقصان كالعبي والبواقي محمولة على الصفتين المذكورتين في الاستماع وإجاز الكوفية
 بناء فعل التفضيل من لفظي السوا والياض ولو الا انهما أصلا الألوان وقال ابيض من اخب بني ابيض وقال لانت اسودني عيني
 من الظلم وهما عند البصريين شاذان فوله فان قصد غير معنى قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعدد بناءا فله
 التفضيل من معاني الاشياء التي تعدد بناءا فعل التفضيل منها وهي هذه الزيادة والترابيع في الألوان والعيوب لظاهرة يبنى
 الفعل من فعل يصح بناءا فعل منه من حسن او كثر او غير ذلك على حسب غرضك الذي تفصده ثم يبنى بمصادر تلك الأفعال
 التي امتنع بناءا فعل منها فينصب على التميز لتحقيق معنى التميز عن التشبه فيها نحو ابيض عورا واشد بياضا واسرع
 انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو فاس من باب الفعل مع كونه ذا زيادة وبؤيه كثر التماع كفولهم
 هو اعطاهم للدينار ولا لم للعرف انت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوز فله التغير لانك تحذف منه الهزة وترده
 الى الثلاثي ثم يبنى منه الفعل التفضيل فتختلف همة التفضيل همة الاعمال وهو عند غيره سماعي كثرته ونقل من الاخفش
 والمبرد جواز بناءا فعل التفضيل من جميع الثلاث المزيد فيه كالفعل واستعمل ونحوها فباسا وليس بوجه لعدم التماع
 وضعف التوجيه فيه بخلاف فعل فوله وفيما ساه للفاعل يعني فباسا ان يكون لنفسه الفاعل على غيره في الفعل كاضرب
 أي ضارب كثر ضرا من سائر اضراب بين ولا يقال اضرب بمعنى ضرب كثر مضروبته من سائر المضروبين وانما كان
 الفاعل في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثير الاشياء لا طراد وانما سائر اللفاظ
 المشتركة فاعطف فيها الاشياء لعلها لكونها ماعية فادوا جعلها في أحدها اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل فباسا لكونه
 أكثر من المفعول اذ لا مفعول الا فله فاعل في الأغلب لا ينعكس وانما ثلثنا في الأغلب احتراز عن نحو مجنون ومبهوت
 فله جعلوه حقيقة في المفعول لبقيا اسم الفاعل مع انه أكثر عما عن معنى التفضيل إلا بالفرقة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

ما ليس بكافية أي سكت
 أي ما حكم وما ليس به
 مثله سببه

التفضيل
 بناءا فعل في
 مثال

مجزأ كونه للتفضيل
 الابلالة ليس بمفرد
 الحاجين عند الله

الدلالة على ان الفعل مجزأ
 الدلالة على ان الفعل مجزأ

انما المجزأ في جمل انوك
 الا جزم من لم يقدر على الكلام الدقيق
 ضد الرقي تعاب فزج في فواسق الزمان
 الحق والبر والخير والعدل والامر والحق
 بناءا فعل
 ويشرح حق
 الهوا الناقة
 التغير في كان بها
 من غنى

ونداسا

بحر افعال الثقيل

منه

المفضل عليه

الاسم في خبره وبه
كل خبره طويل
مشوكة اسلوبي
الرماع اسلوبي
المطاش من حوز
الرجل خبره
حران من

هلهل لقياح الثوب
اذا روي النجف وخففه
وسمي امره الفبير
ربيعه اخر كلبين
واقل مغلله
اول من ارق الشربة

لا في فضل الامانة
لبر فيهم خبره

بنت منه تعلقت

وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اي اكثر معدوزة وشبهه ومعلومه
ومشغوليه ومنه اعني في قول سيبويه وهو لسانه اعني قوله وتبطل على احد ثلثه او جهر مضاف او بمن او معرق باللام
فانما اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يفصله الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل
الثاني ان يجوز بوجه حسن اخوته مخزجر عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يفصله زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح يجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والعرف باللام فلا بد منهما من المطابقة واللام
من مفرق مذكر لا غير ولا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم ان يعلم انه يلزم استعمال فعل التفضيل مع احد
الذين كونه فلا يخرج عن الجمع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما لا يجمع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من و
الاضافه يذكرا المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا وحكما
كما ذكرنا في اللام العهده في بابها فيكون اللام اشارة لفعل المذكور معدل المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت
عمرو افضل اي ذلك افضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعال التفضيل
في موضع من المواضع الا للتعهد لئلا يعبري عن ذكر المفضل عليه واسا فلولا عن ذكر الثلاثة بخلافه عن ذكر المفضل عليه
راسا فلولا عن ذكر الثلاثة بخلافه عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضل جاز حذفه
غالبا ان كان افعال خبرا كما يقال انت استن ام انا فنجيب بقولك انا استن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي
سلك السماء بنا لنا بينا دعائه اعتر وطول وقوله سنعلم اننا لنلوث ادي اذ ادبنا في الاسل الحرا ولا يجوز ان
يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعزده عامه ولم يعرض منه الثوبين لكون
افعل غير منصروف فاستشع ذلك اما نحو جوار فعدته كرهنا فصد هم بنوعين الثوبين فيه يجوز ان يقال
ان معجروه محذوف اي اكبر من كل شيء ويقال المحذوف في خبر الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من هل ما جارك رجل
افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها
وانما لم يجمع من الثلاثة المذكورة شيان كل واحد منها يعني عن الاخر في افادة ذكر المفضل كما ذكرنا ولا فائدة
واحد منها الا اذا كان ذكر الاخر اذا ذكر احدها لغوا واما قوله ولست بالاكتر منهم حصق واما الغرض للكار ففصل
من لست تفضيليه بل للتعبير اي لست من بينهم بالاكتر حصق وهذا كما يقول مثلا اريد شخصا من فريش افضل
من علي فقال محمد افضل من فريش اي افضل من علي من بين فريش يجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيليه كما
في قوله ورثت مملكتها والخبر منه زهير انهم دخر الدار خيرا ويجوز في البين على ما قبل ان يقال ان فعل اخ عاربا من
اللام يتعلق به من اي الاكثر اكثر منهم والخبر خيرا منه ولا يمنع من اجتماع الاضافه ومن التفضيليه اذا لم يكن المضاف
اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصر من كل فاضل فاضل الى البصوة للتوضيح كما نقول شاعر بغداد اكثرهم لم يستعملوا
لان هذه الاضافه دالة على ان صاحب فعل مفضل على غيره مطلقا ما عني ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يوجب الجواز من التفضيل
من مشاركة المفضل في المعنى اما تخفيفا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديره كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من
شعبان احب الي من افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الخائف
فتقد عليه التمر محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانت له هبة انه محبوب عند اي البصر صوم يوم من
شعبان احب منه وفيه عليه السلام لانا ابدلني بهم خبرا منهم اي اعتقادهم في انهم خيرا وابدلهم بي شرما في اي اعتقادهم
ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه واله شرو مثله قوله تع اصحاب الجنة يمدحون مستغفر كما تهم لما اخاروا وموجب النار
اخاروا النار ويقال في التهم انت اعلم من الحمار مكانك فلان امكن ان يكون للحمار علم فانك مثله مع زيادة ولبر
المقصود بيان الزيادة بل الغرض من التهم ان يبين ما في شيء معلوم متفاد عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعروان
اعظم من ان نقول كذا فليس المقصود تفضيل الشكر على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول
وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضل والمجاوزه عنه فن في مثله لست تفضيليه بل هي مثل ما في قولك
بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافضل المستعمل بمعنى مجاوز وبان بلا تفضيل فعني قولك انت اعز علي من ان
اصوبك اي بان من ان اصوبك من فطر عزنك على واما جاز ذلك لان من التفضيليه متعلقة بافعال التفضيل
بقرين من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيدا افضل من عمري فمعناه زيد مجاوز في الفضل عن مرتبة عمري فمن فيما نحن
فيه كالتفضيليه الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام وليي بانعدك من نزول البلاء بجسمك والتفرض في
قوتك اصدق واوفى من ان تكذب بك او تغرنا اي هي مجاوزة من فطر صدقها عن الكذب ويجب ان يله من التفضيليه

فمن تحقيق معنى التفضيل

هذا هو التحقيق
في معنى التفضيل

اللوحي بالقمم الهواء بين
السماء والأرض
البحر ما بين السماء
والأرض من غير

هذا الاعتراف

الكلام في
على الكلام

هو داخل
فيهم نحو
قولك

امضاء

التفضيل
في ذكر من

من حيث المعنى

للمشابهة التي بينهما

في قوله تعالى
في يومئذ
كرب

افعل التفضيل لانهما من تمام معناه او بل معموله قال فان اردنا ان الغرض احوج ساعة الى الضوئ من رطل بمان مستهم وقد يفضل
بينهما بل هو فعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستشرى الزباء نسا وهي
من عقاب لوح الجوا على منتهى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام انهم اكرم انت قوله فاذا انصف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يفصد بزيادة على من انصف اليه اما كان
هذا اكثر لان وضع الفعل للتفضيل الشيء على غيره فالاول ذكر المفضول وليس قوله على من انصف اليه بمضى لانه مفضل على
ما سواه من جملة ما انصف اليه وليس مفضل على كل ما انصف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فان لم يفرق بفضيل الشيء
على نفسه وقول المص في دفع هذه التهمة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك هذا افضل للناس لغرض التفضيل عليه معهم بل
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لا فعل جهتان بثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على انصاف صاحبه باصل الفضل ولا يحتاج لاجله
الى شيء اخر والا في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما رتب في باب الاضافة فليرجع اليه قوله بعد هذا في الشرح ان لا فعل
جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يفصد زيادة مطلعا في يفصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تفضيله الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيفه سائر الصفات نحو مزارع
مصور حسن القوم بما لا يفضل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحد هم كقولك
بنينا صلى الله عليه واله وسلم افضل من اي افضل الناس من بين فرس وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس باخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بل يلبس انك لو سئلت عن عذ اخوة يوسف لم يخرجك عذ فيهم
بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب ان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو
مختص ببغداد لانها مشاه او مسكنه وان قد رث المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز في الاول افراد الى اخر معنى اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفضله وضعه وهو
من التفضيلية لانه بوضوح على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى بعدى الى المفعول من الابتدائية كما ذكرنا في فعل التفضيل يمتيز
عن ما يشترك في هذه الصيغة من الوصف كاحمر الاسم كافتك في بد النظر من التفضيلية فصار كانهما من تمام الكلمة فلهذا لا
يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فاما ما معد من لا يطابق به صاحبه ثبته وجما وانما يلبس بل يفرق في الاحوال صيغة
المفعول المذكور نحو زيد والترديد او هنذا وهنذا او هنذا افضل من كذا اذ لو شئ وجع وانت لكان كنبته
الاسم وجعه وانما ثبته قبل كماله فاذا انصفه وارث تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعا لافعل المصاحب
في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعد مجرد ولا سيما ان افعل المصاحب من مضارع
للمضاف كما ثبت في باب المنادى ولا فرق بينهما الا من حيث المجرد من مفضول يجمع اجزائه والمجرد بالاضافة يجمع اجزائه
مفضولة الا صاحب فعل الداخل فيه معهما ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احد هادون الاخر فجاز اجزاء المضاف بهذا المعنى
يجري المصاحب من وجاز ايضا ثبته وجمعه وثابته لقوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن
بعثس يجيب اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى للمصاحب من ولا يجوز مطابقة لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومن سب
الجمهور ما ذكرنا اوله واما اذا فصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب من اذ لم يذكر بعد المفضول وكذا ذكر
اللام لا يشابه المصاحب من لعد ذكر المفضول بعده صرحا فجاز التصرف فيهما ثبته وجمعا وانما ثبته فوجب مطابقتها
لصاحبهما وبطلان ما لم يصرف في الذي بين المشابهة لفظا ومعنى لا فعل النجيب الفعلي غير المصروف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلا لانه لا ينبغي من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبينان من اصل واحد كما يجي في فعل النجيب اما في اللام
والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم يشابهما افعل النجيب الفعلي مشابهة فامة ودخلها اللام والاضافة للثان من علامات الاسماء فترجح جانب الاستمارة فلم يشعرا
من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى مجردة عن
علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان مجرد عنه لكنه لم يجز عن المفضول الذي كان له صاحب له اي لعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال فعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجرد اعن معنى التفضيل مؤلا وباسم الفاعل او
الصفة المشبهة فبا ما عند المخرج سماعا عند غيره وهو الاصح قال فيجوز بال زيد نفر الام اصغر واكبر اي صغير واكبر
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قبل ومنه قوله

في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به
 في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به
 في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به

عمل التفضيل في الضمير

انما نصبه قال نع هو اعلم من فضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من فضل وكذا قوله واخرب منا بالسبوف الفواصدا
 ولا ينصب ضمير المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به ولا ينصب الضمير به واما لان نصبه في الصفه فرع الرفع
 كما مر وهو نون طيبة لا تنافي الى ما كان من شغابه ولا يرفع الفاعل انما امر الا بالشرط التي تجي وان رفع ذلك لا ينصب اليه هذا وينبغي
 افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهة للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدغم اسم الفاعل و
 المصدر باللام اذا تعذر بالمفعول نحو ضربت لزيد شديدا وانا ضربت لزيد مع فوتهما وجب لك في الاصل لضعفه وان كان
 المفعول به لفعل بضم كنهه معنى العلم او الجهل تعدي اليه افعل المصوغ منه بالياء نحو انا اعلم به وكذا عرف وادري واجعل
 وذلك لان افعالهما رتبة في متعولها الباء نحو علمت به وجعلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به
 ان كان المفعول به يتعذر اليه الفعل بحرف جتي تعدي اليه الا فعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وكذا اسم
 الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وادري منك بالتشابه يتعدي الى اول مفعولي باب كونه وعلمت باللام
 وبعي ثابتهما في البابين نحو انا اكون منك لعمري لثابت اعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدي الى الثاني ايضا باللام
 الا ان الفعل لا يتعذر بحرفي جر مماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كلفعل بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
 من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وفولك وقت في العرا في بغداد او في رمضان في الخامس من الجوز من الكل
 واستغنى عن الضمير لشهره الجريئة فان اختلف معنيها الحرفين نحو مررت بزيد بعمر اي مع عمر ولفظها نحو مررت
 البصر الى الكوفة وجاز وانصب ثابتهما المذكور عند الكوفيتين بافعل نصبه بنفسه لا ضطر الى اليه وعند البصريتين بفعل مقد
 مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي تاكسي منك لعمري اكسوه الثياب اعلم
 منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظمار المفعول المحذوف لا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اقامع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا
 فلا تارة ينصب المفعول كما مر قال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فلا ولي ان يقال هو
 اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا منطلقا قلت اخضر من هذا كله وابتعد من التكلف اعلم منك بانطلاقي زيدا
 ان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدي الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالي نحو هذا احب الي واشمى الي
 واجب الي وهو بغض اليك وامفت اليك واكره اليك لان افعالها يتعذر الى المحب والمبغض بالي كقوله نع حبب اليكم
 الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد تراه غير قياسي ويتعدي الى المفعول من اي
 فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لا فعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب فعل التفضيل الظرف لا كقائه
 براحة الفعل والحال لمساويه له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجهالته ينصب بما يج عن معنى الفعل
 ايضا نحو را فودخل قوله اذا كان لشيء اه هذه شرط رفع افعل التفضيل لفاعله انما امر فيا سائما مستمرا بلا ضعف قوله شيء هو حلا
 في المثال المذكور وذلك لانه صفة قوله وهو اي فعل في المعنى مستتب اي المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال
 في المتعلق السبب المستتب احسن في مثالنا من جهة المعنى المتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل
 قوله مفضل صفة مستتب اي في ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا عرفت الاول اي صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل
 قوله على نفسه الضمير المستتب اي هو اذا عرفت الاول اي صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير
 للسبب اي هو اذا عرفت الاول مفضلا واذا عرفت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيدا يكون مفضلا عليه قوله منقبا صفة
 مصدر وعذوف اي مفضل تفضيلا منقبا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو
 باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضل او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضل
 في الكحل الذي في عين زيد بفضل الكحل الذي في عين جميع الرجال واما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور
 مفرغ لانه نكر في سياق النفي فيكون عامة ان قبل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وظل النفي التامة
 على انه لا يتعدي للفعل بحرفين مماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من
 الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقتزاة بكما تقول فضلك زيدا راكبا على عمر
 وراجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعبرت الشيء اي نظرت اليه وراعت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال
 المصنف انما يعمل افعلا لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذا المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد
 فعل افعلا لانه في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردناها نظري في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه
 للظاهري نظري او ذلك لان معنى مررت برجل احسن منه اي حسن ابو بكر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل

في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به
 في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به
 في قوله
 لا ينصب
 المفعول
 به

منصوبا

المفعول الثاني لا فعل
 محذوف والفعل
 محذوف مع المفعول
 الاول اي ع

والماله في مثل هذا المثال
 انه باعتبار الثاني

وبه يجرى جزمه
 لفظا ومعنى فلا يقال
 بزيد مررت بزيد
 حرف عطف قلت

على بهاء

ثم البحث في علم في مسئلة الكليته

منه في عين زيد حسن الكهل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا آه هذا لتعليل سبويه وهو ان اضل انما عمل
 هم مع ضعف مشابهة لاسم الفاعل لا اضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكل مبتدأ كما في قولك مررت
 برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكل متعلق باحسن فيكون قد
 بين العامل الضعيف مع موله باجتناب لا يجوز ذلك بل لا يجوز ذلك في العامل المفعول نحو زيد كان عمره ضاربا واعني ههنا
 بالاجتناب ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي يتعلق به ذلك العامل بوجه كيف والكل مبتدأ وفضل خبر فله
 تعلو به من هذا الوجه وعند الكسائي والفسرائي الفعل ههنا باجتناب لان المبتدأ معمول عند ههنا الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
 فان قلت قد منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول عند سبويه باجتناب قلت يبقى الضمير في منه لاجل الى غير
 المذكور ولا يجوز وتعليل سبويه بظن مع كون الكلام مبتدأ ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكل منه في عين زيد ونقل
 عن الزماني جواز ذلك في المنبت والتماع لم يثبت الا في المنفى ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد التثنية وان يكن مراد به نحو
 فلما رايت رجلا احسن في عينه الكل قوله وان كان نقول يعني ان ذلك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجه اخر
 من الاول وهو ان يحذف المفعول المجرد عن حرف الجر الداخلة على الاسم الذي ذكرنا انه غير الا في قولك قد فعلت من غير زيد
 من غير زيد وهو على حذف المضاف اي من كل عين زيد لانه بفضل الكل على الكل على العين ومن التفضيل ندخل
 على المفعول قوله وان قد تمت ذكر العين اي لك عبارة فالتاخر من التاخر وهو تفيد اسم الذي قلنا انه غير الا في قولك قد فعلت
 التفضيل داخل عليه كلمة التثنية تحذف ما بعد السبب المرفوع من المفعول وغيره فنقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل
 وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورفعنا فعل بالابتداء لا تمارع الاولى ولان من التفضيل مع مجرورها مفردة ههنا
 ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكل وذلك ان
 معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها تحذف المعطوف الموصوف
 اعتمادا على وضوح المعنى فنقول ما رايت كعين زيد اي كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل
 اي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت العين انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن
 فيها الكل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت كعين زيد فيحسن الكل فهما زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف
 يكون مثل التثنية في الوصف زائدة عليها في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه
 قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكل فهما زائدة عليها في عينه من قولك احسن فيها الكل
 من غير عين زيد قوله كواي السباع وادبا انصب وادبا على انه مفعول لا اري وقوله كواي السباع حاله لان صفة النكرة
 اذا انفردت عليها انصب على الحالية ويجوز ان يكون عطوف بيان لقوله كواي الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا لقوله
 عندك مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بقليل بذكر كواي السباع كما كان احسن في عينه الكل بدل من كعين زيد والتقدير ما رايت
 وكتبهم بواي السباع واخوفه وكتبهم بواي السباع قوله ولا اري الواو اعراضه قوله حين بظلم ظرف بمعنى الكاف اي ما رايت بواي
 السباع وقت اخلاله وما في قوله ما رايت الله مصدقته حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لا خوف وهو معنى المفعول كاشهر
 واحد قوله نائية اي تبتنا ونوفقاه وهو فعل من تركيب اي كحي يقال ما في اي تبت وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك
 هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع با فعل اي احسن ثوبه واقل نائية ركب ثوبه ولو عبرت بالعبارة الاد
 قلت ولا اري وادبا اقل بركبهم بواي السباع كقوله عليه والصلوة والسلام ما من ايام احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
 ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت لا اري وادبا اقل بركبهم بواي السباع ثم شتم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل
 على معنى في نفسه مفرق باحد الا زمانه الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجواز وكوف وهاء التانيث الساكنة ما فعلت
 قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مفرق باحد الا زمانه الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعراض ورد على طرف حد
 الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مفرق اعني الاعراض بينا العنوف واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس هذا الفعل اعني قولنا كل مفرق
 فهو فعل وما ورد على عكس هذا الاسم اي على قولنا كل غير مفرق فهو اسم من الاعراض بالمضارع والافعال غير المنصرفة كعين
 فهو وارد على طرف حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مفرق والجواب عن الاعراضات ما نقلت في حد الاسم وانما اخبرنا بالفعل
 لانه موضوع لتخصيص التثنية في التوقع في الماضي مع التعليل في المضارع واما التثنية ومثواتها سبويه حرق في التثنية ومعناه
 تاخر الفعل الى الزمان المستقبل وعدا التثنية في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر منفعا من السنين وتخفف
 سوف يحذف الفاء فيقال سوف قد يقال سئ بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويكسر الفاء التي كان غر يكرها للتاكيد نحو
 سوف اقبل ان السنين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تفرسب الفعل لانهما اخضا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

هذا المحذوف قوله
 هذا لتعليل
 نظره لو كان
 كلام مبتدأ
 لا يجوز
 كونه مبتدأ

ان تقدم

وقولك ما رايت
 احسن من عين
 زيد اي رايت
 كل عين ناقص
 من عين زيد
 في المحذوف

اي كحي

في الفعل

الفعل مع مرفوع

الحضائي بالكسر

حيلة نحو قوله

کتابخانه فیضیہ

للمضارع الأبا عنار معانيها والآفاق أول أكثر من بضاهمة وليست للمتكلم بشئ من الغائب والمخاطب لا يكون الفعل نسبها إليها
 مضارعاً فافهمه للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً والنون للمتكلم مع غيره سواء كان مذكراً أو مؤنثاً أو مختلفين وكذا يصلح للجمع ما
 بالاعتبار الثالث ويقول الواحد المعظم أيضاً ففعلنا وفعلنا من الجمع لعدداً المعظم كالجماعة ولم يجرى للواحد الغائب والمخاطب
 المعظمين فعلوا وفعلنا في الكلام القديم المعتد به وإنما هو استعمال المولد في إنشاء المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً كان أو مشي
 أو مجموعاً والمؤنث الغائب للمؤنثين فيكون للاربعه الواحد المذكور عشاه ومجموعه وجمع المؤنث فوله وحرف المضارع مضموم
 في الرباعي سواء كان حرفه أصلية كبدحج أو فيه زائد ككره وأصله بكره ويقطع ويقال واصل الأفعال ثلاث ورباعي فحذف
 حرف المضارع في الثلاثي لأن الفتح تحفته هو الأصل فكان الثلاثي الأصل أولى لأن الرباعي أقل حمل الأثقل الذي هو القم ونحو
 الكسر لأن الياء من حروف المضارع يشغل الأصل عليها وكسح وفي المضارع الالف لغة غير الجازين إذا كان الماضي مكسوراً العين كما
 جى في الضمير يكرهون الياء أيضاً إذا كان بعد ما ياء آخر فلما ضموا في الرباعي الأصل حروفه حمل عليه الرباعي لم يرد فيه كفعال
 ويفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على أصل الفتح تحفته وإنما هو في الرباعي واسطاع يسطع فرباعي يند فيه الحذفان على غير الغائب
 كما جى في الضمير فوله ولا يعرب من الفعل غير قد تقدم عليه فوله إذا لم يفسل به نون تأكيد علم أنه اختلف في المضارع المضل به
 نون التأكيد فقال جمهورهم أنه مبنى للركبة مع النون وصبر وفه معه كالكلية الواحدة ولا اعراب في الوسط وإنما النون حرف لا حظ
 له في الأعراب فبني الجوزان مبنيين فان قبل فلما امتزجا فاعل اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالهاء على التام كما في
 اعراب مع هذا امتزاج على ما قبل النون كما اعراب الاسم مع امتزاجه بالنون على ما قبلها ثالثاً ما لأن الاسم أصل في الأعراب
 والفعل فرع عليه فرع على اعراب الاسم بعد ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الأفعال فتخرج جانب لفعلية ومنتف
 مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين وأما لأن على اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور على اعراب الاسم وأكثر الأفعال
 مبنيّة فخرج إلى البناء لأن سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان تخرج اعراباً إلى الأعراب ما قبل النون كما اعرابوا ما
 قبل النون فخرجوا لذلك الداعي موجب بناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجنبة للفرق بين المفرد والمذكر
 والمجموع المذكور والواحد المؤنث فتحو في الأول وضوء الثاني وكسروا في الثالث لأجل الفرق ولما كان أصل الاسم الأعراب
 لم يبنوه مركباً مع النون بناء الفعل مع النون وأيضاً لم يكن للنون معاً امتزاج قوي الأثرى إلى سقوطه في الوقف وفي الأض
 ومع اللزوم لضعف الامتزاج لم يعرب على النون كما اعراب على ما في الثالث وفي بعضهم جميع ما قبل سائر نون من المضارع
 بأن على اعرابه كان الاسم مع النون معرب لكن لما اشتغل حرف الأعراب بالحركة المجنبة قبل اعراب الكلمة لأجل الفرق صار
 الأعراب مقدراً كما في نحو غلامى على مذهب النصارى وفي بعضهم المضارع مع النون مبنى للتركيب لا إذا استند إلى الالف
 نحو هل يضربان أو الواو نحو هل يضربون أو الياء نحو هل يضربون لأن الضمير البارز يمنع التركيب لفصلها بينهما والمخوذ
 للسكينة في حكم التائب فنحو يضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون ويضربون
 بحركة الفرق فان قبلها إذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون ويضربون ولما اشتغل بحركة
 الأعراب إلى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضارفة فقلت كراهة لاجتماع التونات وإنما لم يرد الأعراب عند هؤلاء على نون التاء
 كما دار على بناء النسب تاء التائب لمشاكلة النون للنون والأعراب قبل النون لا عليها والمشاكلة تطلب لفا في نحو لنسفا فوله
 ولا نون جمع اختلف فيه أيضاً فاجمهور على ان الفعل يبنى للخاصة فليس بغيره ان يضرب شابه ضرب يعق أنه لما سكن آخره وان لم
 يجمع فيه أربع مشركات حلا على ضربين جاز بناءه أيضاً حمل عليه وإذا جاز ذلك تشبيل لفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء فلا بد
 لذا شابه الفعل ان يرد إلى أصله من البناء مع ان هناك داعياً إلى بناءه وهو التزامهم لحمل الأعراب لا سكان لمشاكلة نحو ضرب
 وقال بعضهم هو معرب لضعف على البناء مقدراً لأعراب التزامهم بحركة السكون ولم يعوض النون من الأعراب خوفاً من اجتماع
 النونين وأعراب يرفع ويضرب جوفاً للضمير الجرد عن ضمير بارز من نوع للتنبيه والجمع والمخاطب المؤنث بالضم والفتحة والسكون
 نحو يضرب والمضرب بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون ويضربين والمضرب بالياء بالضمه مقدراً والفتحة
 لفظاً والحذف والمضرب بالالف بالضمه والفتحة مقدراً والحذف فوله فالضمة الجرد إلى آخره تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار
 الأعراب لأن الأعراب يختلف في أنواعها كما اختلف في أنواع الاسماء متخاخوتين في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديرى
 في كل واحد من تلك الأنواع لم يولد اعراباً بخلاف الاسماء فانه بين ههنا التقديرى ولم يبين اللفظي لعد اختصاره فوله فالضمة
 احراز عن المضرب نحو يغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو ويغزو
 البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الآتي المش والجو والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون ويضرب
 وإنما احراز عن هذه الامثلة الخت لا أنها لا تكون بالضمه والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما جى وإنما قبل الضمير

ايضاً والياء للغائب
 غيرهما أي غير المؤنث
 والمؤنثين

اصراً في يرب
 اصراً ما فهو
 مهرباً والنون
 مهران ومهران
 ايضاً بالجر

لما يشابه النون

في الفعل المشابهة
 للفعل ان يرب

اعراب

المثال على الضمير

بحر الفعد

البارز لأنه لو دل الجرح عن ضمير وسكت لوجب أن لا يكون المنصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب ويضرب يضرب وان
ضرب واضرب وضرب بالضم والفتحة والتسكون وانما يند الضم البارز بالرفع لأنه لو سكت على قوله الجرح عن ضمير بارز لوجب
أن لا يكون المنصل بالضم البارز المنصوب نحو يضرب بك بالضم والفتحة والتسكون قوله والمنصل به ذلك أي المضارع المنصل
به ذلك الضم البارز للرفع وهو الألف والياء في الأمثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب بنجر مجزئها وانما عرب هذا بالنون
لأنه لما اشغل محل الاعراب هو الاسم بالضمه لناسب الواو وبالفتحة لناسب الألف وبالكسرة لناسب الياء ويمكن دوران الألف
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكسرة فجعل النون بدل الرفع لمشاهاة في الضمة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء دون نحو يدعوي ويضي ويحشي والفاضل ولا في وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها مبررة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وذلك لتكون الف يضر بان مشاهة
الألف ضاربان والواو يضر بون مشاهة الواو ضاربون وان كان بينهما ما في من حيث أن اللاحق بالاسم حرف فتح محل الياء في تفعليين
على نحو ياء الألف والياء في الحان النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والألف لأن الضمير المرفوع المنصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حرف المد واللين فلكل كلمة معها كضوء ومسكين وعمار وسقوط
النون في الجرح ظاهر لكونه علامة الرفع وكذلك في نصب لأن علامة الرفع لا يكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال مع التثنية
وجاء الفتح في موضعه وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع كالألف بدل فصار النصب في الأمثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ونحذف هذه
النونات الخمسة مع نوني التأكيد ما عند من قال الفعل معها سبق نظاما ما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات
فيكون الاعراب معها مقدرا كما في فاض وبكر النون بعد الألف غالباً لأن الساكن اذا حرك فالكسرة أو في وفي في الشواذ انما في
يفتح بعد الواو والياء على نون الجمع في الاسم ونذكر في هذا الباب لا لا شيا المذكورة نظائر في هذا الباب لا لا شيا ويثبت في ذلك جلد
بالعبر والمسلك الذي قوله والمنصل بالواو والياء بالضمه تقدم استشكلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستقل
الفتحة بعد ما تحققتا ورايا يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جازا وفعلا في الجوارى يلبين في الضمير ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابي قحاص مأموم بام ولا ب وكذا في الاسم قوله كان ابد يهن بالفتح القرون ابدى جوار
بنعاطين الوريق وقد تقدم في السبعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط الفوس بانها وكذا في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجزء فان لم يواثر غير مستغيب انما من الله ولا واعل وانما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم لأن الجازم عندهم حذف
الرفع في الآخر والرفع في المنصل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الآخر فعلته مشاهة للحركة
فحذفها وقد لا يحد في الآخر في التثنية في الضرورة قال ولا مرضاها ولا تملق وقال لم ياتيك والانباء نهى فيفقدانها كانت
منحرفة فحذف حرفيها للجرم والحرف الموجوده لان لا شيا كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظروا وقوله بقاء من في قري
غضوب جسر ورتاجا نحو لم ياتي في السعة قوله ويرفع اذا جرح عن التناصب الجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يتحرك بان عامل
الرفع هو الجرح عن العوامل كما هو مذهب القراء كالألف الى ذلك المذهب لعل اخبار القراء لهذا حتى يسلم من الاعراض الواو
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب ياضرب او مرفوع او منصوب
نحو مرفئ برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم لأنه لا يكون اذن كالألف فاعطى اسبق اعراب الاسم فافواه
وهو الرفع وذلك الاعراضا كان ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم ويؤمن
لأن حرفي التثنية من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب وهو
الزيدان بان يقال هو واقع مؤنفة لأنك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب جرم مبتداء مقدرة عليه وكذا في ثمان الزيدان
ويجوز ان يقع موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما على الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم سيقوم مع السنين واقع
موقع فاعلم لا يفوق وحده والسين ضارب كاحدا من الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلة جرحه ووقعه موقع الاسم كما في قوله وما كاد
اباها وتعدل عن ذلك الاصل لما يجي في تأنيذ الفعل المغايرة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حرف المضارعة لأنها دخلت في اذل الكلمة فحذف
الرفع مجردا اذا اصل المضارع اما الماضي اما المضارع ولم يكن بينهما هذا الرفع بل جرح مع حدوث الحرف فاحذفها او في
من حاله على المعقول الخفيف كما هو مذهب البصريين والقراء وانما عر لها عن عامل النصب الجزم لضعفها وصبر ردها بحركة الكلمة
فعر لها الطاري المنفصل وينبغي ان المضارع للحال بالان وانما وافي معناه من الطرف في الدالة على الحال ويلازم الابداء
عند الكونين كما في قول بعضهم يصبر منعتنا للآية بغيره بل يفسر نحو ليس زيد يقوم ويا نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم ويا
نحو ان يقوم زيد عند البرز وقال أبو علي ان لطلو الشقي ومالقي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وما اخصاص ليس بالمال
فسبحي الكلام عليه اليقين في بابه ويخلص الاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى موقع كقولهم الضمة

[illegible]

نواصب المضارع

وبامتناء طلب الفعل وذلك في الأمر والتمنى والدعاء والتخصيص والتمنى والاشفاق لأن طلب الحاصل محال بكونه
 وعدا كقولك عددا أكرمك وأحسن إليك ونحو ذلك لا يثبت ولا يثبت في العلم والاشفاق لأن طلب الحاصل محال بكونه
 على ضعفه لا يثبت وأما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للناكيد وذلك بان يجزأ الخاطبات الحاصل في الحال منصف بالناكيد
 لكنه لما كان موجودا واما في الخاطبات الأغلب ان يطلع على ضعفه او فوته لم يؤكد واذ كان جواب القسم بان هو للحال لظهوره في
 الحادثة كما مضى بانها وينصرف الى الاستقبال بكل ما صبح جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذ ارتفع المضارع
 بعد هاهنا في الحال وينصرف اليه ايضا بل هو المصدرية نحو قوله وذو الوند هن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعل الا لو فاتها موضوعه
 في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزء مستقبل الا انه لا شرط الذي هو مستقبل لازم الشيء وان في زمانه ويخلص ايضا بحرف
 التفسير في سبويه ومن بعده وبلاء التثنية ايضا وقال ابن مالك بل ينبغي على صلاحية الحال وليس بعيد كقوله تع ولا اقول لكم
 عند خراش الله الاله ونحوه كبر وينصرف الى المضارع بل هو الجازم وقال بعضهم بل هما بدخلان على لفظ الماضي فيقبلان الى لفظ
 المضارع وينبغي المعنى كما كان والاول اولى لأن تلك المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضارع غالبا واذور بانها موصولة
 للماضي قوله وينصب بان ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى وكى ولا يجوز والواو والفاء فان مثل اريدان تحسن الى
 وان نضموها خسر لكم والتي ترفع بعد العلم هي المحققة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقو وان لا يقو والتي ترفع بعد
 الظن فيها الواو حقا ولن مثل لن ارجح ومعداها في المستقبل واذن لم يمتد ما بعد هاهنا على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
 مثل اذن ندخل الجنة واذ وقعت بعد الواو والفاء فلو جازم وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
 النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرات ثم اخذ بفصل وهو قوله فان مثل اريدان تحسن الى قوله والتي ترفع بعد العلم هي المحققة
 من المثقلة علم ان ان التثنية يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فاعلم
 التحقيق كرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سبويه انه يضعفان بفا
 رجوا واطع او اخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مستدرة كانت او محققة
 يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وودت وما نفى الواو اننى باقى خبرها جيبته عالم وفيه نفي البلاغة وودت ان
 اخي فلا نكان حاضرا وكذلك في ليل المصنوع من ذلك بقوله لو قلت اننى انك تقوم لكان كالمضاد قال لان التثنية يدل على توكيد
 القبا وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك اننا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبطل فيه موكد فيصح ان
 يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحققت انك فاهم وان ينبغي نحو قولك لم يثبت ان زيدا فاهم وانا شاك في انه فاهم ولو كان بين معنى
 التثنية ومعنى ان ثانيا او كالتثنية لم يثبت انك فاهم رجعت الى المقصود فنقول اذا حققت المشددة بقا صحت خطاها
 فلا تقع مجردة في الموضوع كالمشددة لا تقول عجت من ان سخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالسبب
 والظن والاشكال والظهور والنظر الفكري والاشكال والنداء ويخوذ ذلك ويعد فعل الظن بنا وبل ان يكون ظنا غالبا ما خال العلم
 ولا نقول اعجبني ان سخرج ولا وودت او رجوت ان سخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك اننا بعد التحقيق بناه لفظا
 ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلهذا في المصدر فاذ بد الفرق بينهما فالمر قبل المحققة فعل التحقيق او ما
 يؤدى مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤداه من ذلك الامر انها محققة لان التحقيق بان المحققة التي فاندتها
 التحقيق السبب واولى فلهذا لم يجرى بعد فعل التحقيق ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معناه العلم في
 المصدرية والمشددة والمحققة ولم يفتنعوا بهذا لان الاولوية لا يفيد الوجوب في نظر وان دخلت المحققة على الاستهبة كقوله ان
 هالك كل من يحق ويقتل او الفعلية الشرطية نحو قوله تعان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يجتاجوا الى نفي او اذا المصدرية بل ان العلم
 المؤلة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاستهبة والشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير منصرف كقوله
 اولم يثبت انى لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظر واى يفكر الى قوله وان عسى ان يكون فدا فرب اجلهم لم يجتاجوا
 ايضا الى نفي آخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المنصرفه لانها تكون مع الفعل بعد هاهنا وبالمصدر ولا مصدر
 فغير المنصرف ان كان ذلك الفعل منصرفا وجب ان يفصل المحققة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو
 بعلم ان فلان لم يأت او يجرى نفي نحو علمت ان لم يغم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
 بينها وبين الفعل شي من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بنا وبل المصدر معق ولا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها الضعف
 وكذا لا يفصل بين لو وكى المصدرية وبين والفعل كما جئ بل قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دوراتها في الكلام
 تدخل في مواضع لا تدخلها اخوانه نحو جئت بلا مال فاذا التقى ونوع لا بعد المحققة فان كانت المحققة بعد فعل العلم لم يلبس
 بالمصدرية لما قد متان المصدرية لا ترفع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جازان يكون ان محققة ومصدرية كما

الاطلاع بد
 لا تمانى الحادثة طاعة
 مندهون

محققا
 المثقلة

الفعل ولا يجرى عندى فانك قائم ولو لا انك قائم وسواء كان معمول

اوله وقد غلبت الى الحكا
 بدينى بنا ومثل سلون
 شلل شون في منبر
 كسوف الهند مد علوا
 ان هالك البعث ساد
 من الشئ ورجل شل
 وضلول خصبه لصاحبه
 سرب حسن العجبة
 ضيق الضره

والنصب فالرفع

نفاصب المضامع

[illegible]

واذن كنواصب الفعل الى لا يفصل بينها وبين الفعل

三

مبحث الفغل

في الكلام لا يفصل بينه وبين منصوبه بالتظرف وشبهه ولا يقال اذن عندك فصل الامر ولا بحال نحو اذن قائما اضربك لان
التظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يفصل على الموصول ما في خبر صلة بخلاف القسم والدعاء
والنداء واتما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل ينصب الفعل على ما قلنا الغرض من التخصيص في معنى الشرط
في اذن والشرط مرتبة الصدر فاذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم نقول والله ان ابلهني لا ضرونك فكيف
بالشرطية العارضة فلما ضعف في معنى الشرط لم يرع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل ما نقدر ان شرط وجوب انصاف الفعل
في الاضطرحة بعد اذن ثلثة اشياء مصدره وذلك اذا كان جوابا وان يلبه الفعل غير مفضول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء
وان لا يكون الفعل حالا واما اذا انصرف من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله نعم واذن لا يلبثون خلفك
وكقولك ثابتي فاذا اكرمك جاز لك نصب الفعل ومرتبة نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو مصدر فيجوز انصاف الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب بط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يشر اذن
لا يلبثون الا في الشاذ لا في غير مصدر في الظاهر ثم علم ان الفعل المنصوب المقدر بل مصدر مبتداء خبر عن واذن وجوبا
فعلى اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل او واجب انما وجب خلف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي
بسببها انتهت ان يصلح الا مبتدأ لم يظهر فيه معنى الا مبتدأ حق الظهور فلما خبر كان كانه اخبر عن الفعل وكذا
القول في المنصوب بعد الفاعل ما يحى واما قولهم نسمع بالمعبد خبر من ان مراد فساد واما حملني على دعاء ان اذن زائرا
محدوفا في الجملة المضاف اليها ظاهرا معني الزمان فهنا في اجمع استعمالها كما في اذن فان معني ان جئت اذن اكرمك
في وقت الحى اكرمك وكذا لو زينة اذن اكرمك ولا سيما في قوله نعم فعلها اذن وانما من الضالين وقولهم اذن اظنك
كاذبا بالرفع فانها منحصنة للزمان ولا شرطية فيها وطلب نونها في الوقف لفايرتج جانب سببها ونقل عن المازني انه
كان لا يرى لو وقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا عملتها فكتبها بالالف واذا
الغيبها فكتبها بالتون لئلا يلبس بالالف ما بينة واما اذا عملتها فالعمل بغيرها عنها ونحوها الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولو اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله باليس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يحى بعد واما قوله فان بجته اخاك مصدا
القلب فلفوه شبه ان بالفعل هذا مذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى
عن الخليل ان انصافا للفعل بعد ها بان مقدر او وضعه سيبويه بانه لو كان ان مقدر الجاز بقدره في نحو زيدا
اكرمه كما جاز في اذن اكرمك اذا المعنى لا يغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا من بعض الكوفيين انهم منون
بروي يضر عن الخليل ان اصله اذ ان فر كما قال في ان اصله ان ووجه ان يقال بغير المعنى بغير اللفظ فلم يزل الفعل
بعد ها وجاز ان يلبها الحال وانما قلنا بل ان النصب مع حصول الشرايط اوضح لان سيبويه قال في دعاء عيسى بن عمران يا
من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبر بولس بذلك فقال كعب بن زهير ذاك لم يكن يروى غير
ما مع هذا كلا سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعد ها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعد ها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وان اذن اكرمك وند جا ومنصوبا
خبرا عما قبلها قال لا يخلقي فيهم شطرا ان اذن اهلك واظرا بنا وبل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن مصدرة كالفعل زيدا لن يفهم قال لا تدل على يجوز ان يكون خبر ان محدوفا اي ان اذلا ولا احتل ثم ابتداء وقال اذن
اهلك قال والوجه رفع اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اى بمعنى الا انوصع الثاني ان يكون جزءا للشرط الذي
قبل اذن نحو ان اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع برضيت اذن برتق وبند العير مكررب يجوز على هذا
الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما يكون لا ينفق لانه جواب الامر برتق مجزوما لا منصوبا يكونه جوابا للثاني كما هو مذهب
في نحو لا تكفر ثم دخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع برتق وعند غيره برتق منصوب واذن
منقطع عما قبله مصدر كان مخاطب قال لا يرتع فاجاب بقوله اذن برتق الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لا يخرجن وقوله لن غادى عبد العزيز بمثلها وامكنق منها اذن لا قبلها ولا يقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع نحو قبل اذن زيد عمر واوالبشر الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان ثابتي املت
واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاثوى يعطف الفعل على الجزم والنصب على الاستئناف وعطف اذن مع الفعل
وها كما جملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على انما المبتداء بعد اذن اي اذن اكرمك وقوله

فَلْيَايُفُوكْ

قال جعفر بن محمد بن
عبد الواد العطار

اذا وقعت اورا
في الوجهان نحو واذن لالمس
الناس نفرا وقرى و

فان لا يفتقر الى اذاتك
فان لا يفتقر الى اذاتك
فان لا يفتقر الى اذاتك

لا وهم كون الفعل رزقاً

محققان
جایز الفیاض
نقد و تعریف
امامین و ائمه

و بعد از این عطف و قبل
از آن مابعد استغفار اولی

تدقيق واظن حسن ديوان
عليه السلام

وَقَدْ كُنْتُ أَتَى

من تمام نقایب این اهل بیت علیهم السلام

و نوع الحال در فعل نیما ندارد

مع كونه
الشرع في

واللهم اني قبل ان تصاحبه لقمه

قبل ان يطلع رب الارض
يقول
الضياء انتم وانا
الضياء انتم وانا

والرافعات
والغياص
والغياص

والصغير في مثلها ومنها واقلها مائة

فمنها ما قيل في البيت قبله ومما

...

[illegible]

لأن الثالثة الأولى
حرف جر وهي
من عواميل
الاسماء والثالثة
الاخيرة غير
مختصة بشرط
العامل الاختصاص
وجاء ذلك

الاسم الذي

[illegible]

الحرف التي ينصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بين ما لا نه طر على الفاء معق السببية
وعلى انوا ومعنى الجمعة وعلى او معنى التهاية والاسئلة وفوهم في نحو لا ناكل السمك ونشرب اللبن انه نصب على
القيوف بمعنى فوهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انصباب الظرف في نحو يد عندك لانه خالف المبتداء
الخبيل لا يطلو على ليدانه عند كما يطلو في زيد فانه ان زيدا هو القائم والظاهر من هذا انه جعل الخلاف امرامعنوما فاصبا
كان ان المبتداء عند الخفاء رافع ولو اوجب الخلف لانه متصلا بمجرى لطف في نحو ما ريت بزبد لكن عمر وجاني زيدا عمرو ولا
يرد على الخلف في الاعراض بوجوب اختصاص العامل بالقبيلين لانه يقول ان هذه الحرف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم فانه فيه سواء فاعلم وهو من باب ضيع الاستبهة موضع الفعلية كما في قوله لو بغير
الماء حلقى شرف وقوله فهلا نفسى لانه في غيرهما ولزج الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين فالواحق حرف
حتى لا يدخل الا على اسم ظاهر او مفعول لا يمتنع منه الفعل اسما الا بان اولى او ما اول ولا يصح تقدير ما اول ولا نهما
لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدريين مع ان لولا يحى مصدر زيدا لا بعد فعل التمتي كما يحى ولا يصح تقديره كذا نهما
لا تستعمل الا في مقابلة السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لى بقوا بمعنى اللابى قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد
فعل الارادة نحو قوله زيدا بن كذا فاضل في هذا وجعل في غير كذا جاء في اللام المنصوب بعد هذا الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله نعم انما زيدا الله ليد هب عنكم الرجاء هل البيت وبعد فعل الامر كقوله نعم وارث لا مل
بيدكم فيكون اللام زيدا كما في ردف لكم واذا كان في كى معنى السببية لم يصح تقديره ههنا نحو اسهر حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التى هي ما لا باب لانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله ونظر عيسى ما اخضر الوعى وحمل المشوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو حتى ادخلها يعني لى يحبان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبيا لى الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها
كالدخول بالنظر الى التبرئة ان الدخول كان عند التبرئة من قبله لا رب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ما مضيا او
حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الا وجه القلة وذلك بان يكون من ان التبرئة ما للدخول على ان حتى بمعنى كى او الى
الدخول على ان يكون حتى بمعنى لى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ما مضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رغبة لان حتى التى
يقع بعد هذا المضارع مرفوعا كان او منصوبا بالانح من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كى وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون
ما بعد هذا مستقبلا بالنظر الى ما قبله اجوابا عن اعراض بورد نظير بان يقال انك اذا جوت في نحو سرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ما مضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال التبرئة بالنظر الى حاله
التكلم من ثم جاز انصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعد ههنا معنى ينصب فلما ناذ لك الى قصد
المنكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى اما في حال الاخبار وفي الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغنى لا ادرى ذلك انك
قد حكمت بحصول التى على سبيل التيقن والظن كما حكمت بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون
الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودى حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء انضمت مضمون
الاول بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها او لم ينصل به نحو ارى متى العا الاول شيئا حتى لا يستطيع ان اكلمه
العاينى فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعد ولا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسر حتى
لدخلها لان السبب منتف على الاول وغيره كقولك يثبونه لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى فكيف يمكن الحكم بحصول سببية
والا لا خفى يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم ينكلم به وقد غلط فيه وجاز انهم سار حتى يدخلها لانه
حاكم بحصول التبرئة عنهم عن الاستفهام عن التبرئة عن التبرئة اذا قلت فلما سرت حتى ادخلها وانزل رجل
سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوفوع سهر فليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك
لا جرائهم ذلك في اللفظ مجرى التى المصرح به وان اردت بهذه الكلمات التى المصروفة هو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاسئلة وجب النصب اما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظا اما لتعمل بمعنيين انما تخفى التى كقولك انما
سرت وفعلت اذا حفر سهر فيجوز الرفع على فيه لان التخفى كالتى واما الا مضارع على التى كقولك لمن اذعى

على الخلق كما مضى من باب المبتداء والتم
الكثر
نفسه من قوله
تصريحه قال المبتدأ
تصريحه

ولا يصح تقدير ما اول ولا نهما
لا ينصبان
ظاهرين فكيف
ينصبان مقدريين

في احل الارضه الكثرة
وقوله

نصب الفعل
التي هي على
والثانية بعد البدل
مجيئ كونهما مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها

فان

بقية القول في حتى

معنى الانشأ

بمعنى انشأ من انشأ

فهو في الاستنباط
مثل قوله نعم حتى
اذا جاء امرنا طاعة
بعد جملة شرطية
مستأنفة قال

قال ابو عمرو فيكون الصلح
ولها في رفع الفعل

نصب
من الالف
من على
سوم

على جوار حذف
الجامع ان وال
جاء

والفاء

الجماعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فبنت هذه الحصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا فتح ولا يجوز سرب حتى تغرب الشمس
بالرفع لان السرب لا يكون سبب لغروب مجوز ما سرب الا يوم ما حتى ادخلها بالرفع وما سرب الا قبله لان التقى استغنى
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب ان نصب
وكذا يجب ان لا يفصله حصوله في احد الا زمانه الثلاثة ولا عذر حصوله فيها بل قصد كونه مفعول مستقبلا وذلك الرفع
في مضمون الفعل للثقل سواء حصل في احد الا زمانه الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون
حتى بمعنى كي وبمعنى الى فيجوز سرب حتى تغرب الشمس معنيين لانها ونحو اسلك حتى ادخل الجنة معنيين
لمعنى السببية ونحو سرب حتى ادخلها محتمل لهما في لا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعاده حتى
نحو سرب حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس في الجزوي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف اذا كان لانها نحو حتى مطلع الفجر بل يجب نحوها في المضارع كما ان كي التي بمعنى فاما لا تدخل في الاسماء الاعلى
لفظة واحدة وهي ما الا استفهامية نحو كية على خلاف فيها ايضا وقال لا ندلي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا بان الا لانها
اول نحو فوطم كلمة حتى امر لي بشئ بان معناه كلمته واكلمه حتى يلقي بشئ اي الى ان يامر وجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره مكلف ولا يفتق له في نحو اسلك
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استئناف اي ما بعد فاكلا مستأنفا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
ولا معنى يكونا حرفا ابتدائيا ما بعد ما مبني مقدما اي نادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله نعم وزلزلوا حتى يقول الزلزل
بالرفع بل معنى كونها حرفا ابتدائيا ما بعد ما جملته مستأنفة كافي قوله نعم حتى اذا جاء امرنا استوف بعد ما الجملة الشرطية
قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي نال بسبب الاستئناف بشرط السببية التي هي موجبة للاتصال
المعنوي فان السبب متصل بالسبب معني حتى يكون جبرا تاما فان من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى تضبعون و
نضبعا فقد الصلح سبب للنضج اي ملائكة بالشوف وقوله ونضبعا عطف على تضبعون على نهم النصب على نحو قوله نعم
فاصدف واكن ووقع قوله ونضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العز الجبر عليه كانه حاصل او قد حصل فمضى قوله ومن
ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعد ما حرف استئنافا مستغنى عن المسئلة المذكورة لانه يعني كان التافضة
بلا خبر ولو كانت تاما جاز الرفع وامتنع است حتى ندخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسرب الذي هو سبب للدخول فكيف
تحكم بحصول الدخول واما في انهم سار حتى بدخلها فان حاله بحصول السرب سائل عن تعيين السار واعلم ان الاختصار
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعد ما بالشرط نحو انظر حتى ان قسم شئ ماخذ بنصب ماخذ ولو جئت
بالشرط مجزؤ ما فليس لك في ماخذ الا البحر وكذا بعد او نحو لا والله واذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستفتح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نفهم يقول واظم حتى متى اكلمنا اكل قال ظرف
مفعوله به على وجه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انظر حتى من اخذ فخذ ولا يجوز
بل يجب جزم ماخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولون وكى وبين منصوبا لانه التافضة بانفسها ولا يفصل بين العامل
الحرف ومفعوله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما نصب بعد ما لكونها على حرف واحد قوله ولا كي مثل اسلمت
لا دخل الجنة ولا م الجوز لادام ما كيد بعد التقى كان نحو وما كان الله ليخذ بهم اظا هرا ان يفقد رايه بعد اللام الزا اية الله
يحيى بعد فعل الامر ولا ارادة نحو امرت لا عدل ويريد الله ليذهب التي لنا كيد التقى يخص من حيث الاستعمال فخير كان
المتغية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليخذ بهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي
التي في نحو فوطم انت هذه الخطا اي مناسب لها وهي تليق بك بمعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسب الفعل ولا يليق بذلك
ولا شك ان في هذا معنى انا كيد واما قوله نعم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصلا ليفترى فلما حذف اللام
بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز ازاظهار ان الواجب الاخبار بعد ما وذلك لانها كانت كالناية عن ان قوله
والفاء بشرط ان احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي واستغنى عن اومتن او عرض والواو بشرط ان
احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والشرط معني الى ان مرنا التخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة في
نحو لا ازل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت لئن ارسولا فتنبع اياك وترك الشرحي ايضا قال نعم لعله
ترك او بدكر فتنبعه الذكرى على فعله النصب قال لعل ابلغ الاستبانة قال فاطلع بالنصب على فراه حفص واما
الدعا فهو داخل في باب الامر والتمني عند الفاء لا عند الاصولين كما يجب في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بدني
وانتم اريدون ما لا فاصدق به والكافي والقرآن يجوز ان نصب لتعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فذلك

بحث الفعل

الجنه فلو كان يكون امر اذا كان الامر صريحا نحو ابقى شكره فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا فذلك بان يكون مذكورا
 عليه بالخبر نحو انما الله امر وفعل خير فثبت عليه وحسبك الكلام فثبتا الناس واسم فعل نحو نزل فانك وعليك زيدان فثبتا
 او يكون الامر مقدر كالا سدا سد فثبتوا الكائن يجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقنا بن جوف في نحو نزل بناء
 على انه مقدر كالا مفعول ما هو مذهب سيبويه واما النصب فمراة ابى عمر واذا مضى مرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبهه
 بجواب الامر من حيث مجبته بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب
 ان يضرب يضرب اي يضرب زيد واما النفي فنحو لا تفعل فثبت والنفي نحو ما فانها فمفكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما
 ما اول ثلثا بلفظان فنكر مني وكذا فل رجل لا فل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي والنفي تستعمل في اللفظ اي استعمال
 واما ما يقيد معنى النفي لكن لا يجرى في استعماله مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير مريض بي وكذا التعليل
 بعد في المضارع لا يقال قد تجبني فنكر مني وقد جزم فوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي او الظلة فبالا لاجاء
 قد جري التشبيه المقيد لمعنى النفي ملحوظا بالنفي اي منصوبا الجواب نحو كانك والعلية فثبتنا اي لست بوال اما ان
 قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي ولا يجوز ذلك وذكر سيبويه حبيبه شمتي في ثبوتها اي لو شمتني لو ثبتت عليه وقد
 يضمن التامية بعد الفاء والواو الوافعين بعد الشرط في الجزاء نحو ان ثابتي لك فاكرمك وواكرمك وذلك لما جاز
 الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط وجوب الشرط مفروض فكلها غير
 معصوفين بالوجود حقيقة وعليه حل قوله نعم ان يثبتا يمكن التبرج فيظلمن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد
 المحصر ما نحو انما تجبني فنكر مني زيد لما قلنا في حق من فيه معنى التحقير القريب من النفي في ما بعد المحصر بالانحوماني
 الا زيد فيحسن اليه ولا يجوز انما قال انه بعد بناء صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطه او غيره واسطه
 الى المشتق المثلث بل الى نفي في جزاء النفي نحو ما فاحدا لا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لا حد جاز لان المعنى ما فاحدا
 الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لا حد جاز لان المعنى ما فاحدا فاحسن اليه الا هند على ان ذلك فيجوز ان قوله فاحسن
 متعلق بما قبله وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المشتق عند البصر من الا الاشياء المعدودة هنا
 وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشرع فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سائرنا من نزل بي بيهم والحق بالجزاء
 فاشترطنا والتمني نحو لبيك وعندنا فنكر منك والعرض نحو الامر واما متعطلك والاسقفها نحو هل نزلنا فحسن اليك
 وكان الاصل في جميع الافعال المنصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف جوابا بل لا
 ان يستأنف بعد ها الكلام كاذ المفاعلة ومعناها متفاريان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاعلة مختصة
 بالاسمية وقد بينا ما بعد الفاء السببية على رفعه فليلا كقوله نعم ولا يؤذن لهم فيعدن دون وقوله انما يشل الربيع الفوا
 فينطق وقوله له ندر ما جرع عليك فيخرج جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه معنى التصب لو نصب كذا لا منع من انما
 الرفع فيما بعد واولا يجمع اذا لم يلزم يكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في اوقالات
 لفظا لو انهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لان لا تصرف في المواضع المذكورة الى
 التصب عما دأب على ظهور المعنى والاكثر الضمير اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرنا ما بعد فاء السببية من الرفع الى
 التصب لانهم قصدوا بالنصب على كونها سببية لان المضارع المرفوع بلا ضرورة مختصة للحال والاستقبال فظاهر
 في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلما يهوه مرفوعا سبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
 التي قبل الفاء فصرفه الى التصب فثبت في الظاهر على انه ليس مخطوفا اذا المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكورة جملة
 ومخلص المضارع للاستقبال لا يوق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد ان فكان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف
 ونقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء بقدر مصدر معطوف على مصدر والفعل المقدم بقدر ما تقدمه من نفي
 فاكرمك لبيك منك زيادة فاكراه معنى لان الفاء السببية ان عطفت وهو قبل فها فاما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي
 بطر فيغضبني بذلك باب كذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الضمير انهم لما قصدوا فيها معنى الجملة نصبوا
 المضارع بعدها ليكون الضمير عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر فها لبيك للعطف في هي اذن اما و
 الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعد هاء في بقدر مرشدا لحد وفي الخبر جوب في معنى فم واووم ثم
 وفيما يثبت اي في حال ثبوتها واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فصدوا ههنا مضاجبة للفعل للفعل
 نصبوا ما بعد هاء المعنى ثم واووم ثم مع فها في كفا في الفعل مع مصاجبة للاسم للاسم فنصبوا ما بعد واو واولو
 جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منصوب من الفعل قبله كما قال النحاة اي لبيك منك فها مضاجبة معنى لبيك

قبلها
 ورواية النصب
 نصب الفاء في جواب النفي
 ان نزل نزل
 فمراة ابى عمر
 قد جري التشبيه
 فمراة ابى عمر
 فمراة ابى عمر

فكر مني او تكرر
 انتك وبعد الشرط
 والجزاء نحو انما

بين
 فنكر منك
 يستأنف
 الاغلب بعدها

مبتدأ محذوف والخبر
 وجوبا كما ذكرنا في
 اذن واما اخرنا
 هذا على قولهم ان
 فاعيد الفاء
 منصوبا

فذكر الفاء البيد واشتصاب الفعل بعدها

فمنه نصوبه على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم الفاء معقبة السببية بل كون واو العطف للجمعية فليل نحو كل رجل وضبطه
والاولى في فصله النصوبه في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيها فصله النصوبه عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احدا لاشياء المذكورة لانها غير حاصله المضاد فيكون كالشرط الذي ليس بمقتضى النوع
ويكون ما بعد الفاء كجراها ثم حلوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونها احدا لاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر
استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انشاء المضارع بعدها وذلك لمشاكلة الواو للفاء في أصل العطف وفي صورت
ما بعدهما عن سنن العطف لفصل السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرينة الجمعية من النصب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فاضا والفاء مع ما بعد هاشدا فصلا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطى فيا ينك زيدا وبوسط بين اداء الاستفهام التي هي هل والنظر في كيف اوله وبين الفعل المس
المستفهم عنه نحو هل ينك تخرج ومنى فاكرمك نزلوني وكيف فاستفصلك بجبتي ولم فاسير لسير ويجوز ايضا حذف
الفعل المستفهم عنه للوضوح لقبها هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالخبر وما هو كالشرط معنى فاسير معك اي منى لسير
فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والخبر لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالواو اجوز للجواب
بالفاء لا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فهو له نعم ولا نظرد الذين يدعون رقيم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله نعم ما
عليك من حسابهم من شيء فطردهم جملة من وسط بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على نظرد وانما يجب بجوابين لانه كالشرط
والخبر ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى التقى نحو ما نالنا فتحدثنا ان تقى الحديث لا تنفاه شرطه وهو الاينان كقوله نعم لا يفيض
عليهم فهو نوا هذا هو الفاس وذلك لان فاء الجزاء فبانه ان يجعل الفعل المنفرد عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه
كله ان ويكون القامع ما بعده من الفعل جزاء كما نقول في قوله نعم لا نطغوا فيه فيجمل عليكم عضوا ان نطغوا المحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون التقى اجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاينان اي لا يكون منك اينان بعد حديث وان
حصله طلق الاينان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينصب بعد فاء السببية لكنه انما انصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجب وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان انبئني حدثني مخالفة في
المعنى لقولك ان انبئني لا تحدثني بل انما يعطى هذه القابضة معنى فاء العطف الص انا عاطفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك انما
تحدثني على ما يؤلون به مثل هذا المنصوب انا عاطفة للفعل على الفعل نحو ما انبئني فتحدثني بالرفع فيكون التقى في الموضعين
شيئا واحدا وفعلا على المعطو والمعطو عليه معا فيكون مجوع الاينان المصيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتهي بانتفاء جزئه مكا وبانتفاء كل واحد من جزئه ايضا فعلا الاول يكون المعنى ليس منك اينان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله نعم ولا يؤذن لهم فيعندرون بهذا المعنى على نصيبك الجزاء الثاني فقط يكون المعنى منك اينان لكن
لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلوة والسلام في النهج لا يخرج لكم من امرى حتى فرضونه ولا سخط فنجتمعون عليه ولا يجوز ان
ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاينان لا يكون من دون الاينان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستبنا
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما نالنا فاشتدنا بالحدث به بالجاهل بجاننا كما قال غيرنا فانه
ناشأ بهن فترجى ونكرنا ما قبل اي فخر نرجح يجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء السببية والمبتدأ محذوف فيكون
معنى الرفع والنصب سؤا وانما لم يصر فيه الى نصب لعن اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله نعم ووالو ندهن فيدهنون
منه اي فهم يعندرون فكانه قال فيدهنوا فيعندرون كما ان قوله نعم فانه فيه سواء بمعنى فليستوا وكذا قوله الله فليكن الرفع
الفوا ينطق ولم ندر ما جزم عليك فتخرج ولا ارى باسا من ان لا يفقد في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل في المضار
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجب في الجزاء لكن الاستبنا والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر من سببية المعنى
فهو ما ينطق على كل حال وذلك بناء على ثوبات الشعراء ونحو ذلك ثم رجع وقال وهل يحزنك اليوم مبتدأ سألني وقد لا يصح
بعد واو الجمعية ايضا الى نصب منا من اللبس كما ذكرنا في نحو انبئني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو فاضرب زيدا في انا اضرب وكذا لم يصر في كما ذكرنا بعد واو الى نصب نحو فانا نلوهم او
يسلون مع انه بمعنى الا اما من اللبس فان اولى الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احدا لامرئ الفاعل والاسلا وفيه
انما الى المعنى الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما نقدر وللنصب معان وانما جازا النص في المعنى انما
مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما بنا بعد نفي كما شبه في كن فيكون فان لفظ
بالعق الثاني كثيرا استعمال كقوله لا يسعني شيء فيجرح عنك اي ان وسعني شيء لم يجز عنك وقال وما قام منا قام في تدبيرا

في هذا المقدر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وما من حياءك عليهم
من شيء

الذي عليه مثلنا
الذي يكون في يد رجل

کتاب

الانسان

三

و کذا فتوای لا یؤذن له فبعد و تائی
 مسبق المصنف
 از مستوفی محترم

[illegible]

جیو جیو جیو

۱۱
 در وقت انوار افق
 در وقت انوار افق
 در وقت انوار افق
 در وقت انوار افق

عليها -

بمؤثر

من المصنف

ای سب غضب ضاحیہ

الظاهر
انه محمول على
ما في قوله وبن
سبيل مرفوعا
بعدي

جواز الفعل المضارع

معها ما يعلق للفعل الى اسم صحيح وهو ان المصدرية واما لام الجواز فلما لم يدخل على الاسم القوي لم يظهر بعد لها لان
 الاغلب فيها ان تستعمل بمعقوف وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صحيح كما مر وحل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
 اغلب التي يليها المضارع واما الواو والفاء واولاها لما انضمت نصب ما بعدها للتخصيص على معقوف السببية والجمعية
 واولاها كما تقدم صارت كوامل النصب فلم يظهر انما نصب بعد ها وقد ظهر ان بعدا وفي الشعر قال وان بلوم بياحه
 لوامها واما وجوب الاظهار مع لام الجواز فلما لا فلا سكره الا من المتواليين واما قول المضارع لا يتم لا بدخلون حرف الجر
 على حرف النفي لا سخرافها صدر الكلام فنه نظر لان لا من بينهما اندخلها العوامل بخوكت بلا مال وحسبوا ان لا يكون
 فتنة والكوفون جوزوا اظهارا مع لام الجواز بلا من اللام وناكيد لانه مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها او يجوز
 تقديم معمول الفعل بعد ما عليها خلافا للبعضين واستدلوا بقول الشاعر لقد عدت لثي ام غيري ولما كن مفاها
 ما كنت حبا لاسمها لان اللام عندهم هي الناصبة وليس هي مصدرية وهو عند البعضين على تقدير فعل ناصب اي ما
 كنت اسمع مفاها ثم كرر لا سمعا مفعلا للضمير واعلم ان الناصبة تضمن غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك
 المواضع فلا تغل لضعفها كقولهم شمع بالمعبد خير من ان نراه ومنه عساك تفعل كذا على اي كما مر في المضمرات وبطل ذلك
 اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في شمع بالمعبد ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحول مثلي يا بئس من يجزع لانه في الاصل مفعول
 وقد ينصب ضمير شد وذا كقولهم الا ايها الزاجري احضر الوعي يروي رفعا ونصبا والكوفون يجوزون النصب مثله
 فباسا مؤله ويجوز بلام ولما ولا الامر ولا في التثنية كالمجازاة وهي ان وما واذا وما وجها وان ومن وما واو وان
 واما مع كفيها واذا فاشاد وان مقدرة هذا ذكر الجواز مطلقا قوله فلم يعلق المضارع ما ضياء ونفبه ولما مثلها ونجخص با
 الاستغناء وجواز حذف الفعل ولا امر اللام المطلوب بها الفعل ولا التثنية ضد ها اخذ في التفصيل قوله لعل المضارع ما ضياء
 فله كذا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم يدخل على الماضي فله المضارع قد جاء في الشعر غير جازمه كقوله
 لولا فوارس من نعم واسترهم يوم الصلابة لم يوفون بالجار وجأت بضائي الضرورة مفعولا ببنها وبين جزمها قال فاجبت
 مفاها فقارا رؤومها كان لم سوى اهل من الوحش لو هيل قوله ولما مثلها يعني لعل المضارع ما ضياء ونفبه اي في المساء
 قوله ونجخص باله استغناء اعلم ان لما كان لو كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في ما الشريطة وانما اخذت بسبب
 هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقوله في اجابا لماضي فهو يستعمل في اغلب في نفي الامر المتوقع كما يجزى بقوله
 الاغلب عن حصول الامر المتوقع نقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير لما يركب قد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو قد
 ولما ينفعه التذلل واخضت لما يضرب بامداد نفبه من جن الانتقال الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه التذلل فعلا النفع متصل
 بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغناء ومنع الاندلس من معق الاستغناء فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغناء
 وعدمه والظاهر فيها الاستغناء كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفبه دون الحال بخوله بضرب بلامير لكنه ضرب
 البو واخضت لما يضرب بعد دخول اذ وان الشرط عليها فلا نقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما نقول ان لم يضرب
 ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة فونية بين العامل المحرك في او شبهه ومفعوله واخضت ايضا بجواز الاستغناء
 بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدبرة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك قد التقي في نظرها في السكون
 اذ انزلت لخل غير ان كانا لما تزل برجانا وكان قد وجدنا ذلك في ضرورة كقولنا حفظ ودعك القوا اسود عنها ابو الاعا
 ان وجد وان لم واذا دخلت ههنا الاستغناء على لم ولما هي للاستغناء على سبيل التفسير ومعنى التفسير الجاء المخاطب الى الفاعل
 بامر بغيره كقوله نعم المزيك فبنا والتمشج لك صدرت وقوله الما تشر فوامتا البقينا قوله ولا امر اللام المطلوب
 بها الفعل بدخل قبله لام الدعا نحو لعننا الله وهي مكسورة ونحوها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء ثم نحو ولما طائفة
 اخرى لم يصلوا فبصلوا معك ونحو تيسفوا وهو مع الفاء الواو اكثر لكون انصا لهما بما بعدهما استدل لكونهما على
 واحد مضارع الفاء والواو مع اللام بعد هما وحروف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكف فتخفف بحذف الكسر واما لم
 فمحول علمها لكونها حرف عطف مثلها واولم اللام في التثنية فعل غير الفاعل المخاطب اما فعل المفعول نحو لا ضرب انا
 والضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو يضربني يدي والضرب هند
 فما كثران واما فعل المتكلم كقوله عابرة الصلوة والسلم فوموا فاصل لكم وقال الله نعم ولنخل خطا باكم وهذا اي
 امر الانسان لنفسه فبلا الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت ان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
 غائب فبقياس تغليب الحاضر نحو اضل الحاضر وغائب انفعوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على فله اذ حال اللام
 في المضارع لئلا تلاما الخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ مجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضر

ان وكذا حتى لم يظهر
 بعد ها
 بعد ها

فان
 وان احضر اللام ههنا

المطلوب بها الزك

سورة الرمل رطل وفي بعض
 وادنى معنى رسم الدار كان
 من آراء الاصفا بالدرج

ولما لم ادخل بغيره في
 موقع لم نقول انك ولما لم
 اليك وقد يتغير لم بجزة
 معناه من معنى لم يكون جوازا
 وسببا لما وقع ولما لم
 يقع نقول بغيره
 لما لم يزل
 لم يزل
 معناه

افد

دخل ههنا
 في استغناء

بما لا يثبت في
 الما تشر فوامتا البقينا

وبعضهم

بحث الفعل

وبعضهم غايًا كقوله عليه الصلوة والسلام لاخذوا مصافكم وفي في الشواذ فبذل ذلك فلا تفرحوا وجاء في النظم حذف هاء
 اللام في فعل غير الفاعل الخاطب ل محمد فقد تفعل كل نفس اذا ما خشت من امر ربها واجاز الفراء حذفها في الشرع نحو فل
 لم يفعل قال الله نعم فل لعبادى الذين امنوا بفهموا الصلوة وانما ارتكبت في لك لا سبغاده ان يكون القول سبغاه فانه والاد
 ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل فامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام صلوا اجعل قوله عليه
 الصلوة والسلام كالعلة في افانها وقال بعضهم جزءه لكونه سبغ جواب كالمثاني في قوله نعم كن فيكون بالنصب لو كان كما قاله
 الفراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزال مشاهبه
 الاسم بزال حرف المضارعة وذلك لانه لما شبه الاسم بسبغ عرض موازنة له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاز
 في الحديث امر الخاطب باللام نحو لفره ولو بشوكه وفي اخي لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لنعم انت يا ابن خنجر
 فنفذت حوائج المسلمين والذي غرا لكونهم حتى قالوا انهم في الجانم مفقروا القياس المذكور ايضا بحذف اللام
 في الشعر وايضا معاملة اخرى معاملة الجر و الجانم بقدر اي كايحي وايضا التحمل على التثنية فانها تمل في الخاطب كما فعل في الغائب
 قوله ولا انتهى المطلوب بها التثنية وهي بحر مجاز من لا في التثنية وقد سمع عن العرب الجرح بلاء التثنية ايضا اذا صلح قبلها كاي نحو
 جنة لا يكن له على جنة ولا يكون ولا يمنع ان يجعل لا في مثله للتثنية ولا التثنية في الخاطب الغائب على السواء ولا يختص بالغائب
 كاللام وقد جاز في المنكلم قبله كالا في الامر وذلك فوطم لا اربك ههنا لان التثنية في الحذف ههنا هو الخاطب لا تكن ههنا
 حتى لا اراك قوله وكلم الجاراء تدخل على الفعلين لسببها الاول وسببها الثاني وسببها الثالث شرط وجاء فان كان مضارعة
 او الاول فاجزأ وان كان الثاني فالوجه اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر
 خاصة مع الفرضية قال ذلك بنا الغم باسلي وان كان نفيرا معذمة فان ويحذف في الشعر شرطها وحذفها اذا كان منفيا بلا مع
 لا نحو انتي ولا اضربك اي وان لا تاني ضربك وكذلك تحذف بعد ما الشرطية مع بقاء لا اذا قل ما يكون جوابا من حيث المعنى
 كقولك فعل هذا ام لا اي ما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين نحي ان يفتي اذا قالوا في قوله نعم وان كنتم في ريب انما
 بمعنى اذ لان ان مضية للشك نعم الله عنه والجواب انما لبست للشك بل بعد القطع في الاشياء الجارية وتوعدا وعدوها
 ولو سلمنا ذلك فلما انتم نعمت عمل الكلمات استعمال المخوفين وان كان يستعمل ملو لها في حصة نعم لضرب من التناوب كقول
 نعم يبلوكم لما كان التكليف من حيث التحية في صورة الاستدلاء وقال العلمكم تنقون لما كانوا في صورة من يربح من بينهم ذلك وقال نعم
 بضل من بناء اي يترك الا لظاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فلما قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه
 تحملا للايمان وضد الارتياب وضد الاستدعاء بالنسبة الى علم الباري نعم قوله منهما اختلف فيه فقال بعضهم في كل غير مركبة على وزن
 فعلى فحما على هذا ان يكتب بالياء ولو متى لم يفتي لكون الالف زائدة فلو قبلها التثنية لم يفتي بعد مكرها ايضا
 وقال الخليل هي ما كسحت بها ما كما بالحق كلمات شرط نحو ما واما ثم استكره سابع المثنيين فابدل الف ما الاولي هاتجا انهما
 في الهمز وقول الخليل قريب فاسا على اخواننا وقال الزجاج هي مركبة من مة بمعنى كف وماء الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكفت
 مع معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان يقال في ههنا تفعل افعل انتم رد على كل مفتر كانه قال لك فائل لا تفكر على ما افعل فقلت ههنا
 تفعل افعل وتوالت ما حكى الكونون عن العرب ثم من بمعنى من كافي قوله اما وى ثم من بمعنى في صديقه انا وى هذا الناس
 ما وى بند مكان مقول بالمد هب الزجاج وقد جاء ههنا الاستفهام بمعنى ما الاستفهام فتد ابوزيد في نوادر ههنا الى الله ههنا
 ههنا اوى بنعل وبيرائه ههنا اسم بدل رجوع الضمير اليه ههنا فاشابه من اية وقال الشاعر ههنا وكل اليه كفاه وقد جاء
 ما ههنا في زمان نقول ما مجلس اجلس ههنا مجلس اجلس اي ما مجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما انما فهو عند سيبويه حرف
 كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو المستقبل وان دخل على الماضي كان لا نصير جازية معها
 فكيف باذ الخاتمة من معنى الشرط للوضوغة للناس في ما عند غير مركبة وقال السرا في ما عشت احدا من الفاء ذكره اذ ما غير سبغ
 واصحابه واستشهد سيبويه ببين احدهما قوله اذ ما دخل على الرسول فقل له حقا عليك اذ اطمان المجلس والاخر قوله
 اذ ما ربي الواري طعني اصعد سيرا في البلاد واخرج وقال بعض الفاء اصله اما وهو لا يحي الابنون التاكيد بعد كونه
 اما من فلما كان ينكر البيت بالتون غير صورة اما بقلب اليه الاولى والاولا ههنا قوله اذ ما دخل وقال البرد اذ ما
 باقية على اسمها وما كانت لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية كاي حيث ههنا ما وى بما بمعنى المستقبل وجازية واما
 الاعراض باذ اما فلا يلزم اذ ما اخض بعض الكلمات ببعض الاحكام اخبارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ متضمن
 الشرط بلا اذ بعد فيه بحر حيث مع مادون اذ واما جازية فقول ما فيها كانه بحيث عن الاضافة لازمة كما في ما وى واذ ذلك
 ان حيث كانت لازمة للاضافة فكذلك متعينة بسبب المضاهية فكيفها اما عن طلب الاضافة نصير مهيئة كاي كلمات

انما يسمي بالاسم
 المصنف المصنف
 جميع المصنفات
 جميع المصنفات
 جميع المصنفات

في امر الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

انما الفاعل الخاطب
 ان يكون باللام
 كما في باب لكن لما كثر
 في لفظي في قوله

في ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب بها كلمات الشرط لانها كلها تجري ملقظتها معقولة التي هي لا يمتنع ان يستعمل في الامر المنقطع من المقتطوع
 به لا يقال مثلاً ان غريبت الشمس اطلعت فجعل العونة اسم الشرط كاحتمال الوجود والعقد في الشرط الواقع بعد ان لا
 نوع عمومياً وشرط بعد هذه الاسماء ايضاً كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعقد وايضاً فانهم سلكوا طريق الاختصار
 بنظم هذه الكلمة العامة معني ان اذ كان بطول علمهم الكلا لولا ان في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا وان ضربت
 بكر ضربت الى ما لا يمتنع وكذا ما ومنى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ملاء المترادف بان واني وان ومثليين ولما في حينها
 واذ ما لكافة كما ذكرنا وقد اختلفت في العامل في الشرط والجزء في السبب في العامل فيهما كلمة الشرط لا متضاهما الفعلين المتضاه
 واحداً وتبطلها الجزئين احدهما بالآخرى حتى صار ما كلاً واحداً في كلاً ابداً العامل في الجزئين وكظنت ان وان واخواتها
 عملت في الجزئين لا متضاهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معاً بعلان في الجزاء لا رباطاً بينهما
 معاً وصبرن فيهما كشي واحد وحرر في الشرط ضعيف لا يقد على عملين وهذا كما قبل ان الابتداء والمبتداء بعلان في الجز
 واجب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا انقطع شين كان وما ولا وقالوا لا خفى ان الشرط يجرهم بالاداء والجزاء
 جزم بالشرط وحده لضعف الاداء عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب علمه فيه واجيب استغراب عمل الفعل الجزم وفاد
 الكونين الشرط يجرهم بالاداء والجواب يجرهم بالجوار كما انه جزم بالجوار في قوله كبر اناس في مجاز من قبل الجزاء واخواتها ليس بشيء
 لان العمل بالجوار والشرط في الاداء وايضاً ذلك عند التلاصق ونحو الجزاء مع بعده عن الشرط ونحو مبدون الشرط وقال المازني
 الشرط والجزاء مبنيان لعقد وفوعهما مؤفوع الاسم ولعد وفوعهما مشركين ثم يحذفين وهو قريب على ما اخبرنا قبل
 وكما ان لا صلة لهما في الشرطية وكوئنا ام الباب جازان تدخل اخباراً على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
 وان زيد ضربت وكذلك لو تحولوا في ملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال نفق واغدا
 يجوه ويغطف عليه كاس انساني وقال في الترحيم يملها مئل وقال ومن نحن نؤمته يدي وهو امن وذلك كما جاز وفوع
 الاسم بعد لظهور الاستغناء منه لما كانت اصلاً في الاستغناء وسواء هي ما في ذلك الاسم فعل نحو ان زيد ضربت ولا كازيد فاهب
 ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستغناء اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو مني زيداً نلقاه ومن زيد ضربت ومني يدي خرج و
 هل زيد خرج وهل زيد ضربت وضربته الا اضطراراً فان لم يكن بعده ذلك الاسم فعل نحو من زيد خارج وهل زيد فاهب
 جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم التذييل ان وما تضمنه معناه من الاسماء ان يكون ماصياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً
 او منصوباً نحو ان زيد ذهب ان زيد لقيت او لقيته وقد يكون مضارعاً على الشد وذخونته يلقى عليك وانك
 اهل ثنائه ولديك ان هو ليس بذكر فريد وقوله ايها الترحيم يملها مئل وانما ضعف محي المضارع محمول الفعل بين المحارم
 مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسر ذلك الفعل الظاهر
 ولا يجوز كونه مبتداء لا متناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الثاني ان منفس اهلكه وهو عندهم ايضاً مبتداء بل هو
 مرفوع بمقدرة يفسر الفعل التماسي ان هلك او اهلك كما في المصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
 ان رفعه على الابتداء لكنه مبتداء يجب كون خبره فعلاً الطلب كالم الشرط الفعل سواء ولها اول ونقل عن الاخفش ايضاً في مثله
 انه مبتداء لكن العامل هو عند الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الجزاء كالتقدير في باب المبتداء وان كان ذلك الاسم منصوباً
 فان كان الفعل بعد مستغلاً بضمير او متعلقاً بفوع عند البصريين منصوب بالمقدور وعند الكوفيين بالنظائر كما في المصوب
 على شريطة التفسير وان لم يشغل ذلك الفعل بضمير ولا متعلقاً بفوع عند البصريين فهو ايضاً عند الكوفيين منصوب بالظاهر
 وعند البصريين بالتقدير وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً الا في لفظ
 ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعد كما جاز ذلك في كلاً الاستغناء وعند البصريين حكم المصوب
 والمرفوع المنفرد بهن على جواز الشرط حكمها منفرد بهن على الشرط فيجوز عندهم ان مث زيد بقم وان تالقي زيداً اضرب فيهما
 معمولان لمقدري يفسرهما جواب شرط اما الكوفيون لا يجوزون جزم جواز الشرط اذا انفرد المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
 وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجتمع من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط ولا بعد فصلاً مانعاً من الجوار
 نحو ان تضربني زيداً ضرب فلان تقدمه المصوب فلفظه يمنع ايضاً جزم الجواب مطلقاً كما في المرفوع للعلامة المذكورة
 والكسائي بفصل الفاصل فان كان ظرفاً للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلاً فصل نحو ان تالقي البوعدا انك وان تالقي اليك
 اضد وان لم يكن ظرفاً لم يجز للعلامة المذكورة واستشهد البصريون بقول طه في الغنوى والخبيل ايام فن يضربها
 ويعرف لها ابانها الجزم بغيره والضمير مذكور الفانية والاكثر جعل المرفوع مبتداء فيجب اذن رفع المضارع اتفاقاً
 ونصدها المبتداء بالفاء نحو ان تالقي فزيد يقوم وكذا الاكثر بضد المصوب بالفاء فيرفع الفعل المضارع اتفاقاً

هذا هو الشرط
 في الجزئين
 في الجزاء
 في الجزم

يشترط
 بينهم

تلفه اوسم

في المبتداء

في ذكر عامل
 في الجزم

عقب فلان كان
 في الجزم

محال الفعل

فخوان ضرب يثني فربما ضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والتداء والاستهانة بالاعتراض بين الشرط والجزاء فخوان تأ
 والله انك وان تاني غفر الله لك انك وان تاني بازديانك وان تاني ولا خرا كرمات ولا يجوز عند البصر بين تقديم
 معمول لشرط على اداة الشرط بخوزيد ان يضرب بضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيد ان جئتني اضرب بالجزء
 بل انما نقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيد اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فربما اضرب على ذلك
 كله ان لكلمة الشرط صدر الكلا كالا ستمها ولا يجوز ايضا ان جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شرطية التفسير
 ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر وما اذا قلت زيد اذا جاءك تضرب او تضرب به وزيد حين جاءك تضرب او تضرب به
 فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلها كجاءك في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضرب به فنصب زيد
 اولى اذا لم يشغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على ثاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك
 قلت لولم يكن الفعل واقعا على زيد بخوزيد حين جاءك تضرب عمرا لكي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في
 الحفيضة كان اظهرا للضمير فيه اولى واما اذا شغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما سبق في المنصوب على شرطية التفسير
 ان الرفع في بخوزيد وزيد اولى من النصب ان اجزيت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصر بين كذا كذا
 في ان وشغل تضربا من بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جوا الشرط هو الخبر في الحفيضة والشرط فيكونه لا يعتبر
 الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فأكرمه اولى من فأكرم وان كان واقعا على غير المبتداء من حيث المعنى بخوزيد ان
 جاءك فأكرمه اولى اذا جاءك فأكرمه كفي الضمير في الشرط واما الكونون فمخوزيد تقدم معمول الجزاء المخروم على اداة الشرط
 فالاولان حتى الجواب لتقدم فخوان تضرب اضرب كان عندهم في الامثل اضرب ان تضرب فلما نأخر الجواب انجز على الجواب
 فالاولا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله بالرفع ابن حابر بالرفع انك ان تضرب ع اخوك تضرب ع رفع الجواب مراعاة لاصله
 من التقديم ورد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل اداة لان الجزاء من حيث المعنى لان كما ترى في النظر في المبتدأ ومرتبته لا يبعد
 الملزوم وقوله تضرب ضروره امل على حذ الفاء كقولهم من يفعل الحسن الله يشكرها وقوله هذا سرافقه للفران بد رسه والمز
 عند الترخي ان يلحقا ذنب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تغلق الشرط
 بين المبتداء والخبر لا ضرورة فلا يقال زيد ان لضربه كرم بل يقال فأكرم اي فأكرمه حق يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء
 واما تعليل بين القسم وجوابه بخوزيد والله ان جئتني لا كرمك فيجي وانما جاز تعليل اذ مع شرطه بين المبتداء والخبر في قوله
 وانما امرنا لتثني اذا اردناه ان نقول له كن فيكون بعد اداة الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرب اى انك
 تضرب ان تضرب ع اخوك ويجوز ان يكون البينان المذكوران هكذا واما تقدم معمول الشرط على ادائه فاجاز الكساة
 دون الفاء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فلا يشترط عند البصر بين جوابه لفظا لان
 للشرط صدق الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكونون بل هو جوا في اللفظ ايضا لم يخزم ولم يصدر بالفاء تقدم
 فهو عندهم جواب افغ في موقعه كما ذكرنا انما يخزم على الجوار اذا نأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضرب يثني فاضرب
 جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاداء في قولك لك على الف درهم ان
 دخلت الدار عند البصر به ايضا لا يتقدم مع هذا المقدم جوا آخر للشرط وان لم يكن جوا بالشرط لانه عندهم يعني عنه فهو
 مثلا استخارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدم اذا ذكرت احدهما لم يترك الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم
 هو الجواب الذي كان مرتبة التأخر عن الشرط فقد سئل ادائه لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه للزم الفاء في خوانت
 مكرم ان كرمني وكان ضريب علامه ان ضربت زيد على ان ضمير علامه لزيد بقرينة الجزاء عند البصر بين بعد الشرط وعند
 الكونين قبل اداة كما مر وقد دخلوا على المدلول على جوابها ما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور
 اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شئت فاشتم بعيد من اكرامك انقام
 وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصبين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط
 في مثل اعتراضه ونحوه بالجملة الاعتراضية ما يوسط بين اجزاء الكلام متعلقاته معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات
 كقوله فانت طائف والطلاق البه وقوله كل من فيها وحاشاك فانها وقد يحى بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام
 اناسيد ولادم ولاخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا فاجعل في الثاني زيد فاجعل وان كان غنيا فاجعل في مثل مدلول
 الكلا اي ان كان غنيا فهو جمل وكيف فافهم الجملة كالعوض عن الجوا المقدم كما نضر ولو اظهره لانه ذكر هذا الجملة المذكور
 ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جوا الشرط ليست جملة اعتراضية وانما الجزاء هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف هو
 ضد الشرط المذكور لانه فلما انه هو الاولى بالجزاء المذكور في التقديم عند زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فاجعل

زيد

زيد

فجي

انما اخر اذا اراد

معمول

عظمته

الاية البين في غير الجمع

بجمله

اداء وخبر

في قوله انك وان تاني غفر الله لك انك وان تاني بازديانك وان تاني ولا خرا كرمات ولا يجوز عند البصر بين تقديم معمول لشرط على اداة الشرط بخوزيد ان يضرب بضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيد ان جئتني اضرب بالجزء بل انما نقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيد اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فربما اضرب على ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلا كالا ستمها ولا يجوز ايضا ان جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شرطية التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر وما اذا قلت زيد اذا جاءك تضرب او تضرب به وزيد حين جاءك تضرب او تضرب به فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلها كجاءك في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضرب به فنصب زيد اولى اذا لم يشغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على ثاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لولم يكن الفعل واقعا على زيد بخوزيد حين جاءك تضرب عمرا لكي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحفيضة كان اظهرا للضمير فيه اولى واما اذا شغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما سبق في المنصوب على شرطية التفسير ان الرفع في بخوزيد وزيد اولى من النصب ان اجزيت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصر بين كذا كذا في ان وشغل تضربا من بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جوا الشرط هو الخبر في الحفيضة والشرط فيكونه لا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فأكرمه اولى من فأكرم وان كان واقعا على غير المبتداء من حيث المعنى بخوزيد ان جاءك فأكرمه اولى اذا جاءك فأكرمه كفي الضمير في الشرط واما الكونون فمخوزيد تقدم معمول الجزاء المخروم على اداة الشرط فالاولان حتى الجواب لتقدم فخوان تضرب اضرب كان عندهم في الامثل اضرب ان تضرب فلما نأخر الجواب انجز على الجواب فالاولا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله بالرفع ابن حابر بالرفع انك ان تضرب ع اخوك تضرب ع رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل اداة لان الجزاء من حيث المعنى لان كما ترى في النظر في المبتدأ ومرتبته لا يبعد الملزوم وقوله تضرب ضروره امل على حذ الفاء كقولهم من يفعل الحسن الله يشكرها وقوله هذا سرافقه للفران بد رسه والمز عند الترخي ان يلحقا ذنب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تغلق الشرط بين المبتداء والخبر لا ضرورة فلا يقال زيد ان لضربه كرم بل يقال فأكرم اي فأكرمه حق يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعليل بين القسم وجوابه بخوزيد والله ان جئتني لا كرمك فيجي وانما جاز تعليل اذ مع شرطه بين المبتداء والخبر في قوله وانما امرنا لتثني اذا اردناه ان نقول له كن فيكون بعد اداة الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرب اى انك تضرب ان تضرب ع اخوك ويجوز ان يكون البينان المذكوران هكذا واما تقدم معمول الشرط على ادائه فاجاز الكساة دون الفاء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فلا يشترط عند البصر بين جوابه لفظا لان للشرط صدق الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكونون بل هو جوا في اللفظ ايضا لم يخزم ولم يصدر بالفاء تقدم فهو عندهم جواب افغ في موقعه كما ذكرنا انما يخزم على الجوار اذا نأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضرب يثني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاداء في قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار عند البصر به ايضا لا يتقدم مع هذا المقدم جوا آخر للشرط وان لم يكن جوا بالشرط لانه عندهم يعني عنه فهو مثلا استخارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدم اذا ذكرت احدهما لم يترك الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبة التأخر عن الشرط فقد سئل ادائه لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه للزم الفاء في خوانت مكرم ان كرمني وكان ضريب علامه ان ضربت زيد على ان ضمير علامه لزيد بقرينة الجزاء عند البصر بين بعد الشرط وعند الكونين قبل اداة كما مر وقد دخلوا على المدلول على جوابها ما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شئت فاشتم بعيد من اكرامك انقام وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصبين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثل اعتراضه ونحوه بالجملة الاعتراضية ما يوسط بين اجزاء الكلام متعلقاته معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طائف والطلاق البه وقوله كل من فيها وحاشاك فانها وقد يحى بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام اناسيد ولادم ولاخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا فاجعل في الثاني زيد فاجعل وان كان غنيا فاجعل في مثل مدلول الكلا اي ان كان غنيا فهو جمل وكيف فافهم الجملة كالعوض عن الجوا المقدم كما نضر ولو اظهره لانه ذكر هذا الجملة المذكور ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جوا الشرط ليست جملة اعتراضية وانما الجزاء هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف هو ضد الشرط المذكور لانه فلما انه هو الاولى بالجزاء المذكور في التقديم عند زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فاجعل

کتاب فیہ کرمات

عليها فطعن موسى
انهم قالوا الامثل
عقولا من الخبيث
الرمذ البغى الاغانى وكذا
الارناد والاسترناد
الاستغناء
سراج

نقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع الفريضة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاخبار فيقول زيد وان كان غيبا
فيجوز لما تقدم من ان الشرط لا يلقى بين المبدأ والخبر اخبارا واما على ما اخبرنا من كون الواو اعراضية فلا يلزم ذلك
لانها لا تجيء الا في وسط الكلام واخره وعن الزنجشيري ان الواو في مثل المثال فيكون الذي هو كالمعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جوامع عند بعضهم في معنى النصيب على انه ظرفية معنى الحال والظرف متعاربان فلا
يصلح اعراض الخبر على ما بان معنى الاستقبال الذي فحان هنا فمضى معنى الحال الذي في الواو لان حاله الكتاب باعتبار
عاملة مستقبل كان العامل او ماضيا نحو اوصيه غدا مجردا في جواب المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اوصيه ان غدا ياتي واضربك ان لم تعطني وانما في الشرط لفظا لا فعلا لانه في الشرط لفظا لا فعلا فاما هو كالجزاء عند البعض
او ماضيا جزاء عند الكونية وقد يجيء في الشرع مضادا نحو انك من ثاقب الشد سبويه فقلت تخيل فوق طوقك انها
مطلبة من بانها لا يصح ما كانت في لا يصح ما من بانها كقوله والمرعند لشرعيان بلها ذنب اي المرعند ذنب على احد المتقذين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف الزمانية او المكانيه من كلمات الشرط كقوله واذا ما وياي وان وجبتا وان في
شبهه في تضمنها للشرط اذ لا يصلح الاستغناء ولا واسطة بين الشرط والاستغناء في هذه الكلمات نصبا لهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واني فان جاء بعد هاما ماضيا عند سبويه كونهما موصولة وشرطية نحو
الي من اناي فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقد وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرناه في باب المبدأ
والمتقد من اناي اية ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قد رانها موصولة وهو في محل الجزمان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جمل الشرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البعض وجعل المتقد كالنحو
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اني من ياتي قالو حبه كونه موصولة ويجوز جعلها شرطية على نفي فتحذف المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط تكون ماضيا لا اخبارا اذ انقضى ما هو جوابه معنى وان جئت بالظرف قبل من وما واني على تقدمه
اضافة الظرف الى الجمل قالوا يجب كما ذكره سبويه جعلها موصولة سواء قبلها ماضيا نحو انك را من انا انا كرمناه او مضارع نحو
انك را من ما فعله فعله وقد يجوز في ضم هذه الشرطية جعلها شرطية قال سيبويه على حين من ثلثت عليه ذنوبه بجد ففعلها اذ
في المعاندا بقر فان قبله جازا الجزم في الشرطية نحو انك را من ياتي نكره وانما نكره واذ مضارع
الى ما بعده كما ان المضاعف لك فلت لان غلا اتخذ بكلمة الشرط بسبب ضافته اليها فصارا لكلمة واحدة ففهم معنى الشرط اذ
معنى الشرط من المضاعف فلما بالز صدد المضاعف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظرف والبيان وذلك المضمون ههنا مضارع نكره وانما على معنى من اي انك را من ياتي نكره وانما نكره واذ مضارع
مع من كالكلمة الواحدة وله يكسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدرا اذ كان
تصدرا غلام بل هو معمول للتذكير المقدر عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يفسد من التصدر بتقدمه عليه فان فلت فن مع
دخول اذ عليه في صدر كذا وبقي كلمات الشرط والاستغناء كونهما في صدر كلام ما نحو زيد من بصر به اضرب وجاني التي من
بصر به اضرب فلت فلت في باب المبدأ ان كلمة الشرط والاستغناء لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتها اذ اذ في تلك الجملة
وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرعا فلو لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستغناء ما يجمع امرين احدهما ان
يتصل تلك الكلمات بالفضل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من اللغوي وذلك كان وكان وظن و
اخبارنا وما التقي لا تقول ما اضرب يا ضرب وما ان تفعل فعد واما فلا يثبت كما لا نفي في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كرم ولا شجاع فلذا نقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمك وكذا نقول لان الثبات اعطيتنا ولا ان فعدنا
عنتك سالت عنتا والظرف المضاف الى الجملة لا شك في انها تحدث فيها معنى هو في خبرنا في الجملة معنى وهو بصر بها
بمعنى المصد فلا يفي كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان مقدر المصد وليس لصلة وخبر المبدأ كما ان قبل خبر المبدأ ايضا
اذا كان جملة بصر بسبب المبدأ في تقدمه المقدر فلت لا نسلم وما الذي يدل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها
بلايهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقدمه عما المقدر وهم مطالبون بان اصل خبر المبدأ الا فراد بل الواو على ان الاصل
في الجملة لا يبعد لان الاخبار بالجملة اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقدمها بالمقدر بل يكفي في تقدمها لاجراء في الجملة
وفوقها موقعا يصح ونوع المقدر فيه ونقول ما انما حصل ولكن ان نأني عطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي لا سند وانما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فليست بحال الدلال مخافة ولكن متى يسر في القوم اذ قال
واما قوله وما ذاك ان كان ابن عتي ولا اخي ولكن متى ما امك القصر انفع برقع انفع لان القوا في مرفوعة فعله التقديم
الاخير لضم هذه الشرطية كما مر في قوله انك ان يصح اخوك بصرع ومعنى شرطية بلا شبهه فيجزم املك اذ لا يفي موصولة

مَجْمَعُ الْفَعْلِ

كما ومن واني واما اذا المفاجاة فيصح مجي ما ومن راي شرطية بعد هالخو مررت به فاما من بانه يعطه كما يجوز فاد من بانه
يعطيه على ان يكون ذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعد ما عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافه اليه واما عند وقوع
تحتوي وان من الظروف بعد ما فلا اختصاصا بها بالجملة الا بغيره ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافه الى الجملة بعدها
يجب ان لا يجر ونوع كلمة الشرط بعد ما الا على اقسام المبتدأ بعد ما اي فاذ هو من بانه يعطه لما ذكرنا في مناع ان ذكر ان
من بانه انكره والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الاخرى الى حذو خبر المبتدأ في مثل خرجت فاذا السبع واما اما ان كان بعد ما
من او ما واني وبعد ما فاعل مضارع فانه يفتح جعلها شرطية لان الجواب لا مادون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف
الشرط ويفتح خبر الشرط مع انه لا يجوز له ظاهرا كما قلنا في انك ان تاتى فاولى جعلها موصولة نحو اما من بالثاني فقلت
اكرمه وان كان بعد ما مضى جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اثنى فقلت اكرمه فقلت نعم فاما ان كان من المخرجه
فروح ورجان فلا يكون بعد ان واخوانها وكان واخوانها وطقن واخوانها وهل الا الموصولة لثانها معانها بعدها
وكان يناس ههنا الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة اخرى الى دخولها على الوار
والفاء ومن ثم تجاز ان يضربك تضربه وان لنفسه شتمه فان قلت في كان ضمير اشارة جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذف ضمير اشارة بعد ان على فتح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بدت حسنا
الله واعصيه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم يزل اذن تلك التواضع في الحصة وكذا جاز كون المفعول الثاني لهذه
التواضع جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضرب باضربه ولو قد كنت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضرب باضربه زيد لم يجر لانه ولي داة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت انهم زيد وعلمت اني في الدار ام عمر
ونقد ذكرنا الاعتناء عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قما القرينة يقال ان ايتني اكرمت فيقول وانا
ان ايتني وكذا في قول الله نعم ولو ان قرنا سبب به الجبال الآية واذ حذف جواب داة الشرط الجازية فالواجب في
الاخبار ان لا يجر ما شرط بل يكون ماضيا لفظا او معني نحو ان لم افعل لئلا تفعل الا اذا في الشرط كما لم تفعل في الجزاء قوله
فان كانا مضارعين او الاول يعنى وان كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزدني زرتك او فانت مكره فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير ما قوله انك ان يضرب اخوك تضرب وقد نفى الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا لا يجر ومن وهو مليل لم يجر
في الكتاب لغزير وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر من يكذب في بيتي كنت منه كاشحي بين حليفه والوريد والوجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربت ضربت او ماضيين معني نحو ان لم تضربني
لم اضربك واحدهما ماضيا لفظا والاخر معني نحو ان ضربت لم اضربك وان لم تضربني ضربت وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا نحو قوله نعم من كان ههنا الجوزة الذين اريد منها فون وعكسه
اضعفت الوجه نحو ان تزدني زرتك لان الا اذا اذن توتر في الفعل لا بعد بنقله الى معني المستقبل من غير ان توتر في
الا قرب شيئا غير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستغيا لا نحو ان تزدني وتكرمني وان تزدني واكرمني
والاولى ثوابها كما لشرط والجزء وكذا في الجزاء نحو ان تزدني اكرمتك واعطتك وان تزدني اكرمتك واعطتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذلولي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعطيتك او صلة نحو ان تضرب الذي ضرب
اضربك او صلة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعني نحو ان تزدني وتزدني احسن اليك فيجب
رفعهما الا وان جازان يكون مفعول الشرط بتقديم ان نحو ان تزدني اكرمتك فقلت اي تاذني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معني لفظا نحو من يفعل ذلك يلقى اثمنا مضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معني نحو ان تضرب تضرب اي تضر وحكم حكم المخالف الاول لفظا ومعني وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعلا الجواز المتفقان لفظا ومعني نحو ان تاتي احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعني نحو ان تزدني اكرمتك
اسرع والمختلفان لفظا لا معني نحو ان تبعث اليك اشيع والمختلفان معني لفظا نحو ان تاتي اضرب اضرب
اي اسير فان جاء مع المتوسط واو فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك لضرب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في باب السين
ولو اجمعته وكذلك الفعل المناخر وتضاف الى ذلك في اللغات جو ان استنبأنا ايضا نحو ان تاتي احسن اليك او
واحسن فيكون الضرب على التبيين والجمع على الجزم على العطف والترفع على الاستنباف اي فاما احسن اليك
فالابن السراج اذا قلت تخذ ان تامر بالمعروف فخطفت فعلا عليه ما فان كان من شكل الاول رفعة لا غير نحو
تخذ ان تامر بالمعروف وتوحي عليه وان كان من شكل الثاني نحو تخذ ان تامر بالمعروف ونه عن المنكر فلك فيه اي

في كتاب على ان
هذه الاشياء

مثله في
الكتاب

اداة الشرط
ماضي

جزءه لكونه ناكدا
لفظيا واما ان يتفقا
لفظا ومعني نحو ان
تاتي احسن اليك

فيجب
الرفع

في المصروف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على المصروف والرفع على الاستئناف وان عطف ما يصلح للاول والثاني
 نحو محمد ان نام بالمعروف ونشكر فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستئناف والنصب على
 المصروف والجزم عطف على الثاني قوله وان كان الثاني قالو هجان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ما ضا
 ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فانه الجزم
 الشرطي لم يجر ما جاز وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لا حد وجهين اما الكوفة في هذا التقديم واما لينة الفاء قبل الفعل
 وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلتا في حال التسعة والاولى ان يقال لغز عمل ان وضعفت
 في هذه الصورة عن جزم الجواب بحلولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم يغل في الشرط لم يغل في الجزاء فيكون
 الاداء جازية لثبوت واحد وهو الشرط فنقد براكما يجر سائر الجواز من عمل واحد كالم صلتا ولا م الامر ولا الهى هكذا يقول
 المبرم فيما نقلت عليه ما هو الجزاء معقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لتضعف ان عن العمل في المنقذ علمها فثبت
 انها لم تنزل عن جزم الجزاء بشيئين يكون الشرط ما ضا والجزاء مضارعا ويكون الجواب مفدا ما وهذا عند المبرم واما
 الكوفيون فيقولون انما يجر الجواب المنقذ لانهما يجر عندهم للجواز فثبت وان كان الجزاء ما ضا بغير فدا لفظا او معنوي
 لم يجر الفاء واذ كان مضارعا مثبتا او منفيا لا قالو هجان والافاء اعلم ان اداء الشرط سواء كانت ان او ما تضمنت معنى
 او لا يكون شرطها الا فعل غير مضارع يبنى من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجر مضارعا مصدرا من جملتها بلا
 ولم اناه فلا يكثر استعمالها بالخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما فلا فلانها التغيير بمعنى المضارع الى الماضي
 صار كجزم مع فله حروفها اما اخبرها فكثير الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب لا شتم لفلا
 دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سفعف وان لن فعل وان ما تفعل وان قد فعل وان قد فعل وان ما فعلك
 ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداء الشرط على ان يجعل الجزاء الذي يليها مفعولا تصديقا اما في الماضي
 نحو لو جئتني اكرمك او في المستقبل نحو ان زرني اكرمك واما الجزاء فليس شيئا مفعولا بل هو مرتب على امر مفعول
 فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لغيت ذبيحة اكرمه وان دخلت الدار فانت حق وبعده عن كذا الشرط جاز وقوعه طلبية
 وضعية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط طلبية وبين الشرط لان بينهما
 مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه وموقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما فاولا الاشياء القابلة لمناسبة الجزاء
 معن لان معناه التعقيب ففضل الجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقها لفظا واما انما لا تقبل الاستمارة لكون
 الفا لفظها وكون معناها من الجزاء ابعدا من معنى الفاء وذلك لنا ولبه بان وجود الشرط مقابلي لوجود الجزاء ومنه فهم عليه
 فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والتمني والاستعفاء والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب
 معانها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كتم وبش وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عن فعل الجزاء
 والتمني وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضل الله فلا هادي له وان نعد بهم فاتهم عباده
 او لا نحو ان جئت فانت مكرم وما قوله نعم وان اطعموهم انتم لشركون فلنقد بر القسم كما يجب في بابه ويجوز ان يكون قوله نعم
 واذ انشأ عليهم ابا ثمانية ثبات ما كان جملتهم مثله اي بنقد بر القسم ويجوز ان يكون اذا الجزاء الموت من دون ملاحظة الشرط
 كلام لا حظ في قوله نعم والذين اذا اصياهم البغي هم ينتصرون وقوله واذ اما غضبوهم يغفرون وقد يحدف علامة الجزاء زور
 في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسن الله يشكرها وروى من يفعل الخير فاجر يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكونية
 حذف لعلامة اخبار الاستدلال بقوله نعم انما تكونوا بدوكم الموت على فراه الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل
 فعلية معندة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب الماضي مصدر بقاء ظاهر او مقدرة كقوله نعم ان كنت فلن ففدا
 علمه وان كان فبعضه قد من قبل فصدقت او مصدر لا بالاول نحو ان زرني فما اهلك وان زرني فاصبريك ولا شملك
 وفي المضارع مصدر ابلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع الجزاء الا مع علامته
 الجزاء وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا واما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر
 فلم يخلهما الفا اصلا نحو ان زرني ضرتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبة لفظا للشرط على ما بيننا غلفا بكلمة
 الشرط معنويا وذلك بانقلبا لهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يخلجا اذن الى العلامة بقى المضارع الجزم والمصدر بلا
 فنقول يجوز فيهما الفاء ونكره اما الفاء فلا تنهما كانا قبل اداء الشرط صاحبتين للاستقبال فلم يؤثر الاداء فيهما نائبا
 ظاهرا كما اثر في فعلك ولها فعل فاما نكره فلنقد براكما يجر سائر الجواز من عمل واحد كالم صلتا ولا م الامر ولا الهى هكذا يقول
 في المضارع ان لا صاحبة لهما على الصحيح فلا اداء خلصهما للاستقبال وهو نوع فاثبت ان نكره لا يسمو نوعا

الجزاء
 نقد براكما
 الجزاء
 عدم كمالها
 ان كان ما
 بغير

لا يجر الجزاء
 مع خفيها
 لا يجر الجزاء
 لا يجر الجزاء
 لا يجر الجزاء
 لا يجر الجزاء

بكلية

مجموع الفعلا

وقال نعم ومن يؤمن برتبة ولا يخاف بخسار ولا ربحا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء في قوله ثبت وقال نعم
 في المثبت ان يكن منكم الف يتلوا وقال نعم ومن عاد فيعلم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الخبر
 ليكون جملة اسمية في التقدير وقال ابن جعفر مذهب سيبويه ما قبل اذا المضارع صالح للخبر بنفسه
 فلو لا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع بسقط هذا الوجه المذكور
 لا فيسببه وان ثبت نحو قولك ان غبت فهو في مذهب سيبويه وجه آخر يمكن في مثله تقدير مبتدأ لا
 ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المحققه فبا سوا بعد ان واخواتها للضمة ورواها وكان جوابا لشرط مصلها به منزهة
 الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية واسميه لم تدخل الفاء لان الهزلة من بين جميع ما تغیر معنى الكلمة يجوز دخولها على
 اداة الشرط فيقدر تقدم الهزلة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك انكرتني كانت قلت ان اكرمتك انكرتني قال نعم
 ارايت ان كذب وتولى الرفع ويجوز حملها من رواة الاستفهام على الهزلة كما اصلها قال نعم ارايتكم ان اكرمتكم
 عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك قال نعم ارايتكم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من الله ويجوز دخول
 الفاء فيها لتعكدها فتملك الاستفهام في المعنى باقون ارايتكم ان كنت على يمينه من ربي ورفق منه حسنا فنحن بنصرته ونقول
 ان اكرمتك فهل نكرتني المصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث
 المعنى في الخبر بمعنى ويعني بالناشر تخلصه للاستقبال ان كان مضارعا وعلية اليه ان كان ماضيا فتدخل على المضارع
 المصدا بالسين وسوف ولن تختص بالاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لجزءها عن الزمان وفي الطلبية
 لتخصها بالاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدا بغير ظاهرا او مقدره لا انه اذن تختص
 للماضي بذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما ناكذ ورشح لم يفتقد له سقط على
 انه قد جاء قوله نعم ومن يحمل عليه غصبي فقد هوى وهو يعنى الاستقبال قال واذا دخل على المضارع المجرد لكونه في
 تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدا بالانفني فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفني
 نحو حيث بل مال فيكون الاداة اثر في الفعل المضارع بلا تخصيص بالاستقبال وان لم تجرد للنفني فادى الاستقبال
 من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكر لان الاداة
 خصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى
 الماضي جعلت الشرط لفظا كان كقوله نعم ان كنت فله وان كان فيصير وانما اختص ذلك بكان لان الفاء في
 استفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي مطلقا الحدث الذي
 يخص به يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فطلق الحدث استفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويشتمل
 تعيين الحادث من دون مطلق الحدث فعق كان زيد قائما في الزمن الماضي بدنا ثم فكان مدلوله هو الزمن
 الماضي فقط ومع الضر على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الماضية
 لان صار يدل على الاستقبال الذي لم يدل خبره عليه وكنا باقيا ثم ان كان اذا كان شرطا لم يكون بمعنى فرض الوقوع
 في الماضي نحو ان كنت فله وان كان فيصير وقد يكون متحققا الوقوع فيه نحو زيد وان كان غيبا الا انه يحمل وقد
 الماضي في الشرط متحققا الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه يلبي الاستقبال الى كان كقوله ان غيبا ان اذ ان غيبا
 ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا يجبل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المضرا التقدير ان ثبت حرا ذين اذ ين
 يكون الشرط مستقبلا وليس بشئ لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يشتمل كان في الاستقبال
 ايضا نحو ان كنت غدا لانا فاتفق نظرنا الى ذلك الحدث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الضمير
 الظاهر على جوهر الكلمة وكو كان للشرط في الماضي مذهب البرز وهو الحق بدليل قوله نعم ان كنت فله قال ابن السراج
 انما امول هذا ولكن اقول ان المعنى ان كان فله وهو ظاهر القسالة هذه الحكايات تجري يوم القيمة وكوون حيسا
 فابلا ذلك وغيره بل انما هو في الدنيا ايضا يجوز النقص بح قولك ان كنت اعطيتني مس سوف اكا فلك اليوم
 وقوله نعم ان كان فيصير فظاهر في الماضي قوله ويصح اذ امع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية
 طلبية وقد ذكرنا قبل فامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنيين ما قوله وان مقدره بعد الامر والنهي الاستفهام
 والنفني العزل اذا مصل السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة واستمع لا تكفر تدخل النار خلافا للكساة
 لان التقدير ان لا تكفر انك اعلم ان كل ما يجلب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا ان نفى لان غير اتقى طلب في النفني
 خبر محض والطلب ظمير في نفق نفق الشرط اذا ذكر بعد ما يصلح للخبر من ذلك لان كل كلام لا بد منه من حال

كلامه سنه

ينفعل به

التي هي في
 في كسر م
 من في
 من نصب المضارع
 بعد الفاء

الافعال التي

محرك الفعل

دخلت على حرف النفي فبعد الألف والياء والكسائي بيعد لو ساعد نقل قوله مثال الأخر صبغة يطلب
 بها الفعل من الفاعل المحاط بحذف حرف المضارعة وحكم آخر حكم المجزوم فان كان بعد ساكن وليس برأعي ز
 هزغ وصل مضمومة ان كان بعد ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقبل فاضرب واعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة
 اقول لو قال صبغة يصنع ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومته لكل ما يسميه الفاعل امرا ذلك انهم يسمون به كل ما يصح
 ان يطلب به الفعل من الفاعل المحاط بحذف حرف المضارعة سواء طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
 عند الأصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء وطلب الفعل على وجه الخضوع من الله نعم وهو الدعا نحو
 اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة ولم يطلب بها الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللهند يد نحو اعلموا ما شئتم
 او غير ذلك من محامل هذه الصبغة وانما سمي الفاعل جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصبغة في طلب الفعل على وجه
 الاستعلاء وهو الامر حقيقته اغلب واكثر وذلك كما سميوا نحو المأثم والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصبغة
 فيما هو فاعل حقيقته كالمضارب القائل اكثر وكذا الكسائي في النفي فان قولك لا تؤخذني في نحو اللهم لا تؤخذني بما فعلت
 في اصطلاح الفاعل وان كان دعائه الحقيقية فوله من الفاعل المحاط بالحرف ينوب الفعل بعد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
 له امر الغائب كلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح الفاعل انعم من امر الغائب
 اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قد خصصه من الامر المضاعف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
 سلبه عن المضاعف اذ يصح ان يقال في ملأ الباطل انه ليس بماء مطلق فوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لنعم انت يا ابن
 خبير فريش وان كان ذلك قبلنا ومنه القرينة الشاذة فذلك فلنضربوا بالاء فوله وحكم آخر حكم المجزوم قال الكوفيون هو
 مجزوم بلا مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد فقد نفل كل نفس اذا ما خفت من امره بالاء ولو حذف حرف المضارعة
 مع عدم اللام مظهر لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما مثل اللام المقدرة وقال البصريون
 هو مبني على السكون الا انه جعل آخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما في باب المجزوم وم
 ان يكون مجزوما باللام كما امر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة استعماله فزال علة الاعراب اي الموازنة فخرج
 الى اصله من البناء وبقي آخر محذوف للوقوف كما كان في الاصل محذوف والليخ فوله فان كان بعد ساكن اي بعد حرف المضارعة
 اذ حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفريش ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع مخروجا وساكن فان
 كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يقصر الى اجلاب هزغ الوصل بل يبدل في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تكلم
 وتقاتل من تقاتل ودحرج من دحرج وقائل من قائل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعد نظر فان كان حذف بعد
 حرف المضارعة متحرك وذلك المتحرك لأجل نوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما نقول في نقيم ونقيم أيام واعد فان
 هزغ اصل حذف بعد حذف حرف المضارعة ما في الهمزة من اجتماع الهمزتين واما في نقيم ونقيم فطر واللباب فحذف الهمزة
 حرف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعيد
 ويع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في نقيم لأجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة في بعد وهب له ايضا وذلك
 للتحل على بعد وهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرها ساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما وردت المتحركة قلت لا تلزم
 لاجتلاب همزة الوصل فكنت نقول أو عدا وهب ثم كنت تعلة اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب
 اليه من المصدر نحو عدا ومفتر فكان يكون التعريف في رد الساكن ضابعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
 حذف لأجل حرف المضارعة ردته لزال العلة كما كرم من تكلم وان لم يحذف هناك شئ اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
 اقبل انطلق واستخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل فعل يؤف فعل لان قياسه بلام المضارع في جميع الانفعال ان يزداد حرف
 المضارعة على الماضي نحو كرم بكرم وضرب بضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما حذف همزة الوصل الثابتة
 في الماضي المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس بكرم بكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
 قطع تحت همزة الماضي في الاكثر لا اجتماع همزتين كما بان في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها فوله وليس برأعي
 يعني به باب فعل وحده فانه هو الترابعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط ونعني بالترباعي ما مضيه على اربعين
 احرف فوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الاضمار
 احي الحروف ولا يبدل الى حركة اخرى الا لعلته كما يجيء في التصريف انشأ ما لله نعم وانما انضمت فيما انضمت فالتة في الامر كان
 اوفي غيره كما نطلق وامثله لانباعا واستغناء لا لخروج من الكسرة الى الضمة لان الحالج غير حصين لسكونه واذا بعي الامر على
 حرف واحد كنه فان وصلته بكلا بعد ولا كلام وان وقعت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب فوله فعل

بالأمر
 فاعلم

وكذا يخرج نحو
 لا فعل فاعل
 خطا بكم فان قيل
 قولنا الا مراعى
 من قولنا امر الفاعل

في باب
 حجب
 حجب

يجي
 كان كالفعل

فعل عالم يسمى فاعله

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ما ضمها ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع هذه الوصل والثاني مع التاء خوف
 التلبس لمعنى العين الا نصح قبل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب تقيد واخبر دون استخبر والهم وان كان مضارعا
 ضم اوله ونسخ ما قبل اخره ومعنى العين ينقلب في القانولة فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
 الى المفعول لا تدعى له ويجوز ان يربط بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العا الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل
 المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حذف مظهر عند سبويه وما على مذهب الكسائي في نحو ضربتني وضربت
 زيدا وهو ان الفاعل يحد في الاول على ما ذكر في باب التنازع وعلى مذهب الاخص وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر
 جواز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسبويه مستشهدا بمثل قوله نعم اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال
 هو ما غير عن صيغة لاجل حذف فاعله قوله فان كان ما ضمها ضم اوله وكسر ما قبل اخره مناعا في كل ماض سوا كان فلا يجرى
 كضربا وزيدا فيه كالكرم واستخرج اوريا عياجره الكدحج او زيدا فيه كدحج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
 لوله بفعل لا تلبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اخبر للبنى للمفعول هذا الوزن التثنية دون المبتنى
 للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاث الى وزن فعل دون ما قبله لان لكونه معناه غريبا في الافعال اذا انفصل
 من ضروره معناه ما يفهم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اوله وهذه النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
 في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى النضمة انقل من العكس لان الاول طلب ثقل
 بعد الحذف بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاث على ضم الاول وكسر ما قبل اخره وقوله ويضم الثالث مع الهزء والثاني مع
 التاء خوف التلبس يعني كلما ضم هذه الوصل لواقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل اخره لا تلبس للماضى المبنى للمفعول بالامر
 من ذلك الباب ذارفت عليه وانقل ما قبله نحو الاستخراج ولو لم يضم ما قبله لثاء ايقض فيما اوله ناء وزيد وهو نحو تكلموا فاعلم
 ونحو جرح لا تلبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلموا فاعلم ونحو جرح قوله ومعنى العين يعني ما
 اعتل عنه من الماضى الثلاثي نحو قال وباع فباعى للمفعول منه ثلث لغات قبل وبيع باشتباع كسر الفاء وهي فصيح ما قبلها
 قول وبيع استغلت الكسر على حرف لعله فحذف عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
 يعني قول وبيع بياء ساكنه بعد النضمة فبعضهم يقلب ليلطوا النضمة ما قبلها فيقول قول ويوع وهي اصل اللغات والاولى طلب
 النضمة كسرة في الباء فيبقى بيع لان تغير الحركة الى من غير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين
 مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو الساكنه با وعند الجزولي استغلت الكسر على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها وقصدوا تصغير
 ما يمكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركته المنقولة اخف من حركه المنقولة اليه فيبقى بيع وقول فقلت
 الواو الساكنه با وكسر ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسر الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها ونقلب الياء
 واو النضمة ما قبلها وهذه اقلها النقل النضمة والواو والاولى اولى تخفة الكسر والياء وقول الجزولي ان ضرب لان اعلان الكلمة بالنقل
 الى نفسها اولى من حملها في لعله على غيرها والمضار انما اختار حذف الكسر لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا يغد فيه على ما بيننا
 وانما الاشتمال هو نصيح وان كان قبله فليقل وحقيقة هذا الاشتمال ان نحو بكسره فاعلم الفعل نحو النضمة فيقبل الياء الساكنه بعدها نحو
 الواو قبله لانه هو تابع الحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والخاء بالاشتمال في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هي ما كالا شمام حاله
 الوقف اعقوهم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسر الخالص وهذا خلا المشهور عند الفرغاني وقال بعضهم هو ان تاني بضمة خالصه
 بعد هاء ساكنه وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض من الاشتمال الا يذنب بان اصل النضمة في اول هذه الحروف وانما انتهوا على
 النضمة الاصلية هي ما قبل الحروف في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشتمال التنبه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض
 المذكور قبله واسقط العين في المبنى للمفعول بانضال الضمة المرفوعة فان قام فربما جاز لك اخلاص النضمة في الواو في اخلاص
 الكسر في الباء نحو عدت بامر مضروب بعث باعبد وان لم يسم نحو بعث وعلت فلاولى اتمه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر
 او الاشتمال في الباء من اخلاص النضمة او الاشتمال لا يلبس بالبنى للفاعل وظاهر كلام السبكي انه لا يجب الفرق بل ينظر
 الى التباس لعله ونوع مثله قوله ومثله باب اخبر تقيد يعني ان بابي افعل وافعل معلى العين كباب الثلاثي المعنى العين
 ككلمة ثلاثي المعنى العين في مجي الزجوه الثلاثه فيها التشارك في علمها وهي استغلت الكسر في حرف لعله مع انضمام ما قبلها
 الا ان ما قبل حرف لعله فاعلم ناء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وانما في الفعل فاما قبل حرف لعله فاعلم ناء كما كان في الثلاثي الجزء قوله
 دون استخبر وانهم يعني ان بابي استغلت فاعلم معلى العين لا يجي فهما الا اخلاص الكسر دون النضمة والاشتمال لان سببهما
 في الثلاثي الجزء والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف لعله كما ذكرنا وما قبلها في بابي استغلت فاعلم ساكن فلا بد من نقل
 حركه عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول وبيع ونحو جرح على ما يجي في التصريف انشأ الله شعر واعلم ان شرط نقل

عينه

على ما حكى

تغيره

المفعول

الظن ان الكسر اولى
 من العكس لا طلب
 ختم بعد الفعل
 بخلاف الحرف
 من الكسر الى النضمة

في الجحيم من

لا ان الكسر اخف من
 حركه قبلها

فكرنا

بحر الافعال

لما جئ في التصريف في باب
الاعلال عند بيان امثاله
فلب عن نحو طوى وهو
الفتحة

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة في المنقل في نحو طوى ولا استوفى ولا انطوى
على هذا ولا اجنوى وانما لم يفعل ذلك في لواعك العين في الماضي من هذه الابواب لوجوب الاعلال بقلب العين الفتحة
في المضارع لانه يمتنع الماضي في الاعلال كما في بطل بقاءه فيل يقول فكنف تقول بطاي وبقي وبقي وبقي وبقي وبقي
يحمل في الفعل المنقل به مضمومه وان كان قبلها السكون كما يحمل في الاسم نحو وادى في تحفته وكسره في فعل اللادغما نحو
لغة واقم اكثر لان نقل الكسر في المعنى الباني والواو في ان كان لان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو
كجوع وقول ببقائها تحصل الكسرة والياء فيها اخف ولا يجمع من حذف الكسرة في رذ الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل
على فله تكون الكسرة اخف من الضمة وزعمنا انهم فاء نحو رذضة وبما كسرها ما الفاعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف
نقول في عميد عميد كما نقول في البقي للفاعل في شريد شريد وفي الاسم في نخذ وجميع ذلك في الحلق العين كما جئ في القصر
وفدحكي فطرب فطرب في ضرب على نقل كسر الزا الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعاً ضم اوله ونسخ ما قبل اخر
انما ضم اول المضارع حلاً على اول الماضي وما فتح ما قبل اخر دون الضم والكسرة فلتعذر الضمة بالفتحة في المضارع الذي
هو انقل من الماضي قوله ومعدل العين تنقلب فيه الفتحة او عين المضارع في المعنى العين تنقلب في المبني للمفعول الفاعل نحو
يقال ويبلغ وذلك للحمل على الماضي لانه ما في زبد علة حرف المضارعة فهو يمتنع في مطلق الاعلال لاني الاعلال المعين
الا ترى ان قل اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قبل بقلب عينه باو يقال بقلبها الفاء ويبلغ الماضي في مجرد
الاعلال ويجعل في كل واحد منهما ما يليق به فكل ما له اصل معلى اذا انفتح ما قبله ينقل الفتحة الى الساكن ويقلب العين الفتحة
نحو بقاء وانما واستفاد ليس انقل لاجل التعلل لان الفتحة لا يستقل بل لاجل قصد قلبه في ك المعنوي انما للتخفيف فلو لم ينقل
الفتحة الى ما قبله لفتى ساكن وقد جئ في الكلا في القصر في انشاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يسعمل منه المبني للفاعل والاعراب في ذلك الاداء ولم يستعمل فاعله الا في من المعنوي غالب الغادة انه هو الله تعالى فخذ
للعلم به كما في قوله نعم وقيل يا ارض ابلعي ما ديك يا سماء ابلعي غيض الماء ونضى الامر مثلك الافعال نحو جرد وسك وكيم وورد
ونم ونكد ونعل قال سبويه لو اردت نسبها اليه نعم لكان على انقل نحو اجتر الله واسله وازكاه واودده ولعل ذلك لانه لما
لها من فعل المذكور كجرب وسك فقلته صار كلاماً ورجع وعي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور والعين فصار
تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالتعدي ما يتوقف فهم على
متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطي وعلم والى ثلاثة كاعلم وادى وابتاد وبناد
واخبر وخبر وحلث هذه مفعولها الاول كالمفعول اعطيت والثاني والثالث كالمفعول علمت قوله متعلق بمفعول الالام وقد
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد يمتنع ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعدياً باذلة فهم معانيها لا يمتنعون
بل يقال لمثل هذا الافعال انها متعدي بالتحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في
الامر واما القاب لا خلا عندهم ان باب فعل كلمة لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعدان به رسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير متعدي على ما ذكرنا في هذا المفعول به وبهم الالام بانه الذي لا يصح
ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلاً واحداً قد يتعد بنفسه مرة الى المفعول فيسمى متعدياً ومرة بحرف الجر فيسمى كلاً وما وذلك اذا
شاور الاستعمال لان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قبل والاولي
جعل الالام زائداً والحكم يتعد هذه الافعال مطلقاً اذا معناها مع الالام هو معناها بالاول والتعدي في الالام بحسب المعنى وهي
بالالام متعدياً تاجماعاً كذلك مع الالام في اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطرفة التراب في هذه بخلاف ردف فان كان تعد
بنفسه قبلها نحو اتممت الله او مختصاً بنوع من المفاعيل كاختصاص ذلك بالتعدي الى الامكنة وانما الى غيرهما يمتنع
نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعد به بحرف الجر قبلها فهو متعدي والتحرف زائدة كما في بقران
بالتسوية لا تلفوا بايد بكم وردف لكم واذا تعد بحرف الجر فالجاء في الجرد في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد تعطف
على الموضع بالنصب قال نعم واسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدار دون
متعد فلتر تلك العواريل والتعريف ان الجرد وروحه منصوب محل لام مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالحشر و
التضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمر والكن لما كانت الهنرة والتضعيف من انما صيغة الفعل والجار منفصل منه
كالجذر من المفعول توسعوا في اللفظ والواو اهله على النصب لا يجوز حذف الجار في اخبار الكلام الامع ان وان
وذلك فيهما ايضاً بشرط نعتين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سبويه والجاء عند الخليل والكان والاول
اولي لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمراً ولهذا حكم بشد وتالله لا فعلان ونحو قول ربيعة خير لمن قال له كيف

في بيان عين كسب
في تصريف
في بيان عين كسب
في تصريف

في بيان عين كسب
في تصريف

انه قبل في بعض الافعال انه متعدي
بنفسه مرة وانه لازم مرة متعدي
بحرف الجر وذلك اذا شاور
الاستعمال وكان كل واحد
منهما غالياً

الرفع
الرفع بقدر فرفت
اليك وفرفت منك ولا
تقول فرفت بك

الفعل المتعدي وغير المتعدي

اصبحت وفولما اشارت كلب بالاكل الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا فباسا لا سلطانا لها به لئلا يفتقر
 الا صغر ويجوز حذف الجار مع غيرهما ايضا فباسا اذ انعتن الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل في جاد في غيرهما اما شذوذا
 كقوله يتردد الديار ولم يعوجوا وقوله لم لا تعد لهم صراطك المستقيم ولا نغر مواعدك النكاح وان نسر ضعوا اولادكم
 فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي ويجوز ان الديار ولا لزوم من صراطك ولا نغر مواعدك ووضعو اولادكم
 حتى لا يحمل على الشد وكما تضمن الفعل معنى غير متعدي بعد ما تضمن معناه كقوله لم يخالفون عن امره اي
 بعد لون عن امره ويجاوزون عنه واما اكثر الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظرف المختصة وكقوله لم
 يبعونكم الفتنه اي يبعونكم وكسبتك الخبر اي كسبت لك ذنوبك المال اي وزنت لك كل ما اطعاه اي كلت لك ولا
 بالونكم خبالا اي بالونكم لكم وزدت ذلك ديارا اي زدت لك نفقتك درهمها اي نفقت لك ويجوز اي تضمنت زدت
 معنى عطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرنا الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا
 الذي اخبرنا الرجال سماحة كل ذلك مع نعتن الجار ولا يفتقر شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
 المواضع نحو ذهبت بزهد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه بحيث يوجب عند المبرق مصاحبة الفاعل للمفعول به
 لان الباء المعتدلة عند بمعنى مع وقال سببوا الباء في مثله كالهجرة والتضعيف فتعني هبت به اذ هبته يجوز فيه
 المصاحبة وضد هان فوله لم لذهب بسمهم الباء فيه عند المبرق لئلا يبد كانه سبحانه ذهب معه واما الهجرة والتضعيف
 المعديان فلا بد فيهما من معنى التيسير وليس بمعروف حذف الباء المعبرة بمعنى الفعل الا في قوله لم اتوني زير الحديث
 اي زير علي فراه اتوني بهجرة الوصل واذا دخل الهجرة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار منعديا الى مفعول
 واحد وان كان منعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احقرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة
 الا علم وراى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهجرة والتضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها
 وذلك لان معناهما تيسير الفاعل مباشر للفعل فلذا كان مرتبة ازا ديها من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل
 الفعل فلذا نقول احقرت زيدا وتضعيف تعين تعدى الى واحد كقتر حنة والى اثنين كعلمته النحر ولا تعدى الى ثلثة كالهجرة
 ولم تعد به التحلفي تعين الا في الهجرة نحو نائبة ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو
 خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعال التفضيل فوله والى اثنين كاعطى
 وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مستندا وخبر كاعطيت زيدا واما لا حص لهذا النوع
 من الافعال واما ان يكون في الاصل مستندا وخبر كعلمت زيدا فاما عند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت خالد
 وكذا فاوله خبر كان وليس بشيء اذا حال يجوز حذفه ايضا لا يكون الحال علمك ولا ضمير واسم الاشارة وغير ذلك من نهار
 المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين فوله والى ثلثة كاعلم وارى تدخل الهجرة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
 الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى عند الاخفش ينقل بالهجرة الى ثلثة باقى افعال القلوب ايضا فباسا لا سماعا
 فنقول احسبك زيدا فاما وكذا اظننك واخلك وازعمك واوجبك فزيد بسبب الهجرة مفعول اخر موضعه الطبع
 قبل المفعولين لان معنى الهجرة المعتدلة حمل الشيء على اصل الفعل فتعني اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا
 منطلقا لا بد ان يذكر ولا المحمول ثم يذكر متعلقا اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى فام بدلت
 المحمول والغادة جارية بان يذكر الذات ولا يتم اللفظا لئلا على المعنى لقائم بها كما في المستند والخبر والحال ونرى الحال
 والموصوف الوصف كذلك في نحو احقرت زيدا النهرى حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المعتد به
 الى اثنين بالتضعيف فلم ينقل علمتك زيدا فاما بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او
 مضمون الثاني لعلمت نقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمر وانطلاق زيدا وعلمت عمر الانطلاق قال نعم واذا
 علمت كالكلم وعنده الاخفش ينقل بالهجرة الى ثلثة باقى افعال القلوب ايضا فباسا لا سماعا فنقول احسبك زيدا مستقلا
 وكذا اظننك واخلك وازعمك واوجبك ولوجاز القياس في هذا الجار ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوك
 عمر واجبتك واجعلتك زيدا فاما ويجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب غيرهما ولم يجز انفا ويجاز ينقل جميع الانواع
 الثلاثية منعديا ولا زيمها الى باب فعلت وفعلت نحو انصرت زيدا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني
 التمثل من الثلاثي الى بعض ابواب المشتبهة واما اخبر وخبر وبنوا وبنوا وحدث ولم يستعمل اخذت بمعناه فليست مما
 صار بالهجرة والتضعيف منعديا الى ثلثة بعد التعد الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى
 الاخير ككسر الباء اي علم واما حدث وبنوا لثنتين فلم يستعمل مشتق من البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

انما هو في الجار
 في الجار
 في الجار

كان الله

التضعيف
 المتعدي بالهجرة

هجرة

بالهجرة والتضعيف

انما هو في الجار
 في الجار
 في الجار

الحرف

الحديث في بعض استعمالها بأعلام التعدي إلى ثلاثة لأن البناء والنسبة والأخبار والخبر بمعنى الأعلام ولها معنى سبويه من
هذه الخمسة الأبناء البوائى كقوله غير والمحو بعضهم أرى الحكيمة بأعلام سماعاً نحو إني الله في التوم عمرو أسالما وبسجل
الخبر منعته إلى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحدث بالبلو نحو حدثك بخروج
زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت للمفعولين وينصب مضموناً الذي هو المفعول حقيقة أو مضمون الثاني نحو
علمت زيدا فاما وعلمت قيام زيد وعلمت لقيام لكن علمت بتعدي إلى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وابتات
وحدث لا بعد بان الله لا يحرف البحر فلا تقول أخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم ابتات بناء واجزته
خبراً وحدثه حدثاً فهذه المصوبات أسماء صريحة اسمها مقام المصادراى ابتاء وأخباراً وحدثاً فلو كانت مفعولاً
بها لجاز استعمال المفعول به مختصاً مقامها نحو حدثته خروج زيد وبنائه دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقاً فاذ انظر
هذا علمت ان قولك حدثتك وابتاتك وأخبرت زيدا فاما لكونها مضمين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرًا مبنيًا
نوعاً كما ضرب ضرباً لا مبر اللص لأن زيدا فاما بيان المخبرية وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث
الواقع منك أي التلطف والتكلم المخصوص وأنه كان سرياً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات التلطف فقوله أخبرتك
زيداً فاما أي أخبرتك بهذا المخبرية والمخبرية مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في ضرب
ضرباً بان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المضم وهو ان زيدا فاما في خبرتك زيدا
فاما خبر خاص وان خبراً في نحو قولك أخبرتك خبراً مطلقاً وكلاهما مضمومان على انه مفعول مطلق ليس بشئ
بل الأول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هنا مفعول به أي مخبر به خاص الثاني خبر مطلق ولفظ الخبر هنا بمعنى
الأخبار لا المخبر فجعل أحدهما كالآخر اما غلطاً او معاطفة والدليل على كونه مفعولاً به وكفعله علمت أنك تقول أخبرتك
ان زيدا فاما كما تقول علمت أو أعلمت ان زيدا فاما فنصدها بالجملة بان وأيضاً تقول أخبرتك زيدا فاما فانا نحسن زيد
فاما فيصنيف اسم الفاعل إلى ما كان بعد الكاف في خبرتك واسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر فلا يقال أنت ضارب
ضرباً لا مبر وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد مطلق ليس بشئ إذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به أي المفعول الخاص بخلاف قلت قولاً سرياً على انه منعول مطلق وملتصاً بالعلم
ان الخبر ليس بعمل معين بمعنى الأخبار وبمعنى المخبرية كما ان القول ليس بعمل بمعنى المصدر وبمعنى المفعول فاعرف قوله
فهذه مفعولها الأول كمفعول اعطيت أعلم ان مفعولها الأول كقول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معاً كافي
مفعولي اعطيت لا فابتنى في باب المفعول به ان هذه الأفعال في الحقيقة منعته إلى مفعولين أو لها غير الثاني فمفعولها
الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معاً فعلى علمت زيدا فاما أعلمت قيام زيد فهو كما أعطيت زيدا فاما
سواء يجوز ان لا تذكر لها مفعولاً أصلاً كما باب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الأول دون الثاني والثالث دون
الأول واما ما ذكر واحد الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجي في أفعال القلوب ظاهر مذهب سبويه انه لا يجوز
ذكر الأول وترك الثاني والثالث لأنه لا يجوز ان ينصرف على واحد من الثلاثة فيعطف الضاء أجرى كلامه على ظاهره ولم
يجوز الا تضار على الأول واجازه ابن السراج مطلقاً وقال السري ان أراد سبويه انه لا يحسن الانضار على الأول لا انه
لا يجوز مطلقاً ومنه هب ابن السراج اولى اذ لا مانع وبعده المناخرون فاذا انقطع النظر عن الأول فحال المفعول الثاني
مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لا تماماً والاول هو الذي زاد بسبب الخبر كما مضى قوله افعال
القلوب ظننت وحسبت وخطت وزعت وعلمت ورأيت ووجدت فدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فنصب
الخبرين اعلم ان الجملة التي تدخل عليها الأفعال لا تجب من ان يكون المفعول منها حكاية لفظها ولا فالأولى هي الواقعة
بعد القول نحو قلت ضرب زيداً وزيد ضارب ولا يعمل بها القول اذا قصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي
والثانية أي التي المفعول منها معناه دون لفظها لا بدان يعمل الفعل الداخل عليها في جنسها لتعلق معناه
بمضمونها فلا يدخل اذن الاعلى الاسمية لأن ذلك الفعل ان خلا من السند اليه بعد عمله في الفعلية لأن الضمير
من عمل الفعل رفع الاسم السند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل
اذ لا يرتفع اسم فعلين الا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع السند اليه فلا يعمل الا نصب فيجب ان ينصب
كلا خبرتي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالخرن والسند اليه يستعمل انصابه فلا يثبت فيهما
اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لأنه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بم
نمر وعلمت ان يوم سرت وأيامهم رأيت بنصب أي على انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذي بطلبه الفعل من الاسمية

الخاتمة

وَأَمَّا ذَكَرُوا حَدِّ مِنَ الْكُفْرِ
وَالثَّانِي وَتَرْكُ الْإِسْلَامِ
فَعَلَيْهِ

أفعال الفلق

ما زالوا خروبا لكان دنا ومنه اصبحوا خروبا لكان في المساء
والصبح والضحى وغوخلت ومعنى ٢

معنوا
فقط
ذكر الله للتيقن

ولقد نزلت
٢

بحر الأفعال

بالأفعال أفعال القلوب قال الأندلسي لو جاز قبل لفظة ذلك وهذا معاً الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لأن
 مفعول باب علمت بنقل المفعول على ما قد مناه الفصل لا نقدر بالمفعول على حال قال الأندلسي وغيره ان الضمير باسم الإشارة
 بمعنى المصدر أي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله القراء على ما ذكرنا ونقول ظننت براد جعلته موضع ظنك وقال
 بظنون بالله غير الحق أي ظناً غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولاً به أي شيئاً غير الحق كما في قوله
 نظمت غير قوله يدخل على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك أي لتعبيّن الاعتقاد الذي هي عنه الاعتقاد وقوله هي عنه أي
 على حذف المضاف أي حكمها عند أي حكم الحكم على المبتدأ بمضمون الخبر صادرة عنه ففي قولك علمت زيداً فاعلم
 حكمك بالقبال الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادرة عن علم وفي ظننت زيداً فاعلم ظن ظن قوله
 ومن خصائصها أنه إذا ذكر المبتدأ ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت ومنها جواز اللفاء إذا توسطت أو نأخرت لا يستلزم
 الجزم بين كلاما بخلاف باب أعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها أنها تعلق بحرف الاستفهام والتثنية واللام مثل علمت
 عند كرام عمرو ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمت مطلقاً وبلغتها معنى آخر
 يتعدى به إلى مفعول واحد فظننت بمعنى علمت وبمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى
 أصبت قوله وإذا ذكر أحد هاتين الأخرى بخلاف باب أعطيت علم أن أحد المفعولين معاني باب أعطيت يجوز ولا ضرورة
 حادثة على تعبيّنهما فاختارها من بابها تقول فلان يعطى بكواؤا يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف
 مفعول باب علمت وظننت فانك لا تختارها معاً شيئاً مستنبطاً لا تقول علمت ظننت لعل الفاعل لأن من العلوان
 الاستفهام في الأغلب من علم وظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين وإنما مع قيا الفريضة فلا بأس بحد فمما نحو
 من يجمع بخل أي بخل مضمون صادرة قال باي كما جيلام بآية سنة ترى جهنم عازاً عليه وخطب فهذا أيضاً من خواص
 هذه الأفعال وأما أحد هاتين الأخرى فلا شك في قلته مع كونها في الأصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر
 مع الفريضة غير قليل وسبب الفعلة هي أن المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة
 كما نكره ذكره فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع الفريضة
 أما حذف المفعول الأول فكما في قوله نعم ولا يحسن الذين بالياء إلى قوله هو خير لهم أي بخلهم هو خير لهم وأما حذف المفعول
 الثاني فكما في قوله لا تخلفنا على غرائك إنما طامنا فدرشئ بنا الأعداء أي لا تخلفنا أدلة على غرائك الملك بنا قوله ومنها أنه يجوز
 قبل اللفاء الفرق بين اللفاء والتعليق مع أنها أبطال العمل ان التعليق بطل العمل لفظاً لا معنى واللفاء أبطال العمل
 لفظاً ومعنى فالجملة مع التعليق في تاريل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق ولا منع من عطف
 جملة أخرى منصوبة بالجر بين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرافاضاً على ما قال ابن الخنساء وأما
 فالجملة معه ليست بناويل المفرد فتعني قد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملتصقة بها لا محل لها إلا أن لا يقع مفرد موصفاً
 فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر أن المأثر أخباري لا ضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة الملتصقة عنها في نحو
 زيد مقيم ظننت مبتدأ على البقيين والشك عارض بخلاف المعلق عنها ولا يشي لأن الفعل الملتصق لبيان ما صدر منه مضمون
 الجملة من الشك والبقيين ولا شك أن معنى الفعل الملتصق معنى الظرف فتعني زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومنع
 الظرف كون الكلام الأول مبتدأ على البقيين وبقيها اللفاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لأن عامل الرفع معنوي عند
 اللفاء وعامل النصب لفظي منع نقدر منها يغلب لللفظ المعنوي وعلى ما اخترناه عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في هذا الأعراب
 تراعى ما ضعف فع تقدم عامل غيرهما عليها بما يغلبها ما مع ذلك قد جاء قوله كذلك أن أدركت نفهي حق صار من خلقني إلى
 وجدت ملاك الهمم الأدب وقوله أرجوا وأمل أن ندنو مودتها وما إلخ لا بد أنك منك مؤمل وإنما جاز ذلك مع ضعفه
 لأن أفعال القلوب ضعيفة إذ ليس تأثرها بظاهر كالعلاج وإيضاً مع موصوفها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسبب
 لا يخل ذلك على اللفاء بل على التعليق وبقول اللام مقدرة حذف ضرورية وقال بعضهم ضمير الشان مقدرة بعد الفعل
 وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الأبداء نحو قولهم ان من يدخل لكنيسة يوماً يلقى فيها جازداً
 وطناً فعله هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق وبطل الفصح في نحو مني ظن زيد ذاهب أعني إذا نقدر مفعول الخبر
 إذ هو كقديم الخبر ونوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف وإذا توسط الفعل بين المبتدأ
 والخبر جاز لا لغو بل فصح ولا ضعف وكذا جاز الأعمال وهما متساويان وذلك لأن الرفع القوي أعني فعل القلب
 تقدم على أحدهما وأخر عن الآخر وقد يقع الملتصق بين الفعل وعرفه نحو ضربت بحسب زيد وبين اسم الفاعل
 ومفعوله قال ولستم فاعلين أخال حتى ينال أفاضل الخطيب الوفود وبين مفعولي ان نحو ان زيداً لحسب قائم وبين

تأنيدها عن غيري لتعبيّن حقيقة
 الذي هي عندي تلك الجملة

أنه يجوز فيها اللفاء

خصائص أفعال القلوب

ضبطها

الفرق بين اللفاء والتعليق

أعزيت القلب العبد وبيت
 بينهم والاسم الغائب لفتح الهمزة
 من اللفظ أن جاز دون لا يرتك
 اللفاء م الملك بما أزدت شيئا
 قبل تلك اللفظة فقد
 غير غيراً

نزلت عليه نواله في وضع
 الذين كانوا من تفتت فند
 وأما جازاً فضعف اللفظ
 في التعبيّن

فلا اللفاء ولا التعليق

فذكر موارد الألفاء والتعليق

مخوجانی زید
احب عمر و

مِثْلًا

منظومات

Handwritten signature or scribble.

الجزئين المتصويين
على الجملة الملقية

وخطتها
فران زید منطلق ولاز

تاریخ ۱۳۰۲

انی نے محمدؐ کو لکھ دیا کہ

يا زيد منطلق ولا زبد في الدار ولا عرج ولا رجل في الدار اما الاستفهام فلا الام ابتداء وفاء

12

20

لما ذكرنا

۶۰

[illegible]

الانسان

بحث الافعال

ارابتك هذا الذي كرمته على ابن اخي بني ابيك هذا الكرم له كرمته وقوله نعم لن اخترف كلا مستأنف وقد يكون
 الجملة المنقضة للاستفهام جوابا للشرط كقوله نعم ارايتكم ان انتم الالهة وقوله ارايت الذي ينهي عبدا اذا صلى قوله الذي يعلم
 وقوله ارايت ان كان كذا ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المنقضة لمعنى الاستفهام لانهما مستأنفة لبيان الحال المستخبر
 عنها كانه قال الخاطب لما قلت ارايت زيدا عن ابي ثني من حاله فقال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه
 ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارابت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارابت الذي بمعنى اخبرك لانه
 لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن ابي ثني نحو النجاة فاستغنى بطريق الكاف بلفظه وجعلنا
 عن تصريف ما واو الخطاب بمعنى التاء في الالواح الثالث مفردة مفعولة سواء كان الخطاب مذكرا او مؤنثا مفعولا او مشقيا
 بمجوعا وعل ارايتك التاء لانه لا انما المفردة في نحو وريدك لان مفعوله يعني منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو
 ارايتك زيدا ما صنع فلا صنع من بقاء فاعله ايضا قال القراء بل ازيد الاستناد عن ارايت الكاف وهو مثل وريدك والنجاة
 كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برابت فعل القلب كان المحقق به اسم بصرف بعض
 المفعول الثاني وكذا التاء نصرت بصرف فيهما نحو ارايتك زيدا ولا يها كما التزديد وادى هو كما التزديد وادى ارايتك هذا
 اربما كما التزديد وادى ارايتك هذا واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت استفهاما شبه فليس في الكلام دلالة على
 المعنى بل المعنى علمت في شخص حصل منه القبول وان كنت تعرف قبل ذلك ان القام وانه زيدا مثلا وذلك لان كلمة
 الاستفهام لا تحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لا فضاءها صدى الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
 وهو متبا الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع بعلمها فكانت قلت علمت
 زيدا الذي نعم وبيدتين الاستفهام من غير فاي لكونه مفعولا في الاستفهام علمت انهم نام برغ اي واذا كان موصولة قلت
 علمت انهم نام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي على باب علم في نحو علم زيدا انهم نام مفيدة لاستفهام التكليم في اللزوم الشاخص
 في نحو علمت انهم نام وذلك لان علمت المتقدم على انهم مفيد ان فاعل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القام المعين لما
 ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي الاستفهام المتكلم لكان والاعلى انه لا يعرف انساب القبا لانه لان انهم نام
 استفهام عن مشكوك فيه هو انساب القيام الى معين وما يعرفه التاكيد بانه زيدا وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
 كان العلوم هو تلك النسبة وهو ناقض مقول اداة الاستفهام اذن ليجوز الاستفهام الاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
 الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القبا الى اي شخص هي ذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت انهم نام زيدا وانما هو
 باسم القام ولو قيل علمت زيدا فاعلمت انهم نام لان المتكلم قد يكون له داع الى انها الشق على الخاطب مع معرفته به
 كما يكون له داع الى التصريح بقوله ببارك ونعالي وانما اياها كعل على هذا وفي ضلال مبين فليجوز ونوع الاستفهام
 الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت زيدا نام والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انساب القيام الى زيد وعدم
 انسابه كما كان المشكوك فيه مع الهزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الأشخاص
 الموافقة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت زيدا نام وعلمت هل نام زيدا وعمر وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
 المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدا النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يثبت
 فيه فاستفهم عنه ومنع قوم من ونوع استفهاما جوابه لا او نعم بعد فعل القلب سندا لا مان مضمون الجملة الاستفهام
 لا يصح ان يكون متعلقا للعلم المتناول وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام الذي يقال في جواب
 هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام باسماء الاستفهام شيء معين منصوبا اليه الحكم المذكور في الاستفهام المعنى
 علمت انهم نام ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القبا لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك ان جوابا ما زيد
 اي زيدا نام واما اذا قال علمت هل زيد نام فليس جوابه نسبة القيام الى زيد ونسبة احدهما الى السام
 يتعلق بتلك النسبة او بينهما وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعل لا يتعلق بالنسبة والجواب عما قالوا لا نسلم
 او لا ان مضمون الجملة الاستفهام لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الشاخص
 المذكور في نحو علمت انهم نام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب نص من ايضا المعنى نسبة ويقهها ان المعنى
 بل زيد نام وما زيد بقام فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب هو المصريح لعل العلم ان العلم ان
 جميع ادوات الاستفهام على الوجه المذكور في الجواب الاستفهام لا استفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا مبرح في احد الجانبين
 على الاخر لبيدتين المشكوك فيه نحو شكك زيدا في الدار ام عمرو وشكك او ردت ام افوم ام افعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
 معنى العلم كعلمت ثابت ودرست وبعد كل يطلب العلم ككفوت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع ادوات

وانما هو موصولة او موصوفة فالعلم واقع بعلمها فكانت قلت علمت زيدا الذي نعم وبيدتين الاستفهام من غير فاي لكونه مفعولا في الاستفهام علمت انهم نام برغ اي واذا كان موصولة قلت علمت انهم نام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي على باب علم في نحو علم زيدا انهم نام مفيدة لاستفهام التكليم في اللزوم الشاخص في نحو علمت انهم نام وذلك لان علمت المتقدم على انهم مفيد ان فاعل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القام المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي الاستفهام المتكلم لكان والاعلى انه لا يعرف انساب القبا لانه لان انهم نام استفهام عن مشكوك فيه هو انساب القيام الى معين وما يعرفه التاكيد بانه زيدا وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان العلوم هو تلك النسبة وهو ناقض مقول اداة الاستفهام اذن ليجوز الاستفهام الاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القبا الى اي شخص هي ذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت انهم نام زيدا وانما هو باسم القام ولو قيل علمت زيدا فاعلمت انهم نام لان المتكلم قد يكون له داع الى انها الشق على الخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح بقوله ببارك ونعالي وانما اياها كعل على هذا وفي ضلال مبين فليجوز ونوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت زيدا نام والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انساب القيام الى زيد وعدم انسابه كما كان المشكوك فيه مع الهزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الأشخاص الموافقة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت زيدا نام وعلمت هل نام زيدا وعمر وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدا النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يثبت فيه فاستفهم عنه ومنع قوم من ونوع استفهاما جوابه لا او نعم بعد فعل القلب سندا لا مان مضمون الجملة الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم المتناول وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام الذي يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام باسماء الاستفهام شيء معين منصوبا اليه الحكم المذكور في الاستفهام المعنى علمت انهم نام ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القبا لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك ان جوابا ما زيد اي زيدا نام واما اذا قال علمت هل زيد نام فليس جوابه نسبة القيام الى زيد ونسبة احدهما الى السام يتعلق بتلك النسبة او بينهما وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعل لا يتعلق بالنسبة والجواب عما قالوا لا نسلم او لا ان مضمون الجملة الاستفهام لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الشاخص المذكور في نحو علمت انهم نام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب نص من ايضا المعنى نسبة ويقهها ان المعنى بل زيد نام وما زيد بقام فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب هو المصريح لعل العلم ان العلم ان جميع ادوات الاستفهام على الوجه المذكور في الجواب الاستفهام لا استفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا مبرح في احد الجانبين على الاخر لبيدتين المشكوك فيه نحو شكك زيدا في الدار ام عمرو وشكك او ردت ام افوم ام افعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت ثابت ودرست وبعد كل يطلب العلم ككفوت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع ادوات

ومثله كثيرة
 او هل زيد نام
 وعلمت هل زيد نام
 او عمرو

للعلم

بالجدة

الفعل المعلق
لجمله عاقل
في معنى
لفهم الفعل

المحواس المحر كلفست وابصرت ونظرت واسمعت وشعنت وذمت نقول تفكرت ازبد بشي ام عمرو وقد يضمن الدال
على التفكير كقوله ببارك ونعالى بنواري من القوم من سوء ما بقره ايمسكه على هون ام بدته في الزاب اي مفكرا
ايمسكه ام بدته وفي فتح البلاغة نجانان انفسهما ايمسا بسفي صاحبه كاس المون اي مفكرين ايمسا بسفي ولهم شمع مثل
ذلك في الظن الذي هو لجمع احد المجوزين على الآخر وجوز يوزن بغير جميع الاضال نحو ضربت اياهم في الدار وذلك
انهم في البيت وقد مضى لك في باب الموصولات ويجوز في نحو سائلك هل زيد قائم واستفهمت اقم زيدان ان
يقوى اجده القول والجمله مفعول لذلك الموقى على ما هو مذهب البصر بيني وبينك او يضمن السؤال معنى القول بلحق
به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكونين كما منسوب بحى بعد من اقربين فنقول الجمله بعد الفعل المعلق في موضع
النصب هي امانى موضع مفعول منصوب بنزع الخافض ذلك بعد كل فعل يفيد معنى انك نحو شككت ازبد في الدار
ام عمرو اي شككت في هذا الارض في موضع مفعول نعتك الفعل اليه بنفسه اما لا فضاء الفعل اياه وضعا واما النصب
ما يقضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فبالجمله
المعلق عنها في موضع مفعول لى عرفت هذا الارض اما ان يطلب كثر فيكون تلك الجمله اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو
نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت
هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار
ادري بنعدي الى مفعولين نحو ادري بنك الحق وان كان بمعنى علم ارفى مقام الثالث وحده نحو علمت هل زيد ابومر
هو واما الثاني اعنى المضمين لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لا م وضعا
لكنه بنعدي الى مفعول لضمته معنى لى عرفت هذا الارض بالتفكير فيه وكذا ناولك انظر اليها قائم هوام فاعداى بغير
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وقل زيدا بومر هو لكونه بمعنى انظر وقل زيدا بومر هو من رفعه في نحو
اعلم زيد ابومر هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وقل الذي بمعنى سل الناس لا ينضبان زيدا لوسلطهما عليه كما ينصبه علم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المظهر به العلم متعلبا بالوضع بغيره من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجمع بالجمله
المعلق عنها في موضع المفعول الزايد له بسبب تضمينه معنى المعرفة نحو امنت زيدا هل هو كرم اي تعرفت كرمه
بامضانه وابصرت زيدا هل هو في الدار بابصاره وكذا قوله ببارك ونعالى بشا لولك عن
الشاعره امان مرشها اي يعرفون وثار سائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عرف الله ان الكاف
مفعول اصل للفعل والله مفعول للفعل المضمين وقد يكون جمله المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو
قائم او في اي شككت في قيامه في محل الجرح ونقول عنك الحال ازبد في الدار ام عمرو في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابومر هو بالجمله منه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظنت اخوه قائم قال وانما
لم يجر لظنت اخاه قائم لان الادم لا يبدل ولا يدخل الماضي كما يجمع في باب ان في في التقدير ما خله على اخوه كانه قلت
ظنت اخوه قائم واما الالغاء والتعلق في علم واري عن المفعولين الاخيرين فالظن كما ذهب اليه المالكى انه يجوز الالغاء
والتعلق بالنسبة اليها كما جاز ذلك في علم واري فنقول علمتك لو زيد منطلق وزيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا علمتك منطلق وزيد منطلق علمتك وكذا الحكم اذا بينت بلب علم لما لم يستم فاعله نحو علمت ما
زيد قائما وزيدا علمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه اشاع التعلق والالغاء بالنسبة اليها وفي بعض نسخ
الجرحى ما يدل على انك اذا بينت الفعل للفاعل امشع الغاؤه وتعلقه واذا بينت للمفعول جازوا ان لا ادى منها مفعولا
سواين الفعل للفاعل والمفعول وقال ابن جعفر لو انبت فقلت زيدا علمتك قائم او علمت فقلت علمتك
لو زيد قائم يحصل الالغاء والاعمال في حاله واحدة لا بد من اعمال في المفعول الاول وكذا يحصل التعلق والاعمال في حاله
واحدة لا بد من اعمال في المفعول الاول وكذا يحصل التعلق والاعمال في حاله واحدة لا بد من اعمال في المفعول الاول
شي والغاؤه وتعلقه بالنسبة الى شي اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل والعينه عن المفعول وكذا في علمك
ازيد قائم اعلمته في الفاعل وعلمته عن المفعول وايضا المفعول معنى المفعول اي النصير والمبلغ او المعلق اصل علم قائم
غير المفعول واعلم انه لا خلاف في انه لا يلحق لا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومثما انه
يجوز ان يكون فاعله ومفعولها ضمير في شي واحد هذه الافعال المذكوره في المتن ولقظه هب بمعنى احسب معك
ولا في الجملة يجوز كون فاعله ومفعولها ضمير في متصليين متخدي المعنى نحو علمت في فاعله ببارك ونعم اراي
اعصى خيرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايبتا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ورايتا نك نكول

فقد متنا
ذكر الفعل
في التعلق
بالاعمال
ان كان الفعل
للفاعل

المفعول
ويقول من في المنطق
بمنزلة خبر المفعول
ولا يجر من في مستقبل
في هذا المنزلة

بحر الأفعال

كنا وقد جرى مجراها راي البصير نهجلا على راي الغالبية وكنا عيّد وقعد حملا على وجد لا نهما ضدها في أصل الوضع وأما المحرر
 ذلك في غير الأفعال المذكورة لأن أصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به من اثره وأصل المؤثر ان يغير المتأثر فمن اتخذ
 معنى كره انقامهما لفظا فلذا لا يقول ضرب زيد زيد نفسه فلم يقولوا ضرب يتي ولا ضرب يتيك
 ولا ضرب يتيانا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى وانقامهما لحث كون كل واحد منهما ضميرا منفصلا ففصل مع اتحادهما
 معنى تغايرهما لفظا بفعل الامكان فلهذا لا لو ضرب زيد نفسه فصار النقص ضافته الى ضمير نهجلا كانه غير الغالبية
 مغايرة المضاف للضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه غيرون في اللفظ وأما افعال القلوب
 المفعول به منها البسر المنصوب الاول في الحقيفة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجازا اتقا فلهذا لا نهما البسر في الحقيفة فعلا
 ومفعولا به والفياس جواز ظن زيد فاما ان كان احدهما منفصلا والاخر منضما فيجوز في غير افعال القلوب
 ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناه او لم يقع نحو ما ضربت اباك وانا نقلت ابا ياك فاصرب وما ضربك الا انت واما
 ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدا فاما ضمير متصل والاخر ظاهر بخور زيد فاما وظنة زيد فاما لم يحرم المثال الاول
 مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلمه في المنصوب
 على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ان جواز دخول ان المنفوخة على الجملة
 المنصوبة الجزئية نحو علمت ان زيدا قائم ولا نقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيفة على ما تقدم
 غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المنفوخة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان
 المنفوخة مفعولا به للمفعول واحد مفعولها الحقيفة وبكثرة ذلك وان كان ذلك الفعل تاما قبل نصبه لمفعول واحد نصبا
 صرحا كحسبت وظننت وخطت لا نهما لا يطلب في ظاهر الاستعمال الاستدلال وسندا اليه سواء نصبا كما في حسبت زيدا
 فاما ولم ينصبها ما تحسبت ان زيدا قائم اذ مفعول الجزئية المنصوب هو المصروح يدرك الجزئية المصدرين بان هذا
 مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول لما في مقدمه ولا جفت بجعل ان مع جزئها في مقار
 المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصل اي قيام زيد خاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدر
 لجاز اظهاره اذ لم يقدّر مسلا سمعنا ههما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المنفوخة مع جزئها في مقدمه
 في جميع المواضع كما يجي في نحو وف الشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
 في نحو علمت زيدا فاما سادان متدران مع اسمها وخبرها ومقدان فاندتها اذ هما بتقدير المصدرية ان المصدرية كما كان الكلام
 مع ان بتقدير المصدرية هذا آخر الكلام في افعال القلوب مما ينصب جزئ الجملة بتقدير المصدرية وهو صبر وما راد فيها من
 جعل ووهب غير منصرف وزد وترك وتخذ واتخذ وا كان أصل الباب صبر مفعولا في الحقيفة اسم وخبر لصاري الاصل
 اذ منزه صيرت زيدا فاما من صار زيدا فاما كثره احقرت زيدا فاما من حصر زيدا فاما افعال المفعولين في عذر جواز حمل فاما
 بلا فريضة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كراما مفعول بلا فاعل جعلت واما بلا فريضة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان
 لا يج من نصير شئ شيئا في الغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين
 الا لئلا لان مفعولها هو المفعول نصير كما كان مضمونا فاعل صان وكان الفياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر
 جواز مصدرهما بان كل في مفعولي علمت لا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذن لهما كما ذكرنا
 في اول هذا الباب واما العاشر وجراد فاما وتعليقها فلم يأتيا كما اقبل في افعال القلوب لان ذلك فاما الضعفها من حيث
 يظهر تأثيرها المعنوي وهي افعال باطنة بخلاف النصير فانه يظهر اثره في الغلب كجعله غنيا فهو ظاهر للعيون اذ هو
 احداث شئ بعد ان لم يكن وجراد فاما صير فاما من خرج من هذا الباب ذلك انه يمكن بمعناه كقوله نعم وجعل الظلمات والنور
 اي خلق ووهب اي اعطى وروى اي جعله واجعا وترك بمعنى خلق وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما ان كان فهو قليل الاستعمال
 لكنه لا يجي الا بمعنى صبر واما افاد بمعنى صبر لما بينت قبل ان معنى صار واما افاد بمعنى صبر لما بينت قبل ان معنى
 صبر كما بينت ان لم يكن ومفعول كان جعله كاسا لمحصل من الصبر معنى فعل غير الكائن الى الكون وهو معنى النصير
 ولم يشتمل كون منعدها الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صبر كقوله نعم وضرب الله مثلا
 عبدا مملوكا وشؤ ذلك واليه ذهب لا ندس فيكون لمثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
 وصلة مثلا من ضرب الخاتم واللين ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو منعده الى واحد والمنصوب
 بعد عطف بيان وقال ابن درسيون بل يجي غادر بصبر كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته من بعدا واذ كان
 الثاني نكرة فجاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف فاما اذا كان معرفة كما في فوالك غادرته حتى ر السباع

اي نفسه

المنصوب بها خبر انما

لا فم في الالف

ما خرج به الاصل

الاخر الذي مع ان

ولا يقدّر الى المصدر

خلافا للمفعول ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

فانه يقدّر مفعولا ثانيا

بحر من العلم الذي لا يباع
 ويقطع نيا بها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

هذا هو الأصل
في بيان
الاعتناء
باللغة
والعلم
بمعانيها
والإستيعاب
لأحوالها
والإستيعاب
لأحوالها

الجملة

فيه غائب

لامفعول

و تقع في
الجملة
المفعول

جملة في جملة ذلك

المفرد
في جملة
الجملة
المفرد

في مفعول مطلقا

غير مفعول

فإن كان غادرجبهر هو الظاهر وما ينصب اليه من غير افعال القلوب وغير مرادفات سهر سمع المعلق يتبين
نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز قصد برأجملة بان نحو سمعتك انك تقول
فان لو اذاعل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا والاعلى النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تنكلم وان لا اري معنا
من نحو سمعتك انك تنشي لجواز سمعتك انك تنشي انفا فان سمعتك الناس ينجحون غيضا فقلت لصدح انجح
ولا لا ينصب لئان قد روي برفعه على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما ينصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد فأم والذي هو واقع في الحال نحو
اقول الان زيد فأم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام مثل لفظه بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا يوجد
بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الامفرا نحو من قبل زيد فأم اي قبل هذا اللفظ
من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغيرة بالمعنى المفهوم من الاصل لا يترتب
باعتبار اداء اللفظ المقول بعينه من بعض الفاعلين بخلاف تغير اللفظ في كلام من لا ينعسر عليه ذلك اي كالباري ثم و
كنا غير من يشترط عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ يجب ان لا يعلل القول في شيء من اجزاء الكلام اجزاء مثل هذه الجملة
بحر صليها اعني الحكمة باعيان الفاظها فعلى هذا لان نقول حكاية عن قال زيد فأم قال فلان زيد فأم قال فلان
فأم زيد ولهذا ترى الكتاب الغرر يفتضيه عن الامم المختلفة اللسان باللسان العربي ونقول قال زيد فأم فذلك المعروف
انك تجعل رعاية اللفظ المحكي ويجوز ان زيد هو فأم فذلك المعروف هو تجل بالمعنى الاول اعتبار اجزاء حكاية فان زيدا وعمر
في حال حكاية غائبا ومنه قوله ثم وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز ان
فيما يوردي معنى القول قال ثم نقاسموا بالله ليدبينه بالباء والتون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع يكون مفعولا بها
مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب علم واري وذلك لان معنى قلت زيد فأم فقلت هذا اللفظ فهو مفعول وعند تقدم
ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما نقول ضربت زيدا فهو مضرب وبلا نقول ضربت ضربا فاضرب مضروب
وكذا نقول انا فامم زيد فأم بالا ضانه والفاعل لا يضاف الى مضربه فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذبح اوه
المض فوهم ان معنى قلت زيد فأم فقلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المفعول فلما ثبت كون الجملة منصوبة
في موضع المفعول به فلما يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت انا زيد فأم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول
على خمسة اوجه والدليل عليه اضافته اسم الفاعل اليه في قولك انا فامم زيد فأم واطلا فامم على تلك الجملة انها مفعولة وكلاهما
على اية المفعول به على ما ذكرنا في موضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوبا كقولك فقلت
انا زيد فأم او لفظا آخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤدبا معنى الجملة فقط
ويعتبر لك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما نقول مثلا فقلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما
اذا قلت زيد فأم ثم نقول زيد فأم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعتبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او
قلت لفظا عبارة عن زيد ويعتبر لك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظا او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح
لان يعتبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظا وزيد فأم لفظا فيذهب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملة مغيرة لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى
اصلها وراعيها مفرد غير معتبر لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكاية ورعاية اعلى به
نحو قال فلان زيد اذ انكلم بين يدي فوعا واما بناؤه فهل يراعى اول ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معتبر عن مفرد
ولا جملة ولا مفعول به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدّم معه ما يكون به جملة كقولك ثم قال سلام فأم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا قبلت فقلت ياؤه اي هي ياؤه وقوله ثم قال سلام يجوز ان يكون سلاما منصوبا معتبرا عن الجملة كما يقال
فلان بقرئك السلام اي سلام عليك فيكون للنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من الضم
الاخير من الخمسة الاربعة فيكون مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا للفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع
اعني قوله لسلام احسن منه على ما قال ثم فحيتوا احسن منها وذلك للدلالة الجواز على الثبوت المستفاد من الرفع
على ما مضى في باب المبتدأ والمجوز عند الكوفيين بالقول في الحكاية ملق معناه كقولك ناد بغير عجل واجبره زيد فأم
قال نادوا بالرجيل عدا وني نرجلهم نفسي عند البصريين القول مفرد بعد مثل هذا الفعل وليس لمخاطبه واصلا
القول ليس بغيره في الكتاب الغرر فان تقدم خبره في القول في الحكاية ملق معناه كقولك ناد بغير عجل واجبره زيد فأم
ناد بغيره سلام كما نقول فقلت سلام وانا اول ذلك انا اول بل قد يحدث المحكي بعد القول لفظا الغرر كما يقال من قال

بحث الأفعال

أفعال الناقصة

زيد قائم فنقول انما قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كقوله جازا بمذق هل رايت الذي يقطر فاعلم انه قد يحذف القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تفعل
نيلحوق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المضارع لا تدل
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا لما فاجيب عليه فاما بالنسبة فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا وجواز الحذف في العمل بالظن لغة سليمة واكثر العرب لا يجوز هذا الا لحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا
قال لا تدل من شرط الخطاب ون المضارعة وبعضهم بشرط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يقول زيدا
عمر فاما على ما قال ابن جعفر فلا بد عند الاكثرين في الاحاق من شرط نقل استنفها متصل نحو يقول زيدا فاما او منفصل
بظرف نحو انك تقول زيدا فاما بالنسبة فيقول زيدا ضاربا او يلحق المفعولين كقوله اجعلها يقول بني لوني لعمل بيت
ام مجاهد لينا فان نقص بعض الشرط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استنفها بشرط قوله ولبعضها معنى اخر بل كلها
فان حسبت بمعنى صرحت احب وهو الذي في شعر شقرة وظلت اي صرحت داخل اي خيلا ووزعت به اي كفلت وهذا
الاستعمال المعاني يكون لازمه قوله فعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا قلنا وعلت ووجدت الى
مفعولين فهما بمعنى احب وعرفت ايضا الا ان المعرف والمضام مضمون الجملة ونصب المفعولين وعد نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتفسير
الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضمح وظل وبات واخر وعاد وغدا وراح وما زال وما انقذ وما لبس
وما برح وما دام وليس وقد جاء ما جلوت حبلكت ونعدت كما نأخره ندخل على الجملة الاستهانة لا عطاء الخبر حكم معناها فرفع الاول
ونصب الثاني مثل كان زيدا فاما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كالمائل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
الثامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر
بشي لان كان في نحو كان زيدا فاما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبر يدل على الكون المخصوص وهو كونه
الضام اي حصوله في ارض بل بلفظ دال على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت فلت حصل شيء ثم فلت حصل الضام
فالغاية في ايراد مطلق الحصول او لا تتم تخصيصه كالغاية في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في باب مع فائدة اخرى
ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل ههنا ان الغاية فان معان كان يدل على
حصول حدث مطلق فبقي في خبر وخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق فبقي في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعه ودلالة الخبر على الزمان المطلق عشية ولما سائر الافعال الناقصة نحو صار والدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الضمير او الانتقال ومثله اخوانه وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال
الدال على الاستمرار وكذا اخوانه وليس الدال على الانتقال فدلالتها على حدث معين لا يدل على الخبر في غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه فلو كان وما وضع لتفسير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يثبت الناقصة بنقول على صفة غير مصدر
فان زيدا في ضوب زيدا ينصب بصفة الضرب وكذا جميع الافعال الثامة واما الناقصة فيلزم ما علمنا على صفة هي
منصفة بمضاد الناقصة فعنى كان زيدا فاما ان زيدا منصف بصفة الضام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود
ومعنى صار زيدا غنيا ان زيدا منصف بصفة الغناء المتصف بصفة الضام اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتفسير الناقصة
على صفة اي جعله وتبينه عليها فلو كان وصار الى اخرها لم يكن سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان
نحوه من الفعل فاما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز فهمين كثير من الثامة معنى الناقصة كما نقول
نتم الشعر هذا عشرة اي ثمانية وعشر وكل زيد عالما كاملا قال نعم فتمثل لها بشراسونا اي صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على علمها الافعال التي ذكرها المضارع ونقص منه فاذي يد من مراد ما صار الى ورجع وحال وخار واريد كان كلها
في الاصل بمعنى رجع فاما وكذا استحال ونحوه فانها كانت في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان
تستعمل ثامة وان تعدى الى ما هو الا ان مصدر خبرها بالي ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فاعلمنا في الحذف بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضانا الى سبها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن فاعلمنا حين كانت ثامة هو المرفوع بها لانه الرجوع والمنقل ويجوز استعمال صار ومرادها ثامة على الاصل
قال نصير الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلك صعبه اي اذلال وقال ابنتي اي لا محالة حيث صار القوم صارا
اي مكان استقال القوم منتقل وقال نعم طر ان لن يجوز بل لا بد في الثامة ان يلبسها اللفظة من والى ظاهره او مقداره

منقول

مطلقا

جانسا
الشرائط
التي هي

ومعنى مفر من القاعة

اي صار عالما

بحث الافعال

فينا

نصب

ومن بابك

لوفوقه

بعضه كان دائما

في استعمال بعض
فانما

هذا الطرح كجاء حيا
خفق وطارد ومهاش
في الهراء اذا دسب
كالصوت في الهواء
ويجوز ان يكون ما فيه
وفي هاتين صيرتا تقدم
ومن الغراره وكما في
لم يكن هذه على قدرها
تحتاج اليه
الشره السكين العظيم
والجرب واحد الحجاب
سره

بناء على ان كل
فعل فاعلا كان
او فاعلا لا بانه

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنفصل عنه والمنفصل اليه وليس الخاف مثل هذه الافعال بصار
فباسا بل سمي على الاثر ان انفصل لا يلمح به مع انه بمعنى خول وكذا زيد على ما زال من مراد فانهما مافنى وما انشا وما ولى
وما دام من رام بهم اى رجح واصل ما زال وما برح وما فنى وما انشا وما انفك ان يكون ثمة بمعنى ما انفصل فعدى ان
الى ما هو الا ان مصدر خبرها ففعال في موضع ما زال زيدا عالما ما زال زيد من انعام اى ما انفصل منه لكنه جعلت بمعنى كان
دائما ففعل الخبر نصب كان وانما جعلت بمعنى لانه اذا انفصل يخصر عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصيل برح واما ان يكونا
ثابتين بمعنى زال عن مكانه ففعل كان بانفسهما ومن نحو برحت بابك ومن بابك فبرحت بابك واصلى ولى ففعل كان الاصل
ان تعدى بمعنى نحو ما ولى زيد في القيام فجعلنا الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفسد به يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول التقى على التقى دوام الثبوت لان تقى التقى اثبات واداءت تقى التقى بزمان وجبان
يعم ذلك التقى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قلت اثبات التقى بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول ووقع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضى اما قولك ما ضرب
فانه يفيد استغراق تقى التقى مجزئ الزمان الماضى ذلك لانهم ارادوا ان يكون التقى والاثبات المقتدران بزمان واحد
في طرفه فلو جعل التقى كالاثبات مفيدا بوفوقه اى لوفوق التقى في جزء معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن منافضا ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يفيد الاثبات به غير الجزء الذى يفيد التقى فلا يلزم انضاد
فكفى في الاثبات بوفوقه مطلقا ووفوقه وفى التقى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب اقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب ما ضرب كل وجبة الجزئية والسالبة الكلية اللذين منافسا لحد منهما الاخرى فبين هذا والتقى يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصولين فحصل من هذا كله ان تقى التقى يكون انضادا كما ان تقى الاثبات يكون دائما وتقى
التقى يلزم منه الاثبات فبالمعنى من تقى التقى اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيدا للتقى داخل عليه التقى بل ذلك
موقوف على التماع فلا يقال ما انفصل وما فارق صار باولا يقال ما زلت امير بضم الزاى ولما ازل اميرا وما زال الناصر
ولاوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال بوزل كقال يقول وفولك والله بوزلة اى فزفه من الباء فاما ان وقد حكى
سبويه وابو الخطاب عن بعض العرب زيل بفعل كذا وكيد بفعل كذا واصلها ما زول وكود ففعلوا كسرة الواو فهما الى ما
قبلهما وقلت باء كما يفعله المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف الفاس والاكث ما زال وما كاد وقد يشغل بعض هذه الانواع
المصدرة بالالتقى ثمة نحو ما برح من موضعه قال نعم فلن ابرح الارض وما ولى في مره وما انفك من هذا الامر ما ما زال
لا يزال وما فنى او فنى اذ افاننا لا يستعملان الا ناضحين قال سبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والا
ان يقول هو الخبر اى ما زلت معه ونفص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان اثابتين وان جاء بعد
بعد من نوعهما منصوب فهو حال كقولك غدا طاروا بعارض الرجح فابننا قول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغدا كقوله نع ان غدا
على حرف تكم وراح بمعنى رجع في الترواح وهو ما بعد التروال الى التلبيل بخوراح الى بيته فلا ريب في ثمة ما واما قوله يرفع
ويعد وذا هبنا بكل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والترواح فهما ثامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون
في الغداة والترواح فهما ناضحان ولا منع اذن من كونهما ناضحين ومن الملحقات جاء في ملحقات حاجتك اى ما كانت
حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استغناها بته واث القهر الرجح اليه لكون الخبر عن ذلك القهر مؤنثا كما في من كانت
امك يروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما جرها او قل قال ذلك الخواج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا
من على عليه السلام ومنها تعد في قول الاعراب اشف شفرته حتى عدت كانهما حرفا اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز جهد
اعنى جاء وفعل الموضع الذى استعمله ما العربى وطرد بعضهم وقال المصراحي لا يطردها في مثل جاء البر فقهرين
ومثل هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان التجراء في حال كونه فقيرين ولا معنى له قال واما تعد فلا يطردها وان قلت بالطرده
فما يطرده في مثل الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعراب فلا يقال تعد كانهما بمعنى صار بل يقال تعد
كانه سلطان لكونه مثل عدت كانهما حرفا فله يدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قد منا
ان مضمون الافعال لثامان صفة لمضمون خبرها فوكه فرفع الاول ونصب الثاني فسمي نوعها اسمها الاولى من
ثمة فاعلا لها اذا الفاعل كما ذكرنا في الحقيقه مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذ خبر
المبتدأ لكون الفاعل مضمونا مضافا الى الاسم فكما لا يمتي مضمونا المشبه بالمفعول مفعولا فالفاس ان لا يمتي
مفعولها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مفهوما من ان كل فعل لا
يبدل من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فوكه فكان نكون فافضل بثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار



مبحث الأفعال

ويكون ثامنه وظل وبات لا فتران مضمون الجملة بوقتهما وبعثى صار وما زال وما برح وما فتى وما انك لا ستمرا خبرها
لها علها من قبله ويلزمها التوق مادام لتوقيت امره بثبوت خبرها لفاعلهما ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لتنى
مضمون الجملة حالا وقبل مطلقا شرع بذكر متكا هذه الافعال النافضة وبين كرايها محي بعضها تاما واذا زيدا فلن كان يكون
نافضة بمعنىين احدهما بثبوت خبرها مفرقا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل التناقص تاما مضيا وحالا واستقبالا
فكان للماضى يكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان ندل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضى شبهة قوله نعم وكان الله سمعاً بصيراً وذهل ان الاستمرار مستفاد من ثبوت وجوب كون
الله سمعاً بصيراً لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد تاما نصف ساعة فاستفظ واذا قلت كان زيد ضارباً باليد يستفاد
الاستمرار وكان فباس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصداق ائما او منقطعا ردة على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الطرفين بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قبله بالنسبة الى المعنى الاول فالثبوت
فقر والمطى كانهما مطلقا الخبر قد كانت فيراخا بوضهنا قوله ويكون بينهما خبرا نشان اى يكون في كان النافضة
على اى معنى كانت من معنيها خبرا نشان مفعلا فيرفع المبتدأ والخبر بعد ما مضوية المحل خبرا كان وقال
بعضهم كان المضمرة فيها خبرا نشان ثامنه فاعلمها ذلك الضمير اى فعت القصص ثم فسرت القصص بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير نشان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احدا وفي الاصل كاسم ان قول مفعول
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون ثامنه بمعنى ثبت وقد تقدم ما مرشدك الى ان النافضة ايضا ثامنه في
المعنى وفعلمها مضد الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يحكي بمعنى كفل وعزل قوله وزايد اعلم ان كان مراد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد
وهذا معنى زياده الكلمة في كلام العرب كقوله جبرائيل بنى ابي بكر نشاني على كان المسومة العرب وكذا قبل في قوله نعم
من كان في المهد صبيا ائنا زايده غير مفيدة للماضى الا فان المخبر وصبيتا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
المخزوم الكلمة من علس لم يوجد كان مثله وكذا قول الفرزدق في حجة عمر ابناك تجورها في الجاهلية كان في الاسلا واما
اذا دل على الزمان الماضى لم يعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سبويه وقال البرز
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي ثبوتها
زايد منظر لما ذكرنا ان الزايد من الحكم عندهم لا يفيد التحض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زايده مجازا لعد علمها
وانما جازان لانها مع انها غير زايده لانها كانت فعل لدلائلها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المفيد في الخبر
بغض عنه لا لدلائلها على الزمان الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز ذلك
ان يخرجها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لا عناء الخبر عنه فاذا جرد منها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مفعولا
ولا منصوبا فيبقى كالتظرف والاعلى الزمان فقط فلذا جاز وقوعه مفعولا يقع غيره فيه حتى التظرف فيبيننا لاحتافه بالظرف
التي يفسح فيها ينفع بين ما والتجرب فعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى
لا تعمل مجردة عن الدلالة على المطلق وقد ذكرنا في ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هو س اذ لا معنى
لهو لك ثبت لثبوت وقوله بذلك من تلك القلوص بل معناه راي المصدر بمعنى اسم الفاعل وذهب ابي على
انه لا فاعل لها على ما اخبرنا فاعلى هذا قول الفرزدق فكيف ذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا اكرام كانوا فيه ليست
زانة كما ذهب اليه البرز واما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اى جيران كرام كانوا لنا وقال سبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كاجز منها والاولى لا فاد منها معنى وعلمها لفظا ثم اعلم ان الزايد والمجرور للزمان اعنى غير العاملة لا يفعلان
اولا لان البداية تكون بالوأم والأصول والمجرور للزمان كالزايد ولا يلقى بها الصدور ويفعلان في الحثو كثر وفي الخبر
على راي نحو قولك خطر الخطيب كان ولا يجرى الا ما مضى مخفيا وقد جازا ابو الفداء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيته من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على روايته رفع مزاجها وعسل قوله وصار للاستقبال هذا معناها
اذا كانت ثامنه كما تقدم ومعناها اذا كانت نافضة كان بعد ان لم يكن يفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
بصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضح لا فتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلاثة تكون نافضة وثامنه والنافضة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الزمان التي تدل عليها تركيب الفعل اعنى الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيفترن في هذا المعنى الجملة اعنى مضد مضافا الى الاسم بزمانا في الفعل اعنى الذي يدل عليه تركيبه والذي

فيها ضمير الثاني
 هـ وتكون ثامة بمعنى
 ثمت وزائدة وصار
 لا تنقل واصبح ولست
 لا حلا التماهي له فصل
 صافي وفعال
 يعني انه يعني دائما
 الاية ومنقطعا كما
 قولك كان زيد دائما
 ولم يبدل لفظا كان
 علما احلا منه من
 الحزن، غلظ من الله
 من من كان له
 ظننت له
 العراب والخيال
 العراب خلف النجاة
 والبرازين سرى الكسرة جمع
 اسر روي مع الكرم وجمع هنري
 سرة وهو جمع عزيزان جمع فصيل
 فصول النجاة بالضم معظم الماء والفتح
 زيادة له الامس اصوات
 وكنت على فذوكون
 كوننا كحفت به وسكنت
 اكبا ماشد من خيل
 المسورة
 المربعة والمسورة
 العلوية
 الكفاية
 الكفاية

الحق في الكون طرفة من المحزون

القلوب من النوق لب

مبزلۃ البحاریۃ من

منا

الامور

پیشو ازادان

سید زینب علیہ السلام

والله اعلم

15

السلامة

المصنف

الأشهر معدود

بقية معنى الأفعال الناقصة

ما زالوا خزانة كمال
دائما يقولون

५५५

مجلس

تاریخ

وقوله

فلا والله

٢٠٠

ذالك

عزیز

۱۰۰

三

五

بیا و بیاض

۱۰۰

بہر محذو

۱۳۱۱
۱۳۱۲

三

2

Wish

10

11

—

1

الافعال

اجتمع طلبان
مختلفان على
مصدر الحجز
في حاله
الكلام فان
قبل ذلك

شلوبين اوشلوبينه بله
المغرب منه ابره
شلوبين لغور
قاموس
والشلوبين

ع
فی
ک
الفصل فی الخ
ع
المد
من مینة الشیخ
وقد وجع سبع ودرج
الظلم اذ استقر ارتقا
فقد وجع سبع ودرج

روا النسب في مزاج

بالمكان ذكره في وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امر مثلاً والاخر استنفها ما نحو كون هل ضربت استحال
اذا الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة وهو حال واما ان كان خبرها مفرد منضمنا
لمعنى الاستنفها جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو بان كان زيد وابنه كان زيد وكل كلمة استنفها تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستنفها ولا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى ينفذ هو ومضمون الخبران قبل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرنا نحو بان كان زيد فلك ان كلمة الاستنفها احدثت في الجملة التي يليها
فصل معنى الاستنفها في جملة اخرى بعدها فعل هذا يجوز في قولك استنفها اخبارا لهذا الفعل اذا لم تكن مصدرة
ماء النفي ولا تقول بان ما كان زيد ولا مقى ما زال زيد لوجوب مصدر ماء النفي ويجوز معنى لم يزل هذا واي وقت لم يكن
سماحت ومنع الجزولي والشاويين ذلك في ليس نحو بان ليس زيد ولا ولي الجواز ان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس
تقدم الكلام عليه وان منعنا لاداء الى الحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فاجواب ذلك
على سبيل المبالغة ونفرض لك في غير المستحيل نحو معنى ليس وجود الله نعم او علمه او قدره ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مستملا
على ماله مصدر الكلام وجب تقديمه على كان واخوانه لم يصدر بما وفك ما كلمة الشرط نحو بان لكن اكن او كلمة الاستنفها
نحو بان كنت وابنه كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل
وكذا ان دخل الالف على الاسم نحو لم يكن فانما الان بد او فاما لم يكن الا زيد لما ذكرناه في باب الفاعل ويجب ان لا يخبر عن الخبر اذا
كان خبر الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتهما نحو كان عندك انك فاقم وعندك كان
انك فاقم لو تأخر الخبر شبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضا والشان في الفعل ويجوز تاخير الخبر عن كان واسمه معان دخل
الا نحو ما كان زيدا فاما لا فاما ويجب توسيطها واخبر كان اذا الفعل مصدر لما يشق المصدر كان فاما لا يفضل بين وبين الفعل
كهل واسما الاستنفها والشرط نحو هل كان زيد فاما ومضى كان كان فاما يذا لا يفضل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
في المنصوب على شريطة التفسير انا منه الاستنفها وماء الثانية اذا لم يكن مع زال واخوانها يجوز لتوسيط الخبر بينهما وبين
الفعل التام نحو ما كان زيد فاما ما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مفعول
عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه احسنا كان زيد وجهه فصلت بين العامل ومفعوله الذي
هو كجزئه بالاجنبى انا اذا تأخر منصوبه فيجوز على فتح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمر اذا المنصوب
ليس كجزئه انا اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز على فتح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذا ظرفا يقع فيها والتركيب
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجهه منع توسطها او تقدمها الاصل الجواز ولا يفضل عند البصريين بين كان واخوانه وبين المنوع
بها من معمولها في الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل التام عامله ضعيفا
ولا يفضل بينه وبين معموله من الاجتناب الا بالظرف وان كان العامل فويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فصله بغير ظرف ايضا نحو عمر واذا كان زيدا ضاربا واجاز الكوفون الفصل بين كان ومفعوله بغير الظرف ايضا نحو كان
عمر واذا كان زيدا ضاربا وفوق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا الفصل بذلك المعول الفاصل بينه واما الفصل فجوز
في الفصل نحو كان زيدا ضاربا عمر ولم يجوز في المتفضل نحو كان زيدا عمر وضاربا واما هم خلافة ذلك فلهذا البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخوانه نحو كان زيدا نحى فاذا كان زيدا باخذ نحى قال فنان هذا جاز حول يؤلم بان
اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يحذف هذا الباب عن النكرة المحضة اذ حصلت القابلية ولا
يطلب التخصيص مع حصول القابلية على ما ذكرناه في باب المسند اقل مادام فبهن فصل جازا ونقول ما زال رجل وانفا
بابا وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة مفرقة كذا الشدة سيوية وقد يحذف هذا الباب في باب ان بمعرفة عن كثر
ولم يحذف ذلك في المسند والخبر لا يسار لا نقا لارابي الجز بين هناك واخيرا فيها مائة وقد ذكرنا ان سبويه قال في نحو
من زيدان زيدا هو الخبر قال الزنجشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون من اجمعها عسل
وماء فبين نصب فراجهما وقال ولا يك مؤلف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اخبارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك مؤلفي منك الوداعا وان يرتفع فراجهما على اصناف الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند
مجاز اخبارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الامر انهم قالوا ان اولى بالاستمته مما تقدم في نحو قوله
ما كان جنهم الا ان قالوا مع كونها معرفتين لشابهتها الضمير من حيث لا توصف كالمضمر وانما جازهم على تنكير الاسم ونفرض
الخبر عند اللبس في بابي ان وكان واورد سبويه للتشبه بالاخبار عن النكرة بالمعرفة استكران كان ابن المراجعة اذ هما معا
يجوز الشام ام متساكر وقوله فانك لا تنال بعد حولي اطلبى كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عن ابي

التأنيص

كان سحر كرام جنون ورد عليه المبرح بان اسم كان هو الضمير هو معرفه واجب المبرح عن سببونه بان همزة الاستفهام
 في طلب اطلب اسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل فان رفاع ذلك المرفوع بمضمرة بفتح ذلك الفعل اولى اسم
 كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يلها المستويان
 واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان اسما ولها ما فلا يكون
 في ضرورة الشعر كما يحى في باب العطف هذا ونحن نذكر في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر بغيره بظاهر
 اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امره هلك وفي قوله خاضه اظى كان املا م حارا اولى ان يرفع ظي
 بكان مقدومه لما يحى في باب العطف بعد سوى ولا ابالي لا يقع همزة النون في داخله على الفعل واجاب بعضهم المبرح
 عن سببونه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكر او رد جوابهم بان الضمير المراجع الى النكرة معرفه بدليل وقوعه مبتدأ
 نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه هو
 معرفه نحو جاني رجل فضربه والا فهو نكرة نحو ارجل ضربه ام امره كما مر في هذا المرفوع والتكرار المفسر للضمير في الاسباب
 الثلاثة غير مختصة فالضما اذن تكرار واعلم ان ليس من بين اخوانها تختص بكثرة يحى اسمها نكرة لما فيها من التفرع
 بجوار حذف خبرها كثر اقول انما يحى لئلا يخل الى لئلا يخل جازيا وبيل بل خلت على الفصارت حرف عطف مثلها
 وجميع هذه الافعال منصرفة الالف ومادام ولضار يفهما ما لها ولا يستعمل لما زال واخوانها مصدر واسم فاعل الانا متين
 لانها لم يزلها حرف التثنية وهي لا تدخل على المضرد وقد حذف لام يكن للبحر فثبتها التثنية بالواو وحذف مع انه قد حذف
 للبحر حرف كنهان لا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يكن مغترافه كما حذف كثر لم ابال فبيل لم ابل بعد ما حذف منه الباء
 لكثرة الاستعمال ايضا قال سببونه اذا لا في نون يكن المجرور ساكن بعد هاء المجرى حذفها قال الله نعم لم يكن الدين كفووا
 لفقوا بالحرية وخرجهما بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحرف
 على ان هاجره رسم دار قد تعق بالسر قال السري هذا شاذ فل سببونه فاعلم الخبر اذا كان ظرفا مستحقا وليس
 ذلك الظرف مستقرا بفتح الفاف وكذا كل ظرف عامله مقدرا لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار
 زيدا كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم
 الظرف في اللغو فهو ما ناصبه ظاهرا لا ماذن فصله ولا يتم به نحو كان زيدا جالساً عندك ولما قوله نعم ولم يكن له كفووا احد
 فاما نادم اللغو فيه لانه معقدا لقائده اذ ليس الغرض نفي الكفوطة طافا بل نفي الكفولة نعم فقدم اهتماما بما هو المقصود
 معق ورعاية للفواصل لفظا فوله افعال المفاربه ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصوله واخذنا به الكساري ان عسى ليس من
 افعال المفاربه لان عسى طمع في حق غيره نعم وانما يكون الطمع فيما ليس اقطاع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدو ما لا يوثق
 بحصوله ولا يجوز ان يوثق معناه رجاء لدنو الخبر كما هو مفهوم من كلا الجزئيين والمضام اي ان الطامع يطمع في تو مضمون خبره
 فقولك عسى الله ان يشفي مريضى الى ان يوثق بشفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في تو مضمون
 الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب وبعد مدة مد يد كما تقول عسى الله ان يداخلني
 الجنة وعسى البقي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو يعنى لعله يخرج ولا يتوقى لعل اتفاقا وكذا في عسى
 طفق و مراد فانه من افعال المفاربه بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان مغنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس
 باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب بل من زيدا لا قبل شرعه فيه لان معنى القرب فله المسافة بل يصح ان يقال
 بهن شرع في الشيء قريب مما ذاك الشيء على يد فعل هذا ليس من افعال المفاربه التي هي موضوع لدنو الخبر الا كاد و
 مراد فانه يقول المصخر رجاء او حصوله واخذنا به خط لان نصب هذه المضار على التثنية في الظاهر وهو مضمون عن نسبة
 فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني لبيبة يد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر ولدنو حصوله
 اولدنو الا خلفه وليس عسى لدنو رجاء خبر بل رجاء لدنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخوانه ليس لدنو الاخذ
 في الخبر بل هي لاخذ فيه ولفظ الجزوي وهو ان عسى لمفاربه الفعل في الرجاء اوضح مما مضى من المعق ونجعلنا المتعق
 حالا من الخبر اي لدنو الخبر رجاء او حاصله او ما اخذنا به على تكلفه اذ لا يستعمل فيه مثل هذه المحققات البعيدة
 لم يصح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول والذين قريب حصوله متاف لان القرب
 ما لم يحصل بعد فوله كاد في اول عسى هو غير متصرف فيقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف
 ان والثاني كاد فيقول كاد زيد يحى وقد تدخل النفي على كاد فهو كالا فاعل على الاصح وبيل يكون في الماضي
 لا ثبات وبيل يكون في الماضي لا ثبات وفي المستقبل كالا فاعل ثباتا بقوله نعم وما كادوا يفعلون ويقول ذي الرمة

نور رفاعه ضمير

نور رفاعه ضمير

بحر

حذف قبل حرف كنهان
 للبحر وذلك لان
 التثنية لا يكون
 التثنية لا يكون
 التثنية لا يكون

افعال المفاربه
 في تقديم الكساري
 اذ هو طمع
 في حق غيره
 فاستحسن تقديمه
 في قوله كاد
 لان كاد
 في حق غيره
 فاستحسن تقديمه
 في قوله كاد

مبحث الافعال

ان غير الهمزة المحبوبة لم يكد يسر الهوى من حيث مبهمة يبرح والثالث جعل طفق وكره احد وهي مثل كاد واوشك وهي
مثل عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر فال سبب عسى طمع واشفاق فالطلع في
المحبوبة اشفاق في المكره نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يصر في عسى بل لم يأت منه الا الماخ
لغتمه معنى الحرف اي نشاء الطمع والرجاء كعمل والاشاء في اغلب من معلى الحرف والحرف لا يصر فيهما واما
الفعل نحو عبت والجملة الاسمية نحو انت حتى فعلى الاشياء عارض فيها فالي قال الجوهري عسى من الله واجبة لا سخطه الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في الجهول وقوله ثم عسى به ان طلفكت للتخوف لا للخوف والاشفاق كما ان
كلامه تعالى لا يها والاشفاق لا للشك قال ابو عبيد عسى من الله ايجاب فحاء على احك لغنى العرب لان عسى للرجاء واليقين
ايضا وانما لان مقبل طعن بهم كعسى هم ينفون به ان يعاون جواز الاشياء اي ظني بهم فحين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى غير كلامه تعالى اليقين فقوله عسى اليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر بين
عسى واقتضاه ضمير المتكلم نحو عسيت عسيتا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتا عسيتا عسيتا عسيتا
عسيتا او نون الجمع الموثقة نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عند نظره وكونه بمعنى لعل وانما ضمير
المرئىع به يدفع ذلك لان يعنى بما اعند ربه ابو علي في لبس كما تقدم قوله عسى بدان يخرج المناخر من على ان عسى
رفع الاسم وتنصب الخبر كان والمفتر بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر اسند لا بالمثل النادر من قوله عسى الغوم ابو سا
وقوله لا تلح ان عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كونه ان يفعل خبر قبل اما قل ذلك لان الحديث لا يكون خبرا عن الجثة
قال ابو سا وصائما الضمير عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يفقد مضافا اما في الاسم نحو
عسى حال بدان يخرج او في الخبر نحو عسى بد صاحب ان يخرج او في الخبر نحو عسى بد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي الفطري
عسى بدان يفهم اي عسى زيد ذهابا في هذا العدد وتكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدالا في الاسم ولا في الخبر قوله
بعضهم ان زائدة فيه ايضا نظرا لان الزائدة لا يلزم الامع بعض الكلام كزيادة ما في قولهم اقبل ازا ما ولزومه مطرد في موضع معين مع
اي كلمة كانت بعيد وقبل المفتر بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حق بلزم كونه الحديث خبرا عن الجثة وذلك لان
الكلمة تاربه بدان يخرج اي يخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل باقادة عسى لاشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيد شئ جعله حسنا ثم تغير عنه باقادة انشاء التعجب كذا قالوا اصل معنى ما احسن زيد شئ جعله حسنا ثم تغير عنه باقادة
انشاء التعجب كذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد فرب ان يخرج زيد اي خرج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدلا لاشمال كقوله نعم لا ينهيك الله عن الذين لم يقاتلوا في قوله نعم ان ينهيكهم اي لا ينهيكهم عن ان ينهيكهم
والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يارب و عسى ان يقوموا فاجاء بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعده
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فعلى عسى بدان يفهم اي يتوقع ويبرج فيبانه وانما غلب فيه بدلا لاشمال لان فيه اجالا
ثم نقصيل كما مر في باب ابدال وفي بابا التثنية تم تفسيره وقع عظم لذلك التثنية في النفس كما مر في ضمير الشأن واما عسى صائما
وعسى الغوم ابو سا فاشاد ان على ضميرها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوم ابو سا وعسيت ان يكون
صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدرى لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه ان بعد وقوع عسى فيكون
المصدر وايضا معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان التثنية ههنا
اول كما ذكرنا فاعلى مذهب الكوفيين اذ احدثت ان في الخبر مع فله ذلك فلما انها مقدرة حدث لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم نفع بالعبد خبر من ان نراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عسى بدان ان
يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اخبار
البصريين عسيتا ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والموثن وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعلى عسى و زيد فاعلى
يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله ثم عسى ان يبعثك ربك مضافا مجورا لوجعلنا الفعلين متنازعين
في ربك ليجزا عما لا دل على عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعضا الصلة وبعض قوله ثم عسى ان تكرر شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعلم الثاني وان يكون ان تكرر هو افعلى عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا
منهم وعسى ان يكن خيرا منهم واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيد وعسى ان يقوموا فان فاعلى عسى في قوله واحدا
ولا يفتقر عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواحي المبتدأ كما كاد كان منها وقوله نعم كاذب مزيج فلوب قريب منهم في كاد ضمير الشأن
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعلم الاول ولوا عمل الثاني لقال كاد الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله

رسول الهی
و پیما واحد و مبدل
مستعار
ای الله را و دو الحجاب
و
عسی
و جبین جمیع القرآن
الاقوله عسی بان یطعن
السوفه المغنا
فیه نظر و

الفصل في حركاته

[illegible]

الطار الغوبير
 تعقبه على غوبير
 غوبير في الكلبين فيه
 جميع هذه فقرة
 البوا قال الا فيه عدو
 فانها عليه من راف ان ي
 فصار شلا الكلبين
 من شدة دمال الكلبين
 معروف وها ان يخرج
 لما تكتب في الخ
 برحاب الطين ينج
 واخذ من الغوبير
 مرحة

لأن محمد بن عبد الوكيل

كما مر وما على فراه من فله كاد يزعج بالباء فليس من باب التنازع والواجب ثابت احدا لفعلين لا سنده الى ضمير المؤنث
 بل هو على ضمائر الثان في كاد وتوكل كاد بهوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايتها شئت ويحتمل ضمائر الثان في كاد ومثله
 ليس خلق الله مثله وليس بشهورا ضمائر الثان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال التافضة الا في كان وليس ولا
 يتقدم ان مع الفعل على عسى ما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير منصوب وما عند من قال انه بدل فلا شفع
 فقدر على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولما فعل وكنت وليكنى تركت على عثمان بنكح لعله
 اي كنت افعل وكذا نقول كد عسى اذا قبل عسى زيدان بهوم اي كد عسى زيدان بهوم ولا يحذف المرفوع في هذا
 الباب غالبا من اختصاص فلا نقول كاد رجل بهوم ولا عسى شخصان بهوم الا قبل قوله وقد يحذف ان كونه عسى
 الكرب الذي مسبت فيه يكون وراه فرج فربيه هو قبل تلك لتبني عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
 مر ان ذلك عند الكوفيين يتقدم ان كاد كذا ويحذف في اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عابدا الى
 اسمائها فلا نقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المستند اليه سببه بمعنى الفعل المستند اليه ضميرا اسم نحو كاد زيد يخرج
 نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حري زيدان بفعل كذا بكسر الهمزة واخلو لعمري ان بهوم استعمال عسى بلفظ
 الماضي فقط ومعناها صار حريا وحري اي جديرا وصار خليفا واصلا ما حري بان بفعل واخلو لعمري بان بهوم تحذف
 حرف الجر كما هو الفاس مع ان وان ويقال ايضا هو حري ان بفعل بفتح الراء والثون على انه مصدر بمعنى الوصف
 فلا يثنى ولا يجمع ولا يثبت نحو هن حري ان بفعل فاذا قلت هو حري على فعل او حري بكسر الراء كيم ان يكون ثبوت
 وجمعك وانك ويقال ايضا بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلو لعمري مع الفعل نحو اخلو لعمري ان بفعل زيد كما
 قلنا في عسى ان بفعل زيد وقول الشاعر عسى طوي من طوي بعد هذه ستطفي غلات الكرا والجوايح السنين فيه عند
 المتأخرين من متيقان لكونهما للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعد
 كما في قوله نعم ثم بداهم من بعد ما رواه الايات ليستجيب الابه اي يتوقع اطفاء غلات الكل بولي والثاني كاد اي ما وضع ليدنو
 الخبر كاد وهو من كدك بكاد كذا ومكاد كبت لهاب حكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كحقت بخلاف خوف ومخافة والاول
 اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قريب لا يستعمل على اصل الوضع ولا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك
 في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل يقال اوشك فلان في التبريد من مرادفات كاد واوشك اولى وكرب هائل وكرب في
 الاصل بمعنى قرب يقال كربت لثمت اي دنت للغرب واما اولى فمعناه الاصل في قرب قال فعاد بين هاديين منها واولى
 ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لا ولي ويجب بحري خبر هائل من ان واما ان
 كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجرورة والتبريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو يتقدم بحري
 الجراي كاد وكرب من ان بهوم واوشك في ان بهوم ثم تحذف حرف الجر على الفاس او جواها منها حذفت الكثرة الاستعمال
 وان اما منصوبا او مجرورة على المذ هبئن كما مر قد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه
 ويجوز ان يكون على التنازع فاشك المقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي جرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
 عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يتقدم مع الحذف كما في الجمع بلعبدى واما
 ان تحذف راسا فلا تقدر بها ويستعمل كاد وكرب اوشك لشد دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد
 مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ابيا وهذا اخر ضمير الثان فيه في نحو كاد توبع فلوب فربى وتستعمل ايضا الافعال التي
 للشرع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانتاء وقبل وقرب وهب علق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و
 اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
 واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله ثم وجعل نظاما والتوراي وجد وكذا انتاء الفعل واميل على الفعل وقرب الفعل
 وهب الفعل من قولهم هب البعير في سيراى فليط فيه فاستعمل استعمال كان لثمتها معناه واما هب فليط فاما الزم
 بحر بد خبر من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المباعدة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب بدل على المباعدة
 كن لزل وصريح فكانه للبا لثمت في القرب لاهو بالافعال الدالة على الشرع فاستعمل خبره بغير ان نحو هب فليط فاما الزم
 افعال المقاربة اي كاد ومراد فانه وافعال الشرع اي طفق ومراد فانه فرغ عاكسا ومحولة عليها لم يتقدم ما اخبارها عليها
 كما كان يتقدم خبر كان عليها واما الزم كونه اخبارا فاعمال الشرع فضلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
 والمضارع المقترن بان لان المضارع المجزئ عن علامات الاستقبال ظاهرة في الحال كما مضى في باب بهوم حيث الفعلية
 بدل على الحدود دون الاسم بدل لئلا تك اذا قلت كان زيد وقت الزوال فاما لم بدل على حدوث الغيبام في ذلك

المسمى الفصحى
 ان يكون ذلك في
 بحر جوهري
 بحر جوهري
 بحر جوهري

وهذه الافعال
 حري

حصول
 الفعل
 المعنى
 المعنى
 المعنى

هذا الخبر
 في باب
 الاصل
 المعنى

فعل النجى

الوفاة ومن حيث ظهوره في الحال بدل على كونه مشغلا به دون الماضي بدل لئلا كان زيدا وثبت الزوال
 فاعل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال بفهم دل على انه كان مشغلا به في ذلك
 الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الاعمال على كان وفصل المغنيان المذكوران اي حدوث مصدر خبره او كونه
 فاعلها مشغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بان ماضيا وانما غلبت افعال المقاربة اعني كاد ومارا
 كون اخبارها كذلك وجوز انفرادها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانت الا لشغال والشرع فهي ليست
 منه فتمنع المعنى كان مثل افعال الشرع بل محولة عليه من حيث الاستعمال فسطحنا في بعضها اذ ان الخبر بان كونه
 قد كاد من طول البلاء ان يفسحوا له مجز ذلك في خبر فعل الاشغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا ماضيا بان و
 منعهم من ان يكون مصدر نحو عسى بهد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيدا لان المضارع المقتضى بان الاستقبال خاصة
 والقطع والاشغال محضتان بالمستقبل فهو الباقى بعضى من المصدر ومن ثم لم يحمل لعل بان كانت من اخوات ان علمنا ان
 لعل ان يقوم قوله وذا دخل التقى على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفى كاد اثبات واثباته نفى بخلاف سائر الافعال اما كون
 اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكوداي القرب فهذا لا يثبت نفى فهو غلط فاحش وكيف يكون
 اثبات الشئ نفيا بل كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بل لا يرب ان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفى مضمون خبره
 فهو صحيح وخو لا نرى من الفعل لا يكون الامع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكانت اخذ في الفعل لا فرجا
 منه واما كون نفى اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفى الكوداي القرب في ما كاد ان يثبت انهم اثنان لذلك المضمون فهو
 من الخش غلط وكيف يكون نفى الشئ اثباتا وكذا ان ارادوا ان نفى القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل
 نفسه فان ما ضرب من الضرب الكد في نفى الضرب من ما ضرب بل قد يحى مع قولك كاد زيد يخرج فربنه تدل على ثبوت
 الخرج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
 وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا ثبات بين انتفاء الشئ في وقت وثبوت في اخره انما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه
 في وقت واحد فلا يكون اذن نفى كاد معينا لثبوت مضمون خبر بل تلك القرينة هي المعينة لثبوت فان حصلت قرينة هكذا
 فلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله نعم قد نجوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا ينجون قبل ذبحهم
 وما فر بوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من لغتهم في قوله اتخذ غاهرا ادع لنا ربك بين لنا ما هي ادع لنا ربك بين
 لنا ما لنا وهذا الثبوت دال على لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد
 يسافر فلنا نفى مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله نعم لم يكد يرهاها وقوله اذا غمر الحجر البليت
 اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفى كاد اثبات فقال
 بعضهم انه لا يثبت في الماضي كان كقولهم نعم وما كادوا يفعلون او في المستقبل واسندل على كونه في المستقبل ايهم لا يثبت
 بخطبة الشعراء والزمه اذا غمر الحجر البليت وقولهم راه فديح حوادى لك الى عترة والزمه لم يكد الى ما جدد ولم يكد مستقبل
 لانه جواب اذا قلوا انهم فهو الاثبات لم يخلوه والجواب عن الاستدلال بقوله نعم وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
 مضمون من القرينة اعني قوله نعم قد نجوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفسد الاثبات في قوله مات زيد وما كاد
 يسافر لما يمكن قرينة واما الجواب عن خطبة الشعراء بان خطبتهم ونصوب ذال الزمة في بدليته بناء على الدليل المذكور ان
 نفى القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذال الزمة في رتبة من قال حين سمع تلك الحكاية اصاب بدليته
 واخطا رتبة وقال بعضهم ان نفى الماضي اثبات لشبهه قوله نعم قد نجوها الاية ونفى المضارع نفى لقوله نعم لم يكد يرهاها
 وقول ذال الزمة لم يكد يرحرر وحده لا خفش يجوز زيادة كاد وقوله والثالث اي الذي يفيد شرع فاعل في مضمون الخبر
 وقد ذكرنا مراد فاعل طفق واخوانها يقال طفق بطفوق طفقا كقرب يفرق فافوا وحكى الاخفش عن بعضهم طفونا وقد جاء
 طفق بطفوق كجاء جليس ويبعثل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب ندر اهم
 فاعل او شك قوله وهي مثل كاد يقنى في الاستعمال وقد يحى خبر جمل جملة استهتة قال وقد جعلت فلو ص بي سهريل من الاوار
 مر بها فربيت وقد يحى جملة شرطية مصدره اذا قال وقد جعلت اذا ما انت بتفليق ثوبى فافض فافض الشارب التمثل
 قوله فعل النجى ما وضع لانشاء النجى هما صفتان ما افعله وافعله به وهما غير منصرتين نحو ما احسن زيدا واحسن زيد
 ولا يلبسان الاما يبنى منه افعل التفضيل ويوصل في المنع بمثل ما اسند اسخر احبه واستد باسخر احبه ولا يصرف بهما
 بتقديم ولا تاخر ولا فصل ما جازا المازى الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سبويه ما بعد ها الخبر موصولة عند الا
 والخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش ما الخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه ولا ضمير

بل يكون مضارعا
 مجردا منها

دخول النفي على
 كان

من مضمون الخبر
 لئلا يكون بل هو
 الخش لان نفى القرب
 وقت

مرح كانه انزال منه
 في قوله

فعل
 الكور بعضهم
 الرطل بدارته وجمع
 الكور وكران
 مر

فعلاء النجى و معناه

فما قيل مفعول عند الاختصاص والباء للتعديما وزايد فيه ضمير قوله ما وضع لا نشاء التعجب اي فعل وضع لا نشاء التعجب
لان في اسم الافعال لا ينقض احد بخلافها هيك بالله وند وولها له وبالك وجلا وكاليوم وجلا وبله وجلا وثلاثة وجلا
لكن ينقض بخوف فله الله من شاعر ولا شل عشرة فانه فعل وضع لا نشاء التعجب ليس بخوض الدعاء وكذا قولهم ارحب ربنا
الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعه للتعجب بل سعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجب وعجب
فهو وان كان فعلا فليس لانشاء واعلم ان التعجب نفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا
ظهر السبب بطل التعجب لا يجوز التعجب منه نعم حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب اصطلاح الفاعل هو ما يكون
على صيغة ما افعل او افعل به والاعلى هذا المعنى وليس كل فعل فاعله هذا المعنى يمتنع عندهم فعل التعجب قوله وهي
غير منصرف في تشابهها بالانشاء للمخوف وهي غير منصرفه وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان كان جملة فاعله
ان لا يصرف فيه احتياطا لتخصيص الفهم كاسماء الاعلى فلهذا لم يصرف في نعم وليس وفي الامثال قوله ولا يبينان انه قد مضى
ذلك في باب الفعل التفضيل ويهدى عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبدى الا ما وقع في الماضي استمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا ضربت منك غدا ولا يتعجب الا ما حصل في الماضي استمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم ينكامل
بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يمتنع فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر سبغ
التعجب على الماضي اعني ما افعل قبل لا يبدى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المفعول الى
فعل اذا كان من غير نحو ما اضرب وما امثل ليدل بذلك على ان التعجب من صار كالغيره لان باب فعل موضوع لهذا
المعنى وكذا قيل في الفعل التفضيل يمكن اصل ما اضربك لزيد وما امثلك له وانت اضرب لزيد وامثل له ضرب لزيد
وقوله واما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يبعد بان الى
المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبدى فعل التعجب من المبني للمفعول
لما مر في الفعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيها للمفعول يكون ما اخذ من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو
لانم ورجا من المبني للمفعول اذا ائتم الناس بالفاعل نحو ما اجتهت وما اشهر وما امثله الى وما اعجبه الى وما اشها
الى فتعدي كما ذكرنا في الفعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى الى وبعد نحو اخطى عندي وذلك اذا نظمت معنى
الاحتيا والبعض قال سبغوه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان البعض والعجبه وامثله من بعض وعجب ومثله
وان لم يستعمل واشها من شهور كما يقال وموت البدر يدو وناس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني
صلة لما المضدي في الفاعل مفعول التعجب منه بعد ما اشد واشد به ونحو ما اخوما اشد ما ضرب واشد بما سجن ولبني ايها
من باب فعل افعلنا ساعدا سبغوه سماعا عند سبغوه نحو ما اعطاء المعروف وما ابغضى له والاختصاص والبرجوز
بناء من جميع الثلاثي الزيد فيه كمر في الفعل التفضيل ويتابع من غير فعل نحو ما احك هذا الشاه كما قيل هو احد الثابتين
اي كلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كمر يستعمل منهما الفاعل نحو ابل وغرس قد يمتنع من
غير منصرف نحو ما انعم وما ابش ويجوز ان يلقى من العيوب لبا طنة كالفعل التفضيل نحو ما احفقه وما اتوك وما الدد ويدد
ماخبر وما شرف جدد لغيره بخلاف خبر وشرة التفضيل فتعدي الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه فعل التفضيل سواء
ولما يشبه فعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبدى وشرائط بنائه ونصيح العين في نحو ما امله وما ابغعه ونعتيه
بما يتعدى به اصل التفضيل نوهم غير الكسان من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كالفعل التفضيل نوى وهم نصغبرهم
اباء في نحو ما املح فركا ناشد لنا ولما الكسان فوافق البصيرين في فعلته ولولا انقضاء افعل التعجب انقضاء التعجب
منه بعد انقضاء المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينص ومدا عند ذوالفتح اخم يكونه مضمنا للمعنى التعجب الذي كان
حقيقا بان يوضع له حرف كمر في بناء اسم الاشارة بنى لضمته معنى الحرف ويبقى على الفتح لكونه اخف مما يبدى واحسن
خبر اي شيء من الاشياء متعجب من حسنة وما نكر غير موضوعه واعندنا نصب التعجب منه بعد فعل يكونه مشاها للمفعول
لجته بعد فعل المشابه لفعل مضمرا فاعله فوقعه موقع المفعول به فان نصب نصبه فلهذا لا يبعد بان يابى
اجبت الظاهر ليس له سنا بنصب الظاهر وهو ضعيف لان التصب في مثل اجبت الظاهر ليس له سنا بنصب الظاهر وهو ضعيف
لان التصب في مثل اجبت الظاهر وحسن الوجه فوطنة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة
ولا يضاف فعل الى التعجب منه والجواب عن نصيح العين في نحو ما امله وما ابغعه واقول به وايضا بان الاعلال نوع
نصرف وفعل التعجب غير منصرف ومن ثم لم يجر الادغام في نحو اشد به في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير
فع كونه شاذا مفصوفا على التماز الا عند ابن كيسان فانه يبدى طراده ويبقى عليه فعل به في جواز التصغير ما ناجان

وويليه
مايكيد
نقلم
لاذلا
اصابع
المنش

في باب جند بارج
وقدم بارج قلد بارج
فلهذا بارج بارج

اربع و باقره

فاسن للزعمى

نَفْسٌ بِغَاظَةٍ مَا بَغِضًا
وَبَغِضَةٍ إِلَّا الْبَاطِلُ فَابْغُضُوا
أَسْمَاءَ مَعْتَرِ

میر کفتم مفت الیدیه والدار
از ید منا المدح بالمر خاقه
ارتقا به قله و بلفق

التوصيل
وجعل الفعل
المصدر
لما في فعله
المتجيب

حجب القلع وبعير حب
من الحب المقطوع

و دنیا پر کھڑے ہو کر
عزت و شرف

فعل التعجب

ذلك لا يتركه التعريف فيه شابه الفعل الا انه كايضا قول منك قوله ويوصل في المنع يعني بالمنع ما لا يكون ثلثا نحو ما
احسن ما استخراجا ودرجته او كان من الالوان والعيوب اظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن ثلثا نحو ما اشد
كونه فاما لزوم النفي كما ينسب او موصوفا للمفعول وعادة المصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادر لها الى التعجب منها ولا الى بيان
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو ينسب او موصوفا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لعم وبشر وبذر يدع حتى توضع شيئا
منها بعد ما اشد واشد منك ونما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقبل استغناء
بما اكثر فالتعجب في قوله ولا ينصرف فيها بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على
شيء فقد اخذت المقدم عليه عن المقدم به بدلا منك تقول زيدا ما احسن ولا زيدا ما احسن ولا زيدا احسن لما ذكرنا من الوجهين
في عقد نص فيهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمجيب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز انفا للفصل بين المفعول
وعامله الضعيف بالاجتناب فلا يجوز انفا للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالاجتناب ولا يجوز لفظة ما احسن امر
زيدا على ان يتعلق امر بلفظ وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن فاما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب
وان كان بين الفعل والمفعول واما بالظرف فنعمه الا خففوا المبتدأ واجازة الفرض والجرح ابو علي والمماز في نحو ما
احسن بالرجل ان يصعد واحسن اليوم يزيد واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعه نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا وبفضل بكان وحدها بين ما وافتل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها
منه واحسن زيد خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب ففعل التعجب لا بد ان يكون على فعل وفائد
الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن وافع دائم الا انه لم يفضل زمان التكليم بل كان دائما قبله
وشد الفصل باصبح وامسى في توطين ما اصبحت ابردها والضمير للعداء وما امسى اذ فاتها والضمير للعشي ولا يجوز السمع
فيها ولا يقاس بكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاعتراف
في احد قوله وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجمل بسببه فالتعجب هنا سبب التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شيء من الاشياء الا عرفت جعل زيدا حسنا ثم نقل الى نشاء التعجب فمضى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء بسبب كونه يجعل جاعل نحو ما افد الله وما اعلمه وذلك لانه انحصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مفعولا له سببا ولا فخره فعل للعداء ما كان لانما بالاصالة نحو ما احسنه ولتعد به ما صار لازما بالتعلق
فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمر فانهما ضرب زيدا لعمري فابتداء وان فعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعد مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعد ما صلها
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر جويا مع عدم ما اشد مسددا وايضا البئر في هذا التقدير
معنى الابهام الذي بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادرة نحو فتعاهى على قوله ولم يسمع مع ذلك مبتداء وقال الفراء وابن درسيون ما استغناها به ما بعد ما خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهلا سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما اذرك ما يوم
الدين واندرى من هو والله دعه اي لعل كان قال والله عينا جملتها في مثل مذهب ضعيف من حيث انه نقل من معنى
الاستفهام الى التعجب النقل من انشاء الى انشاء فاما لم يثبت ان احسن يزيد فعند سيبويه فاعل صورته امر ومعناه انما
من افعل اي صار فاعل كالحكم اي صار الحكم والباء بعد زيدا في الفاعل لانه قد حذف ان كان التعجب من ان وصلها نحو
احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي فاما بعد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو انقروا
وتبه وان افعل بمعنى صار اذا كذا قبل ولو كان منه مجاز الحكم يزيد واشتم به وبيان زيادة الباء في الفاعل قبله والمطر زيدا في المفعول
فقال الفراء وبنو النحويين وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصنفه الحسن
فكانه منصفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قل وقد وجدت مكان القول داسعة
فان وجدت لنا فاننا نقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا هنر الجعل اكثر من هنر صار كذا
وان لم يكن شيء منهما فباستطاعتنا ما لم يصرف على هذا القول فاعل بان خوطب مشق او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا
او احسنوا واحسنوا احسن لما ذكرنا من علمه كون فعل التعجب غير منصرف وسهل ذلك انما معنى الامر فيه كما انما
في ما افعل معنى الجعل وصار معنى فعل به كصحن ما افعله وهو محض انشاء التعجب لم يبق فيه معنى الخطاب
حق يفتى ويجمع ويؤنث باعتبار ثبوت الخطاب جمعه وانما يثبت فخر احسن على هذا الجعل كهنر ما احسن والباء مزيدة
في المفعول وهو كهنر كما يجي في حرف الجر واجاز الزحاج ان يكون الهنر للضمير زيدا فتكون الباء للعداء اي اجعله

وما كان لا ينافي
اللفظ

نفسه بعبارة
نفسه بعبارة

من الرجل جزاء
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة

في التعجب
في التعجب
في التعجب

قول
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة
نفسه بعبارة

افعال المدح والذم

لا مع ابن بعض الكونيين يقول انما هي ابناء الله تراءى اول حين والآن قالوا بولي قبل ناي ياري جانا وصليت كما زعمت
 ثلاثا وقال العاطفون تحين ما من عاطف وللمطعمون زمان ما من مطعم كما قرع فيم الاسماء والثانية والثالثة اللسان
 تلحقها ثم ردت والاكثرا لا تلحقها الا اذا ولبها الموتى باننا نابعه من اول الامر ذلك اذا عطفت ثم قصته على قصته
 قال فضيحت ثم قلت لا يعينني ولا تقول جاني زيد شدة عرو وقد جوزه ابن الانياري لا ادرى ما صنعت قال ما وبت
 بارتما غارة مشعولة كاللذعة باليسوق قد جاء باصاحب اربيت انما باحسن ثيل عني اليوم او ثيل عن ويجوز ان يكون اراد
 بالانسان مؤثرا والزائدة التي تلحقها العمل ودليل فعلتها ايضا لان وقت ولعلت وبت كما مضى في باب المدح والموتى
 يدل على فعلتها ايضا ما حكى الكسائي فيهما جلين ونحو ارجالا والضماء المرفوعة المتصلة بالارزة من خواص الافعال وايضا
 جواز استعمال جميع باب فعل مع فعلتها استعمال نعم وبش يفي فعلتها ايضا ثم نقول انها بعد ذلك الاصل وهو كونها
 مستقلة بفاعلهما كلاهما ماضيا مع فاعلهما بنفد المرفوع كصفة مفردة على موصوفها كما في قوله المؤمن في الغايات
 الظاهر مسجودا وجره فطيفة فصار معنى الرجل رجل في غايته الجوده فكانه كان رجل نعم اي جسد فصار معاجز جملة مستقبله
 ولهذا نظائر نحو قوله نعم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت نيدا فاما على ما قرع في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله
 الآيات فان الجملة في هذه الصور مستقبلية عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبدا على ما قبل مضمون الثانية مفعولا ومضمون
 الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الرجل اذا صارت بمعنى المرفوع فان كانت علما فهي محكية مطافا
 وان لم يكن فان كانت فعلية وكنت على حالها كما قرع في باب علمت قال نعم ثم بذلهم من بعد ما راوا الايات ليسجنت اي بدا
 لهم سجنهم اياه وان كانت سمية اعراب الخبر انما استحققت مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت نيدا فاما واعراب الجزء الاول
 باعراب لفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجر فمما كما جاز نصب المدح كورث
 بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا ابتاع ولينجز ايضا كما بينها اذ الفعل الواحد لا بد له من مرفوع به وحكي الخبر ان
 ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزمها لان العلم الواحد لا يجر الاسماء واحدا من دون ابتاع ولو اقتص على جزم او لم يكن
 لثانيتها اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسباً للرفع تشبيها بالمفعول ولما الجمل التي هي خبر لبسند او ما اصله الخبر كان
 فاني مفعول ظننت والحال والصفة فليست بنفد المرفوع ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بنفد المرفوع
 كما رجع الى المقصود مفعول لما صارت نعم الرجل بمعنى المرفوع ويجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم انذرتهم الآية لكن
 ليس كونها بمعنى المرفوع كما في سائر الجمل المدح كورث اعني بنفد مضمونها بل بنفد مرفوع هو الفاعل موصوفاً بالفعل المقدم
 كما ذكرنا وكان الاصل تنكيره على نعم وبش لا نه من حيث المعنى خبر لبسند الذي هو المخصوص كما يحكي فكان القياس ان يتم نعم
 رجل زيد ونعم رجلان زيدان ونعم رجال زيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم الزموا ان يكون الفاعل
 معروفا باللام تعريفنا لفظنا كما في اشترى اللحم او ضمير مفسر بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما قرع في باب المعرفة لداع لم الى ذلك
 هو انهم غلبوا ناخبة هذا لبسند عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الاية اذ في النفوس وقع فاء وردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
 كان نكرة الحقيقة لكون الكوا المفسد المدح او الذم في انظاره موصوفا على وجه لا ينكر مدح شخص منكر من الاشخاص واذنه
 لان نكرة فيه فنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في انظاره الجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مرفوع هو فاعل الموصوف
 بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحادث فصار معنى نعم جيد مكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع
 الافعال في المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل كجره فطيفة ولا يقال ان ما ذكرنا قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول
 ندعوا اليه وذلك لانه تقرير بالدليل على ان المخصوص مرفوع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر لبسند مفردا لو كان خبر لبسند مفردا
 لم تدخل نواسخ البسند اعليه مقدم على فعل المدح والذم وموخر عنه نحو كنت نعم الرجل نعم السبدان وجدنا ما اذا ظهر كونه
 مبدا ما قبله خبره فلو كان الخبر بابا على جملة لوجب ان يكون فيه عابد اليه والاعتذار يكون ذي اللام جلتا مستغفرا يكون
 الاستغفار له ولغيره بمنزلة العابد ندنكر ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير اليهم المفسر والتكرار استغفار لان استغفار
 المضمير للجنس غير معهود والتكرار المفسر ايضا بعيد من الاستغفار لكونها في جزم لا يحتاج الاعتذار ان يكون ذي اللام
 نائما مقام الضمير على ما قاله اللطيف لانهم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اقام مقامه لاجعاً الى البسند غير محتاج الى التفسير
 في زيد نعم رجلا وكذا في نحو رجلا زيداً فان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ابوه اعتذارا لانه ليس يكون اللام
 للتعريف لانه هو المطابق لكل فرد فيكون اذا كان في ضمير التراجع بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل بطابق
 كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذم من على زعمه وقد قرع في باب المعرفة ان التعريف لانه هو لا معنى له فلم يبق اذن
 بعد بطلان الوجه الا ان يكون الجملة في تقدير المرفوع على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى التفسير بكونها بنفد المرفوع

الجملة
 بعد ما كان جملة
 وكان زيد قائما

فان كان جملة
 وكان زيد قائما

فان كان جملة
 وكان زيد قائما

فان كان جملة
 وكان زيد قائما

فان كان جملة
 وكان زيد قائما

المعنى

افعال المدح والذم

دخول حرف الجر على نعم وبش مطرد كقول الاعراب لما بشر بولده قبل نعم المولود والله ما يحيى بنعم المولود نصراً لها وبها سرفه
 وفولم نعم الشبر على بش العبر وبش زيد بنعم الصاحب غير ذلك وبش لك والبش لك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم
 كقوله والله ما لي بنا ما صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبش مطرد كقوله بنحو ما صاحبه وحكى فطرب بنعم الرجل على
 وزن شد بد وكريم فحذف الحكاية ان صححت نوبتهم كون نعم كالصفة المشبهة بفعل ما جاء مطرداً من نحو يا نعم المولى ويا نعم الناصر
 ويا بش الرجل على انه منادى وايضاً يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليها نحو ان زيد البش الرجل لله نعم الرجل انت
 مع انما لا بد من ان الماضى من دون قد وهذه الاشياء التي هي غرض القراء حتى قلن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا
 لم يكن لرفع ما بعدهما وجه لا يتكلف ولا اجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئها الا ظرف ولا غير فلا يقال نعم اليوم
 الرجل زيدان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم ينجح الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الضمير في بقدر المفرد
 والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بجداً الفاعل ليحصل التفسير بجداً لا لتمامه فبداً فدخله عوا مل المبتدأ نحو نعم الرجل
 كنت وقوله بينا نعم السبدان وجدنا على كل حال من سجد ومبرم وقد تقدم المخصوص على نعم وبش نحو زيد نعم الرجل
 وهو قبل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائد كما رأيت ومضمر مفسراً بما بعده كقول الاخطل ابو مثنى جذاً نعم جذاً
 وشيخ الحى خالد نعم خالاً واما لزوم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كان قد نادى بالنسبة الى ناخه ويدخله مقدم ما
 نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جذاً لا يرجع الى المبتدأ واما ما ينجح الى التفسير بل هي ضمير
 قبل ان ذكر مضمر ما بعده فالذى روى وان كان كاشفاً لظننى نحو فوطيم مرت بقوم نعم بهم نوماً ونوماً ونوماً وبش الضمير ان
 اى هم والواو راجع الى الموصوف المصداق لا لمفسر قول مضمر مبتدأ بنكرة مضمومة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبش على الاظهر
 الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يهون اتفاقاً بين اهل المصر بن لعين احدهما تصرف نعم وبش فلم يفعله وانما راجع بين ونوموا
 رجالاً ونعمت امرأة لان ذلك مفعول تصرف ولهذا جازوا نعم المرأة هند وبش المرأة وعد كما جازوا نعمت المرأة لكن الخافوا ان الثانية
 اهون من الخاف على معنى التثنية والجمع لانها لم تكن بعض الحروف ايضاً كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرده نعمت المرأة
 ولم يطرده نعموا رجلين ونوموا رجلاً والعللة الثانية ان الضمير المفرد المذكور استدل بهما ما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا استفدته
 ما يعود عليه الا معنئ شئ وشئ يصلح للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولو ثبتت وجمعت وانما يخصص سبباً فاده معنى
 التثنية والجمع والثابت والفصل بهذا الضمير الالهام فما كان او غلب فيه كان اولى واما ما يميز هذا الضمير فيصرف فيها افراداً وثنية
 وجمعاً وثالثاً نحو نعم رجلاً او رجلين او رجلاً او امرأة او امرأتين او شاة او اثناً منهم ولما الضمير في رتبة رجلاً فالبش بون
 بلون مؤن افراده للعللة الثانية المذكورة والكوفون يجعلونه مطابفاً لما يقصد ببلون ويجمعونه ويثنونهم وليس ما ذهبوا
 اليه بجداً لا مثله قوله وبلونتهما وجه مطابفاً لها فاضه وبالك من بلل وقد تصرف في الضمير كرايت واما ما يميز هذا الضمير من هجاء
 ونبع من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابفاً بقصد عند اهل المصر بن واما عند اهل الكوفة
 فظاهر انهم يطابقون بالضمير يميز في التثنية والجمع والتذكير والثابت واما عند اهل الكوفة فظاهر انهم يطابقون بالضمير
 يميز في التثنية والجمع والتذكير والثابت واما عند اهل البصرة فلا تميز التثنية والجمع والافراد كالتثنية والجمع والافراد
 قصداً للمثنى والجمع وقد صرح ابن مالك والمص بيطابفة ما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
 وميزه بشدة احبنا جارية الا بالظرف قال نعم بش الظالمين بدلاً واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلاً بين المبهم وميزه الا في
 الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جله شاذاً باعتبار الظرف نحو نعم زيد رجلاً ولما الفصل بين ذاك وجداً وميزه الجواز
 استغناء عنه فلما قبل جذاً رجلاً زيد وجذاً زيد رجلاً ولا يجوز ان يجرى لهذا الضمير بالتوابع كالبذل والتاكيد والعطف
 لانه من شك الالهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المقيد للمقصود ويزعم هذا الضمير غالباً ان يميز وقبل في قوله نعم بش مثل
 القوم الذين ان التميز محذوف اى بش مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بش مثل القوم
 مثل الذين او حذف المخصوص اى بش مثل القوم المذكورين مثلهما كما يجزى وقد يجزى عند المبرد وابى على بعد الفاعل الظاهر
 يميز للتاكيد قال نرود مثل زاد ابيك فبنا نعم الزاد اى ابيك زاد لو قال نعم ذرعها سبعون ذراعاً اى ذراعها المصدرة
 لا يجر عنه بانه سبعون ذراعاً وهذا كما يجزى الخالف في فهمه ما وتعال جائباً للتوكيد ومنع سبباً في ذلك لان وضع التميز
 لرفع الالهام ويا قول البيت بنو قيس مثل زاد ابيك زاد ابيك ان مثل حال من مفعولى نرود وهو زاد وقوله نعم ذرعها مصدرة
 بمعنى المفعول اى مذكروها اى طولها سبعون ذراعاً قوله او بما مثل فتهاى اخلف في ما هذه فقبل كانه هيئات نعم و
 بش للدخول على الجمل كما قبل في فلما وظالمنا قال لا ندلى هذا بعد لان الفعل لا يكف لهوناً واما ذلك في الحروف فالاولى
 في طائفاً فلما لو كن ما مصلد به ويمكن ان يقال تاجاز ان يكف نعم وبش مع فعلهما العكس في ما وصفاً لهما الحرف

الرجل فاذا اشر ذلك
قلنا في نعم
كل رجل
او بغير رجل
غيره فلو
ما كان غراطلا
لمقتل الفضل
لما قتل
والمقام
ما كان سدا
ولمقتل طاقين
بغير رجل
من اجل ان
سما تغيب
ان سمع بين
جلد واحد
فان غدا
من الجوارح
محمود

الفصل في فحش
والفصل في فحش

أفعال المدح والذم

انه يحتاج الى تكلف في انشاء المسند والخبر في نحو فتعاهي قال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل تعي وبشر والجمله بعد فاعلها
 في قوله نعم بشما اشترى وبما انفسهم ان يكفروا ما فاعل ان يكفروا وان يكفروا مخصوص في قوله نعم فتعاهي بضم التعاء بفتح التاء
 ويضعف للرفع الذي مضى عليه فاعل ان يكفروا وبشر لرفع حذفت الصلة باجتماعها في فتعاهي مخصوصه اي نعم الذي فعله
 الضمات وكذلك قولهم دفعته دفنا فاعل دفعته وبشر لرفع حذفت الصلة باجتماعها في فتعاهي نعم الذي فعله
 الفاعل لكونه بمعنى كذا نعم وهي مخصوصه ويضعفه عند مجيء ما بمعنى المعرفة الثانية اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
 الا ما حكى سيبويه انه يقال اني انما ان فعل ذلك اي من الامر من الشان افضل ذلك وقال ان شئت فقل اني انما انما فعل
 بمعنى انما افضل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء ما موصوفه او غير موصوفه كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف
 الموصوف من اي مخصوص واثامه جمله مفاعله في نحو فتعاهي بضم التعاء بفتح التاء وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
 انما ان جلا وطلوع الشيا بان يكون التقدير نعم الشيء بضم الشيء بفتح التاء وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
 قوله نعم الشيء بضم الشيء بفتح التاء وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
 من انما هم صفه مخصوص محذوف وان يكون صفه التميز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم في قوله نعم بشما اشترى
 به انفسهم ان يكفروا يجوز ان نقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء بضم الشيء بفتح التاء وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
 والمذكوم بيانا لا سحفا للذم وان يكون صفه مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بفتح الكاف بدل من ذلك المذكوم او خبر مبتدأ
 محذوف والجمله بيان للمذكوم وقال الزحشر في الفارسي في احد فوئيه ما نكره منه من موصوفه المحل اما موصوفه بالجمله
 والمخصوص اما محذوف كما في نحو فتعاهي بضم التعاء بفتح التاء وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
 في نحو قوله نعمه دفنا فاعل دفعته وبشر لرفع حذفت الصلة باجتماعها في فتعاهي نعم الذي فعله
 كما هو مذهب البصريين وهذا المعرب للام في معنى النكرة كما ثبت ويجوز تأكيد لفظا نعم الرجل الرجل بدو فذ بوصف كقوله
 نعم بشر التوريد المورد وقال ونعم الفلي المرن انت خلا فالان السراج قال لان الصفه محضه والمفعول العود والابا
 وقال ان المورد مذموم والمرن بدل من الفنى وليس لئى لان المقصود مع مثل هذا التخصيص ان اذ المخصص لا يبين
 فكقوله نعم ولعبد مؤمن لا يمتنع عند ابى على البرد وهو الحق خلا فاعلها اسناد نعم وبشر الى الذي الجنسبه وكذا من
 وما واعني بالجنسبه ما يكون صله ما غايه وفي نهج البلاغه ولتعم دار من لم يرض بها دارا قال شعر نعم مرثله من ضاكت مذاهبه
 ونعم من هو في سررا عاوان ويقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلته مخصوصه نحو نعم الذي كان البوق
 الدار والاشاء الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الاما وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا
 اليه كقوله نعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي في قوم نعم بهم ثوما والباقي القاعر ليس نعم بفعل النجوه
 افضل به وتضمنه معناه مكانه قبل انهم بهم ثوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلام نعم الما لا الصالح
 للرجل الصالح اي نعم شيئا الما لا الصالح لان المخصوص هو في المعنى منجبه منه ههنا وقد روي مرثله بنوم نعموا ثوما بالحاء
 الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه نعم نعم سمع ابو عبد الله زيد وبشر عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذا فاعل للبر
 بمضاف الى المعرب الجسدي ينبغي ان يكون هذا على ما جازين كسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
 شبهه الانفصال كما مر في باب الاضافه وقد روي شهادت صفين وبشيت الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان انهم
 خلاف الاصل مما ذكره مما يميز ضمير اي يبدل بغيره الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعم اي مرجبا هذا الغيبة
 ونعم هي التميز والمخصوص حلقا معا وقد يوثق نعم وبشر وان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
 نعمت البلد هذه الدار قال ذوالرما وحره عطل بجاه مجفود عام الزر نعمت زور في البلد وكذا يوثق الفعل وان كان
 المميز للضمير مذكرا لانه المخصوص كقوله نعم ساءت مستفرا وحسنت مستفرا قوله وهو لا يسندا ما قبله خبرا او خبر
 مبتدأ محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مفدا الخبر يجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكم الاذلى على مثل عن سيبويه
 وهذا الذي نصرناه قبل قوله بشر اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل بمعنى ينبغي ان يصح اطلاعه عليه وبشر القوم
 مؤنل باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بشر مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص من الذين صفه اشترى
 اي بشر مثل المكذبين مثلام اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يخص لا نه للتخصيص بعد الاضافه لا يجوز
 نعم الانسان رجل الا ان نصفه بما يرفع الجمله ولا يمتنع اعراض نعم بذي يوله بين العامل ومفعوله لانهما كالجمله الاعراضيه
 نحو قولك انصرف ونعم الرجل هو زيد ويجوز بالقاء نحو نعم الرجل هو بوله وساء مثل يس خوساء مثل القوم اعلم انه يجوز
 نعم وبشر كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل بذي يوله بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو موت السيد

لان

نعم العبد وجه

الرفع في بضم

الرفد المرفود

الاستاء

ولنسبه الى امره
 بفتح الراء ومنه المرفود
 شاعر الى امره
 بفتح الراء ومنه المرفود
 بفتح الراء ومنه المرفود
 بفتح الراء ومنه المرفود

رأت الرجل زاده رز
 ومنه رز اذا صبت منه
 حيران كان رجل قليل
 مرزء اكره لم يصيب الناس
 خبره من

فالصفون

فيل جود الفنى تجا

عريس ما بين الكاهل الى

الظفر

نحوه الكرية وامل من لسانه
 ونهون والعرض الطويل يعني
 واستجاء في غيبه الشيخ وهو الرط
 وشمرة عظيم الحفرة وهي الرط
 وروام الزود غيب شيئا
 سغفر والرز

انما بعد

انما بعد

منه

[illegible]

فیدان فی جنب
طریقی

فیض

وكذا الفصل في تخوفا زينا ما | كخف فلا بد من مطالعة هذه جزء
كل من من اسم او فعل وقد بحثنا الى العزاد كما ذكرنا

تجارت الحرف
صن
وان
خفت
الشيء
فقلت
بذاتني
قال لم
فقلت
ابراهيم

عوض الجبر

بأن يكون هناك شيء ظاهر هو بعض الجبردين كما في قوله ثم خذ من أموالهم صدقة

نور

بقية الكلام في من الحجة

بحث الحروف

فذلك من فاعله الفاعل بخلاف البعوضة فان الجرح من بالاطلاق على ما هو المذكور قبله وبعده لان ذلك المذكور
بعض الجرح واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم مقبلة اكثر من عشرين فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان مضى بالدراهم جنس الدراهم ففي مبيته الحجة اطراف اسم الجرح وعلية العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان يصدق ونقول اخذت
من الثلاثين عشرين ومن عشرة عشرة وقال الزمخشري كونها للثلاثين راجع الى معنى الاستدلاء وهو بعد لان الدراهم
في العشرين في فوات عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرحمن لا يكون
مبدأه وانما جاز تقديم من المبتدئ على المبهم في نحو فوالك فاس حظ في روضة ومن رعايته في حرم وعندى من المال ما يكفي
ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من البهيمة مقدم فغير كاتك فالك انما هي من حظ في روضة وعندى
من المال ما يكفي وكذا فوالك يعجبني من زيد كرماء شئ من خصال زبدي كرمه ومثله كثر من زيد يد ائ شيئا من
اعضائ زيد ففي جميع هذا ما هو المبهم الذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتخصيل البيان بعد الالف لان معنى يعجبني في يد اي شئ من امتياز يدك فاذالك وجهه او كرمه فقد
بان ذلك الشئ المبهم واما ما يفتي من الجرح يد به نحو لفتت من زيدا سدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي حصل في من لفاته لفاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء الضميد في نحو قوله فامثل به خبيرا ولفته بلفاء
زيد اسدا وقد يكون من اللبس كما في قوله نعم ارضيكم بالحبوب الذين من الاخر وقوله فليفت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باث على الطهارة ولعرف بصحة فباللفظ بدل مضافا قوله وزايدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رايت
من احدا ولفي نحو لا تضرب من احدا واستفها نحو هل صرث من احد وغيره لا خفش والكوفيت بشرطها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها في التكرار والكوفون والاختش لا بشرطون ذلك استدلال بقوله نعم يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في جنس الاجابة هي داخله على المعرفة وهي عند سببها مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا فالوا ففوله نعم ان
الله يغفر الذنوب جميعا ينافض واجب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطاب لانه محمد يغفران بعض الذنوب لا ينافض غفران بعضها ينافض غفران كلها واستدلوا بما حكاه البغداد
من قول العرب قد كان من مطر واجب بانه على سبيل الحكاية كانه شل هل كان من مطر واجب بانه قد كان من مطر فزيد
في الموجب لاجل حكاية الزيد في غير الموجب كما دل على من ثمران كما مر في الموصولات ونول المص شئ من مطر ومن للبعض او
للبيتين منه نظر لان حذف الموصوف واثامه الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف فليل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكونان فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفي زيد لان حرف الجر موصل للفعل
الفاصل الى ما كان يفتقر عنه لولاه والفعل لا يفتقر عن فاعله ولو صح ما وبه تجازان يكون الكاف في قوله انهمون ولان نهى
ذوي شطط كالظعن يهلك فيها الزيب والفعل حرف جر وقد حذف الفاعل واثم مقامه فليصبح الاستدلال بالبيته
على ان الكاف اسم وقوله نعم ولقد جاءه من بناء المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويحوزان يقال ضمير جاء للقران
وقوله من بنا حال والدليل على زيادة من الاستغناء لدخولها ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد
فعند سببها لا يزد من الاستغناء وعند الكوفيت والاختش زادا ينافض الاستغناء في كافي الموجب فانه من الاستغناء
ما ذكرناه بلبس البنية اعني التخصيص على كون التكرار مستغنى عن الجرح اولها لا حصل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان واكثر في اذن لنا كبد ما استغنى عن التكرار في غير الموجب من الاستغناء و
وذلك ان التكرار كانه في الظاهر لا استغناء لكنها كانت تحذف غير ذلك وليس كذا زيادة البناء في نحو التي بيد فانه لا يثبت
للتخصيص على احد المحتملين وقبل ان من الاستغناء في الاصل ابتداء اي ما جاءني من احد الى ما لا ينفى في قد يجي
للتعليل نحو لما انك من سواديك اي من اجله وكما ابتداء لان ثمرنا لا يبان حصل من سوء الادب يكون من مضموم
الميم ومكنون ثناء بمعن ما الفهم ولا يدخل اذن الاعلى لفظ الرب نحو من رب كما ان ثناء القسم مختصة بالله وشذوذ
كل واحد منهما على معول الاخرى نحو رب ومن الله وهو حرف جر عند سببها جازم مبهمة في القسم خاصة وزعم
بعضهم ان من القسم بكثر الميم مقصورة من مبهمة والمضمومة مقصورة من ايم ويحي الكلام عليها في باب القسم
ويكون من في الظرف بمعن كما تقدم ونحو من بحر فيل وبعد وعند ولدي ولدن ومع يقال جئت من معن اي
من عند وكذا بله نحو من بله ان ثاني بالضم وقد ذكرنا ذلك في ثناء الافعال واخضت ايضا جرحا على وعلى امهات
قوله والى لا نهاء بمعن مع فلان وحل كذلك ومعنى مع كثر وتخصص بانظاها خلة فاللبر وفي للظرف

كانت اسما

كانت اسما

التي من لفات زيد

وقولك لفتت بزيد اسدا

اي سل شيئا من الخير

الذي هو

الاداة المبررة

التي

وهو ان يكون الموصوف

بعض ما قبله من الجرح

او 2

ما جاني بغير واحد

بحث الحروف

لأن التركيب أو معهما وإنما الجارة فيكونان يكون ما بعد ما كان ذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حساً
 وملاً فبالله يخوفونان فراك للفران حتى سورة الناس جراً وهذا جاز بعد ما ما هو ملاً في الهمزة والشرع مناسبتا
 التعظيم والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على ان في جواز عدم كونه سابقاً لاجزائه
 في جواز عدم دخول في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حساً لا نوعاً او ضعفاً لان اذا لم
 يقصد كونه آخرها ضعفاً او قوة وجب في حق كونه آخرها ما استأجد ذكرنا في لا يجوز اكل التمسك الى ضعفها او ثقلها والعام
 كواو اعطف في دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها وليس بمعنى الواو خلاف لمن يؤتم ذلك لان حق لا بد منها من
 معنى الاثناء بخلاف الواو وهذا كما نوهم المعنى لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها ككثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون
 بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحق على مجزوء لا خيراً إعادة الجارة فعلا النوع كمنها جارة او عاطفة من
 تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رايت عطفاً وجراً وجميع ما ذكرناه من الاحكام بحق العاطفة للاسم واما العاطفة
 للجملة فتكون نظرت اليه حتى يصح به ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتداءية وانها لا تعطف الجملة ابتداءية وتختص بالظن
 خلافاً للبرء اذا كانت عاطفة ما زاد دخولها على المضمرة نحو جاء في القوم حتى انت ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم
 حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمرة اجزاء بالي لكون الى اشد تمكناً ووسع نصراً فانه لا يدخل آخر الاجزاء واسطفاً
 ونقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو فهم الى زيد ولا يقال فهم حتى زيد وشبهه المبرر قوله واكسبه ما يجنى واعطيه
 قوله والمحقة بالقوم حذاء لا حتى وليس ملغاً اليه حتى الجارة والام لا يمكن لرفع لا حتى وشبهه بل هي ابتداءية حتى في
 كافي قوله فيبناء بشرى رحمة اليه وتلك بقوله ايضا ولا والله لا يلقاه ناس في خناك يا ابن الجربد وهو شاذ ومن
 الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء اما الفظا او تقدم كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول
 ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخبرنا بخلاف الى فان الاظهر هما عند الدخول الامع القرينة كما اخبرنا وان كان جراً
 ايضا وان لا اندك لى لفرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعد هاجراً مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن
 جزءاً لظاهرهما عند الدخول وما اخبرنا اظهر عند النجاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعتدى بحتى يجزى بسوء
 اجزاء المتجرى الذي قبل حتى شيئاً شبيهاً حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزاء والملا في واما الى فان كان قبلها ذراً
 الاجزاء وبعد هاء الجزاء والملا في تحكما ايضا كذلك ولا لا تخوفنا اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملا في بعد الى
 واما ما بعد حتى ففيه خلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستفراً الا في نحو كان سهرى دخلها بنصب دخل واعني المستفراً
 ما يتعلق بمقدروا ما حتى الابتدائية فقد ذكرنا في نواصب المضارع ويقع بعد ما الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك
 فائدة الابتدائية ايضا اما التخفيف كقوله فواجباً حتى كلب يبتى كان اياه نهشل او مجامع او التعظيم كقوله فما زالت
 الضلعة تجم وماؤها بدجلة حتى ماء دجلة اسكل بلم في الاسمية ان يكون خبر المبدأ من جمل الفعل المقدم نحو ركب
 القوم حتى الامبر راكبه لوقلت حتى الامبر ضلح لم يقدر ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى لاسها
 اي راسها ما كول قوله وفي للقرينة ما تخففها نحو زيد في الدار او تظهدرا نحو نظرت في الكتاب تفكر في العلم وانا في حليل
 لكون الكتاب والعلم والحاجة شاعلة للتخفيف والتفكر والمنكلم مثله عليها اشغال انظر على المظروف فكأنها محبسة
 بها وكذا قوله على السر في النفس المؤمنة مانه من الابلى في مثلها فالتسبب الذي هو الفصل منضمين للذمير تضمن الظرف
 للمظروف وهذه هي التي يقال انها للتسببية وقوله نعم لا صلبتكم في جذوع الخيل بل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثابته
 في سرجه بمعنى على والاولى انها بمعناها التمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقبل انها بمعنى الباقى في
 تركب يوم اترع منافورين بصبر من في طعن الكيل والابا هو الاول ان يكون بمعناها اي فم بصره وحذف في هذا
 الشأن وقبل هي بمعنى الى في قوله نعم فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاءها على اصلها والمراد التمكن وقبل هي
 بمعنى مع في قوله نعم ادخل في عبادي وبمعنى لبا في قوله بخالي بها الكفار واهلها وشرب في ثملها ونظام ولا
 انها بمعناها في الموضوعين اي حاصلة في زمره عبادي وبمعنى ادخل انها الروح في اجساد عبادي والشاء جعل انما
 ظرف للشرب والشارح مجازاً وقوله في الله من كل فائت خلف اي في الطامه وقوله انتا اخي في الله اي في رضا الله اي
 رضا الله اي رضا نعم مشتمل على مواخاشنا لا يخرج عندنا لا غراض الذنوب وكذا قوله في الحب في الله والبغض في الله
 قوله والباء للانصاف ونحوه واد اي الضيق به وقوله مريد به اي الصفات المريد بها كان يقرب منه ومنه اسمت بل
 بجائناك اخبرني ويكون مستفراً نحو الذي به ضعف به واد ويكون للاستعانة نحو كذبت بالقلم وخطت بالابرة وجوفون
 الله حجج وهذا المعنى مجاز الانصاف ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها بالمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

في شفاهاً وكتاباً
 ذلك في آخر كلامه

مخومرت بالقوم
 حتى بن بد وقد يكون
 ذوالاجزاء الذي
 قبل حتى جارة
 كانت م

در شفاهاً وكتاباً
 بجزء حتى

معاني ومعانيها
 الكلام
 من جوائنها

التي هي مخمورة وتكون
 يمكن بالحق اليها
 في شفاهاً وكتاباً
 من جوائنها

ثم الكلاعة في بناء الحامرة ومعانيها

به واشترى لذار بالانها قبل ولا يكون بمعنى الاستفرا اي كاشين بالكفر كاشنة بالانها والظاهرة لا تمنع من كونها
 لغوا ونكون للمقابل نحو اشترى به وبذلك يكون مستفرا اي نحو هذا بذاك قوله ونكون للتعد به جميع
 حروف الجر لتعد به الفعل الفاعل عن المفعول اليه لكن معنى التعد به المطلق ان ينقل معنى الفعل كالمفعول
 والتضعيف بغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقت به اي ذهبت وانشه ولا يكون
 مستفرا وما سمعده مفقدا في ضاربة من فرا ايوني زيرا لحد يد اي يثوني بزي قوله والظرفية اي بمعنى في
 نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اي فيها وتكون للسببية نحو قوله نعم فظلم من الذين هادوا وقوله غلبت في الدخول
 كأنها البتة وهي فرع الاستعانة وقبل جلوت للتعبض نحو قوله واسكوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة
 لا يعرفون هذا المعنى بل يوردوه الفقهاء ومدنه انما زائدة لان الفعل ينحدر الى ما انجر بنفسه وبمعنى من
 نحو عينا بترى يا ومعنى عن نحو سال سائل بعد ان يحى للجر يد نحو ايت زيدا سدا اي بروية زيد كما عرفت من قوله
 وزائد في الخبر في الاستفهام لاهل المطلق الاستفهام فاعل ازيد بفاعله كما يقال هل زيد بفاعله قوله والنفي بالنسبة نحو
 ليس زيد براكب يا نحو ما زيد براكب قبل بلا النبرة اي نحو لا خير بخبر يبعد النار والاولى انما بمعنى في قوله لنسمع في
 النفي بفاعله ان يطلع النفي والاستفهام ويزاد فاعلا في مفعولي علمت عرفت وجملة وسمعت ونفقت
 واحسنت وفوطم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذو المضاف ويزاد فاعلا ايضا في المرفوع في كل ما كان
 فاعلا لكفر منصرفا وفي فاعلي الفعل في النجيب على من ذهب سبويه وفي المبتداء الذي هو حبيبك ويزاد فاعلا
 في خبر المبتداء الموجب نحو جاء سبعة متباها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثر في المفعول به نحو الهني بده وقوله فضرر بالضعف
 وزيحوا بانفراج وفيلاد في خبر لكن قال ولكن اجزا الوفقت بفتح وعل بفتح المعروف في الناس الابرار ومع ان حروفه نحو
 قوله اهل اناها والحادث جنة بان امر الفليس بن تملك بغيرا وقد كثرت مواضع زائد في ما انجازه ومن غريب
 زباد لها ان تزداد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بابه اصعدت عليه الطوي ام تصوبا وتضمير كثر مع الله في الضم
 نحو الله لا فعلان وشاذ اقلدا في غيره كقول زهير خبرين قال له كيف اصبحت فواللهم في الاختصاص من لام المجرور مكسورة مع
 ضم المضمرة مفتوحة معه وكثرها معه ايضا لغة اخرى اعني وديما نكت قبل ان المضمرة نحو تعلم بفتح الهم ونقل نحوها مع
 جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالتاء والفاء واللام الابتدائية الفتح نقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي غاية
 الحقة بكونها على حرف وانما كسرت باء المجرور لا ملاءمة مع قولها ولم تكثر كاف التشبيه لانها تكون اسماء ايضا فجزها اذن ليس
 بالاصالة بل لفظا مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام المجرور الداخلة على المضمرة على فتحها الحاقا
 لما بسائر اللامات كلام الابتدائية لام جواب لو وغير ذلك وانما اختار الحاقا بما لا ينوبها الا انما لو فتحت في المظهرات
 لا لتسبب بل لام الابتدائية والضرر بالاعراب بما لا يتم اما اللوفف والبناء فانما لا تتم الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد
 وبغيرها نحو الجمل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والحق يستلزم العافية نحو ولد واللوث وقوله نعم ولقد زانا
 بحقهم فرع لام الاختصاص كان ولا دنهم للوثة وخلفهم بحقهم وكذا التي المتعاطل نحو جئت لك للتمن وللضرب في المجرور
 مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالناخبة عن معوله نحو لزيد ضربت او يكون اسم فاعل نحو انا ضارب
 زيدا ومصدرا نحو ضرب لزيد حسن ويكونه مفقدا نحو بالزبد وبالللام الاختصاص صارت الاجرة مع ذلك علما
 لا استعانة والتعجب قد يحى بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي سمع الى من حمده ووجه للذي اي الى الذي
 ويعنى على نحو قوله للجهنم اي عليه ويحزون للاذان اي عليها قوله وزائد في ردف لكم لان ردف ينحدر بنفسه كذا ينبغي
 ان يكون في نحو شكوت له على ما مر في باب المتعدي واما في زنة المال وزنة المال وزنت له وكلته البرق كلته وعدته
 لداهم وعدته لولا للام ليس فيها مشاكرته وشكرت له لانها وصلت لافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حدثت تخفيفا
 ومثله يبعونكم القسمة ولا بالونكم خبالا وكذا اللام المفقدة بعد ضا ان بعد فعل الامر والارادة كقوله نعم وما امر الا لعبدوا
 الله وقوله اريد لا تنجي حاجتي وقبل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله نعم وامر لا اكون وهي زائدة ايضا في قوله نعم
 اذ بانا لابرهم لقوله ولقد بانا بنى اسرا بل كذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى لما به ولا للسا بهم ابدا شفاه ويجوز ان يقال
 لثانية ما كبد لفظي قوله ومعنى عن مع القول يعنى في قوله نعم وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
 لو كانت كاللام في قولك تلك لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وندد كرهنا افعال القلوب لكلام على هذا قوله ومعنى
 لو ان في السم للتعجب نحو لله لا يوحى الاجل فوطم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه ولا يقال لله
 فذا م زيدا بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لنبعثن وميل ان اللام في لا يلاف فرش واللفظاء الذين احصى

مقدم على الخضر
كان في نخله انه الله سبحانه
والا لا يرى كذا
نخله ان كذا
جمع غلبه هو اعظم الرية

لا اله الا الله

[illegible]

المروءة ان اولى القيس انتم بخرو والاعراض الا علمت
حاشا من محاربه حجة ودرج يتدرج في الدو مقصود

التخفيف في رب كيفية عملها

في لفظه نحو قوله رب زدني حسنة ذلك اليوم واسري من معشر اميال وليس الجواب محذوف كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب زدني حسنة ولا يتوقف على شيء اخر والزم هذا القول الضم يقال هربق رفته اذ مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه والمقدر كماله فوله واسري من معشر اميال اي اسري من معشر حصيلتي واما نعت مجرور فلا ففعليته او ظرفية كما اخبرنا في باب الاستثناء فهو مثل كل جبل يابطني وفي الدار طه درهم كما ذكرنا في باب المبدا واسلم هذا لا خفيش على اسميه رب بقوله ان يقولون فان فذلك ثم يكن عادا عليك ورب مثل غار قال رب مبدا وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبرها مبدا محذوف والجملة نعت مجرور رب بقوله يارب هبنا هي خير من دعة قوله مخضبة بكرة كما ان كم مخضبة بالنكرات واما وجب خوطها على النكرة لان احد جماع الفلة والاخرى علم الكثرة واما يحتاج الى العلامة في المحمل حتى يصير العلامة فضلة احكام المحملات فينبغي ان لا يتوكم لانها محمل الفلة كاحمال الكثرة ولا يؤول رب الا بما يحتمل الكثرة كاحمال الفلة والمعرفة اما دالة على فلة من دون الكثرة كالمفرد والمشتق المعرفين واما الدالة على كثر من دون الفلة كالمجموع المعرف واما النكرة فهي صاحبة للفلة والكثرة معا نحو جاني رجل اي واحد وما جاني رجل اي هذا الجنس اذا فصل واحد واحد فلوله يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاني رجلان او رجال وما جاني رجلان او رجال فلوله موصوفه على الاصح هذا مذهب ابى علي وابن السراج ومن تبعهما ونبيل لا يجب في لك والاولى لوجوب لان رب مبدا على ما اخبرنا لا خبره لا فادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في قل رجل يقول ذلك على ما اخبرنا وقلهم خطبه يوم لا يصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التثنية عندهم كالنفي فلذا لم يقدّم عليه ناسخ ولم يصدق قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مضمنا به نحو ما لفت بجلا فلا غلب حرف الفعل بعد رب للدلالة على التثنية عليه وان لم يكن مضمنا به ولم يكن هناك فبرية اخرى لا لواجب المجيء به نحو قوله فذلك جلي قد طرقت ورب زدني حسنة وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخبرنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يارب هبنا هي خير من دعة او ظرف كقوله رب رجل في الدار او صفة مفعلة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جارية عارضة يوم القيمة ويجوز ان يعطف بها اسما على الجرح ويرب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب الما فرب شاة وسخنها وكه فانه وقصبتها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجرح في هذا المعطوف معرب لانه جازم لان لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال بجانب غلام والتبدي مؤله وقد دخل على مضمرة هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله فمير ينكره الى قوله في مطابقة التميز مضمرة في باب نعم وبنس قوله ولبعضها ما اذا دخلها ما لا كثر كونها كانه ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخبرنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاء رب ما بعد رب زائد فيل ربا مضمرة في مستقبل بين مصي وطعته بخلافه فيل ما وى يارب تبارك وتعالى شعوا كما ذكرنا عن بالمرم مثلها ما و النفي بلى كاف المشبهة الاولى ان يكون كافه في نحو كن كما انش كاش وزيد صدق كاشي وشد اعمال لكاف مع ما وما لا تكف عن نحو غما ظليل واما اذا اوليت الباء ومن فالاولى زيادتها اعمال الجرح نحو مناجرة واما حطتها فاعرفوا وقد يكفها كما يحى ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما في سبويه وقوله وبما الجامل الموقبل فيها ومعنا جمع بينهما المهار مثل عند ومثله فباس عند الجرح في يجر زيار يذم والتم ان السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتثنية في الماضي واما قوله ربا يابون واما دخل رب المختصة بالماضي فاما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كقوله نحو وسبق وفادي ونحو ذلك فاللزم ان يكون قد كان في وقت قد كان كثر استعملها بعد شيئا وفل قلنا ونال الفعل من ادراكه يكون على القوم الكرام لنا النظر اي زما كان مثل قوله طلق يكون اخادم وقد باح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه ووقع الحال ولا مستقبل بعد ربا وهو الاظهر ولا يحتاج في الامة والشعر الى ذكرين الى ما ذكرنا في قوله ربنا نكره النفوس من الامة ما فيه نكرة موصوفة عند الحاجة لا كامة كامة في الموصولات وقد حذف الفعل بعد رب بالقياس القبرية نحو قوله فذل لان يلق الكثرة بلفها حمدا وان يستغنى بوما فبرية اي باما يتوقف ذلك قوله فواها اي وارب نحو قوله وبلدة ليس بها اهل الا البعافه والاعليس اعلم ان حروف الجر لا يحدف مع بقاء عملها فباسا عند البعض من واجاز الكونية فباسا لفظا المفسم به على الله نحو المحض لا فعلن ونحو جابر عند البعض من لا خصا من لفظ الله بخصا بص لست لغرها ببعلا خضا من منها ما بخصا بص منها اجتماع باء واللام في بيا الله ومنها قطع الهمزة في بيا الله واما الله ومنها نفوس الهم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها نفخ لامة بعد الضم والفتح ونحوها بعد الكسر ويحدف حرف الجر فباسا مع بقاء عملها اذا كان الجرح ورب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الف او الواو اما حذفها من دون هذا الحرف نحو رسم دار ونف في طلله كنت افضى الجاه من جلله نشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله ونام الاعيان خاوي الخيز من والفاء كقوله وان اهلك فذل حتى

في لفظه نحو قوله رب زدني حسنة ذلك اليوم واسري من معشر اميال وليس الجواب محذوف كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب زدني حسنة ولا يتوقف على شيء اخر والزم هذا القول الضم يقال هربق رفته اذ مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه والمقدر كماله فوله واسري من معشر اميال اي اسري من معشر حصيلتي واما نعت مجرور فلا ففعليته او ظرفية كما اخبرنا في باب الاستثناء فهو مثل كل جبل يابطني وفي الدار طه درهم كما ذكرنا في باب المبدا واسلم هذا لا خفيش على اسميه رب بقوله ان يقولون فان فذلك ثم يكن عادا عليك ورب مثل غار قال رب مبدا وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبرها مبدا محذوف والجملة نعت مجرور رب بقوله يارب هبنا هي خير من دعة قوله مخضبة بكرة كما ان كم مخضبة بالنكرات واما وجب خوطها على النكرة لان احد جماع الفلة والاخرى علم الكثرة واما يحتاج الى العلامة في المحمل حتى يصير العلامة فضلة احكام المحملات فينبغي ان لا يتوكم لانها محمل الفلة كاحمال الكثرة ولا يؤول رب الا بما يحتمل الكثرة كاحمال الفلة والمعرفة اما دالة على فلة من دون الكثرة كالمفرد والمشتق المعرفين واما الدالة على كثر من دون الفلة كالمجموع المعرف واما النكرة فهي صاحبة للفلة والكثرة معا نحو جاني رجل اي واحد وما جاني رجل اي هذا الجنس اذا فصل واحد واحد فلوله يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاني رجلان او رجال وما جاني رجلان او رجال فلوله موصوفه على الاصح هذا مذهب ابى علي وابن السراج ومن تبعهما ونبيل لا يجب في لك والاولى لوجوب لان رب مبدا على ما اخبرنا لا خبره لا فادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في قل رجل يقول ذلك على ما اخبرنا وقلهم خطبه يوم لا يصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التثنية عندهم كالنفي فلذا لم يقدّم عليه ناسخ ولم يصدق قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مضمنا به نحو ما لفت بجلا فلا غلب حرف الفعل بعد رب للدلالة على التثنية عليه وان لم يكن مضمنا به ولم يكن هناك فبرية اخرى لا لواجب المجيء به نحو قوله فذلك جلي قد طرقت ورب زدني حسنة وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخبرنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يارب هبنا هي خير من دعة او ظرف كقوله رب رجل في الدار او صفة مفعلة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا جارية عارضة يوم القيمة ويجوز ان يعطف بها اسما على الجرح ويرب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب الما فرب شاة وسخنها وكه فانه وقصبتها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجرح في هذا المعطوف معرب لانه جازم لان لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال بجانب غلام والتبدي مؤله وقد دخل على مضمرة هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله فمير ينكره الى قوله في مطابقة التميز مضمرة في باب نعم وبنس قوله ولبعضها ما اذا دخلها ما لا كثر كونها كانه ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب ان كان اسما على ما اخبرنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاء رب ما بعد رب زائد فيل ربا مضمرة في مستقبل بين مصي وطعته بخلافه فيل ما وى يارب تبارك وتعالى شعوا كما ذكرنا عن بالمرم مثلها ما و النفي بلى كاف المشبهة الاولى ان يكون كافه في نحو كن كما انش كاش وزيد صدق كاشي وشد اعمال لكاف مع ما وما لا تكف عن نحو غما ظليل واما اذا اوليت الباء ومن فالاولى زيادتها اعمال الجرح نحو مناجرة واما حطتها فاعرفوا وقد يكفها كما يحى ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما في سبويه وقوله وبما الجامل الموقبل فيها ومعنا جمع بينهما المهار مثل عند ومثله فباس عند الجرح في يجر زيار يذم والتم ان السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتثنية في الماضي واما قوله ربا يابون واما دخل رب المختصة بالماضي فاما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كقوله نحو وسبق وفادي ونحو ذلك فاللزم ان يكون قد كان في وقت قد كان كثر استعملها بعد شيئا وفل قلنا ونال الفعل من ادراكه يكون على القوم الكرام لنا النظر اي زما كان مثل قوله طلق يكون اخادم وقد باح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه ووقع الحال ولا مستقبل بعد ربا وهو الاظهر ولا يحتاج في الامة والشعر الى ذكرين الى ما ذكرنا في قوله ربنا نكره النفوس من الامة ما فيه نكرة موصوفة عند الحاجة لا كامة كامة في الموصولات وقد حذف الفعل بعد رب بالقياس القبرية نحو قوله فذل لان يلق الكثرة بلفها حمدا وان يستغنى بوما فبرية اي باما يتوقف ذلك قوله فواها اي وارب نحو قوله وبلدة ليس بها اهل الا البعافه والاعليس اعلم ان حروف الجر لا يحدف مع بقاء عملها فباسا عند البعض من واجاز الكونية فباسا لفظا المفسم به على الله نحو المحض لا فعلن ونحو جابر عند البعض من لا خصا من لفظ الله بخصا بص لست لغرها ببعلا خضا من منها ما بخصا بص منها اجتماع باء واللام في بيا الله ومنها قطع الهمزة في بيا الله واما الله ومنها نفوس الهم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها نفخ لامة بعد الضم والفتح ونحوها بعد الكسر ويحدف حرف الجر فباسا مع بقاء عملها اذا كان الجرح ورب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الف او الواو اما حذفها من دون هذا الحرف نحو رسم دار ونف في طلله كنت افضى الجاه من جلله نشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله ونام الاعيان خاوي الخيز من والفاء كقوله وان اهلك فذل حتى

في ذكر واو القسم بانه فائ

بحر الحروف

نظام على تكاد نلهمب لها باو بل كقوله بل بلد ذي سعد واصبب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجذر ليس لها بل بل
المقدرة بعد هاء لان بل حرف عطف بها على ما قبلها واما الفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وبلست
بجاءه فان لم يكن في قول الفصيح والرجح كقوله ولبلة تحس تصطلي القوس بها وانقطع الدال بها بلست فكنها للعطف
ظاهر وان كانت في قولنا كقوله واما الاعيان فانه بقدر معطوف عليه كانه قال رب هولاء انما هي واما الاعيان
وعند الكوفيين انما كانت حرف عطف ثم صارت فانه مقارب جارة بنفسها الصبر ولها بمعنى رب لا يفدرون
في نحو واما الاعيان معطوف عليه لان ذلك نعت وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو ولبلة تحس لا يفدرون غاطف
على الكلام السابق بل هو عندهم كانت حرف عطف فبما على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب جرت كما تجز مع
ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ولبلة تحس ولا نوليلة تحس اعتبارا لاصلها بخلاف
واو القسم فانه لم يكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وتم عليها واو الله ونوا الله وتم والله وانته
الباء وانما علمها في قول ربته خبرها بل كيف اصحبه هو شاذ وبطل في كرجل انه مجرد من وقد مر في بابه واما قوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع مشاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرد باللام المقدرة كما قال في امس ففعلت امس انه مجرد بالباء
والاولى بنا وانما ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على ما اخبرنا رب مضاف مقدرة مدلول
عليه بالحرف الثالث فوله واما القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والبناء مثلها مختصة باسم
الله ثم والباء اتم منها في الجمع وينبغي القسم باللام وان حرف التقى ويجوز جوابه اذا اعترض في مقدرة ما يدل عليه
اقول علم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال فقال قسم والله وذلك لكثر استعمالها في القسم
منى اكثر استعمالها من اصلها اعني الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني والثالث انها لا تدخل
على الضمير فلا يقال ولك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدا منها وانما حكم باصانها لان اصلها
الاصل في هي لوصف فعل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تاسبا لفظيا لكونها متشبهين ومعنويان الا ترى ان في
واو العطف واو الصلوة معنى الجمع بينهما الفرضية من معنى الاضاف والبناء بدل من الواو كما في ورث وراث وورث
ونكته فلهذا نصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الاختصاص بثلث التي كانت في الواو وحكي الاختصاص
ورب الكعبنة وهو شاذ ولا يجوز مجي بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسور الهم
وقد قسم والكسر اكثر مختصة بلفظ رب ومذهب سيبويه كما ذكرنا الخارج في ثامث معا الباء وقسم الهم للدلالة على تغير معانيها
وخروجها عن بابها كما نقول في العلم شمس من مالك بضم الشين وبعض الكوفيين ان المضمومة الهم مفعولة من ايم والمكسورة
من ايم وفيه نظر لان ايم مختص كالحجج بالله او بالكعبنة ومن مختصة بلفظ رب ولا منع ان يقال تغير حركه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل بتعيينه على انه ليس بخند واما من ايم لان اختصاص العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غل ويد
والاولان يقال ثاروى من ثوبهم من الله مفهوم الهم والنون ومكسور ثامع لفظه الله وحدها هي من الجارة المستعلة مع
وقبل بعت النون الهم فتا وكسر الساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم يخص ربى او بالله وقبل بل الثالثة اعني
مفهوم الهم والنون ومكسورهما ومفوضهما مع لفظة الله مفعولة من ايم اما الفصل المضموم هما فظ واما المكسور هما
والمفوضهما ان ادى لكونهما مفعولين من ايم وتجا لان ايم عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصور لا يوجب
البناء فمن ابن جاكسر النون ونحوها بل لوجاء ايم الله على ثلثة ارجح بالرفع والنصب الجرح كما جاء ايم الله دفعا ونصبا
عند الجميع وجر ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال ان الهم النون فتا وكسر او يجوز ان يكون من الله بفحش مفعولا
من ايم الله بانباع النون الهم بعد الفتح ولا يجوز ان يكون من الله بكسر الهم مفعولا من ايم الله بانباع النون الهم
لان حركه الاعراب لا تزال لاجل الانباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الهم مفعولان من ايم بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما مضى من ايم لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبنة كما استعمل ايم معها وقد يقال ما الله
واما الله بضم الهم وكسرها مفعولان من ايم ومن على ما قال سيبويه وقبل هما مفعولان من ايم ففي كسر الهم
اذن اشكال وقبل المكسور مفعولان من ايم وقبل هما بدلان من الواو كانهما لكون الهم شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله
كانهما وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجز في كلامهم مفعولة واذا حذف حرف القسم الاصل اعني الباء فان لم يبدل منها
فالمختار والنصب بفعل القسم ونحو لفظ الله بجوار الجرح مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبنة لا فعل المصحف لا يبين ولا يخفى
لفظ الله بنوعه هاء او هاء الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها فقطع هاء الله في الذبح فكانها حذف للدرج

سكان فاعلم ان
البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

البناء على
البناء على

والكعبنة
تجوزون
في جميع ما

بلا تروا وان كان
في القسم

في اذ حذف القسم وجيء بالنسبة بكلام لفظي في بعد القسم

هذا هو الوجه في حذف القسم وجيء بالنسبة بكلام لفظي في بعد القسم

ثم ردت عوضا من الحذف بجاء الله جعل هذه الا حرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كأنه نادا حيث
 بها النسبة بكلام لفظي بل فلان ينجى بلفظه ذابعد القسم بها نحو لاها الله ذواي ما الله ذافوله تعالى ها الله ذاشما والظاهر
 حرف النسبة من تمام اسم الاشارة كما ينجى في حرف النسبة فدم على لفظه المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخل
 على الله فغيره اربعة اوثان اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلحقى اسكان الفها واللام الاولى من الله وكان الفها
 حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالفها التي اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذال الله وما الله الا انه لم يحذف
 في اغلب ههنا ليكون كالنسبة على كون هاء من ثما ذان هاء الله ذابحد الفها هوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهمزة
 في ارمث وهما في اياك والثانية هي المتوسطة في الفلة والكثرة هاء الله ذابحد الفها الساكنين كما في ذال الله وما الله والثالثة
 وهو في الثانية في الكثرة اثبات الفها وفتح همزة الله في الدج نبيها على ان حرفها ان يكون مع ذابعد الله فكان الهمزة
 لم يفتح في الدج والرابعة حكما ابو على هو اقل الجمع هاء الله بحد همزة الوصل وتحريك الفها الساكنين كما في الصائتين ودابة
 قال الخليل ان من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف لا فاعلى اي ليكون ذال او يكون ذال الجواب الذي ياتي بعده فها
 او اثباتا نحو هاء الله ذال فعلن ولا فعل بدل من الاول ولا يقاس عليه ولا يقال هاء الله اخوك اي لا اخوك ونحوه وقال الاخفش ان تمام
 القسم اما صفة لله اي الله الحاضر لنا ظهرا ومبدا اخر محذوف واي زاضه في بعد هذا انما ان يجر الجواب او يحذف مع القرينة
 واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول النجاشي في الحسن البصري اي الله ليقوم من عبد من عبدي فيقولون كذا وكذا
 او للاستفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين هذا راس ابى جمل الله الذي لا اله غيره فادخلت همزة
 الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفاصحة وهو الاكثر او شمل كما هو العباس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يفتح
 همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام فيقول لشخص هل بعثت دارك فيقول نعم فيقول فاه
 لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فاه الله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام البس عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
 بينهما وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في فاه الله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معا فبها الحرف القسم ولزم الحرف
 مع هذا دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملة بين اعق القسم والجواب كالشرط والجواب اصارا بقرينة
 القسم كجملة واحدة فان كانت القسم اسمية فاما ان يتبع الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كما في الله ولعمرك اولا فان يتبع حرف
 حذف الحرف كما في باب المبتدأ الدالة ذلك للفظ عليه وان لم يتبع كما في ما الله الله ومن الله جازل ذلك حذف الخبر
 واثباته نحو امانة الله وبين الله وعهد الله لا فعلن ومعنى امانة الله الطاعات كما في ما الله الله ان يورثها الله نعم سالمة لئلا
 نعم انا عرضنا الامانة الاله ومعنى بين الله ما حلف نفع به من قوله والشهس والليل والضحى ونحوها او البين التي يكون
 باسما نفع نحو والله ورب ونقول على ما نأله الله وعلى هذا الله وعلى بين الله وكذا نقول الكعبة والمصحف لا فعلن او الكعبة
 بين لا فعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معق نحو لعمرك واثبت الله فاجواب المقسم خبر ولا يحتاج الى تقديم خبر اخر لان
 لعمرك بين لا فعلن بين ايضا فهو وليس بشئ لان العزم معق بقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
 ذاك وكذا الكلام في امانة الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبر اثم في بلان المبتدأ نحو لعمرك ولا بين الله وجب نفعه قال
 الجزولي وكذا بين الله وان لم ينضل باللام مما عايناهم وما سوى المقترن باللام واثبت يجوز نصبه بفعل القسم المقسم نحو وعهد
 والكعبة والمصحف وكذا نقول اياه لا فعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويرى قوله فقلت بين الله رخصا ونضبا وقال الجزولي
 لم يأت سماعا في لفظه الا الله النصب الجزولي من الرفع وجوز الا نال في الرفع ايضا باسما واثبت الله عند الكوفيين جمع بين
 فهو مثل بين الله همزة في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشق
 من البين وهو البركة اي بركة الله بمعنى همزة للوصل في الدليل عليه نحو كسر همزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمالها
 واضل قد جاء في المفرد منه شئ صالح كما في اجزا ذريح في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل البين كسر
 الهمزة ففتح للتحقيق اذا تكررا واو بعد واو القسم نحو قوله نفع والليل اذا بعثي النهار اذا جئ لي قد هب سيبويه والخليل
 ان المكره واو العطف في بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم يقد
 العطف ويطا المقسم به الثاني وما بعد الاول بل يكون المقدر اسم بالليل اسم بالنهار اسم باخلق فهذه ثلثة اشياء كل واحد منها
 مستقل وكل شئ لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بابقى فحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا
 الوصل جوابا للجمع مع ان كل واحد منها لا استقلاله بطلبه جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم
 شئ واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفي جواب واحد فانه قال اسم بالليل والنهار وما خلق
 ان شعركم لشيء وايضا فانك تقول مضى حابا بالعطف بالله فاه لا فعلن ومجها نك ثم جها نك لا فعلن ولا نقول اسم بالله

بعد قبلها حرف

للاستفهام واما قطع

على نصيب الخبر وهو ما اقسم وسدا لجواب مستد الخبر

مفعلي

في الفصل

واركانت القسمية وجب حذفها مع الواو والتاء وكلام الجزوي وهو العوض جازا حذفها مع غيرها

ما ذكره على الحذف واو بعد القسم من م

بحث الحرف

اسم بالفتحة لا يعقل والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بل يوم العطف على ما ملين لان
 التنازع ان يكون معطوفا على اللبيل واذا جعل معطوفا على اذ يعنى بالعاطف واحدا جاب جارا لله بانه قال الواو كانا
 عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصا وبالمجامع الفعل
 كانه عوض من الفعل اذ كان كانه عوض من الحرف فقوله والتنازع كانه عطف على عامل واحد هو الواو واللفظ فليكن عليه
 ان لا يجزئ اسم باللبيل اذ يعنى والتنازع اذ جعل وقد جاء قوله ثم فلا اسم بالفتح الجوارا لكثرة اللبيل اذ اعسى فقوله
 واللبيل وان لم يكن فيه معولان الواو فيه فاما مقام اسم والباء حتى كانه مجزئ وينصب هو المحل في قوله انما جاز هذا
 لانه مثل ان في الدار زيد والجرح عمر والحرف في باب العطف وعلى ما قد مثل في باب الظرف لم يثبت ان التقدير وعطف اللبيل
 اذ يعنى فالعامل في اللبيل في الحقيقة هو العطف المقدر وكذا في اذ يعنى فيكون الواو فاما مقام العطف فهي عامل واحد
 فيكون التقدير بعطف اللبيل وقت عسسته فالعامل في الحرف والمنصو شي واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال
 وهو قسدتك الله وعمرتك الله وغير ذلك الله وفعلك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لغير قسم السؤال كجواب قسم
 السؤال امر او نهى واستفهاما كقوله بد يترك هل سميت ابيك بئني ويجاب بالاولى ايضا فحرف ذلك الله الا فعلت فلما
 فعلت وقد مضى في الاستفهام وقوله ففعلك ان لا تفعلين ملية ان فيه زيادة وزيد فليكن في قسم الطلب لله لتفعلن فيكون
 خبرا بمعنى الامر مؤله ويطلق القسم اى مستقبل والمعنى يجاب القسم يقال فلما وكذا واستفهاما اى اجابه به واعلم ان جواب
 القسم انما يستعمل او فعلية والاستفهام اما مثبتة او منفية فالمثبتة مصدر بيان مشددة او محققة او باللام وهذه اللام لا ابتداء
 للمثبتة للتوكيد لا فرق بينهما وبين ان الا من حيث العمل وانما اجاب القسم بهما لانها مفيدان للتوكيد الذي لا جله جاء القسم
 واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم فيلزم
 مقدور فعل هذا البس في الوجود عندهم لام ابتداء فلو انك تقول لطعامك زيد كل فذلك على غير المبدأ واجيب بانها
 في التقدير داخل على المبدأ وقد علمهم بخوف ظننت لزبد فام ولا القسم لا يدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر
 بان الظن الغالب في مقام العلم فهو مثل قولك بعلم الله ان زيدا قائم بكسر الهمزة ولهذا ان بعضهم ان قوله نعم وظنوا ما لم من محض
 ظنوا بتمترة القسم وما لهم جوابه وليس بقدر فيحمل التعاقب على لوجاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في جواز ظننت جري القسم
 ثم نقول الاولى كون اللام في لزبد فام لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يفتقر القسم كما فعله الكوفي لان الاصل عند التقدير والتوكيد
 المطمئن القسم حاصل من اللام ثم انما لا يجمع حرف انتهى بان جاز ان توكيد الجملة التي في خبرها حرف انتهى نحو لزبد ما هو منطوق
 ولا يقال لما زيد مطلق وذلك لان اللام للتغير من الاثبات وحرف انتهى للرفع والازالة فينبغي ان في الامر نواف ما قولك
 لزبد ما هو منطوق وان زيدا لم يخرج فان واللام اثباتا في مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على
 المضارع لمشابهة المبتداء في كونه حرف الجملة مثله مع مضارع عند مطلق الا سم قال للمفسر لا ردت بعد سنة يعني بها واجلوا
 عني في شبهة ان ثوبا يدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولتوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
 الماضي ان كان اول جزي الجملة لبعده عن مشابهة الا سم فاذا دخل فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد انبأ
 وذلك لانما تغير الماضي من الحال فنصير الماضي كالمضارع مع تناسب معن اللام ومعنى قد لان في هذا معنى التحقيق ويدخل
 لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتداء اى يقدم عليه نحو لقائم زيد وفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتدأ اذا وقع
 موقع المبتدأ اى يقدم عليه نحو لقائم زيد وفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد
 اكل وفي الدار زيد فام بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد باكل او ماضيا مع قد نحو
 لطعامك زيد فكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ذلك من حروف الشرط وغيرها وانما يدخل على نعم ومثرون كانا
 في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابها من انما صارا يعق الا سم فيقول لهم الرجل بميرة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء
 بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
 ليست جواب القسم مقدرا خلافا للكوفيين بل هي لام ابتداء والاستفهامية المنفية مصدره اما انما معمله عند اهل الحجاز مهمله عند
 غيرهم او بلا التبرير على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمر والله لا رجل في الدار والله لا فيها رجل ولا امراه
 واما مصدره بان نحو والله ان زيدا فام وان كانت الجملة فعلية فان كانا مضارعا مثبتا فالاكثر مصدر باللام وكسعه بالنون
 نحو والله لا ضربت الا ان يدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله نعم ولتوفنتم او قلتم لا اله الا الله تحشرون فان فيه
 اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا فاء بالنون اكفا ما حكل علامى الاستقبال من الاضمة
 وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقبل مرة انا ان فانه فرع وان اخاهم لم يسهل ولا يجوز عند البعض

الا انه يكون

انما جاز هذا
 لانه مثل ان في الدار زيد والجرح عمر والحرف في باب العطف وعلى ما قد مثل في باب الظرف لم يثبت ان التقدير وعطف اللبيل
 اذ يعنى فالعامل في اللبيل في الحقيقة هو العطف المقدر وكذا في اذ يعنى فيكون الواو فاما مقام العطف فهي عامل واحد
 فيكون التقدير بعطف اللبيل وقت عسسته فالعامل في الحرف والمنصو شي واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال
 وهو قسدتك الله وعمرتك الله وغير ذلك الله وفعلك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لغير قسم السؤال كجواب قسم
 السؤال امر او نهى واستفهاما كقوله بد يترك هل سميت ابيك بئني ويجاب بالاولى ايضا فحرف ذلك الله الا فعلت فلما
 فعلت وقد مضى في الاستفهام وقوله ففعلك ان لا تفعلين ملية ان فيه زيادة وزيد فليكن في قسم الطلب لله لتفعلن فيكون
 خبرا بمعنى الامر مؤله ويطلق القسم اى مستقبل والمعنى يجاب القسم يقال فلما وكذا واستفهاما اى اجابه به واعلم ان جواب
 القسم انما يستعمل او فعلية والاستفهام اما مثبتة او منفية فالمثبتة مصدر بيان مشددة او محققة او باللام وهذه اللام لا ابتداء
 للمثبتة للتوكيد لا فرق بينهما وبين ان الا من حيث العمل وانما اجاب القسم بهما لانها مفيدان للتوكيد الذي لا جله جاء القسم
 واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم فيلزم
 مقدور فعل هذا البس في الوجود عندهم لام ابتداء فلو انك تقول لطعامك زيد كل فذلك على غير المبدأ واجيب بانها
 في التقدير داخل على المبدأ وقد علمهم بخوف ظننت لزبد فام ولا القسم لا يدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر
 بان الظن الغالب في مقام العلم فهو مثل قولك بعلم الله ان زيدا قائم بكسر الهمزة ولهذا ان بعضهم ان قوله نعم وظنوا ما لم من محض
 ظنوا بتمترة القسم وما لهم جوابه وليس بقدر فيحمل التعاقب على لوجاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في جواز ظننت جري القسم
 ثم نقول الاولى كون اللام في لزبد فام لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يفتقر القسم كما فعله الكوفي لان الاصل عند التقدير والتوكيد
 المطمئن القسم حاصل من اللام ثم انما لا يجمع حرف انتهى بان جاز ان توكيد الجملة التي في خبرها حرف انتهى نحو لزبد ما هو منطوق
 ولا يقال لما زيد مطلق وذلك لان اللام للتغير من الاثبات وحرف انتهى للرفع والازالة فينبغي ان في الامر نواف ما قولك
 لزبد ما هو منطوق وان زيدا لم يخرج فان واللام اثباتا في مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على
 المضارع لمشابهة المبتداء في كونه حرف الجملة مثله مع مضارع عند مطلق الا سم قال للمفسر لا ردت بعد سنة يعني بها واجلوا
 عني في شبهة ان ثوبا يدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولتوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
 الماضي ان كان اول جزي الجملة لبعده عن مشابهة الا سم فاذا دخل فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد انبأ
 وذلك لانما تغير الماضي من الحال فنصير الماضي كالمضارع مع تناسب معن اللام ومعنى قد لان في هذا معنى التحقيق ويدخل
 لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتداء اى يقدم عليه نحو لقائم زيد وفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتدأ اذا وقع
 موقع المبتدأ اى يقدم عليه نحو لقائم زيد وفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد
 اكل وفي الدار زيد فام بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد باكل او ماضيا مع قد نحو
 لطعامك زيد فكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ذلك من حروف الشرط وغيرها وانما يدخل على نعم ومثرون كانا
 في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابها من انما صارا يعق الا سم فيقول لهم الرجل بميرة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء
 بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
 ليست جواب القسم مقدرا خلافا للكوفيين بل هي لام ابتداء والاستفهامية المنفية مصدره اما انما معمله عند اهل الحجاز مهمله عند
 غيرهم او بلا التبرير على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمر والله لا رجل في الدار والله لا فيها رجل ولا امراه
 واما مصدره بان نحو والله ان زيدا فام وان كانت الجملة فعلية فان كانا مضارعا مثبتا فالاكثر مصدر باللام وكسعه بالنون
 نحو والله لا ضربت الا ان يدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله نعم ولتوفنتم او قلتم لا اله الا الله تحشرون فان فيه
 اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا فاء بالنون اكفا ما حكل علامى الاستقبال من الاضمة
 وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقبل مرة انا ان فانه فرع وان اخاهم لم يسهل ولا يجوز عند البعض

كسح ان تفتد
 بيت ارجه
 في

في مورق
 لا يزول
 الا كفاء

الانما هو

بِقَبْلِ الْكَلَامِ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ

هذا هو
الكتاب
الذي
هو

الاكتفاء باللام عن الهمزة في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويجوز عن ابي علي موافقة الكوفيين في ضرورة
 التعاطف بين اللام والهمزة قال نالي ابن اوس حلفه ليردني الى نسوة كانهن سنان بفتح اللام وضم الدال ويردني
 بكسر اللام وضم الدال ويجوز العرب بكسر اللام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كما اذا كان المضارع
 استقبلا لا فان كان ما لا يجوز يجوزون وفوعه جوابا للقسم خلافا للمبتدئين وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى
 تأكيد بالقسم كما في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير متشاهد بفتح التاء انشاء الفراء لسجلك قد ضاقت
 علي بيوتكم ليعلم اني ان يذني او سغ ونقول والله ليفعلني نبيد فوجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالتون لانها صالحة الاستنباط
 كما في المضارع وان كان المضارع منفيا فنه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يقبل بالزمان المستقبل فظاهر
 هاتفي الحال على ما تفكر في الالف والنافعة فالمتبر لا يجوز والله ما افوم وان افوم لكونه ظاهرا في الحال ومنه هذين القسمين
 عليه لا ولا يجوز في المضارع بل في جواب القسم لانهم ينفون به بما يجوز حذفه للاختصاص كما يجزي العامل الجزية لا يحدف
 بناء عليه وان ابطوا العمل لم ينعين الثاني الحذف وان كان الفعل ما ضما متبعا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
 خرج واتاني نعم وبشر فاللام وحذفوا لان قد لا بد خلاهما لعدم نفيهما قال يميننا نعم التسديد وجدنا وان طال الكلام
 او كان في ضرورة الشعر جازا لا تضار على احدهما قال نعم في الاستظهار الشمس والضحى الى قوله قد افلح بان باللام للظهور
 وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفه فاجر لنا موافا ان من حديث ولا حال ويجب تقديره بعد اللام لان اللام لا بداء لا
 بدخل على الماضي الجزية كما في المضارع على اللام اكن من العكس اما قوله واهم ان لوالتفينا وانتم لكان لكم يوم من الشعر
 مظلم قد ذهب سببوه ان ان موطنه كاللام في لئن جئتني لا كرمك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فكون
 القسم في قوله واهم لو شئنا اننا نارسوله سواء ولكن لم يحدف مدخعا محذورا وسيجزي الكلام عليه في حرف الشرط واما
 اذا كان الماضي منفيا فيما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب
 في الدنيا عذابهم والله لا صدقهم بعد ما سفي لا نعتبهم فلا يلزم تكرير لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعا
 نحو لا رحمة الله وذلك لان الماضي في الموضوعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا
 ربحا جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امرئ لا فعله واما قوله نعم فلا افهم العفة فاما جاز عدم تكريرها لتكرير نفيها
 العفة وهو قوله نعم فك رغبة الى اخره فكانه قال لانك ولا اعظم مشيكتا وان كان القسم عليك جواب شرط مستقبل فيقبل
 ذلك الشرط ضم فزنت اداة الشرط بلام مفتوحة حتى موطنه اي مقدمه ومعينه لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
 انبئني لا ينك ويجوز والله ان انبئني لا ينك بلام لان حذف القسم وقد رفا لا كثر المحي باللام المؤنثة بينها على القسم المقدر
 من اول الامر وقد يمحى بلام كقوله نعم وان اطعموهم انكم لشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو
 فسيجيء حكمه في حرف الشرط ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاستمجة سواء كان
 المضارع لازال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح فاعدا وقال فاق الله يميني على الايام ذوحيد بمشقة به الظبيان و
 والاس وانما محذوف من الاستمجة لانها اقل استمجا لا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع ذو
 الماضي لكونه في القسم اكثر استمجا لانه مع ان لفظ المضارع انقل وحذف حرف التنفي في غير القسم من الازال واخواته
 او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك شمع ما حبيت بما لك حتى لكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم التقى اياها فلا
 بالاجاب واما قوله فلادها زالت عن ربه فلم يحذف الثاني بل فصل بينه وبين الفعل كما في افعال التنافسة وانما جاز حذف
 مضارع علامة التنفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في اغلب علامات اللام والتون كما ذكرنا في حذف احد
 بل يلزم حذف الاخر فيكون الحذف وانما حكم بان الحذف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استمجا لا في المضارع من
 قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه كما في اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم والله زيد
 وفي النهي قد والله لغير الله قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم
 او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض من ذلك الجواب مثل جواب شرط في اكرمك ان انبئني كما في بابيه وقد
 يمحى بعد الجملة النسبية فربما دالة على الجواب فيحذف ويثبت من حيث المعنى جواب كالمذكورين وذلك نحو قوله نعم والعرض
 ولما عشرين لئوخذن ولبعائين لدالة قوله المتركه فعل مرتب الالة عليه وقد تحذف الجملة النسبية لكونه ظرفا من
 معولات الفعل لواقع جوابا دالة عليها نحو لا فعله عوض وعوض المعايين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
 معناه ابداء البتة فغير من التوكيد وما يستد فائده القسم قد يقدم على عاملة فانما مقام الجملة النسبية وان كان
 عاملة متعززا فانه لا يخرق بمنع عمله في ما تقدم ككون التاكيد وما يبال عوض لا ينك وعوض ما ينك لفرض سنده

هذا هو
الكتاب
الذي
هو

هذا هو
الكتاب
الذي
هو

بسم اللہ الرحمن الرحیم

كَأَنكَ تَمْلِكُ نَفْسَ رَسُولِكَ
لَا تَفْعَلْ

لا فعلن ام
بسم الله الرحمن الرحيم

استبان و صديقه
وضه دون
الناس

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فلا بد من

ولا يحى ۴
بسرقة مضمون لکھنؤ

اینکه معینه الکریم
دستی فعلی است

دوستی تعلیل مندرجہ

للزمان ۲۰/۱۱/۱۳۸۵

لکھنؤ ۲۷/۱۲/۱۹۲۷

نیلسن

کتابخانه

بعد احوال میں لکھا ہے

معدن ازین معادن

بعضی از اینها را در بعضی از

ارسلت ما لك امرى
خدا لا يخذل غلامه

خدا، یخیز و بخواب

الادب

ای تکفیر

ای نیکو

وہی ہے جس نے

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

سید احمد علی خاں

نہجہ

12

25-11-1951

القائم بامر الله تعالى

التطابق

ای محمدت العظیم المومنین

و کبریت من فوقاً
لقد اذلت من

نقص و هو نقص

الفرج الصليل
عن ابن توفيق

والنقدية سماوية

والنقدية
الطائفة

الطبعة الثانية

۱۰۰

کتابخانه

جی

بحث الحروف

من جهة المشابهة وان لم يكن أصل المشابهة لا فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى اطلبها الجنتين مثلها وشابهت مطلقاً لا نقلاً
لفظاً بما ذكرنا كان مشابهتها للأفعال النونية عن مشابهة ما الخافق جعل عملها أقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان
عمل الفعل الظهري ان يرفع ثم ينصب فعمله على غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقبل قدم المنصوب على المرفوع فصد الفرق بينهما
وبين الأفعال التي هي الأصل من أول الأمر وبينها بجعل عملها مرفوعاً على كونها مرفوعاً للفعل ههنا فان العلان ثابتان في ما
الخجاجة ولم يقدم منصوبها على الأصل في الأولى ومُشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حَقَّقْتُ والكدت وكان فمعنى
شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامداً نحو كان زيداً سداً ولشك اذا كان مشتقاً نحو كانك شخصاً ثم حق
بنها لاسم والخبر حقيقته فيصنع تشبيهاً لاسم بالآخر لانه لا حذف الموصوف وانهم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه
هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا نقول كافي فهو وكانك بموت والأصل كافي رجل
بموت وقبل هي للتحقيق في نحو كانك بالذنب لم تكن وكانك بالآخر لم تزل وكانك بالليل والليل وبأبو على يعقد في مثله زيادة
الاسم وخبره الجرح حق يبين كان الذنب لم تكن والأولى ان نقول ان كان بانه على معنى التشبيه لان لا يحكم زيادة شيء ويقول
القدر وكانك بنص بالذنب اي شاهدنا من قوله ثم فصرح به عن جنب الجملة بعد الجرح وبالباء حال اي كانك بنص
بالذنب وشاهدنا غير كاشنة الا ترى الى قولهم كان بالليل وقد قبل وكافي زيد وهو طاك لواء لا تدخل الجملة التي هي خبر
هذه الحروف فبين ضعف قول الفارسي في كون معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع فوهم يولد من الكثرة المتقدمة
رفعاً مشبهاً بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بل كن فاذا قلت جاني زيد فكانه يومهم ان عملنا جلاوك لما
بينهما من اللفة فرفعت ذلك لوهم بقولك لكن عمراً لم ينج في لبت بمعنى ثبت وفي لعل معنى ترحيت وما هذه التثني
غير ما هيته الترحي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التثني يستعمل في الممكن والمحال والترخي لا يستعمل
الا في الممكن وذلك لان ما هيته التثني محبة حصول الشيء سواء كنت تفتظره وترقب حصوله ولا والترخي ارتقاب شيء لا وثوق
بمصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فقد دخل في الارتقاب لقطع والاستفان فالقطع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا
والاستفان ارتقاب المكره نحو لعلك يموت الساعة وقد اضطررت ان اوافي في لعل الواقعة في كلامه ثم لاستحالة ترتيب غير
الوثوق بمصوله ثم قال فطرب ابو على معناها التعليل بمعنى افعلو الخبر لعلكم ترجون اي لرجوا ولا يستقيم ذلك في قوله
نع وما يدريك لعل الساعة فربما لا معنى فيه للتعليل بل في بعضهم هي لتخفيف مضمون الجملة التي بعدها ولا يطر ذلك
في قوله نع لعله يندكر او يخفى اذ لم يحصل من فرعون التذكر وما قولنا منته بالذنب لانت به بنوا اسر بل فتوبه بان لا معنى
عليها ولو كان ذلك احصافاً لعل منه والخوف ما قال سبويه وهو ان الرجاء والاستفان يعلو بالمخاطبة وانما انصرفا مذهب
لان الأصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكسبة فعمل منه لعل حمل لنا على ان مخرج ونشوق كما ان والمضمار للشك اذا وقعت
في كلامه لعل كانت للتشكيك والالهام لا للشك نعم الله عنه وقبل ان لعل محي للاسئفها نقول لعل زيداً منطلق اي هل هو
كذلك واجزاء هذه الحروف عند الكوفيين مرفوعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر التبرية ومذهب البصريين
عمل الحروف في المبتداء والخبر معاً لطلبها لهما معاً ويجوز عند الفراء نصب الخبرين بليث نحو لبت زيداً فاما لانه بمعنى
تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافاً الى الاسم اي فيما زيد في نصب الخبرين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما
سواء ولهذا جاء لبت ان زيداً قائم كاجاء علمت ان زيداً قائم فهو عنده كافتعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء
بقوله باليت ابام الضمار واجعا والبصريون يحملون واجعا على الحالية وعامله خبر لبت المحذوف اي باليت ابام البصر
لنا ان قلت لما جعل لا محامل ومتعلق الخبر لا خبر لبت راجع والكسائي يقول كان اي باليت ابام البصري كانت
راجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمن ان الالفما اشبهوا اسمها لهما فيه فيكون الشهور دليلاً عليهما كما في قولهم ان خبر
خبر ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الخبرين بالتحسنة الباقية ايضا لما روي عنه عليه السلام ان فخرهم سبعين خيراً
وانشد وكان اذ كتبه اذا شوقاً فادته اولها محرفاً وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فاما مفعولان للشبهت
الا قل مفعول بل اجاز والثاني مفعول محرف جى وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انتاده هذا البيت
وقال الممدوح الصواب محسب ذنبه اذا شوقاً فادته ونقول ان لبت مضمونه معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فمنا
افعال صريحة فلا يصل لهذا التقى الضعيف مرفوعة نصب الخبرين بل لا يكون مضمونهما مفعول فعل تضمنه لبت
واما نحو قوله باليت اني وسبب عاني غم الخرج منها فوكر اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها
مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيداً قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدرا بغير ههنا
خبر لبت ولا اعتراض كالاغراض واجاز الاخفش في ان المعنوية بعد ما على لبت فمفعول لعل ان زيداً قائم

اصحابها
لاشهر من الخليل
هو الاسم الذي
بنفسه والاولى ان
هي للتشبيه
وكذلك وملا بغير
نحو

المنق
المنق
المنق

يصل اليها
الفرق بين
قيدهم

فقدت الاشياء
قوامه الظاهر
والواضحة

الكرز الخرج والكرز
الكسر الخرج
المراد لكون الاسم
لان الاخرين يفتل
بمنوع

الحروف المشبهة بالفعل

[illegible]

وكان وانما المعنى
لا يدخل على عبدا
في خبره معنى
طالع سوار كان
دور الخمر من المأوى
والمنفعة أيضا
وتقول

نصب الرجل
نصب
غيره

جواز التقديران

الحقیقہ خان

هذا هو الحق لا يفترون عليه
والله اعلم بالصواب

الان عاذا كذا ربه ونقول ايضا اما والله انه ذاهب الفصح اي في حق الله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانه
فك لا انه والله ذاهب حتى ان كانت ابتداءه يجب كسر ان بعد ها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد الفصح نحو عرفت امور
حتى كانت صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز ونوع الجملة والمفرد بعد
نحو ما فعلت مذ زيد قائم ومذ فبهم زيد رفعا وجر لان الجملة بعد هاء مضاف اليها كما تر في النظر في المبينة فهي في تقدير
المفرد الا ترى ان رتب وانه ايضا فان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يحذف ان بعد هاء الا مفتوحة كما مر في باب
النظر في المبينة والغالب بعد لاجرم الفصح نحو قوله نفع لاجرم ان لهم النار في امانه للكلام السابق على ما هو من ذهاب الخليل
او زائدة كما في الاسم لان في جزم معنى القسم وجزم فعل ما ضاع عند سبويه والخليل قال سبويه معنى جزم حتى فان فاعله و
استشهد بقوله ولقد طعنت باعبيد طعنة جزم فزاره بعد ها ان بغضبا واول لفاء بل والراء جزم فزاره او كسبت
الطعنة فزاره الغضب اي جزم ثم الغضب كقوله نعم ولا يجر متكم شتان قوم اي لا يجر منكم وبمثله فسر بعضهم الآية اي
اي جزم كسرهم ان لهم النار فان مفعول جزم وقال لفرأى هي اي لا جزم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن
العرب لا جزم والفعل كسر كان في المصدر كالتشديد والخل والخل والجرم الفصح اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
فكسرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لئلا يكيد الذي فيها فلذلك يجاب القسم فقال لاجرم لا يبتدئ ولا جزم
لقد احسنت ولا جزم انك قائم فمن فتح فللظن الى اصل لاجرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا محالة انك
تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فله معنى القسم العارض في لاجرم وحكي الكوفون فيها وجوها من النسخة عن العرب
لا جزم يا سفاط الهم ولا جزم بغيرهم ولا ان ذاجرم ولا عن ذاجرم وان زائد والعين في عن بدل من من الهزة كما في قوله اعر
نوسمت من خفاء فترلة ما عا الضبابه من عينك مسجوم ويقول شذ ما انك ذاهب عن ما انك قائم بالفصح فشد وعرفان
مكفوفان بالكلما وطالما وهما بمعنى جفا فنعف شذ ما انك ذاهب قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على شذ وعن كوفنا
في الاصل فعلمين ويجوز ان يكون ما اسما معرقة فانه كما هو من ذهاب سبويه في نفع صبيته وبما عملك اي نعم الصنيع صديقتك
وبنيت العمل عملك ولقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضوم العين يجوز استعماله نعم وبلش ويقول زيد فاسق كما ان عمر اصالح
بلش ما ههنا فانه كما كانت في فذلك زيد صديقي كما عرفنا في لو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفصح فقال الخليل ما زائد
وان جزمه بالكاف والذليل على بادتها فوطم هذا حتى مثل ما انك هاهنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه التباد فمكرهه
ان يحذف لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمر اصالح اي هذا صبيتي كصحة ذاك ويقول حقا انك ذاهب جهل ولا انك
قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبر لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما فاضطررت الى فتح
ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سبويه يجوز اما في راي فانك ذاهب بالفصح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى
فتحها ونقول ما في الدار فانك قائم بالكسر اذا فصدت ان فبام الحاطب اصل في الدار وان اردت ان في الدار هذا الخليل
وهذا الخبر فانه يجب الفصح والتعريف المدك وراعي الفصح في موضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف اي على
كل موضع يصلح للاسم والفعل والكسر وكل موضع يعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد الفاء والجرم يجوز فيه الفعل والاسم
نحو قوله نعم ومن عاد فبنتهم الله منه ولا يعين الكسر فيه ايضا بعد اذ المتعجاة يعين للاسم وله يعين فيه الفصح فوكه
ولذلك جاز العطف الخ يعنى ولا جزم ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالتعدي ان
فانها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عيان اسم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف
بعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو
الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول ينفى على كونه مرفوعا لكن محلا لا شغلا لفظه بالضم ان كان
كالاسم في لزوم ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف لانا لعلية فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان و
من قال على موضعها مع اسمها نظر الى اسمها لو كان وحده مرفوعا لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجزئ عن العوامل عندهم
واسمها الذين مجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالتعدي باعتبارها وانما باعتبارها اذا اعتبر النصب بشكل عليه بان
ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجزئ على ما ذكرنا وهي مع اسمها البتة اسما لا و
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرف من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو عامت ان زيدا قائم وعمر فان ههنا مع اسمها
وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت فبام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها

العطف على
ان المكسورة

في

في

بحث الحروف

ساده مستد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئها بنقد براسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوح بعد فعال
القلوب حكم المكسورة في فيها مع ما في جزئها مقام الاسمين وفيها فاللص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل
نظر ذلك لا تأبى تسليم ان المفتوح مع ما في جزئها بنقد براسمين نقول ان ذلك الاسمين بنقد براسمين فعملت
ان زيدا ثم بنقد براسمين زيدا ثم قولك علمت زيدا ثم بنقد براسمين فعملت فبما زيد كما في فعال القلوب فكونها
بنقد براسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئها بنقد براسمين اذ فانك لا تسلم بنقد براسمين المفتوح هذا مع ان الحق ان ان
مع ما في جزئها بنقد براسمين بل هي من اول الامر بنقد براسمين مفرد اعني المصدر الذي ذاك الاسمان المفتوح
مؤكد به وانما دعا المص الى هذا التكليف انه راي سببويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله نعم واذا ان
من الله ورسوله الاية فاذ ان بمعنى اعلام وكذا استشهد سببويه بقوله والا فاعلموا اننا وانتم بغاة ما بعيننا في شقاني
على العطف على محل اسم المكسورة بنقد براسمين من الاول والنقد براسمين بغاة وانتم بغاة فلو لا ان المفتوح بعد فعال
القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راي سببويه يستشهد للمكسورة بالمفتوح قال
ان المفتوح حكمه مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالترفع على محل اسمها لا انتها حتى قال هو كذا ان اصلها واحد فيجوز
العطف بالترفع في نحو بلغني ان زيدا ثم وعمر بن الخطاب في ومن اخذ اخذ لم يلقوا الى استدلال سببويه وقالوا لا يجوز
العطف بالترفع على محل اسم المفتوح مطلقا اذ لم يبق معنى الاستدلال هي مع ما جزئها في ما قبل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور كما ذكرنا فانها كغيرها من الحروف والكلمات ونظرا في سببويه فيقول ان قوله نعم ورسوله عطف على الضمير في بحر
وجاز ذلك بلا شك بالمنفصل لقيام الفصل بالجاء والمجرور اعني قوله من المشركين مقالا التوكيد او يقول ورسوله مبتدأ
خبره فخذ وفاءي ورسوله كذلك ليست الجملة معطوفة على ان مع ما في جزئها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله والا
فاعلموا اننا وانتم بغاة ما بعيننا في شقاني خبرنا فاقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا ينبغي لنا مثل
هذا في قوله ولا انا من يزد هبة وعبدكم ولا انتي بالمشي في الفيل عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله انا من يزد هبة وعبدكم
اني من الموت اقرن ان قوله ولا انتي بالمشي في الفيل عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله انا من يزد هبة وعبدكم
جملة اعتراضية لكانت لا داخلية على معرفة بلا نكره ولا يجوز ذلك لا عند المبرد ولو روي ولا انتي بالمشي في الفيل
بالكسر لا ارتفاع الاشكال وكان قوله ولا انا من يزد هبة مستانفا لا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسم ان
بالترفع لكن التقيلة في جميع الكل بمنزلة ان يعق في جواز العطف المذكور ونفادتها في اللام لا تدخل على ما جزئها
دون ان كما يحى وانما كان لكن مثل ان لان معنى الاستدلال لم يزل لان الاستدلال في الحظيفة معنى راجع الى
ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نقبا كان او ابتداء اعني ان يدخل فيه الاسم المنصب ولكن نقول فانما
زيد لكن عمر اقام حفظت فيه عند القبا عا انهم من دخول عمر فيه وكذا في قام زيد لكن عمر والمرفوع واجاز الفراع المعطوف
على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه عن مجزوعه عن معنى الاستدلال او ردت فيه الحروف من المعان
وهو الحروف والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمسوق في جواز الحمل على الحمل عند الجري والفراء والزيجاج ولم
يذكره غيرهم في ذلك لا منعوا ولا جازوا والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزيجاج في قوله نعم علام في قوله فلان ربي يغذ
بالحق علام الضوب صفة ربي ويحمل رفعه وجوها اخرى وله بدكم والبدل والقياس ان يكون مثل سائر التوايع
في جواز الترفع نحو ان لزيد استحسنه ما شانهما بالترفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرية الشبهة بليس نحو علام
رجل في الدار لا زيد ولا يحمل على المحل عند البعض بين الابدع مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيد وعمر فاما جاز
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبران فيكون فاما خبر عن
زيد وعمر معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل فاعلموا انه وفي ذلك لا يجوز لان عوامل الخبر عندهم
كالوثر الحقيق كما ذكرنا في ضد والكاتب الا الواحد الذي لا يجوز الا بصد عن مؤثرين مستقلين التاثير كما ذكر في علم
الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيعلم من اجاباه البها عدا استغناء عنهما ولو في الجان بالعطف
نحو ان زيدا وهندا ثم وخارجا لم يات الفساد الذي في كروا يجب جواز ويكون الكلام من باب الف كقولهم نعم وجعلنا
الليل والنهار للسكون امن فضله واذا فدت الخبر على العطف فاما ان ثاني المعطوف والخبر ظاهرا نحو ان زيدا ثم وعمر
كما تحذفه ونقد وعوا لا كثر الخذف نحو ان زيدا ثم وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قام لا يكون
خبر عن الاسمين وانما جاز الكسائي نحو ان زيدا وعمر فاما ان لان العامل عند في خبران ما كان عاملا في خبر المبتدأ
لان ان واخوانا لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبران اسمها لان المبتدأ والخبر يرفعان عند كل

اسیہا حکم ان المکسورہ خلافا لبعضہم قال سیبویہ بن عدنانہ کہ جواز ان العطف علی محل

القول في عمل
حزب العنق
المفتي
اسم

اسم المصنف
بقوله فلان ومنه اخذتم
بفتح الهمزة
ومن اخذ اخذتم منع الالف من
بكره المنوع منع الالف من
اخذتم بفتح الهمزة

زاده و از راه استخفافه و تهاون
و من قولهم ملدن لایزدی کنیز
من

افترقوا بالحق
الدين من الفرق
فرقوا بالحق
الدين من فرق

فِيهِ وَلِتَقْتَفُوا

بحر الحروف

انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف

وان الله لم يبع علمه بالفتح كما جاء في الخبر معولا لا يفتي نحو افعى في بدلتظلم ولا مسوقا في ردا عالا ولا لو اكيف صاجكم قال الذي
 سألوا موسى لجهودا ولزال قال وما زلت من بللى لذن ان عرفتها لكاهاتم المقتضى بكل مكان وما نحو ما زيد لقائما وقوله
 واعلم ان شلها ونوكا الامتثالان ولا سوا شاذ لدخولها على حرفي التقى وشذ ايضا دخولها على كان ولو لا قال فبادخني
 لكان لم يكن فالهجوم ابكى ومضى لم يكن وقال للولا فاسم ونذا بسيل فلدجرت عليك بدغشوم واعلم ان اصل شهادت
 ان ينعدى بالباء نحو شهادت بكذا وشهادت بان زيدا فاسم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهادت انك لم
 وما قوله نعم لشهادت انك لم رسول الله نعم شهادت محمول على يعلم لان اصل الشهادة ان يكون غنى علم وشهادت معلون كعلمت
 في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهادت لا ينصب لمفعولين نصب علمت فلا نقول شهادت زيدا فاما وعلمت بحري
 بحري القسم على صغف فقول علمت ان زيدا فاسم بكسر الهمزة وكذا لك شهادت نقول في الشعر اشعر ان زيدا فاذا هب بالكسر
 والهمزة والفتح فيهما لو كانا قد يحى اشهد لقد رايت كذا كانه قيل والله لقد رايت وكذا اشهد لا يخرج من قال ولقد علمت
 لما بين منبهي وقد يقال فلنذكر لهذين لكونه بمعنى علمت واجزاؤها بحري القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعطية
 بعد ما ضعيف نحو علمت زيدا فاسم وشهادت زيدا فاصل كقوله اني وجدت ملاك القصة الادب الدليل على جواز
 اجزاها والشهادة بحري القسم قوله نعم شهادة احدكم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهادت ان زيدا فاسم
 وشهادت زيدا فاسم يجوز ان يكون بحري القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجزاؤه بحري القسم نحو اشهد بان
 زيدا فاسم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انك ذاهب انك لقائم لفظك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
 لهنتك لرجل صدق قال لهننا المقتضى على الشاخر في الحق لا سقى الناس ان كنت عازما وقد تجد في اللام وهو قليل قال
 الا باسنا برى على فلان المحي لمنك من روف على كرم وفيه ثلثة مذاهب احدها السبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال
 هياك في اباك وهربت في رمت فلما عرفت سورة ان بقلب هزها فاجاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للقاء
 وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي لم يبق له الا قول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله
 لا فعله وحذف لام التعريف ايضا كما يقال الحصاد والحصد قال لا بارك الله في هبل اذ ما الله بارك في الرجال ثم حذف
 همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعليه ما علم
 في مذهب القراء وقول القراء من هذا انه يقال لهنتك لقائم بلا شجب اما قولهم ان زيدا بضم زين بيون التوكيد
 وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواز قسم مقدما والله ليضربن والله لقائم وانما اجاز حذف قد في الماضي مع
 لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف لكثرة ان هناك جملتين في حكم
 واحد الامر في تخفيفان ايمن ووجوب حذف الحرف في غيرك وايمن الله وجوز حذف الجار في الله لا يعلق ولا يجوز لام
 الابتداء من جملة الحروف الستة الابعاد ان المكسورة والحق الكوفون بها لكن مستدلين بقوله ولكن من جهتها العهد قالوا
 وجوز يجوز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جازا تعطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حرف اللام
 ان لا يجمع ان المكسورة ايضا لانها تنفط بسببها عن منزلتها من الضمير لكن جاز مجامعتها الشدة مناسبتها لها لكونها
 بمعنى واحد فاعترف هذه المناسبة سقوطها عن منزلتها واما الشدة فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحلبين يجوز
 شاذية واما ان يكون في الاصل لكن انفي تخفف بحذف الهزة ونون لكن كما خفف لكاهاتم الله ربنا انفا فانهم بحذف
 الهزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة تادف نعم كما يحى في حرف الضمير ولا تادف المضوحة لعل فتعمل والمضوحة
 لكونها مع حرفيها انما مفرقا تقع اسم هذه الحروف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعها نحو ان عندى انك
 فاسم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا نقول في البوائى وتكون ان المضوحة بلا كقوله نعم واذ بعد كما الله احد الطائفتين
 انها لكم فانها بدل من كاهاتكم وما قوله نعم ابعدها انكم اذا تم وكتم ثرابا وعظما انكم محزونون ففعله محزون خبر
 لانكم الاولى وانكم الثانية معقدة لتاكيد الاولى لما راعى ما بينهما وبين الخبر كما ذكر في ان تحسبهم لما راعى ما بين مفعولى والخبرين
 في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما نوا ويحبون ان يحمدا واما لم يفعلوا في ان تحسبهم بمغارة من العذاب مثله قوله نعم وهم
 بالآخر هم كافرين وهذا قول الجري وهو الحق وقال البصريون محزونون مستدخيرة اذا تم والجملة الاسمية خبرا لكم الاولى لانكم
 وقت موكلهم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للا حرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سويله وقوله لقد علم الحق الباطني
 وانى اذا نطق ما بعد اني خطيبها بكسر الهمزة وروى اني بالفتح على ان يكون نكيرا لا نفي الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف
 المكسورة ان اذا حقت بطل اخضاها بالاسماء فغلب الالف انتم في الاعمال وان كذا لا يوفيهتم تخفيفا ولا يجوز عند الكوفيين
 اعمال التخفيف ولا يرفع علمهم قال المص ويبرزها اللام مع التخفيف سواء علمت او اهل ما مع الالف فالف في بين التخفيف

اللفظ في

لا اله الا الله
 ثم حذف الف فقال
 تحذف من المدود اذا
 قص كما يقال

ان الكسرة في
 مع حذف
 بجماعتها بخلاف
 فانها لا تاتيها مع
 فلم يخفف سقوطها
 عن مرتبتها

احد الطائفتين وكذا
 قوله اوله توكلتم اهلكنا
 قبلهم من القرون انهم
 اليهم لا يرجعون فانهم
 بدل من م

فان قلت اني في خبر ان قال
 على فقه في اللغة
 قلت في هذا الخبر
 انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف
 انما هو في البحر الحروف

بعض الكلام في اني وان

فقدان خبر قومه
از سبب آنکه بهم پیغمبر
فرستاده شد
و منکران و

و خدایه و خرم

ويعجزون بقال لا بعدد يعدها الضمير لعدم التمام
المراد كان في ان الحنفية

المركبة اعني والارزاق
والنساء من كبرياتهم
وسمي انظر
ويقتصر
انما كان ظنية
انما لم يجر قبته واعدت

بعد از این که در دانت المرأة اذاجات بولیدین
2 بطن منقسم می شود

بحث الحروف

ان ما بعد ما ليس كما قبلها بل هو مخالف له نقباً واثباتاً وان تحقّق مضمون ما بعد ما ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا او قيل
الحركة الى الحرك والاصل عند التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اي في التقى والاثبات والمقصود التغاير المعنى
لاننا نرى ان يكون نحو جاني زيد لكن عمر العجيز وقد لا يكون كقوله نعم ولو انك لم تكثراً لفشلت الى قوله نعم ولكن الله سلم
اي ولكن الله لم يتركهم كثيراً يقول زيد حاضر لكن عمر مسافر ولا يلزم التضاد بينهما بضاداً احقهما بل يكفي ثباتهما
بوجه ما قال نعم ان ريتك لذو فضل على الناس لكن اكثر الناس لا يشكرون فان عند الشكر غير مناسب للافضل بل الاقرب
به ان يشكر المفضل و مثله كثر فاذا اخفقت الغيث وتونس والاخضر اجارة اعمالها محققة ولم يثبت به شاهد يجوز
دخول الواو عليها محققة ومشدة ويجوز كون الواو عاطفة للجمله على الجمله وجعلها اعتراضية اعظم من حيث المعنى وجاء
في الشعر حذف نون المحققة للسالكين قال فليست يا بني ولا استطيعه ذلك استغنى ان كان ما وكدنا افضل قوله وليت للثاني
فلم يمتض في قول هذا الباب قوله ولعل للثاني وشذ البحر بينهما احدى عشر لغة اشهرها لعل وعمل وجاهل عن بعض
غير متجه ولعن بغير معجه واخرها نون وجاز عن ودغن يجعل الرء سقام اللام لان وان ولعاء بللذ قال لعاء الله فضله
عليكم بنى ان امكم شرم وقد تلحق لعل باء اثبات كافي ريث يقال لعلك وعقل يحرمون بلعل مضمومة اللام الاجتزاء او
مكسورة اللام وكذا جعل مكسورة اللام او مضمومة اللام فقلت ادع اخرى ولرفع الصوت رفعة لعل الى المغوار منك فرب هي
مشكلة لان جها عمل محض بالحرف ورفعها المشابهة لانفعال وكون حرف عاملة على الحروف والافعال في حالة واحدة فاما
يثبت وايضا ان الجاء لا بد له من متعلق لها وفي البيت الذي انشده في روى بفتح اللام الاجزاء بجمل ان يقال اسم لعل
وهو ضمير الشأن مفاد لعل المغوار مجرور بلا مقفلة حذف لئلا يلامن لعل لعل الى المغوار منك جواب شرط يجوز
ان يقال ثاني لا يعلل حذف واللام المضمومة جارة للمظهر كما فعل عن الاخضر انه سمع من العرب فتح اللام الدخلة لجاء
على المظهر ونقل ذلك ايضا عن بولس والى عبيد والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مفاد مع حذف ثاني
لا يعلل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجوز ويجوز في هذه الزيادة ان يقال لا مثل لعا اي انشده عاولة فادغم ثوبه
في لام الجوز وهذه الوجوه متعديتها انشده ابو عبيد لعل الله يملكني عليها جها را من زهرا واسيد بجز الله واللام الاولى
في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عند النحويين في الحروف بالترابدة لان مبناها على الحقة
والبصريون نظر والى كثرة الضروف فيها والتعليق جواز زيادة اثناء فها فان سمى بها لم يمتض عن البصريين للتركيب
والعلية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلية لا تماثلت من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول
هذه الحروف عليها كما كان قبل دخولها لكنه يجب اخبار الخبر هنا الا ان يكون ظرفاً او جاراً او مجروراً ويجوز توسطه بين
هذه الحروف واسماها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك وجب اخباره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدأ والخبر
ولا يجوز حذف اسمها التي ليست بضمير الشأن الا في الشعر على ضعف طلة كقوله فلو كنت ضياعا عرفت فرائي ولكن زجتي
غلبت المشافر فمن روى برفع زجتي اي ولكنك زجتي ومن روى بضميمة فالخبر محذوف اي ولكن زجتي اهكذا لا يعرف
فرائي واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثير كقوله ان من كافي بنى بنت حسان المدة واعصه في الخطوب قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما بلق منها لاذرا وظباء وذلك لان اداة التعلل لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه فابله لكن بشرط ان لا يلى الا حرف فعل صريح كراهة دخول الحروف المختصة بالاسم على الفعل
الضريح فلا نقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكي الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اي انه وثقوا ان في الدار
يملن اخوك قال كان على عريشة وجيئة ادم شعاع الشمس وطلع البدر واما جاز حذف ضمير اتيان من دون وصف
بفعله نفسه هو الجمله ولا تليق مع هذا الكلام بل المراد به التخييم فقط فهو كانه زائدة وجاء في الخبر من اشد الناس عدا باوم
الغبنه المصورون وعند الكنان من فيه زائد وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كما لكوفة واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا سواء كان الاسم معرّفاً ونكرة والكوفيون بشرطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان
مرحلا وان في السفر اذ مضموا ههنا اي لنا محلا في الدنيا ومرحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضموا الى الاخرة ههنا
اي سببا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان عمرها ابلا وشاء اي ان لنا ذلك والفراء بشرط
في جواز حذف خبرها تنكير ان كما قيل ان اعرابنا قبل له ان الزبانية ان الفارة اي هما مختلفان والرد على المدح ههنا ما روى
ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وادفنا وفعلوا بنا فقال علي بن ابي طالب انتم تعرفون ذلك قالوا اي فقال
علي بن ابي طالب ان ذلك اي مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل فلان اي لعل مطلوبك حاصل وقال نعم ان الذين كفروا ونصبوا
عن سبيل الله اي هلكوا قبل الخبر بصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان جاس من فريش فضلو على الناس وان الامكار

فان التعليل
عند سيبويه جازة ولا مغلط
ولا مغلط الا هي لا تلام ولا تفيد في مثل قول الدخلة على الضمير

فان التعليل
عند سيبويه جازة ولا مغلط

لعل لعل

وقيل ان لعل كانت تاليا
وباء لان تليق حقا
كقوله الله تعالى كنتم تتعبدون

وجوز بعضهم حذفه في قولهم
يد ابنة الوشب

الاولى
او كمال
في الخبر
التي هي
منها

ان الزبانية الفارة فلان
ان ذلك كك وفامر
من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مات اليه مقاربة
ان ذلك

الاولى
او كمال
في الخبر
التي هي
منها

حروف العاطفة

بجاء الحروف

لأن الاستواء بمفعول النسابة فاذا استوفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من استيفائها من الاخر ايضا وما قبل ان من زيادة لا تدفع وهم ان المنى هو المجتهدان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس يجوز ان نفي النفي مطلقا واراذه نفسه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وثريد رجلا فصيرا ونحوه فان كثرت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سبويه نفي للمجهدين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب فوهم انه حصل محي كل واحد منهما لكان منقطعاً عن الآخر فرفعت بهذا الكلام وهم وعند المتأخرين هو نفي لمطلق المجتهد ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاية زيادة لا بعدا لولا وواكثر قوله واقاء للترتيب علم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطف مفرد اعلى مفرد ففائدتها ان ملازمة المعطوف عليه لزامه فمعنى قولك لزام زيد فعمرو اي حصل لهما عمر وعقوب فلام لا فصل ومعنى ضربت زيدا ضربا اي وقع الضرب على عمر وعقوب نوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتشابهة والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملازمة المندلول عاملا كما كان في نحو جاءني زيد وعمرو بل في مصادرها المتشابهة نحو قولك جاءني زيد الاكل فانما اي الذي يأكل فتمام كقوله بالحق تابة الخارث الصابح قائم فالأبى الذي يصبح فيغتم فهو ان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب يعلق مدلول العامل بموصوفها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاخر فالأقدم ههنا فلا من فلا يصح وان عطف الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قولك زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجملة كون المذكور بعد ما ذكره ما يتأخر في الذكر على ما قبلها لان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله نزع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس متواليا للتكرير وقوله واورثنا الارض نلتون من الجنة حيث نشاء فنعم احوالها ملين فان ذكرتم النفي او اكد به بفتح بعد جى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجملة كقوله ثم نادى نوح زيه فقال وتبين ابني من اهل ونقول اجيبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله نعم وكمر من فريها هلكا هاجها بائسا بائسا لان بليتها بائس تفصيل للاهلاك الجملة وقد يحى الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زباله فالعلبية بمعنى ما بين زباله الى العلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زباله فالعلبية محذوف بين مع كونه مراد او يفهم المضاف اليه مقام المضاف بعينه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس مليين مرت الى قدم وما بين قرن تقديم وما قرنا ففدا ولا يجوز حذف ما لا نه موصول فلا تقول مطرنا زباله فالعلبية وهي احسن الناس فرنا ففدا وحكي اجازته عن مشاومل قوله فضا بنك من ذكرى حبيب منزلا لبيك ان الغائبة بمعنى الى اي منازل ما بين الدخول الى حومل الى توضيح الى المضافة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرا زاد الفعل لا ينعلم به حتى فاجر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قد يستعمل في محله لا ما كن نحو قولك اشرب ما بين الفلاني الى دار زيد الى عمرا الى دار خالد محذوف الواو مخففة للدلالة على الكلام عليه قال النابغة الجعدي ابادر سلمي بالحروبها سلمي الى جانب ليمان فالشتم اقامت بليز به بين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فخرجت وسكنها بين العرب واللولى الى شعب نزعى هجن فقتلهم فاذا اكثر ذلك مع حرف الجزاء اعني الى فحذف مع فاء العطف التي هي بمعنى ان الى بل هو واجب متناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فغابن منازل الدخول فنزل حومل فنزل توضيح فنزل المضافة وكذا في غير هذا الموضع وما قوله بادا ومته بالعلبا لتسديا لفاء فيه لا فاء الترتيب في الذكر لا نه مذكور تغريضا لا مكنة الاخض بعد لا عم فكان العلما موضع وسبع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا انقبت قولك جاءني فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فقلت ناف لتعقب المحي به يمكن ان يحصل المجتهدان في حاله وان يحصل محي عمر وفيل محي زيد هذا الذي ذكرناه حكمه مما يحط فكله حكم فاء العطف التي تعبر العطف ايضا لا يخ من معنى الترتيب هي النفي ففاء السببية وتختص بالجملة بدخل ما هو جزء مع تقدم كل الشرط نحو ان لغية فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبد ونا نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقديمه اذا شرطه قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثر في القرآن المجيد وغيره قال نفع انا خير مني خلفتي من ناري وخلفتني من طين قال فخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فخرج وقال رب فانظري اي اذا كنت في فظري وقال فانك من المنظرين اي اذا اخبرت الدنيا على الاخر فانك من المنظرين وقال فبعتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعتك لا غوتها ثم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لا السببية وذلك اذا كان ما بعد سببها قبله كقوله نفع اخرج منها فانك وجم ونقول اكرم زيدا فانه فاضل ففدا فدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا دخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

الفاء للتسبب

لحقه
الفعل المنسوب
البرهاني المعطوف
عليه بعد ملازمة
الاعطوف

على الجملة
وتدرك الدواعي
منه

اورد
البيان لاختلاف
البيان في ذلك
البيان
بسط الذي
بين الدخول
موضحا لمقاطعة
للمعنى من حيث
وتمثال

بجاء محروم

انهم ملك السموات الارض
وما بينهما فليدعوا
في الامباركة
فلا
فبما لا تنافي بين
السببية والعاطفة

كنا قوله فاذا وذلك بالكثير لم يكن الا كلمة عالم بخيال فاذا الما ملك ذلك الا ما انا الفاء في قوله اذ انا ما ببت على هو
 فتم اذا اصبحت اصبحت غادها قبل لقار ابد وقبل بل الزايد ثم حرة الصدر واجاز الا خفف في يد فوجد في يد نقا فبا ساء
 على زيادة الفاء مستندة بقول الشاعر وقا نله خولان فالكبح فالتهم واكرهه الحبيين خلوا كما هما والقاء في قوله ابا خراش
 اما انت وانقر فان قوي لم ياكلهم الضبيع زائدة عند البصر بين دون الكوفيتين كما مر في باب ما واما ثم فقال لا خفف في زائد في قوله في
 حق اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم ونلتوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يركبوا
 حزن المعطوف عليهم اي انهم الا نابة ثم تاب عليهم وكما جاء من مثل ذلك فليعند ربك ما يمكن وان سمح العتذار فليحكم
 بزيادة الحرف وانما لا يورد بعد لزيادة ام قول الزايد بادهرام ما كان مثير قصا بل قد يكون مشي نوصا قوله وحتى ومثلها
 يعني مثل في الترتيب المهمل فالبحر والى المهمل في حق اقل منها في ثم فهو متوسط بين الفاء التي لا مهمل فيها وبين ثم المفيدة
 للمهمل والذى رى ان حق لا مهمل فيها بل حق العاطفة فبعد ان المعطوف هو الجزء الفاعل اما في القوة او في الضعف على
 سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون نعلو الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من نعلفه
 بالاجزاء والاخر كقولك توفي الله كرا بلى حتى ادم وقد يكون نعلفه به في اثناء نعلفه بالاجزاء اما الاخر فتومات الناس حتى
 الانبياء فالقصور ان الترتيب الخارج لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهمل بل يعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
 من الاضعف الى الاقوى كما في ما في الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الخراج حتى المشاة قوله واو اما
 وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لانه لهما الاستفهام بلها احلا المستويين والاخر التثنية بعد ثبوت حدهما لظلم التعيين
 ومن ثم لم يخرج ارباب زيدا ام عمرو من ثم كان جوابا بالتعيين دون ضم اولا والمنقطعة كل والحرف مثل انما لا بل ام شاء واما
 قبل المعطوف عليه لانه مع اما جاز مع او وافول علم ان الاخر في تلك الاخرين او الامور واما او اما طفتان في المعنى
 سواء في شيء واحد وهو ان او نحو بمعنى الى او الا نحو وايضا لا ضرا بمعنى بل ولا يكون بعدها اذن الا الجمل لا يكون حرف
 عطف بل حرفا مستنفدا اذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاني زيد او عمرو قد تعطف الجملة على الجملة
 نحو ما ابالي فت او فقلت ونقول في الاستنفاد انا اخرج اليوم ثم يبد ذلك الا فانه فيقول او انهم اي بل انهم على كل حال وهي
 في هذه الصور محفلة للعطف فيكون على ذلك التقدير من رد ابي الخرج والافانه ولما في قوله بدت مثل قرن الشمس
 في رفق الضحى وضوءها او انت في العين املح ولا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعد ما مقام قوله مثل قرن الشمس
 كما هو حق المعطوف وكذا في قوله نفع الى مائة الف او يزيد اي بل يزيد واما اجاز الا ضربا بلى في كلامه نفع لانه اخبر عنهم
 بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس من غير تقي مع كونه نفع عالما بعد هم وبانهم يزيدون ثم اخبرهم في التحقيق فاضرب
 عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الخبر فالى رسلناه الى جماعة نحرزهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدا على ذلك وكنا قوله كليج
 البص بناء على ما يقول الناس في التحدث ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال وهو
 امر بى بل هو امر بى فالواي لا واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
 التحيز والاباحة فالتشك اذا اخبر عن احد الشبهين ولا نعرفه بعينه والابهام اذا عرفت بعينه ونقصان بينهما الاخر على الخا
 فاذا قلت جاني زيد او عمرو ولم يعرف الجاني منهما فالاشك واذا عرفت ونقصان الابهام على السامع فهو لا ينام كقول
 ليد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من اتهما قال نفع انهما امر بالثلاث او تدارا والتفصيل اذا لم يشك
 ولم ينقص الابهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جومرا او عرسا اذا قصدت الاستدلال على انه جومر لا عرض او على
 انه عرض لا جومر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الاخر فان حصل للمأمر بالجمع بين الامر من فضيلة وشرف في الغالب فهي
 لا بالحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والاف هي التحيز نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان
 الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احل الفعلين ولا يجمع بينهما ولا في التحيز يجمع بينهما ولا يقتصار على احل الفعلين ولا يجوز
 الجمع ههنا ما قبل ينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامر من في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما او بل ليس
 الا احل الشبهين في كل موضع واما استيفاد الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعد هاما مع لان تعلم العلم خبر زيادة
 الخبر خبر فلا لا او اما في الاباحة والتحيز والشك والابهام والتفصيل على معنى احل الشبهين والاشباه على السواء
 المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او اما بل من قبل اشياء اخرى فالتشك من قبل جهل المتكلم وعند قصد الى التفصيل
 والابهام والتفصيل من حيث قصد الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتحيز من حيث لا يحصل به
 ذلك واما في سائر الاقسام التي لا يستفهمها نحو اضرب عندك او عمرو ولا تعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما الفقه نحو
 ليت في سائر احوالنا فله الجمع اذ في الغالب من العادات ان من يهتني احدا فلا ينكر حصولهما معا واما التحضير

انما هو الفقه في خبره
 انما هو الفقه في خبره
 فان امكن الاعتذار
 فليحكم
 فليحكم

من الحروف
 العاطفة او اما

من الحروف
 العاطفة او اما
 من الحروف
 العاطفة او اما
 من الحروف
 العاطفة او اما

يقيد الكلام في الاحرف الثلاثة

هذا هو الوجه في قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 وما كان منكم الا نذير

احداهما او ارباعه

في اصل الوضع

في غير الوجه

وان لم يأت بغيره
 فلا يثبت في القوم
 من اول الامر

نحو ما تعلم الفقرة او النحو وما ضرب زيد او عمر او العرض نحو الا تعلم النحو والفقرة او الضرب زيد او عمر لئلا يفتقر في احتمال
 الا باخه والخبر بحسب الفقرة وما كثر استعماله في الا باخه التي معناها جواز الجمع جازا استعمالها بمعنى الواو قال وكان سببا
 ان لا تخرجوا نفا او تخرجوها وابتغيت السرح فان سببا بمعنى مستويان وهو بين الشبهين قال سببان كسر وعينه وكسر
 عظم من عظامه فاذا ثبت الخبر نحو رايته زيد او عمر فان اردت نفى رويتهما معا فقلت ما رايته واحدا منهما او ما رايته
 زيدا ولا عمر وان اردت نفى رويتهما معا فقلت ما رايته واحدا منهما فان تعين عندك ذلك الواحد فصدت تعينه للمخاطب بتمتة نحو ما
 رايته في هذا او ما رايته عمر وان لم يتعين عندك او تعين لكن فصدت الابهام فقلت ما رايته زيدا او عمر فيكون المعنى ما رايته
 احدهما او رايته الاخر وكذا اذا ثبت الامر وهو انتهى كما اذا قلت مثلا في ضرب زيد او عمر الا ضرب زيد او عمر فالفاس يقتضي
 ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فقلت فلا ينفى اذن فرق
 بين الامر انتهى لا بين الخبر للثبت والمنتهى في رايته زيدا او عمر وما رايته زيدا او عمر فقلت لا ينفى في اصل الوضع الا اذا كان
 المعدل اكثر من اثنين فان قلت اذا قلت اضرب زيدا او عمر او خالدا فالفاس يقتضي اضرب احدهم ولا تضرب لباقيين واذا قلت لا تضرب احدا
 زيدا او عمر او خالدا وما رايته زيدا او عمر او خالدا وهذا الفاس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادة انهم انما اذا استعمل
 لفظ احدا وما يودى معناه في الاثبات فعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الوجوب فمعناه العمومي لا غلب ويجوز ان يراد الواحد
 فقط ايضا ففسر ذلك انك اذا قلت في الوجوب مضربا بالواحد رايته واحدا من زيد وعمر مثلا وكذا ما يودى بمعنى الواحد
 رجلا منهما او رايته زيدا او عمر فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة اذا نك رايته واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الوجوب ما رايته
 واحدا منهما او ما رايته رجلا منهما او ما رايته زيدا او عمر فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتل ان يراد به الواحد فقط فيكون
 المعنى ما لقيت واحدا منهما وليس الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت احدا منهما فكيف بما عرفت
 الواحد الى المراد نفى رويتهما معا وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت احدا منهما فكيف بما عرفت
 نحو لقيت زيدا او عمر فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اي عند الرؤية منبغى الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
 ما لقيت واحدا منهما وما يودى معناه وهو ما لقيت زيدا او عمر والاصل عند الرؤية ولم يفتوح فيه الا بعدم رؤية واحد
 منهما فنفاء الاخر على اصله من عند الرؤية فيكون نفيا مطلقا للرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك
 ان لا تاتي بمفعول لرايته لا واحدا ولا اكثر حين تختشي فهم المخاطب ان هذا الاصل لا ينفى على حاله بل كان يجهل ان تقول ما
 رايته من جنس الرجال فادعك الى تفهيد نفى الرؤية بالواحد فقلت فصد المبالغة وبما ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
 عليه بملوك الرؤية فاعلم ما يكون وهو الواحد فكيف بما عرفت واذا تفرق هذا فظهر لك غلظه ففهم ان النكرة في غير الوجوب تفيد
 العمومي لا غلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة تفيد العمومي لا غلب كما مضى فان فصلت التخصيص على العمومي فبما
 لقيت رجلا وما لقيت واحدا فقلت ما لقيت رجلا او رجلا فالفاس يقتضي ما لقيت
 شيئا واحدا من هذا الجنس ما رايته جماعة واحدة من رفع عدد من تخملان الاستغراف وغيره ومع تصغير نصافي استغرافه
 بجميع مثبتات هذا الجنس الثاني في استغرافه بجميع جماعته فظهر ان معنى ما رايته زيدا او عمر ما رايته زيدا ولا عمر في
 في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمر انما يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه
 القرينة التي في قوله نعم ولا تطع منهم انما وكفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لغيره الا انم والكفر فلفظه
 اولى جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشبهين او الاشياء ثم معنى الوجد في غير الوجوب تفيد العمومي في
 للوجوب بغيره العمومي فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم انما وكفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعه
 له والله اعلم واما ما في معنى اولى جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بما لا بد ان يكون مصداقا لما احو
 نحو جاني اما زيد واما عمر وفي بني الكلام مع اما على احدا لشبهين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
 جاني اما زيد او عمر وفي الكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جازان بغيره للمتكلم معنى احدا لشبهين بعد ذكر المعطوف عليه
 نقول مثلا فم زيد فاطعا بغيره ثم بغيره الشك او بفصل الابهام فيقول وعمر ويجوز ان يكون شاك او مبهما من اول الامر
 على الاستثناء بقولك لا زيدا اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخله على المعطوف عليه بخلاف اوفاته
 يجوز فيه تقدم اما عليه وعد تقدمه نحو جاني اما زيد او عمر وجاني زيدا وعمر فمطلوب اما غير مسبوقه باما باخرى في
 الشعر لكنها تقدم رجلا على الكثير الشايع من استعمالها في هذا الفراء تلم بداريد فمقدم عهد لها واما باموات التي خيل لها
 اي ما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا قال فاما ان تكون اخي بصدف فاعرف ذلك عن شى من سميتي والاما طر حوق واتخذ
 عددا قبله وشقيق ونلزم الثانية الواو ويزيد بلا ولو نحو هذا اما هذا انا ذاك قال بالياء اما شاك نعمانها اما الى جنة

هذا هو الوجه في قوله تعالى
 وما كان منكم الا نذير
 وما كان منكم الا نذير

مختصر

اما الى نار وبردى بما الجنة وهي لغنى ما واولا ان لا يستعمل في التبريد حتى يطرب فتح همة اما العاطفة وهي عند سبوبة
 مركبة من ان وما يدل على حد ما للضرورة قال سقته الزايد من صنف وان من حريف فان بعد ما قال تركب الشاعر حذف
 اما الاولى وحذف من الثانية وقال لقد كذبك نفسك فاكذبها فان جريا وان اجال صبرى قال لتعذر ما يخرج جريا
 ولا منع من تعذر معنى الكلمة وخالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى زجا وقال غيره هو مفرد غير مركبة اذا انفرد اصل في المعنى
 وقال البليغ بان الشرطية وشرطها كان المحذوف ان كان جريا ومنع ابى على عبد القاهر من كون فاعاطفة لان الاولى
 وانظر على البليغ يعطوف على شئ والثانية مفعلة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونهما
 بمعنى والعاطفة لا يلزم ذلك فاق ان المصدرية والاوى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية
 حرف عطف فذمت ثابتهما على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا ما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف
 واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عند بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
 وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيد
 لاحد المشبهين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى الجنة اما الى نار مفردة فوكه وام المتصلة لا في همة الاستفهام الخ اعلم ان ام على
 خبر من متصلة ومنقطعة والمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمة اما لا استفهاما نحو اريد عندك ام عمرو والنسبة نحو
 سواء علمهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجر شرح همة النسبة وهذا الهمة قد يكون مفردة قبل المتصلة في الشعر قال لعمري
 ما ادرى وان كنت داريا بسبعين رعين الجرام بثمان وقال لعمري ما ادرى وان كنت داريا بشعبت ابن سهم ام شعبت بن
 منفر وقال كذبك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من التراب خيالا ولا يكثر ويحتاج الى قبل المتصلة وهو قليل شاذ
 نحو هل زيد عندك ام عمرو والثالث الهمة في الغلب دون هل لان ام المتصلة لا معنى للاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام
 التي هي ايضا عريضة في باب لا استفهاما وعاد لها حتى كانتا معا بمعنى اى واما هل فانها دخلت في معنى الاستفهام اذ اصلها اندخو
 قوله هل الى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمة في جمل ولا تقع بعدها
 من اسماء الاستفهام اذ كان ام مستفهما لها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنشوب اليها لان اسماء الاستفهام اذ استفهام
 بها عمت في الجمع فيبقى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمر لان معنى قولك ام عندك عمر مستفاد من
 قولك من عندك فان لم يدخل المستفهام بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام حمار عندك وان زيدا عندك عمرو وفي الحكم
 المنشوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمروا ومن نصر بام تشتم جاز فوعيا بعدا هاتفا انها محبان يستفهم بها عن شيئين او
 اشياء ثابت احدهما او احدها عند النكلم لطلب التعيين لانها مع الهمة بمعنى اى اى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف
 مع المعطوف عليه بفتحة بفتحة استفهاما واحدا لان المجموع بمعنى اى تجوليه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احدا من عند النكلم
 بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع استفهاما متانف فلو اذن بمعنى بل التي تبدل على ان
 الاول وقع غلط في نحو قولهم انها لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للاستفهام من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله نعم ام
 يقولون افسره وقوله ام اتخذ مما يخلق نبات وفيها مع معنى بل معنى الهمة الاستفهامية في نحو انها لا بل ام شلو والهمة الانكارية
 في نحو ام يقولون افسره فلنوا وقلبي محقق بل وجد وجد كقولهم نعم ام انا خير من هذا الذي هو مبهين اذ لا معنى للاستفهام
 ههنا وكذا اذا جاءت بعد اداة الاستفهام كقوله نعم ام هل تنوى الظلمات والنور وقوله من هذا الذي هو جندكم وقوله
 ام كيف ينفع ما نعطى العلوف به ريمان اننى اذا ما ضن بالذين فهم في مثله بمعنى بل وجد والمقصود ان الكلام معناه على كلامين
 دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمة التي قبلها كاي وجوب المنقطعة وان لم لا استفهاما
 متانف وثالثها ان يلبس المفرد والجمله بخلاف المنقطعة فانها لا يلبس الا بالجمله ظاهرة الجزئين نحو اريد عندك ام عمرو عند
 او مفردا لحد لها نحو انها لا بل ام شاء اى ام هي شاء قال جارا لانه لا يجوز حذف احد جزئي الجمله بعد المنقطعة في الاستفهام
 لئلا يلبس بالمتصلة ويجوز في الخبر لا يلبس ان يقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمة لانه يلبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولى
 المتصلة مفردا لا ولى ان بل الهمة قبلها مثل ولها سواء لكون ام مع الهمة بنا ولى اى والمفرد ان بعد فاعا بنا ولى المضام
 البه اى نحو اريد عندك ام عمرو بمعنى انها عندك واني اتوى زيدا في الدار اى في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما ولى
 نحو عندك زيدا ام عمرو اريد عندك ام في الدار والفت زيدا ام عمرو ارجوا احسنا كما قال سبويه لكن المعادلة احسن وان
 ام والهمة لجلان مشتركان في احد الجزئين فان كانتا فعليين مشتركين في الفاعل نحو انت ام فعلت وانا م زيدا ابنة فهي
 متصلة ويجوز مع غير الشاسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيدا نكلم وان كانتا فعليين متساويين
 النظم مشتركين الفعل نحو اقام زيدا ام عمرو واسمين كذلك مشتركين في جزئ نحو اريد زيدا ام هو فاعدا وازيدا خى ام عمرو

د محمد امجد الاسلامیہ جامعہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

يحيى في اقصى بلاد الخريف
الطرفة ذلك النور

هو معنى ماء المصداق

النضال

المنازل

نصفه

نصف بار اولی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

شعبه ریاضیات و فیزیک

10

الخلق المذنب
وغيره

توقف لا غیر دلدار ولا ترا

10

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

بحث الحروف

ولا أعلم ان بعد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب ذل في معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان فصلت معنى الشرط في غير لفظي سواد ما بالي قال غالب ان شترج باو في موضع ام بلا منفر استفهام قبلها نحو لا ضربه فام او فعل والمعنى ذلك المعنى والتقدير به ذلك التقدير ان قام او فعل فلا ضربه اي ضامه وتعوده مستويان عندى لا يمنعني احد هما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او ام مع لان المراد الشرط في الشرط بين امرين او اكثر ولا يجوز ما بالي فام ولا لا ضربه فام واما غالب في سواء وما بالي الهمزة فام مع انه لا معنى للاستفهام بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا بالي وبين معنى الهمزة واما المنصه جامعاً ومناسبة وهي الشرط في التقدير ان جازت الايمان بهما بعد للفظين بجر الهمزة واما عن معنى الاستفهام وجعلها بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا بالي ان بالي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على ثنت او فعل ولا بالي ثنت او فعلت بتقدير حرف الشرط قال كسنت بالي بعد ان مطرقت خوفك لما بنا اكثر ثلث او قلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء ولا يجوز سواء على ثنت او فعلت قال لا نه لا يكون المعنى سواءاً واحداً ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضاً احداً للثنتين او الا شيئاً فيكون معنى سواء على الثنت ام فعلت سواء على ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين للجر اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد واما قوله في ذلك في و في ام لا نه جعل سواء خبراً مفرداً ما بعد مبتداً والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبراً مبتدأً وقد ساد مسند جواب الشرط وجوز التحليل في غير سواد ولا بالي ان يجري مجراها فذكر بعد ام والهمزة نحو لا ضربه فام ام فعل مسند لا يصح فذلك لا ضربه اي ذلك كان وهو بمعنى فام ام فعل وليس ما قال ببعد لان معنى الشرط مع غيرهما ايضا ظاهر اي ضامه وتعوده مستويان عندى لا يمنعني احد هما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى على ثنائيت بعد اطلاق فاملى ام ثنائي ففصل روي او ثنائي فالهمزة في اطلاق ليست استفهامية بل اطلاق ماض من الاطالة وروي ام ثنائي فالهمزة استفهامية واطال ماض من الطول ولا يجي بالهمزة قبل ولا نقول لا بالي ثنت او فعلت ولا لا ضربه فام او فعل لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيها من معنى الشرط المطلوب ههنا وليس في الهمزة مع او معنى الشرط وفذلك لا فلتنة كائناً من كان ولا فعلته كائناً ما كان كائناً فيما حال من القول ومن وما في محل التصيب بانها خبران لكائنا واما موصوفان والضمير الرجوع اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى الذي الحال اي كائنا اي شيء كانه في كل موضع ذكرنا ان اجماعنا ان اي المعطية قد اخذها على الاخرى بالحال فانما لا ضربه فام او فعل لان المعنى قائما كان او فاعداً وان نذر الكل بالشرط من غير استفهام فام نحو ما بالي الثنت ام فعلت هذا كله ولغافل ان بطالبه باختصاص معنى الحال به باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ويجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك لو زيد ارباب وعمرى الاحد هما ارباب وجوابه لا ونعم ومعنى قولك ان زيد ارباب ام عمرى ارباب وجوابه بالثنتين كما نقول زيد او نقول عمرى فتسوال باو لا يمكن ان يكون بعد التسوال بام لانك في ام عالم بوجود احد هما عند فكيف تسال عما تعلم ونقول زيد افضل ام عمرى اي ايتهما افضل من الاخر ففقه ذكر المفضل معنى ولو قولك ان زيد افضل وعمرى لم يخرج الا اذا المفضل معلوماً للخالط اذا المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص عندي رجل افضل من بكر ثم اخبر زيد وعمرى فنقول ان زيداً وعمرى افضل اي احدهما افضل من بكر وجئت اشكل عليك الاخر في اظام المتصلة في الاستفهام قد راو باحد هما فنقول الحسن او الحسين علمهما السلام افضل ام ابن الحنفية فمن احدهما و ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارباب زيد ام عمرى اي لا نه لم يلزمهما للثنيان اذا لم يمتد فافضل والاخر ام وقد تقدم ان سبويه قال ان مثل هذا الجواب حسن الا ان نحو ان زيداً ارباب ام عمرى الحسن قوله ومن ثم كان جوابها بالثنتين اي لكونها للطلب للثنتين قوله ولا وبلا ولكن لا احدهما معناه ولكن لازمة للثني اعلم ان لا نفى الحكم عن مفرد بعد الجواب للشموع فلا يجوز الا بعد جزاء موجب وامر ولا يجي بعد الاستفهام والفتى والعرض والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النفي نقول ضربت زيداً لا عمرى واضرب زيداً لا لا ولا يحطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال فام زيداً لا بعد لا نه جملة ولقطة لا موضوعه لعطف المفردات وقد يعطف المفردات وقد يعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل نحو قوم لا افعل والمجوز مضارعاً عنه لا شئ فكانت فام فام لا فاعداً ولا يجوز تكريرها كما في حرف العطف لا نقول فام زيداً لا عمرى لا بكر كما نقول فام زيداً وعمرى وكذا قد صحت ذلك ادخلت الو او في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويختص لا بكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الترجاج من بجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امر القيس كان دثاراً احلقت بلبونه عقاب تنوي لا عقاب القوا على صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضاً تكون عاطفة كذا قال لا يجري النفي ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والحبر محمد وفي ليس الجمل جازاً واما بل فاما اني ان يلها مفرداً وجملة وفي الاول هي لدارك العاطف لا يجز ان يكون بعد نفي ونفي او بعد ايجاب او امر نحو فام زيداً لا عمرى

المملكت التي طرقت
والتي اقبلت اقبلت
له وفقت عنه
وفقت من اقبلت
لقد وفقت

المراد آلهما الفضل من ابن الحنفية افضل من احدهما والفضل بينهما افضل

علم باجماع

طوبیٰ لکھنؤ

تنو في ثنية والقوا علم

فان جائت بعد امر او لمجا

حفظہ فی حقہ

الحسين بن علي

10/1/92

بنی بن قریظ

حضرت محمد بن یحییٰ بن علی

شريعة واللغة

ذات الطين وال...

عالم القضاة على

علاء الدين

مؤید الدین

شیخ المومنین

1

بقيد الكلام في لا وبل ولكن

بجعل المنوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون ثباته وان لم يقم
 اندت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد وعن سهو لسان ونقل صاحب المغن عن الكوفيين
 انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب الظاهرية وهم من الناقلي فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الواجب جلا
 على بل كما نقل عنهم ابن الابناري والاندلسي فكيف يمنعون هذا اذا عطف ببل مفردا بعد التثنية او التثنية فالتأثيرات
 للاضرب اباض ومغنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي
 قولك ما جاني زيد بل عمرو فادت بل ان الحكم على بل بعد الجي كالمسكوت عنه بجعل بل يصح فيكون غير جلي وان لا يصح
 فيكون قد جاء ككما كان الحكم على بل بالجى في جاني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر
 كلام الاندلسي فالان مال كبل بعد التثنية والتثنية بعد هذا الاطلاق منه يعطى ان عكس الجى بل في قولك ما جاني زيد
 بل عمرو متحقق بعد الجى بل ايضا كما كان كذلك في ما جاني زيد لكن غير بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاني زيد بل عمرو
 بجعل اثبات الجى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه ان لا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل
 الاية بعد التثنية والتثنية بعد الجمهورانه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاني زيد بل عمرو فكانت قلت للجاني عمرو
 التثنية والاسم منسوب اليه الجى فالواو الدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد فاما بل بعد بل يجب الرفع كما
 في بابيه وعند المبرزة ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ينسب للفعل المنفي مستندا الى الثاني فكانت قلت للجاني عمرو
 كان في الاثبات الفعل الموجب مستندا الى الثاني واذا ثبتت لا بل بعد الايجاب والامر بخوفام زيد بل عمرو واضرب زيد
 لا بل عمرو فعلى ما يرجع الى ذلك الايجاب لا امر بالمقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفي قيام بل عمرو واثبت بل عمرو
 ولو لم يجز بل كان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت بجعل ان يثبت وان لا يثبت وكذلك الامر بخواضرب زيد لا بل عمرو اي لا
 تضرب زيد بل اضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد التثنية والتثنية راجعة الى معنى ذلك التثنية التثنية مؤكدة لمعناها وما
 بعد بل اذ بان على الخلاف المذكور بين المبرز والجمهور ولا يجزى بل العاطفة للعمرو بعد الاستغناء لانهما لدارك الغلط الحاصل
 عن الجزم بمحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستغناء لا يحصل شيء ولا يتحصله حتى يقع غلط فيستلزم
 وكما قبل انما لا يجزى بعد التخصيص والتثنية والترجي والعرض والاولى ان يجوز استغناءها بعد ما يستفاد منه معنى الامر
 والتثنية كالتخصيص والعرض واما التي تلها التحمل فقايد منها الانتقال من جملة الى اخرى هم من الاولى ولديجى للغلط والاولى
 بجى بعد الاستغناء ما يضر كقوله نع انا نون الذكر ان من العالمين الى قوله بل انهم قوم عادون والتثنية لدارك الغلط نحو ضرب
 زيد بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزم وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعد
 نفيها واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المقالة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى التثنية لان
 حرف التثنية انما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد التثنية لتغاير ما بعد ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو وقد مر معنى
 الاستدراك في المشددة فعدم مجزى بل بان بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما يجب بلكن رفعنا لوهم المخاطبة عن واثبتا
 ظاهره بجى كزيد في عطف المفرد نفيضا لانهما لا يثبتان بعد التثنية عن الاول ولا للتثنية عن الثاني بعد الاثبات لكون واثبتا
 الكوفيين بجى لكن العاطفة للمفرد بعد الواجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمرو جلا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع
 لكن لغايرة ما قبلها لما بعد فهايدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا ولها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا
 في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستغناء والترجي والفق العرض والتخصيص على ما قبل وذبح يونس الى
 انما في جميع مواضعها تحققة من التثنية وليست بحرف عطف ولها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها فهي
 المفرد يفدر العامل بعد ها وبشكل ذلك عليها اذا ولها مجزى بل جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزر
 انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لجرد معنى الاستدراك واختار في ما
 بعد الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحتها الواو ولا لو انفتحتا التثنية في مجى الجملة بعد ها فهي مع الواو وليست بعاطفة
 اتفاقا والجزر عنيان ولها المضربا عاطفة خلا فالجزم وان ولها جملة فقبل عاطفة وهو ظاهر من هب التثنية في ولا
 بحسن الوفاء على ما قبلها وقبل مخففة كما هو مذهب الجزر في يحسن الوفاء على ما قبلها لكونها حرف ابتداء فلو لم يجرى التثنية
 الا واما ما اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يثبت بهما الكلام وقايد هما المعنوية يؤكد مضمون الجملة وكما انهما مركبتان
 من حمزة الانكار وحرف التثنية والانكار نفي نفى التثنية اثبات ركب الحرفان لا فائدة الاثبات والتحقق فصارا بمعنى ان
 الا انما غير عاملين بدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية امرا او نهيا او استغناء ما او مثنيا وغير ذلك و
 يختصان بالجملة بخلاف هاهما وقايد هما كون الكلام بعد ها مبتدأ به وقد نسب التثنية اليها كما هو مذهب المصنف

ولا ان المنعكزة لا حتملان لكونه امر بغير زيد وان لا يكون مع الامر بغير زيد

التثنية
 حرف

اللفظية

محذوف الحروف

[illegible]

آغا

من التنبؤ

فدیت الہی اقدہ
واقدا من ہند
سیرہ

عذرة عذرا و عذرا د احم
الغنى و كوكب العذرة
6 الف

المعدة والكبد
والشرايين
والقنوات
والغدد
والجهاز الهضمي
والجهاز التنفسي
والجهاز البولي
والجهاز العصبي
والجهاز العضلي
والجهاز الدموي
والجهاز اللمفاوي
والجهاز اللمفاوي
والجهاز اللمفاوي

خان صاحب دارالخلافہ

حضرة النداء

عن صاحب

أى والحفرة فى القرية ٢

عنونیم

قام زید

تقريباً ما يكون للحجر

الْأَمَانُ بْنُ هِشَامٍ

الاستفهام

محرم

وبعضها لا يعمل نحو نباحه واما الفاعل اللفظية فهي زين اللفظ وكذا نه زيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام شيئا
 منها لا استقلاله وزن: نشعر او نحس التبع او غير ذلك من القوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من القوائد اللفظية والمغوية
 معا والاعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحى ولا سيما في كلام الباري نع وابدا منه علمهم التام ويجتمع
 الفاعل فان في حرف وتند نفرد احدهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد ترفع زائدة لا لانها
 لا ترفع الا زائدة وسميت ايضا حرف الفاعل لانه يوصل بها الى زيادة الفضاخه والى اقامه وزن او سجع او غير ذلك
 اما ان فنزاد مع ما وانما فيه كثير التاكيد التثني ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبا جبر ونحو قوله ما ان جئت
 ولا هلعث ولا هرت بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدر ربه نحو وانظر في ما ان جلس الفاضل ومع ما الاسم
 نحو قوله نع ولقد مكثهم فيما ان مكثا كرهه وكذا بعد الاستفاجه نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زائدة ان
 المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست فتا وكسرا والفتح اشهر اما ان في كسر زيادتها بعد لما ان جاء
 البشر وبين لو والقسم وفرد في القسم ان مذهب سيبويه انها موطنة للقسم قبل لو كما ان اللام موطنة قبل ان وسائر
 كلمات الشرط كقوله نع واذا خلا لله ميثاق النبيين لما انبئكم الا به وبجيء الكلام فيه وقد يزداد في الامكان نحو انا ايتيه قلت
 بعد كان التشبيه نحو كان ظهيرة نعطو بالحجر وليس في قوله نع وان عني ان يكون وان لو استقاموا وان ثم زائد كما نوههم
 بعضهم بل الاولان مخففتان والثالثة مقسمة كما تقدم في فواصل الفعل واما ما فنزاد مع النحس الكلمات المذكورة اذا قد
 معنى الشرط نحو انا انكر مني اكر مني بغير الجزم ومعنى ما انكر مني اكر مني بمعنى مني نكر مني ولا تفيد هاما معنى التكرار
 ولو افادتها لم تكن زائدة من قال ان معنى التكرار في ما مثله ومن قال ليس للتكرار فكذلك معنى ما انا ما يفعل فعل وان
 ما انكر اكر وانما انكر مني بك وقد يدخل بعد انا ايضا فلذلك ويجوز حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا لتفصيل الجمع
 ما ذكر من اذا ومعنى وان لانها كالمفعول في الشرط وغير شرط وزيادتها ما فيها من خصه بخال الشرطية ولم يعد واما الكلمة
 وان لم تكن لها معنى من التزويد لان لها فاعلا فاعلا وهو منع العامل من العمل وتطهيرة لدخول ما لم يكن له ان يدخله على
 مذهب من اعلم لهما واما واخواتها تكون ما زائدة وليست في جملتها واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونها جازية ومنه وهي ما
 الكافه ايضا لهما عن الاضافة ويبلغ ان لا بعد ما في نحو يعين ما اربك ومن غصه ما بين شيكها زائدة لانها هي المصححة
 لدخول النون في الفعل على ما يجز في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد يزداد بعد بعض
 الجزم نحو فجارحه وعمافيريه مما خطبنا ثم وزيد صدق كما ان عمرا اخي وقبل انها بعد الحزن الجزم كره جردة والمجرور بعدها
 بدل منها وكذا قال في الاستبانة بالجزم كانه في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو
 من غير جري واما الاجل فاضبكت ومثل ما انكم تظفون ومثل منها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما ما فنزاد بعد
 الواو والعاطفه بعد فن وقد ذكرها في حرف العطف والعجب انهم لا يرون فاعلا الحروف فاعلا معنويا كالتوكيد في الباء
 ورفع الاحتمال في هذه وفي من الاستغرافية ما نفا من كون الحروف زائدة ويرون فاعلا فاعلا لفظيا لكونها كاذبة ما نفا من زيادتها
 ونزاد بعد ان المصدر ربه نحو ما منعك ان لا تفجد ثم تولى لا يعلم اهل الكتاب جاك قبل المقسم به كثيرا لان اذان بان
 جواب القسم معنى نحو لا والله لا افعل قال لا واصلك ابنة العامر لا يدعي القوم اني افترجوا ون قبل اسم فاعلا وعليه عمل
 قوله نعم لا اسم يوم القيمة وشكك بعد المضاف نحو في لا حور سري وما شعرها نحو لعلك واما من والباء واللام
 والكاف فهذه تقدم ذكرها في حرف الجزم من حرف التفسير وان كان مختصة بما في معنى القول او قول اعلم ان
 العرف بين اي وان ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاني زيدا اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هرب زيدا اي مات
 قال وثر ميني بالطرف اي انت مذب وبقلبتي لكن اياك لا افعل وان لا نفسرا لمفعولا مفعولا للفظ وال على معنى
 القول مؤد معناه نحو قوله نع ونادى بناء ان يا ابراهيم فقلوه يا ابراهيم نفسرا لمفعول نادى بنا المعقد راي نادى بناء بلفظ هو
 قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كلبك الية ان ايت اي كلبك الية شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول
 به المعقد للكلب وقد يفسر المفعول به الظم كقوله نع واوجنا الى ملك ما يوحى ان اذن فيه وقوله ما قلت هم الا ما امرني
 به ان اعبدوا الله نفسرا للضمير به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرني لانه مفعول لصريح القول
 ونحو جوز بعضهم ذلك مستلذا لجملة الية ولا استدلال بالمحمل واجيب بان ان مصدرا تاء اذا دخلت على ما وهي متصرف
 لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرا بل دخول حرف الجزم عليها نحو واغنى الية بان ثم ويجوز ان
 يقال هي زائدة زيدت لكرهه ودخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او غنى الية بهذا اللفظ وقبل ان في ان اعبدوا الله
 زائدة ولا اصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة المحمل ونسكت لجوز تفسيرها مفعولا صريح القول المقدر كالفعل

ولكن ما يورد ولا اخبرناه

يقولون انك
 تقولون انك
 تقولون انك

ان قلت قلت
 ان قلت قلت

ان قلت قلت
 ان قلت قلت
 ان قلت قلت

ان قلت قلت
 ان قلت قلت
 ان قلت قلت

ان قلت قلت
 ان قلت قلت
 ان قلت قلت

ان قلت قلت
 ان قلت قلت
 ان قلت قلت

Handwritten marginal notes at the top of the page, likely providing additional grammatical rules or examples related to the main text.

المول بالفتوح عند الظهور وان انطلق منفصلا عن المطلق لان المطلقين عن مجلس يفارضون فيما جرى فيه اوجان
انطلق الملاءم معق انطلقوا في القول وشروا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسر ليست من صلة ما قبلها بل من الكلام
وهو لا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المصنف في قوله تعالى واخذوا ما هم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسر
لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبدأ المقدم ولا منع لوارثك من ثوبك ان السمتة بالمفسر زائدة في مفعول ما هو
معق القول معق امر ان ثم اى قال له ثم بنا ويل امر يقال ونقد بر قال بعد على الخلاف على الحال المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا بطرف في جميع الامثلة قوله حرف المصدر ما وان الاوليان للفعليته وان الاسمية اما ما متصل
بالفعل المضارع اذا التقى لا يمتنع لا مصدر له حتى يقول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر
المول به ان مع الفعل ما اذا ان مع ذلك الفعل لا قلبا مؤلوا به الا ترى ان معق بما رحت وبرجها شئ واحد فكنا
معق علمت انك فام وعلمت فيما مك شئ واحد والمصدر والمول بان مع الامر لا يفيد معق الامر فقولك كبرت الهوان ثم
ليس بمعق بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه طلب القيام بخلاف قولك ان ثم وبين هذا ان صلة لا تكون امر ولا هي
خلاف ما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاء كون صلة الحرف امر مجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز
انفاذا ويختص ماء المصدر به بنما بينهما عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر والمول هي صلتها به بخلاف ما ذكر
شارف اى صلة ما ذكره ووصلها اذن في الغالب فعل ماضى للفظ مثبت كما ذكرنا ومنه في لم يخولك في ماله ثلثي
ومعناها الاستقبال كما قرئ في باب الماضي ويقال كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدر به لا تكون عند سيبويه الفعلية
وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قلبا كما في فج انبأ عنه بقوا في الدنيا بانه وقال الشاعر علا ثمام الوليد
بعد ما افنان راسك كالنقا الخالص واجاز ابن جني كون صلتها جازا ويجوز ان يفوز على مذهبه ما خلا زيدا وما عدا زيد
بالجزم ما مصدرية واما ان المصدرية لا يدخل الا على الفعل المضارع وهو اما ما ماض كقوله تعالى لو ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة فاشهر ان اخوان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر وهي على مذهب سيبويه كما قرئ فيهم واسد
يقولون هم نكاحا عينا وينشدون عن مرثمة من خفاء منزلة ماء الصبابة من عبيك مسجون واما ان المشددة فموصولة
بمفعولها اذا كانت عاملة واذا كانت بما الجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية بل قد بان بعدها ومنها لو اذا
جاء بعد فعل يفهم منه معق الثمن بخوفه تعالى وهذا هو الذي يفيد هنون وقال على خراسا الوهم من مقلبي صلتها كصلة ما
الا انها لا تنون عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل الثمن فينصب الفعل بعد ما مفعولا بالفاء نحو لو كان لي مال
فاج اى ثمنى واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان في كره فاكون من المؤمنين قوله حرف التخصيص هلا والاولى لعلها صدر
الكلام وليرى الفعل لفظا او نقلا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوحيج واليوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع على الفعل والطلب في في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل مكانا من حيث المعق للتخصيص على فعل مثل ما فات ولما
يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ والوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو امر من يكون هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعق الا المحفظة ايضا ولواحق فيها معق الثمن نحو
لو نزلنا فاكث واما نحو ما انطف على قوله ويلزم الفعل نحو لو ارسلت ولو ما فانا لنس او نقدر ان نحو قوله بعد من عرف
النيب فضل مجدكم من ضو طري لولا الكي المتعاقب ونحو هلا في مضارع به وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون
بلى ارسلت بنفاعة الى هلا نفس ليلي شعبة ما اذا اولها الظرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا يفقد قبله كما في قوله ولولا
اذ دخلت جنثك لكان الظرف يمتنع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير انصرف نحو هلا في مضارع فهو على الخلاف
الذي مضى وهو ما صدر في الكلام لما مر قبله في الفعلية بعد لولا غير التخصيص قال لا زعمت اسما ولا اجبتها فقلت
بلى لولا هلا عن شغل فتول بلولم في اذن لولا التي لا مشاع الثاني لا مشاع الاول ومثل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية
صلة لان المقدره كما في قولهم شمع بالمعدي لان مره قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل اقول هذا الحرف في
دخلت على الماضي والمضارع فلا بد بينهما من معنى التخييل ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعق في الماضي
من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا لمن مخاطبه واخرا عن قريب كما نقول لمن يتوقع ركوب لا مبر قد ركب اى
حصل عن قريب ما كنت متوقعا منه قول المؤذن قد قامت الصلوة فبها اذن ثلثة معان مجمعة التخييل والتوقع والتفكير
فقط فيجوز ان نقول قد ركب بدين لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المضارع كغم وبلش وصوب ليس لانتها
ليست بمعق الماضي حتى يفرب معناها من الحال ولا يدخل ايضا على المضارع المجز من ناصب جازم وحرف تنفليس فبها

حرف المصدر

حرف التخصيص

حرف التوقع

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the grammatical discussion and providing examples.

بحث الحروف

التي اغلب القليل نحو ان الكذب قد يصدر اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان فلما وقد يستعمل للتحقق
 مجردا عن معنى القليل نحو قد نرى تغلب جملك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في بيان اللفظ قد يعلم
 الله المعوقين وقال نداء من القرن مصفرا انا مله ولا يفصل من الفعل الا بالضم نحو مله والله لقوا الله وقد تعرف قال
 كذا وقد يغني عن الفعل دليل التحذوف بعد ما قال لما نزل برحمتنا وكان قد فوه حوزا لاستقها الهمة وهل لها صدر
 الكلام نقول ان زيد قائم واقام زيد وكذلك هل الهمة اعم نضرا نقول ان هذا ضرب وانضوب زيد وهو اخوك وزيد عند
 ام عمر قائم انتم اذا ما وقع وافن كان واو من كان دون هل اخول قوله لها صدر الكلام لما قرئوا زيد فم واقام زيد
 كذلك هل يعني تدخل على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمة تدخل على كل اسميه سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا ومجالات
 هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قائم الا على شدة وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فعل هل نحو
 اهل عرفت الدار بالغيرتين وكثر استعمالها كذلك ثم حدثت الهمة لكثرة الاستعمال استقبا بها عنها واغلبها مقامها
 وقد جاءت على الاصل نحو قوله نع هل الى على الانسان اي قد اي فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت
 على الهمة فان رأت في خبرها فعلا تذكرت عمودا بالحكي وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم ترق خبرها انك
 عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تنفع به مفترضا ايضا للفعل المفرد بعد ما فلا يجوز اخبار هل زيد ضربا لما
 مر في المنضوب على شريطة التفسير قوله وللهمة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج
 لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مفرد ولا يقال هل زيد اضرب على ان زيدا منصوب بمفرد كل ذلك لما
 تقدم ومنها ان الهمة تستعمل في الاثبات للاستقها وللانكار ايضا قال قع انقولون على الله ما لا تعلمون قال اطرأ
 وانت قلنرى ومنه نحو وزيد بنه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمة على النافي فلحقض النظر اعمى محل
 الخطاب على ان يقر بما مر به من نحو الهه لشرح لك والمجد لك والبس ذلك بقادروهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي
 اثباتا وما مثل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمة يستعمل مقترنا مع ام للشعوب ولا يستعمل هل معها الا سادا
 كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله نع هل ثوب الكفار اى لم يتوبوا فوطم هذه
 بنك فهل جوبنك يا عمر واذا فادها فادها الثاني حتى جازان يحيى بعد ما الا فضل لا لاجاب كقوله نع هل جوا الا احسان
 الا احسان اى ما جوا الا احسان قال وهل انا الا من غزينا غوث غوث وان نزلت عن زيدا ارشد من خصا به الهمة
 ان يدخل على الواو والفاء ومن ثم كان تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمة فلا ينصرف نضرها
 وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمة لكونها اصلا في الاستقها الطالب للتصدد قول قع فهل انتم مسلمون
 وقال الشاعر وهل انا الا من غزيت ونقول انا اكرمك فهل لك رمى ولا نقول فافكر منى كما مر في الجواز ونقول اسلم عليه
 ثم هل يلقن الى ولا يحيى الهمة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستقها قبل هذه الاسماء لغرض من معنى الاستقها
 فيها كما بينت من مذهب سيبويه اعرف حذفت هذه الاستقها قبل هذه الاسماء وعرفنا الهمة في الاستقها فلا يجمع بين حرف
 استقها قال ام هل كثير بكي لم يفض عبرته اثر الاجتهاد يوم البين مشكوم وقال نعم امن يوجب المضطر وقال الشاعر ام
 ينفع ما تعطى العلوق به بان انك اذا ما مضى بالبين وغير ذلك واذا جاز ام بعد اسم استقها فلا بد من اعادة ذلك
 الاسم بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمنى ام يسقينى بدجائزا واجب اعادة مع فصل الا شرا كقوله ان ام منقطع عن
 المتصلة لا بد لها من نقلة الهمة وام المنقطعة حرف استقها وهي بمعنى بل وساذج الاستقها الذى هو معنى الهمة
 فلا يفيد معنى الاسماء الاستقهاية للتقدم لان معناها اشياء مفروقة بمعنى الاستقها فلا اذا قدمت معناها ولم تستقل
 من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استقها كما ذكرنا ولا بالنظم كما تضمنت معنى الهمة لو يكن لك من النصبح
 بها بعد ام واما هل فيجوز فيها مرثاة الا عادة ليشبها باخوانها الاسمية في عدا اعرانها وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت
 وما استودعت مكنوم ام جيلها اذ نالك اليوم مصر وم ام هل كثير بكي لم يفض عبرته اثر الاجتهاد يوم البين مشكوم وزيدا
 ابد لك ها هل من خواص الهمة فجواز حذف المفرد بعد اعناد اعلى ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام منكم اخو
 فو لك منكر او مستقها زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا او زيدا
 قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان الاستقبال وان دخل الماضى ولو عكسه ولو زمان الفعل لفظا او
 نقلا وان لم يبدل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق يكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعد
 قوله فان الاستقبال يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى كذا لو الماضى على انها دخلت قال نعم لو يطعمكم في كثير
 من الامر هذا وضعها كما مر في الظروف المبينة ومذهب لقراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع طلبة ثابت لا ينكر

افره
 كان اثره تحت بفرضا
 اور امد الترتيل فليان ركبنا

حرف الاستقها

افره وسالبا كما بوجنين

والدهر بالانسان وارى

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

انما قصد ذلك التمام
 انما قصد ذلك التمام

بقي الكلام في جواب أمّا

نريد فقد ذم زيد فليس من المصدق والوصف يجب عند الحجاز بين نفسه ما ونحو ذلك بنومهم لا إلى حد الوجوه بل يعرف
 من المصدق يجب فغير عند بنومهم على ما يعطى ظاهر لفظ سبويه ولا في أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيزون أمّا الحجازيون
 فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب المعروف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف وما عجز المصدق والوصف مرفوع عند
 الجميع مرفوعا كان أو منكرا إلا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريفيين وأما النصب
 فإن سبويه ذكر ذلك في المصدق مرفوعا كان أو منكرا على أنه مفعول له عند الحجازيين فقال شرح كلامه ذلك لأنه لا هم مضمون
 المرفوع والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولا له فعلى ما سمي من مضمونهم ما يذكر زيد لا أجل التعميم فهو سمين وكذا المرفوع نحو
 أمّا العلم فعلم أي مّا يذكر زيد لا أجل العلم فهو عالم قال سبويه ونصب المصدق والمنكر عند بني بنومهم على الحال قال لأنهم لم يسموا
 بجيزي إلى معرف المصدق إلا الرفع علمنا أن نصب المنكر على الحال والعامل فيها ما حذف قبله كما نقول في نحو أمّا علما فعلم
 أن المتقدم مّا يذكر زيد لا على العالم فهو عالم أو المذكر كوز بعد أي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سبويه وأما الرفع في
 المصدق فعلى أنه مبتدأ والعامل فيه محذوف أمّا العلم فعلم أي عالم كقولهم نفع وانقوا بومًا لا يجزي نفس عن نفس شيئا أي
 لا يجزي فيما نول والدليل على أنه يجوز عند بني بنومهم نصب معرف المصدق أنهم جوزوا على ما حكى عنهم سبويه أمّا العلم فعلم
 وزيد بنصب العلم أي فهو عالم وزيد العلم فكذا ينبغي أن يجوز عندهم أمّا الضرب فصار بيان ما صار به الناس فيكون نصب
 المصدق المعروف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء وأما نصب الوصف المتكرر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه أحد الشئين
 المذكورين في المصدق الواقع حالا عند بني بنومهم وأقول كون المصدق منصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان
 كذا الحجازي أمّا اللحن فسمين وأما للعلم فعلم والأولى أن يقال المنصوب عند بني بنومهم والحجازيين في النصب على أنه حال مما بعد
 الفاء في المصدق المعروف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدق المتكرر على أنه حال أو مفعول مطلق لما بعد الفاء
 وأما المرفوع فعلى أنه مبتدأ ما بعد الفاء خبر بلا تقديم ضمير كل ذلك عند كلا الفريفيين وكشف الغناع عنه أن نقول
 أن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادعى شخص ثبوت الاشياء أو بدعي له ذلك فليسلم السامع بعض ذلك الدعوى أو يدين
 كما نقول مثلا أنا سمين وأما عالم فيقول السامع أمّا سمينا فليست سمين وأما عالمنا فعالم فهذا حال لأن المعنى أمّا إذا
 كنت سمينا وأدعيت ذلك فليست سمين وأما إذا كنت عالما أي بدعت من نفسك العلم وتركت به وأدعيت ذلك
 فانت في الحقيقة كذلك كما يقال إذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا وإذا كنت عالما فاعلم أمثالا وإذا كنت في أمر فكن فيه منزه
 قوله نعم يا أيها الذين آمنوا آمنوا على أحسن النوايا أي يا أيها المدعون لأنهم آمنوا بحقيقة فقال على هذا ما بعد
 الفاء والتقدير إن يكن شيء فانت عالم عالما أي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي ذى العلماء والمصدق المتكرر يجز
 الوصف حال أيضا على هذا الوجه ويجعله مفعولا مطلقا على أن معنى ما سمي من مضمونهم أن يكن شيء فهو سمين سمينا وكذا
 في نحو أمّا سمينا لا سمين أي ما يكن شيء فزاد عالم العلم وأما الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو أمّا سمينا
 فانت سمين أو فانت سمين فقد مر أنه للعرض للمذكور وما الرفع نحو أمّا سمين فسمين وأما العلم فعالم فالحجازي كلف
 المبتدأ معقول الخبر لأن التقدير ما السمين فانت صاحب سمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف أي أنت سمين وزيد
 عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين وذو علم فهو كالظاهر الغاي مقام المضمير نحو لا أرى الموت بسبق الموت شيء وكذا
 حال الرفع في غير المصدق نحو أمّا العبيد فذو عبيد أي فانت صاحبهم وله يقال ذوهم لأن ذو لا يضاف إلى مضمير
 وكذا الوصف المرفوع نحو أمّا العالم فعالم أي فانت عالم أي فانت هو وأما نحو أمّا العالم فلا علم وأما العالم فلا علم فانت
 لا علم ولا عالم كالتصريح بالراجع إلى المبتدأ ونولك ما العلم فلك علم أي لك شيء منه وأما العالم فليست بعالم أي ليست به
 وإنما اكتفوا مظهره في مثل هذا الخبر بالظاهر الصادق المضمرة وإن لم يطرده ذلك في غيره على الأصح كما مضى في باب
 المبتدأ نحو زيد ضربي ثم لما عجزوا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بنو سبط الفاء بينهما فكانتا السبا بمبتدأ وخبر وأما غير
 المصدق والصفة نحو أمّا العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات مرفوعا كان أو لا وري يؤنس عن بعض العرب
 نصبه قال سبويه هي خبيثة فليده وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المرفوع إلا إذا كان غير معتن ليكون في
 موضع الحال كما في الجماء الغفيرة وأما إذا روي بالعبيد عبيدا معتنين فلا يجوز فيه الرفع كما في قولك أمّا البصر فلا
 بصير لك وأما أبوك فلا أبالك أقول ما الخلل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء
 لأن المعنى ذو عبيد أي مثلكم وذلك كما روي الكافي أمّا قريبا فانا افضلهم أي كافا غلبهم بالفضل ونولهم أمّا أن يكون
 عالما فهو عالم أن فيه مبتدأ أي ما كونه عالما فاصل والخبر مذكور لما بعد الفاء وكذا قولهم أمّا أن لا يكون عالما فهو عالم
 أي ما عدا كونه عالما فليس بجاهل قال سبويه لا في أن لا يكون رائد كما في قوله نعم لك عالم أهل الكتاب في الصور

لا يسمي خبر سمينا وأما المصدق المرفوع فمفعول مطلق لا غير ما بعد الفاء فمعنى أمّا العلم فعالم أقابك
 علم على علم
 أمّا الفاء فيها
 فليها
 زيد

محشاة

التي ذكرها خبط كبير للتحاشي وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحدنا ما لكثرة الاستعمال نحو قوله وزيك فليز
 بشابك فظهر ان يخرج فاجره وهذا فليد وقوه فليد لك فليز حوا وانما يطرح ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
 منصوبا به او مفسره فلا يقال زيد فليز فليز ولا زيدا فليز به بقدر ما ما وما ناولك زيد فوجد فالفائه زائدة وقوله
 وقائله خولان فانكم فنانهم فليز كرتان بابل المبتدأ ان مثله على كلامه عند سيبويه وعلى يادة الفاء عند الاخفش
 وانما جاز بقدر ما ما بالفتحة المذكورة لان الامر لا يرام الفعل لفظه والنهي لا يرام ترك الفعل لفاعله فنانا الزام الفعل
 او تركه للفعل وذلك بان تقدير ما قبل المنصوب ولم يدخل فاعله على الامر والنهي فان ما قبل فاما ملزوم لما بعد فاما
 كما ذكرنا اما قوله واذله لم يند وابه فسيقولون وقوله واذ اعز لهوهم وما يعبدون الا الله فاول وقوله واذله لم يفعلوا
 وناب الله عليكم فافهموا فلا جاز انظر في مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين نفسه فانا اكره على ما مر
 في الجواز وذلك في ادمطرح على ما مر في الظرف المبني ويجوز ان يكون قوله واذ اعز لهوهم وما يعبدون وقوله فاذ
 لم يفعلوا وناب الله عليكم من الرجح فاجز اي لما اضمر فيه وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وقولوا
 انهم وافي لظرفها لما مضى التي هي اذله لم يند واذ اعز لهوهم واذله لم يفعلوا وان كان ونوع الفعل المستقبل في الزمن
 الماضي محال لما ذكرنا في نحو اما زيد فنطلق من الغرض المعنى اي فصل الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية
 وقعت في الارض الماضية وصارت لا فصل لها كل ذلك لفصل المبالغة فوله هو معول لما في جزمها اي ما بين اما والفاء معول
 لما في جزم الفاء اي لما بعد فاول ليس ذلك بمطلق عند المفسر لان المبتدأ في نحو اما زيد فقامم خرج عنه اذا الغامل فيه الابتداء
 عند ذلك اذ اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المفرد بين خارجة عنه فوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء
 شئ يجب صد الكلام كان وماه النافذة في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب
 المبرد اختاره المصنف وبعضهم هو معول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
 اولا نحو اما زيد فقامم عند بقدر ما ما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اي ما ذكر يوم الجمعة وليس ذلك
 بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقامم على تقدير ما ما ذكر زيد فافهم قائم ولا يجوز انما جاز انرفع اجزا
 في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الانباء بل يعبد اي قائم فيه وانما اتركب هؤلاء هذا المذهب نظر الى ان ما بعد الفاء
 لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء كقوله فافهم قائم ولم يند هو ان المتقدم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة
 وذهب لما زكي الى انه لم يكن بعد الفاء مستحقا للتقدير كان وما واما من اخي من عمل الغامل فيما قبله ككون الغامل منفرد ومعوله
 قبل موصوفه نحو اما زيد فانما جاز صاربا وكون المعول بمنزلة عامل اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرين او كون العا
 مع نون التوكيد نحو اما زيد فانما جاز صاربا او صلة نحو اما التمدن فان لم يكن احد هاتين العمل لما بعد الفاء
 وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والاثن الثاني وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقدير
 للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتخصيله الفاء مانعين
 فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فافهم قائم ولو كان معول مقدر لم يمنع تقدير ما نصب نحو
 ذكرنا وغيره قال ابن خروف وقد يبدل اليم الاولى من اما ما قال راث رجلا اياها اذ التمدن عارضت فيضحي واما بالفتحة
 فيحذف قوله حرفا للردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر بقول الشخص فلا بد من يفضلك فيقول كلا وقد عا
 اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطلاب كقوله تع رب ارجعون لعل اعلما كما فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلا
 المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منك فزيد كعبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله نعم واتخذوا من دون الله الهة
 ليكون لهم عز او قد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والفر وكلا ان الانسان لبطل فيجوز ان يوجب بجواب القسم كما في الاية
 وان لا يوجب به كقوله نعم كلا بل يجنون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليس للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى
 ما قبلها وقد يحفل المعنيين كما في قوله نعم بطمع ان ازيد كلا انه كان لا بائنا عبيدا واذ كانت بمعنى حقا لا يجوز الوصف
 عليها لانها من تمام ما بعد ها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعد ها وكان الفعل الذي هي
 عن تمام محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا نقل وليس الامر كذلك واذ كانت بمعنى حقا لجاز ان يقال انها
 اسم بليث لكون لفظها كلفظ الحرف ومناسبة معناها معناها لانك ردع عما بقوله تحفظا فغده لكن النخاض حكموا
 بحرثها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لانها هي اكن المقصود تحفظ الجمل كالمقصر بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية فوله ناء
 التانيث لتساكنه للمعنى الماضي لتانيث السندانية من كان ظاهرا غير حقيقي فخرج ما الحان علامة التانيث والجمعين
 فضعيف اعلم انما جاز الحان علامة التانيث بالسند مع ان المؤنث هو السندانية دون السند لان اتصال اللام

لقد

نحو

فان

مخاطب
 ما التانيث

ما حذف المقنوح ما قبلها قلب لقا انوالا تاحرك المشددة بالفحة لتعلمها وخفة الفحة وكسرت بعد الالف الاثنين والفت
 الفصل نحو اضر بان واضربان فبشبه ما بنون الاعراب التي في المضارع فانما تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم
 المثني نحو الزيدان قوله يخضع بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضى لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور
 في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي الاستعها والتحق والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا بد من دخول الالف
 على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلاً القسم نحو والله لا ضربني وما الزيد نحو انا يفعلون ليكون ذلك الاول نونية
 لدخول نون التوكيد وابدانابه ثم الطلب على ضربين اما طلب جود الفعل او عدمه كما في الامر بالنهي والتحضيض والعرض
 والتحق والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستعها نحو افعلن وهلا تفعلن والالتفات وتلك تفعلن وهل تفعلن
 وكذا جميع ادوات الاستعها اسمية كانت او حرفية قال افبعد كذا مدح من قبله ونقول كذا نمكس وانظر معي تفعلن قال
 واقتبل على رهطى وهطك لتبحث مساعينا حتى ترى كيف تفعلنا والخبر المصدر مجزى التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل
 اداة شرط جاء بعد ما الزيادة سواء جاز حد فيها كما في ما تفعلن ومي ما تفعلن وانهم ما يفعلن واما ما يفعلن واما
 تكونن اكن او كانت لانه لكمة الشرط كما ذما وجئنا وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط
 نما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمما نشاء منه فزاره فمما نشاء من موله بلتم بيان الخبر راني في الثرى
 حد ينامي ما بانك الخبر ينفع الكثرة اقل من دخولها في الشرط وقد دخلت في الشرط بلا تظلم ما اخوان تفعلن افعلن
 ومن يشفقن منكم فليس بابا ابدا وتل بني فليته مثاف ويحي النون ايضا بعد لا فعلا المستقبلة التي تلحقوا اهلها ما لم يرد
 في غير شرط اختيارا لكن فلها نحو تجهد ما يملعن ويعق ما اريدك اي تخفق الذي راء فيك وبالمه نجسة يضربن
 بطلب امر لا ينال الا بشقة ومن عصية ما يلبس شكهها يضرب لمن كان له اصل واماره ثلث على كون شئ اخر وقيل ما تقولون
 وكثر ما تفعلن ورتا تقولون وانما كان دخولها مع ما التوق في الشرط اكثر منها مع غير لان الشرط يشبه التوق في الجزم وعكس التوق
 واما قوله رتبا او فئت في علم يرفعن ثوبي شمالات فضو دونه وانما حسن لان ما زيدت في رب ورفعن في خبرها ويجزى النون
 بعد المنى بلا اذا كانت لا متصلة بالمتنفي فاسا عند ابن جني لا تهاذن تشبه التهي واستشهد بقوله وانفقوا نسته لا نصيبن
 وقيل ان لا في الابهة للهي قد يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابى على لا يج بعد التهي اختيارا العلة
 عن معنى الطلب ويجزى من ما ما لم يرد في الاول فل سببونه يدخل بعد له فبشبهها بالاء التهي من جهة الجزم قال
 بحسبه الجاهل ماله يعلم شيئا على كرسية معماري بالحرف للمضارع خالبا من جميع ما ذكرنا قال سببونه يجوز في الضرورة ان
 تفعلن قبل ويدخل اسم الفاعل اضطررا ليشبهه باله المضارع قال اوبت ان جئت به املاودا امجلا وبليس البرودا فان احضروا
 التهمودا وقال اخر بابت شعري عنكم حينما اشاهرن بعدنا التهمودا وهذا كما شبه به في دخول نون الوفاة في قوله وللس حاملني الا
 ابن حماد ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم متبدا نحو والله لا فوم بشرط ان لا يعلق به جار سابق
 كقوله ولئن متم او قلتم لا اله الا الله تخشرون وقوله يعلم ربي ان يلقى او سغ شاذ عند البصريين كما ذكرنا واكثر دخولها في الامر
 والنهي والاستعها مع اما وعند الرجاء على انه مع اما خلا لا غير فاما ربي ولى لته فان الحوادث اودى بها ورك
 النون معها جدد عند غيره وان كان الاكثر اباها فوكه وما يابها مع الضمير المذكورين مضمولا لان ضمير المذكورين ر
 هو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينضم كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون
 التاكيد للساكنين في كل حين والهاء مده وان كانت التاكيد لشدة الاتصال وعكس الاستقلال كالجزء من الاولى الا انها
 على كل حال كلسان والتفعل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضم ما قبلها قال سببونه
 لوه الواو اضربون واضربن كما قبل اضر بان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمقنوح ما قبلها تحرك
 للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يج في التصريف في باب النفا الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم
 يفتح اجزاء لما قبل نون التوكيد في جميع المذكور في جميع الانواع مجرى واحدا بالزام الضم فيه قوله ومع الخطاب مكمو
 لان ضمير الخطاب باه فان كان ما قبلها مكسورا كما غزى واضرب وارى حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان
 كان ما قبلها مقنوحا حركت بالكسر كالخشين وارضين اجزاء لما قبل النون في الخطاب في جميع الانواع مجرى واحدا
 مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفحة لغرطائه في نحو ارضن في ارضي
 قوله وبما عدا مقنوح اي فيما عدا المذكور وما عدا الواحد المذكور نحو اضر بن واغزون وارمين واخشين والمثني
 نحو اضر بان وجع الموث نحو اضر بنان وليس ما قبلها في المثني وجع الموث مقنوحا بل هو الالف بل قبل الالف فحة
 ولعل هذا مراده انا فتح ما قبلها في الواحد المذكور فلز كسبه لفعل مع النون وبناء على الفتح عند الجمهور لكون النون

بفتح
 نون

بعد ان يدخل

ولا تفعلن

اخبر ان تجزى من
 الفتح

اخبر ان الغصب

غصب المودات
 ورجل المود وامرأة
 المودة

في حذف
 النون
 في امر ومعه النون

تلا اجتماع هذه الاشياء
 كان الحذف اولي

فبالحقبة لأجل تلك المشابهة وإن لم تنبث العلة في المحمول لئلا يحل أن على الفعل المتعدي وإن لم يكن في أن العلة المقتضية
 للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة بحذف الساكنين وذلك إذا لا في المخففة ساكن بعد ما كونه
 لا يبين الفغير علك أن وقع يوماً والدمر قد دفعه خطاها عن النون لأن النون لا تسم المتكسر في الوصل
 إذا جردت عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون المخففة فانها قد ينزل بها مانع وإيضاً ينبغي أن يكون للنون
 اللاحقة للاسم فصل على اللاحقة للاسم فصل على اللاحقة للفعل فالنون يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور فيما ساء
 وفي غيره ضرورة كونه وحائز الطائي وهاب الملح والنون المخففة بحذف الساكنين مطلقاً قال سيبويه عن يونس
 أنه إذا جاء بعد نون المخففة في اضربان واضربان ساكن بنديها هززة مفتوحة نحو اضربوا الخيل واضربوا الخيل فان
 سيبويه لوجود الخاف المخففة بالثق فالتباس من هذا الساكنين كما يحذف انقافاً في المفردين المذكور والمؤنث
 جمع المذكور فبسط الالف أيضاً في اللفظ للساكنين وإذا وقف على فعل في آخر نون خفيفة فحكمها حكم النون أعني
 أنه يقبل المفتوح ما قبلها الفاضل نحو اضربوا في آخر يونس قال سيبويه وفيه مذهب يونس في اضربان واضربان فظهر
 النون المخففة القابضة فيها المدّة انطوى بعد والضين وقال الزجاجة لومدث الالف طال مدتها ما زاد على
 الالف لا تهاجر ولا تتركز ولا يوزن بعدها ما قبلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكر الزجاجة بتركه وذلك أنه يقدر أن
 المد الذي يراه بعد النطق الأولى براسبه الف آخر من لم يفتصل عن الأول ولم يفتقر ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
 والمكسور قبلها نحو اضرب واضرب وكان يونس يقول قبلها ولو بعد الضمة في نحو اخشون وباء في نحو اخشين فقول اخشوا
 واخشى قال الخليل لا أرى ذلك إلا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ويريد وهو غير فصيح وإنما في نحو
 اضرب واضرب ينفول يونس اضربوا واضربوا وقال الغبري في اللفظ الآن الواو وانباء عند عوضان من النون وعند
 غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يحكي ويقول في هل يضرب هل يضرب هل يضربوا وهل يضرب
 بلا نون والواو والياء بلا نون من المخففة عند غير هل يضربون وهل يضربين والواو والياء ضميران إذا بعد
 حذف نون التوكيد كما يحكي ويقول في هل يضرب هل يضرب هل يضربوا وهل يضرب بلا نون والواو والياء بلا نون
 وعند غير هل يضربون وهل يضربين والواو والياء ضميران إذا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت
 لأجل نون التوكيد كما يحكي قوله فرب ما يحذف يعني إذا حذف النون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما زل في الوصل
 بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول في اضرب واضرب واضشون واخشين اضربوا واضربوا واخشوا واخشوا ومن
 الواو والياء مع النون التي بعدها كما تقول في هل يضرب هل يضرب هل يضربون وهل يخشون هل يخشين وهذا أيضاً بناء على الفهم
 قدروا النون المخففة للوقوف معدومة من أصلها لئلا يتركها الفعل بخلاف النون فإن الوقف على جاني فاض
 على الانفتح بغير ذاباء لكون النون لازمة إذا لم يكن مانع فكانت انباء أيضاً مع عوض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
 والحمد لله على انعامه والفضالة يؤمنوا كماله وصلواته على محمد وآله وعلقتهم بتمامه وختم اختتامه في الحفظ المقدس
 العزيز على مشرفها صلوات ربنا عزه وسلامه في شوال سنة ست وأربعين وثمانمائة ولقد كرا أحكامها والتك
 وإن كان للص ذكر بعضهما في النص يفتحي فالتذكروا والانتكار وشين الكشكة وسين الكسكة أما هاء التكت
 فهاهنا مراد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين أحدهما إذا كان آخرها الفاء والكلمة حرفاً واسم عربي في البناء
 نحو ذوا وهنا وذلك لأن الالف حرف خفية فإريد بها هنا ما إذا جئت بعدها هاء ساكنة فلا بد من مد لالف فيبتدئ
 وأما الأسماء المتمكنة نحو افق وجبل والعارضه البناء نحو لا فتا لا ترتد هاء التكت ما نحو فلباس هاء التكت بهاء الضمير
 المضاف إليه فان الاسم العربي البناء لا يضاف منه إلا كولد ولد واما لكون الأعراب مقدداً في الالف انفعي شبه
 الحركة الأعرابية في لا فني وسند كذا فتأمل نحو المتحر كبحركة اعرابه أو شبه الأعراب ما الف نحو هذا وهو لا فليش
 الحركة الأعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان ثلاث حرف صحيح أيضاً كان متحر كبحركة اعرابه متحر وهو لا ولا نحو
 الهاء ساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان والواو ياء في التبدية نحو واعلامه وواعلامه مكموم وواعلامه وفي الانتكار
 نحو الأمراء والأميرة والأميرة لفظة ذلك إلى زيادة مد الصوت فيها وقلق الموضعين إذا وقعت على كلمة بحركة الأخر بحركة
 غير اعرابه ولا يشبهه بالاعرابية لبيان تلك الحركة الآن ما ذكره من الهاء لسقط الحركة للوقوف وإنما لم يبين الأعرابه
 لغرضها وسرعة زوالها وذلك قولك هاجلته وضاربته ومسلونه وهتة وضربة وعصاه وعاضبه وعلامه وهو
 وسبه وابنه وكفه وغير ذلك ودخلها فيما قبل آخر ساكن أقوى من دخولها فيما قبل آخر متحرك حتى لا يجمع ساكن
 لو أسكن الآخر ولم يلقها النونات في الأمثلة الخمسة نحو يضربونه ويضربونه ويضربونه لأن النون علامة الرفع

هل جبرون وهل بغض مني وهل يحسون وهل يحسبون ٣

فخاضم

الحمد لله

الذين خرج بلحق ألف والواو النباء ٢

اذا ضربت حرفا
 وذلك في الوصل
 بحرف اخر سبق
 النطق به اذا
 لم تات بعدهما شيء
 وذلك في الوقف
 حتى تلقى ان اخر الكلمة
 مقصورة فلذا
 وصلت بحرف لين
 وهو ها واخترنا وان
 الما انه لم يكون ذلك
 احرف هاء ولما
 بالحفاء لحرف
 ارضيكم اللين فاذا
 حانت سكونه
 بعد الالف فلهذا

والله أعلم بالصواب

سید محمد علی

بعد المركز



هذا الذي هو
استحقاق الثمن
لكن بفضله
فان لم يكن
للمسافر في
التراب من
الفتنة بين
الملك والملك

This image shows a page from an ancient manuscript, likely a liturgical book or a collection of prayers. The text is written in a cursive script, possibly Syriac or Arabic, and is arranged in a single column. The parchment is aged and shows signs of wear, including discoloration and some damage at the edges. The text is densely packed, with many lines of script. There are some marginal notes or corrections written in the left margin. The overall appearance is that of a well-preserved but clearly antique document.

کتابخانه

